المداوي

لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي

تأليف

الحافظ أبي الفيض

أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني

المتوفى ١٣٨٠ هـ

الجزء الرابع

" من أراد صناعة الحديث فعليه بالمداوي "

عبد الله بن الصديق

المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٩٦/٢٨٩١

الترقيم الدولي

977-5235-03-0

بتاريخ ٣/٢/١٩٩٦

الطبعة الأولى

/ بسم الله الرحمن الرحيم ٢/٤

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

حرف الدال

١٧٤٥/ ٤١٦٥ ـ «دَاوُوا مَرْضَاكُم بِالصَّدَقَةِ».

أبو الشيخ في الثواب عن أبي امامة

قال في الكبير: وقد أبعد المصنف النجعة؛ حيث عزاه لهذا مع وجوده لبعض المشاهير الذين وضع لهم الرموز، وهم البيهقي في سننه، والخطيب من حديث ابن مسعود، ورواه أيضاً الطبراني من حديث أبي أمامة، والديلمي من حديث ابن عمر، وعزاه إليهما في الدرر.

قلت: ما أبعد المصنف النجعة، وإنما الشارح نَسي، فحديث ابن مسعود أوله: «حصنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة».

وقد ذكره المصنف سابقاً في حرف الحاء، وعزاه للطبراني [١٠/ ١٥٨]، وأبي نعيم في الحلْية [٢/ ١٠٤]، والخطيب في التاريخ، وأما عزو الشارح له إلى البيهقي في السنن فذاك من تهوراته وأوهامه، بل هو عند البيهقي في شعب الإيمان [٣/ ٢٨٢، رقم ٣٥٥٧].

وحديث ابن عمر قد ذكره المصنف بعد هذا، أما حديث أبي أمامة فلم أره في مجمع الزوائد، وإن كان المصنف قد عزاه له في الدرر كما نقله الشارح، إلا أنه في الدرر يقصد الحديث من حيث هو ولا يراعي لفظه، فالغالب على الظنّ أنّه عنده مصدر بجملة أخرى، وهب أنّه عنده كما هنا فكلام الشارح من السقط كما بيناه مراراً، وليس العزو إلى الطبراني أولى منه إلى أبي الشيخ إلا عند الشارح المتعنت وحده.

وفي الباب عن أنس عند الديلمي بلفظ: «ما عولج مريض بدواء أفضل من الصدقة».

١٧٤٦/ ٤١٧٠ ـ «دَبَّ إليكُم دَاءُ الأمَم قَبْلكُم: الحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ، هيَ الحَالِقَةُ حالِقَةُ الدين لا حَالِقَةُ الشَّعر، وَالَّذِي نَفسُ مُحَمَّدٍ بيَده لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَفَلا أنَبِّئُكم بشَيءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلامَ بَيْنَكُمْ».

(حم. ت)، الضياء عن الزبير بن العوام

قلت: أخرجه أيضاً ابن شاهين في الترغيب في باب فضل السلام ورده:

حدثنا عبد الله بن سليمان ثنا عمر بن شبة ثنا أبو داود ثنا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد بن هشام أن مولى الزبير بن العوام حدثه أن
٣/٤ الزبير/ بن العوام حدثه به.

وهو بهذا السند عند أبي داود الطيالسي في مسنده.

ورواه ابن عبد البر في العلم من طريق قاسم بن أصبغ قال [٢/ ١٥٠]:

حدثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا عبد الرحمٰن بن مهدي عن حرب بن شداد به.

ورواه أيضاً من طريق أبي بكر بن أبي شيبة: ثنا يزيد بن هارون عن شيبان وهشام عن يحيى بن أبي كثير به.

ورواه الطوسي في أماليه قال:

أخبرنا محمد بن محمد بن النعمان أنا أبو منصور محمد بن الحسين البصير ثنا علي بن أحمد بن شيبان ثنا عمر بن عبد الجبار حدثنا أبي ثنا علي بن جعفر بن محمد عن أخيه موسى بن جعفر عن أبيه عن جده عليهم السلام قال: «قال رسول الله ﷺ ذات يوم لأصحابه: ألا إنه قد دب إليكم داء الأمم من قبلكم وهو الحسد، ليس بحالق الشعر، لكنه حالق الدين، وينجى منه أن يكف الإنسان يده ويخزن لسانه، ولا يكون ذا غمر على أخيه المؤمن».

١٧٤٧/ ٤١٧١ ـ «دُثِرَ مكانُ البَيْتِ فَلَمْ يَحُجَّهُ هُودٌ وَلاَ صَالِحٌ، حَتَّى بَوَّأَهُ الله لإبْرَاهِيمَ».

الزبير بن بكار في النسب عن عائشة

قال في الكبير: فيه إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز الزهري، قال في الميزان: واه، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير.

قلت: الحديث أخرجه أبو الشيخ قال:

حدثنا الطوسي ثنا الزبير بن بكار حدثني إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز عن أبيه، عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به.

ومن طريق أبي الشيخ أخرجه الديلمي في مسند الفردوس، وإبراهيم بن محمد

كما ذكر الشارح، وقد نقل هذا الكلام عن مجاهد مطولاً، أخرجه الأزرقي في تاريخ مكة من حديث سعيد بن سالم عن ابن جريج عن مجاهد قال: كان موضع الكعبة قد خفي ودرس من الغرق فيما بين نوح وإبراهيم عليهما السلام، وكان موضعه أكمة حمراء مدرة لا تعلوها السيول، غير أن الناس يعلمون أن موضع البيت فيما هنالك، ولا يثبت موضعه، وكان يأتيه المظلوم والمتعوذ من أقطار الأرض، ويدعو عنده المكروب، فقل من دعا هنالك إلا استجيب له، وكان الناس يحجون إلى موضع البيت حتى بوأ الله مكانه لإبراهيم عليه السلام.

١٧٤٨/ ٤١٧٣ ـ «/ دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَسَمِعْتُ خَشَفَةً، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالُوا: هَذَا بِلالٌ، ثُمَّ دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَسَمِعتُ خَشَفَةً فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالُوا: هَذِهِ الغُمَيْصاءُ بِنْتُ مِلْحَان». ٤/٤

عبد بن حميد عن انس، الطيالسي عن جابر

قال في الكبير: الغميصاء، ويقال: الرميصاء: امرأة أبي طلحة، وهي أم سليم خالة أنس، قال: ورواه عنه الديلمي أيضاً.

قلت: في هذا وهمان شنيعان، **أحدهما**: أن أم سليم هي أم أنس بن مالك لا خالته كما هو أشهر من نار على علم.

ثانيهما: أن الحديث رواه البخاري له ومسلم [رقم: ١٠٥] في صحيحيهما من حديث جابر أيضاً، وإنما لم يعزه المصنف إليهما لأن لفظه عندهما: «رأيتني دخلت الجنة. . .» الحديث، فموضعه حرف الراء، إلا أن المصنف لم يذكره فيه، وأما الشارح في استدراكه فلا يعتبر مراعاة الحروف، ولو علم ذلك لأسخف سخافته المعروفة، ولكن اللّه تعالى سلم فلم يعرف إلا أنه في الديلمي.

١٧٤٩/ ٤١٧٦ ـ «دَخَلْت الجَنَّةَ فَرَأَيْتُ لِزَيْدِ بْنِ عَمرِو بْنِ نُفَيلٍ دَرَجَتَيْنِ».

ابن عساكر عن عائشة

قال في الكبير: فيه الباغندي مضعف، لكن قال الحافظ ابن كثير: إسناده جيد.

قلت: الباغندي حافظ كبير مصنف من بحور الحديث وأئمته، يجل قدره عن تضعيف الحديث به، وقد وثقه الحفاظ وأثنوا عليه وبالغوا في وصف حفظه، وإنما وصفوه بالتدليس، ومن زاد على ذلك ووصفه بالكذب فإنما غشاه الحسد الذي يكون بين الأقران، لا سيما لمن كان بارعاً ذا موهبة عظيمة كالباغندي، ولذا قال ابن كثير: سنده جيد؛ لأنه لم يعتبر كلام الحسدة فيه؛ لمعرفته بالفن وتذوقه طعم مسائله بخلاف الشارح الذي لا يميز بين غثّه من سمينه، وعبارة ابن كثير في التاريخ: وقال الباغندي عن أبي سعيد الأشج عن أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن عائشة به مرفوعاً، ثم قال: وهذا إسناد جيد، وليس هو في شيء من الكتب، يعني الستة.

١٧٥٠/٤١٧٨ ـ «دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَسَمِعْتُ فِيهَا قِرَاءَةً، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: حَارِثَةُ بْنُ النُّعْمَانِ، كَذَلِكُمُ الْبِرُّ، كَذَلِكُمُ الْبِرُّ».

(ت. ك) عن عائشة

٥/٤ قال في / الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن هذا هو الحديث بتمامه، والأمر بخلافه بل بقيته: «وكان أبر الناس بأمه» اهـ. فكأنه أغفله سهواً أو توهم أنه مدرج في الحديث وهو ذهول، فقد قال الصدر المناوي وغيره: صحّ لنا برواية الحاكم والبيهقي أن قوله: «وكان أبر الناس» من كلام رسول الله ﷺ وليس بمدرج، ثم بسطه، قال الشارح: وكذا رواه أحمد، وأبو يعلى بسند قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

قلت: في هذا أمران، **أحدهما**: أن الحديث خرجه النسائي في الكبرى لا في المجتبى الذي هو أحد الكتب الستة، ولذلك ذكره الحافظ الهيثمي في الزوائد كما نقله الشارح غير متفطن، لأن الهيثمي لا يذكر ما في الكتب الستة.

ثانيهما: أن ما هذى به الشارح في الزيادة المذكورة باطل لا أصل له، فإن المصنف ما ذهل عن الزيادة ولا ظن أنها مدرجة، بل لفظ الحديث عند النسائي والحاكم [٣/٢٠٨] في الرواية المصدرة بـ «دخلت» هو ما ذكره المصنف فقط، وأما الرواية التي فيها «وكان باراً بأمه» فخرجها الحاكم [٤/١٥١] بلفظ: «نمت فرأيتني في الجنة فسمعت صوت قارىء. . . .» الحديث.

وهكذا هو عند أحمد [٦/١٥١ و١٦٧] مصدر أيضاً بلفظ: «نمت»، ولذلك لم يعزه إليه المصنف أيضاً والشارح في غفلة عن هذا أو تغافل.

١٧٥١/٤١٧٩ ـ «دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَرَأَيْتُ جَنَابِذَ مِنَ اللُّؤْلُؤِ تُرَابُهَا الْمِسْكُ فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا يا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: لِلمُؤَذِّنِينَ وَالأَئِمَّةِ مِن أُمَّتِكَ[(١)]».

(ع) عن أبي بن كعب

قال الشارح: بإسناد ضعيف، ولم يتعرض لذلك في الكبير، وزاد أن أبا الشيخ والديلمي خرجاه أيضاً.

قلت: أما أبو الشيخ والديلمي فكلاهما خرجاه من طريق أبي يعلى، فأبو الشيخ قال:

حدثنا أبو يعلى ثنا محمد بن إبراهيم الشامي بعبدان ثنا محمد بن العلاء عن يونس عن الزهري عن أنس به.

والديلمي رواه من طريق الفضل بن الفضل الكندي: ثنا أبو يعلى به، فمخرجه

(١) في المطبوع من فيض القدير زيادة هي: «. . . . . . أمتك يا محمد».

الأصلي هو أبو يعلى.

وأما قول الشارح: إنه ضعيف، فهو تقصير بل الواقع إن شاء الله أنه موضوع، فإن محمد بن إبراهيم الشامي أحد جهلة الزهاد الوضاعين.

١٧٥٢/٤١٨٧ - «دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا البُلْهُ».

ابن شاهين في/الأفراد، وابن عساكر عن جابر ٦/٤

قال في الكبير: قال ابن الجوزي: حديث لا يصح فيه أحمد بن عيسى، قال ابن حبان: يروي عن المجاهيل المناكير، وفي الميزان: آفته محمد بن إبراهيم القرشي.

قلت: هذا غلط فاحش على الميزان وعلى محمد بن إبراهيم القرشي فإنه ما رواه، وإنما رواه أحمد بن عيسى الخشاب عن عمرو بن أبي سلمة:

ثنا مصعب بن ماهان عن الثوري عن ابن المنكدر عن جابر.

ومن هذا الطريق رواه أيضاً ابن عدي في الكامل [١/ ١٩٤] في ترجمة أحمد بن عيسى، وفيها ذكره أيضاً الذهبي وقال: هو بهذا الإسناد باطل، وكذلك أخرجه البيهقي وقال: هو بهذا الإسناد منكر اهـ. لكنه تقدم من حديث أنس في «أكثر أهل الجنة» وتكلمنا عليه.

أما محمد بن إبراهيم القرشي فهو راوي الحديث المذكور بعد هذا، وفيه قال في الميزان: هو آفته.

١٧٥٣/٤١٨٨ - «دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلها اليَمَنُ، وَوَجَدْتُ أَكْثَر أَهْل اليمن مذحج».

(خط) عن عائشة

قال في الكبير: فيه حمزة بن الحسين السمسار، قال الذهبي في الضعفاء عن حمزة بن الحسين الدلال: قال الخطيب: كذاب.

قلت: هذا بالتلاعب والهزء أشبه به من الجد، فالمذكور في السند حمزة بن الحسين السمسار وهو ثقة، ترجمه الخطيب ووثقه، ونقل توثيقه عن غيره، والمذكور في الميزان: حمزة بن الحسين الدلال باعتراف الشارح في الموضعين، وعلة السند هو محمد بن إبراهيم القرشي، فإن الخطيب رواه من طريق حمزة بن الحسين السمسار:

ثنا الحكم بن عمرو بن الحكم الأنماطي ثنا محمد بن إبراهيم القرشي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

ومحمد بن إبراهيم القرشي ذكره الذهبي في الميزان، وأورد له هذا الحديث وقال: هو آفته اهـ.

والحديث كذب واضح، فإن أهل الجنة لا يحصيهم إلا الله تعالى فكيف يكون

أكثرهم من قطر صغير وهو اليمن، فضلاً عن قبيلة واحدة منه وهي مذحج، فالعجب من المؤلف كيف أورد هذا الباطل!

٧/٤ **١٧٥٤/ ٤١٩٠ ـ «/ دَخَلَت الْعُمْرَةُ في الحَجِّ إلَى يَوْمِ القيامَة»**.

(م. د) عن جابر، (د. ت) عن ابن عباس

قال الشارح: غريب ضعيف.

وقال في الكبير بعد عزوه لمسلم: عن جابر قال: رأيت رسول الله ﷺ قصر على المروة بمشقص ثم ذكره، وقال بعد رمز (د. ت) عن ابن عباس مرسلاً: ورواه عنه البزار والطبراني والطحاوي، قال الحافظ ابن حجر في تخريج المختصر: حديث غريب تفرد به داود بن يزيد، وفيه مقال، تفرد به عن عبد الملك بن ميسرة، وقد خولف.

قلت: كل ما قاله الشارح باطل لا أصل له فحديث جابر ليس فيه ما ذكره، بل فيه: «حتى إذا كان آخر طوافه على المروة قال: لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة، فمن كان منكم ليس معه هدي فليحل وليجعلها عمرة، فقام سراقة بن مالك بن جعشم فقال: يا رسول الله ألعامنا هذا أم للأبد؟ فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال: دخلت العمرة في الحج ـ مرتين ـ لا بل لأبد آبد».

وحديث ابن عباس أخرجه مسلم في صحيحه [٢/ ٩١١] من طريق شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «هذه عمرة استمتعنا بها فمن لم يكن عنده الهدي فليحل الحل كله، فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة» فليس هو بغريب ولا ضعيف كما يقول الشارح، وليس في سنده أيضاً داود بن يزيد، ولا عبد الملك بن ميسرة، بل الشارح نقل ذلك من حديث إلى حديث، فالحافظ ما قال شيئاً من ذلك أصلاً، وأغرب من هذا قوله: عن ابن عباس مرسلاً، وقد وقع ذلك في بعض نسخ المتن، وما أراه إلا منقولاً من الشارح، نعم حديث ابن عباس طعن فيه أبو داود، فإنّه رواه عن عثمان بن أبي شيبة عن محمد بن جعفر عن شعبة به، ثم قال: هذا منكر، إنما هو قول ابن عباس اهـ.

وهو واهم في ذلك فرجال الإسناد كلهم ثقات رجال الصحيح، وهو في الصحيح أيضاً، وقد تعقبه الحافظ المنذري فقال: وفيما قاله أبو داود نظر، وذلك
٨/٤ أنه رواه أحمد بن حنبل، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، ومحمد بن جعفر/ عن شعبة مرفوعاً، ورواه أيضاً يزيد بن هارون، ومعاذ العنبري، وأبو داود الطيالسي، وعمرو بن مرزوق عن شعبة مرفوعاً، وتقصير من يقصر به من الرواة لا يؤثر فيما أثبته الحفاظ اهـ.

ويؤيده حديث جابر الصحيح أيضاً، وقد ورد من حديث سراقة بن مالك أيضاً.

١٧٥٥/ ٤١٩٢ ـ «دخُولُ الْبَيْتِ دُخولٌ في حسنةٍ، وخروجٌ من سيئةٍ».

(عد. هب) عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد فيه كذاب.

وقال في الكبير: فيه محمد بن إسماعيل البخاري أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: قدم بغداد شاباً سنة خمسمائة، قال ابن الجوزي: وكان كذاباً.

قلت: إلى الشارح ينتهي أمر الغفلة، فوالله ما كان من حقه أن يفضح نفسه بالدخول في هذا الأمر، فاعجب لرجل يعزو الحديث لابن عدي المتوفى سنة خمس وستين وثلاثمائة، وللبيهقي المتوفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، ثم يجعل من رجال سندهما الذين رووا عنهما بوسائط رجلاً قدم بغداد وهو شاب طالب للحديث سنة خمسمائة، أي بعد وفاة ابن عدي بمائة وخمس وثلاثين سنة وبعد وفاة البيهقي باثنتين وأربعين سنة، فإن الذهبي قال: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري شاب قدم بغداد طالب حديث على رأس سنة خمسمائة، فيكون في ذلك الوقت أيضاً لم يلحق أن يحدث ويروي عنه، وإنما هو طالب سامع، فهل في الدنيا أعجب من هذا؟!

وبعد، فمحمد بن إسماعيل البخاري المذكور في السند هو صاحب الصحيح روى الحديث من طريقه، وكأنه في تاريخه الكبير.

١٧٥٦/ ٤١٩٣ ـ «درْهَمُ رِباً يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَشَدُّ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ سِتٍّ وثَلاَثِينَ زَنْيَةً».

(حم. طب) عن عبد الله بن حنظلة

٩/٤ قال في الكبير: أورده/ابن الجوزي في الموضوع وقال: فيه حسين بن محمد بن بهرام المروزي، قال أبو حاتم: رأيته ولم أسمع منه، وتعقبه الحافظ بأنه احتج به الشيخان، ووثقه غيرهما وبأن له شواهد اهـ. ورواه الدارقطني أيضاً وقال: الأصح موقوف، وقال الحافظ العراقي: رجاله ثقات.

قلت: اختلس الشارح هذا من كلام المصنف في اللآلىء وأسقط منه ما زاده على الحافظ، كما أنه اختصر كلام الحافظ اختصاراً مجحفاً والمقام مقام بسط وتحرير، فالحديث أورده ابن الجوزي من طريق أحمد:

حدثنا حسين بن محمد ثنا جرير بن حازم عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة.

ومن طريق الدارقطني: ثنا البغوي ثنا هاشم بن الحارث ثنا عبيد الله بن عمرو عن ليث عن عبد الله بن أبي مليكة به نحوه.

وأعل **الطريق الأول** بحسين بن محمد، وذكر ما نقله الشارح.

وأعل **الطريق الثاني** بليث بن أبي سليم، وقال: إنه مضطرب الحديث، قال: وإنما يروي هذا عن كعب، قال أحمد:

حدثنا وكيع ثنا سفيان عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة، عن ابن حنظلة عن كعب قال: «لأن أزني أحب إلي من أكل درهم من ربا»، قال الدارقطني: وهذا أصح من المرفوع اهـ.

وتعقبه المصنف بأن الحافظ قال في القول المسدد: حسين احتج به الشيخان، ولم يترك أبو حاتم السماع منه باختيار أبي حاتم، فقد نقل ابنه عنه قال: أتيته مرات بعد فراغه من تفسير شيبان، وسألت أن يعيد علي بعد المخلفين فقال: تكرير، ولم أسمع منه شيئاً.

وقال معاوية بن صالح: قال لي أحمد بن حنبل: اكتبوا عنه.

ووثقه العجلي، وابن سعد، والنسائي، وابن قانع، ومحمد بن مسعود العجمي وآخرون، ثم إن كان كل امرىء وهم في حديث سرى الوهم في جميع حديثه حتى يحكم على كل أحاديثه بالوهم لم يسلم أحد، ولو كان ذلك كذلك لم يلزم منه الحكم على حديثه بالوضع لا سيما مع كونه لم ينفرد به [و] توبع، ووجدت للحديث شواهد، فقد أورده الدارقطني عن البغوي عن هاشم بن الحارث عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن ليث عن ابن أبي مليكة به.

٤/١٠ وليث وإن كان ضعيفاً فإنما ضعف من قبل حفظه/ فهو متابع قوي، وشاهده حديث ابن عباس أخرجه ابن عدي من طريق علي بن الحسن بن شقيق عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس نحوه.

وأخرجه الطبراني [الأوسط ١/ ١٤٢، ١٤٣] من وجه آخر عن ابن عباس في أثناء حديث.

وأخرجه الطبراني أيضاً من طريق عطاء الخراساني عن عبد الله بن سلام مرفوعاً.

وعطاء لم يسمع من ابن سلام وهو شاهد قوي، وقال ابن الجوزي: إنما يعرف هذا من كلام كعب رواه عنه عبد الله بن حنظلة أيضاً، ونقل عن الدارقطني أن هذا أصح من المرفوع، ولا يلزم من كونه أصح أن يكون مقابله موضوعاً، ولا مانع أن يكون الحديث عند عبد الله مرفوعاً وموقوفاً اهـ كلام الحافظ.

قال المصنف: ومن شواهد الحديث قال الطبراني في الأوسط [١/ ١٤٣ رقم ١]:

ثنا محمد بن عبد الرحيم الديباجي التستري ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «الربا اثنان وسبعون باباً

أدناها: مثل إتيان الرجل أمه، وإن أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه».

وقال الحاكم في المستدرك [٢/ ٣٧] بسنده: عن شعبة عن زيد عن إبراهيم عن مسروق عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «الرِّبا ثَلاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَاباً أَيْسَرُهَا: مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجلُ أُمَّهُ، وَإِنّ أَرْبَى الرِّبَا عِرْضُ الرَّجل المسْلِمِ» قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين اهـ.

قلت: بقي مما لم يذكره الحافظ ولا المصنف أن للحديث عن ابن أبي مليكة طريقاً آخر إلا أنه قال: عن عائشة بدل: عبد الله بن حنظلة.

قال الدولابي في الكنى عن أبي تميلة يحيى بن واضح:

ثنا عمران بن أنس أبو أنس المكي عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «درْهَمُ رباً أَعْظَمُ عنْدَ اللَّهِ حَرَجاً مِنْ تسْعَة وثَلاثِينَ زَنْيَةً، إِنَّ أَرْبَى الرِّبَا اسْتِحْلالُ عِرْض الرَّجُل المسْلم ثُمَّ قَرَأ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟...... ﴾ الآية إلى: ﴿مُّبِينًا﴾» [الأحزاب: ٥٨]، وهذا وإن كان اختلافاً على ابن أبي مليكة إلا أن فيه متابعة لحسين بن محمد وليث بن أبي سليم ورفعاً للوهم عنهما، ويجوز أن يكون الحديث عنده عن ابن عباس وعائشة.

١١/٤ / وأما ما رواه عن كعب فليس هو هذا الحديث، إنما هو كلام يدل على أن كعباً يرى أن الربا أعظم من الزنا، وليس فيه تعيين أنه أشدّ من ست وثلاثين فمن [أين] يكون هذا المرفوع هو ذلك الموقوف؟! فالعجب كيف أقر ذلك الحافظ؟!

وبقي أيضاً من طرق حديث ابن عباس ما أخرجه أبو نعيم في التاريخ [١/ ٢٨٤] قال:

حدثنا أبو عبد الله الحسين بن محمد المؤدب ثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن ثنا سعيد بن رحمة ثنا محمد بن حمير عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من نبت لحمه من السحت فالنار أولى به، ومن أكل درهماً من ربا فهو ثلاث وثلاثون زنية».

وأخرجه ابن حبان في الضعفاء [١/ ٣٢٨]:

حدثنا أحمد بن عمر بن جوصا بدمشق ثنا سعيد بن رحمة به، وقال في سعيد بن رحمة: لا يجوز الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات يروي عن محمد بن حمير ما لم يتابع عليه.

قلت: لكن هذا مما توبع عليه كما سبق.

وقال ابن حبان في الضعفاء أيضاً:

حدثنا بل أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان ثنا الوليد بن عتبة ثنا محمد بن حمير ثنا إسماعيل عن حسين بن قيس الرحبي عن عكرمة به، أورده في ترجمة حسين بن قيس وقال: كذبه أحمد بن حنبل، وتركه يحيى بن معين.

فالحديث بمجموع طرقه لا ينزل عن درجة الصحيح أصلاً.

١٧٥٧/ ٤١٩٥ ـ «دِرْهَمٌ حَلالٌ يُشْتَرَى بِهِ عَسَلاً وَيُشْرَبُ بِمَاءِ الْمَطَرِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ».

(فر) عن انس

قلت: أخرجه الديلمي من طريق أبي نعيم، وهو عنده في تاريخ أصبهان [٢/ ٢٢] في ترجمة علي بن محمد بن حسين أبي بكر الضراب عنه قال:

حدثنا أبو زرعة الموصلي تريك بن كناس بن يعقوب ثنا يوسف بن زريق الموصلي ثنا عمي ثنا حميد عن أنس به، وهذا الحديث في نقدي موضوع.

١٧٥٨/ ٤١٩٦ ـ «دِرْهَمُ الرَّجُلِ يُنْفِقُ فِي صِحَّتِهِ خَيْرٌ مِنْ عِتْقِ رَقَبَةٍ عِنْدَ مَوْتِهِ».

ابو الشيخ عن ابي هريرة

٤/ ١٢ **قلت**: وهذا أيضاً موضوع فيه يوسف/ بن السفر كذاب، ومن طريق أبي الشيخ رواه الديلمي في مسند الفردوس.

١٧٥٩/ ٤١٩٩ ـ «دُعَاءُ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ كَدُعَاءِ النَّبِيِّ لأُمَّتِهِ».

(فر) عن انس

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو نعيم، ومن طريقه وعنه أورده الديلمي مصرحاً، فلو عزاه إليه لكان أحسن، قال الزين العراقي في شرح الترمذي: هذا حديث منكر، وحكم ابن الجوزي بوضعه، وقال أحمد: هذا حديث باطل منكر، وأقره عليه المؤلف في مختصر الموضوعات.

قلت: المصنف رأى الحديث في مسند الفردوس من طريق أبي نعيم، ولم يعرف في أي كتاب خرجه أبو نعيم، فكانت الأمانة تقضي عليه بأن يعزوه إلى من خرجه دون من لم يعرف في أي كتاب خرجه، فلا لوم على واجب، بل لو فعل ذلك لكان ملوماً.

والحديث خرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ١٨٥] في ترجمة إبراهيم بن معمر بن شريس فقال:

حدثنا أبي ثنا محمد بن أحمد بن يزيد ثنا إبراهيم بن معمر ثنا أبو أيوب ابن أخي زريق الحمصي ثنا يحيى بن سعيد الأموي ثنا خلف بن حبيب الرقاشي سمعت أنس بن مالك به.

هكذا وقع في الأصل المطبوع من تاريخ أصبهان خلف بن حبيب الرقاشي عن أنس، وفي نسختنا من زهر الفردوس في هذا السند: ثنا خالد بن حبيب عن أنس.

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات معلقاً فقال: روى يحيى بن سعيد القطان عن سعد بن حبيب الأزدي عن يزيد الرقاشي عن أنس ثم قال: قال أحمد: هذا حديث منكر باطل وسعد ليس بشيء اهـ.

ولم أر لخلف بن حبيب ولا لخالد بن حبيب ذكراً، أما سعد بن حبيب فذكره الذهبي في الميزان وقال: يروي عن الحسن، مجهول، ولم يزد على ذلك. فالظاهر أن اسم سعد تحرف على أبي نعيم في أصل السند بـ «خلف»، وتحرف على كاتب الزهر بـ «خالد»، والأصل سعد كما ذكر ابن الجوزي.

١٧٦٠/ ٤٢٠٠ ـ «دُعَاءُ الأخِ لأخِيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ لا يُرَدُّ».

البزار عن عمران

قال في الكبير: سكت عليه الهيثمي فلم يتعقبه، قال الحافظ: وهو في مسلم بلفظ: «دعوة الأخ لأخيه بظهر الغيب مستجابة» اهـ. وحينئذٍ فعدول/ المصنف إلى البزار وإهماله العزو للصحيح غير جيد. ١٣/٤

قلت: بل بلادة الشارح وغفلته المفرطة هي القبيحة الضارة به وبمن يغتر به، فحديث عمران بن حصين ما خرجه مسلم أصلاً، ولو كان للشارح أدنى نباهة لعلم أن ما خرجه مسلم لا يذكره الحافظ الهيثمي في الزوائد، وأقبح من هذا تحريفه لكلام العراقي، أو كذبه الصراح عليه، فالعراقي قال حديث: «دعوة الأخ لأخيه في الغيب لا ترد» رواه الدارقطني في العلل من حديث أبي الدرداء، وهو عند مسلم إلا أنه قال: «مستجابة» مكان: «لا ترد» اهـ.

فالحافظ العراقي يتكلم على حديث أبي الدرداء لا حديث عمران، وحديث أبي الدرداء قد ذكره المصنف في المتن قبل هذا بحديثين وعزاه لأحمد ومسلم وابن ماجه.

١٧٦١/ ٤٢٠٢ ـ «دُعَاءُ المُحْسن إِلَيْهِ لِلْمُحْسِنِ لا يُرَدُّ».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته، وليس كما زعم، ففيه محمد بن إسماعيل بن عياش، قال أبو داود: لم يكن بذاك، وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم أورده الذهبي في الضعفاء والمتروكين، وقال: ضعفه أحمد والدارقطني.

قلت: كان الواجب على أهل العلم أن يستعدوا على هذا الرجل ويمنعوه من الخوض في هذا العلم، فإن جهله به فاق جهل الجاهلين مع تهور وكذب وجرأة، فالمصنف ما رمز للحديث بالصحة، بل رمز له بالضعف، ولا يتصور أن يرمز له

بالصحة، بل ولا لحديث في مسند الفردوس لأنه نص في خطبة الأصل أن جل ما فيه ضعيف، وأن مجرد العزو إليه مؤذن بذلك، ولولا أن النسخ تختلف في تلك الرموز لتخليط يقع من النساخ لجزمت بأن ذلك من كذب الشارح عليه، وهذا هين، ولكن البلية قوله: فيه محمد بن إسماعيل بن عياش، قال أبو داود: لم يكن بذاك فإن المذكور في السند محمد بن إسماعيل بن العباس بالباء الموحدة وآخره سين
٤/١٤ مهملة لا/ عياش بالمثناة التحتية والشين المعجمة، وهذا قد يتحرف ويلتبس، ولكنه وقع في السند موصوفاً بالمستملي، وابن عياش غير موصوف بذلك، والطامة الكبرى أن المذكور في السند روى هذا الحديث عن أبي يعلى الموصلي الذي تأخرت وفاته بعد أبي داود باثنتين وثلاثين سنة، ومحمد بن إسماعيل بن عياش يروي عنه أبو داود بواسطة، فكيف يكون المذكور في السند هو الذي تكلم فيه أبو داود، لو فرضنا أنه تحرف عليه العباس المعرف بالألف واللام والذي هو بالموحدة والمهملة بعياش، فكيف وهو موصوف بالمستملي ومعروف مترجم في كتب الحديث مذكور بالثقة والعدالة، وأنه ولد سنة ثلاث وتسعين ومائتين، أي بعد وفاة أبي داود بثمان عشرة سنة؟!

قال الخطيب: سألت عنه البرقاني فقال: ثقة ثقة.

وقال الذهبي: محدث فاضل مكثر، لكنه يحدث من غير أصول ذهبت أصوله وهذا التساهل قد عم وطم.

وقال الأزهري: كانت كتبه ضاعت، وكان يفهم الحديث قديماً، وكان أمره مستقيماً، مات في ربيع الثاني سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة، فكيف يلتبس هذا بأبي إسماعيل بن عياش الراوي عن أبيه المتوفى أبوه سنة إحدى وثمانين ومائة؟! والعجب أيضاً أنه ترك في السند أبا العباس السندي، وهو كذاب، وبه يعل الحديث ويحكم بوضعه، وراح يخبط خبط عشواء، ويذكر عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، ويخلط رجلاً من أهل أواخر القرن الرابع برجل من أهل القرن الثاني وأوائل الثالث.

قال الديلمي:

أخبرنا أبي أخبرنا الميداني وكتب لي بخطه أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمٰن بن محمد بن محمد بن لؤلؤ أخبرنا أبو بكر محمد بن إسماعيل بن العباس بن المستملي أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي الحافظ حدثنا أبو العباس السندي ثنا الحارث بن مسكين عن ابن المبارك عن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر به.

١٧٦٢/ ٤٢٠٥ ـ «دَعْوَةُ الرَّجُلِ لأخيهِ بظَهرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، ومَلَكٌ عِنْدَ رَأْسِهِ يَقُولُ: آمِين، ولَكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ».

أبو بكر في الغيلانيات عن أم كرز

٤/١٥ قال/ في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنه لا يوجد مخرجاً لأحد من الستة

وإلا لما عدل عنه على القانون المعروف، وهو وهم فقد خرجه مسلم عن أم الدرداء وأبي الدرداء معاً.

قلت: مسلم رواه بلفظ: «دعاء» لا بلفظ: «دعوة»، وقد تقدم معزواً إليه قبل ستة أحاديث.

١٧٦٣/ ٤٢٠٦ ـ «دَعْوَةٌ في السِّرِّ تَعْدِلُ سَبْعينَ فِي الْعَلانِيَة».

أبو الشيخ في الثواب عن أنس

قلت: أسنده الديلمي من طريق أبي الشيخ، ولكن من حديث بعض الصحابة لا من حديث أنس.

قال أبو الشيخ:

أخبرنا جعفر حدثنا الحسين بن الأسود ثنا ابن فضيل أخبرنا أبان عن الحسن عن بعض الصحابة مرفوعاً به.

١٧٦٤/ ٤٢٠٧ ـ «دَعْوَتَان لَيسَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ: دَعْوَةُ المظْلُومِ، وَدَعْوَةُ الْمَرْءِ لأخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ».

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس كما ظن، فقد أعله الهيثمي وغيره بأن فيه عبد الرحمٰن بن أبي بكر المليكي وهو ضعيف، وجزم المنذري بضعفه ثم قال: لكن له شواهد.

قلت: المصنف لم يرمز له بشيء في النسخة المطبوعة، ولئن فعل فحكمه في غاية الصواب فإنه نظر إلى أصل الحديث، وهو أصح من الصحيح، فكل من الشطرين ورد بأسانيد متعددة صحيحة بل مخرجة في الصحيح كما سبق، والحافظان المنذري والهيثمي نظرا إلى الحديث بانفراده والمصنف نظر إليه بشواهده، فالحكمان صواب والشارح خاطىء على كل حال.

١٧٦٥/ ٤٢٠٩ ـ «دَعْ دَاعِي اللَّبَنِ».

(حم. تخ. حب. ك) عن ضرار بن الأزور

قلت: في الباب عن عبد الله بن عمرو، ومخول البهزي، وعبد الله بن بسر ورجل من بني أسد.

قال أبو نعيم في الحلية [٨/ ١٧٦]:

ثنا سليمان بن أحمد ثنا أحمد بن الحلواني ثنا سعيد بن سليمان عن عبد الله بن المبارك عن سعد بن أيوب عن عبد الله بن جنادة عن أبي عبد الرحمٰن الحُبلي عن عبد الله بن عمرو قال: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ/ بِرَجُلٍ يَحْلِبُ شَاةً فَقَالَ: إذَا حَلَبْتَ فَأَبْقِ ١٦/٤

لِوَلَدِهَا، فَإِنَّهَا مِنْ أَبَرِّ الدَّوَابِّ».

وقال الحاكم في المستدرك [٤/ ١٣٤]:

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي بمكة ثنا علي بن المبارك الصنعاني ثنا يزيد بن المبارك ثنا محمد بن سليمان بن مسمول ثنا القاسم بن مخول البهزي، سمع أباه يقول: قلت: يا رسول الله، الإبل نلقاها وبها اللبن، وهي مصراة ونحن محتاجون، فقال: ناد صاحب الإبل ثلاثاً، فإن جاء وإلا فاحلب واحتلب، واحلل ثم صر وبق اللبن لدواعيه».

وقال ابن سعد في الطبقات [١/ ٢٢٣]: أخبرنا هشام بن محمد قال: حدثني أبو سفيان النخعي عن رجل من بني أسد ثم من بني مالك بن مالك قال: «قال رسول الله ﷺ لنقادة الأسدي: يا نقادة، ابغ لي ناقة حلبانة ركبانة ولا تُولِهها على ولد، فطلبها في نعمه فلم يقدر عليها، فوجدها عند ابن عم له يقال له: سنان بن ظفير، فأطْلَبَه إياها، فساقها نقادة إلى رسول الله ﷺ، فمسح ضرعها، ودعا نقادة فحلبها حتى إذا أبقى فيها بقية من لبنها قال: أي نقادة، اترك دواعي اللبن. . .» الحديث.

وقال ابن حبان في الضعفاء في ترجمة طلحة بن زيد الرَّقِّي: روى طلحة هذا عن برد بن سنان، عن راشد بن سعد، عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا تقالوا بالشاة، فإنما هي سقيا من الله، وإذا حلبتم ذوات الذر فدعوا اللبن واعياً فإنها أبر الدواب بأولادها».

وقال ابن حبان في طلحة: إنه منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات المقلوبات لا يحل الاحتجاج بحديثه.

قلت: لكنه لم ينفرد به، فقد أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من طريق أبي بكر بن المقري: حدثنا أبو يعلى ثنا سعيد بن أبي الربيع السمان أخبرني عنبسة عن الخطيب عن راشد بن سعد به مثله.

١٧٦٦/ ٤٢١٠ ـ «دَعْ قِيلَ وَقَالَ، وكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ».

(طس) عن ابن مسعود

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته، وهو غير صحيح، فقد قال الحافظ الهيثمي وغيره، فيه السري بن إسماعيل وهو متروك.

٤/ ١٧ **قلت**:/ الشارح لا يتحاشى الكذب، فتراه كلما ذكر نقلاً عن أحد كائناً من كان إلا وأضاف إليه قوله: وغيره؛ إرادة للتجيش على المصنف، وهو ـ واللَّه ـ كاذب في قوله: وغيره، ثم إن النسخ تختلف بها الرموز، فكم حديث منكر ساقط موضوع عليه علامة الصحيح، فالغالب أن المصنف لم يرمز بذلك، ولئن صح ذلك عن المصنف فله وجه وجيه، فأصل الحديث في صحيح البخاري [٨/ ١٢٤] عن

وراد كاتب المغيرة أن معاوية كتب إلى المغيرة: أن اكتب إليَّ بحديث سمعته من رسول الله ﷺ فكتب إليه: «إني سمعت رسول الله ﷺ يقول عند انصرافه من الصلاة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد وهو على كل شيء قدير، قال: وكان ينهي عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»، والحديث فهو بعينه كما ترى في الصحيح.

١٧٦٧/ ٤٢١١ ـ «دَعْ مَا يريبُكَ إلَى مَا لا يريبُكَ».

(حم) عن أنس (ن) عن الحسن

(طب) عن وابصة بن معبد (خط) عن ابن عمر

قال الشارح: بإسناد حسن، وله شواهد ترقيه إلى الصحة.

قلت: الشارح لفرط غفلته لا يدري ما يخرج من رأسه، فهذا كلام في غاية الفساد، كما هو ظاهر واضح، فإن المذكور في المتن أربعة أحاديث، إن كان لكل واحد منها سند واحد فقط فهي أربعة أسانيد، فكيف وبعضها روي من عدة طرق! فما معنى قوله حينئذٍ: بإسناد حسن؟!. . . إلخ. ولكن أبَى الله لهذا الرجل أن ينطق بالصواب في هذه الصناعة.

١٧٦٨/ ٤٢١٣ ـ «دَعْ مَا يريبكَ إلى مَا لا يرِيبُكَ، فَإنَّ الصِّدقَ طُمَأنِينةٌ، وإنَّ الكذبَ رِيبَةٌ».

(حم. ت. حب) عن الحسن

قال في الكبير: قال الحاكم: حسن صحيح، وقال الذهبي، سنده قوي، ورواه عنه أيضاً النسائي وابن ماجه، فما أوهمه صنيع المصنف من تفرد الترمذي به من بين الستة غير صحيح.

قلت: أقسم بالله ما خلق اللَّه في المنسوبين إلى العلم أسخف من هذا الرجل، فالنسائي خرج الحديث [٢/ ٢٣٤] بدون زيادة: «فإن الصدق. . .» إلخ.

وقد عزاه/ المصنف إليه قبل هذا كما ترى، وأما ابن ماجه فما خرجه أصلاً، بل ذلك من جهل الشارح. ٤/ ١٨

كما أن الحاكم لم يقل: حسن صحيح، بل سكت عليه.

١٧٦٩/ ٤٢١٤ ـ «دَعْ مَا يريبكَ إلى مَا لا يُريبكَ، فَإنَّكَ لَن تَجدَ فَقْدَ شَيء تَرَكْته لله».

(حل. خط) عن ابن عمر

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن الخطيب سكت عليه والأمر بخلافه، بل تعقبه بما نصه: هذا الحديث باطل عن قتيبة عن مالك، وإنما يحفظ من حديث عبد الله بن أبي رومان عن ابن وهب عن مالك تفرد به، واشتهر به ابن أبي

رومان وكان ضعيفاً، والصواب عن مالك من قوله: وقد سرقه ابن أبي رومان.

قلت: صنيع المصنف لا يفيد ظاهراً ولا باطناً، وقاعدته في كتابه أنه يختصر ولا يذكر أسماء المخرجين بتمامها، ولا أسباب ورود الأحاديث فضلاً عن أن يذكر كلام المخرجين، ولكنه لسخافة عقله يكرر هذا عند كل حديث، ثم لو كان من عادته أنه ينقل كلام المخرجين فلم يقل أحد أن ذلك واجب ولا مطلوب للعالم نقله، بل ذلك إلى اختيار المؤلف، والعازي إن شاء نقل كلام المخرج وإن شاء ترك، هذا لو كان كلام المخرج حقاً، فكيف وما قاله الخطيب باطل لا ينبغي نقله؛ إذ لم يأت بحجة على بطلانه عن قتيبة عن مالك سوى كونه معروفاً بابن أبي رومان؟! وهي دعوى غير مقبولة، فإن رواية قتيبة تبطلها فكيف يحكم عليها بالبطلان بمجرد الدعوى؟ إن هذا لعجب! وكيف يتصور أن يكون من قول مالك والحديث معروف عن النبي ﷺ من طرق متعددة بل ورد من رواية نافع شيخ مالك فيه؟!

كذلك أخرجه الطبراني في الصغير [١/ ١٠٢]، والبيهقي في الزهد، والقضاعي في مسند الشهاب من رواية عبيد الله بن رجاء عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به.

قال الطبراني: ورواه عبد الله بن رجاء عن عبد الله بن عمر أيضاً، يعني: عبد الله المكبر والمصغر.

قلت: وروايته عن عبد الله بن عمر المكبر خرجها أبو حاتم في العلل والبيهقي
١٩/٤ في الزهد، وبين أبو حاتم وأبو زرعة أن ذلك اختلاف/ من أحمد بن شبيب بن سعيد الراوي عن عبد الله بن رجاء، فإنه حدث به أولاً من حفظه عن عبد الله بن رجاء عن عبيد الله بن عمر المصغر، قال أبو حاتم: ثم كتب إلينا أحمد بن شبيب أن اجعلوا هذا الحديث عن عبد الله بن عمر - يعني المكبر - وكذا قال أبو زرعة، وصحح أنه عبد الله بن عمر.

وهب أنه عنه فهو متابع لمالك في روايته عن نافع ومقوٍّ لرواية من رواه عنه من الطريقين السابقين، وإذا ذكره مالك مرة من قوله ولم يرفعه فلا يلزم منه ألا يكون عنده مرفوعاً، وأن ذلك يبطل رواية المرفوع عنه، وقد روى أيضاً عن شريح من قوله، وهو أقدم من مالك، بل ومن شيوخ مالك.

قال ابن المبارك في الزهد:

أخبرنا إسماعيل المكي عن محمد بن سيرين عن شريح قال: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، فإنك لن تجد فقد شيء تركته ابتغاء وجه الله».

فهل يقال أن شريحاً أخذه عن مالك؟! بل لو كان قول الخطيب حقاً في نفسه لكان ينبغي أن يقول: إنه من قول شريح ذكره مالك فرفعه ابن أبي رومان، فكيف ورواية عبيد الله أو أخيه عبد الله بن عمر عن نافع تبطل هذا مع ورود الحديث

مرفوعاً من طرق؟! فإذا كان كلام الخطيب باطلاً كما أوضحناه فكيف يلزم المصنف بنقل الباطل؟! ولكن هكذا الجهل.

١٧٧٠/ ٤٢١٨ ـ «دَعُوا الحَبَشَةَ مَا وَدَعُوكُم، وَاتْرُكُوا التُّرْكَ مَا تَرَكُوكُم».

(د) عن رجل

قال الشارح: هو عبد الله بن عمرو.

وقال في الكبير: كذا في أصول متعددة، والذي وقفت عليه في مسند الفردوس أن أبا داود خرجه في الملاحم عن ابن عمرو، هكذا قال.

قلت: يهم الشارح ويلصق وهمه بالغير، فالديلمي حافظ ما أراه يتوافق مع الشارح على أوهامه الفاحشة، بل الشارح لا يفهم كلام الحفاظ، فأبو داود [رقم: ٤٣٠٢] روى هذا الحديث من حديث أبي سُكَينة عن رجل من الصحابة، ثم روى في باب آخر حديثاً آخر من رواية أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «اتركوا الحبشة ما تركوكم، فإنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة» فهذا حديث وذاك آخر، وهذا الأخير هو الذي قال عنه الديلمي/ : رواه ٤/ ٢٠
أبو داود من حديث ابن عمرو، فخلطهما الشارح خلطاً.

١٧٧١/ ٤٢٢٠ ـ «دَعُوا الدُّنيَا لأهلِهَا، مَنْ أخَذَ مِنَ الدُّنيَا فَوْقَ مَا يَكْفِيهِ أخَذَ حَتْفَهُ وَهُوَ لا يَشْعُر».

ابن لال عن أنس

زاد الشارح: في مكارم الأخلاق عن أنس، زاد الشارح: قال ـ يعني أنس في هذا الحديث ـ: «ينادي مناد يوم القيامة: دعوا الدنيا...» إلخ.

وقال في الكبير: ظاهره أنه لم يره مخرجاً لأشهر من ابن لال وإلا لما عدل إليه واقتصر عليه والأمر بخلافه، بل خرجه باللفظ المزبور ـ عن أنس ـ البزار وقال: لا يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقال الهيثمي كشيخه العراقي: فيه هانىء ابن المتوكل، ضعفوه.

قلت: نوادر الشارح ينبغي أن يذيل بها على أخبار الحمقى والمغفلين، فإنها ـ واللّه ـ من أطرف ما يتسلى به العاقلون، فانظر إلى قوله: «ينادي مناد يوم القيامة: دعوا الدنيا لأهلها...» إلخ. وتعجب، وانظر هل يمكن أن يصدر هذا ممن له مسكة عقل وإيمان بالبعث، فهل في الآخرة ـ وبيد الناس ـ يوم القيامة تجارة وحراثة ودنيا حتى يقال لهم: دعوا الدنيا؟! فهل بعد هذه الغفلة من غفلة؟! نسأل اللّه العافية.

فالحديث فيه عن أنس أنه قال: «ينادي مناد: دعوا الدنيا» يعني: ينادي ملك كل يوم أهل الدنيا: دعوا الدنيا، كحديث: «ما من يوم تطلع فيه الشمس إلا وبجنبها

ملكان يناديان: اللهم أعط منفقاً خلفاً. . .» الحديث، فزاد الشارح: «يوم القيامة» فأتى بهذه الأعجوبة المضحكة، ثم مع هذه النادرة الطريفة فيه أيضاً أوهام:

الأول: زيادته أن ابن لال خرجه في مكارم الأخلاق، لأنّه ظن أن ابن لال ليس له من المؤلفات إلا مكارم الأخلاق، والحديث ليس من موضوع المكارم، ولو كان فيه لعزاه إليه المصنف، وابن لال له مصنفات أخرى منها السنن.

الثاني: سخافته التي لم يمل منها في التعقب على المصنف بأن الحديث في مسند البزار مع أنه عند البزار مصدر بقوله: «ينادي مناد» فموضعه حرف الياء على اصطلاح المصنف في الكتاب.

٢١/٤ **الثالث**: أن الهيثمي عزاه/ إلى البزار موقوفاً على أنس، ووقع في الترغيب قوله: مرفوعاً، ولم يذكر، قال: قال رسول الله ﷺ على عادته، فأخشى أن يكون ذكر قوله: مرفوعاً من الناسخ لا من الحافظ المنذري.

الرابع: أن الذي عزاه إليه المصنف ـ وهو ابن لال ـ ليس عنده في سنده هانىء بن المتوكل ولا عنده في أوله: «ينادي مناد» بل قال ابن لال:

حدثنا أحمد بن يونس ثنا محمد بن أبي هارون ثنا منصور بن الحارث ثنا خالد بن وهب ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ «دعوا. . . . .» فذكره.

١٧٧٢/ ٤٢٢١ ـ «دَعُوا النَّاسَ يُصِيبُ بَعْضهُم مِن بَعْضٍ، فَإِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُم أَخَاهُ فَلْيَنصَحهُ».

(طب)

زاد الشارح في الكبير: وكذا القضاعي عن أبي السائب، زاد الشارح أيضاً: قال ـ يعني أبا السائب ـ: «مرَّ النبي ﷺ برجل وهو يساوم صاحبه، فجاءه رجل فقال للمشتري: دعه. . . .» فذكره، قال الهيثمي بعد ما عزاه للطبراني: وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط، ورواه بهذا اللفظ من هذا الوجه أحمد، ولعل المصنف ذهل عنه، والمصنف رمز لصحة حديث أبي السائب فليحرر، وروى مسلم: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض».

قلت: فيه أوهام، **الأول**: قوله: وكذا القضاعي عن أبي السائب، فإن القضاعي ما خرجه من حديثه، إنما خرجه من حديث جابر بن عبد الله فرواه من طريق الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»، وقال القضاعي عقبه: مختصر، أي أن الحديث ليس هذا أوله إنما أورده هو مختصراً.

الثاني: قوله: عن السائب أنه قال: «مر النبي ﷺ برجل...» إلخ، لا أصل له في الحديث.

الثالث: قوله: وروى مسلم: «دعوا الناس يرزق...» إلخ، يفيد أنه من حديث أبي السائب أيضاً، وإنما رواه مسلم [٢/ ١١٥٧/ ٢٠] من حديث جابر.

الرابع: أنه صريح في أن مسلماً رواه بذلك اللفظ وليس كذلك، بل أوله عنده: «لا يبع حاضر لباد، دعوا الناس.....» الحديث.

٢٢/٤ **الخامس**[١]: أنه بهذا اللفظ لم يختص به مسلم، بل رواه أيضاً/ الأربعة: أبو داود [رقم: ٣٤٤٢]، والترمذي [رقم: ١٢٢٣]، والنسائي [٧/ ٢٥٦]، وابن ماجه [رقم: ٢١٧٦]، وكذا الطيالسي والبيهقي [٥/ ٣٤٦، ٣٤٧] وآخرون.

١٧٧٣/ ٤٢٢٣ ـ «دَعُوا لِي أَصْحَابِي وَأَصْهَارِي».

ابن عساكر عن أنس

قال في الكبير: رواه ابن عساكر في ترجمة معاوية من حديث وكيع عن فضيل ابن مرزوق عن رجل من الأنصار عن أنس، وفضيل إن كان هو الرقاشي فقد قال الذهبي: ضعفه ابن معين وغيره، وإن كان الكوفي فقد ضعفه النسائي وغيره، وعيب على مسلم إخراجه له في الصحيح، والرجل مجهول.

قلت: فضيل بن مرزوق الرقاشي هو فضيل بن مرزوق الكوفي، والعجب أن الذهبي نبه على أنهما واحد ووهم من فرق بينهما.

وما حكاه الشارح عنه من أنه قال في ترجمة الرقاشي: ضعفه ابن معين وغيره ـ كذب صراح، ما قال شيئاً من ذلك، بل ترجم ترجمة مطولة نقل فيها ما قيل في الرجل من الجرح، ثم قال: فضيل بن مرزوق الرقاشي هو الأول، روى عن عطية وضعف، ووهم من فرقهما اهـ بالحرف.

فالشارح يهم ويغلط ثم يختلق الأكاذيب لتدعيم وهمه.

والحديث أخرجه أيضاً أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ١٧٥] قال:

حدثنا أبي ثنا أحمد بن إبراهيم بن أبي يحيى ثنا أبي ثنا يزيد بن هارون أنا الفضيل بن مرزوق به بزيادة: «لا تؤذوني فيهم فمن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى اللَّه تخلى اللَّه عنه، ومن تخلى اللَّه عنه أوشك أن يأخذه»، والغالب على الظن أن الحديث مختلق مصنوع لتسكين نار الفتنة على معاوية.

---

(١) في الأصل المخطوط الرابع.

١٧٧٤/ ٤٢٢٧ ـ «دَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً».

(خ. ت) عن أبي هريرة

قال في الكبير بعد أن ذكر سبب وروده: رواه الشيخان معاً، كما عزاه لهما النووي ثم العراقي، فما أوهمه صنيع [المؤلف] أنه مما تفرد به البخاري غير صحيح.

قلت: النووي والعراقي وغيرهما إذا عزوا الحديث يريدون أصله والمؤلف رتب الكتاب ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم، ومسلم لم يقع عنده لفظ: «دعوه»، بل أول الحديث عنده [٣/ ١٢٢٥، رقم: ١٢٠]: «إن لصاحب الحق مقالاً»، ٤/ ٢٣ والمصنف قد ذكره كذلك في/ حرف الهمزة، إلا أنه لم يعزه لمسلم فهناك حصل فيه نوع تقصير لا هنا.

١٧٧٥/ ٤٢٢٨ ـ «دَعُوهُ يئِنُّ، فَإِنَّ الأَنِينَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى يَسْتَرِيحُ إِلَيْهِ الْعَلِيلُ».

الرافعي عن عائشة

قلت: أخرجه أيضاً الديلمي في مسند الفردوس من طريق الطبراني:

حدثنا مسعود بن محمد الرملي ثنا محمد بن أيوب بن سويد ثنا أبي عن نوفل ابن الفرات عن القاسم عن عائشة قالت: «دخل علينا رسول الله ﷺ وعندنا مريض يئن فقلنا له: اسكت، فقال: يا حميراء، أما شعرت أن الأنين...» وذكره، ومحمد بن أيوب بن سويد قال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به، يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة، كان أبو زرعة يقول: رأيته أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طري وكان يحدث بها اهـ.

فالحديث موضوع.

فائدة

بعض الشاذلية بمصر يستدلون بهذا الحديث على الذكر الذي يذكرون به، ويسمونه اسم الصدر وهو آه آه، والحديث كما ترى، وقد كان شيخنا أبو ثابت محمد بخيت المطيعي المصري ـ رحمه الله ـ سئل عن الذكر بهذا الاسم فشرع في الجواب في إبطاله وإبطال كون آه اسماً من أسماء الله تعالى، إلا أنه توقف في الجواب ولم يمضه لتوقفه في الحديث وعدم اهتدائه للجواب عنه لظنه أنه ثابت، فاتفق أني زرته يوماً مع حفيد الشيخ الفاسي المكي ـ وأصحابه هم الذين يذكرون بذلك الاسم ـ فلما استقر بنا المجلس وعرفت الشيخ أن الذي معي هو حفيد الشيخ الفاسي، قال له: هل لا زلتم تذكرون باسم آه؟ فقال له: نعم، فشرع يتكلم عليه وذكر أنه سئل عنه وأنه أجاب بالإبطال إلا أنه توقف في الحديث وذكر عن الحفني

كلاماً نسيته الآن، فبادرته وقلت له: إن الحديث غير صحيح، فلما سمع مني هذا طار فرحاً وفرج عنه هم كبير من جهة الحديث، وطلب مني أن أكتب له بيان ضعفه ليعتمد عليه في الجواب، فلما خرجنا من عنده طلب منى حفيد الفاسي ألا أذكر له ذلك؛ لئلا يتجيش بفتواه أعداؤهم عليهم، فتشاغلت عنه مدة لا لكلام الفاسي، فكتب إليَّ/ كتاباً مع قيم خزانته يستحثني فيه على الجواب عن الحديث، وأرسل ٤/ ٢٤
معه نسخة من حاشيته على شرح الإسنوي على منهاج البيضاوي، فكتبت له بيان وضعه وعدم صحته[1] ودفعته للقيم، وقلت له: إذا تمّ تأليف الشيخ في الجواب عن المسألة فليتحفنا منه بنسخة، فلما مضت على ذلك نحو خمسة عشر يوماً لم يرعنا إلا خبر وفاته وذلك في منتصف شعبان سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وألف.

١٧٧٦/ ٤٢٢٩ ـ «دَفْنُ البَنَاتِ مِن المكْرُمَاتِ».

(خط) عن ابن عمر

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

وقال في الكبير: أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات من هذا الطريق وحكم بوضعه، وأقره عليه الذهبي والمؤلف في مختصر الموضوعات.

قلت: في هذا أمران، **أحدهما**: حيث ذكر في الكبير ما ترى من أنه موضوع، فكيف ساغ له الاقتصار بعد ذلك في الصغير على أنه ضعيف؟!

ثانيهما: المؤلف له اللآلىء المصنوعة، وليس هو اختصاراً للموضوعات، بل هو ذكر لها بتمامها مع التعقب على المتعقب وإقرار ما ليس بمتعقب في نظره، وغاية ما حذف منه أسانيد ابن الجوزي إلى مشاهير المخرجين دون غيرهم، وهذا لم أر فيه تعقباً على ابن الجوزي في هذا الحديث، وله أيضاً اختصار اللآلىء الذي هو اختصار لكتاب الموضوعات بإفراد المتعقب دون غيره، وهذا قد ذكره فيه المؤلف وتعقب ابن الجوزي على الحكم بوضعه، فقال: حديث: «دفن البنات من المكرمات» أورده ـ يعني ابن الجوزي ـ من حديث ابن عباس، وفيه عراك بن خالد مضطرب الحديث ليس بالقوي عن عثمان بن عطاء عن أبيه، وهما ضعيفان، وتابعه محمد بن عبد الرحمٰن بن طلحة القرشي عن عطاء وهو ضعيف ومن حديث ابن عمر، وفيه يحدث عن الثقات بالمناكير.

قلت: ليس في شيء مما ذكر ما يقتضي الوضع، أما عراك: فهو وإن ضعفه أبو حاتم بما ذكر فقد قال فيه صاحب الميزان: إنه معروف حسن الحديث، وأما

(١) وذلك في جزء سماه: «الحنين بوضع حديث الأنين»، وهو مما حوته مكتبة الأستاذ حسن التهامي.

عثمان بن عطاء: فأخرج له ابن ماجه، ووثقه أبو حاتم فقال: يكتب حديثه، ودحيم
٢٥/٤ فقال: لا بأس به ومن ضعفه لم يجرحه بكذب، وأما أبوه فالجمهور على توثيقه/ ، وخرج له في البخاري اهـ.

فالمؤلف لم يقر ابن الجوزي على وضعه.

١٧٧٧/ ٤٢٣٠ ـ «دُفِنَ بِالطِّينَةِ التي خُلِقَ مِنهَا».

(طب) عن ابن عمر

قال في الكبير: قال الهيثمي: وفيه عبد الله بن عيسى وهو ضعيف.

قلت: أورد الشارح هنا أحاديثاً وآثاراً بمعنى هذا الحديث نقلها من المصنف في اللآليء المصنوعة؛ لأن ابن الجوزي أورد حديثاً من رواية ابن مسعود في هذا المعنى وحكم بوضعه فتعقبه المؤلف، وذكر عدة أحاديث وآثار انتقى منها الشارح ما ذكره، ولم يشر إلى قضية حكم ابن الجوزي بالوضع ليبقى نقله عن علم المصنف مستوراً غير مكشوف [وهو] لا يذهب ويجيء إلا في علمه.

والمصنف قد أطال واستوعب في ذكر الأخبار الواردة في الباب إلا أنه فاته ذكر شيء لم يذكره، أعني من المخرجين.

فمن ذلك أنه ذكر حديث أبي سعيد: «أن النبي ﷺ مرّ بالمدينة فرأى جماعةً يحفرون قبراً، فسأل عنه، فقالوا: حبشيٌّ قَدمَ فمات، فقال النبي ﷺ: لا إله إلا الله، سيقَ من أرضه وسمائه إلى التُّرْبَة التي خُلقَ منها» وعزاه إلى البزار [رقم: ٨٤٢] قال:

حدثنا بشر بن معاذ العقدي ثنا عبد الله بن جعفر بن نجيح ثنا أنيس بن أبي يحيى عن أبيه عن أبي سعيد به اهـ.

وهذا السند ضعيف لأن عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني متفق على ضعفه مع أن الحديث وارد بسند صحيح من غير طريقه:

قال الحاكم في المستدرك:

أخبرنا أبو نصر الفقيه وأحمد بن محمد العنزي قالا: حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا يحيى بن صالح الوحاظي ثنا عبد العزيز بن محمد حدثني أنيس بن أبي يحيى مولى الأسلميين عن أبيه عن أبي سعيد الخدري به مثله.

ثم قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأنيس بن أبي يحيى الأسلمي هو عم إبراهيم بن أبي يحيى، وأنيس ثقة معتمد، ولهذا الحديث شواهد أكثرها صحيحة اهـ.

وأقره الذهبي في التلخيص، فهذا الطريق أحسن من كل ما ذكره المصنف في التعقب على ابن الجوزي، بل لو ذكره وحده لكان كافياً لصحته، وفيه أيضاً فائدة

كبرى بتنصيص الحاكم وإقرار الذهبي أن شواهد هذا الحديث أكثرها/ صحيح، ومن ٤/٢٦
ذلك أنه عزا حديث ابن عمر المذكور في الكتاب هنا للطبراني قال:

حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا عقبة بن مكرم ثنا عبد الله بن عيسى الخزاز عن يحيى البكاء عن ابن عمر: «أن حبشياً دفن بالمدينة فقال رسول الله ﷺ: دفن بالطينة التي خلق منها».

وقد أخرجه أيضاً ابن فيل في أواخر جزئه قال:

حدثنا عقبة بن مكرم العمى به، وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان قال: حدثنا محمد بن علي البرجي ثنا ابن أبي حاتم ثنا عمر بن شيخ ثنا أبو خلف عبد الله بن عيسى الخزاز به.

١٧٧٨/ ٤٢٣٧ ـ «دِيَةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ».

(د) عن ابن عمرو

قال الشارح: في إسناده مجهول.

وقال في الكبير في صحابيه: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، قال الهيثمي: فيه جماعة لم أعرفهم.

قلت: في هذا أوهام فاحشة، **الأول**: أن الحديث ليس في سنده مجهول.

الثاني: أن الحافظ الهيثمي لم يقل شيئاً مما نقله عنه الشارح، بل هو كذب عليه.

الثالث: أن الحديث في سنن أبي داود، والهيثمي لا يذكر حديثاً في الكتب الستة إنما يذكر الزوائد عليها.

الرابع: لو فرضنا أنه قال: فيه جماعة لم أعرفهم لما جاز للشارح أن يقول: فيه مجهول، لأن من لم يعرفه الهيثمي لا يقال عنه: مجهول.

الخامس: ولو فرضنا أن ذلك جائز لكان من حقه أن يقول: فيه مجاهيل.

السادس: أن الحديث هو الذي بعده، فإنه عند الترمذي بسند أبي داود، وقد قال الشارح عنه: إنه حسن.

السابع: أنه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص لا من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب.

الثامن: أن الشارح صرح في الكبير بأنه ابن الخطاب، وكتبه في الصغير على الصواب بزيادة الواو.

قال أبو داود [٤/ ١٩٤/رقم ٤٥٨٣]:

حدثنا يزيد بن خالد بن موهب الرملي ثنا عيسى بن يونس عن محمد بن

إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «دية المعاهد نصف دية الحر».

قال أبو داود: رواه أسامة بن زيد الليثي وعبد الرحمٰن بن الحارث عن عمرو ابن شعيب مثله اهـ.

٢٧/٤ ورواه أيضاً الترمذي [رقم: ١٤١٣] باللفظ/ الذي ذكره المصنف بعد هذا، وقال الترمذي: حديث حسن، ورواه النسائي بنحوه.

ورواه ابن ماجه [٢/ ٨٨٣، رقم ٢٦٤٤] بلفظ: «قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين، وهم اليهود والنصارى».

١٧٧٩/ ٤٢٤١ ـ «دِيَةُ الذِّمِّي دِيَةُ المُسْلِمِ».

(طس) عن ابن عمر

قال (ش): بإسناد ضعيف والمتن منكر.

قلت: بل الحديث باطل موضوع كما قال الحفاظ، وإنما افتراه من افتراه ليدعم به رأي أبي حنيفة الباطل في هذه المسألة.

وقد حكى الشارح في كبيره قول الحفاظ وحكمهم بأنه موضوع، فلا معنى لهذا التراجع في الصغير.

قال ابن حبان في الضعفاء في ترجمة عبد الله بن كرز: لا أصل لهذا الحديث من كلام رسول الله ﷺ، وهو موضوع لا شك فيه.

١٧٨٠/ ٤٢٤٢ ـ «دِينُ الْمَرْءِ عَقْلُهُ، وَمَنْ لا عَقْلَ لَهُ لا دِينَ لَهُ».

أبو الشيخ في الثواب، وابن النجار عن جابر

قلت: رمز المصنف لضعفه وسكت عنه الشارح مع أنه رآه في مسند الفردوس للديلمي، وعزاه له في الكبير، وقد أخرجه الديلمي من طريق أبي الشيخ: حدثنا سهل بن عثمان ثنا محمد بن حرب ثنا عمير بن عمران ثنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر به.

وعمير بن عمران قال ابن عدي: حدث بالبواطيل، والضعف على روايته بين اهـ.

فالحديث موضوع، وليس في العقل حديث صحيح.

١٧٨١/ ٤٢٤٤ ـ «الدَّارُ حَرَمٌ، فَمَن دَخَلَ عَلَيْكَ حَرَمَكَ فَاقْتُلْهُ».

(حم. طب) عن عبادة بن الصامت

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وهو زلل، فقد أعله الهيثمي بأن فيه: محمد بن كثير السلمي، وهو ضعيف.

قلت: بل الزلل من الشارح الذي يعتمد الرموز وهو يعلم أن جلها محرف مقلوب، فكم حديث هالك واهٍ وضع عليه النساخ رمز الصحيح، والحديث خرجه أيضاً أبو نعيم في التاريخ [١/٣٤٩] من طريق صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه ثنا محمد بن كثير قال: سألت يونس بن عبيد عن رجل دخل داره سارق مجرداً ليس في يده سلاح، فبادره صاحب الدار فقتله فقال:

حدثني محمد بن سيرين عن عبادة بن الصامت، فذكره.

١٧٨٢/٤٢٤٥ ـ «/ الدَّاعي وَالمُؤَمِّنُ في الأجر شَريكَان، وَالقَارِئ وَالمُسْتَمِعُ في الأجرِ شَرِيكانِ، والعالمُ وَالْمُتَعَلِّمُ فِي الأجرِ شَرِيكَانِ». ٢٨/٤

(فر) عن ابن عباس

قلت: قال الديلمي:

أخبرنا أحمد بن نصر أخبرنا أبو طالب علي بن إبراهيم بن جعفر بن الحسن المزكى أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن خرز أخبرنا الطنان، أنا الحسين بن القاسم ثنا إسماعيل الشامي عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس به.

والشامي وجويبر ضعيفان، والضحاك لم يلق ابن عباس، ويشهد له في الدعاء قول الله: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا﴾ [يونس: ٨٩]، فإن الذي دعا موسى وحده بقوله: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ الآية، وخاطبهما الله تعالى لأن هارون كان يؤمن كما ورد عن المفسرين فجعلهما الله داعيين معاً، والله أعلم.

١٧٨٣/٤٢٤٦ ـ «الدَّالُّ عَلَى الخَيْر كَفَاعله».

البزار عن ابن مسعود (طب) عن سهل بن سعد وعن ابن مسعود

قال الشارح: كذا فيما وقفت عليه من نسخ الكتاب، وهو سهو وصوابه عن أبي مسعود وعن أنس، ثم قال: وإسناده ضعيف.

وقال في الكبير عقب البزار: وكذا القضاعي عن ابن مسعود، وإنما قال عبد الحق: البزار عن أنس، ثم رأيت المصنف في الدرر قال: البزار عن أنس، فما هنا سهو، (طب) عن سهل بن سعد، وقال: لم يرو عن سهل إلا بهذا الإسناد وعن أبي مسعود، وفيه من طريقه ـ كما قال في المنار ـ زياد النهري ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، ومن طريق الطبراني: عمران بن محمد بن سعيد لم يسمع من أبي حازم، قال الهيثمي: فيه من لم أعرفه، وقال العراقي: إسناده ضعيف جداً.

قلت: خبط الشارح هنا خبطاً، وخلط الكلام خلطاً، بما سود به الورق وأضاع به الزمان، مع الغلط فيما قال، والوهم فيما نقل، وبيان ذلك وتحرير المقام يقع من وجوه **الأول**: أن المصنف عزا الحديث للبزار من حديث عبد الله بن

مسعود، وللطبراني من حديث سهل بن سعد، ومن حديث أبي مسعود البدري الأنصاري، والشارح حكم عليه بالوهم في أمرين، **أحدهما**: أنه جعل في الصغير
٤/٢٩ حديث البزار عن أبي مسعود البدري/ ، لا عن عبد الله بن مسعود، وإن رأى ذلك في عدة نسخ كما قال، **وجعله** في الكبير من حديث أنس بن مالك لا من حديث ابن مسعود، ولا من حديث أبي مسعود البدري، وكل هذا خبط وغلط، فالبزار روى الحديث عن عبد الله بن مسعود كما ذكره المصنف هنا، وعن أنس كما ذكر في الدرر هو وغيره، ولا تنافي بين ذلك إلا عند الشارح، والعجب أنه نقل من مجمع الزوائد كلام الهيثمي على حديث سهل بن سعد، والهيثمي في نفس الباب وقبل حديث سهل بن سعد بحديث واحد ذكر حديث ابن مسعود مصرحاً باسمه فقال [١/ ١٦٦]: وعن عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «الدال على الخير كفاعله» رواه البزار، وفيه عيسى بن المختار، تفرد عنه بكر بن عبد الرحمن اهـ.

فبان أن قول المصنف صواب وأن الساهي هو الشارح كما هو حاله في كل تعقباته.

الثاني: أنه قال في الصغير: والصواب عن أبي مسعود وعن أنس، وهذا كلام لا يدري معناه هل البزار رواه عنهما معاً أي من حديثهما أو من حديث كل واحد على انفراد؟ وأياً ما كان فلا وجه لتعقبه في الكبير، فإنه لم يروه إلا عن أنس.

الثالث: أنه قال في الكبير عقب قول المصنف البزار: وكذا القضاعي عن ابن مسعود، فاقتضى ذلك أن القضاعي رواه من حديث عبد الله بن مسعود، كما رواه البزار، والواقع أن القضاعي رواه من حديث أبي مسعود البدري.

الرابع: أنه قال في الصغير عقب جميع المخرجين: وإسناده ضعيف، وهو باطل فإن الحديث صحيح، بل في صحيح مسلم [٣/ ١٥٠٦/ رقم ١٣٣] بلفظ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله»، وسيأتي للمصنف كذلك في حرف «الميم».

الخامس: أنه قال في الكبير: وفيه ـ أي في حديث أبي مسعود ـ زياد النهري ضعفه ابن معين. . . إلخ.

وهذا أيضاً باطل، فإن زياداً لا وجود له في حديث أبي مسعود، وإنما هو في حديث أنس المذكور بعد هذا كما نقله الشارح نفسه.

السادس: أنه قال: ومن طريق الطبراني عمران بن محمد. . . إلخ.

وهو كلام فاسد لا معنى له، وكأنه أراد أن يقول: وفي سند حديث سهل بن سعد عمران بن محمد.

٤/٣٠ قال الهيثمي: يروي عن أبي حازم، ويروي عنه عبد الله بن محمد/ ابن عائشة، وليس هو عمران بن محمد بن سعيد بن المسيب لأن ذاك مدني، وقال الطبراني في هذا أنه نصري، وابن سعيد لم يسمع من أبي حازم، ولم أجد من ذكر

هذا، هكذا قص الحافظ الهيثمي.

السابع: أن الحافظ الهيثمي قال كما ترى، وليس هو عمران بن محمد بن سعيد بن المسيب، والشارح عكس كلامه فجعل الذي في السند هو عمران بن محمد بن سعيد، فلو أعطى لعالم أجر على أن يقلب الأحاديث ويتلاعب بالأسانيد لما أحسن ـ والله ـ أن يفعل ما يفعله هذا الرجل، فإنا للَّه وإنا إليه راجعون.

وجملة القول أن الحديث رواه البزار [رقم: ١٥٤] من حديث عبد الله بن مسعود وفيه عيسى بن المختار كما سبق، ورواه أبو داود الطيالسي وأحمد [٤/ ١٢٠]، والبخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأبو داود [٤/ ٢٣٣ رقم ٥١٣٩] والترمذي [رقم: ٢٦٧١]، والخرائطي في مكارم الأخلاق، وأبو نعيم في الحلية [٦/ ٢٦٦]، وفي التاريخ [٢/ ٢٦٥]، والقضاعي في مسند الشهاب، والطبراني [٦/ ٢٣٠]، والخطيب [٧/ ٣٨٣]، وآخرون كلهم من رواية الأعمش عن أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود البدري الأنصاري، إلا أنه عند بعضهم بلفظ: «من دل»، كما ذكرته وسيأتي، ورواه الطبراني والطحاوي في مشكل الآثار [١/ ٤٨٤] من حديث سهل بن سعد الساعدي، وهو عند الأخير من رواية عمران بن يزيد القرشي عن أبي حازم عن سهل، وورد من حديث بريدة وأنس كما سيذكره المصنف بعد هذا، ومن حديث أبي هريرة عند أبي نعيم في التاريخ.

١٧٨٤/ ٤٢٤٧ ـ «الدَّالُّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِهِ، وَاللَّهُ يُحِبُّ إغَاثَةَ اللَّهْفَانِ».

(حم. ع) والضياء عن بريدة، ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج عن أنس

قلت: حديث بريدة رواه أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه.

ومن اللطائف أن أحمد رواه في المسند من طريقه إلا أنه لم يسم أبا حنيفة.
قال عبد الله بن أحمد:

حدثنا أبي ثنا إسحاق بن يوسف أنا أبو فلانة كذا قال أبي لم يسمه على عمد وحدثناه غيره فسماه ـ يعني أبا حنيفة ـ عن علقمة... إلخ. وهذا مما يدل على أن أحمد تورع من ذكر أبي حنيفة لسوء سمعته عند أئمة الحديث والسلف الصالح.

وحديث أنس رواه أيضاً ابن شاهين في الترغيب/ ، وابن عبد البر في العلم، وابن ٤/ ٣١
أبي الدنيا في مكارم الأخلاق أيضاً، كلهم من حديث زياد عن أنس، ورواه الترمذي [رقم: ٢٦٧١] وابن فيل في جزئه من رواية شبيب بن بشر عن أنس بلفظ: «إن الدال على الخير كفاعله» وقال (ت): غريب من هذا الوجه من حديث أنس عن النبي ﷺ.

١٧٨٥/ ٤٢٤٨ ـ «الدُّبَّاءُ يُكَبِّرُ الدِّمَاغَ، وَيَزِيدُ فِي العَقْلِ».

(فر) عن أنس

قلت: هذا حديث موضوع يلام المصنف على ذكره لانفراد وضاع به.

١٧٨٦/ ٤٢٥٤ ـ «الدَّجَّالُ تَلِدُهُ أُمُّهُ وَهِيَ مَنْبُوذَةٌ فِي قَبْرِها، فَإِذَا وَلَدَتْهُ حَمَلَت النِّسَاء بِالخَطَّائِينَ».

(طس) عن أبي هريرة

قلت: أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٤/ ٢٢] قال:

حدثنا محمد بن عمر ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية ثنا سويد بن سعيد ثنا عثمان بن عبد الرحمٰن الجمحي ثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال: سئل رسول الله ﷺ عن الدجال فقال: «تلده أمه مقبورة فتحمل النساء بالخطائين».

قال أبو نعيم: تفرد به عثمان الجمحي عن عبد الله.

قلت: وحاله كما ذكره الشارح في الكبير.

١٧٨٧/ ٤٢٥٦ ـ «الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَة».

(ت) عن أنس

قلت: أخرجه أيضاً الحكيم الترمذي في نوادر الأصول [ص٦٣٦] [السابع] والعشرين ومائة، والقشيري في الرسالة [ص١١٩] في باب الدعاء، كلاهما من رواية ابن لهيعة أيضاً عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أبان بن صالح عن أنس.

١٧٨٨/ ٤٢٥٧ ـ «الدُّعَاءُ مِفْتَاحُ الرَّحْمَة، وَالوضُوءُ مِفْتَاحُ الصَّلاة، وَالصَّلاةُ مِفْتَاحُ الجنَّة».

(فر) عن ابن عباس

قلت: والكذب على النبي ﷺ مفتاح جهنم.

رواه الديلمي عن ابن عباس، وهو في نقدي موضوع، قال الديلمي:

أخبرنا والدي أخبرنا أبو الفضل بن برنمة ثنا أحمد بن إبراهيم بن تركان ثنا علي بن إبراهيم بن عبد الله ثنا محمد بن علي بن الحسين الهمداني ثنا محمد بن عبيد ثنا عبد الله بن عبيد الله المقري ثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به.

٤/ ٣٢ **١٧٨٩/ ٤٢٥٩ ـ «/ الدُّعَاءُ لا يُرَدُّ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ».**

(حم. د. ت. ن. حب) عن أنس

قال في الكبير: حسنه الترمذي وضعفه ابن عدي وابن القطان ومغلطاي، لكن قال الحافظ العراقي: رواه النسائي في اليوم والليلة بسند آخر جيد، وابن حبان والحاكم وصححه.

قلت: النسائي لم يخرجه في السنن ـ المجتبى ـ وإنما خرجه في عمل اليوم

والليلة، وقد يكون خرجه في الكبرى إلا أن العزو إليه إذا أطلق لا يكون إلا إلى الصغرى، والطريق الثانية التي أشار إليها العراقي هي عند بعض من عزا الحديث إليه المصنف، **فالطريق الأول** من رواية أبي إياس معاوية بن قرة عن أنس.

والطريق الثاني من رواية يزيد بن أبي مريم عنه، ومن هذا الطريق خرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة [رقم: ١٠٠] عن النسائي بزيادة: «فادعوا» ورواه من الطريق الأول محمد بن مخلد البزاز في جزئه، والدينوري في المجالسة.

وأما الحاكم فرواه من طريق حميد عن أنس بلفظ آخر ذكره المصنف بعد حديث، ورواه أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي في أماليه من رواية يزيد الرقاشي عن أنس، وكذا أبو يعلى وهو المذكور بعده.

١٧٩٠/ ٤٢٦٠ ـ «الدُّعَاءُ بَيْنَ الأَذَانِ والإِقَامَةِ مُسْتَجَابٌ، فَادْعوا».

(ع. هـ) عن أنس

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

وقال في الكبير عن الهيثمي: فيه يزيد الرقاشي مختلف في الاحتجاج به.

قلت: لا يقال عن الحديث ضعيف مع أنه مذكور قبله وبعده بأسانيد حسنة صحيحة، ورواه عن أنس جماعة، وليس كل سند فيه ضعيف يحكم عليه بالضعف لأنه لا يحكم على رواية الضعيف بالضعف إلا لما يتطرق من الظن فيه، فإذا عرف من طرق أخرى حديثه فلا معنى للحكم على حديثه بالضعف، إذ الضعف ليس هو من ذاته وإنما هو من جهة الظن به، وقد ارتفع ذلك وزال بمتابعة غيره له من الثقات، والحديث هو عين الذي قبله وبعده اختلفت ألفاظه باختلاف طرقه، والمصنف يتبع ألفاظ الكتب فيدعوه ذلك إلى التعدد والتكرار.

وقد أخرج هذا الحديث عينه من رواية الرقاشي أيضاً ابن ماسي في فوائده، والتنوخي في أماليه بلفظ آخر/ ، فقال ابن ماسي: ٤/ ٣٣

حدثنا الحسن بن علوية القطان ثنا عاصم بن علي ثنا المسعودي عن يزيد الرقاشي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة».

وقال أبو القاسم التنوخي في أماليه:

حدثنا أبو الحسين عبد الله بن إبراهيم بن جعفر بن بيان الزينبي ثنا الحسن بن علوية القطان به مثله.

١٧٩١/ ٤٢٦٢ ـ «الدُّعَاءُ يَرُدُّ الْقَضَاءَ، وَإِنَّ البِرَّ يَزِيدُ فِي الرِّزْقِ، وَإِنَّ العَبْدَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ».

(ك) عن ثوبان

قال الشارح: بضم المثلثة وقيل بفتحها، وصححه (ك) ورد عليه بأنه واه.

وقال في الكبير: رواه (ك) في المناقب عن علي بن قرين عن سعيد بن راشد، عن الخليل بن مرة عن الأعرج عن مجاهد عن ثوبان، قال الذهبي: ابن قرين كذاب، وسعيد واه وشيخه ضعفه ابن معين اهـ. فكان يجب حذفه من الكتاب.

قلت: إنما كان يجب حذفه لو انفرد به علي بن قرين، فإن المصنف قال: إنه صان كتابه هذا عما انفرد به كذاب أو وضاع.

وحديث ثوبان هذا ورد من طريق آخر، قال الدينوري في المجالسة:

حدثنا إبراهيم بن دازيل ثنا أبو نعيم ثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن عيسى عن عبيد بن أبي الجعد عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزيد في العمر إلا البر، ولا يرد القَدَر إلا الدعاء، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه».

ورواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ١٠] من رواية محمد بن عصام عن أبيه عن سفيان به.

ومن هذا الوجه أخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار إلا أنه أرسله فلم يذكر ثوبان.

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار [٤/ ١٦٩]: حدثنا فهد بن سليمان ثنا إبراهيم ثنا سفيان به موصولاً مثله.

ورواه أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري في مسند أبي حنيفة من رواية أبي حنيفة عن سفيان الثوري.

ورواه أحمد [٥/ ٢٧٧]، والنسائي في الكبرى، وابن ماجه [رقم ٩٠/ ٤٠٢٢]، والحاكم [١/ ٤٩٣] وغيرهم من هذا الوجه أيضاً من رواية سفيان بلفظ: «إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه، ولا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر»، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وذكره المصنف سابقاً، وكتب عليه الشارح: قال (ك): صحيح وأقروه.

٤/ ٣٤ وله مع هذا شاهد من حديث/ سلمان أخرجه الترمذي وحسنه [رقم: ٢١٣٩]، وكذلك الحاكم، وسيأتي في حرف لام ألف بلفظ: «لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر» ونقل الشارح هناك أيضاً تحسينه ولكنه يهرف بما لا يعرف.

ثم إنه مع ذلك له وهمان آخران، **أحدهما**: قوله: ثوبان بضم المثلثة، وهو بفتحها.

والثاني: قوله عن الحاكم: وصححه، ورد بأنه واه، فإن الحاكم سكت على تلك الرواية فلم يصححها.

وقوله في حكاية سند الحاكم عن الأعرج يوهم أنه صاحب أبي هريرة، والواقع أنه حميد الأعرج.

١٧٩٢/ ٤٢٦٣ ـ «الدُّعَاءُ جُنْدٌ مِن أَجْنَادِ اللَّهِ مُجَنَّدٌ، يَرُدُّ الْقَضَاءَ بَعْدَ أَنْ يُبْرَم».

ابن عساكر عن نمير بن أوس مرسلاً

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مسنداً وهو ذهول، فقد رواه أبو الشيخ والديلمي من حديث أبي موسى.

قلت: نعم ذلك كذلك فكان ماذا، وهذا موطأ مالك إمام أئمة الحديث وأم الشافعي، ومصنفات السلف الصالح مشحونة بالمراسيل والمعاضيل المسندة في كتب غيرهم فهل ذلك أيضاً ذهول أو نقص؟! فلو كان الشارح عاقلاً لزاد هذه الفائدة كما يزيدها غيره ممن لهم فضلٌ وخدمة للعلم دون هذه المقدمات السخيفة، ولكن هكذا شأن الجهلة.

قال أبو الشيخ:

حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن ثنا. . .[1] بن يحيى ثنا نمير بن الوليد بن نمير الأشعري عن أبيه عن جده عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ، وذكره.

وفي الباب عن أنس وعائشة وغيرهما، قال ابن شاهين في الترغيب:

حدثنا زيد بن محمد الكوفي ثنا يعقوب بن يوسف القزويني ثنا موسى بن محمد البكاء ثنا كثير بن عبد الله أبو هاشم عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «يا بني أكثر من الدعاء، فإن الدعاء يرد القضاء المبرم» وقال أيضاً:

حدثنا عبد الله بن سليمان ثنا سهل بن الديلمي ثنا الحارث بن أبي الزبير النوفلي ثنا عباية بن عمر المخزومي ـ أو قال: عبادة ـ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لن ينفع حذر من قدر وإن الدعاء/ ينفع مما ٤/ ٣٥
نزل من السماء ومما لم ينزل، وإنه ليلقى القضاء المبرم فيعتلجان إلى يوم القيامة».

١٧٩٣/ ٤٢٦٤ ـ «الدُّعَاءُ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ ومِمَّا لَمْ يَنْزِلْ، فَعَلَيْكُمْ عِبَاد اللَّهِ بِالدُّعَاءِ».

(ك) عن ابن عمر

قلت: أخرجه أيضاً الدينوري في المجالسة قال:

حدثنا يزيد بن إسماعيل السيرواني ثنا يزيد بن هارون ثنا عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن أبي مليكة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر به، وعبد الرحمٰن قد ذكره الشارح.

---

(١) هكذا في الأصل بياض.

١٧٩٤/ ٤٢٦٥ ـ «الدُّعَاءُ يَرُدُّ الْبَلاءَ».

أبو الشيخ عن أبي هريرة

قلت: قال أبو الشيخ:

حدثنا زكريا بن يحيى الساجي ثنا أحمد بن محمد الجمحي ثنا ابن أبي أويس عن السري بن سليمان عن الزجاجي عن أبي سهيل عن مالك عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

١٧٩٥/ ٤٢٦٦ ـ «الدُّعَاءُ مَحْجُوبٌ عَنِ اللَّهِ، حَتَّى يُصَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ».

أبو الشيخ عن علي

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنه لم يره لأحد من المشاهير، مع أن البيهقي خرجه في الشعب عن علي مرفوعاً وموقوفاً باللفظ المذكور، بل رواه الترمذي عن ابن عمر بلفظ: «إن الدعاء موقوف بين السماء والأرض، ولا يصعد منه شيء حتى يصلى على محمد».

قلت: قبح الله الجهل، فلفظ حديث عليٍّ المرفوع[1] عند البيهقي: «ما من دعاء إلا بينه وبين الله حجاب حتى يصلى على محمد وعلى آل محمد، فإذا فعل ذلك انخرق ذلك الحجاب ودخل الدعاء، وإذا لم يفعل رجع الدعاء».

ولفظه الموقوف عنده: «[٢/ ٢١٦، رقم ١٥٧٥] كل دعاء محجوبٌ حتى يصلى على محمدٍ وآل محمد»، فاعجب لعدم تحرُّج هذا الرجل من الكذب في قوله: إن البيهقي رواه باللفظ المذكور.

وأما قوله: بل رواه الترمذي عن ابن عمر... إلخ. ففيه كذب من وجهين:

أحدهما: أن الترمذي رواه عن عمر رضي الله عنه لا عن ابنه.

الثاني: أنه رواه عنه موقوفاً من كلامه لا مرفوعاً ولفظه [٢/ ٣٥٦]:

حدثنا أبو داود سليمان بن مسلم البلخي المصاحفي ثنا النضر بن شميل عن أبي قرة ٣٦/٤ الأسدي عن سعيد بن المسيب عن عمر بن/ الخطاب قال: «إن الدعاء موقوف بين السماء والأرض...» إلخ. فلا المصنف يورد الموضوعات ولا لفظه يدخل في هذا الحرف، نعم أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من حديث عمر مرفوعاً فقال:

أخبرنا فيد أخبرنا أبو منصور المحتسب عن الفضل بن الفضل عن عبيد الله بن عبد الرحمٰن السكري عن محمد بن عيسى العطار عن نصر بن حماد الوراق عن الهيثم بن جماز عن الراسبي عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب قال: قال

---

(١) خرجه البيهقي مرفوعاً من حديث علي رضي الله عنه ولفظه: «الدعاء محجوب عن الله حتى يصلى على محمد وعلى آل محمد».
انظر شعب الإيمان (٢/ ٢١٦، رقم ١٥٧٦).

رسول الله ﷺ: «الدعاء يحجب عن السماء، ولا يصعد إلى السماء من الدعاء شيء حتى يصلى على النبي، فإذا صلى على رسول الله صعد إلى السماء».

أما حديث الباب فقال أبو الشيخ:

حدثنا محمد بن سهل ثنا أبو مسعود ثنا ابن الأصبهاني ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن عبد الكريم عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره.

١٧٩٦/٤٢٦٨ ـ «الدَّنَانِيرُ وَالدَّرَاهِمُ خَوَاتِيمُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، مَنْ جَاءَ بِخَاتَمِ مَوْلاهُ قُضِيَتْ حَاجَتُهُ».

(طس) عن أبي هريرة

قال في الكبير عن الهيثمي الحافظ: فيه أحمد بن محمد بن مالك بن أنس، وهو ضعيف.

قلت: هو حفيد الإمام مالك.

قال ابن حبان: يأتي بالأشياء المقلوبة اهـ.

وكأنه قلب هذا فصيره مرفوعاً، فإنه نقل عن وهب بن منبه من قوله.

قال القاضي أبو الحسن علي بن المفرج الصقل في فوائده:

أخبرنا أبو ذر أنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ثنا القاضي أبو عمر محمد بن يوسف ثنا عبد الله بن أحمد بن أبي مسرة ثنا زيد بن المبارك الصنعاني حدثنا مرداس أبو عبيد سمعت أبا رفيق سمعت وهب بن منبه يقول: «الدنانير والدراهم خواتيم رب العالمين، وضعها لمعايش بني آدم لا تؤكل، ولا تشرب، من جاد بخواتيم رب العالمين قضيت حاجته».

وورد أيضاً عن الباقر من قوله: قال الطوسي في أماليه:

أخبرنا جماعة عن أبي المفضل قال: حدثنا الفضل بن محمد البيهقي ثنا هارون بن عمرو المجاشعي ثنا محمد بن جعفر حدثنا أبي أبو عبد الله عن أبيه أبي جعفر أنه سئل عن الدنانير والدراهم/ وما على الناس فيها، فقال: هي خواتيم الله في ٤/٣٧ أرضه جعلها الله مُصْلحَة لخلقه، وبها تستقيم شئونهم ومطالبهم، فمن أكثر منها فقام بحق الله فيها وأدى زكاتها، فذاك الذي طابت وخلصت له، ومن أكثر منها فبخل بها ولم يؤد حق الله منها واتخذ منها. . . الآية، فذاك الذي حق عليه وعيد الله عز وجل في كتابه، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٣٥] الآية.

١٧٩٧/٤٢٦٩ ـ «الدُّنْيَا حَرَامٌ عَلَى أَهْلِ الآخرَة، وَالآخِرَةُ حَرَامٌ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا،

وَالدُّنيا وَالآخِرَةُ حَرَامٌ عَلَى أهْلِ اللَّهِ».

(فر) عن ابن عباس

قال في الكبير: وفيه جبلة بن سليمان أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: قال ابن معين: ليس بثقة.

قلت: لكن ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال العقيلي: لا بأس به إلا أن هذا يروي عن سعيد بن جبير الذي قتله الحجاج سنة خمس وتسعين.

والمذكور في السند يروي عن ابن جريج المتوفى سنة خمسين ومائة، فمن يروي عنه كيف يدرك سعيد بن جبير؟!

قال الديلمي:

أخبرنا أبي أخبرنا عبد الملك بن عبد الغفار ثنا جعفر بن محمد الأبهري ثنا أبو سعيد القاسم بن علقمة الأهوازي ثنا الحسن بن علي بن نصر الطوسي ثنا محمد بن حرب ثنا جبلة بن سليمان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به.

فإما أن يكون هذا جبلة آخر، وإما أن يكون سقط من السند راوٍ بينه وبين سعيد بن جبير في السند الذي نسب فيه روايته إليه، والله أعلم.

١٧٩٨/ ٤٢٧٠ ـ «الدُّنْيَا حُلْوَةٌ رَطِبَةٌ».

(فر) عن ابن عباس

قال في الكبير: وفيه مصعب بن سعيد أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: جرحه ابن عدي ورواه عنه الحاكم أيضاً ومن طريقه وعنه أورده الديلمي مصرحاً، فلو عزاه إليه لكان أولى.

قلت: مصعب بن سعد روى الحديث عن أبيه سعد بن أبي وقاص، وهو بدون ياء ثم هو ثقة متفق عليه من رجال الصحيحين.

٣٨/٤ / والمذكور في الضعفاء مصعب بن سعيد بزيادة الياء كما أثبته الشارح أيضاً، ثم هو مذكور في نفس الضعفاء بأنه يروي عن زهير بن معاوية، وابن المبارك وطبقتهما، فهو من أهل القرن الثاني بل من أواخره، فكيف يكون هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص الراوي عن أبيه أحد العشرة؟!

قال الديلمي:

أخبرنا ابن خلف كتابة أخبرنا الحاكم ثنا أبو جعفر الوراق ثنا عبد الله بن محمد بن يونس السمناني ثنا الفضل بن سهل الأعرج ثنا زيد بن الحباب ثنا الثوري عن الزبير بن عدي عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ. . . .

وأما قوله: رواه الحاكم ومن طريقه وعنه: فقد بينا أنها عبارة متناقضة؛ إذ لا يجمع بين قوله: ومن طريقه وعنه إلا من يجمع بين المنقطع والمتصل.

١٧٩٩/ ٤٢٧٤ ـ «الدُّنْيَا دَارُ مَنْ لا دَارَ لَهُ، وَمَالُ مَنْ لا مَالَ لَهُ، وَلَها يَجْمَعُ مَنْ لا عَقْلَ لَهُ».

(حم. هب) عن عائشة (هب) عن ابن مسعود موقوفاً

قلت: الموقوف أخرجه أيضاً أحمد في الزهد قال:

حدثنا عبد الله بن نمير عن مالك بن مغول قال: قال عبد الله، وذكر مثله وهذا منقطع.

١٨٠٠/ ٤٢٧٥ ـ «الدُّنْيَا سِجْنُ المُؤْمِنِ، وَجَنَّةُ الكَافِرِ».

(حم. م. ت. هـ) عن أبي هريرة

(طب. ك) عن سلمان، البزار عن ابن عمر

قال في الكبير: (تتمة): ذكروا أن الحافظ ابن حجر لما كان قاضي القضاة، مر يوماً بالسوق في موكب عظيم وهيئة جميلة، فهجم عليه يهودي يبيع الزيت الحار وأثوابه مطلخة بالزيت، وهو في غاية الرثاثة والشناعة، فقبض على لجام بغلته وقال: يا شيخ الإسلام تزعم أن نبيكم قال: «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر»، فأي سجن أنت فيه وأي جنة أنا فيها؟! فقال: أنا بالنسبة لما أعد الله لي في الآخرة من النعيم كأني الآن في السجن، وأنت بالنسبة لما أعد الله لك في الآخرة من العذاب كأنك في جنة، فأسلم اليهودي.

قلت: هذه الحكاية قديمة لم تقع مع الحافظ بل حكاها/ ابن العربي المعافري ٣٩/٤
في السراج عن الإمام أبي الطيب سهل بن محمد الصعلوكي إمام الشافعية بنيسابور: أنه مر في موكب وأبَّهة فخرج عليه يهودي من مسخن حمام وذكر الحكاية، ولم يقل: فأسلم اليهودي، بل قال: فأفحمه.

وحديث ابن عمر رواه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٨/ ١٧٧ و١٨٥]، والبيهقي في الزهد، والقضاعي في مسند الشهاب، والخطيب في التاريخ [٦/ ٤٠١]، والشيخ الأكبر في الكوكب الدري في مناقب ذي النون المصري.

وحديث سلمان أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية، وهو الذي وقع عنده تلك الزيادة التي ذكرها الشارح.

١٨٠١/ ٤٢٧٦ ـ «الدُّنْيَا سِجْنُ المؤمِنِ وَسَنَتُهُ، فَإِذَا فَارَقَ الدُّنْيَا فَارَقَ السِّجْنَ وَالسنَةَ».

(حم. طب. حل. ك) عن ابن عمرو بن العاص

قال الشارح: بإسناد صحيح.

قلت: لكن ذكر ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٤١) أنه سأل أباه عنه فقال: الناس لا يرفعون هذا الحديث، والموقوف عندنا أشبه اهـ.

قلت: والموقوف أخرجه ابن المبارك في الزهد [رقم: ٢١٢] قال:

أخبرنا شريك بن عبد الله عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: «إن الدنيا جنة الكافر وسجن المؤمن، وإنما مثل المؤمن حين تخرج نفسه مثل رجل كان في سجن فأخرج فجعل يتقلب في الأرض ويتفسح فيها».

ثم أخرجه ابن المبارك مرفوعاً باللفظ المذكور هنا من رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن جنادة عن أبي عبد الرحمٰن الحبلي عن عبد الله بن عمرو به مرفوعاً.

١٨٠٢/ ٤٢٧٨ ـ «الدُّنْيَا سَبْعَةُ آلاف سنَة، أنَا في آخرهَا ألفاً».

(طب) والبيهقي في الدلائل عن الضحاك بن زمل

قال الشارح: بإسناد واه، بل قال جمعٌ منهم ابن الأثير: **ألفاظه** موضوعة.

قلت: ليس المراد هذه الألفاظ المذكورة هنا فقط، بل هو حديث طويل اختصره المؤلف، وأخرجه كذلك مختصراً ابن لال والديلمي من طريقه.

وقد ذكره بطوله ابن كثير في التفسير عند قوله تعالى في سورة الواقعة: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴿١٤﴾﴾ [الواقعة: ١٣، ١٤] أتى به من عند البيهقي في الدلائل بسنده.

٤/ ٤٠ وذكره أيضاً الحافظ نور الدين في مجمع الزوائد في كتاب التعبير،/ من عند الطبراني.

وأخرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء في ترجمة سليمان بن عطاء الحراني، وقال: يروي عن مسلمة بن عبد الله الجهني أشياء موضوعة لا تشبه حديث الثقات، فلست أدري التخليط فيها منه أو من مسلمة بن عبد الله اهـ.

والحديث باطل موضوع بكل حال، وكذا كل حديث فيه: «الدنيا سبعة آلاف سنة»، وإنما ذلك مأخوذ من الإسرائيليات وعن أهل الكتاب، أخذه الضعفاء فركبوا له الأسانيد ورفعوه إلى النبي ﷺ.

١٨٠٣/ ٤٢٧٩ ـ «الدُّنْيَا كُلُّهَا مَتَاعٌ، وَخَيرُ مَتَاعهَا المرْأَةُ الصَّالحةُ».

(حم. م. ن) عن ابن عمرو بن العاص

قلت: أخرجه أيضاً ابن ماجه [١/ ٥٩٦، رقم ١٨٥٥] بلفظ: «إنما الدنيا متاع، وليس من متاع الدنيا شيء أفضل من المرأة الصالحة» وبهذا اللفظ أخرجه النقاش في فوائد العراقيين.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية [٣/ ٣١٠] من طريق داود بن الجراح ثنا عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن جابر به مرفوعاً: «الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة»، وقال: غريب من حديث مجاهد عن جابر لم نكتبه إلا من هذا الوجه.

١٨٠٤/ ٤٢٨٠ ـ «الدُّنيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إلا مَا كَانَ مِنْهَا للَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

(حل) والضياء عن جابر

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه.

قلت: الذي في النسخة المطبوعة من المتن الرمز له بالصحة، وهو مقتضى إخراج الضياء له في المختارة، وهو عند أبي نعيم في الحلية [٣/ ١٥٧، ٧/ ٩٠]، والبيهقي في الزهد من رواية عبد الله بن الجراح عن أبي عامر العقدي عن الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر به.

وقال أبو نعيم: غريب عن الثوري تفرد به عنه أبو عامر العقدي.

قلت: وليس كذلك ما لم يكن مراده به موصولاً، فقد رواه أحمد في الزهد عن يحيى عن الثوري لكنه قال: عن محمد بن المنكدر، وذكره مرسلاً دون ذكر جابر.

وقال أبو حاتم في العلل [رقم: ١٨٦٣]: إن هذا المرسل هو الصواب ورفعه خطأ اهـ.

فإن كان الأمر كما قال فرواية عبد الله بن الجراح معلولة، ذكر ذلك ابن أبي حاتم (٢/ ١٢٤).

١٨٠٥/ ٤٢٨١ ـ «/ الدُّنيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إلا ذِكْرُ اللَّهِ، وَمَا وَالاهُ، وَعَالِماً أو مُتَعَلِّماً». ٤/ ٤١

(هـ) عن أبي هريرة (طس) عن ابن مسعود

قال الشارح: رمز المؤلف لصحته، وليس كما قال؛ إذ فيه مجهول، وقال في الكبير عن الهيثمي: فيه أبو المطرف المغيرة بن مطرف، ولم أر من ذكره.

قلت: في هذا أوهام، **الأول**: أن المصنف لم يرمز لصحته بل لحسنه فقط.

الثاني: أن المصنف رمز لحسن الحديث من حيث هو، لأنه أورده من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن مسعود، فانتقده الشارح بوجود المجهول في حديث ابن مسعود وسكت عن حديث أبي هريرة.

وقد خرجه أيضاً الترمذي [رقم: ٢٣٢٢] وقال: حسن بزيادة «إن» في أوله، وقد ذكره المصنف سابقاً في الهمزة وكتب الشارح عليه: قال الترمذي: حسن غريب، ثم نسي ذلك وهَذِي هنا بما ترى.

الثالث: أنه قال: في حديث ابن مسعود راوٍ مجهول، وإنما أخذ ذلك من قول النور الهيثمي أنه لم ير من ذكر أبا المطرف، وهذا لا يلزم منه أن يكون أبو المطرف مجهولاً كما نبهنا عليه غير مرة.

١٨٠٦/ ٤٢٨٣ ـ «الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إلا مَا ابْتُغِيَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى».

(طب) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وهو غير جيد فقد قال الهيثمي: فيه خراش بن المهاجر ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات، لكن قال المنذري: إسناده لا بأس به.

قلت: وإذاً فكلامك ساقطٌ وانتقادك مردود عليك، وكلام المصنف أجود من الجيد؛ لأنه إذا قال الحافظ المنذري: إسناده لا بأس به، وله مع ذلك طرق أخرى متعددة منها ما حكم له الحفاظ بالصحة على انفراده، وهو حديث جابر المار قريباً قبل حديث بمثل هذا اللفظ وقد صححه الضياء المقدسي، ومنها حديث أبي سعيد الخدري نحوه عند ابن المبارك عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي سعيد، ورواه من طريقه ابن عبد البر في العلم، فالحديث حينئذٍ مع هذه الطرق لا يشك في صحته/ إلا معاند متعنت. ٤٢/٤

١٨٠٧/ ٤٢٨٤ ـ «الدُّنْيَا لا تَنْبَغِي لِمُحَمَّد، وَلا لآل مُحَمَّد».

أبو عبد الرحمٰن السلمي في الزهد عن عائشة

قال في الكبير: ورواه عنها أيضاً الديلمي من طريقين.

قلت: ما رواه الديلمي إلا من طريق واحد من جهة أبي عبد الرحمٰن السلمي فقال:

أخبرنا فيد أخبرنا البجلي أخبرنا السلمي أخبرنا محمد بن علي الإسفرايني حدثنا أبو عوانة ثنا محمد بن الحجاج الحضرمي ثنا السري بن حسان ثنا عباد بن عباد حدثنا مجاهد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة به.

١٨٠٨/ ٤٢٨٥ ـ «الدُّنْيَا لا تَصْفو لِمُؤْمِنٍ، كَيفَ وَهِيَ سِجْنُهُ وَبَلاؤُهُ؟!».

ابن لال عن عائشة

قال في الكبير: ورواه عنها أيضاً الديلمي، وذكر أن الحاكم خرجه.

قلت: الديلمي خرجه من طريق ابن لال، وذكر أن الحاكم أخرجه في التاريخ لا في المستدرك، خلاف ما يوهمه إطلاق الشارح.

قال ابن لال:

أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عثمان الآدمي ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان ثنا جعفر بن يحيى ثنا موسى بن سهل ثنا داود بن عبد الله عن إبراهيم بن محمد عن صالح بن قيس عن عامر بن عبد الله عن عروة عن عائشة به.

وقال الحاكم: حدثنا أحمد بن الشافعي ثنا علي بن حمدويه الطوسي ثنا جعفر ابن يحيى به.

١٨٠٩/ ٤٢٨٩ ـ «الدَّوَاوِينُ ثَلاثَةٌ: فَدِيوَانٌ لا يَغفرُ الله منهُ شَيئاً، وَديوانٌ لا يَعْبأُ اللّهُ به شَيئاً، وَديوَانٌ لا يَتْرُكُ اللّهُ منهُ شَيئاً، فَأَمَّا الدِّيوَانُ الَّذي لا يَغْفرُ اللّهُ منهُ شَيئاً: فَالإِشْرَاكُ باللّهِ، وَأَمَّا الدِّيوَانُ الَّذِي لا يَعْبَأُ الله به شَيْئاً فَظُلْمُ الْعَبْد نَفْسَهُ فيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّه مِنْ صَوْمِ يَوْم تَرَكَهُ أو صَلاة تَرَكَهَا، فَإِنَّ اللّهَ يَغفرُ ذَلكَ إِنْ شَاءَ وَيَتَجَاوزُ، وَأَمَّا الدِّيوَانُ الَّذي لا يَتْرُكُ اللّهُ مِنهُ شَيْئاً: فَمَظَالِمُ الْعِبَادِ بَيْنَهُمْ، القصَاصُ لا مَحَالَةَ».

(حم. ك) عن عائشة

قلت: أخرجه أيضاً الدينوري في أول المجالسة قال:

حدثنا محمد بن عبد العزيز الدينوري ثنا أبو سلمة التبوذكي ثنا صدقة عن أبي عمران الجوني عن زيد بن بابنوس عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «الدواوين عند الله تبارك وتعالى ثلاثة: فديوان لا يغفره الله، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] وقال: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ.....﴾ [المائدة: ٧٢]، وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً: فظلم الناس بينهم وبين الله من صلاة وصيام، وأما الديوان الذي [لا] يدع منه/ ٤/ ٤٣
شيئاً: فظلم الناس بعضهم بعضاً».

١٨١٠/ ٤٢٩٣ ـ «الدِّيكُ الأَبْيَضُ صَدِيقِي، وعَدُوُّ عَدُوِّ اللّهِ، يَحْرُسُ دَارَ صَاحِبِهِ وَسَبْعَ دُورٍ».

البغوي عن خالد بن معدان

زاد الشارح: ناصر السنة في المعجم عن خالد بن معدان: قال الشارح: وهو تابعي فكان على المؤلف أن يقول: مرسلاً.

قلت: نعم هو كذلك، إلا أن كونه تابعي مشهور جداً بين أهل الحديث، فالتنصيص على إرساله إنما هو زيادة إيضاح لا لزوم له، لكن الشارح وهم هنا في أمرين، **أحدهما**: قوله في البغوي: ناصر السنة، وهذا خطأ، ليس في البغويين من يعرف بناصر السنة، وإنما البغوي المتأخر معروف بمحيي السنة، فكأن الشارح انقلب عليه ذلك.

ثانيهما: أن صاحب المعجم ليس هو محيي السنة، بل صاحب المعجم هو الحافظ الكبير المعمر أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، أحد شيوخ الدارقطني الذين أكثر من الرواية عنهم في السنن وغيرها من كتبه، مات سنة سبع عشرة وثلاثمائة، وأما محيي السنة فهو صاحب التفسير والمصابيح ليس له

معجم، وهو متأخر عن هذا مات سنة ست عشرة وخمسمائة، ثم إن الحديث رواه ابن قتيبة في عيون الأخبار موصولاً فقال:

حدثني أبو سفيان الغنوي عن معاوية بن عمرو عن طلحة بن زيد عن الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان عن رجل من الأنصار عن النبي ﷺ به مثله.

١٨١١/ ٤٢٩٤ ـ «الدِّيكُ الأَبْيَضُ الأَفْرَقُ حَبيبي، وَحَبِيبُ حَبِيبي، جبْرِيلُ يَحْرُس بَيتَهُ وَستَّةَ عَشَرَ بَيْتاً مِنْ جيرَانِه: أَرْبَعَةٌ عَن اليَمين، وَأَرْبَعَةٌ عَنِ الشِّمَالِ، وَأَرْبَعَةٌ مِن قُدَّامٍ، وَأَرْبَعَةٌ مِن خَلْف».

(عق) وابو الشيخ في العظمة عن انس

قال في الكبير: ظاهر كلام المصنف أن العقيلي خرجه وسكت عليه والأمر بخلافه، بل قال في راويه أحمد بن محمد البزي: منكر الحديث، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات فقال: موضوع فيه الربيع بن صبيح ضعيف، والبزي منكر الحديث، وتبعه المؤلف على ذلك في مختصرها ولم يذكر إلا كلام ابن حجر السابق.

٤٤/٤ **قلت**: كل هذا كذب، أما كون العقيلي خرجه وضعفه،/ فإن المصنف قد رمز له بالضعف، على أنه لو لم يفعل لكان مجرد العزو إليه كافياً في ذلك، فإن كتابه في الضعفاء، فكل ما يخرج فيه فهو ضعيف كما نبه المصنف على ذلك، وأما كونه أقر ابن الجوزي ولم يتعقبه، فإنه تعقبه بقوله: والربيع بن صبيح استشهد به البخاري وابن أبي بزة فيه ضعف، وهذا وإن كان نقله عن الحافظ فإنه عين التعقب المطلوب وغيره تكرار لا يليق بالعقلاء، وقول الشارح: لم يتعقبه إلا بكلام الحافظ، غث ساقط من الكلام يكفي في بطلانه سماعه.

١٨١٢/ ٤٢٩٥ ـ «الدِّيكُ يُؤذِّنُ بالصَّلاة، مَن اتَّخَذَ دِيكاً أبيضَ حُفِظَ مِنْ ثَلاثَةٍ: مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْطَانٍ، وَسَاحِرٍ، وكَاهِنٍ».

(هب) عن ابن عمر

قال الشارح: ثم قال ـ يعني البيهقي ـ: الأشبه إرساله.

وقال في الكبير: قال مخرجه البيهقي: هذا إسناد مرسل وهو به أشبه.

قلت: لو كان الشارح من أهل الفن لسخر من نفسه على هذه الأعاجب، ولكنه بعيد عن الفن عديم الدراية به، فلذلك غاير بين عبارته في الكبير وعبارته في الصغير لظنه أن معناهما واحد، ولم يفهم كلام البيهقي ولا ما أراد فأتى به أيضاً على غير وجهه، فالبيهقي خرج حديثاً في الباب من رواية علي بن أبي علي اللهبي عن محمد بن المنكدر عن جابر ثم قال: هذا إسناد منكر تفرد به اللهبي، وروى فيه إسناد مرسل وهو أشبه، أي: في أنه ضعيف مثله.

ثم أخرج حديث الباب من رواية عمر بن محمد بن زيد عن عبد الله بن عمر به، وعمر بن محمد لم يدرك عبد الله بن عمر فهو مراد البيهقي بقوله: مرسل، أي: منقطع، فغير [الشارح][1] كلامه من هذا المعنى إلى معنى آخر، ثم لم يكتف حتى تصرف فيه وفرق بين عبارته في الكبير والصغير.

١٨١٣/ ٤٢٩٨ ـ «الدِّينَارُ كَنْزٌ، والدِّرْهَمُ كَنْزٌ، والقِيرَاطُ كَنْزٌ».

ابن مردويه عن أبي هريرة

قلت: أخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار قال:

حدثنا موسى بن نعمان المكي ثنا أبو عبد الرحمٰن المضري ثنا ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن أبي تميم الجيشاني عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ مثله/ ٤/٤٥ وزاد: قالوا: «يا رسول الله، أما الدينار والدرهم فقد عرفنا فما القيراط؟ قال: نصف درهم نصف درهم».

١٨١٤/ ٤٣٠٢ ـ «الدِّينُ النَّصِيحَةُ».

(تخ) عن ثوبان، البزار عن ابن عمر

قال في الكبير: وقضية صنيع المصنف أنه لم يخرجه أحد الشيخين وهو ذهول، فقد عزاه هو نفسه في الدرر إلى مسلم من حديث تميم الداري.... إلخ.

قلت: حديث تميم الداري أشهر من أن يذهل عنه مطلق طلبة الحديث فضلاً عن المصنف، ولكن حديث تميم مطول والمصنف اختار أن يورد في كتابه هذه الأحاديث القصار، وجعل ذيله للأحاديث الطوال، ثم إن حديث ثوبان أخرجه أيضاً أبو عمر بن منده في فوائده، والبندهي في شرح المقامات، وحديث ابن عمر أخرجه أيضاً الدارمي في مسنده، والطحاوي في مشكل الآثار [٢/ ١٨٨]، وأبو الشيخ في التوبيخ، والطبراني في مكارم الأخلاق.

وفي الباب أيضاً عن أبي هريرة وابن عباس ذكرت جميعها بالأسانيد في المستخرج على مسند الشهاب.

١٨١٥/ ٤٣٠٣ ـ «الدِّينُ شَينُ الدِّينِ».

أبو نعيم في المعرفة عن مالك بن يخامر

القضاعي عن معاذ

قال في الكبير على سند أبي نعيم: فيه عبد الله بن شبيب الربعي، قال في

---

(١) في الأصل المخطوط: المصنف، والصواب ما أثبتناه.

الميزان: إخباري علامة لكنه واه، وقال الحاكم: ذاهب الحديث، وبالغ فضلك فقال: يحل ضرب عنقه، وقال ابن حبان: يقلب الأخبار ثم ساق له هذا الخبر، ثم قال عند سند القضاعي: فيه إسماعيل بن عياش قال الذهبي: مختلف فيه وليس بالقوي، لكن قال العامري في شرحه: حسن.

قلت: فيه أوهام، **الأول**: أن سند أبي نعيم ليس فيه عبد الله بن شبيب، قال أبو نعيم:

حدثنا محمد بن محمد بن يعقوب في كتابه ثنا محمد بن شعيب أخبرنا سعدان بن نصر ثنا أبو قتادة عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمٰن بن مالك بن يخامر عن أبيه به.

الثاني: أن عبد الله بن شبيب موجود في سند القضاعي الذي اقتصر هو على تعليله بإسماعيل بن عياش، قال القضاعي [٤/١]:

٤٦/٤ / أخبرنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن عمر الجواربي ثنا أبي ثنا الحسين بن إسماعيل ثنا عبد الله بن شبيب حدثني سعيد بن منصور ثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمٰن بن مالك بن يخامر عن أبيه عن معاذ به.

الثالث: أنه ورد موصولاً بسند ليس فيه عبد الله بن شبيب ولا إسماعيل بن عياش، أخرجه الديلمي من طريق أبي الشيخ: حدثنا عبد الله بن محمد ثنا سلمة ثنا أبو اليمان ثنا صفوان بن عمرو به.

والشارح كثير النقل من مسند الفردوس.

الرابع: أن ابن حبان لم يسق هذا الخبر في ترجمة عبد الله بن شبيب، ولا نقل ذلك عنه الذهبي ولا الحافظ، وإنما أورده الذهبي في ترجمته عقب قوله: وقال ابن حبَّان: يقلب الأخبار ويسرقها، لكن قال الذهبي بعد هذا: قلت: آخر من حدث عنه المحاملي والوراق الميزاني ممن حدثه عنه عن سعيد بن منصور، ثم ذكر هذا الحديث، فهو من عند الذهبي لا من عند ابن حبان. وقد راجعت ترجمته من الضعفاء لابن حبان فلم أجد فيه الحديث كما ذكرت.

الخامس: أنه ذكره عقب حديث مالك بن يخامر، فاقتضى أن الذهبي أورده كذلك، والواقع أنه أورده موصولاً بذكر معاذ.

السادس: أنه اعتمد النقل عن العامري وهو رجل جاهل يصحح الأحاديث بهواه ولو كانت موضوعة.

١٨١٦/ ٤٣٠٤ ـ «الدَّيْنُ رَايَةُ اللَّهِ فِي الأَرضِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُذِلَّ عَبْداً وَضَعَها فِي عُنُقِهِ».

(ك) عن ابن عمر

هذا حديث موضوع انفرد به بشر بن عبيد الدارسي، وهو كذاب.

وقد أخرجه أيضاً الديلمي في مسند الفردوس من وجهين عن بشر المذكور.

١٨١٧/ ٤٣٠٦ ـ «الدَّيْنُ هَمٌّ بِاللَّيْلِ وَمَذَلَّةٌ بِالنَّهَارِ».

(فر) عن عائشة

قال في الكبير: ثم قال ـ أعني الديلمي ـ: وفي الباب عن أنس وغيره.

قلت: لفظة غيره: اعتاد الشارح زيادتها في كلامه وكلام الناس من عنده.

وحديث الباب كذا هو في المتن عن عائشة، والذي في مسند الفردوس عن عائشة عن أبيها، قال الديلمي:

أخبرنا أبو سعيد الأبهري عن جده محمد بن عبد العزيز عن أبي زرعة أحمد ابن الحسين الرازي عن ابن أبي قراسان عن أبي محمد أحمد بن محمد بن الأشعر عن محمد بن الحكم المروزي عن حسين بن يحيى قاضي مرو عن هشام عن أبيه عن عائشة/ ، عن أبيها به. ٤/ ٤٧

وأما حديث أنس الذي قال الديلمي أنه في الباب: فأخرجه هو أيضاً في حرف الألف قال:

أخبرنا أبي أخبرنا إبراهيم القفال أنا أبو الغنايم بن المأمون أخبرنا الحربي ثنا محمد بن عبدة بن حرب ثنا أبو كامل الجحدري ثنا الحارث ابن نبهان ثنا يزيد بن عبد الرحمٰن عن أبي أيوب عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والدين، فإنه هم بالليل ومذلة بالنهار».

١٨١٨/ ٤٣٠٧ ـ «الدَّيْنُ يُنْقِصُ مِنَ الدِّينِ وَالحَسَبِ».

(فر) عن عائشة

قلت: هذا موضوع.

* * *

حرف الذال المعجمة

١٨١٩/ ٤٣١٠ ـ «ذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ بِمَنْزِلَةِ الصَّابِرِ فِي الفَارِّينَ».

(طب) عن ابن مسعود

قال في الكبير: وكذا رواه في الأوسط، قال الهيثمي بعدما عزاه لهما: رجال الأوسط وثقوا، وقضيته أن رجال الكبير لم يوثقوا، فلو عزاه المصنف للأوسط لكان أحسن.

قلت: وقد عزاه الحافظ المنذري للبزار والطبراني في الكبير والأوسط، وقال: بإسناد لا بأس به، وهذا يفيد أن سنده واحد في كل من الكتابين، لكن رواه أبو نعيم في الحلية [٤/ ٢٦٨] عن الطبراني قال:

حدثنا مسعدة بن سعد العطار قال: ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ثنا محمد ابن عمر الواقدي ثنا هشام بن سعد عن محص بن علي عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن ابن مسعود به. ثم قال: غريب من حديث عون متصلاً مرفوعاً لم يروه عنه إلا محص، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه اهـ.

فإن كان لم يرو إلا من هذا الوجه كما يفهم من كلام أبي نعيم فسنده إذاً واحد، إلا أن هذا فيه الواقدي وهو ضعيف، فلعله توبع عليه، وقد روى هذا عن عون بن عبد الله موقوفاً عليه.

قال ابن المبارك في الزهد: أخبرنا المسعودي عن عون بن عبد الله قال: «الذاكر في الغافلين كالمقاتل خلف الفارين».

وورد أيضاً عن حسان بن أبي سنان من قوله.

قال أبو نعيم في الحلية [٦/ ١٨١]:

٤٨/٤ ثنا أبو محمد بن حيان ثنا/ أحمد بن نصر ثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا عبد الله بن محمد بن أسماء ثنا مهدي بن ميمون ثنا الحجاج بن فرافصة عن حسان ابن أبي سنان قال: «ذاكر الله في الغافلين كالمقاتل عن المدبرين»، قال أبو نعيم: كذا رواه حسان موقوفاً، ورواه غيره متصلاً عن ابن عمر عن النبي ﷺ اهـ.

قلت: حديث ابن عمر هو المذكور في المتن بعد هذا.

١٨٢٠/ ٤٣١١ ـ «ذَاكرُ الله في الغَافِلينَ مثلُ الَّذِي يُقَاتلُ عَن الفارينَ، وَذَاكرُ الله في الغَافلينَ كَالمصبَاحِ في البَيْت المُظْلم، وَذَاكرُ الله في الغَافلينَ كَمَثَل الشَّجَرَة الخَضْراء في وَسَط الشَّجَر الَّذِي قَدْ تحَات منَ الصَّريد، وَذَاكرُ الله في الغَافلينَ يُعَرِّفُهُ اللَّهُ مَقْعَده منَ الْجَنَّة، وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ بِعَدَدِ كُلِّ فَصِيحٍ وَأَعْجَم».

(حل) عن ابن عمر

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف، أي: وذلك لأن فيه عمران بن مسلم القصير، قال في الميزان: قال البخاري: منكر الحديث ثم أورد له هذا الخبر.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: أن عمران بن مسلم القصير ثقة من رجال الصحيحين.

الثاني: أن ما نقله عن الذهبي كذب صراح، فإن الذهبي قال: عمران بن مسلم عن عبد الله بن دينار وعنه يحيى بن سليم قال البخاري: منكر الحديث ثم أورد له هذا الحديث من جزء ابن عرفة، ثم قال: عمران بن مسلم القصير، أبو بكر صاحب الحسن ثقة. . . إلخ. ففرق بين عمران بن مسلم المذكور في سند هذا الحديث وبين عمران بن مسلم القصير الثقة المخرج له في الصحيحين، وهما وإن كان الحفاظ اختلفوا فيهما هل هما رجل واحد أو اثنان إلا أن الذهبي الذي نقل عنه الشارح جعلهما اثنين وأورد الحديث في ترجمة الأول دون القصير.

وهكذا أخرجه ابن شاهين في الترغيب قال:

حدثنا جعفر بن حمدان الشحام ثنا محمد بن يزيد الأدمي ثنا يحيى بن سليم عن عمران بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به.

أما أبو نعيم فصرح في روايته بأنه القصير فقال [٦/ ١٨١]:

حدثنا أبي ثنا جعفر بن محمد بن يعقوب (ح).

وحدثنا أبو محمد بن حيان ثنا جعفر بن أحمد بن المهرجان قالا: حدثنا الحسن بن عرفة ثنا يحيى بن سليم عن عمران القصير عن عبد الله بن دينار به.

٤/٤٩ والظاهر أن ذكر القصير من بعض الرواة وهم، فإن جزء الحسن/ بن عرفة ليس فيه ذكر القصير، وقد فرق بينهما إمام الفن البخاري، وابن أبي حاتم، وابن أبي خيثمة، ويعقوب بن سفيان، وابن عدي، والعقيلي.

الثالث: أن عمران لم ينفرد به بل تابعه عباد بن كثير، وكذلك أورده الذهبي في الميزان الذي نقل منه الشارح، فقال الذهبي: وفي جزء الحسن بن عرفة عن

يحيى بن سليم عن عمران بن مسلم وعباد بن كثير عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، فذكر الحديث.

وهكذا رواه أيضاً البيهقي في الشعب [١/ ٤١٢، رقم ٥٦٧] من طريق عباد بن كثير عن عبد الله بن دينار لكنه اختلف عليه فيه، فرواه مرة هكذا، ورواه البيهقي من طريقه أيضاً فقال:

عن محمد بن جحادة عن سلمة بن كهيل عن ابن عمر به، قال البيهقي: كذا وجدته ليس بين سلمة وبين ابن عمر أحد، وهو منقطع الإسناد غير قوي.

١٨٢١/ ٤٣١٤ ـ «ذَبْحُ الرَّجُل أَنْ تُزَكيه في وَجْهِه».

ابن أبي الدنيا في الصمت عن إبراهيم التيمي مرسلاً

قال في الكبير: هو إما بفتح المثناة الفوقية وفتح المثناة التحتية نسبة إلى تَيَم ـ بالتحريك بطن من غافق، وبفتح الفوقية وسكون التحتية نسبة إلى قبيلة تَيْمية ـ بالسكون، وهو الزاهد العابد.

قلت: كون إبراهيم التيمي بسكون المثناة من تحت أشهر من أن يخفى على من شم للحديث رائحة، بل وعلى كثير من العوام الذين يجالسون أهل العلم، لا سيما وأول حديث في صحيح البخاري، وهو حديث: «إنما الأعمال...» مروي من طريق إبراهيم التيمي المذكور، فهلا قرأ هذا الرجل يوماً أول حديث في الصحيح، أو سمعه من عالم؟! إن هذا لعجب، بل هذه النسبة كلها بسكون الياء المثناة من تحت، وليس في الرجال بفتحها إلا رجل واحد هو: الماضي بن محمد التيمي الغافقي أبو مسعود، روى عن ابن وهب.

١٨٢٢/ ٤٣١٥ ـ «ذَبيحَةُ المُسْلِمِ حَلالٌ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ، إنَّهُ إنْ ذَكَرَ لَمْ يَذْكُرْ إلا اسْمَ اللَّهِ».

(د) في مراسيله عن الصلت مرسلاً

قال في الكبير: قال عبد الحق: هو مع إرساله ضعيف، قال ابن القطان: وعلته أن الصلت لا يعرف حاله، قال ابن حجر في التخريج: رواه البيهقي من
٤/ ٥٠ حديث ابن عباس موصولاً وفي سنده/ ضعف، وأعله ابن الجوزي بمغفل بن عبد الله، فزعم أنه مجهول فأخطأ، لكن قال البيهقي: الأصح وقفه على ابن عساكر، وقال في الفتح: الصلت ذكره ابن حبان في الثقات وهو مرسل جيد أما كونه يبلغ درجة الصحة فلا.

قلت: فيه أمور، **الأول**: قوله: بل الأصح وقفه على ابن عساكر غلط واضح، والصواب: على ابن عباس.

الثاني: أنه اختصر كلام الحافظ وحذف منه ما تتم به الفائدة، وعبارته في التلخيص عقب ذكر المرسل: ورواه البيهقي [٩/ ٢٤٠] من حديث ابن عباس موصولاً، وفي إسناده ضعف، وأعله ابن الجوزي بمغفل بن عبيد الله فزعم أنه مجهول فأخطأ، بل هو ثقة من رجال مسلم، لكن قال البيهقي: الأصح وقفه على ابن عباس، وقد صححه ابن السكن، وقال: وَرُوِيَ عن أبي هريرة، وهو منكر أخرجه الدارقطني، وفيه مروان بن سالم، وهو ضعيف اهـ.

الثالث: ما قاله عبد الحق وابن القطان من أنه ضعيف مع إرساله غير صواب، فإن رجاله ثقات، قال أبو داود في المراسيل:

حدثنا مسدد ثنا عبد الله بن داود ثنا ثور بن يزيد عن الصلت به، وهؤلاء كلهم ثقات والصلت وثقه أيضاً ابن حبان إلا أنه ذكره في أتباع التابعين فيكون الحديث معضلاً.

وقد ورد مرسلاً من وجه آخر، قال الحارث بن أبي أسامة في مسنده [رقم: ٩٩]:

ثنا الحكم بن موسى ثنا عيسى بن يونس عن الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «ذبيحة المسلم حلال، وإن لم يسم ما لم يتعمد، والصيد كذلك».

وهذا الإسناد فيه ضعف، إلا أن المرسلين يتقويان بالموصولين من حديث ابن عباس وأبي هريرة مع الموقوف الصحيح على ابن عباس.

١٨٢٣/ ٤٣١٦ ـ «ذبوا عَنْ أَعْرَاضِكُم بأَمْوَالِكُم».

(خط) عن ابي هريرة، ابن لال عن عائشة

قال في الكبير: ورواه عنها أيضاً الديلمي.

قلت: هذا غلط، بل الديلمي خرجه من حديث أبي هريرة فقال:

حدثنا أبي ثنا نصر بن حمد بن مرثد ثنا أبو طاهر بن سلمة ثنا أبو محمد عدي بن محمد بن عدي الحافظ ببخارى أخبرنا علي بن الخليل/ حدثنا موسى بن ٤/ ٥١
عمر بن علي ثنا الهيثم بن أيوب الطالقاني ثنا سهل بن عبد الرحمٰن الجرجاني عن محمد بن المطرف عن ابن المنكدر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً: «ذبوا بأموالكم عن أعراضكم، قالوا: يا رسول الله كيف نذب بأموالنا عن أعراضنا؟ قال: تعطون الشاعر ومن تخافون لسانه».

وبهذه الزيادة رواه الخطيب من وجه آخر عن محمد بن المطرف.

أما حديث عائشة فأخرجه أيضاً أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ٢١٣] قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن محمد ثنا محمد بن شيرزاذ ثنا العلاء بن عمرو ثنا الحسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ذبوا بأموالكم عن أعراضكم»، والحسين بن علوان كذاب وضاع، وفي كل من السندين إلى محمد بن مطرف من حديث أبي هريرة من لم أعرفهم وأخشى أن يكون أيضاً موضوعاً.

١٨٢٤/ ٤٣١٧ ـ «ذَرَاري المسْلمين يَوْمَ القيَامَة تَحْتَ الْعَرْشِ، شَافِعٌ وَمُشَفَّعٌ، مَنْ لَمْ يَبْلُغِ اثْنَتَي عَشْرَةَ سَنَةً، وَمَنْ بَلَغَ ثَلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً فَعَلَيْهِ وَلَهُ».

أبو بكر الشافعي في الغيلانيات، وابن عساكر عن أبي أمامة

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو نعيم والديلمي فما أوهمه عدول المصنف لذينك من أنه لا يوجد لأحد من المشاهير غير سديد.

قلت: هذه السخافة لم يمل الشارح منها، والحديث خرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ١١٥] في ترجمة علي بن الحسن بن علي المظالمي من طريقه:

ثنا محمد بن غالب ثنا عبد الصمد بن النعمان ثنا ركن أبو عبد الله عن مكحول عن أبي أمامة به، وركن كذاب، والحديث موضوع.

١٨٢٥/ ٤٣٢٠ ـ «ذَرْوَةُ الإيمان أرْبَعُ خلال: الصَّبْرُ لِلْحُكْمِ، وَالرِّضَا بِالْقَدَرِ، وَالإِخلاصُ للتَّوَكُّلِ، وَالاسْتِسْلامُ لِلرَّبِّ».

(حل) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن هذا هو الحديث بتمامه والأمر بخلافه، بل بقيته عند مخرجه أبي نعيم: «ولولا ثلاث خصال صلح الناس: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه».

٤/ ٥٢ **قلت**: وهم المصنف في هذا الحديث، وزاد الشارح/ وهماً على وهمه، أما المصنف فإن أبا نعيم ذكر هذا الحديث موقوفاً على أبي الدرداء من كلامه لا من كلام النبي ﷺ، وذلك ظاهر واضح فإنه ليس [به] حلاوة النبوة.

وأما الشارح مع إقراره على ذلك وزيادته أن بقيته: «ولولا ثلاث...» إلخ وليس شيء من ذلك واقعاً.

قال أبو نعيم [١/ ٢١٦]:

حدثنا محمد بن علي بن حبيش ثنا موسى بن هارون الحافظ ثنا أبو الربيع وداود بن رشيد قالا: حدثنا بقية ثنا بحير بن سعيد عن خالد بن معدان حدثني

يزيد بن مرثد الهمداني أبو عثمان عن أبي الدرداء أنه كان يقول: ذروة الإيمان الصبر، وذكر مثل ما هنا دون ما زاده الشارح.

١٨٢٦/ ٤٣٢٣ ـ «ذَرُوا الحَسْنَاءَ الْعَقِيمَ، وعَلَيْكُمْ بِالسَّوْدَاءِ الوَلُودِ».

(عد) عن ابن مسعود

قال في الكبير: ورواه أيضاً الموصلي والديلمي وفيه حسان الأزرق، ضعفه الدارقطني وغيره، وأورد له ابن عدي ثمانية عشر حديثاً مناكير، وعد هذا منها، ونقله عنه في الميزان. وبه يعرف أن سكوت المصنف على عزوه لابن عدي مع حذفه من كلامه إعلاله غير صواب.

قلت: إن كتاب ابن عدي في الضعفاء، ومجرد العزو إليه يكفي في التعريف بأنه ضعيف كما نص عليه المؤلف في خطبة الأصل، وأيضاً فإنه لا ينقل تعليل المخرجين للأحاديث، لأنه بنى كتابه على الاختصار، وأيضاً فإنه رمز للحديث بالضعف، فالإعراض عن كل هذا وتكرار هذا الكلام السخيف عند كل حديث يدل على أن الشارح بلغ الغاية في السخافة.

وبعد هذا ففي كلامه أوهام فاحشة كما هي لازمة لكلامه لزوم الظل للشخص، **الأول**: أن المصنف ذكر أن صحابي هذا الحديث ابن مسعود، والحديث الذي في سنده حسان بن سياه الأزرق من حديث أنس بن مالك لا من حديث ابن مسعود.

٥٣/٤ قال ابن حبان في الضعفاء: حسان بن سياه أبو سهل البصري/ ، يروي عن ثابت البناني وأهل البصرة، يروي عنه البصريون منكر الحديث جداً يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد؛ لما ظهر من خطئه في روايته على ظهور الصلاح منه، وهو الذي يروي عن ثابت عن [أنس][(١)] عن النبي ﷺ قال لعائشة: «إذا جاء الرطب فهنئيني» أخبرناه جماعة عن الحرشي عنه، وبإسناده عن النبي ﷺ قال: «ذروا الحسناء العقيم، وعليكم بالسوداء الولود، فإني مكاثر بكم الأمم» اهـ.

الثاني: فإن كان المصنف وهم في قوله: عن ابن مسعود، فإقرار الشارح له على ذلك وهم فاحش، لا سيما وهو قد وقف عليه في الميزان على الصواب.

الثالث: قوله: وأورد له ابن عدي ثمانية عشر حديثاً وعد هذا منها ونقله عنه في الميزان، فإن هذا غلط وكذب، فإن الذهبي لم ينقل الحديث عن ابن عدي بل عن ابن حبان، ولا صرح بأن ابن عدي ذكر هذا من بين الثمانية عشر حديثاً وإن

(١) سقط من الأصل، انظر الضعفاء لابن حبان (١/ ٢٦٨).

كان ذلك محتملاً، فاسمع عبارة الذهبي بنصها: حسان بن سياه أبو سهل الأزرق بصري عن ثابت وعاصم بن بهدلة وجماعة، ضعفه ابن عدي والدارقطني وقال ابن حبان يأتي عن الأثبات بما لا يشبه حديثهم، انفرد عن ثابت عن أنس مرفوعاً: «يا عائشة إذا جاء الرطب فهنئيني»، وبه: «ذروا الحسناء العقيم...» الحديث، وساق له ابن عدي ثمانية عشر حديثاً مناكير اهـ.

الرابع: قوله: ورواه الموصلي، فإن هذا تعبير لا يستعمله أهل الحديث إن كان يريد به أبا يعلى وهو الواقع، وإلا فهو رجل مجهول.

الخامس: أن الموصلي لم يروه لا هو ولا الديلمي في مسند الفردوس.

١٨٢٧/ ٤٣٢٤ ـ «ذَرُوا العَارفين المُحَدَّثين من أُمّتي، لا تُنزلُوهُم الجَنَّةَ وَلا النَّارَ، حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي يَقْضِي فِيهِم يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(خط) عن علي

قلت: أخرجه أيضاً الثقفي في السادس من الثقفيات قال:

حدثنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي بنيسابور ثنا محمد بن
٤/٥٤ يعقوب بن يوسف/ الأصم ثنا الربيع بن سليمان ثنا أيوب بن سويد حدثني سفيان عن خالد بن أبي كريمة عن عبد الله بن مسور بعض ولد جعفر بن أبي طالب عن محمد بن علي ابن الحنفية عن أبيه به.

وعبد الله بن المسور متروك، لكنه ورد من وجه آخر من حديث عائشة، قال الديلمي في مسند الفردوس:

أخبرنا عبدوس عن أبي بكر محمد بن أحمد بن حمدويه الطوسي أخبرنا الأصم أخبرنا أبو عتبة عن بقية عن عبد الله بن أبي موسى عن الحجاج عن الحسن عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «دعوا المذنبين العارفين لا تنزلوهم جنة ولا ناراً؛ ليكونَ الله الحكمَ فيهم».

١٨٢٨/ ٤٣٢٥ ـ «ذَرُوني ما تَركْتُكُم، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم بكَثْرَة سُؤَالِهِمْ وَاختلافهمْ عَلَى أَنْبيَائهم، فَإِذَا أَمَرْتُكُم بِشَيءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُم، وَإِذَا نَهَيْتُكُم عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ».

(حم. م. ن. هـ) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أن ذا مما تفرد به مسلم وليس كذلك، بل رواه البخاري في الاعتصام عن أبي هريرة.

قلت: البخاري خرجه [٩/ ١١٧] بلفظ: «دعوني» فموضعه على اصطلاح

المصنف في كتاب حرف الدال، والشارح يتغافل عن ذلك، ويتجاهله عمداً، وقد أخرج الحديث جماعة منهم: الطحاوي في مشكل الآثار [٣/ ٢٠٢]، وابن بشران في فوائده، وأبو الفضل الجارودي في جزئه، ومن طريقه الذهبي في التذكرة وآخرون.

١٨٢٩/ ٤٣٢٦ ـ «ذَكَاةُ الجَنِينِ إذَا أشْعَرَ ذَكَاةُ أُمِّهِ، وَلَكِنَّهُ يُذْبَحُ حَتَّى يَنْصَابَ مَا فِيهِ مِنَ الدَّمِ».

(ك) عن ابن عمر

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن هذا لم يخرجه أحد من الستة وإلا لما عدل عنه وكأنه ذهول، فقد خرجه أبو داود باللفظ المزبور من حديث جابر.

قلت: هذا كذب على أبي داود ما خرجه أبو داود باللفظ المزبور، إنما خرجه [رقم: ٢٨٢٨] بلفظ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» وقد عزاه المصنف في الذي قبله لأبي داود والحاكم، ثم إن الحديث موضوع ظاهر البطلان والافتعال وإن زعم ابن حبان أنه موقوف على ابن عمر، فإن الذي يميل إليه القلب أنه مصنوع في عهد أبي حنيفة.

قال ابن حبان في/ الضعفاء [٢/ ٢٧٥]: ٤/ ٥٥

ثنا عبد الله بن قحطبة ثنا وهب بن بقية ثنا محمد بن الحسن المزني عن محمد ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ به.

قال ابن حبان: محمد بن الحسن المزني يرفع الموقوفات ويسند المراسيل، وهذا الحديث إنما هو موقوف من قول ابن عمر.

١٨٣٠/ ٤٣٣١ ـ «ذِكْرُ الأَنْبِيَاء مِنَ العِبَادَة، وذِكْرُ الصَّالحينَ كَفَّارَةٌ، وَذِكْرُ المَوْتِ صَدَقَةٌ، وذِكْرُ القَبْرِ يُقَرِّبُكُمْ مِنَ الجَنَّةِ».

(فر) عن معاذ

قال في الكبير: وفيه محمد بن محمد بن الأشعث، قال الذهبي: اتهمه ابن عدي ـ أي بالوضع ـ وكذبه الدارقطني، والوليد بن مسلم ثقة مدلس، ومحمد بن راشد قال النسائي: ليس بالقوي.

قلت: الحديث موضوع ولا بد، والوليد بن مسلم لا يذكر في مثل هذا الباطل ولو كان الشارح من أهل الحديث لاستحى أن يذكره، ومحمد بن محمد بن الأشعث لا وجود له في سند الحديث، ولو فرضنا أن المذكور في السند هو لما كان لذكره فائدة، لأنه إنما وجد في سند كتاب مثبوت فيه الحديث كيف ولا وجود له في السند؟! وإنما فيه أبو علي بن الأشعث، وهو دون محمد بن محمد والعجب من الشارح بل لا عجب، فإنه غفلته فاقت الحد.

أن الذهبي ذكر أن محمد بن محمد بن الأشعث كنيته أبو الحسن، والمذكور

في السند أبو علي، قال الديلمي:

أخبرنا أحمد بن نصر أخبرنا الميداني حدثنا محمد بن يحيى العاصمي حدثنا أحمد بن إبراهيم الغول ثنا أبو علي بن الأشعث ثنا شريح بن عبد الكريم ثنا جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد الحسيني أبو الفضل في كتاب العروس حدثنا الوليد بن مسلم ثنا محمد بن راشد عن مكحول عن معاذ به.

فعلة الحديث هو صاحب كتاب العروس، وكل ما ذكره الشارح خبطٌ مضحك.

١٨٣١/ ٤٣٣٢ ـ «ذِكْرُ عَلِيٍّ عِبَادَةٌ».

(فر) عن عائشة

قلت: هذا أيضاً موضوع، وضعه الحسن بن صابر، فرواه عن وكيع عن هشام
٥٦/٤ ابن عروة/ عن أبيه عن عائشة، ولا شيء من ذلك أصلاً.

١٨٣٢/ ٤٣٣٤ ـ «ذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَإِذَا جَارَتْ عَلَيهِم جَائِرَةٌ فَلا تَخْفُرُوهَا، فَإِنَّ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يُعْرَفُ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ».

(ك) عن عائشة

قال الشارح: ورواه عنها أيضاً الموصلي ورجاله رجال الصحيح.

قلت: ورواه أيضاً ابن مردك في فوائده تخريج الدارقطني، وأبو القاسم الموصلي بن أحمد الشيباني في السادس من فوائده كلاهما قال:

حدثنا عبد الغافر بن سلامة ثنا يحيى بن عثمان ثنا محمد بن حميد أبو عبد الحميد ثنا معاوية بن يحيى عن أبي سعد عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن عائشة به مثله.

زاد الشيباني: هذا حديث غريب من حديث عمرو بن مرة عن أبي البختري، وهو غريب من حديث معاوية عن أبي سعد.

ورواه أبو نعيم في الحلية [٧/ ٢٤٣] من حديث أبي هريرة بسياق آخر، ولفظه مرفوعاً: «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً» رواه من طريق خالد بن عبد الرحمٰن بن سلمة المخزومي ثنا مسعر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به، وقال: تفرد به خالد عن مسعر.

١٨٣٣/ ٤٣٣٥ ـ «ذَنْبُ العَالِمِ ذَنْبٌ وَاحِدٌ، وذَنْبُ الجَاهِلِ ذَنْبَانِ».

(فر) عن ابن عباس

قلت: هذا حديث موضوع، وفيه مع جويبر مجاهيل.

١٨٣٤/ ٤٣٣٦ ـ «ذَنْبٌ لا يُغفَرُ، وذنبٌ لا يُتْرَكُ، وَذَنْبٌ يُغفَرُ: فَأَمَّا الذَّنْبُ الَّذِي لا يُغفَرُ: فَالشِّرْكُ بِاللَّهِ، وأَمَّا الَّذي يُغفَرُ: فَذَنْبُ العَبْد مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَمَّا الَّذِي لا يُتْرَكُ: فَظُلْمُ العِبَادِ بَعْضُهُمْ بَعْضاً».

(طب) عن سلمان

قال الشارح: بإسناد حسن.

وقال في الكبير: قال الهيثمي: فيه يزيد بن سفيان بن عبد الله بن رواحة ضعيف تكلم فيه ابن حبان وغيره، وبقية رجاله ثقات، وذكر في الميزان أن له نسخة منكرة، وساق منها هذا الخبر، وبه يعرف وهم المصنف/ في رمزه لصحته. ٥٧/٤

قلت: كأن الشارح لما رأى المصنف رمز لصحته والذهبي تبع ابن حبان في الحكم بنكارته، عملها هو صلحاً بينهم فحكم بحسنه، والرموز لا يوثق بها لأنها تتحرف، فإن كان المصنف فعل ذلك فلعله لشواهده، فإن الذي بعده من حديث أنس شاهد له، وورد نحوه عن ابن عباس موقوفاً عليه، قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان:

حدثنا أبي حدثنا أحمد بن الحسين ثنا إبراهيم بن سعيد بن يحيى ثنا عبيد الله ابن موسى ثنا أبو يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس قال: «الذنوب ثلاثة: فذنب مغفور، وذنب لا يغفر، وذنب لا يترك منه شيء، فأما الذنب الذي لا يغفر: فالشرك بالله إذا مات عليه العبد، وأما الذنب الذي يغفر: فالعبد يذنب فيستغفر الله منه فيغفر له، وأما الذي لا يترك منه شيء: فظلم الرجل أخاه، ثم قرأ ابن عباس: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٧﴾﴾ [غافر:١٧].

١٨٣٥/ ٤٣٣٨ ـ «ذهَابُ البَصَر مَغْفِرَةٌ للذُّنُوب، وذَهَابُ السَّمْعِ مَغْفِرَةٌ للذُّنُوبِ، وَمَا نَقَصَ مِنَ الجَسَدِ فَعَلَى قَدْرِ ذَلِك».

(عد. خط) عن ابن مسعود

قال في الكبير: قضية صنيع المصنف أن مخرجه سكت عليه والأمر بخلافه، بل تعقبه ابن عدي بقوله: هذا منكر المتن والإسناد، وهارون بن عنترة لا يحتج به، وداود بن الزبرقان ليس بشيء اهـ. ولهذا حكم ابن الجوزي بوضعه وتبعه على ذلك المؤلف في مختصر الموضوعات.

قلت: المؤلف لا ينقل كلام المخرجين ومع هذا فقد نص على أن كل ما يخرجه ابن عدي فهو ضعيف، لأن كتابه في الرجال الضعفاء، ولكن الشارح لا يمل من السخافة.

والحديث خرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ٢٩٦] في ترجمة محمد بن

جعفر أبي بكر الوراق غندر، وعنه رواه الخطيب في التاريخ [٢/ ١٥٢]، ومن طريقه أيضاً رواه الديلمي في مسند الفردوس عن الحداد عنه، وأسنده الذهبي في التذكرة من طريق الخطيب في ترجمة غندر المذكور، وقال عنه: غريب جداً، ولم يعرج على وضعه كما فعل ابن الجوزي، فالله أعلم.

١٨٣٦/ ٤٣٤٠ ـ «ذَهَبَتِ النُّبُوَّةُ، وَبَقِيَتِ المُبَشِّرَاتُ».

(هـ) عن ام كرز

٥٨/٤ / قال في الكبير: ورواه عنها أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والبزار، وقال: لا نعلمه يروى عنها إلا من هذا الوجه، ورواه البخاري في تاريخه الوسط باللفظ المزبور عن أبي الطفيل مرفوعاً.

قلت: حديث أم كرز أخرجه أيضاً ابن جرير في التفسير، والطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٤٧)، وأما حديث أبي الطفيل فهو بعينه حديث حذيفة بن أسيد المذكور بعد هذا، وقف به بعض الرواة على أبي الطفيل، وبعضهم قال: عنه عن حذيفة بن أسيد، قال البخاري في التاريخ الوسط:

ثنا سليمان عن حماد بن زيد عن عثمان بن عبيد عن أبي الطفيل عن النبي ﷺ به.

ورواه أيضاً الطبراني في الكبير [٣/ ٢٠٠] قال:

حدثنا موسى بن هارون ثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثني مهدي بن ميمون ثنا عثمان بن عبيد الراسبي عن أبي الطفيل به.

ورواه أبو يعلى في مسنده: ثنا عبد الله بن محمد بن أسماء به مثله.

ورواه الطبراني أيضاً [٣/ ٢٠٠]:

ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا الحسن بن علي الحلواني ثنا أبو عاصم فقال: عن مهدي بن ميمون عن عثمان بن عبيد الراسبي عن أبي الطفيل عن حذيفة ابن أسيد عن النبي ﷺ قال: «ذهبت النبوة وبقيت المبشرات، قالوا: يا رسول الله وما المبشرات؟ قال: الرؤيا الصالحة يَرَى الرجل أو تُرَى لَهُ».

١٨٣٧/ ٤٣٤٣ ـ «ذُو الدِّرْهَمَينِ أَشَدُّ حِسَاباً مِنْ ذِي الدِّرْهَمِ، وذُو الدِّينَارَيْنِ أَشَدُّ حِسَاباً مِنْ ذِي الدِّينَارِ».

(ك) في تاريخه عن أبي هريرة (هب) عن ابي ذر مرفوعاً

قلت: سكت عنه الشارح ورمز المؤلف له بالضعف، أما حديث أبي ذر الموقوف فما عرفت حاله، وأما حديث أبي هريرة المرفوع فموضوع، لأنه من رواية

عمرو بن عبد الغفار وهو كذاب متهم بالوضع.

قال الحاكم:

حدثنا محمد بن عبد الله المباركي ثنا محمد بن أحمد بن مجاهد السمرقندي ثنا الحسن بن حريث ثنا عمرو بن عبد الغفار ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ. . . . ، فذكره.

١٨٣٨/ ٤٣٤٤ ـ «/ ذُو السُّلْطَانِ وَذُو العِلْمِ أَحقُّ بِشَرَفِ المجْلِسِ». ٥٩/٤

(فر) عن أبي هريرة

وكتبه الشارح في الصغير: عن أنس.

وقال في الكبير: فيه يعقوب بن حميد، قال الذهبي: ضعفه أبو حاتم وغير واحد وما ترك، وفيه رجل مجهول، ورواه عنه أيضاً أبو نعيم ومن طريقه وعنه أورده الديلمي مصرحاً فلو عزاه المصنف للأصل لكان أولى.

قلت: ولو سكت الشارح وترك الدخول في الفضول لكان أوجب، فإن المصنف الذي نقل الحديث من مسند الفردوس قد رآه مسنداً فيه من طريق أبي نعيم، فلو كان عديم التحقيق كالشارح لعزاه إلى أبي نعيم، وإذا لم يعرف في أي كتاب خرجه أبو نعيم فإن الأمانة تقضي عليه بعزوه إلى الأصل الذي رآه فيه.

فإن أبا نعيم ما خرجه في الحلية، ولا في التاريخ، ولا في مسند فراس، فلعله خرجه في رياض المتعلمين، ثم إن قول الشارح: ومن طريقه وعنه أورده مصرحاً عبارة ساقطة باردة خاطئة، فإن الجمع بين: من طريقه، وعنه جهل بالصناعة كما بينته مراراً.

والحديث من رواية أبي هريرة لا من حديث أنس كما كتبه الشارح في الصغير.

قال الديلمي:

أخبرنا الحداد أخبرنا أبو نعيم ثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا عبد الله بن الصقر ثنا يعقوب بن حميد ثنا إسحاق بن إبراهيم عن صفوان بن سليم عن رجل عن أبي هريرة به.

١٨٣٩/ ٤٣٤٥ ـ «ذُو الوَجْهَيْنِ فِي الدُّنْيَا يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَهُ وَجْهَانِ مِنْ نَارٍ».

(طس) عن سعد

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو خطأ، فقد جزم المنذري بضعفه، وقال الهيثمي وغيره: فيه خالد بن يزيد العمري، وهو كذاب.

قلت: وكذلك الشارح في قوله: وغيره، عطفاً على الهيثمي، ثم اعلم أنه لا يلزم من وجود الكذاب في السند ألا يكون الحديث حسناً ولا صحيحاً، فإنه ليس كل ما يرويه الكذاب كذباً.

والحديث له طرق أخرى من حديث أنس وأبي هريرة وعمار بن ياسر بأسانيد جيدة صحيحة، فلذلك/ حكم المصنف بحسنه. ٤/٦٠

١٨٤٠/ ٤٣٤٩ ـ «الذَّبِيحُ إِسْحَاقُ».

(قط) في الأفراد عن ابن مسعود، البزار وابن مردويه عن العباس بن عبد المطلب، ابن مردويه عن أبي هريرة

قال في الكبير في حديث العباس: ورواه عنه الحاكم من طرق، وقال: على شرطهما، وقال الذهبي: صحيح.

قلت: كل هذا كذب باطل، فما خرج الحاكم حديث العباس في أن «الذبيح إسحاق»، ولا من طريق واحدة فضلاً عن طرق، ولا قال الذهبي: إنه صحيح.

بل الحاكم [٢/ ٥٥٩] أخرج من طرق عن ابن عباس أن «الذبيح إسماعيل»، وأخرج عنه أيضاً أن «الذبيح إسحاق»، ثم قال الحاكم: وقد كنت أرى مشايخ الحديث قبلنا وفي سائر المدن التي طلبنا فيها الحديث وهم لا يختلفون أن الذبيح إسماعيل، وقاعدتهم فيه قول النبي ﷺ: «أنا ابن الذبيحين»؛ إذ لا خلاف أنه من ولد إسماعيل وأن الذبيح الآخر أبوه الأدنى عبد الله بن عبد المطلب.

١٨٤١/ ٤٣٥٠ ـ «الذِّكْرُ خَيْرٌ مِنَ الصَّدَقَةِ».

أبو الشيخ عن أبي هريرة

قلت: قال أبو الشيخ:

حدثنا محمد بن أحمد بن سعيد الواسطي ثنا زكريا بن يحيى المصري ثنا خالد ابن عبد الدايم عن نافع بن يزيد عن زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الذكر خير من الصدقة، والذكر خير من الصيام»، وزكريا بن يحيى كذاب وضاع فلعله مما عملت يداه.

١٨٤٢/ ٤٣٥١ ـ «الذِّكْرُ نِعْمَةٌ، فَأَدُّوا شُكْرَهَا».

(فر) عن نبيط بن شريط

قال الشارح: وإسناده حسن.

قلت: بل واهٍ شبه الموضوع أو هو موضوع، وكيف يتصور نبيط أن يكون حديثه صحيحاً، وهو من نسخته التي رواها حفيده أحمد بن إسحاق، وهو كذاب،

ورموز المتن لا يغتر بها؟!

١٨٤٣/ ٤٣٥٢ ـ «الذِّكْرُ الَّذِي لا تَسْمَعُهُ الحَفَظَةُ يَزِيدُ عَلَى الذِّكْرِ الَّذِي تَسْمَعُهُ الحَفَظَةُ سَبْعِينَ ضِعْفاً».

(هب) عن عائشة

قلت: أخرجه أيضاً ابن/ شاهين في الترغيب: ٤/ ٦١

ثنا عبد الله بن محمد البغوي ثنا محمد بن حميد الرازي ثنا إبراهيم بن المختار ثنا معاوية بن يحيى عن الزهري عن عروة عن عائشة به.

وله طريق آخر عن معاوية بن يحيى، قال الخلعي في فوائده:

أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد بن رزيق الكوفي ثنا إسماعيل بن يعقوب ابن الجراب البغدادي ثنا محمد بن زياد السمسار ثنا محمد بن حاتم ثنا محمد بن الحسن الواثقي، ثقة مرضي، عن معاوية بن يحيى به مثله، وبهذا الطريق يُعْلَم ما في تعليل الشارح الحديث بإبراهيم بن المختار.

١٨٤٤/ ٤٣٥٣ ـ «الذَّنْبُ شُؤْمٌ عَلَى غَيْرِ فَاعِلِهِ، إن عَيَّرَهُ ابْتُلِيَ، وَإِن اغْتَابَهُ أَثِمَ، وَإِنْ رَضِيَ بِهِ شَارَكَهُ».

(فر) عن أنس

قلت: ومن شؤمه الكذب على رسول الله ﷺ، فإن هذا الخبر في سنده من لا يعرف، وأظنه من عمل يد أحدهم.

قال الديلمي:

أخبرنا إبراهيم بن أحمد المراغي كتابة، أخبرنا أبو علي بن أبي عمرو الفراني ثنا أبو زكريا عبد الله بن أحمد البلاذري ثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو عمرو حدثنا أبو عبد الله النيسابوري ثنا عيسى بن موسى الزبيدي ثنا يزيد بن هارون عن حميد عن أنس به.

حرف الراء

١٨٤٥/ ٤٣٥٩ ـ «رَأَتْ أُمِّي حِينَ وَضَعَتْنِي سَطَعَ مِنهَا نُورٌ أَضَاءَتْ لَهُ قُصُورُ بصْرَى».

ابن سعد عن أبي العجفاء

قال في الكبير: وصنيع المصنف يصرح بأنه صحابي، وهو واهم، وإنما هو تابعي كبير روى عن عمر وغيره.

قلت: صنيع المصنف لا يصرح بذلك إلا لو كان كتابه مسنداً وشرط فيه ألا يورد إلا الصحيح الموصول، وإذ ليس كتابه كذلك فنسبة التصريح إلى صنيعه تَقَوُّلٌ وكَذِبٌ عليه، وكيف يخفى عليه أنه تابعي وقد نقله من الطبقات التي قال صاحبها [١/١، رقم ٩٦]: أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء أخبرنا ثور بن يزيد عن أبي العجفاء.

وصغار أهل الحديث يعلمون أن ثور بن يزيد لم يدرك أحداً من الصحابة.

٦٢/٤ **١٨٤٦/ ٤٣٦١ ـ «/ رَأسُ الحِكْمَة مَخَافَةُ اللَّهِ تَعَالَى».**

الحكيم وابن لال عن ابن مسعود

قال في الكبير: وكذا القضاعي في الشهاب عن ابن مسعود.

قلت: القضاعي لم يخرجه من حديث ابن مسعود، إنما خرجه [رقم: ٥٥، ١١٦] من حديث زيد بن خالد الجهني أثناء خطبة طويلة، أما حديث ابن مسعود فأخرجه الحكيم في الأصل السابع والعشرين ومائتين بلفظ: «رأس العلم» بدل: «الحكمة»، وقد ذكرت أسانيده والاختلاف في رفعه ووقفه على ابن مسعود في مستخرجي على مسند الشهاب، وقد وهم الشارح أيضاً في قوله أنه خرجه في الشهاب، فإنه لم يُخَرِّج في الشهاب حديثاً، وإنما خَرَّجَ في مسنده.

١٨٤٧/ ٤٣٦٢ ـ «رَأسُ الدِّين النَّصِيحَةُ للَّهِ وَلِدِينِهِ وَلِرسُولِهِ وَلِكتَابِهِ، وَلأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَلِلمُسْلِمِينَ عَامَّةً».

سمويه (طس) عن ثوبان

قلت: أخرجه أيضاً الثقفي في الخامس من فوائده قال:

حدثنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي ثنا محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم ثنا الربيع بن سليمان المرادي ثنا أيوب بن سويد الرملي حدثني أمة ابن يزيد عن أبي مصبح الحمصي عن ثوبان مرفوعاً: «رأس الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين، وللملسمين عامة».

وأخرجه البندهي في شرح المقامات من طريق أبي محمد يحيى بن محمد بن صاعد: ثنا الربيع بن سليمان به.

وأخرجه أبو عمرو بن منده في الأول من فوائده قال:

أخبرنا أبو طاهر أحمد بن عمرو المصري ثنا يونس بن عبد الأعلى الصدفي ثنا أيوب بن سويد به.

وذكر ابن أبي حاتم في العلل أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال: إنه منكر اهـ.

قلت: وذلك من أجل أيوب بن سويد، وقد نقل الشارح ما فيه.

١٨٤٨/ ٤٣٦٥ ـ «رَأْسُ العَقْلِ بَعْدَ الإِيمَانِ باللَّهِ التَّوَدُّدُ إِلَى النَّاسِ».

البزار، (هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رواه البيهقي من حديث هشيم عن علي بن زيد بن جدعان عن ابن المسيب عن أبي هريرة، ثم قال البيهقي: لم يسمعه/ هشيم من علي، وهذا ٦٣/٤ حديث يعرف بأشعث بن براز عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن رسول الله ﷺ فدلسه هشيم اهـ.

قلت: لا أدري هل كلام البيهقي كما نقل الشارح أو فيه تحريف وزيادة ونقص، فإن هشيماً مدلس قد لا يكون سمع الحديث من علي بن زيد، ورواه عنه بالعنعنة، لا سيما وقد قال أحمد: إنه لم يسمع منه شيئاً ولكنه ثقة ثقة، والثقة لا يوصل المراسيل، فكيف يتهم بهذا؟ فإن أشعث بن براز ما رواه إلا مرسلاً، وأيضاً فإن الحديث لم يروه عن أشعث بن براز وحده، بل رواه أيضاً غيره موصولاً، فلو فرضنا أن هشيماً دلسه فالواجب ألا يكون عنده عن أشعث بن براز بل عن غيره، فقد رواه الطبراني في مكارم الأخلاق [رقم: ١٣٩]، وابن شاهين في الترغيب، والبزار، والقضاعي في مسند الشهاب [رقم: ٢٠٠] كلهم من رواية عبيد بن عمرو الحنفي ثنا علي بن زيد به موصولاً، نعم، أخرجه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق من رواية هشيم عن علي به مرسلاً لم يذكر أبا هريرة، فلعل البيهقي رواه من هذا الوجه مرسلاً وتكلم عليه، فنقل الشارح كلامه من سند المرسل إلى سند الموصول وهذا أقل شيء يضعه في التحريف والتبديل.

أما رواية أشعث فأخرجها أبو الليث في التنبيه قال:

حدثنا محمد بن الفضل ثنا فارس بن مردويه ثنا محمد بن الفضيل عن زيد بن الحُباب العُكْلي عن أشعث البصري عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب مرسلاً مطولاً ولفظه: «رأس العقل بعد الإيمان بالله مداراةٌ، والتودد إلى الناس، وما هلك رجل عن مشورة، وما سعد رجل باستغنائه برأي، وإذا أراد الله أن يهلك عبداً كان أول ما يفسد منه رأيه، وإن أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، وإن أهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة»، وأخرجها البيهقي أيضاً، وسيأتي ذكرها أيضاً قريباً.

١٨٤٩/ ٤٣٦٧ ـ «رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الإِيمَانِ باللهِ التَّوَدُّدُ إِلَى النَّاسِ، وَأَهْلُ التَّوَدُّدِ في الدُّنْيَا لَهُمْ دَرَجَةٌ في الجَنَّةِ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ/ في الجَنَّةِ دَرَجَةٌ فَهُوَ فِي الجَنَّةِ، وَنِصْفُ ٤/ ٦٤
العِلْمِ حُسْنُ المَسْأَلَةِ، وَالاقْتِصَادُ في المَعِيشَة نِصْفُ العَيْشِ، يُبْقِي نِصْفَ النَّفَقَة، وَرَكْعَتَان مِن رَجُل وَرِعٍ أَفْضَلُ مِنْ أَلْف رَكْعَة منْ مُخلط، وَمَا تَمَّ دِينُ إِنْسَان قَطُّ حَتَّى يَتِمَّ عَقْلُهُ، وَالدُّعَاءُ يَرُدُّ الأَمْرَ، وَصَدَقَةُ السِّرِّ تُطْفِيءُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَصَدَقَةُ العَلانِيَة تَقِي مِيتَةَ السُّوءِ، وَصَنَائِعُ المَعْرُوف إِلَى النَّاسِ تَقِي صَاحِبَهَا مَصَارِعَ السُّوء: الآفات وَالْهَلَكَات، وأَهْلُ المَعْرُوف في الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ المَعْرُوفِ في الآخرة، وَالْمَعْرُوفُ يَنْقَطِعُ فِيمَا بَيْنَ النَّاس وَلا يَنْقَطِعُ فِيمَا بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ مَنِ افْتَعَلَهُ».

(هب) عن انس

قلت: أخرجه أيضاً أبو نعيم في التاريخ [١/ ٢١١] قال:

حدثنا أبي ثنا محمد بن أحمد بن يزيد (ح).

وحدثنا أبو محمد بن حيان ثنا خالي وغيره قالوا: حدثنا سمعان بن بحر العسكري ثنا إسحاق بن محمد بن إسحاق ثنا أبي عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس به.

وسمعان اسمه: إسماعيل بن بحر أبو علي، وفي ترجمته خرجه أبو نعيم [٣/ ٢٠٣]، والحديث باطل، والحمل فيه عليه كما قال البيهقي أو على شيخه.

١٨٥٠/ ٤٣٦٩ ـ «رَأْسُ العَقْلِ بَعْدَ الإيمَان باللهِ التَّوَدُّدُ إلى النَّاس، وَمَا يَسْتَغْنِي رَجُلٌ عَنْ مَشُورَة، وَإِنَّ أَهْلَ الْمَعْرُوفِ في الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الآخِرَةِ، وَإِنَّ أَهْلَ الْمُنْكَرِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمُنْكَرِ فِي الآخِرَةِ».

(هب) عن سعيد بن المسيب

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنه لا علة له غير الإرسال والأمر

بخلافه، فقد قال الذهبي في المهذب: مرسل وضعيف، وقال ابن الجوزي: متن منكر، وأقول: فيه محمد بن عمرو أبو جعفر قال الذهبي: مجهول، ويحيى بن جعفر أورده الذهبي في ذيل الضعفاء والمتروكين وقال: مجهول، وزيد بن الحباب قال في الكاشف: لم يكن به بأس وقد يتهم، والأشعث بن براز ضعفوه، وعلي بن زيد بن جذعان قال أحمد وغيره: ليس بشيء، وبه يعرف أن إسناده عدم مع كونه مرسلاً.

قلت: في هذا عدة أخطاء فاحشة، **أولها**: أن ظاهر صنيع المصنف لا يفيد ما قاله الشارح من سلامته من العلل غير الإرسال، بل هو مجرَّد تَقَوُّلٌ عليه وَتَهَوُّرٌ في الكلام.

الثاني: أن محمد بن عمرو أبا جعفر لم يقل الذهبي فيه: مجهول، بل ذلك كذب على الذهبي وقلب لحقيقة ما قاله، فإنه نقل ذلك عن أبي حاتم ثم رده عليه ولفظه: محمد بن عمرو بن عتبة أبو جعفر/ الكوفي عن حسين الأشعر مجهول. ٤/٦٥

قلت: بل هو مشهور صالح الأمر حدث عنه ابن الأعرابي والأصم، وسمع أبا نعيم ونحوه اهـ.

فالذهبي نقل كونه مجهولاً عن أبي حاتم كما هو اصطلاحه ثم رده بأنه معروف صالح، فاقتصر الشارح على كلام أبي حاتم المردود ونسبه للذهبي، ولم ينقل رده عليه، وهذا أقصى ما يمكن من التهور والتخبط والخطإ.

الثالث: أن يحيى بن جعفر ذكره الذهبي في الميزان المتداول المشهور، وذكر ما نقله الشارح فيه، فالعزو إلى ذيل الضعفاء والمتروكين لا يخفى ما فيه من التدليس والإيهام.

الرابع: أن زيد بن الحباب ثقة من رجال مسلم، وقد أثنى عليه الحفاظ ووثقوه ووصفوه بالحفظ والضبط للألفاظ، إلا أن بعضهم ذكر أن روايته عن المجاهيل خاصة فيها المناكير، وهذا بعد تسليمه بتلك المناكير من المجاهيل لا منه، ومعاذ الله أن يتهم زيد بن الحباب أو يقول ذلك الذهبي عنه، فقد ذكره في الميزان فقال: زيد بن الحباب العابد، الثقة صدوق جوَّال، وقد قال ابن معين: أحاديثه عن الثوري مقلوبة، وقد وثقه ابن معين مرة... إلخ ما ذكره. فلا يتصور أن يقول عنه في الكاشف: إنه متهم، وقد ذكره أيضاً في طبقات الحفاظ ووصفه بالزاهد المحدث الجوال الرحال ثم قال آخر ترجمته: وهو ثقة وغيره أقوى منه اهـ.

وهذا مسلم مقبول، أما كونه متهماً كما يفتريه الشارح فلا.

الخامس: أن الحديث ورد من غير طريق هؤلاء كلهم، فأخرجه جماعة كما

ذكرته قريباً من طرق عن عبيد بن عمرو الحنفي عن علي بن زيد به فسقط كل ما هَذَى به الشارح في تعليل الحديث بالمذكورين.

السادس: أن الحديث له شواهد من حديث أنس وعلي وغيرهما، فلا يكون عدماً معها وإنما العدم التالف كلام الشارح ونقله.

١٨٥١/ ٤٣٧١ ـ «رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الإِيمَانِ بِاللَّهِ الْحَيَاءُ وَحُسْنُ الْخُلُقِ».

(فر) عن أنس

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

٤/٦٦ وقال في الكبير: فيه يحيى بن/ راشد، قال الذهبي: ضعفه النسائي.

قلت: الحديث لا يعل بيحيى بن راشد، لأن في السند قبله راوياً كذاباً، وهو عبد الله بن محمد بن وهب الدينوري الحافظ، فإنه كان كذاباً وضاعاً، فالحديث موضوع، ويحيى بن راشد منه بريء.

قال الديلمي:

أخبرنا عبدوس إجازة أخبرنا الحسين بن فنجويه ثنا ابن سنبه ثنا عبد الله بن محمد بن وهب ثنا أحمد بن ثابت الجحدري ثنا يحيى بن راشد الأسلمي ثنا عبد الله ابن هلال المازني ثنا موسى بن أنس عن أبيه به.

١٨٥٢/ ٤٣٧٣ ـ «رَأْسُ هَذَا الأَمْرِ الإِسْلامُ، وَمَنْ أَسْلَم سَلِمَ، وَعَمُودُه الصَّلاةُ، وَذُرْوَةُ سَنَامه الْجِهَادُ، لا يَنَالُهُ إلا أَفْضَلُهُمْ».

(طب) عن معاذ

رمز المصنف لصحته، وقال الشارح: سنده حسن.

قلت: من نظر إلى ظاهر سند الحديث يرى الحكم بحسنه بعيداً، لأنه من رواية علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة عن معاذ، وعلي بن زيد وشيخه ضعيفان، لا سيما القاسم فإنه أشد ضعفاً من ابن جذعان.

ومن هذا الوجه أخرجه أيضاً إسماعيل الصفار في جزئه قال:

حدثنا محمد بن صالح أبو بكر ثنا قحيم ثنا الوليد ثنا عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن زيد به مثله.

لكن من نظر إلى طرق الحديث ومتنه علم أنه صحيح كما حكم به المصنف، فإن المتن المذكور هنا قطعة من حديث معاذ الطويل المعروف الذي خرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه، وآخرون من رواية أبي وائل عن معاذ، وأبو وائل وإن كان مختلفاً في سماعه من معاذ إلا أنه أدركه بالسن، وليس من البعيد أن يكون

سمع منه، ولذلك قال الترمذي عن الحديث أنه حسن صحيح. وله طريق آخر من رواية شهر بن حوشب عن معاذ، أخرجه أحمد [٥/ ٢٣١] والبزار، والطبراني [٢٠/ ٦٣، رقم ١١٥]، وشهر فيه مقال ولم يسمع من معاذ إلا أن الحديث ورد من روايته عن عبد الرحمٰن بن غنم عن معاذ أخرجه أحمد بنحوه.

وله طريق آخر أيضاً من رواية ميمون بن أبي شيبة عن معاذ، أخرجه البيهقي في الشعب[1] وغيره، وميمون قد قيل: إنه لم يسمع من أحد من الصحابة، إلا أن هذه الطرق الكثيرة تثبت شهرة/ الحديث عن معاذ وصحته عنه كما حكم به الترمذي ٤/ ٦٧
والمصنف، والحديث إنما يحكم عليه بالنظر إلى مجموع طرقه لا إلى بعضها فقط.

١٨٥٣/ ٤٣٧٥ ـ «رَاصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَاذُوا بِالأَعْنَاقِ».

(ن) عن أنس

قال في الكبير: وظاهر اقتصاره على النسائي أنه تفرد بإخراجه عن الستة، وليس كذلك، فقد رواه أبو داود في الصلاة باللفظ المزبور.

قلت: كلا ليس هو عنده باللفظ المزبور، بل بلفظ: «رُصُّوا» بضم الراء وبدون ألف بعدها، وهذا موضعه حرف الراء مع الصاد، وهو لا يزال الآن في حرف الراء بعدها ألف ثم صاد.

ثم عند أبي داود فيه زيادة: «فوالذي نفسي بيده إني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنها الحَذَف» اهـ. فأين هو اللفظ المزبور؟!

١٨٥٤/ ٤٣٧٩ ـ «رَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ لَيلَةَ أُسْرِيَ بي فَقَالَ: يَا مُحَمَّد أقرىء أُمَّتَكَ السَّلامَ، وأخبِرهُم أَنَّ الجَنَّةَ طَيِّبَةُ التُّرْبَة، عَذْبَةُ الْمَاء، وأَنَّها قِيعَانٌ، وَغراسها: سُبْحَانَ الله، والْحَمدُ للَّهِ، وَلا إِلَهَ إلاَّ اللَّهُ، واللَّهُ أَكبَرُ، وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلاَّ بِاللَّهِ».

(طب) عن ابن مسعود

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه عبد الرحمٰن بن إسحاق أبو شيبة الكوفي، وهو ضعيف، ورواه الترمذي باختصار الحوقلة.

قلت: الترمذي رواه بلفظ: «لقيت» لا بلفظ: «رأيت»، والحديث أخرجه الطبراني في الثلاثة، وذكره المصنف في أول «الفانيد في حلاوة الأسانيد»، وترجم عليه بحديث من رواية نبينا ﷺ عن إبراهيم [الخليل][2] عليه الصلاة والسلام، ثم

---

(١) لم أجد في الباب السادس والعشرين من شعب الإيمان ـ وهو باب في الجهاد ـ رواية ميمون بن أبي شيبة، وإنما رواية شعبة عن الحكم عن عروة بن النزال أو النزال بن عروة عن معاذ، انظر (٤/ ١٣، رقم ٤٢٢٥) ولعله في مكان آخر من الشعب، والله أعلم.

(٢) في المخطوط: خليل.

أسنده من طريق الطبراني قال:

حدثنا علي بن الحسين بن المثنى الجهني التستري ثنا محمد بن الحارث الخزاز البغدادي ثنا سيار بن حاتم ثنا عبد الواحد بن زياد عن عبد الرحمٰن بن إسحاق عن القاسم بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن جده به، وقال: تفرد به سيار.

ورواه الخطيب في التاريخ من طريق الطبراني بهذا الإسناد، ورواه الترمذي
٦٨/٤ عن عبد الله بن/ أبي زياد: ثنا سيار به.

ثم قال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، كذا قال، وهو غريب إن ثبت أنه قال: حسن، فإن عبد الرحمٰن بن إسحاق منكر الحديث متفق على ضعفه، وعبد الرحمٰن لم يسمع من أبيه في قول الأكثرين، لأنه لما توفي والده كان صغيراً ابن ست سنين أو نحوها، وقيل: لم يسمع منه إلا حديثاً واحداً: «محرم الحلال كمحلل الحرام»؛ فإن ثبت تحسينه عن الترمذي فلعله اعتمد على ما ذكره من أن في الباب عن أبي أيوب أيضاً، والله أعلم.

١٨٥٥/ ٤٣٨١ ـ «رَأَيْتُ جِبْرِيلَ لَهُ ستُّمَائَةِ جَنَاح».

(طب) عن ابن مسعود

قال في الكبير: هذا كالصريح في أنه لا يوجد في الصحيحين، وإلا لما ساغ العدول للطبراني والأمر بخلافه، فقد رواه البخاري في تفسير النجم، ورواه مسلم في الإيمان من حديث ابن مسعود بلفظ: «أن النبي رأى جبريل له ستمائة جناح» وبلفظ: «رأى جبريل في صورته له ستمائة جناح».

قلت: انظر إلى هذا وتعجب من غفلة الشارح بل تغافله المقصود، فهو يعلم أن كتاب المصنف خاص بالأحاديث القولية التي هي من قول رسول الله ﷺ ولفظه وصيغته ثم يتعقب عليه بالأحاديث التي هي من قول عبد الله بن مسعود وصيغته، وإن كان الكل مرفوعاً إلا أن المصنف أفرد كتابه لقسم المرفوع الذي هو من لفظه ﷺ لا من لفظ غيره.

١٨٥٦/ ٤٣٨٤ ـ «رَأَيْتُ خَدِيجَةَ عَلى نَهر مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ فِي بَيْتٍ من قَصَبٍ، لا لَغْو فِيهِ وَلا نَصَب».

(طب) عن جابر

قال الشارح: وإسناده صحيح، واقتصار المؤلف على حسنه تقصير.

قلت: اعتمد الشارح في هذا على ما نقله في الكبير عن الحافظ الهيثمي أنه قال: رجاله رجال الصحيح غير مجالد بن سعيد وقد وثق اهـ. فلو كان الشارح من

أهل الحديث لعلم أن قول الهيثمي: رجاله رجال الصحيح لو لم يستثن منه لما دل على صحة الإسناد، لأنه لا يلزم من كون رجال السند رجال الصحيح أن يكون الحديث صحيحاً فقد يكون الرجال كذلك، والحديث/ باطل موضوع، كما هو ٦٩/٤
موجود بكثرة لعلة في الإسناد من انقطاع وتدليس وقلب وغلط، فكيف والهيثمي استثنى من ذلك مجالد بن سعيد وذكر أنه ضعيف وثقه بعضهم، وذلك هو وصف الحسن كما حكم به المصنف؟! ولكن الشارح بعيد عن دراية الحديث.

١٨٥٧/ ٤٣٨٥ ـ «رَأَيتُ لَيلَةَ أسْرِيَ بي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوباً: الصَّدَقَةُ بِعَشر أمْثالِهَا، والْقَرْضُ بِثَمَانِيَة عَشر، فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، مَا بَالُ الْقَرْض أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَة؟ قَالَ: لأنَّ السَّائلَ يَسْألُ وَعِنْدَهُ، والمُسْتَقرِضُ لا يَسْتَقرِضُ إلا منْ حَاجَة».

(هـ) عن انس

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وليس كما قال، فقد قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف، وأصله قول ابن الجوزي، حديث لا يصح، قال أحمد: خالد بن يزيد ـ أي أحد رجاله ـ ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة.

قلت: من تهور الشارح أنه يجعل قول كل من خالف المؤلف حجة عليه لا سيما إذا كان المخالف من قرابته كالعراقي والصدر المناوي، ولو أنصف لعلم أن لكل رأيه في الحكم على الحديث، وأنه لا يلزم عالماً تقليد مثله فكيف ولا خلاف بين قول المصنف والعراقي، فإن المصنف يحكم على الأحاديث غالباً بالنظر إلى ذاتها، والحافظ العراقي يحكم عليها بالنسبة لطرقها، ولا يستقصي، وكذلك ابن الجوزي، بل هو مقلد محض في جل ما يحكم به على الأحاديث، وحكمه هذا الذي جعله الشارح أصلاً لحكم العراقي هو مقلد فيه لابن حبان، فإنه الذي قال ذلك في ترجمة خالد بن يزيد من الضعفاء له ونصه: خالد بن يزيد بن أبي مالك الدمشقي من فقهاء الشام كان في الرواية ولكنه كان يخطىء كثيراً، وفي حديثه مناكير لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد عن أبيه وما أقرّ به في نفسه إلى التعديل، وهو ممن أستخير الله فيه مات سنة ١٨٥، وهو الذي روى عن أبيه عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «/ رأيت ليلة أسري بي. . .» فذكر الحديث ثم قال: أخبرنا به قتيبة ٧٠/٤
ثنا هشام بن خالد الأزرق ثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه به وليس بصحيح اهـ.

وكلام ابن حبان هذا فيه تهافت، فإنه اعترف أولاً بأنه صدوق وأمره قريب إلى العدالة، وأنه لا يعجبه خبره إذا انفرد ثم قال: إنه ليس بصحيح مع أنه لم ينفرد بالحديث، بل ورد من غير طريقه كما سأذكره، وقد وثقه أيضاً أبو زرعة الدمشقي

وأحمد بن صالح المصري والعجلي، وقال ابن عدي: لم أر من حديثه إلا كل ما يحتمل في الرواية أو يرويه ضعيف عنه فيكون البلاء من الضعيف لا منه اهـ.

وهذا الحديث رواه عنه ثقة وهو هشام بن خالد الأزرق كما سبق عند ابن حبان وكذلك هو عند ابن ماجه [٢/ ٨١٢، رقم ٢٤٣١]، وكذلك رواه عنه هشام بن عمار كما عند الحكيم الترمذي في النوادر في الأصل التاسع والسبعين والمائة[1] من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر العبدي قال: حدثنا هشام بن عمار به.

فهذا السند على انفراده حسن على توثيق العجلي وأبو زرعة وأحمد بن صالح، وكلام ابن عدي وابن حبان في خالد، فكيف مع وروده من حديث أبي أمامة بسند حسنه الحفاظ، فقد رواه الطبراني [٨/ ٢٤٩، رقم ٧٩٧٦] والبيهقي في الشعب [٣/ ٢٨٤، رقم ٣٥٦٤] من رواية عتبة بن حميد ثم من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «دخل رجل الجنة فرأى مكتوباً بأعلى بابها الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر»، أورده الحافظ المنذري، وصدره بـ «عن» ثم أشرك معه حديث أنس فكأنه حكم بحسنه لأجل الطريقين، لأنه قال عقب حديثه أبي أمامة: رواه الطبراني والبيهقي من رواية عتبة بن حميد، ورواه ابن ماجه [٢/ ٨١٢، رقم ٢٤٣١] والبيهقي أيضاً كلاهما من رواية خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أنس قال: وعتبة بن حميد عندي أصلح حالاً من خالد اهـ.

قلت: وله مع هذا طريق آخر عن أبي أمامة قال أبو داود الطيالسي [رقم ١١٤١] حدثنا جعفر بن الزبير الحنفي (ح).

وقال الحكيم في نوادر الأصول [٢/ ٨٢] حدثنا أبي حدثنا مكي بن إبراهيم ثنا جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيت على باب
٧١/٤ الجنة مكتوباً/ القرض بثمانية عشر والصدقة بعشر، فقلت: يا جبريل ما بال القرض أعظم أجراً؟ قال: لأن صاحب القرض لا يأتيك إلا وهو محتاج وربما وضعت الصدقة في غني» ثم قال الحكيم حدثنا عتبة بن عبد الله بن عتبة الأزدي ثنا محمد بن عيسى أبو مالك عن جعفر بن الزبير به.

ورواه السلفي في المعجم الوجيز فقال: كتب إلى أبو شجاع عمر بن أبي الحسن البسطامي من مكة أنبأنا أبو القاسم إسماعيل بن الحسين السنجستي الفرائضي ببلخ أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن محمد بن الحسن الزاهد البلخي أنبأنا أبو بكر محمد بن أحمد شازان الفقير ثنا أبو شهاب معمر بن محمد بن معمر الكوفي ثنا

---

(١) هو في الأصل الثامن والسبعين والمائة من المطبوع (٢/ ٨٢) من رواية أبي أمامة رضي الله عنه.

أبو السكن مكي بن إبراهيم الصدوق ثنا جعفر بن الزبير به. ولفظه: «مكتوب على باب الجنة القرض بثمانية عشر والصدقة بعشر أمثالها» ثم قال السلفي هذا حديث حسن، ورواته من أبي شجاع إلى جعفر بلخيون مشاهير وليس فيما رووه مناكير اهـ. كذا قال وهو غريب جداً فإن جعفر بن الزبير ضعيف وله مناكير إلا أنه توبع على هذا الحديث كما سبق.

وله طريق ثالث أيضاً قال الحكيم الترمذي في النوادر:

حدثنا محمد بن غيلة المروزي ثنا الحسن بن محمد الأعمش أخبرنا بشر بن نمير القشيري عن القاسم عن أبي أمامة به.

وبالجملة فالحديث بمجموع طرقه لا ينزل عن رتبة الحسن ولا بد إن شاء الله تعالى؛ فالحق ما حكم به المصنف كما حكم به غيره من الحفاظ.

١٨٥٨/ ٤٣٩٣ - «رُؤْيَا المُؤْمِن كَلام يُكَلِّم بِهِ العَبْدُ رَبّه فِي المَنَام».

(طب) والضياء عن عبادة بن الصامت

قال الشارح: وفيه من لا يعرف وعزاه الحافظ ابن حجر إلى مخرجه الترمذي عن عبادة وقال إنه واهٍ.

قلت: هذا تهور في النقل وتصرف خطأ يوقع في الوهم القبيح إذ يفيد أن الحديث خرجه الترمذي، وأن الحافظ عزاه إليه، وقال عن الحديث إنه واهٍ وليس شيء من ذلك واقعاً فالحافظ قال في الفتح ما نصه: وذكر ابن/ القيم حديثاً مرفوعاً ٤/ ٧٢ غير معزو: «إن رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام»، ووجد الحديث المذكور في نوادر الأصول للترمذي من حديث عبادة بن الصامت، أخرجه في الأصل الثامن والسبعين[1] وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر وهو واهٍ، وفي سنده جنيد بن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عبادة اهـ. فالحافظ عزاه للحكيم الترمذي في النوادر والشارح أطلق الترمذي ولم يذكر النوادر فأوهم أنه عند الترمذي أبي عيسى في الجامع وهو إيهام قبيح وأيضاً الحافظ إنما قال واهٍ عن شيخ الترمذي الحكيم، وهو عمر بن أبي عمر المذكور، وإنما الحافظ لم يقف عليه عندهما أو لم يستحضره ساعة الكتابة فإذا كان عندهما بسند نقي كان الحديث جيد الإسناد كما يفيده تخريج الضياء له في المختارة فنقل قول الحافظ في عمر بن أبي عمر إنه واهٍ إلى الحديث من أجله خطأ فاحش وتصرف يدل على الجهل بالصناعة وقد أخرجه أيضاً الدولابي في الكنى والأسماء من غير طريق عمر بن أبي عمر المذكور فقال:

---

(١) هي في الأصل السابع والسبعين من المطبوع (١/ ٥٠١).

حدثني يحيى بن عثمان الحمصي ثنا نعيم بن حماد ثنا عثمان بن سعيد بن كثير ابن دينار عن محمد بن مهاجر عن حميد بن ميمون أبي عبد الحميد عن حمزة بن الزبير عن عبادة بن الصامت به. كذا وقع عنده حميد بن ميمون.

وفي الفتح: جنيد بن ميمون فهو الحندقي.

قال أبو زرعة شيخ، وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث يكتب حديثه وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ وإن كان حميد بن ميمون أو جنيد، لما عرفته الآن، وكذلك حمزة بن الزبير.

وقال الحافظ نور الدين في الزوائد بعد عزوه للطبراني: فيه من لم أعرفه فكأنه يقصدهما أو أحدهما، وهو السر في ذكر الحافظ لهما ليقع الكشف عنهما وإلا أن تخريج الحافظ الضياء للحديث في المختارة، قد يفيد أنهما معروفان عنده، والله أعلم.

٤/ ٧٣ **١٨٥٩/ ٤٣٩٥ ـ «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وإنْ مَاتَ مُرَابطاً جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وأجرَى عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَأَمِنَ مِنَ الفتَانِ».**

(م) عن سلمان

قلت: أخرجه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير مختصراً إلى قوله «وقيامه» وذلك في ترجمة محمد بن يزيد الضبي.

وأخرجه الثقفي في أول الخامس من الثقفيات، وقال بعد قوله «وقيامه» مرابطاً في سبيل الله كان له أجر مجاهد إلى يوم القيامة. وهذه الرواية بينت المراد بالعمل الذي كان يعمله في الرواية قبلها، وأن المراد به الجهاد.

ورواه أبو بكر الربعي السرار في جزئه وقال بعد قوله: «وقيامه» «ومن مات مرابطاً في سبيل الله أجير من فتنة القبر، وجرى له صالح كان يعمل إلى يوم القيامة».

١٨٦٠/ ٤٣٩٩ ـ «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَعْدِلُ رِبَاطُ[1] شَهْرٍ أو سَنَةٍ صِيَامِهَا وقِيامِهَا، وَمَنْ مَاتَ مُرَابِطاً فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَعَاذَهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وأجْرَى لَهُ أَجْرَ رِبَاطِهِ مَا قَامَتِ الدُّنْيَا».

الحارث عن عبادة بن الصامت

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أن ذا لا يوجد مخرجاً لأحد من الستة،

(١) في المطبوعة من فيض القدير «عبادة» (٤/ ١٤).

وإلا لما عدل عنه، وهو عجيب فقد عزاه الديلمي لمسلم من حديث سلمان ولعل المصنف ذهل عنه.

قلت: هو عجيب حقاً وفوق العجيب، فحديث سلمان ذكره المصنف وعزاه لمسلم قبل هذا بحديثين فقط.

قال الحارث بن أبي أسامة: حدثنا أبو النضر ثنا بكر بن خنيس عن ليث عن محمد بن المنكدر عن عبادة بن الصامت به، ووقع في أصلنا منه «ما دامت الدنيا» بالدال لا بالقاف.

١٨٦١/ ٤٤٠٠ ـ «رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرين تَنْبو عَنْهُ أَعْيُن النَّاسِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ».

(ك. حل) عن أبي هريرة

قال في الكبير: قال الحاكم صحيح وأقره/ الذهبي، وأقول: فيه عند أبي نعيم ٤/ ٧٤ محمد بن زيد الأسلمي، ضعفه النسائي، وقبله غيره.

قلت: الحديث إذا صححه الحاكم وأقره الذهبي لا معنى بعد ذلك لتعرض ما في سنده عند أبي نعيم، ولا فائدة في ذكره إذ لو كان في سنده وضاعاً لما ضر ذلك شيئاً وسنده عند الحاكم صحيح، ولكن فضوله أبى له إلا أن يأتي بالمخازي فسند أبي نعيم هو سند الحاكم وليس عنده محمد بن زيد الأسلمي أصلاً.

قال أبو نعيم: حدثنا ابن أبي حازم عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة به.

ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم [٤/ ٣٢٨] إلا أنه وقع عنده عن كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله عن أبي هريرة.

قال الحاكم: أخبرنا أبو بكر أنبأنا الحسن بن علي بن زياد ثنا إبراهيم بن حمزة ثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله عن أبي هريرة به. فكان لكثير فيه شيخين حدث به عنهما فاقتصر الراوي عنه كل مرة على واحد منهما.

١٨٦٢/ ٤٤٠٤ ـ «رُبَّ صَائِمٍ لَيسَ لَهُ من صِيَامِهِ إلا الْجُوعِ، وَربَّ قَائِمٍ لَيسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إلاَّ السَّهَرَ».

(هـ) عن أبي هريرة

قال الشارح: وهو حديث حسن، وقال في الكبير: ورواه عنه أيضاً النسائي.

قلت: المصنف رمز لهذا الحديث بعلامة الصحيح فأصاب، والشارح قال: إنه

حسن فأخطأ. لأنه إن أراد سند ابن زيد عن سعيد المقهي عن أبي هريرة، وأسامة ضعيف منكر الحديث، لا يكون حديثه حسناً، وإن أراد أصل الحديث فهو صحيح
٧٥/٤ وفوق الصحيح لأنه له/ عن أبي هريرة طرقاً صحيحة، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم على شرط البخاري وأقره الذهبي، وصححه أيضاً جماعة من الحفاظ، وإنما اقتصر الشارح على عزوه لابن ماجه باعتبار لفظه وصححه باعتبار طرقه كما هي عادته، وقد عزاه بعد هذا لأحمد والحاكم والبيهقي فقال الشارح عنه إنه صحيح، وهو عين هذا الحديث فهو من تناقضه، ثم إنه زاد عزوه إلى النسائي تقليداً لمن عزاه إليه من الحفاظ المتقدمين كالمنذري وهو غلط من الشارح، وعدم تفرقة بين اصطلاح المتقدم والمتأخر من أهل الحديث، فالأقدمون يعزون إلى النسائي ويريدون الكبرى والمتأخرون اصطلحوا على إطلاق العزو إلى الصغرى التي عدوها من الكتب الستة، وعلى تقييده إذا كان في الكبرى لأنها ليست من الكتب الستة، وهذا الحديث لم يخرجه النسائي في الصغرى فإطلاق الشارح العزو إليه وهم.

١٨٦٣/ ٤٤٠٥ ـ «رُبَّ قَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهَرُ، وَرُبَّ صَائِمٍ حَظُّه مِنْ صِيَامِهِ الْجُوعُ وَالْعَطَشُ».

(طب) عن ابن عمر (حم. ك. هق) عن أبي هريرة

قال الشارح: وإسناده صحيح.

وقال في الكبير: قال الحافظ العراقي: إسناده حسن وقال تلميذه الهيثمي: رجاله موثقون.

قلت: في هذا أمور: **الأول**: التناقض بين قوله في الصغير صحيح ونقله في الكبير عن العراقي أنه حسن.

الثاني: أن العراقي لم يقل ذلك.

الثالث: أن هذا الحديث هو الذي قبله، وقد قال في ذاك أنه حسن، وفي هذا اضطراب وتناقض.

الرابع: أن الهيثمي قال ورجاله موثقون في حديث عبد الله بن عمر وهو ذكر ذلك عقب حديث أبي هريرة، فأفاد أن الهيثمي قال ذلك فيه، وهو إيهام قبيح.

وحديث ابن عمر أخرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب [رقم: ١٤٢٥] من طريق أبي أحمد عبد الله بن محمد بن المفسر:

أنا أحمد بن علي بن سعيد المروزي ثنا يحيى بن معين ثنا يزيد بن عبد ربه ثنا بقية عن معاوية بن يحيى الأطرابلسي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر به.

وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ٢١٥] والسمرقندي في التنبيه/ والطوسي في الأمالي، وقد ذكرت ٤/ ٧٦
أسانيد الجميع في المستخرج.

١٨٦٤/ ٤٤٠٣ ـ «رُبَّ طَاعِمٍ شَاكِرٍ أعْظَمُ أجْراً مِنْ صَائِمٍ صَابِرٍ».

القضاعي عن ابي هريرة

قلت: الحديث رمز له المصنف بعلامة الضعيف، وقد تساهل في ذلك تساهله المعروف، والشارح لغرامه بمخالفة المصنف زاد في الطين بلة وادعى أنه حسن، وكأنه قلد في ذلك العامري شارح الشهاب ذلك الأحمق الذي يصحح ويحسن بهواه وذوقه غير معتبر سند الحديث وقواعد التصحيح، فالحديث موضوع باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ، لأنه من رواية بشر بن إبراهيم الأنصاري، وهو كذاب وضاع وآية وضع الحديث فيه، فإنه مخالف للحديث الصحيح عن أبي هريرة، وغيره مرفوعاً: «الطاعم بمنزلة الصائم الصابر»، فزاد هذا الوضاع أنه أعظم من الصائم الصابر.

ولم يكتف الشارح بهذا فزاد في الكبير: أن في الباب عن غير أبي هريرة أيضاً، فأفاد أن هذا المعنى مروي من طرق ولا شيء من ذلك، وإنما اشتبه عليه هذا بحديث: «الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر»، فهو الوارد من غير حديث أبي هريرة والفرق بينهما واضح.

١٨٦٥/ ٤٤٠٦ ـ «رُبَّ عَذْقٍ مُذللٍ لابْنِ الدَّحْدَاحَةِ فِي الجَنَّةِ».

ابن سعد عن ابن مسعود

قال الشارح: ورواه مسلم عن جابر.

وقال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد من الستة، وهو ذهول عجيب وغفول غريب، فقد خرجه الإمام مسلم عن بندار عن غندر عن شعبة عن سماك عن جابر بن سمرة رفعه.

قلت: بل أنت صاحب الذهول العجيب الأعجب، والفضول الغريب الأغرب مع التدليس الممقوت، فمسلم خرج الحديث بلفظ: «كم من عذق...»، وقد ذكره الإمام المصنف في موضعه من حرف الكاف، وعزاه لأحمد ومسلم وأبي داود
والترمذي/ كما سيأتي. ٤/ ٧٧

فهذا هو الذهول العجيب حقاً، وبعد هذا فإنه قال في الصغير: رواه مسلم عن جابر وأطلق، فأفاد أنه جابر بن عبد الله لأنه المراد عند الإطلاق، والواقع أنه جابر

ابن سمرة، فالشارح جاهل بالحديث وفنونه ومصيبة ابتلي بها هذا الفن ولا سيما أحاديث الجامع الصغير.

١٨٦٦/٤٤٠٧ ـ «رُبَّ عَابد جَاهل، وَرُبَّ عَالِم فَاجِرِ، فاحَذَرُوا الجُهَّالَ مِنَ العُبَّادِ، وَالفُجَّارَ مِنَ الْعُلَمَاءِ».

(عد. فر) عن ابي امامة

قال في الكبير: وقضية صنيع المصنف أن ابن عدي خرجه وأقره والأمر بخلافه، فإنه ذكر أن بشر بن إبراهيم الأنصاري أحد رواته وضاع وساق له أحاديث هذا منها ونقله عنه في الميزان كذلك، فاقتصار المصنف على العزو له من سوء التصرف.

قلت: إن المصنف عزاه لابن عدي ورمز له بعلامة الضعيف رمزاً يشاهده كل قارىء للكتاب، ومع ذلك يقول الشارح إنه عزاه وسكت عليه، ثم لو قلنا له ماذا ينقل عن ابن عدي؟ لما وجد حرفاً واحداً ينطق به في الجواب، فإن ابن عدي لم يقل حرفاً واحداً عن الحديث، وإنما أورده في جملة أحاديث بشر بن إبراهيم المنكرة الدالة على ضعفه، وقد أشار لذلك المصنف بعلامة الضعيف، فمن تأمل هذا الشارح علم والله أنه جاهل في صورة عالم.

وبعد فالحديث باطل موضوع لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ، فالمصنف مؤاخذ بذكره في هذا الكتاب الذي صانه عما انفرد به الوضاعون، وبمثل هذا كان من حق الشارح أن يتعقب لو كان محقاً، لا بمثل هذه السخافات الدالة على كثرة جهله.

٧٨/٤ **١٨٦٧/٤٤٠٨ ـ «رُبَّ مُعَلِّم حُرُوفِ أبي جَادَ دَارِسٌ في النُّجُومِ لَيسَ لَهُ/ عِنْدَ اللَّهِ خَلاقٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».**

(طب) عن ابن عباس

قلت: هذا حديث موضوع، فيه خالد بن يزيد، وهو كذاب.

١٨٦٨/٤٤٠٩ ـ «رُبَّ حَامل فقه غَير فَقيه، وَمَنْ لَمْ يَنْفَعهُ عِلْمُهُ ضَرَّهُ جَهلُهُ اقْرَإِ الْقُرْآنَ مَا نَهَاكَ، فَإِنْ لَمْ يَنْهَكَ فَلَسْتَ تَقْرَؤُهُ».

(طب) عن ابن عمرو بن العاص

قلت: أخرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب [رقم: ١٤٢١] والديلمي في مسند الفردوس، وابن عبد البر في العلم [١/ ٤٢] كلهم من رواية إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن شهر بن حوشب عن عبد الله بن عمرو به، وشهر فيه مقال.

وقد رواه الدولابي في الكنى والأسماء عن الحسن من قوله، فإن حفظه شهر مرفوعاً، وإلا فهو الأصل فيه، والله أعلم.

١٨٦٩/ ٤٤١٠ ـ «رَبِيعُ أُمَّتِي العِنَبُ وَالبَطِّيخُ».

أبو عبد الرحمٰن السلمي في كتاب الاطعمة

وأبو عمر النوقاني في كتاب البطيخ (فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: وفيه محمد بن أحمد بن مهدي، قال الذهبي: قال الدارقطني: ضعيف جداً عن محمد بن الضوء، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به كذاب متهتك بالخمرة والفجور، عن عطاف بن خالد قال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم: ليس بذلك، وقال الحاكم: ليس بمتين غمزه مالك، وسبق أن السلمي وضاع، ولهذا أورده ابن الجوزي في الموضوعات وسكت عليه المؤلف في مختصرها.

قلت: هذا كلام طويل سمج مشتمل على أخطاء، أو فيها فضول الشارح، فالحديث موضوع وعلته محمد بن الضوء وبه أعله ابن الجوزي والناس، ولكن الشارح يريد أن يتظاهر بعلمه فيأتي بمثل هذه الطامات، فالذي قال في ابن الضوء كذاب متهتك هو الخطيب لا ابن حبان فإنه لم يقل شيئاً من ذلك، ولولا خوف التطويل لأوردت ترجمته من ضعفاء ابن حبان بنصها، وإنما قال ذلك الخطيب.

وأما أبو عبد الرحمٰن السلمي فذكر الشارح له هنا جهل مركب، أما **أولاً**: فإنه لا مدخل له في الحديث فلو فرضنا أنه وضاع ـ كما يفتريه الشارح ـ لما استجاز عالم/ بالحديث ذكره هنا، لأن الحديث خرجه غيره وسنده معروف عن محمد بن ٤/ ٧٩
الضوء من غير طريقه كما عند ابن الجوزي [٢/ ٢٨٧]، والديلمي والنوقاني والعقيلي فكلهم رووه عن أحمد بن محمد بن مهدي عن محمد بن الضوء، ومن جملتهم أبو عبد الرحمٰن السلمي وهو متأخر عن بعضهم كالعقيلي، فذكره جهل محض.

وأما **ثانياً**: فلو فرضنا أنه انفرد به لما كان ينبغي تعليله به، فإنه إمام حافظ ثقة جليل من كبار أئمة الصوفية، وكون بعض أهل الحديث المعادين للصوفية الحاسدين لأبي عبد الرحمٰن قال فيه ذلك، لا يدل على أنه في نفس الأمر كذلك حتى يعتمده الشارح ويذكره في كل حديث رواه أبو عبد الرحمٰن، سواء انفرد به أو لم ينفرد، وأبو عبد الرحمٰن أجل قدراً من ذلك، وهذا الذهبي عدو الصوفية لم يسعه إلا أن يصفه في طبقات الحفاظ: بالحافظ العالم الزاهد شيخ المشايخ.

وقال الخطيب: قدر أبي عبد الرحمٰن عند أهل بلده جليل وكان مع ذلك مجوداً صاحب حديث، وهذا قاله الخطيب بعد أن ذكر عن محمد بن يوسف القطان

أنه قال له: كان أبو عبد الرحمٰن يضع الأحاديث للصوفية، وهي فرية من هذا القطان بلا مرية أوجبها له الحسد وحجاب المعاصرة، وكيف يظن به الكذب على رسول الله ﷺ مع تصوفه ومعارفه وعلومه اللدنية التي أوجبت للأكابر مثل القشيري والبيهقي وأمثالهما أن يتتلمذوا له، ويكثروا من الأخذ عنه، وتزيين كتبهم بالرواية عنه ونقل كلامه في الزهد والوعظ والحقائق؟! وهذه كتب البيهقي مشحونة بالرواية عنه، ولا سيما كتاب الزهد له، فإن سبعة أعشاره مروي عنه، وكذلك الرسالة القشيرية.

١٨٧٠/ ٤٤١١ ـ «رَجَبُ شَهْرُ اللَّهِ، وَشَعْبَانُ شَهْرِي، وَرَمَضَانُ شَهْر أُمَّتِي».

أبو الفتح بن أبي الفوارس في أماليه عن الحسن مرسلاً

قال في الكبير: قال الحافظ الزين العراقي في شرح الترمذي: حديث ضعيف ٤/ ٨٠ جداً هو/ من مرسلات الحسن رويناه في كتاب الترغيب والترهيب للأصفهاني، ومرسلات الحسن لا شيء عند أهل الحديث ولا يصح في فضل رجب حديث اهـ. وكلام المؤلف كالصريح في أنه لم يره مسنداً وإلا لما عدل لرواية إرساله وهو عجيب، فقد خرجه الديلمي في مسند الفردوس من طرق ثلاث وابن نصر وغيرهما من حديث أنس باللفظ المزبور بعينه.

قلت: بل العجيب التعجب مما ليس بعجيب وهو الاقتصار على ذكر المرسل دون المسند، فإنه لم يكن عجيباً إلا في نظر الشارح المتعنت، وأعجب منه أن يعد ذلك عجيباً من المصنف، ولا يعده عجيباً ممن هو أحفظ منه وهو العراقي، فإنه ينقل عزو المرسل دون المسند ولا يتعجب منه، ويتعجب من المصنف في ذلك، فهذا هو التعنت العجيب حقاً، وأعجب من هذا كله الكذب الصراح في قوله: إن الديلمي خرجه مسنداً عن أنس من ثلاثة طرق فإن الديلمي ذكره من حديث أنس في الفردوس، ولم يذكره الحافظ في زهر الفردوس فيما أسنده ولا بهذا اللفظ وإن عزاه إليه الحافظ السخاوي في المقاصد، فهو إنما أراد لفظ: «رجب شهر الله» دون بقية الحديث، لأن الديلمي خرج من حديث أنس مرفوعاً: «رجب شهر الله الأصم المنير الذي أفرده الله لنفسه فمن صام يوماً إيماناً واحتساباً استوجب رضوان الله الأكبر».

وخرجه من حديثه أيضاً بهذا اللفظ وزيادة أخرى طويلة موضوعة، ولم يذكر طريقاً ثالثاً وهذه الرواية هي التي يدلس بها الشارح، بل يكذب ويوهم أن الديلمي خرج الحديث من ثلاثة طرق، وهو كما ترى ما أخرجه أصلاً ولا من طريق واحد، نعم خرجه من حديث عائشة بلفظ: «شعبان شهري، ورمضان شهر الله»، وسيذكره المصنف معزواً إليه في حرف الشين كما سيأتي إن شاء الله تعالى، والشارح دائماً

يكذب بلفظة يتجيش بها على المصنف ولا يتورع من ذكرها عند كل عزو وهي قوله وغيرهما، فلو سئل عن هذا الغير/ لما وجد سبيلاً إليه؛ فهذا هو العجب العجيب ٤/ ٨١ الكذب والتدليس في النقل وعدم الأمانة لما ذكر المرسل دون المسند.

١٨٧١/ ٤٤١٢ ـ «رَحِمَ اللَّهُ أَبَا بَكْر، زَوَّجَني ابْنَتَهُ، وَحَمَلَني إلى دَار الهِجْرَة، وَأَعْتَقَ بِلالاً مِنْ مَاله، وَمَا نَفَعَنِي مَالٌ في الإسْلام مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْر، رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ، يَقُولُ الحَقَّ وإنْ كَانَ مُرّاً لَقَدْ تَرَكَهُ الحقُّ وَمَا لَهُ منْ صَدِيق، رَحِمَ اللَّهُ عُثْمَانَ تَسْتَحيه الملائكَةُ، وَجَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَة، وَزَادَ في مَسْجدنَا حَتَّى وَسِعَنَا، رَحِمَ اللَّهُ عَلِيّاً، اللَّهُمَّ أدِر الحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ».

(ت) عن علي

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس كما زعم، فقد أورده ابن الجوزي في الواهيات وقال: هذا الحديث يعرف بمختار، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: يأتي بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه يتعمدها اهـ. وفي الميزان مختار بن نافع منكر الحديث جداً ثم أورد من مناكيره هذا الخبر.

قلت: ما أرى عزو تصحيح المؤلف للحديث إلا من تصحيف النساخ بزيادة حاء مع الضاد التي هي رمز الضعيف، فصارت كرمز الصحيح كما يقع كثيراً في نسخ الكتاب، إن سلم ذلك من تدليس الشارح وافترائه، وإلا فبعيد من المصنف أن يرمز له بعلامة الصحيح اللهم إلا أن يكون اعتمد على توثيق العجلي لمختار بن نافع مع مراعاة شواهد الحديث، فإن بعض ألفاظه ورد في أحاديث أخرى.

والحديث أخرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء [٣/ ١٠] قال:

حدثني ابن ناجية بحران ثنا محمد بن عبد الرحمٰن الكزبراني ثنا أبو عتاب الدلال ثنا المختار بن نافع عن أبي حيان التيمي عن أبيه عن علي به.

وأخرجه أيضاً ابن الأنباري، ومن طريقه أسنده الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمته.

١٨٧٢/ ٤٤١٣ ـ «رَحِمَ اللَّهُ ابْنَ رَوَاحَةَ، كَانَ أَيْنَمَا أدْرَكَتْهُ الصَّلاةُ أنَاخَ».

ابن عساكر عن ابن عمر

قال في الكبير: وفيه همام بن نافع الصنعاني قال في الميزان عن العقيلي: حديثه غير محفوظ، وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره لأحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز وهو عجيب، فقد خرجه الطبراني باللفظ المزبور ولفظه: «رحم الله أخي عبد الله بن رواحة. . .» الحديث، قال الهيثمي:/ إسناده حسن اهـ فاقتصار ٤/ ٨٢ المصنف على ابن عساكر من ضيق العطن.

قلت: ظن الشارح لجهله أن الحديث عند الطبراني من غير طريق همام بن نافع، وسند الحديث واحد من رواية همام بن نافع عن سالم عن ابن عمر، وهو السند الذي قال عنه الهيثمي: حسن، إذ همام بن نافع هو والد عبد الرزاق، وهو ثقة عابد حج ستين حجة وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات، وقول العقيلي حديثه غير محفوظ مردود عليه، وكأنه قال ذلك اعتباراً بأنه لم يرو عنه غير ولده عبد الرزاق أي أنه غير محفوظ عند الرواة، وهذا غير ضائر، فكم من الثقات من ليس له إلا راوٍ واحد؟!

أما عزو الحديث لابن عساكر دون الطبراني فهو من سنن البشرية في العزو، وإنما يُهَوِّلُ بذلك ويخترعه هذا الشارح الجهول، ولولا مجمع الزوائد وكتب المصنف لما عرف هو طريق عزو حديث واحد وإلى الله المشتكى ونسأل الله العافية.

١٨٧٣/ ٤٤٢١ ـ «رَحِمَ اللَّهُ المتَخَلِّلِينَ مِنْ أُمَّتِي فِي الوُضُوءِ وَالطَّعَام».

القضاعي عن ابي ايوب

قال في الكبير: قال شارحه ـ يعني العامري ـ: حسن غريب.

قلت: العامري يحسن ويصحح بهواه، والحديث ضعيف لأنه من رواية أبي سبرة، وهو ضعيف ومع ضعفه اختلف عليه فيه، وقد سبق بيان ذلك في حديث: «حبذا المتخللون».

١٨٧٤/ ٤٤٢٣ ـ «رَحِمَ اللَّهُ امرأ أَصْلَحَ منْ لسَانه».

ابن الانباري في الوقف، والموهبي في العلم

(عد. خط) في الجامع عن عمر، ابن عساكر عن أنس

قال في الكبير على حديث عمر: أورده الذهبي في الميزان في ترجمة عيسى ابن إبراهيم وقال: هذا ليس بصحيح، وقال عقب حديث أنس: ورواه عنه أيضاً أبو نعيم والديلمي، وأورده ابن الجوزي في الواهيات وقال: حديث لا يصح.

قلت: هذا خطأ فاحش، فإن الديلمي ما خرجه من حديث أنس، وإنما أخرجه
٤/ ٨٣ من حديث/ عمر، واقتصار الشارح على ذكر عيسى بن إبراهيم يفيد أن المخرجين المذكورين كلهم أخرجوه من طريقه وليس كذلك، بل هو عند بعضهم من طريق غيره، فأخرجه ابن بشران والطوسي في أماليه وابن السني وأبو نعيم في الرياضة والديلمي من طريقهما، وغيرهم من رواية عيسى بن إبراهيم المذكور عن الحكم بن عبد الله عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: «مر عمر بن الخطاب على قوم يرمون رشقاً، قال: بئسما رميتم، قالوا: يا أمير المؤمنين، إنا قوم متعلمين، قال: والله

لذنبكم في لحنكم أشد من ذنبكم في رميتكم سمعت رسول الله ﷺ يقول...»، وذكره، وهذا الطريق هو الذي ذكره الذهبي في ترجمة عيسى بن إبراهيم ثم قال: هذا ليس بصحيح والحكم أيضاً هالك اهـ.

وأما ابن الأنباري فأخرجه في أول كتاب الوقف والابتداء من وجه آخر فقال: حدثنا أبي ثنا أبو منصور الصاغاني ثنا يحيى بن هاشم الغساني ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن مصعب بن سعد قال: «مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يرمون نبلاً فعاب عليهم، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا قوم متعلمين فقال: لحنكم أشد عليَّ من سوء رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول...» وذكره، ومن طريق ابن الأنباري أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ويحيى بن هاشم الغساني كذاب متهم بالوضع، والقصة عن عمر واردة من وجه آخر أيضاً لكن بدون ذكر المرفوع.

قال البخاري في الأدب المفرد في باب الضرب على اللحن:

ثنا موسى حدثنا حماد بن سلمة عن كثير أبي محمد عن عبد الرحمٰن بن عجلان قال: «مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه برجلين يرميان فقال أحدهما للآخر: اسبت فقال عمر: سوء اللحن أشد من سوء الرمي».

١٨٧٥/٤٤٢٧ ـ «رَحِمَ اللَّهُ عَبْداً قَالَ خَيْراً فَغَنِمَ، أَوْ سَكَتَ عَنْ سُوءٍ فَسَلِمَ».

ابن المبارك عن خالد بن أبي عمران مرسلاً

قال في الكبير: وكذلك رواه الخرائطي في مكارم الأخلاق عن خالد.

٨٤/٤ **قلت**: الخرائطي أخرجه/ من مرسل الحسن البصري لا من مرسل خالد فقال: حدثنا عمر بن شبة ثنا سالم بن نوح ثنا يونس عن الحسن به.

ومن طريقه خرجه القضاعي في مسند الشهاب [رقم: ٥٨١ و٥٨٢]، وأما مرسل خالد فخرجه ابن المبارك في الزهد قال: أخبرنا ابن لهيعة حدثني خالد بن أبي عمران به.

١٨٧٦/٤٤٢٨ ـ «رَحِمَ اللَّهُ امْرأً عَلَّقَ فِي بَيْتِهِ سَوْطاً يُؤَدِّبُ بِهِ أَهْلَهُ».

(عد) عن جابر

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن ابن عدي خرجه وأقره والأمر بخلافه، بل أعله بكثير ونقل تضعيفه عن البخاري والنسائي وابن معين ووافقهم.

قلت: الشارح كذاب جاهل مخطىء، أما الكذب ففي قوله: إن ظاهر صنيع المصنف... إلخ، فإن المصنف قد يرمز له بالضعف على أنه لو لم يفعل لكان العزو إلى ابن عدي مؤذناً بالضعف، لأن ابن عدي له كتاب الضعفاء.

وأما الجهل: ففي قوله إن ابن عدي أعله، فإن ابن عدي لا يعلل الأحاديث، ولا له كتاب مصنف في الحديث، بل له كتاب الضعفاء يورد فيه الأحاديث ليعلل بها الرجل ويجرحه بها لا لعللها هي، وهذا أيضاً من كذبه على ابن عدي.

وأما الخطأ: ففي قوله: كثير فإن الذي في السند عباد بن كثير لا كثير.

١٨٧٧/ ٤٤٣٠ ـ «رَحِمَ اللَّهُ حَارِسَ الحَرسِ».

(هـ ك) عن عقبة بن عامر

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن هذا هو الحديث بكماله وكأنه وهم، بل بقيته كما في الفردوس وغيره: «الذين يكونون بين الروم وعسكر المسلمين ينظرون لهم ويحذرونهم».

قلت: كذب الشارح فالحديث ليس فيه هذه الزيادة، قال ابن ماجه [رقم: ٢٧٦٩]:

ثنا محمد بن الصباح أنبأنا عبد العزيز بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر الجهني، قال: قال رسول الله ﷺ: «رحم الله حارس الحرس».

وقال الحاكم [٢/ ٨٦]:

أخبرني أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم القنطري ثنا محمد بن إسماعيل السلمي ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي حدثني محمد بن صالح بن قيس الأزرق عن صالح/ بن محمد بن زائدة عن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عقبة بن عامر ٤/ ٨٥
قال: قال رسول الله ﷺ: «رحم الله حارس الحرس»، هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه اهـ.

وكذلك أخرجه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز قال:

حدثنا إسحاق بن إبراهيم ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن صالح بن محمد بن زائدة به مثله.

ومن تدليس الشارح أنه يترك الكتب المعزو إليها الحديث في الأصل ويذهب إلى غيرها، ثم يحكم على المصنف بالوهم، فالمصنف عزا الحديث لابن ماجه والحاكم وهو عندهما كما ذكر، والشارح ذهب إلى كتاب بعيد وجلب منه بقية فيه ضعيفة أو باطلة، ثم وهَّم المصنف في عدم ذكرها، وكذب أيضاً فيها، فإن لفظ الديلمي ما نصه بالحرف: «رحم الله حارس الحرس الذين يحرسون الجيش في سبيل الله» اهـ.

وكذب أيضاً في قوله: وغيره، فإنه لم يره في غيره وإنما هي كلمة يكذب بها، ولا يرى فيها حساباً، نسأل الله السلامة.

١٨٧٨/ ٤٤٣٢ ـ «رَحِمَ اللَّهُ رجُلاً غَسَّلَتْهُ امْرَأَتُهُ وَكُفِّنَ فِي أَخْلاقِهِ».

(هق) عن عائشة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس بصواب، فقد قال الذهبي: إسناده ضعيف فيه الحكم بن عبد الله تركوه.

قلت: إن لم يكن هذا من كذب الشارح المقصود على المصنف فهو في بعض النسخ دون بعضها، وإلا فالمصنف لم يرمز لهذا الحديث بشيء لا بعلامة الحسن ولا غيره.

والحديث ضعفه البيهقي نفسه فقال عقب إخراجه [٣/ ٣٩٧، رقم ٦٦٦٤]: هذا إسناد ضعيف.

١٨٧٩/ ٤٤٣٣ ـ «رَحِمَ اللَّهُ عَبْداً كَانَتْ لأخيه عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ في عرْض أوْ مَال فَجَاءَهُ فَاسْتَحَلَّهُ قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذَ، وَلَيْسَ ثَمَّ دينَارٌ وَلا درْهَمٌ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ حَسَناتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ حَمَلُوا عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ».

(ت) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن هذا مما لم يتعرض له أحد الشيخين وهو ذهول عجيب، فقد رواه سلطان المحدثين البخاري مع خلف لفظي لا يصلح عذراً/ للعدول. ٤/ ٨٦

قلت: المصنف له اصطلاح خاص في كتابه وهو مراعاة ألفاظ الأحاديث على حسب ما وقعت عند المخرجين وترتيبها على حروف المعجم ترتيباً دقيقاً، ولفظ الحديث عند البخاري مصدراً بحرف الميم.

قال البخاري:

حدثنا آدم بن أبي إياس ثنا ابن أبي ذئب ثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه».

فأين هذا من اللفظ المصدر بحرف الراء والذي فيه معنى زائد على حديث البخاري وهو الدعاء بالرحمة؟! فلو تساهل المصنف وأجاب رغبة الشارح وعزاه إلى البخاري لكان مخطئاً داخلاً مع الشارح في صف المخطئين، لأنه يعزو للبخاري ما

ليس عنده، ولقد أعاذه الله من ذلك، والشارح يعلم يقيناً أن الحق هو ما فعله المصنف، ولو كان [الشارح] من أهل العلم بالحديث لاستدرك عليه بأن الترمذي لم ينفرد بهذا اللفظ، بل خرجه كذلك الطبراني إذ قال:

حدثنا أحمد بن شعيب ثنا أبو المعافى محمد بن وهب الحراني ثنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم زيد بن أنيسة عن مالك بن أنس عن سعيد المقبري به، مثل اللفظ المذكور في المتن ولكنه ليس هناك.

١٨٨٠/ ٤٤٣٥ ـ «رَحِمَ اللَّهُ قَوْماً يَحْسَبُهُم النَّاسُ مَرْضَى وَمَا هُمْ بِمَرْضَى».

ابن المبارك عن الحسن مرسلاً

قال الشارح: ورواه أحمد موقوفاً على عليّ وهو الأصح.

وقال في الكبير: قال الحافظ العراقي: ورواه أحمد موقوفاً على عليّ.

قلت: في هذا أمور، **أحدها**: إطلاق العزو إلى أحمد الموهم أنه في مسنده والأمر بخلافه، فإنه لم يخرج في المسند الموقوفات، ولا هو من موضوعه، وإنما الأثر عنده في الزهد.

٤/ ٨٧ **ثانيها**: أنه عزا ذلك للحافظ/ العراقي، والعراقي بريء من ذلك الإطلاق، ونصه: لما ذكره الغزالي مرفوعاً في كتاب المحاسبة من الإحياء لم أجد له أصلاً في حديث مرفوع، لكن رواه أحمد في الزهد موقوفاً على عليّ في كلام له قال فيه: ينظر إليهم الناظر فيقول مرضى وما بالقوم من مرض اهـ.

ثالثها: أنه زاد واواً في كلام العراقي، فقال: قال العراقي: ورواه... إلخ والغرض من هذه الواو المكذوبة إيهام أن العراقي عزاه أولاً مرسلاً ثم عطف عليه الموقوف حتى لا يفهم أن العراقي لم يعرف المرفوع، وأن المصنف وقف على ما لم يقف عليه العراقي، ولو أنصف لكان صنيع العراقي هذا أولى بالتعجب الذي يبديه من المصنف عند ذكر مرسل ورد في كتاب آخر مسنداً، فهذا أثر ورد مرفوعاً ويقول عنه الحافظ العراقي: لم أجد له أصلاً، وبدلاً من أن يتعجب منه الشارح يدلس ويكذب بزيادة واو ليوهم أن العراقي ذكر المرسل ولله در القائل:

وعين الرضي عن كل عيب كليلة   كما أن عين السخط تبدي المساويا

١٨٨١/ ٤٤٣٧ ـ «رَحِمَ اللَّهُ يُوسُفَ أَنْ كَانَ لَذَا أَنَاةٍ حَلِيماً، لَوْ كُنْتُ أَنَا المَحْبُوسُ ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَيَّ لَخَرَجْتُ سَرِيعاً».

ابن جرير، وابن مردويه عن أبي هريرة

زاد الشارح في الشرحين تقييد كون ابن جرير خرجه في تهذيب الآثار.

قلت: وذلك غلط فاحش مشتمل على كذب من الشارح، فإن المصنف أطلق

العزو إلى ابن جرير، والقاعدة أنه إذا أطلق العزو إليه انصرف إلى التفسير وإذا كان الحديث في غيره من كتبه قيد بذكر الكتاب، والشارح لما جهل هذا قيده بالتهذيب تهوراً منه وافتراء، فإنه لم ير الحديث فيه ولا من صرح بأنه فيه، فكيف وهو غير مخرج فيه؟! بل ابن جرير خرجه في التفسير من طرق متعددة فرواه أولاً من طريق ابن إسحاق عن رجل عن أبي الزناد عن أبي هريرة ثم رواه من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

ومن طريق الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب/ عن أبي هريرة. ٨٨/٤

١٨٨٢/ ٤٤٤٠ ـ «رَحِمَ اللَّه مَنْ حَفِظَ لِسَانَهُ، وَعَرفَ زَمَانَهُ، واسْتَقَامَتْ طَرِيقَتُهُ».

(فر) عن ابن عباس

قال الشارح في الكبير: ورواه الحاكم أيضاً وعنه تلقاه الديلمي، فلو عزاه المصنف للأصل لكان أولى.

قلت: بل الحديث موضوع فلو أسقطه المصنف لكان أولى، أما قول الشارح ورواه الحاكم. . . إلخ، ففيه من الأوهام: **إطلاق العزو** إلى الحاكم الموهم أنه في المستدرك مع أنه ليس فيه، بل في غيره من مصنفاته، والغالب أنه في تاريخ نيسابور.

وفيه أيضاً: أن قوله وعنه تلقاه الديلمي موهم بأن الديلمي أدرك الحاكم، وهو إنما يروي عنه بواسطة ابن خلف إجازة، فكان الواجب على الشارح أن يقول: ومن طريقه رواه الديلمي.

وفيه: أنه يستحسن من المصنف الخيانة وعدم الأمانة في النقل، إذ المصنف رأى الحديث في مسند الفردوس للديلمي، فكانت الأمانة قاضية بالعزو إليه، وكون الديلمي قال: أخبرنا ابن خلف كتابة أنا الحاكم، لا يجيز عزو الحديث إلى الحاكم إلا بطريق التساهل وعدم التثبت في النقل، وأيضاً فإن الديلمي أطلق الرواية عن الحاكم وللحاكم مصنفات كثيرة، وإذا لم يعرف الناظر في أي كتاب خرجه فالعزو إلى الديلمي أولى، والشارح واهم في كل ما يقول.

١٨٨٣/ ٤٤٤١ ـ «رَحِمَ اللَّهُ وَالِداً أَعَانَ وَلَدَهُ عَلَى بِرِّهِ».

أبو الشيخ في الثواب عن علي

قال في الكبير: وكذا عن عمر، قال الحافظ العراقي: وسنده ضعيف.

قلت: هذا غلط من وجهين، **أحدهما**: أن الصواب ابن عمر لا عمر.

ثانيهما: أن قوله وكذا عن عمر يفيد أنه أخرجه من وجهين وبسندين كل واحد بإسناد وطريق.

ونص العراقي الذي منه أخذ الشارح يفيد أنه أخرجه بسند واحد عن الرجلين فإنه قال: أخرجه أبو الشيخ في كتاب الثواب من حديث علي بن أبي طالب، وابن
٨٩/٤ عمر بسند ضعيف، وهذه العبارة تفيد ما قلناه إذ لو كان كما فهم الشارح لقال/ من حديث علي ومن حديث ابن عمر.

ثم إن ما ذكره العراقي قد قلده فيه السخاوي، فذكر في المقاصد الحسنة مثله، وقد أسند الديلمي هذا الحديث من طريق أبي الشيخ في الثواب فلم يذكره إلا عن علي، اللهم إلا أن يكون الديلمي حذف ذكر ابن عمر، أو سقط من النسخة، قال أبو الشيخ:

أخبرنا عبد الرحمٰن بن محمد بن حماد ثنا علي بن المنذر عن محمد بن فضيل عن عبد الرحمٰن بن إسحاق عن الشعبي عن عليّ بن أبي طالب به.

وقد رواه أبو عمرو النوقاني في معاشرة الأهلين له من رواية الشعبي مرسلاً دون ذكر عليّ، وذكره ابن وهب في جامعه بلاغاً عن عطاء بن أبي رباح مرفوعاً مثله، وزاد فيه: «قالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: يقبل إحسانه ويتجاوز عن إساءته».

١٨٨٤/ ٤٤٤٣ ـ «رَحِمَ اللَّهُ امْرأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً فَوَعَاهُ ثُمَّ بَلَّغَهُ مَنْ هُوَ أَوْعَى مِنْهُ».

ابن عساكر عن زيد بن خالد الجهني

قال الشارح: ورواه أيضاً الحاكم وقال: صحيح.

قلت: لا يخلو أن يريد بالعزو إلى الحاكم حديث زيد بن خالد، أو الحديث من أصله، فإن كان الأول فهو باطل، فإن الحاكم لم يخرجه أصلاً لا باللفظ ولا بالمعنى، وإنما أخرج [١/ ٨٨] حديث جبير بن مطعم والنعمان بن بشير، وإن أراد أصل الحديث فهو واهم من وجهين: **أحدهما**: أن الحديث خرجه أحمد وأهل السنن إلا النسائي وجماعة من حديث زيد بن ثابت، فالعزو إليهم أولى ولا معنى لتخصيص ذكر الحاكم.

ثانيهما: أن المصنف ذكره فيما سيأتي بلفظ: «نضر الله امرأ...» فلا معنى لذكره هنا.

١٨٨٥/ ٤٤٤٥ ـ «رَحِمَ اللهُ عَيناً بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَرَحِمَ اللَّهُ عَيناً سَهِرَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

(حل) عن أبي هريرة

قال الشارح: وقال ـ يعني أبو نعيم ـ: غريب.

قلت: فرق بين قول الحافظ عن الحديث غريب بإطلاق، وقوله غريب من حديث فلان كما هو معروف في موضعه ولأهله، وأبو نعيم لم يقل غريب بإطلاق، بل أخرجه في ترجمة الثوري من رواية [١٤٣/٧] محمد بن عبد الله الجهبذي: ثنا شعيب/ بن حرب ثنا سفيان الثوري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة به، ثم قال: ٤/ ٩٠
غريب من حديث الثوري لم نكتبه إلا من حديث الجهبذي.

١٨٨٦/ ٤٤٤٨ ـ «رَدُّ جَوَابِ الْكِتَابِ حَقٌّ كَرَدِّ السَّلام».

(عد) عن أنس، ابن لال عن ابن عباس

قال في الكبير على حديث أنس: ظاهر صنيع المصنف أن ابن عدي خرجه وسلمه والأمر بخلافه، بل عقبه بقوله: منكر جداً، البلخي يروي الموضوعات والراوي عنه يروي المناكير، وقال على حديث ابن عباس: ظاهر تصرف المؤلف أن ابن عباس رفعه والأمر بخلافه، وإنما هو من كلامه، فقد قال ابن تيمية رفعه غير ثابت.

قلت: وظاهر حال الشارح أنه عالم والأمر بخلافه، أما ابن عدي فإنه لم يصنف في الحديث ولا من دأبه أنه يسكت على أحاديث ويتعقب أخرى، بل كتابه مصنف في ضعفاء الرجال وفي ترجمة الراوي يورد أحاديث ضعيفة ومنكرة وموضوعة يستدل بها على ضعف الرجل، فلا يتصور أن يقول عنه المؤلف لا سلَّمَ ولا تعقب، إذ لو قال ذلك لكان جاهلاً كذاباً وحاشاه من ذلك، وإنما الشارح ينطق بالمحال.

وأما **ثانياً**: فلو فرضنا أن ابن عدي يسلم للأحاديث تارة ويتعقبها أخرى، فإن المصنف قد رمز لضعفه مما يدل على أن ابن عدي تعقبه ولم يسلمه، فقول الشارح: ظاهر صنيع المصنف. . . إلخ كذب صراح.

وأما **ثالثاً**: فإنه لو لم يرمز له بعلامة الضعف لكان مجرد العزو إلى ابن عدي مؤذناً بذلك، فإن كتابه خاص بالضعفاء والأحاديث الضعيفة، فلا معنى للتنصيص على تعقبه كما لا يقال في صحيح البخاري إنه خرجه وصححه، ولا في موضوعات ابن الجوزي أنه ذكره في الموضوعات وسلمه.

وأما **رابعاً**: فإن حديث ابن عباس ورد عنه مرفوعاً وموقوفاً فأخرجه جماعة موقوفاً عليه، وأخرجه ابن لال مرفوعاً كما ذكر المصنف، قال ابن لال:

حدثنا جعفر الخلدي/ ثنا عبيد بن غنام ثنا علي بن حكيم ثنا أبو مالك الجنبي ٤/ ٩١
عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

ومن طريق ابن لال خرَّجه الديلمي في مسند الفردوس، وكذلك أخرجه من حديثه مرفوعاً القضاعي في مسند الشهاب من طريق محمد بن مقاتل عن شريك بن

عبد الله عن العباس بن ذريح عن الشعبي عن ابن عباس عن النبي ﷺ ثم قال: وليس إسناده بالقوي اهـ.

وفرق بين أن يكون الحديث ورد مرفوعاً وموقوفاً، والصحيح فيه الوقف دون الرفع وبين أن لا يكون وارداً إلا موقوفاً كما يحب الشارح أن يتعقب به على المصنف، ولو تأمل الشارح لعلم أن قول ابن تيمية الذي استدل به هو عين ما يدل على وروده مرفوعاً لأنه قال: رفعه غير ثابت، أي من جهة إسناده، ولم يقل غير وارد، والمصنف عزا لابن لال ما عنده لأنه شرط كتابه الجامع الصغير فإنه لا يورد فيه الموقوف، ولم يلتزم أن لا يورد فيه إلا ما صح، بل يورد فيه الصحيح والضعيف كهذا وقد رمز لضعفه.

١٨٨٧/ ٤٤٤٩ ـ «رَدُّ سَلامِ المُسْلِمِ عَلَى المسلِمِ صَدَقَةٌ».

أبو الشيخ في الثواب عن أبي هريرة

قلت: رمز المصنف لضعفه ولم يبين الشارح علته، وذلك أنه من رواية إبراهيم الهجري عن أبي عياض، وإبراهيم ضعيف وأبو عياض اثنان، أحدهما ضعيف.

قال أبو الشيخ:

حدثنا إسحاق بن أحمد ثنا نوح بن حبيب ثنا محمد بن فضيل عن إبراهيم الهجري عن أبي عياض عن أبي هريرة به.

١٨٨٨/ ٤٤٥٢ ـ «رُدُّوا القَتْلَى إِلَى مَضَاجِعِهَا».

(ت. حب) عن جابر

٤/ ٩٢ قال في الكبير: وقضية صنيع المؤلف أن الترمذي تفرد به عن الستة والأمر/ بخلافه، فقد قال الزين العراقي: خرج حديث جابر هذا بقية أصحاب السنن.

قلت: أبى الشارح إلا أن يلج في عناده وتجاهله، فهو يعلم أن العراقي كغيره يتكلم على الحديث من أصله، والمصنف يورد في كتابه الأحاديث القولية مراعياً ألفاظها الواقعة عند المخرجين وهذا الحديث لم يخرجه من أصحاب السنن الأربعة بهذا اللفظ إلا الترمذي، أما الباقون فرووه [عن] جابر قال: «كنا حملنا القتلى يوم أحد لندفنهم بالمدينة فجاء منادي رسول الله ﷺ فقال: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تدفنوا القتلى في مضاجعهم فرددناهم» فأين هذا من لفظ الترمذي المحكى عن لفظ النبي ﷺ؟!

١٨٨٩/ ٤٤٥٤ ـ «رُدُّوا مَذَمَّةَ السَّائِلِ، وَلَوْ بِمِثْلِ رأسِ الذُّبَابِ».

(عق) عن عائشة

قال في الكبير: قال ابن الجوزي: حديث لا يصح والمتهم به إسحاق بن

نجيح، قال أحمد: وهو من أكذب الناس، وقال الذهبي: آفته من عثمان الوقاصي.

قلت: ابن الجوزي إنما نقل كلام العقيلي، والشارح رأى ذلك في الميزان فكان النقل عنه أولى، فقد قال الذهبي في ترجمة إسحاق: وذكره العقيلي فقال: ومن حديثه ما حدثناه أحمد بن محمد بن عاصم ثنا عثمان بن عبد الرحمٰن ثنا إسحاق بن نجيح عن عطاء عن عائشة فذكره، وقال الذهبي: ما هذا بالملطي ذا آخر، والآفة من عثمان الوقاصي اهـ.

والحديث باطل على كل حال.

١٨٩٠/ ٤٤٥٥ ـ «رَسُولُ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ إِذْنُهُ».

(د) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وسكت عليه أبو داود، ورواه أيضاً البخاري في الأدب المفرد وابن حبان وعده البغوي في الحسان.

قلت: انظر ما كتبه الشارح سابقاً على هذا الحديث المار بلفظ: «إذا دعي أحدكم فجاء مع الرسول فذلك إذنه»، وما كتبناه عليه أيضاً.

١٨٩١/ ٤٤٥٦ ـ «رِضَا الرَّبِّ فِي رِضَا الوَالِدِ، وَسَخَطُ الرَّبِّ فِي سَخَطِ الوَالِدِ».

(/ ت. ك) عن ابن عمرو، البزار عن ابن عمر ٤/ ٩٣

قلت: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه [١/ ٣٢٨] والحسن بن سفيان في الأربعين له وفي المسند، ومن طريقه البغوي في التفسير، وأخرجه أيضاً البزار في مسنده، وابن شاهين في الترغيب، كلهم من طريق خالد بن الحارث: ثنا شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو به.

وقال الترمذي: لا نعلم أحداً رفعه غير خالد بن الحارث عن شعبة، وخالد ثقة مأمون، وكذلك قال البزار: لا نعلم أحداً أسنده إلا خالد بن الحارث عن شعبة اهـ.

وهما متعقبان بوجود جماعة أسندوه عن شعبة منهم: زيد بن أبي الزرقاء وعاصم بن علي، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وأبو إسحاق الفزاري، والحسين بن الوليد، ورواه أشعث بن سعيد عن يعلى بن عطاء شيخ شعبة مرفوعاً أيضاً.

فرواية زيد بن أبي الزرقاء أخرجها أسلم بن سهل بحشل في تاريخ واسط قال: حدثنا علي بن سهل الرملي ثنا زيد بن أبي الزرقاء قال ثنا شعبة به مرفوعاً.

وكذلك رواها أبو سعيد الكنجروذي قال:

أنا أبو عمرو الحيري أنا عبد الله بن محمد بن سيار الفرهاذاني أنا هارون بن

زيد بن أبي الزرقاء حدثنا أبي ثنا شعبة به.

ورواية عاصم بن علي أخرجها بحشل أيضاً قال: حدثنا محمد بن عيسى بن السكن ثنا عاصم بن علي ثنا شعبة به مرفوعاً.

ورواية عبد الرحمن بن مهدي خرجها الحاكم في رواية أحمد بن حنبل عنه عن شعبة به مرفوعاً.

ورواية أبي إسحاق الفزاري خرجها أبو يعلى الموصلي، ورواية الحسين بن الوليد خرجها البيهقي في شعب الإيمان، ورواية أشعث بن سعيد عن يعلى بن عطاء خرَّجها أبو نعيم في الحلية [٨/ ٢١٥]، من رواية محمد بن صبيح بن السماك عنه عن يعلى بن عطاء، لكنه قال: عنه عن ابن عمرو دون ذكر ابن عطاء، وأشعث بن سعيد ضعيف.

٩٤/٤ وأما/ الموقوف فرواه عن شعبة سفيان الثوري وآدم بن أبي إياس والقاسم بن سليم الصواف ومحمد بن جعفر غندر، فرواية الثوري عند ابن وهب في جامعه.

ورواية آدم عند البخاري في الأدب المفرد [رقم: ٢].

ورواية القاسم بن سليم عند الطبراني والبيهقي في الشعب ورواية غندر عند الترمذي [رقم: ١٨٩٩] وقال: إنها ـ أي رواية الوقف ـ عن شعبة أصح، ورواه أسلم بن سهل في تاريخ واسط من رواية هشيم بن بشير عن يعلى بن عطاء به موقوفاً أيضاً.

فالظاهر أن كلاً من يعلى وشعبة حدثا به على الوجهين والله أعلم.

وأما حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب فقال البزار:

حدثنا الحسن بن علي بن يزيد الأنصاري ثنا عصمة بن محمد بن فضالة بن عبيد الأنصاري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ به، ثم قال: لا نعلم رواه عن يحيى بن سعد إلا عصمة بن محمد.

قلت: وهو كذاب.

١٨٩٢/ ٤٤٦١ ـ «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأ والنِّسْيَانُ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

(طب) عن ثوبان

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وهو غير صحيح، فقد تعقبه الهيثمي بأن فيه يزيد بن ربيعة الرحبي وهو ضعيف اهـ. وقصارى أمر الحديث أن النووي ذكر في الطلاق من الروضة أنه حسن، ولم يسلم له ذلك، بل اعترض باختلاف فيه وتباين الروايات، وبقول أبي حاتم: هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة، وذكر عبد

الله بن أحمد في العلل أن أباه أنكره، ونقل الخلال عن أحمد: من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف الكتاب والسنة، وقال ابن نصر: هذا الحديث ليس له إسناد يحتج بمثله اهـ. وقد خفي هذا الحديث على الإمام ابن الهمام فقال: هذا الحديث يذكره الفقهاء بهذا اللفظ ولا يوجد في شيء من كتب الحديث.

قلت: لا أدري كيف وقع المصنف في إيراد الحديث بهذا اللفظ، وعزوه للطبراني من حديث ثوبان فإنه لم يخرجه الطبراني بهذا اللفظ لا من حديث ثوبان ولا/ من حديث غيره. ٤/٩٥

بل لم يقع بهذا اللفظ إلا في فوائد أبي القاسم التميمي من حديث ابن عباس على ما نقله التاج السبكي في رفع الحاجب، وفي الطبقات الكبرى وغيرهما، وكذلك الزركشي في المعتبر بتخريج أحاديث المنهاج والمختصر، والحافظ في التلخيص الحبير وغيرهم، بل وكذلك المصنف في الأشباه والنظائر، وإن عزاه الحافظ السخاوي له بلفظ: «رفع الله»، فالمصنف واهم في هذا وهماً لا ينفك عنه، وأما الشارح فخلط في الكلام عليه تخليطاً عجيباً كما هو دأبه في أقواله وأنقاله وبيان ذلك من وجوه، **الأول**: أنه أغفل التعقب الصحيح على المؤلف في ذكره الحديث بهذا اللفظ من رواية الطبراني عن ثوبان وليس هو عنده كذلك.

الثاني: أنه انتقل من الكلام على حديث ثوبان إلى الحديث من أصله، فإن الذي ذكره النووي في الروضة وحسنه هو حديث ابن عباس السابق في حرف الهمزة بلفظ: «إن الله تجاوز» لا حديث ثوبان المذكور هنا.

الثالث: أنه اعترض على المصنف تصحيح الحديث، والمصنف أراد الحديث من أصله كما أراده الشارح أيضاً، والحديث من أصله صحيح لا شك فيه وقد صححه ابن حبان، والحاكم، والضياء، والذهبي وآخرون، وأفردت لبيان صحته جزءاً سميته: شهود العيان بثبوت حديث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان، وذكر ما فيه يطول، ويكفي في رد كلام الشارح ما في الوجه بعده.

الرابع: أن هذا متناقض مع ما قاله الشارح نفسه في الصغير ونصه: رواه (طب) عن ثوبان بإسناد حسن لا صحيح كما زعمه المؤلف، بل قيل بضعفه، نعم هو صحيح لغيره لكثرة شواهده، فإن حمل على هذا كان متجهاً اهـ. فتأمل هذا الكلام العجيب فإنه اعترض على المصنف أولاً ثم رجع إلى كلامه أخيراً، والمقصود عنده إنما هو التعقب عليه ولو صورة لا حقيقة لها، وقال أيضاً على حديث «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ...» الحديث،/ وقد عزاه المؤلف لابن ٤/٩٦
ماجه عن أبي ذر، والطبراني والحاكم عن ابن عباس، والطبراني عن ثوبان ما نصه:

وأخرجه الطبراني أيضاً في الأوسط عن ابن عمر قال المؤلف في الأشباه إسناده صحيح، والعجب اقتصاره هنا على رواية الطبراني الضعيفة وحذفه للصحيحة اهـ.

فاعترف أيضاً تقليداً للمؤلف بأن حديث ابن عمر صحيح، وهنا يذهب إلى أنه ضعيف بالمرة، وقال أيضاً على حديث: «إن الله وضع عن أمتي» وقد عزاه المؤلف لابن ماجه عن ابن عباس ما نصه: بإسناد ضعيف على ما قاله الزيلعي ونوزع، وقال المؤلف في الأشباه: إنه حسن، وقال في موضع آخر: له شواهد تقويه تقضي له بالصحة أي فهو حسن لذاته صحيح لغيره اهـ! فقابل هذا مع ما هنا وتعجب!

الخامس: أن قوله بل اعترض عليه باختلاف فيه وتباين الروايات كلام باطل إذ لا معنى للتعقب بتباين الروايات، بل تباين الروايات هو مما يقوى به الحديث ويحتج به على ثبوته وصحته.

السادس: أنه أقر أحمد بن حنبل على قوله أن من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف الكتاب والسنة مع أنه وهم ظاهر من أحمد رحمه الله، فإن الله تعالى قال في كتابه الكريم: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] وقال آمراً عباده أن يقولوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة وابن عباس: «أن الله تعالى قال: فعلت»، وقال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وفي الحديث الصحيح: «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر» إلى غيره من الأحاديث فكيف يقر الإمام أحمد رحمه الله على هذا الوهم الصريح؟!

السابع: أنه حكى عن ابن الهمام ما يفيد أنه أنكر الحديث من أصله، وابن الهمام إنما أنكره بهذا اللفظ المتداول ونصه في شرح الهداية، وقد ذكره بلفظ «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»: الفقهاء يذكرونه بهذا اللفظ ولا يوجد في شيء من كتب
٤/٩٧ الحديث بل «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» رواه ابن/ ماجه وابن حبان والحاكم وقال: صحيح على شرطهما اهـ.

١٨٩٣/ ٤٤٦٤ ـ «رَكْعَتَانِ[1] مِنْ عَالِمٍ باللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ رَكْعَةٍ مِنْ جَاهِلٍ[2] بِاللَّهِ».

الشيرازي في الألقاب عن علي

قال في الكبير: ورواه الديلمي من حديث أنس.

---

(١) في المطبوع من فيض القدير (٤/ ٣٦) (ركعة).

(٢) في المطبوع من فيض القدير (٤/ ٣٦) (متجاهل).

قلت: إن الذي رواه الديلمي حديث آخر لفظه: «ركعتان من رجل ورع خير من ألف ركعة من مخلط»، أخرجه من طريق أبي نعيم عن أبي الشيخ عن خاله: ثنا سمعان بن بحر ثنا محمد بن إسحاق العمي عن أبيه عن يونس بن عبيد عن أنس به، كذا وقع في الأصل وهو منقطع.

١٨٩٤/ ٤٤٦٧ ـ «رَكْعَتَان بسوَاك أَفْضَلُ منْ سَبْعِين رَكْعَةً بغَيْر سوَاك، وَدَعْوَةٌ في السِّرِّ أفْضَلُ منْ سَبْعِين دَعْوَة في العَلانِيَةِ، وصَدَقَة فِي السِّرِّ أفْضل مِن سَبْعِينَ صَدَقَةً فِي الْعَلانِيَةِ».

ابن النجار (فر) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه إسماعيل بن أبي زياد، فإن كان الشامي فقد قال الدارقطني: يضع الحديث أو الشقري فقد قال ابن معين: كذاب، أو السكوني فجزم الذهبي بتكذيبه، وأبان بن عياش قال أحمد: تركوا حديثه.

قلت: كان من حق الشارح ألا يخوض في أمر لا يحسنه، ولا يعرف طريق الفصل فيه.

ثم إن الحديث عند الديلمي ليس فيه إسماعيل بن أبي زياد، كما أنه لم يقل عن أبي هريرة بل قال عن بعض الصحابة، فرواه من طريق أبي الشيخ:

حدثنا جعفر ثنا الحسين بن الأسود ثنا ابن فضيل أخبرنا أبان عن الحسن عن بعض الصحابة عن النبي ﷺ به مختصراً.

١٨٩٥/ ٤٤٦٨ ـ «رَكْعَتَانِ بِعَمَامَةٍ خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِلا عمَامَةٍ».

(فر) عن جابر

قال الشارح: وهو غريب.

قلت: لا معنى لذكر الغرابة هنا أصلاً بل ذكرها غريب، فإن الغريب إما مطلق وإما نسبي، والنسبي لا موضع له هنا، والمطلق إن أراده فمردود بورود هذا الحديث من حديث ابن عمر وأبي/ هريرة أيضاً. ٤/٩٨

والشارح قد ذكر في الكبير من في سنده من الضعفاء، وإن أخطأ في ذكر محمد بن عجلان ونقل عن السخاوي أنه لا يثبت فكان حقه أن يقول ضعيف أو واهٍ لا غريب، وكأنه أراد أن يقلد الترمذي في اصطلاحه الخاص به، وهو خطأ.

وقد تعقب في الكبير على المؤلف بعدم عزوه إلى أبي نعيم الذي أخرجه الديلمي من طريقه، وأبو نعيم خرجه في كتاب السواك له فقال: حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا عن جعفر بن أحمد عن أحمد بن صالح عن طارق بن عبد الرحمٰن

عن محمد بن عجلان عن أبي الزبير عن جابر به. والمصنف إذ لم يره في السواك فالواجب عليه هو ما فعله من العزو إلى الديلمي والشارح يريد منه أن يكون عديم الأمانة.

١٨٩٦/ ٤٤٧٠ ـ «رَكْعَتَان خَفِيفَتَانِ ممَّا تَحْقِرُونَ وَتَنَفَّلُونَ يَزِيدُهُمَا هَذَا فِي عَمَلِهِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ بَقِيَّةِ دُنْيَاكُمْ».

ابن المبارك عن أبي هريرة

قال الشارح على قوله: «يزيدهما هذا»: أي الرجل الذي ترونه أشعث أغبر لا يؤبه ولا يلتفت إليه.

قلت: غريب جداً هذا الشرح المفترى على رسول الله ﷺ والمختلق على حديثه بالتهور والجرأة القبيحة، بل الإشارة واقعة من النبي ﷺ إلى قبر وهو المعنى المقبول والمعقول، أما تخصيص الأشعث الأغبر بذلك فأمر يضحك منه صغار الولدان، فلفظ الحديث عن أبي هريرة قال: «مر رسول الله ﷺ بقبر جديد دفن حديثاً فقال: ركعتان يزيدهما هذا...» الحديث.

وكذلك أخرجه أيضاً أبو نعيم في تاريخ أصبهان قال [٢/ ٢٢٥]:

حدثنا محمد بن عبيد الله بن المرزبان ثنا محمد بن عبد الله بن رسته ثنا محمد ابن العباس المكي ثنا حفص بن غياث عن أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة به مثله.

١٨٩٧/ ٤٤٧١ ـ «رَكْعَتَانِ فِي جَوْفِ اللَّيلِ يُكَفِّرَانِ الْخَطَايَا».

(فر) عن جابر

٩٩/٤ قال في الكبير: ورواه الحاكم أيضاً عن جابر ومن طريقه وعنه/ تلقاه الديلمي مصرحاً، فلو عزاه المصنف له لكان أجود.

قلت: بل لو سكت الشارح لكان أستر لعيوبه، فإن هذه الألفاظ التي يستعملها عند هذا التعقب الباطل سخيفة للغاية ومع سخافتها فهي باطلة متناقضة؛ إذ الجمع بين قوله: ومن طريقه، وعنه جمع بين الاتصال والانقطاع، لأن من طريقه تستعمل فيما يرويه الراوي عن غيره بواسطة فهي الصواب، وزيادة عنه بعد ذلك تناقضها، لأنها تستعمل فيمن يروي عن الراوي بدون واسطة في اصطلاح أهل الكلام على الأسانيد، فالعبارة الأولى صحيحة والثانية باطلة، ولا معنى لزيادتها إلا السخافة والركاكة والجمع بين المتناقضات، وكذلك قوله: مصرحاً، فإنها لفظة لا معنى لها زائدة.

وبعد، فالمصنف رأى الحديث في مسند الديلمي ورأى الديلمي قال: أخبرنا

ابن خلف إذناً أخبرنا الحاكم، فلو أراد المصنف أن يكون قليل الأمانة كما يحب منه الشارح لعزاه للحاكم ولكن أمانته أبت له ذلك.

والحديث قال فيه الحاكم:

أخبرنا أبو علي الحافظ ثنا أحمد بن محمد بن الأزهر ثنا علي بن سلمة ثنا عبد الله بن عبد الرحمٰن بن مليحة النيسابوري عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر به.

وقد ذكر الشارح في الكبير من هذا السند من الضعفاء إلا أنه قال في عبد الله ابن عبد الرحمٰن بن مليحة: قال الذهبي في الذيل، وقال في الذي قبله: قال الذهبي في الضعفاء، والأول كذب منه، والثاني تدليس، فإن كل ما عزاه للذيل والضعفاء موجود في الميزان وتسمية ضعفاء صحيح إلا أنه تدليس، أما تسميته ذيلاً فكذب لأنه ليس بذيل، ولأنه لو أراد غيره لكان كذباً أيضاً، لأن النقل موجود في الميزان.

١٨٩٨/ ٤٤٧٢ ـ «رَكْعَتَانِ مِنَ الضُّحَى تَعْدِلان عِنْدَ اللَّهِ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مُتَقَبَّلَتَيْنِ».

أبو الشيخ عن أنس

قال الشارح في الكبير: وهذا ترغيب عظيم في فضل/ صلاة الضحى، وردّ ٤/ ١٠٠ على من ذهب إلى عدم ندبها.

وقال في الصغير: أي: لمن لم يستطع الحج والعمرة.

قلت: أما ما قاله في الكبير فمسلم لو كان الحديث صحيحاً، ولكنه باطل موضوع، فإنه من رواية زياد بن ميمون عن أنس، وزياد كذاب وضاع اعترف على نفسه بالوضع مراراً، وادعى أنه تاب منه، ثم اعترف بالوضع بعد التوبة كما اعترف على نفسه أنه لم يلق أنساً ولم يره، ومع هذا فالراوي عنه يوسف بن ميمون، وهو منكر الحديث، والراوي عنه معلى بن مهدي، وهو ضعيف، قال أبو الشيخ:

حدثنا إبراهيم بن عمر الفهري ثنا معلى بن مهدي ثنا يوسف بن ميمون الحنفي ثنا زياد بن ميمون عن أنس به.

والشارح رأى هذا الإسناد لأن الديلمي خرجه من طريق أبي الشيخ، وهو استدرك إخراج الديلمي له على المصنف، فلم يبق له عذر فيما قال.

وأما قوله في الصغير: لمن لم يستطع الحج والعمرة فباطل بالبداهة، لأنه يدل على أنَّ من لم يستطع الحج والعمرة تكون صلاة الضحى في حقه قائمة مقامهما، كما يدل على أن من حج واعتمر وصلى صلاة الضحى لا يكون له هذا الثواب على فرض صحة الحديث، وكل هذا باطل.

١٨٩٩/ ٤٤٧٣ ـ «رَكْعَتَانِ مِنَ الْمُتَزَوِّجِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِين رَكْعَةً مِنَ الأَعْزَبِ».

(عق) عن انس

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أن العقيلي خرجه ساكتاً عليه والأمر بخلافه، فإنه أورده في ترجمة مجاشع بن عمرو، وقال: حديثه منكر غير محفوظ، وفي الميزان عن ابن معين: أنه أحد الكذابين، ثم أورد له هذا الخبر، وحكم ابن الجوزي بوضعه ولم يتعقبه المؤلف سوى بأن قال: له طريق أخرى.

قلت: أما قوله: ظاهر صنيع المصنف أن العقيلي. . . إلخ، فكذب، فإن المصنف قد رمز لضعفه كما رمز لاسم مخرجه، ولو لم يفعل لكان مجرد عزوه إلى العقيلي كافياً في ذلك.

٤/١٠١ وأما قوله: إن المصنف لم يتعقب ابن الجوزي سوى بأن له/ طريقاً آخر.

فهو كلام لا ينطق به إلا جاهل؛ إذ ليس في إمكان المتعقب إلا ذلك، لأن ابن الجوزي اتهم به مجاشعاً، فتعقبه المؤلف بأنه بريء منه، وأن غيره رواه. وهل في الإمكان غير هذا؟ اللهم أن يريد الشارح من المؤلف أن يقول: سألت رسول الله ﷺ عنه فقال لي: هو صحيح أو باطل، ولو فعل ذلك لما صدقه الشارح.

ثم اعلم أن المصنف لا يريد من كل تعقب يذكره عقب كلام ابن الجوزي أن الحديث صحيح أو ثابت، بل تارة يريد ذلك وتارة مطلق الإفادة والتعريف بأن له طريقاً آخر ولو كان باطلاً أيضاً، فإنه بعد ما ذكر الطريق الثاني نقل عن الحافظ أنه قال: إنه منكر، وأنه تعقب الضياء المقدسي على إخراجه في المختارة بقوله: فلا معنى لإخراجه، والشارح لجهله بهذا يظن أن كل تعقب من المؤلف واقع لأجل إثبات الحديث وليس كذلك.

١٩٠٠/ ٤٤٧٥ ـ «رَكْعَتَانِ مِنْ رَجُلٍ وَرِعٍ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ رَكْعَةٍ مِنْ مُخْلِطٍ».

(فر) عن انس

قال في الكبير: وفيه يونس بن عبيد أورده الذهبي في الضعفاء وقال: مجهول، ورواه عنه أيضاً أبو الشيخ وأبو نعيم وعنهما تلقاه الديلمي مصرحاً، فلو عزاه المصنف إلى الأصل لأجاد.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أن الحديث ضعيف بل ساقط منكر أو موضوع، ولكن ليس علّته يونس بن عبيد فإن يونس المذكور في السند هو الثقة المعروف صاحب الحسن؛ لأنه المراد عند الإطلاق.

الثاني: أن يونس بن عبيد في الرواة كثير منهم الثقة المشهور وهو ابن دينار العبدي أبو عبيد البصري، ويونس بن عبيد الثقفي مولى محمد بن القاسم، ويونس

ابن عبيد الثقفي آخر أيضاً، ويونس بن عبيد العمري.

فلا أدري من أين وقع اختيار الشارح على أن المذكور في السند هو من/ قال ١٠٢/٤
الذهبي فيه: مجهول، بل هو اختيار بمجرد الهوى.

الثالث: أن الذهبي قال: لا يدري من هو، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وحديثه في ذكر راية النبي ﷺ أنها سوداء مربعة من نمرة حديث حسن اهـ. فحكى توثيقه عن ابن حبان وحسن حديثه، والشارح أعرض عن ذلك.

الرابع: أن علة الحديث محمد بن إسحاق العمي فإنه مجهول، ولعله السلمي تحرف، وهو متهم.

الخامس: أن قوله: ورواه أبو نعيم وأبو الشيخ. . . إلخ. سخافة بيناها مراراً.

١٩٠١/ ٤٤٧٧ ـ «رَكْعَتَان يَرْكَعهُمَا ابْنُ آدَمَ في جَوْفِ اللَّيل الآخر خَير لَهُ مِنَ الدُّنيَا وَمَا فِيهَا، ولَوْلاَ أنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُهُمَا عَلَيْهِم».

ابن نصر

زاد الشارح: في كتاب الصلاة عن حسان بن عطية مرسلاً.

قلت: زيادة الشارح كتاب الصلاة باطلة، فإن الحديث خرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل لا في كتاب الصلاة، ولابن نصر كتاب الصلاة وكتاب قيام الليل، أما كتاب قيام الليل فطبع اختصاره للمقريزي، وأما كتاب الصلاة فتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية إلا أنهم كتبوا عنها في الفهرست: «مسند المروزي» غلطاً، والعجب أن الشارح ذكر في الكبير أنه في قيام الليل، ورجع في الصغير إلى الغلط.

١٩٠٢/ ٤٤٨٠ ـ «رَمَضَانُ بِالمَدِينَةِ خَيْرٌ منْ أَلْف رَمَضَانَ فيمَا سواهَا منَ البُلْدَانِ، وَجُمُعَةٌ بِالمَدِينَةِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ جُمُعَةٍ فِيمَا سِوَاهَا مِنَ البُلْدَانِ».

(طب) والضياء عن بلال بن الحارث المزني

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه عبد الله بن كثير وهو ضعيف، وأورده الذهبي في الميزان ثم قال: وهذا باطل والإسناد مظلم، ولم يصب ضياء الدين بإخراجه في المختارة.

قلت: لا دليل للذهبي على ذلك، والحديث الصحيح بل المتواتر: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه. . .» شاهد له وناطق بمعناه في الجمعة، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن سائر/ الأعمال بالمدينة كذلك، فلا ١٠٣/٤
يتهيأ الجزم ببطلانه مع وجود شاهده الصحيح.

١٩٠٣/ ٤٤٨٤ ـ «رَوِّحُوا القُلُوب سَاعَةً فَسَاعَةً».

(د) في مراسيله عن ابن شهاب مرسلاً

أبو بكر بن المقري في فوائده، والقضاعي عنه عن أنس

قلت: قدم الشارح وأخَّر في مخرجي هذا الحديث في كل من شرحيه، وشرح على ذلك فأتى بأعجوبة فقال: أخرجه أبو بكر بن المقري في فوائده والقضاعي في مسند الشهاب عنه أي عن أبي بكر المذكور عن أنس أبو داود في مراسيله عن ابن شهاب ـ يعني الزهري ـ مرسلاً، قال السخاوي: ويشهد له ما في مسلم [٤/١٢٠٦، رقم ١٢] وغيره: «يا حنظلة ساعة وساعة»، وقال شارح الشهاب: إنه حسن اهـ.

فصرح بأن القضاعي خرجه عن أبي بكر بن المقري عن أنس، وبأبي بكر فسر الضمير في قول المصنف: عنه، فكان ذلك خطأ عجيباً ووهماً مضحكاً، لأنه أفاد أن أبا بكر المقري تابعي مع أنه حافظ متأخر مات سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، وأفاد أيضاً أن القضاعي خرجه من طريقه وليس كذلك، فإن القضاعي قال:

أخبرنا هبة الله بن إبراهيم الخولاني ثنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الدقاق ثنا عبد العزيز بن أحمد بن الفرج ثنا العباس بن السندي ثنا أبو طاهر المقدسي ثنا الموقري عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ به.

وأما أبو بكر بن المقري فقال في فوائده: ثنا عبد الصمد بن سعيد ثنا العباس بن السندي به.

والواقع أن المصنف ذكر أولاً أن أبا داود خرجه في مراسيله عن ابن شهاب مرسلاً، ثم قال: وأبو بكر بن المقري والقضاعي عنه ـ أي عن ابن شهاب ـ عن أنس موصولاً.

والشارح لغفلته وبعده عن دراية الفن أتى بما لا يأتي به إلا عاميٌّ لم يسمع حرفاً من الحديث، ومع هذه الدواهي تراه مولعاً بالتعنت على المصنف الإمام الحافظ البارع بل ما ابتلي بهذه الأخطاء المضحكة المزرية حتى صار أكثر الأمة
١٠٤/٤ خطأ على الإطلاق إلا بسبب سوء/ أدبه على المصنف وجرأته بالباطل عليه، فابتلاه الله تعالى بقلم يجري إلى الأخطاء الفاحشة أحب صاحبه أم كره، وإلى الله عاقبة الأمور.

ثم إنه نقل عن شارح الشهاب أنه قال: حديث حسن وأقره عليه، وشارح الشهاب رجل أحمق يحسن الأحاديث ويصححها بمجرد نظره وهواه، وهذا الحديث كما سبق فيه عند القضاعي: الموقري وهو مجمع على ضعفه كما قال الذهبي فكيف يكون حسناً؟!

١٩٠٤/ ٤٤٨٥ ـ «رِيَاضُ الْجَنَّة الْمَسَاجِدُ».

أبو الشيخ في الثواب عن أبي هريرة

قال الشارح في الكبير: ورواه عنه أيضاً ابن أبي شيبة والديلمي.

قلت: هذا من تهور الشارح، فإنه رأى الحديث في مسند الفردوس من طريق أبي الشيخ: حدثنا ابن أبي عاصم ثنا أبو بكر بن أبي شيبة فعزاه إليه جازماً بأنه خرجه، وهذه هي الطريقة الجاهلة التي يريد دائماً من المصنف أن يسلكها ويتعقبه دائماً بعدم العزو إلى الرجال المذكورين في الإسناد كما يصنعه هو فيأتي بالكذب الصراح والجهل القبيح.

١٩٠٥/ ٤٤٨٦ ـ «رِيحُ الجَنَّةِ يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ خمسمَائَةِ عَامٍ، وَلا يَجِدُهَا مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ».

(فر) عن ابي هريرة[1]

قلت: رمز المصنف لضعفه، وسكت الشارح عن بيان علته، وكأنه لما رأى سنده عند الديلمي طويلاً كثير الرجال صعب عليه الاهتداء إلى معرفتهم، فإن الديلمي قال:

أخبرنا أبي أخبرنا عبد الملك بن عبد الغفار ثنا محمد بن الحسين الشاهد ثنا محمد بن أحمد بن حماد بن سفيان ثنا الحسين بن محمد بن الفرزدق الفزاري ثنا محمد بن عبد الله بن غالب البلقطي بمصر ثنا محمد بن عبد الرحمٰن الكوفي ثنا يزيد ابن الكميت، قال: دخلت على يحيى بن يمان وقد تقريت فقال يزيد: سمعت صاحب هذه الدار ـ يعني سفيان الثوري ـ يحدث عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار/ عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ. . .، فذكره. ٤/ ١٠٥

ويزيد بن الكميت صاحب القصة قال الدارقطني: متروك.

١٩٠٦/ ٤٤٨٧ ـ «رِيحُ الْجَنُوب مِنَ الجَنَّةِ، وَهِيَ الرِّيَاحُ اللَّوَاقِحُ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ في كِتَابِهِ فيهَا مَنَافِعُ للنَّاسِ، وَالشَّمَالُ مِنَ النَّارِ تَخْرُجُ فَتَمُرُّ بِالجَنَّةِ فَيُصِيبُهَا نَفحَةٌ مِنْهَا فَبَرْدُهَا مِنْ ذَلِكَ».

ابن أبي الدنيا في كتاب السحاب وابن جرير

زاد الشارح، في التهذيب، وأبو الشيخ في العظمة وابن مردويه عن أبي

---

(١) كذا في الأصل المخطوط، وفي المطبوع من الفيض (٤/ ٤١): عن ابن عباس، وفي تعليق الحافظ الغُماري قال: . . . . عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس، وفي الجامع الصغير عن ابن عباس أيضاً.

هريرة، قال الشارح: بأسانيد ضعيفة لكن بعضها يقوي بعضاً.

قلت: الحديث رواه ابن جرير في تفسيره لا في تهذيبه، والشارح زاد ذكر التهذيب جهلاً منه وتهوراً والأمر فيه هين، ولكنه العظيم دعواه أن الحديث له أسانيد متعددة يقوي بعضها بعضاً مع أنه ليس له إلا طريق واحدة من رواية عُبَيس بن ميمون عن أبي المهزم عن أبي هريرة، وكل من أبي المهزم وعبيس بن ميمون متروك متهم بالكذب ووضع الحديث، فدعوى أنه تقوى افتراء على حديث رسول الله ﷺ، قال ابن جرير في التفسير:

حدثنا أبو كريب ثنا أحمد بن يونس ثنا عبيس بن ميمون ثنا أبو المهزم عن أبي هريرة به.

وقال أيضاً:

حدثني أبو الجماهر الحمصي أو الحضرمي محمد بن عبد الرحمٰن ثنا عبد العزيز بن موسى ثنا عبيس بن ميمون به.

وقال الديلمي:

أخبرنا محمد بن الحسين بن منجويه إجازة أخبرنا أبي أخبرنا ابن شنبة أخبرنا الحضرمي أخبرنا عثمان بن أبي شيبة ثنا خالد بن مخلد ثنا عبيس بن ميمون به، وهكذا هو مما تفرد به عبيس بن ميمون عن أبي المهزم.

تنبيه

أخذ العزيزي هذا الكلام من الشارح وزاد في الطين بلة، فقال: وهذا الحديث حسن لغيره اهـ.

وهذا يعرفك مقدار تحقيق هؤلاء المتأخرين وعظيم خبطهم وتخليطهم في هذا الفن؛ إذ هذا دأبهم في كل ما يكتبونه عنه، فلا تعتمد على شيء من كلامهم فيه.

١٠٦/٤ **١٩٠٧/٤٤٨٨ ـ «/ رِيحُ الوَلَدِ مِنْ رِيحِ الجَنَّةِ».**

(طس) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الهيثمي: رواه عن شيخه محمد بن عثمان بن سعيد وهو ضعيف، وقال شيخه الزين العراقي: رواه الطبراني في الأوسط والصغير، وابن حبان في الضعفاء عن ابن عباس وفيه مندل بن علي وهو ضعيف.

قلت: هذا قد يتوهم منه أن الطبراني رواه بسندين في **أحدهما** مندل بن علي وهو الذي تكلم عليه العراقي، وفي **الآخر** محمد بن عثمان وهو الذي تكلم عليه الهيثمي، والواقع أن الطبراني رواه بسند واحد فقال:

حدثنا محمد بن عثمان بن سعيد أبو عمر الضرير الكوفي ثنا أحمد بن يونس ثنا مندل بن علي العنزي عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمٰن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس به، وقال: تفرد به مندل.

والهيثمي[1] لم يصب في اقتصاره على ذكر محمد بن عثمان دون مندل، والعراقي إنما لم يذكر محمد بن عثمان لأن ابن حبان رواه من غير طريقه فقال:

حدثنا ابن زهير ثنا أبو زرعة الرازي ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ثنا مندل به.

لكن الحديث ورد من وجه آخر من حديث عائشة أخرجه البندهي في شرح الأربعين من طريق محمد بن مخلد الدوري، في جزئه قال:

حدثنا حامد بن محمد بن الحكم ثنا إسحاق بن البهلول ثنا يحيى بن المتوكل ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ـ وهو أبو سلمة ـ ثنا عمرة بن عبد الرحمٰن عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «ريح الولد من ريح الجنة».

١٩٠٨/٤٤٩٦ ـ «الرُّؤيَا عَلَى رجل طَائرٍ مَا لَمْ تُعَبَّرْ، فَإِذَا عُبِّرَتْ وَقَعَتْ، وَلا تَقُصَّهَا إلا عَلَى وادٍّ أوْ ذِي رَأْيٍ».

(د. هـ) عن أبي رزين

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنه لم يخرجه من الستة إلا هذين، وليس كذلك، فقد عزاه هو في الدرر ـ كالزركشي ـ إلى الترمذي أيضاً.

قلت: الترمذي خرجه [رقم: ٢٢٧٠] بلفظ: «رؤيا المسلم» دون تعريف، وقد سبق ذكره للمصنف قريباً وعزاه للترمذي، وكتب عليه الشارح: وقال يعني الترمذي: حسن صحيح، ولكنه نسي/ أو متعنت أو هما معاً. ٤/١٠٧

١٩٠٩/٤٤٩٧ ـ «الرُّؤيَا ثَلاثَةٌ: منهَا: تَهَاوِيلٌ مِنَ الشَّيطَان ليُحْزن ابن آدَمَ، وَمِنْهَا: مَا يَهمُّ به الرَّجُل في يَقَظَتِهِ فَيَراهُ فِي مَنَامِهِ، وَمِنْهَا: جُزءٌ مِن سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزءًا مِنَ النُّبُوَّة».

(هـ) عن عوف بن مالك

قلت: وأخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٤٧).

١٩١٠/٤٥٠١ ـ «الرُّؤيَا ستَّةٌ: المَرْأَةُ خَيرٌ، وَالبَعِيرُ حَرْبٌ، وَاللَّبَنُ فِطْرَةٌ، وَالخُضْرَةُ جَنَّةٌ، وَالسَّفِينَةُ نَجَاةٌ، والتَّمْرُ رزقٌ».

(ع) في معجمه عن رجل من الصحابة

(١) انظر: مجمع الزوائد (٨/ ١٥٦).

زاد الشارح في الكبير: من أهل الشام، قال: كنا جلوساً عند عمر بن عبد العزيز فجاء رجل من أهل الشام، فقال: يا أمير المؤمنين، ها هنا رجل رأى رسول الله ﷺ، فقام عمر وقمنا معه، فقال: أنت رأيت رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، سمعته يقول. . .، فذكره.

قلت: هذه غفلة عجيبة من الشارح، إذ يجعل الرجل من الصحابة هو الذي كان مع عمر بن عبد العزيز فجاء رجل من أهل الشام فقال: ها هنا رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، فيكون الحديث من رواية رجل من الصحابة عن رجل من الصحابة وليس كذلك، بل الذي قال: كنا مع عمر بن عبد العزيز هو محمد بن قيس المدني قاص عمر بن عبد العزيز.

والحديث سكت عليه الشارح، ووقع في بعض النسخ المطبوعة من الجامع الصغير الرمز له بعلامة الضعيف، ولم أقف على إسناد أبي يعلى وإن رواه الديلمي من طريقه إلا أنه وقع في نسختنا من زهر الفردوس سقط الإسناد من فوق أبي يعلى.

ولكن الديلمي رواه في موضع آخر فقال:

حدثنا الحداد ثنا أبو نعيم ثنا أبو عمر بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا دحيم ثنا الوليد عن ابن جابر عن محمد بن قيس به.

وهذا سند رجاله ثقات فهو على شرط الصحيح.

١٠٨/٤ **١٩١١/ ٤٥١٠ ـ «الرَّجُلُ الصَّالِحُ يَأْتِي بِالْخَبَرِ الصَّالِحِ، وَالرَّجُلُ السُّوءُ/ يَأْتِي بِالْخَبَرِ السُّوءِ».**

(حل) وابن عساكر عن أبي هريرة

قال في الكبير: الذي وقفت عليه في أصول صحيحة قديمة من الفردوس مصححة بخط ابن حجر عازياً لأبي نعيم: «يجيء بالخبر الصالح، ويجيء بالخبر السوء» بدل: «يأتي» فلينظر.

قلت: كذب الشارح في قوله: إن الحديث في الفردوس، وفي قوله: إنه وقف على أصول منه قديمة مصححة بخط الحافظ ابن حجر، فإنه ما وقف إلا على أصل واحد ليس فيه هذا الحديث، وفي قوله: إن [الديلمي] خرجه في الفردوس من طريق أبي نعيم، فالفردوس لم يخرج فيه شيء لا من طريق أبي نعيم ولا من طريق غيره، ولو فرضنا ذلك فالمصنف عزا الحديث لأبي نعيم لا للفردوس، وأبو نعيم عنده الحديث في الحلية بلفظ: «يأتي» كما ذكره المصنف وذلك في (٣/ ٩٥) في ترجمة داود بن أبي هند، والحديث من رواية عمر بن هارون البلخي عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وعمر بن هارون هو البلخي وهو متروك منكر الحديث.

١٩١٢/ ٤٥١١ ـ «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِهِ، وَأَحَقُّ بِمَجْلِسِهِ إِذَا رَجَعَ».

(حم) عن ابي سعيد

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس بصواب، فقد قال الهيثمي وغيره: فيه إسماعيل بن رافع، قال البخاري: ثقة مقارب الحديث، وضعفه جمهور الأئمة، وبقية رجاله رجال الصحيح.

قلت: من الكذب الذي لا يستحي منه الشارح ولا يتورع عن ذكره وتكراره لفظة: وغيره في كل ما ينقله عن عالم أو أكثر، ولو سألناه من الذي قال هذا غير النور الهيثمي ومن الذي يتكلم على أحاديث أحمد بمثل ما قاله النور أيضاً لوقف ولما وجد حرفاً واحداً يجيب به، وبعد هذا فالحديث صحيح كما قال المؤلف: لوروده عن النبي ﷺ من طريق نحو عشرة من الصحابة أو أكثر، وقد ذكر المصنف منها هنا أربعة وهي: طريق أبي سعيد، وعبد الله بن الحنظلية، وفاطمة الزهراء، ووهب/ بن حذيفة، وذكره فيما سيأتي في حرف الصاد بلفظ: «صاحب الدابة» من ١٠٩/٤ طريق بريدة وقيس بن سعد وحبيب بن مسلمة وعمر وعصمة بن مالك الخطمي وعروة بن مغيث الأنصاري وعلي بن أبي طالب وأبي هريرة وبشير، فهؤلاء ثلاثة عشر راوياً وهو عدد التواتر عند المصنف.

ومما لم يذكره في الباب حديث ابن عمر، خرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، ثم كثير من هذه الطرق أسانيده صحيحة.

وروى ابن قتيبة في «العيون» عن أحمد بن الخليل عن حبان بن موسى: ثنا ابن المبارك عن معمر عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الرجل أحق بمجلسه إذا قام ثم رجع»، وهذا سند صحيح.

والغريب أن الشارح قال في الصغير في حديث أبي سعيد: بإسناد صحيح، مع أنه قال في الكبير: إن الحكم بصحته ليس بصواب، ثم رجع إلى ذلك الحكم الخطإ في نظره!

١٩١٣/ ٤٥١٢ ـ «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِهِ، وَبِصَدْرِ فِرَاشِهِ، وَأَنْ يَؤُمَّ فِي رَحْلِهِ».

الدارمي (هق) عن عبد الله بن الحنظلية

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وهو زلل، فقد أعله الذهبي في المهذب بأن فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة تركه أحمد وغيره، وقال العراقي في شرح الترمذي: فيه إسحاق بن يحيى وثقه ابن أبي شيبة، وضعفه أحمد وابن معين والبخاري.

قلت: إنما الزلل من الشارح العاري عن دراية الفن، ولو قلب عليه ما قال

فقيل: ضعفه الذهبي والعراقي وهو زلل فقد صححه المصنف، لما كان له جواب!

وبعد، فالذهبي يتكلم على الحديث الذي بين يديه وكذلك العراقي، والمصنف ينظر إلى أصل الحديث الوارد من ثلاثة عشر طريقاً فيها الصحيح.

على أن إسحاق بن يحيى قد وثقه ابن أبي شيبة فيما ينقله الشارح عن العراقي، وأخشى أن يكون ذلك من تحريفه، فإن الذي وثقه هو يعقوب بن شيبة
٤/١١٠ فقال: لا بأس به، وقال البخاري: / يهم في الشيء بعد الشيء إلا أنه صدوق، وقال ابن عمار الموصلي: صالح، وابن حبان بعد ما ذكره في الضعفاء رجع فذكره في الثقات وقال: يخطىء ويهم، وقد أدخلناه في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام، ثم سرت أخباره فأدى الاجتهاد إلى أن يترك ما لم يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات اهـ.

فإذا اعترف له البخاري بأنه صدوق، وأن ضعفه إنما هو من قبل الوهم، وصرح ابن حبان بأنه يحتج بما وافق فيه الثقات، وهذا الحديث قد وافق فيه الثقات، كان ذلك دليلاً صريحاً على صحة الحديث، وأن المصنف مصيب في حكمه ماش على قواعد أهل الحديث، وأن الزلل إنما هو من الشارح.

والحديث خرجه أيضاً ابن قتيبة في عيون الأخبار قال:

حدثني أحمد بن الخليل عن سعيد بن سليمان عن إسحاق بن يحيى عن المسيب بن رافع عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عبد الله بن الغسيل ـ وهو ابن الحنظلية ـ به.

١٩١٤/ ٤٥١٥ ـ «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِهِبَتِهِ مَا لَمْ يُثَبْ مِنْهَا».

(هـ) عن ابي هريرة

قال في الكبير: قال الذهبي: فيه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ضعفوه، وقال البخاري: كثير الوهم.

قلت: ذكر ذلك البخاري في ترجمته من التاريخ الكبير، وأورد فيه هذا الحديث من رواية وكيع عنه عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة، قال البخاري: وروى ابن عيينة عن عمرو عن سالم عن ابن عمر عن عمر من قوله وهو أصح.

١٩١٥/ ٤٥١٦ ـ «الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالُّ».

(د. ت) عن ابي هريرة

قال في الكبير: وحسنه الترمذي وتبعه المؤلف وهو أعلى من ذلك، فقد قال النووي في رياضه: إسناده صحيح.

قلت: ولم لا يقال: صححه النووي وهو أقل من ذلك؟! فقد حسنه الترمذي [رقم: ٢٣٧٨] تبعه المصنف، فهذا الواجب لو كان هناك علم وإنصاف، فإن الترمذي إذا اقتصر على تحسينه وكذلك المصنف لم يكن ذلك منهما عن جهل بالسند ولكنه عن تحقيق لا يدريه الشارح.

١١١/٤ / وذلك أن الحديث رواه زهير بن محمد التميمي عن موسى بن وردان عن أبي هريرة، وزهير وإن احتج به الشيخان فقد قال فيه ابن معين مرة: إنه ضعيف، وذكره أبو زرعة في أسامي الضعفاء، وقال أبو حاتم: في حفظه سوء، وقال عثمان الدارمي: له أغاليط كثيرة، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي، وعند عمرو بن أبي سلمة عنه مناكير، وقال أبو أحمد الحاكم: في أحاديثه بعض المناكير، وقال الساجي: صدوق منكر الحديث، بل قال ابن عبد البر: إنه ضعيف عند الجميع وإن كان هذا إسراف من [ابن] عبد البر، وأيضاً فشيخه موسى بن وردان لم يحتج به أحد من أهل الصحيح ومع ذلك فضعفه ابن معين وأبو داود وابن أبي خيثمة، وقال ابن حبان: كثر خطؤه حتى كان يروي المناكير عن المشاهير، وحينئذ اتضح أن قول الترمذي والمصنف هو الصواب، وأن ما فعله النووي من الحكم بصحته لو صح عنه غير صواب، بل لو لم يكن له اعتبار جانب من وثق الرجلين لكان الواجب الحكم بضعفه، ولكن الشارح يتعنت وهو لا يدري قواعد الفن ولا طرق الخلاص مما يتعنت به.

والحديث خرجه أيضاً أبو داود الطيالسي وأحمد [٢/ ٣٠٣] في مسنديهما، والحاكم في المستدرك [٤/ ١٧]، والخطابي في العزلة [رقم: ٤٦] والربعي السدار في جزئه والخطيب في التاريخ، والبغوي في التفسير، والقضاعي في مسند الشهاب كلهم من طريق زهير بن محمد بسنده.

ورواه الحاكم من وجه آخر من طريق صدقة بن عبد الله عن إبراهيم بن محمد الأنصاري عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة، ثم قال: إنه صحيح إن شاء الله ولم يخرجاه.

ورواه أبو نعيم في الحلية [٣/ ١٦٥] من طريق محمد بن إبراهيم الأسلمي عن صفوان عن سعيد بن يسار به، وقال: غريب من حديث سعيد وصفوان تفرد به عنه فيما قيل محمد بن إبراهيم الأسلمي.

١٩١٦/ ٤٥١٨ ـ «الرَّحِمُ شجْنَةٌ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ».

(حم. طب) عن ابن عمرو

قلت: لم يذكر الشارح مخرجاً آخر لهذا الحديث وهو عند البخاري في/ ١١٢/٤

الأدب المفرد والحكيم في النوادر في الأصل التاسع والأربعين ومائة.

١٩١٧/ ٤٥١٩ ـ «الرَّحِمُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَقُولُ: مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللَّهُ وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعهُ اللَّهُ».

(م) عن عائشة

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن ذا مما تفرد به مسلم عن صاحبه وهو فيه متابع للطبراني حيث عزاه لمسلم خاصة، قال المناوي: وليس بصحيح، فقد ذكره الحميدي وغيره فيما اتفق عليه الشيخان.

قلت: الحديث ذكره المصنف بعد هذا مباشرة وعزاه للبخاري من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة، [و] الشارح يجزم بأن المصنف تابع للطبراني، ولست أدري من أين أتاه الجزم بذلك؟! ومن عرفه أن المصنف رأى كتاب الطبراني؟! إن هذا لعجب، وأعجب منه اعتماد جده على ذكر الحميدي للحديث في المتفق عليه مع أن الأمر أهون من ذلك؛ إذ الحديث في صحيح البخاري في كتاب الأدب منه في باب: «من وصل وصله الله».

١٩١٨/ ٤٥٢٢ ـ «الرَّحْمَةُ تَنْزِلُ عَلَى الإِمَامِ ثُمَّ عَلَى مَنْ عَلَى يَمِينِهِ، الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ».

ابو الشيخ في الثواب عن أبي هريرة

قلت: سكت عنه الشارح وقد رمز المصنف لحسنه.

قال أبو الشيخ:

حدثنا ابن أبي عاصم ثنا صالح بن زياد ثنا عمر بن جرير عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

١٩١٩/ ٤٥٢٣ ـ «الرِّزْقُ إِلَى بَيْتٍ فِيهِ السَّخَاءُ أَسْرَعُ مِنَ الشَّفْرَةِ إِلَى سَنَامِ الْبَعِيرِ».

ابن عساكر عن أبي سعيد

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو الشيخ في الثواب، وسبقه ابن ماجه، قال الزين العراقي: وكلها ضعيفة.

قلت: هذا خطأ فاحش من وجوه، **أحدها**: أن أبا الشيخ لم يخرجه عن أبي سعيد، بل خرجه من حديث جابر، فقال:

حدثنا أبو عبد الله الحسن بن محمد بن النضر ثنا أبو مسعود الرازي أخبرنا عبد الرحمٰن بن قيس عن صالح بن عبد الله/ عن أبي الزبير عن جابر به. ٤/١١٣

وهكذا رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ٢٧٠] فقال:

حدثنا الحسين بن أحمد بن بكير ثنا الحسن بن محمد بن أبي هريرة ثنا أبو مسعود به مثله.

ثانيها: أن ابن ماجه لم يخرجه من حديث أبي سعيد أيضاً بل خرجه من حديث ابن عباس.

ثالثها: أنه لم يخرجه بهذا اللفظ، بل لفظه [رقم: ٣٣٥٧]: «الخير إلى البيت الذي يؤكل فيه أسرع من الشفرة إلى سنام البعير»، فهو في فضل خصوص الضيافة، وحديث الباب في مطلق السخاء.

رابعها: أن حديث ابن ماجه قد ذكره المصنف سابقاً في حرف «الخاء».

خامسها: أن عزوه للعراقي أنه قال: وكلها ضعيفة يوهم أن العراقي خلط هذا التخليط والأمر بخلافه، ومعاذ الله أن يخلط هذا التخليط محدث فضلاً عن الحافظ العراقي.

١٩٢٠/ ٤٥٢٤ ـ «الرِّزْقُ أَشَدُّ طَلَباً للعَبْدِ مِن أجلِهِ».

القضاعي عن أبي الدرداء

قال الشارح: مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصح.

وقال في الكبير: رواه أبو نعيم والطبراني والديلمي، وقال العامري: صحيح، ورواه عنه الدارقطني في علله مرفوعاً وموقوفاً وقال: إنه أصح.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: قوله في الصغير عقب عزوه للقضاعي: مرفوعاً وموقوفاً، يفيد أن القضاعي رواه على الوجهين وليس كذلك، بل لم يروه القضاعي إلا مرفوعاً فقال [رقم: ٢٤١]:

أخبرنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن عمر التجيبي ثنا أحمد بن محمد بن زياد ثنا محمد بن صالح كيلجة ثنا هشام بن خالد ثنا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر عن إسماعيل بن عبد الله عن أم الدرداء قالت: قال رسول الله ﷺ: «الرزق. .»، وذكره.

الثاني: أن أبا نعيم خرج الحديث [٦/ ٨٦] بلفظ: «إن الرزق يطلب العبد كما يطلبه أجله»، وفرق بين هذا وبين لفظ القضاعي الذي فيه: «إن الرزق/ أشد طلباً من الأجل». ٤/ ١١٤

الثالث: أن الطبراني رواه بلفظ: «إن الرزق ليطلب العبد أكثر مما يطلبه أجله»، وقد ذكره المصنف سابقاً في حرف «الهمزة» فذكره هنا خطأ.

الرابع: أنه قلد العامري شارح الشهاب في قوله: صحيح، والعامري أحمق يصحح الأحاديث بهواه ولو كانت موضوعة.

الخامس: أنه ناقض ذلك فذكر أن الدارقطني صحح أنه موقوف.

١٩٢١/ ٤٥٢٥ ـ «الرَّضَاعُ يُغَيِّرُ الطِّبَاعَ».

القضاعي عن ابن عباس

قال في الكبير: قال شارح الشهاب: حديث حسن، وأقول: فيه صالح بن عبد الجبار، قال في الميزان: أتى بخبر منكر جداً ثم ساق هذا الحديث، ثم قال: فيه انقطاع، وفيه أيضاً عبد الملك بن مسلمة مدني ضعيف.

قلت: العامري شارح الشهاب أحمق يصحح ويحسن بهواه ولو كان الحديث موضوعاً أو منكراً كهذا، وقد نبهنا عليه مراراً، وإذا علم الشارح هنا خطأه وحمقه وعرف من في السند من الضعفاء، وأن الذهبي قال في الحديث: إنه منكر فلا معنى للنقل عن شارح الشهاب ما يقوله من الباطل لا هنا ولا فيما بعد.

١٩٢٢/ ٤٥٣٠ ـ «الرِّفْقُ فِي المَعِيشَةِ خَيْرٌ منْ بَعْضِ التِّجَارةِ».

(قط) في الأفراد والإسماعيلي في معجمه

(طس. هب) عن جابر

قال الشارح: بإسناد حسن.

قلت: كيف ذلك؟! وقد قال هو في الكبير: قال الهيثمي [٤/ ٧٤]: فيه عند الطبراني عبد الله بن صالح، وثقه عبد الملك بن شعيب وضعفه جمع، وقال الذهبي: فيه عند البيهقي ابن لهيعة، وسبق بيان حاله اهـ.

وهو كثيراً ما يتعقب المصنف على التحسين بوجود ابن لهيعة في الإسناد، فلا أدري من أين أتى بحسنه؟!

والحديث خرجه أيضاً ابن الأعرابي والعسكري والقضاعي [رقم: ٢٤٢] كلهم من رواية حجاج بن سليمان الرعيني قال: قلت لابن لهيعة شيئاً كنت أسمع عجائزنا يقلنه: الرفق في المعيشة خيرٌ من بعض التجارة، فقال: حدثني محمد بن المنكدر ٤/١١٥ عن جابر أنه سمع النبي ﷺ يقول...... فذكره، وحجاج منكر الحديث/ وقد أورد الذهبي هذا الحديث في ترجمته.

١٩٢٣/ ٤٥٣٣ ـ «الرِّفْقُ يُمْنٌ، وَالخرقُ شُؤمٌ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِأَهلِ بَيت خَيراً أدْخَلَ عَلَيهم بَابَ الرِّفْق، فَإِنَّ الرِّفقَ لَم يَكُنْ فِي شَيء قَطُّ إلا زَانَهُ، وإِنَّ الخُرقَ لَمْ يَكُنْ في شَيء قَطُّ إلا شَانَهُ، الحياءُ منَ الإيمان، وَالإيمَانُ في الجَنَّة، وَلَوْ كَانَ الحياءُ

رَجُلاً لَكَانَ رَجُلاً صَالحاً، وَإِنَّ الفُحْشَ منَ الفُجُور، وإنَّ الفَجور في النَّار، وَلَوْ كَانَ الفُحْشُ رَجُلاً لَكَانَ رَجُلاً سُوءاً، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْنِي فَحَّاشاً».

(هب) عن عائشة

قال في الكبير: وفيه موسى بن هارون، قال الذهبي في الضعفاء: مجهول.

قلت: موسى بن هارون الذي قال فيه الذهبي ذلك ليس هو المذكور في هذا الحديث، وكأن البيهقي أسنده من طريق موسى بن هارون الحمال الحافظ، فجعله الشارح هو من قال فيه الذهبي: مجهول، فإن موسى بن هارون لا دخل له في هذا الحديث لأنه معروف بأبي غرازة محمد بن عبد الرحمٰن الجدعاني المعروف بابن أبي مليكة، وفي ترجمته خرجه البخاري في التاريخ الكبير فقال: محمد بن عبد الرحمٰن أبو غرازة القرشي زوج صبرة، روى عنه أبو عاصم ومسدد وهو ابن أبي بكر المليكي ابن أبي مليكة التيمي نسبه إبراهيم الشافعي سمع محمداً، سمع أباه عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ: «الرفق يمن....» بطوله اهـ.

وقال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبي عن حديث رواه أبو غرازة محمد بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عن القاسم عن عائشة فذكر الحديث بطوله، قال أبي: هذا حديث منكر اهـ.

فَعِلَّته أبو غرازة وهو معروف عنه، وقد قال البخاري فيه: إنه منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وقال النسائي: متروك، ووثقه أحمد وأبو زرعة فقالا: لا بأس به.

١٩٢٤/ ٤٥٣٧ ـ «الرَّقُوبُ الَّذِي لا فَرَطَ لَهُ».

(تخ) عن أبي هريرة

قلت: لم يكتب الشارح على هذا الحديث شيئاً وسنده صحيح، فإن البخاري رواه في التاريخ عن ابن أبي شيبة.

ثنا أبو خالد الأحمر عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وهؤلاء كلهم رجال الصحيح.

١٩٢٥/ ٤٥٤٢ ـ «الرُّكْنُ وَالْمَقَامُ يَاقُوتَتَانِ من يَوَاقِيتِ الْجَنَّةِ».

(ك) عن أنس

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنه لم يخرجه أحد/ من الستة وإلا لما ١١٦/٤
عدل عنه وليس كذلك، فقد قال الحافظ العراقي: رواه أيضاً الترمذي وابن ماجه وكذا ابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر اهـ. فعزو المصنف له فقط تقصير أو قصور.

قلت: بل هو تقصير وقصور معاً ولكن من الشارح، مع زيادة التهور والكذب، فابن ماجه ما خرج الحديث أصلاً ولا عزاه إليه العراقي، وأما الترمذي [٣/ ٢٢٦، رقم: ٨٧٨]، وابن حبان والحاكم [١/ ٤٥٦]: فقد أخرجوه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص لا ابن الخطاب كما يقوله الشارح بلفظ: «إن الركن والمقام»، وقد ذكره المصنف سابقاً كذلك، وعزاه لأحمد والترمذي وابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو وهو كما ترى غير حديث أنس المذكور هنا، وأما العراقي فقال في حديث: «إن الحجر ياقوتة من يواقيت الجنة ويبعث يوم القيامة له عينان...» الحديث، رواه الترمذي وصححه، والنسائي من حديث ابن عباس: «الحجر الأسود من الجنة» لفظ النسائي، وباقي الحديث رواه الترمذي وحسنه وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصحح إسناده من حديث ابن عباس أيضاً، وللحاكم من حديث أنس: «إن الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة»، وصحح إسناده، ورواه النسائي وابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو اهـ.

فالذي عزاه العراقي للترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم هو حديث: «الحجر ياقوتة من يواقيت الجنة»، وهو من حديث ابن عباس فهو حديث آخر سنداً ومعنى ولفظاً؛ لأنه في: «الحجر»، والمذكور هنا في: «الركن والمقام»، فاعجب لأمانة الشارح وفهمه وتحقيقه!

١٩٢٦/ ٤٥٤٣ - «الرُّكْنُ يَمَانٍ».

(عق) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وظاهر صنيع المؤلف أن العقيلي خرجه وسكت عليه والأمر بخلافه، فإنه أورده في ترجمة بكار بن محمد وقال: لا يثبت.

قلت: كذب الشارح فإن ظاهر صنيع المؤلف أن العقيلي خرجه وضعفه لأنه
٤/ ١١٧ رمز لضعفه/ كما يرمز للمخرجين، فكيف يكون مع ذلك ظاهراً في أنه لم يتعقبه؟! وإلا لأمكن لقائل أن يقول: وظاهر صنيعه أنه لم يخرجه أحد لأنه لم يعزه، فإن قال الشارح: قد رمز لمخرجه العقيلي، قيل له: وقد رمز لضعفه الدال على تعقبه!

١٩٢٧/ ٤٥٤٤ - «الرَّمْيُ خَيْرُ مَا لَهَوْتُمْ بِهِ».

(فر) عن ابن عمر

قلت: هذا حديث موضوع من خصوص هذا الإسناد وبالسبب الوارد عليه كما ذكره الشارح في الكبير.

١٩٢٨/ ٤٥٤٩ - «الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ الله تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ، وتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَلا تَسُبُّوهَا، وَاسْأَلُوا اللَّهَ خَيْرَهَا، وَاسْتَعِيذُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا».

(خد. د. ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف تفرد أبي داود به من بين الستة، وليس كذلك بل رواه ابن ماجه وكذا النسائي في اليوم والليلة عن أبي هريرة أيضاً.

قلت: الشارح جاهل ملبس فابن ماجه رواه [رقم: ٣٧٢٧] بلفظ: «لا تسبوا الريح فإنها من روح الله...» الحديث، وقد ذكره المصنف فيما سيأتي في حرف «لام ألف» وعزاه لأحمد وابن ماجه، وأما ذكر عمل اليوم والليلة للنسائي من بين الكتب الستة فتلبيس على الجهلة إن لم يكن جهلاً منه، فإن اليوم والليلة للنسائي لا مدخل له في الكتب الستة، ثم نقول له: وظاهر تعقبك أنه لم يخرجه غير المذكورين وليس كذلك، فقد خرجه الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٣٩٩) والتي قبلها، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/ ١١٤)، والبغوي في التفسير (٢/ ١٠) طبع هندية.

١٩٢٩/ ٤٥٥٠ ـ «الرِّيحُ تَبْعَثُ عَذَاباً لِقَوْمٍ، وَرَحْمَةً لآخرينَ».

(فر) عن عمر

قال في الكبير: وفيه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير قال الذهبي: متفق على ضعفه، ورواه عنه الحاكم أيضاً، وعنه تلقاه الديلمي مصرحاً، فلو عزاه المصنف للأصل لكان أجود.

قلت: بل لكان أكذب/ فإنه إذا رآه في مسند الفردوس من طريقه ولم يدر في ١١٨/٤ أي كتاب أخرجه ثم يعزوه إليه يكون متهوراً كاذباً كالشارح، وقوله: وعنه رواه مصرحاً سخافة وجهالة بيناها مراراً، أما قوله: وفيه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، فاعجب من هذا واعجب، ولست أدري من أين عرف أن عمرو بن دينار هو قهرمان آل الزبير؟! فالرجل اتخذ هذا الفن هزؤاً ولعباً يلعب به كما شاء ذوقه وجهله، فإن عمرو بن دينار المذكور في سند هذا الحديث هو الإمام المشهور وهو شيخ سفيان بن عيينة الذي رواه عنه، وعلته إنما هي ممن قبل سفيان، فإن الحاكم رواه [٤/ ٢٨٥] عن أبي علي الحافظ:

ثنا الحسن بن الحسين بن منصور ثنا حامد بن أبي حامد المقري ثنا سفيان به، وهذا المقري ضعيف أو الذي روى عنه.

* * *

حرف الزاي

١٩٣٠/ ٤٥٥٤ ـ «زُرِ القُبُورَ تَذْكُر بهَا الآخرَة، وَاغْسِلِ الْمَوْتَى، فَإِنَّ مُعَالَجَة جَسَد خَاوٍ مَوْعِظَةٌ بَلِيغَةٌ، وَصَلِّ عَلَى الْجَنائِزِ لَعَلَّ ذَلِكَ يُحْزِنُكَ، فَإِنَّ الْحَزِينَ فِي ظِلِّ اللَّهِ يَوْمَ القِيَامَةِ يَتَعَرَّضُ لِكُلِّ خَيْرٍ».

(ك) عن أبي ذر

قال في الكبير: رواه الحاكم من حديث موسى الضبي عن يعقوب بن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن أبي مسلم الخولاني عن عبيد بن عمير عن أبي ذر، قال الحاكم: رواته ثقات، قال الذهبي: لكنه منكر ويعقوب واه، ويحيى لم يدرك أبا مسلم فهو منقطع، أو أن أبا مسلم رجل مجهول.

قلت: كذب الشارح في بعض ما نقله عن الذهبي، فإن الحديث ذكره الحاكم في المستدرك في موضعين [١/ ٣٧٧، ٤/ ٣٣٠]:

الأول: في الزكاة وقال: رواته عن آخرهم ثقات، فقال الذهبي: لكنه منكر ويعقوب هو القاضي أبو يوسف ـ يعني صاحب أبي حنيفة ـ حسن الحديث، ويحيى لم يدرك أبا مسلم... إلخ ما نقله الشارح عنه في يعقوب بن إبراهيم، كذب كما ترى، ثم إن الحاكم أعاد الحديث في الرقاق بهذا الإسناد، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه فأقره/ الذهبي على ذلك. ٤/١١٩

ثم إن الحافظ خالف الذهبي في أن يعقوب بن إبراهيم هو أبو يوسف القاضي، فذكر الحديث من عند البيهقي في الشعب بهذا الإسناد في ترجمة يعقوب ابن إبراهيم الزهري المدني، وقال: هذا متن منكر كذا قال مع أن رجال سنده ثقات كما اعترف به الذهبي وقد أقر الحافظ المنذري تصحيح الحاكم له، وأما كون يحيى ابن سعيد الأنصاري لم يدرك أبا مسلم الخولاني، أو أن أبا مسلم هذا رجل مجهول فقد ورد الحديث عن عبيد بن عمير من وجه آخر، فقال الديلمي في مسند الفردوس:

أخبرنا محمود بن إسماعيل أخبرنا أبو أحمد محمد بن علي المكفوف ثنا أبو محمد بن حيان ثنا جعفر بن أحمد بن تميم ثنا محمد بن عبد الله بن عقيل ثنا

عمرو بن حصين ثنا ابن علاثة عن غالب بن عبيد الله الجزري عن مجاهد عن عبيد بن عمير به نحوه.

١٩٣١/ ٤٥٥٥ ـ «زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّاً».

البزار (طس. هب) عن أبي هريرة

البزار (هب) عن أبي ذر

(طب. ك) عن حبيب بن مسلمة الفهري

(طب) عن ابن عمرو، (طس) عن ابن عمر

(خط) عن عائشة

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أن مخرجيه سكتوا عليه والأمر بخلافه، أما البزار فقال عقبه: لا نعلم فيه حديثاً صحيحاً، وقال ابن طاهر: رواه ابن عدي في أربعة عشر موضعاً من كامله وأعلها كلها، وقال البيهقي عقب تخريجه: طلحة ابن عمرو أي ـ أحد رجاله ـ غير قوي، قال: وقد روى بأسانيد هذا أمثلها، وحديث أبي ذر قال الهيثمي: فيه عويد بن أبي عمران الجوني وهو متروك، ثم ذكر الشارح حديث حبيب بن مسلمة، وابن عمرو بن العاص، وابن عمر وسكت عليها، ثم ذكر حديث عائشة وذكر بعده بقية الكلام على عويد، فقال: وقال النسائي: متروك، وفي اللسان ـ كالميزان ـ عن البخاري: منكر الحديث، ثم أورد له مناكير هذا منها ثم قال: قال ابن عدي: ليس في أحاديث عويد أنكر من هذا والضعف عليه بين، وقال أبو داود: أحاديثه تشبه البواطيل، ثم قال أيضاً: وظاهر صنيع
١٢٠/٤ المصنف أنه لم ير للحديث أمثل من هذين الطريقين وإلا لما/ آثرهما، واقتصر عليهما والأمر بخلافه، فقد أخرجه الطبراني أيضاً من حديث ابن عمر، قال الهيثمي: وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات.

قلت: لا أدري ما أقول في هذه التخاليط فإن فيه عجائب، **أولها**: أنه قال: إن المصنف أفاد صنيعه أن مخرجي الحديث سكتوا عليه والأمر بخلافه، ثم لم ينقل من كلام المخرجين إلا قول البزار: لا نعلم فيه حديثاً صحيحاً، وقول البيهقي في طريق واحدة من طرقه: إن طلحة بن عمرو غير قوي، مع أن المصنف ذكر من المخرجين أيضاً الطبراني والحاكم والبيهقي والخطيب!

ثانيها: أنه ذكر كلام ابن طاهر وليس هو من المخرجين.

ثالثها: أنه سكت على أكثر طرق الحديث ولم يتكلم عليها.

رابعها: أنه نقل الكلام على عويد بن أبي عمران من حديث أبي ذر إلى حديث عائشة، وعويد لا يوجد في سند حديث عائشة.

خامسها: أنه قال: وفي اللسان كالميزان، ثم ذكر كلاماً لا وجود له في الميزان، وإنما هو في اللسان وحده.

سادسها: أنه قال: وظاهر صنيع المصنف أنه لم ير للحديث أمثل من هذين الطريقين، والمصنف ذكر ستة طرق، وهي: طريق أبي هريرة وأبي ذر وحبيب بن مسلمة وابن عمرو وابن عمر وعائشة.

سابعها: أنه قال: والأمر بخلافه، فقد خرجه الطبراني من حديث ابن عمر، والمصنف قد ذكر حديث ابن عمر وعزاه للطبراني.

ثامنها: أن المصنف ذكر ما هو أعلى من حديث ابن عمر وهو حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص، الذي قال عنه الهيثمي: إسناده جيد، وسكت الشارح عن نقل ذلك تدليساً وتلبيساً، وحديث حبيب الذي صححه الحاكم فأخرجه في المستدرك [٣/ ٣٤٧، ٤/ ٣٣٠]، فهل يدل هذا التخليط على شيء سوى أن الرجل كان يكتب وهو فاقد العقل؟!

ثم اعلم أن حديث أبي هريرة ورد عنه من طرق من رواية عطاء وأبي سلمة والحسن البصري وهمام وابن سيرين، فأخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده، وابن قتيبة في عيون الأخبار، والخطابي في العزلة، وابن حبان في الضعفاء، وأبو نعيم في الحلية [٣/ ٣٢٢] وفي التاريخ [٢/ ١٢٥]، والقضاعي في مسند الشهاب
٤/ ١٢١ [رقم: ٦٢٩ و٦٣٠] وآخرون، كلهم من/ رواية طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة به، وطلحة بن عمرو ضعيف لكنه لم ينفرد به، بل تابعه الأوزاعي وأبو حنيفة وابن جريج ويحيى بن أبي سليمان، فرواه الخطيب [١٠/ ١٨٢] من طريق محمد بن خليد:

ثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن عطاء به، ومحمد بن خليد ضعيف.

ورواه أبو القاسم التنوخي في أماليه وأبو بكر بن عبد الباقي في مسند أبي حنيفة من طريق أبي بكر أحمد بن محمد الضراب الدينوري:

ثنا أبو جعفر محمد بن عبد الله بن عبد العزيز ثنا محمد بن العباس بن الفضل ثنا محمد بن الحسن ثنا أبو حنيفة عن عطاء به.

ورواه علي بن عمر الحربي في جزء من حديثه من طريق عمر بن حفص الوصابي:

ثنا بقية بن الوليد حدثني عبد الله بن سالم عن ابن جريج عن عطاء به.

ورواه الخطيب من أوجه عن يحيى بن أبي سليمان عن عطاء به، فهذه متابعات متعددة لطلحة بن عمرو تقوي حديثه وترفع تهمة التفرد به، ومن هذه الطرق

يعلم بطلان ما نقله الشارح عن البيهقي من أن طريق طلحة بن عمرو هي أمثل طرق حديث أبي هريرة وكذلك التي بعدها.

فقد رواه أبو نعيم في التاريخ من طريق هلال بن العلاء:

ثنا معمر بن مخلد السروجي ثنا عبدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

ورواه فيه أيضاً من طريق سليمان بن كراز: ثنا مبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي هريرة.

ورواه الخلعي في فوائده من طريق عون بن الحكم بن سنان ثني أبي عن يحيى ابن عتيق عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

وحديث عائشة ليس فيه عويد كما يقول الشارح، بل قال الخطيب:

أخبرنا أحمد بن محمد العتيقي ثنا أبو عبد الله محمد بن الحسين بن حفص التميمي ثنا أبو محمد عبد الله بن وهبان البغدادي إملاء ثنا أبو عقيل الجمال ثنا جعفر بن عون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه أيضاً الخطيب في التاريخ من طريق أحمد بن عيسى المصري: ثنا ضمام بن إسماعيل عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو به.

وذكر ابن أبي حاتم في العلل أنه سأل أباه عن هذا الحديث الذي رواه أحمد ابن عيسى، فقال: هذا حديث/ رواه رجل بمصر يقال له: محمد بن عمرو بن ١٢٢/٤
عثمان الجعبي عن ضمام حدثنا هذا الشيخ عن ضمام بمصر وليس هذا الحديث بصحيح.

وحديث أبي ذر خرجه أيضاً ابن عدي قال:

حدثنا محمد بن أحمد بن نجيب الموصلي قال: سألت عباس بن يزيد بن أبي حبيب البحراني أبا الفضل البصري عن حديث عويد بن أبي عمران الجوني عن أبيه وعبادة بن الصامت عن أبي ذر بالحديث المذكور، فقال: ما أصنع به إياه ذاك الفاجر الشاذكوني، قال ابن عدي: ليس في حديث عويد أنكر من هذا اهـ.

أي من جهة إسناده لا متنه فإنه صحيح ولا بد، فقد ورد أيضاً من حديث جابر ابن عبد الله وأنس بن مالك وعلي بن أبي طالب ومعاوية بن حيوة وأبي الدرداء.

١٩٣٢/٤٥٥٦ ـ «زُرْ في اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ زَارَ في اللَّهِ شيَّعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ».

(حل) عن ابن عباس

قلت: ذكر ابن عباس سبق قلم من المصنف، فإن الحديث خرجه أبو نعيم من

حديث أبي رزين لا من حديث ابن عباس وذلك في ترجمة عطاء الخراساني (٥/ ٢٠٥)، وأخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط وأسانيده ضعيفة.

١٩٣٣/ ٤٥٥٨ ـ «زَكَاةُ الفِطْرِ طُهرَة للصَّائِم مِنَ اللغْو وَالرَّفثِ وطُعْمَةٌ للمَسَاكِين، مَن أدَّاها قَبْلَ الصَّلاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَن أدَّاهَا بَعْدَ الصَّلاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ».

(قط. هق) عن ابن عباس

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد من الستة وإلا لما عدل عنه وهو عجب، فقد خرجه ابن ماجه باللفظ المزبور عن ابن عباس.

قلت: إنما العجب من كذب الشارح في قوله: إن ابن ماجه خرجه باللفظ المزبور مع أنه خرجه بلفظ ليس هو من شرط الكتاب الخاص بالألفاظ التي هي منقولة من لفظ النبي ﷺ، ولفظ ابن ماجه [١/ ٥٨٥ رقم: ١٨٢٧] عن ابن عباس قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم» الحديث، فأين هذا من لفظ الدارقطني والبيهقي.

١٩٣٤/ ٤٥٦٤ ـ «زِنَا الْعَيْنَيْنِ النَّظَرُ».

٤/ ١٢٣ ابن سعد (طب) عن علقمة/ بن الحويرث

قال في الكبير: ورواه القضاعي، وقال شارحه: صحيح.

قلت: القضاعي لم يخرجه بهذا اللفظ ولا من حديث علقمة بن الحويرث، بل بلفظ آخر مطولاً من حديث أبي هريرة [رقم: ٦٧].

وحديثه لم يخرجه القضاعي وحده بل خرجه أحمد [٢/ ٢٧٦] والبخاري في عدة مواضع من صحيحه [٤/ ١٧٠، و٢٥٥] ومسلم كذلك [٤/ ٢٠٤٦ رقم: ٢٠]، ووهم الحاكم فاستدركه، فلا معنى لذكر القضاعي وحده، ثم إن سند القضاعي بخصوصه ضعيف، فالنقل عن شارحه بأنه قال: صحيح باطل، لأن ذلك الشارح أحمق يصحح حتى الأحاديث الموضوعة بهواه لا بالنظر في الإسناد، ومع هذا فإن الشارح تراجع فقال في الصغير: إسناده حسن، مع أن المصنف رمز له بالصحة، وهو كما ترى مروي أصله في الصحيحين.

١٩٣٥/ ٤٥٦٥ ـ «زِنْ وَأَرْجِحْ».

(حم. ٤. ك. حب) عن سويد بن قيس

قال في الكبير: قال الترمذي: حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، وأورده ابن الجوزي في الموضوع، وذكر في الصغير مثل هذا أيضاً.

وزاد في الكبير وقال في الإصابة: سويد بن قيس العبدي روى عنه سماك بن حرب أن النبي ﷺ: «اشترى منه سراويل...»، الحديث أخرجه أصحاب السنن واختلفوا فيه على سماك، أي ففيه اضطراب، قال: وفي مسنده المسيب بن واضح فيه مقال.

قلت: قبح اللّٰه الجهل، بل قبَّح اللّٰه الكذب فلقد بلغ هذا الجاهل المنتهى في ذلك، وأفسد هذا العلم على من يغتر بجهله، لو كان حياً لوجب على أهل العلم رفع يده من الكتابة في العلم، لا سيما حديث رسول الله ﷺ، فإن هذا [الشارح] أتى هنا بطامات لا تطاق **أحدها**: أن ابن الجوزي لم يورد هذا الحديث في الموضوعات وإنما أورد حديثاً آخر من رواية أبي هريرة فيه هذه اللفظة فأخرج من طريق ابن عدي، ثم من رواية يوسف بن زياد عن عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم عن الأغر أبي مسلم عن أبي هريرة قال:/ «دخلت يوماً السوق مع رسول الله ﷺ فجلس ١٢٤/٤ إلى البزار فاشترى سراويل بأربعة دراهم، وكان لأهل السوق وزان يزن فقال له رسول الله ﷺ: اتزن وأرجح، فقال الوزان: إن هذه كلمة ما سمعتها من أحدٍ، قال: قال أبو هريرة فقلت له: كفى بك من الوهن والجفاء أن لا تعرف نبيك، فطرح الميزان ووثب إلى يد النبي ﷺ يريد أن يقبلها فجذب النبي ﷺ يده منه، وقال: هذا إنما تفعله الأعاجم بملوكها ولست بملك، إنما أنا رجل منكم، فوزن فأرجح فأخذ رسول الله ﷺ السراويل، قال أبو هريرة: فذهبت أنا أحمله عنه، فقال: صاحب الشيء أحق بشيئه أن يحمله، إلا أن يكون ضعيفاً يعجز عنه فيعينه أخوه المسلم، قلت: يا رسول الله وإنك لتلبس السراويل؟ قال: نعم في السفر والحضر وبالليل والنهار، فإني أمرت بالستر فلم أر شيئاً أستر منه»، ثم قال ابن الجوزي: لا يصح، قال الدارقطني: الحمل فيه على يوسف بن زياد لأنه مشهور بالأباطيل ولم يروه عن الإفريقي غيره، وقال ابن حبان: الإفريقي يروي الموضوعات عن الأثبات اهـ.

فهذا هو الذي أورده ابن الجوزي وهو حديث موضوع ظاهر البطلان والنكارة، أما حديث الباب فقال: فيه سويد بن قيس جلبت أنا ومخرمة العبدي بزاً من هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله ﷺ يمشي فساومنا بسراويل فبعناه، وثم رجل يزن بالأجر فقال له رسول الله ﷺ: «زن وأرجح»اهـ.

وكأن واضع الأول أخذ هذا وزاد فيه وركب له إسناداً آخر عن أبي هريرة.

ثانيها: أن المسيب بن واضح لا يوجد في سند واحد ممن عزاه المصنف إليهم.

قال أبو داود [رقم: ٣٣٣٦]:

حدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا سفيان عن سماك بن حرب ثنا سويد بن قيس به.

وقال الترمذي [رقم: ١٣٠٥]:

حدثنا هناد ومحمود بن غيلان قالا: حدثنا وكيع عن سفيان عن سماك بن حرب به.

وقال النسائي [٧/ ٢٨٤]:

١٢٥/٤ أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ثنا/ عبد الرحمٰن عن سفيان به.

وقال ابن ماجه [رقم: ٢٢٢٠]:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد ومحمد بن إسماعيل قالوا: حدثنا وكيع ثنا سفيان به.

وهكذا رواه أحمد [٤/ ٣٥٢] والحاكم [٢/ ٣٠ و٤/ ١٩٢] وابن حبان لم يذكروه من طريق المسيب.

ثالثها: أن الحافظ لم يقل ذلك في طريق هؤلاء بل في طريق أخرى كما ستعرفه.

رابعها: أنه خلط كلام الحافظ خلطاً وجمعه من ثلاثة مواضع من الإصابة فأخطأ وما أصاب، فإن الحافظ قال: سويد بن قيس العبدي أبو مرحب روى سماك ابن حرب عنه «أن النبي ﷺ اشترى منه لرجل سراويل» أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربعة، واختلف فيه على سماك فقيل: عنه عن أبي صفوان مالك بن عميرة، وسيأتي في ترجمته، وكلام المزي يوهم أن سويداً يكنى أبا صفوان وليس كذلك اهـ كلام الحافظ. ثم قال في حرف «الميم»: مالك بن عميرة أبو صفوان وأبوه بفتح العين، وحكى فيه البغوي عميراً مصغراً بلا هاء في آخره، حديثه يشبه حديث سويد بن قيس، فقيل: إنهما واحد اختلف في اسمه على سماك بن حرب، وقيل: هما اثنان وقد تقدم بيان ذلك في سويد.

وأخرجه البغوي من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن سماك سمعت أبا صفوان مالك بن عمير، ومن طريق شبابة عن شعبة قال: مالك بن عمير به، وفيه اختلاف ثالث على سماك يأتي في مخرفة اهـ.

ثم قال: مخرفة العبدي قال ابن حبان: له صحبة قلت: وقد تقدم ذكره في حديث سويد بن قيس قال: «جلبت أنا ومخرفة العبدي. . .» فذكر الحديث، أخرجه

البغوي وأخرجه ابن قانع من طريقه، فقال: عن مخرمة بالميم، قال الدارقطني: وهم أيوب في ذلك، وقال ابن السكن: لم يصنع شيئاً، وأخرجه ابن قانع أيضاً من رواية سفيان عن سماك فزاد فيه بينه وبين مخرفة مليحاً العتري وفي سنده المسيب بن واضح فيه مقال اهـ.

فالمسيب بن واضح إنما هو في هذا الطريق الذي وقع فيه زيادة مليح العنزي في الإسناد، فأخذ الشارح ذلك ونقله إلى أصل/ الحديث. ١٢٦/٤

١٩٣٦/٤٥٦٨ ـ «زَوِّجوا الأَكْفَاءَ وَتَزَوَّجوا الأَكْفَاءَ، وَاخْتَارُوا لِنُطَفِكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَالزِّنج، فَإِنَّهُ خَلْقٌ مُشَوَّهٌ».

(حب) في الضعفاء عن عائشة

قال في الكبير: حكم ابن الجوزي بوضعه، وقال فيه محمد بن مروان السدي: كذاب، وتابعه عامر بن صالح الزبيري، وليس بشيء، وأقره عليه المؤلف ولم يتعقبه إلا بأن له شاهداً وهو خبر: «تخيروا لنطفكم، واجتنبوا هذا السواد».

قلت: انظر إلى هذا التناقض في الكلام الذي لا ينطق به عاقل، يقول: أقره المصنف وتعقبه بأن له شاهداً، فلو أقره لما تعقبه وإذ تعقبه فلم يضره، ثم إذ اعترف الشارح بأن المصنف ذكر له شاهداً، فماذا يراد من المتعقب غير ذلك على أنه حذف من ذلك الشاهد لفظة في آخر الحديث أيضاً، وهي قوله: فإن لون مشوه وكأنه حذفها عمداً ليبعد/ متن الشاهد من اللفظ المشهود له ويظهر ضعف المصنف ١٢٧/٤ في التعقب، فعجباً لهذا الرجل!

ثم إن للحديث طريقاً آخر عن هشام بن عروة لم يذكره المصنف في التعقبات، أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ٣١٤] في ترجمة روح بن عصام فقال:

حدثنا أبي ثنا محمد بن أحمد بن يزيد ثنا أبو غسان أحمد بن محمد بن إسحاق الزاهد ثنا روح بن جبر ثنا الهيثم بن عدي عن هشام مولى عثمان عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «تخيروا لنطفكم وأنكحوا الأكفاء وإياكم والزنج فإنه خلق مشوه».

١٩٣٧/٤٥٦٩ ـ «زَوِّجوا أَبْنَاءَكُمْ، وَبَنَاتِكُمْ».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: ظاهره أن هذا هو الحديث بتمامه، والأمر بخلافه بل بقيته عند مخرجه الديلمي، قيل يا رسول الله هذا أبناؤنا تزوج فكيف بناتنا؟ فقال: «حلوهن الذهب والفضة، وأجيدوا لهن الكسوة، وأحسنوا إليهن بالنحلة ليرغب فيهن».

ثم قال الشارح: وفيه عبد العزيز بن أبي روَّاد، أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: ضعفه ابن الجنيد، وقال ابن حبان: يروي عن نافع عن ابن عمر أشياء موضوعة ورواه عنه الحاكم، ومن طريقه الديلمي مصرحاً، فلو عزاه المصنف له لكان أولى.

قلت: أما متن الحديث فتمامه عند الديلمي كما قال الشارح، والحديث موضوع باطل يلام المصنف على ذكره وعلى اختصاره، لأن تمامه يدل على وضعه، وأما تعليل الشارح إياه فخطأ فاحش لا يصدر ممن له أدنى دراية بالرجال، فإن عبد العزيز لا يتحمل مثل هذا المنكر لأنه صدوق عابد أكثر ما عيب به الإرجاء ولا مدخل له في الرواية، ولما نقل الذهبي كلام ابن حبان السابق تعقبه بقوله: هكذا قال ابن حبان بغير بيّنة، ولما ذكر أن ابن عدي خرج في ترجمته حديثاً موضوعاً، تعقبه أيضاً بقوله: هذا من عيوب كامل ابن عدي، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل
١٢٨/٤ لا يكون حدث به قط، وإنما وضع من بعده/ اهـ.

قلت: وذلك هو الواقع في هذا الحديث أيضاً، فإن عبد العزيز ما حدث به، وإنما افتراه أحمد بن محمد بن الحسن المضري الأبلي الذي رواه عن أبي عاصم عن عبد العزيز لأن أحمد المذكور كذاب وضاع فهو آفته لا عبد العزيز، والشارح لعدم درايته بالفن ومعرفته بالرجال إذا وجد أول رجل في الإسناد متكلم فيه يكتفي بذلك ولا يهتدي للتمييز بين ما يتحمله ذلك وما لا، ويزيد مع ذلك عدم الالتفات إلى ما يذكر في ترجمته من التوثيق أو التعقب لمن ضعفه كما فعل هنا، نقل كلام ابن حبان ولم يلتفت إلى تعقب الذهبي عليه، وأما قوله: «وقد رواه الحاكم ومن طريقه تلقاه الديلمي» فسخافة نبهنا عليها مراراً، والحديث أخرجه أيضاً البندهي في شرح المقامات من طريق أحمد بن محمد بن الحسن الأبلي هذا، وإذ هو موضوع فلا فائدة في ذكر إسناده.

١٩٣٨/ ٤٥٧٠ ـ «زَوَّدَكَ اللَّهُ التَّقْوَى وَغَفَرَ ذَنْبَكَ، وَيَسَّرَكَ لِلْخَيرِ حَيثُما كُنتَ».

(ت. ك) عن أنس

قال الشارح: وقال الترمذي: غريب أي: وضعيف.

قلت: هذا غلط من وجوه، **الأول**: أن الترمذي لم يقل: غريب بل قال [رقم: ٣٤٤٤] حديث حسن غريب.

الثاني: أن الشارح نفسه نقل ذلك عنه في الكبير وحكى عن ابن القطان أنه صححه.

الثالث: أن قوله: أي وضعيف هذه «الواو» التي زادها باطلة لأنها تقتضي

المغايرة والغريب في اصطلاح الترمذي هو الضعيف لا الغريب الإسناد.

الرابع: أن الحديث ليس بغريب بل هو مشهور اصطلاحاً، لوروده من حديث أنس وعبد الله بن عمرو وقتادة الرهاوي وابن مسعود وابن عمر.

فحديث أنس رواه أيضاً عبد الله بن أحمد في زوائد زهد أبيه وابن السني في اليوم والليلة [رقم: ٥٠٠ و٥٢٧] كلهم من رواية ثابت عنه، ورواه ابن السني من وجه آخر من رواية موسى بن جبيرة العبدي عنه.

وحديث عبد الله بن عمرو رواه الخرائطي في مكارم الأخلاق والمحاملي في الدعاء من رواية ابن لهيعة وحديثه حسن.

وحديث قتادة الرهاوي [أخرجه] البزار والطبراني وأبو بكر بن أبي خيثمة والبغوي/ من رواية هشام بن قتادة عنه ورجاله ثقات. ١٢٩/٤

وحديث ابن مسعود رواه أبو نعيم في الحلية [٥/ ٨٥] من رواية الأعمش عن أبي وائل عنه.

وحديث ابن عمر رواه ابن السني في اليوم والليلة من رواية سلمة بن سالم الجهني عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن سالم عن أبيه به.

١٩٣٩/ ٤٥٧٢ ـ «زُورُوا القُبُورَ، فَإِنَّها تُذَكِّرُكُمُ الآخِرَةَ».

(هـ) عن أبي هريرة

قال في الكبير: فزيارتها مندوبة للرجال بهذا القصد، والنهي منسوخ، وفي مسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله، وقال: «استأذنت ربي أن أستغفر لها فلم يأذن لي، واستأذنت أن أزورها فأذن لي فزوروا القبور فإنها تذكر الموت»، ثم قال: وقضية صنيع المؤلف أن هذا مما لم يتعرض له الشيخان، ولا أحدهما وليس كذلك فقد عرفت أن مسلماً خرجه باللفظ المزبور وزيادة.

قلت: وقد عرفت من هذا أن الشارح متعنت وزيادة، فهو يورد الحديث بلفظ آخر ويقول: إنه باللفظ المزبور.

١٩٤٠/ ٤٥٧٦ ـ «زَيِّنُوا القُرْآنَ بأَصْوَاتِكُم».

(حم. د. ن. هـ حب. ك) عن البراء

أبو نصر السجزي في الإبانة عن أبي هريرة

(قط) في الأفراد، (طب) عن ابن عباس

(حل) عن عائشة

قال في الكبير على حديث البراء: ورواه البخاري في خلق الأفعال عنه من

عدة طرق، وقال على حديث أبي هريرة: ورواه عنه ابن حبان في صحيحه خلافاً لما يوهمه صنيع المصنف من أنه إنما رواه من حديث البراء فقط ثم قال: على حديث ابن عباس: ورواه عنه أيضاً أبو داود في المصاحف، ثم قال على حديث عائشة: وفيه سعيد بن المرزبان الأعور، قال ابن معين لا يكتب حديثه، وقال البخاري: منكر الحديث وعلقه البخاري في آخر الصحيح، وقال ابن حجر: لم يصله البخاري في صحيحه، ووصله في خلق الأفعال عن البراء، وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه ابن حبان في صحيحه، وعن ابن عباس أخرجه الدارقطني في الأفراد بسند حسن وعن ابن عوف أخرجه البزار بسند ضعيف.

١٣٠/٤ **قلت**:/ في هذا أمور: **الأول**: قوله: خلافاً لما يوهمه صنيع المصنف، فإن صنيع المصنف لا يوهم ذلك لا بمنطوق ولا مفهوم كما معلوم ضرورة، وإنما تعنت الشارح يوهمه ذلك.

الثاني: قوله: ورواه البخاري في خلق الأفعال من عدة طرق صريح في أن الطرق التي عددها البخاري عن البراء نفسه وليس كذلك، فإنه لم يروه إلا من طريق طلحة عن عبد الرحمٰن بن عوسجة عن البراء، ثم عدد الطرق عن طلحة فرواه عن عمر بن حفص عن أبيه عن الأعمش عن طلحة، ورواه عن قتيبة عن جرير عن الأعمش عن طلحة، ورواه عن عثمان عن جرير عن منصور عن طلحة، ورواه عن محمد بن بشار عن غندر عن شعبة عن طلحة، ورواه عن محمود عن أبي داود عن شعبة عن طلحة، وهذا لا يقال فيه: إنه رواه من عدة طرق عن البراء، وإنما يقال: من عدة طرق عن طلحة.

الثالث: قوله في حديث ابن عباس: ورواه عنه أيضاً أبو داود في المصاحف غلط، فإن المصاحف ليس هو لأبي داود وإنما هو لابنه عبد الله.

الرابع: إن هذا الحديث لم يخرجه ابن أبي داود في المصاحف أصلاً، ولا هو من موضوع كتابه فقد قرأناه بتمامه.

الخامس: قوله في حديث عائشة: وفيه سعيد بن المرزبان الأعور... إلخ كذب، فإن حديث عائشة ليس في سنده المذكور لا عند أبي نعيم ولا عند غيره.

فقد أخرجه الطبراني في الأوسط قال:

حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح بن مسلم ثنا أحمد بن سعيد بن خَيْثَمَة الحمصي ثنا عبيد الله بن القاسم ثنا سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وعن الطبراني رواه أبو نعيم في الحلية.

السادس: أنه رأى في ترجمة سعيد بن المرزبان من الميزان قول الذهبي: روى عبدة بن سليمان عن أبي سعيد ـ وهو سعيد بن المرزبان ـ عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً «زينوا القرآن بأصواتكم»، فنقله من حديث ابن عباس إلى حديث عائشة.

السابع: ولو فعل ذلك في حديث ابن عباس لكان مخطئاً أيضاً، لأنه لا يلزم من ذكر الذهبي للحديث في ترجمة رجل أن لا يكون له طريق آخر وأن يكون جميع من خرجه إما رواه،/ من طريق ذلك الراوي الضعيف كما وقع له ذلك مراراً ونبهنا ١٣١/٤
عليه، وقد نقل هو نفسه عن الحافظ أنه قال في حديث ابن عباس: رواه الدارقطني في الأفراد بسند حسن، نعم أخرجه أبو عمرو بن حمدان في فوائد الحاج من طريق أبي سعد البقال، وهو الطريق الذي ذكره الذهبي، قال أبو عمرو بن حمدان:

حدثنا محمد بن جمعة بن خلف الحافظ ثنا أبو سعيد عبد الله بن سعيد ثنا عبدة بن سليمان عن أبي سعد به.

١٩٤١/٤٥٧٨ ـ «زَيِّنُوا أَعْيادَكُم بِالتَّكْبِيرِ».

(طص) عن انس

قال الشارح: وفي نسخة عن أبي هريرة، ثم قال ـ يعني ـ الطبراني لم يروه عن أبي كثير إلا عمر بن راشد ولا عن عمر إلا بقية، قال الحافظ: وعمر ضعيف ولا بأس بالباقين، وبقية وإن كان مدلساً فقد صرح بالتحديث اهـ، وقال الهيثمي: فيه عمر بن راشد ضعفه أحمد وابن معين والنسائي.

قلت: من غريب أمر الشارح أنه ولوع بالتعقب على المؤلف بالباطل وإلصاق العيب به والوهم المختلق الذي لا وجود له به، ثم إذا وقع للمصنف ما هو وهم حقيقة يصرفه الله تعالى عن التنبه له حتى لا يكون مصيباً في شيء أصلاً لا في إقرار ولا في تعقب، فذكر أنس في هذا الحديث وهم وسبق قلم من المصنف بلا شك، ولكن الشارح جعل ذلك اختلافاً من النسخ، مع أنه نقل من مجمع الزوائد ومن أمالي الأذكار للحافظ ورأى الحديث فيهما من رواية أبي هريرة، وكذلك هو يراجع الترغيب للمنذري والحديث فيه عن أبي هريرة، وكذلك هو في معجم الطبراني [١/ ٢١٥] مما يجعل الواقف على ذلك يجزم بأن ذكر أنس وهم.

١٩٤٢/ ٤٥٧٩ ـ «زَيِّنُوا الْعِيدَيْنِ بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّقْدِيسِ».

زاهر في تحفة عيد الفطر

(حل) عن انس

قلت: سكت الشارح على الحديث وعلى «زاهر» فلم يعرف به كأنه ما سمع به

٤/١٣٢ قط، وهو زاهر بن طاهر/ الشحامي مسند نيسابور المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة.

وله ذكر في الميزان ولسانه لأنه كان يخل بالصلاة، وكان من حق المصنف أن يؤخر ذكره عن أبي نعيم لأن أبا نعيم أقدم منه، والقاعدة في العزو تقديم السابق على اللاحق.

أما الحديث فرواه أبو نعيم في ترجمة أبي قلابة من الحلية [٢/٢٨٨] من طريق علي بن الحسن الشامي عن سفيان الثوري عن أيوب عن أبي قلابة وسفيان عن حميد وعاصم الأحول عن أنس به، وقال: غريب من حديث الثوري وأبي قلابة وأيوب لم نكتبه إلا من حديث علي بن الحسن الشامي نزيل مصر تفرد به وبغيره عن الثوري.

قلت: وهو ضعيف متروك.

١٩٤٣/ ٤٥٨٠ ـ «زَيِّنُوا مَجَالِسَكُمْ بالصَّلاةِ عَلَيَّ فَإِنَّ صَلاتَكُمْ عَلَيَّ نُورٌ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: وفيه عبد الرحمٰن بن غزوان أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: صدوق له غير حديث منكر، ومحمد بن الحسن النقاش قال الذهبي: اتهم بالكذب، والحسين بن عبد الرحمٰن قال في الميزان: تركوا حديثه وساق له أخبار هذا منها، ثم قال: منكر موقوف.

قلت: قال الديلمي:

أخبرنا أبي عن أبي القاسم الصيدلاني عن عبد الرحمٰن بن غرو عن الحسين ابن محمد بن أحمد التميمي عن محمد بن الحسن النقاش عن الفضل بن عبد الرحمٰن عن القاسم بن الحسين بن نافع عن نعيم المخزومي عن مالك عن نافع عن ابن عمر به.

وبعد هذا فاسمع ما في كلام الشارح من الدواهي، **الأولى**: قوله: وفيه عبد الرحمٰن بن غزوان، فإن الذي عند الديلمي عبد الرحمٰن بن غرو أو غزو لا غزوان.

الثانية: أن عبد الرحمٰن بن غزوان قديم جداً مات سنة سبع ومائتين فكيف يكون بين الديلمي وبينه راويان فقط وبينهما نحو ثلاثمائة سنة؟! وأيضاً فإن عبد

٤/١٣٣ الرحمٰن/ بن غزوان روى عن مالك، والمذكور في الإسناد روى عن مالك بخمس وسائط وهو أيضاً من شيوخ أحمد وطبقته فكيف يروي عنه الديلمي بواسطتين؟!

الثالثة: ولو فرضنا أنه عبد الرحمٰن بن غزوان فهو ثقة من رجال البخاري

فكيف يكون هو علة الحديث.

الرابعة: أنه نقل عن الذهبي ذكره للحديث في ترجمة الحسين بن عبد الرحمٰن وعده من منكراته، فكيف يعلله بعد ذلك بعبد الرحمٰن بن غزوان؟!

الخامسة: أنه عد من جملة من في سند الحديث الحسين بن عبد الرحمٰن وهو كذب صراح منه كما ترى، فإنه لا ذكر للحسين بن عبد الرحمٰن في السند السابق.

السادسة: أن الحديث الذي ذكره الذهبي في ترجمة الحسين بن عبد الرحمٰن هو من حديث عائشة، وهذا من حديث عبد الله بن عمر، قال الذهبي [١/ ٥٤٠ رقم: ٢٠١٨]: قال جعفر بن محمد بن أبي العجوز الخطيب: ثنا الحسين بن عبد الرحمٰن الاحتياطي ثنا عبد الله بن إدريس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «زينوا مجالسكم بالصلاة على رسول الله ﷺ، وبذكر عمر بن الخطاب» ثم قال: هذا منكر موقوف اهـ.

السابعة: أن هذا موقوف من كلام عائشة، والذي في المتن مرفوع من كلام النبي ﷺ، وأيضاً هذا فيه ذكر عمر وحديث الباب ليس فيه ذلك.

الثامنة: أنه نقل عن الذهبي قوله: هذا منكر موقوف، وهو يعلم أن كتاب المصنف خاص بالمرفوع، وفي نفس الحديث ما هو صريح في ذلك وهو قوله ﷺ: عليَّ في موضعين، فكل هذه الأمور الصريحة الواضحة لم تكن كافية لتنبه الشارح واحترازه من الوقوع في هذه الأخطاء المزرية والأوهام المسقطة عن درجة الاعتبار.

١٩٤٤/ ٤٥٨١ ـ «زَيِّنُوا مَوَائِدَكُمْ بالْبَقْلِ فَإِنَّهُ مَطْرَدَةٌ لِلشَّيطَانِ مَعَ التَّسْمِيَةِ».

(حب) في الضعفاء، (فر) عن ابي أمامة

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

وقال في الكبير: فيه إسماعيل بن عياش مختلف فيه عن برد بن سنان، أورده الذهبي في الضعفاء وقال: قال أبو داود: يرى القدر، ورواه عنه أيضاً أبو نعيم وعنه الديلمي مصرحاً فلو عزاه له لكان أولى.

١٣٤/٤ **قلت**:/ بل لو سكت عن الخوض فيما لا يعرف لكان أولى، فإن برد بن سنان ثقة، وإسماعيل بن عياش صدوق لا يتحملان هذا الباطل ولا يحدثان به، وإنما علة الحديث فيمن قبلهما وهو العلاء بن مسلمة فإنه كذاب وضاع، وفي ترجمته أخرجه ابن حبان وقال: يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به بحال، وقال ابن طاهر: كان يضع الحديث، وأورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات وأعله به، وتابعه الحسن بن شبيب المكتب عن إسماعيل بن عياش لكنه قال: عن برد بن سنان عن مكحول عن واثلة أخرجه المحاملي وذكره الديلمي أيضاً من طريقه طريق العلاء بن مسلمة، والمُكْتب أيضاً هالك، قال ابن عدي: حدث بالبواطيل عن

الثقات، وفي ترجمة المكتب هذا أخرجه الذهبي من طريق المحاملي وقال: آفته المكتب.

١٩٤٥/ ٤٥٨٢ ـ «الزَّائِرُ أَخَاهُ فِي اللَّهِ أَعْظَمُ أجراً مِنَ المَزورِ».

(فر) عن أنس

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً البزار ومن طريقه تلقاه الديلمي فعزوه للفرع دون الأصل غير جيد.

قلت: بل جهلك بالرجال وتخليطك بينهم التخليط المضحك غير جيد، فالبزار المذكور في سند هذا الحديث ليس هو صاحب المسند المشهور ذاك اسمه أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، والمذكور في السند علي بن أحمد بن الهيثم البزار، فبينهما من البعد والتباين ما بين الشارح والتحقيق.

قال الديلمي:

أخبرنا أحمد بن سعد عن الخطيب قال: أخبرني الساجي أحمد بن إبراهيم بن عبد الله حدثنا أبو الفتح يوسف بن عمر القواس ثنا علي بن أحمد بن الهيثم البزار ثنا عامر بن محمد أبو نصر الكوار البصري حدثني أبي عن جدي قال: زار ثابت البناني ويزيد الرقاشي أنس بن مالك فلم يجداه في بيته، فلما جاء أظهر لهما الغضب وقال: ألا قلتما لي حتى كنت أعد لكما، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ
٤/ ١٣٥ يقول: «الزائر أخاه المسلم الآكل/ طعامه أعظم أجراً من المزور المطعم في الله عز وجل».

والعجب أن الديلمي أخرجه من طريق الخطيب وهو عنده في التاريخ [٤/ ٢١] في ترجمة الساجي الذي رواه عنه، فلو تعقب الشارح به لكان له نوع من الصواب، ولكنه أبى إلا أن يذهب للبزار الذي لا وجود له في الإسناد، ثم إنه وقع من المصنف في هذا الحديث تصرف كما ترى، وكذلك وقع من الديلمي، فإنه أخرجه من طريق الخطيب، والخطيب أورده بلفظ: «الزَّائِرِ أخاه في بيته الآكل من طعامه أرفع درجة من المطعم له»، وبهذا اللفظ أورده الذهبي في الميزان [٢/ ٣٦٢، رقم ٤٠٩٢] في ترجمة عامر بن محمد وقال: إنه باطل، وأقره الحافظ في اللسان، وكان الواجب على المصنف أن لا يذكره، فإن علامة الوضع لائحة عليه.

١٩٤٦/ ٤٥٨٤ ـ «الزَّانِي بِحَلِيلَة جَارِهِ لاَ يَنْظُرُ اللَّهُ إِليهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلا يُزَكِّيه، ويَقُولُ له: ادخلِ النَّار مَعَ الدَّاخِلِينَ».

الخرائطي في مساوىء الأخلاق

(فر) عن ابن عمرو

قال الشارح في الشرحين: الخرائطي في مكارم الأخلاق.

قلت: هكذا يقلب الشارح الأمور ويعكسها وهو لا ينظر ما أمامه، فالمصنف يقول: في مساوىء الأخلاق، وهو يقول: في مكارم الأخلاق، مع [أن] الحديث ليس من موضوع كتاب المكارم ولكنه من موضوع كتاب المساوىء الذي هو كشرح هذا الشارح عفا الله عنا وعنه فهو شرح الأخطاء والهفوات.

١٩٤٧/ ٤٥٨٥ ـ «الزَّبَانِيَةُ إلى فَسَقَةِ حَمَلَةِ القُرْآنِ أَسْرَعُ مِنْهُمْ إلى عَبَدَةِ الأوْثَانِ فَيَقُولُونَ: يُبْدَأُ بِنَا قَبْل عَبَدَةِ الأوْثَانِ؟ فَيُقَالُ لَهم: لَيسَ مَنْ يَعْلَمُ كَمَنْ لاَ يَعْلَمُ».

(طب. حل) عن انس

قال الشارح: لفظ رواية الطبراني: «للزبانية» وعليه فكان حقه أن يُوردَ في حرف اللام.

قلت: من هذا يظهر لك أن الشارح متعنت فإنه تنبه هنا لهذا الفرق/ الدقيق ١٣٦/٤ مع أنه قد يكون الأصل الذي وقف عليه اختلط فيه الألف باللام فصار «للزبانية» ثم هو دائماً يتعقب المصنف على عدم عزوه الحديث لمخرجين أخرجوه بلفظ آخر بينه وبين الحرف المذكور فيه بون بعيد مع أن المصنف يكون قد ذكره في حرفه.

ثم قال الشارح في الكبير: تنبيه قال ابن عبد السلام في أماليه: ظاهر الحديث أن العالم أكثر عذاباً من الجاهل وليس ذلك على إطلاقه، ثم ذكر تفصيلاً فاطلبه من الأمالي.

قلت: هذا الكلام نقله من اللآلىء المصنوعة للمؤلف ولم يعزه إليه، وإنما لم يذكر كلام ابن عبد السلام بتمامه؛ لأن الحافظ المصنف لم يذكر إلا هذا القدر من جملة شواهد الحديث.

ثم قال في الكبير أيضاً بعد ذكر مخرجي الحديث، قال ابن حبان: حديث باطل، وابن الجوزي: موضوع، قال المنذري: لكن له مع غرائبه شواهد.

قلت: انظر كيف أعرض هنا عن ذكر تعقب المؤلف على ابن الجوزي وانتقل إلى كلام المنذري، لأن المؤلف أكثر من إيراد شواهد الحديث في نحو صحيفة، ولو كان الموضوع ضيقاً ولم يورد له إلا طريقاً أو شاهداً نقل ذلك وقال ولم يتعقبه المؤلف بشيء أو لم يضع المؤلف شيئاً ولم يذكر له إلا شاهداً.

١٩٤٨/ ٤٥٨٦ ـ «الزَّبِيبُ والتَّمرُ هُو الخَمْرُ».

(ن) عن جابر

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وأصله قول ابن حجر في الفتح: سنده صحيح.

قلت: ومن عرفك أن ذلك هو أصله حتى جزمت به، بل أصله أن المؤلف رأى سند الحديث، فحكم بصحته من نفسه رغماً على أنف الجهول.

١٩٤٩/ ٤٥٨٩ ـ «الزَّكَاةُ قَنْطَرَةُ الإِسْلامِ».

(طب) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: قال ابن الجوزي: حديث لا يصح، وقال الهيثمي: رجاله
١٣٧/٤ موثقون/ إلا بقية فمدلس، وقال الكمال بن أبي شريف في تخريج أحاديث الكشاف: فيه الضحاك بن حمزة وهو ضعيف.

قلت: حرف كلام الهيثمي تحريفاً يوقعه في ظن صدور الوهم منه، فإنه قال [٣/ ٦٢]: ورجاله موثقون إلا أن بقية مدلس وهو ثقة اهـ.

وهذه عبارة لا شبهة فيها بخلاف نقل الشارح عنه، أما قوله: وقال الكمال ابن أبي شريف في تخريج الكشاف، فلا أدري ما أقول فيه هل هو كذب مقصود أو سبق قلم كما يعتذر به عن العالم الذي لم يجرب عليه الكذب ولم يفحش خطؤه كهذا الرجل، فإن الكمال بن أبي شريف لم نعلم له تخريجاً لأحاديث الكشاف، ولو فرضنا أنه له، فهذا النقل إنما هو من تخريجه للحافظ وقد رجع هو إلى الحق فقال في الصغير: قال ابن حجر: بإسناد ضعيف لضعف الضحاك بن حمزة اهـ.

وهذا مع رجوعه فيه إلى الصواب، فإنه لم يصرح بالكتاب الذي ذكر الحافظ فيه ذلك، ثم إنه حرف اسم والد الضحاك فقال: حمزة بفتح الحاء والزاي المعجمة وإنما هو «حمرة» بضم الحاء والراء المهملة.

والحديث خرجه أيضاً ابن فيل في جزئه، ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب [رقم: ٢٧٠] والبيهقي في الشعب، وابن عدي في الكامل، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية [٢/ ٢] وأعله بالضحاك بن حمرة وقال: ضعفه النسائي وابن معين، ومشاه ابن عدي وقال: أحاديثه حسان غرائب.

١٩٥٠/ ٤٥٩٠ ـ «الزَّكَاةُ في هذِه الأَرْبَعَةِ: الحِنْطَةُ، والشَّعِيرُ، والزَّبِيبُ، والتَّمْرُ».

(قط) عن عمر

١٣٨/٤ قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنه لا علة له والأمر/ بخلافه، فقد قال ابن حجر ـ يعني الحافظ ابن حجر ـ: فيه العرزمي وهو متروك، وعجيب من المصنف كيف آثر هذه الرواية المطعون فيها على الحديث المتصل الثابت وهو خبر الحاكم والبيهقي: «لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة: الشعير، والحنطة والزبيب، والتمر»، قال البيهقي: رواته ثقات وهو متصل، واللائق في أحاديث

الأحكام أن يتحرى منها ما تقوم به الحجة.

قلت: وعجب من الشارح كيف يذكر حديثاً مصدراً بـ «لام ألف»، ويحب من المصنف أن يذكره في حرف «الزاي» مع أنه تعقبه قريباً قبل حديثين في حديث «الزبانية أسرع إلى فسقة حملة القرآن» بأنه رأى في الأصول لفظ الحديث «للزبانية» باللام، وأنه كان من حق المصنف أن يذكره في حرف اللام، ثم إن ما نقله عن البيهقي من قوله: رواته ثقات وهو متصل كذب لا أصل له، فإن البيهقي لم يقل ذلك، وقوله: واللائق في أحاديث الأحكام... إلخ تلبيس مكشوف، فإن ذلك حق لو كان كتاب المؤلف خاصاً بأحاديث الأحكام أو ذكره استدلالاً على الحكم، أما وكتابه مرتب على حروف المعجم ومقصود به إيراد الأحاديث لتعرف ويستفاد ما هو وارد عن النبي ﷺ من صحيح وحسن وضعيف ومنكر فلا.

١٩٥١/ ٤٥٩١ ـ «الزِّنَا يُورِثُ الفَقْرَ».

القضاعي (هب) عن ابن عمر

قال في الكبير: قال العامري في شرح الشهاب: غريب.

قلت: العامري أحمق يحكم على الأحاديث بهواه وذوقه فيعطي كل حديث لقباً من ألقابه الحديثية ويحكم عليه حكماً بحسب ما يقتضيه ذوقه، فتارة يعبر عن المنكر والموضوع بأنه صحيح، وتارة يقول عن الصحيح المتواتر غريب، وهكذا فهو ساقط عن درجة الاعتبار ولا يعتبره إلا ساقط مثله،/ فالحديث ليس بغريب كما ١٣٩/٤
يقوله العامري ويقره عليه الشارح، لأنه ورد عن ابن عمر من طريقين من رواية مجاهد عنه عند ابن حبان في الضعفاء والقضاعي [رقم: ٦٦] والديلمي، ومن رواية نافع عنه عند الحاكم في تاريخ نيسابور والديلمي، وورد هذا المعنى أيضاً من حديث علي وابن عباس وحذيفة وغيرهم، فلا غرابة إلا في عقل العامري!

١٩٥٢/ ٤٥٩٢ ـ «الزِّنْجِيُّ إِذَا شَبِعَ زَنَا، وَإِذَا جَاعَ سَرَقَ، وَإِنَّ فِيهِم لَسماحةً ونَجْدَةً».

(عد) عن عائشة

قال في الكبير: أورده ابن الجوزي في الموضوع، وأعله بعنبسة البصري، وقال: متروك وتعقبه المصنف بأن له شاهداً، وقال السخاوي: له شاهد عند الطبراني في الأوسط: «الأسود إذا جاع سرق، وإذا شبع زنا» وفي الكبير: «قيل يا رسول الله: ما يمنع حبش بني المغيرة أن يأتوك إلا أنهم يخشون أن تردهم. قال: لا خير في الحبش إذا جاعوا سرقوا، وإذا شبعوا زنوا».

قلت: كذب على المصنف إذ قال: تعقبه بأن له شاهداً، فإن المصنف قال

عقب إيراد ابن الجوزي للحديث قلت: له شواهد قال الطبراني [١١/ ٤٢٨]: حدثنا عبدان بن أحمد ثنا محمد بن عمرو بن العباس الباهلي ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا خير في الحبش إذا جاعوا سرقوا، وإذا شبعوا زنوا، وإن فيهم لخلتين حسنتين إطعام الطعام وبأس عند البأس»، قال الذهبي في المغني: عوسجة عن ابن عباس روى له أبو داود مجهول، وقال الحميدي في مسنده:

ثنا مهدي بن ميمون عن واصل عن هلال عن مولى بني هاشم قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «من شر رقيقكم السودان إن جاعوا سرقوا وإن شبعوا زنوا».

وقال أبو نعيم [٢/ ١٧٠]:

حدثنا أبي ثنا محمد بن أحمد بن يحيى ثنا أبو بكر الطرسوسي ثنا سليمان بن
٤/ ١٤٠ داود ثنا الدراوردي عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي عن خالد/ بن عبد الله بن حسين عن عباد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أبي رافع قال: قال رسول الله ﷺ: «شر الرقيق الزنجي إذا شبعوا زنوا وإن جاعوا سرقوا» اهـ.

ثم إنه عدل عن نقل هذا من كلام المصنف إلى كلام السخاوي.

١٩٥٣/ ٤٥٩٥ ـ «الزُّهْدُ في الدُّنْيا يُرِيحُ القَلْبَ وَالْبَدَنَ، والرَّغْبَةُ في الدُّنْيا تُطِيل الهم وَالحَزَنَ».

(حم) في الزهد، (هب) عن طاوس مرسلاً

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مسنداً لأحد وهو عجيب، فقد رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة وفيه أشعث بن نزار، قال الهيثمي: لم أعرفه، وبقية رجاله وثقوا على ضعف فيهم، ثم ظاهر كلامه أيضاً أنه لا علة في هذا المرسل سوى الإرسال، وليس كذلك بل فيه الهيثم بن جميل قال الذهبي في الضعفاء: حافظ له مناكير.

قلت: المصنف أورد حديث أبي هريرة الموصول قبل هذا مباشرة ملاصقاً له ليس بينهما حديث أصلاً، وعزاه للطبراني في الأوسط وابن عدي، والبيهقي في الشعب، وكتب عليه قال المنذري: إسناده مقارب، ثم قال في هذا المرسل ما ترى، ثم إن قوله في الهيثم بن جميل: قال فيه الذهبي: حافظ له مناكير كذب على الذهبي، فاسمع قول الذهبي بنصه [٤/ ٣٢٠، رقم: ٩٢٩٣]: الهيثم بن جميل بن سهل البغدادي ثم الأنطاكي الحافظ عن حماد بن سلمة ومالك وعنه أحمد والذهلي ومحمّد بن عوف وآخرون الوليد بن برد: ثنا الهيثم بن جميل ثنا أبو عوانة عن عبد
٤/ ١٤١ الأعلى عن سعيد بن جبير عن/ ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في

القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»، قال الدارقطني: ثقة حافظ، وقال العجلي: ثقة صاحب سنة، وقال أحمد: ثقة، وقال ابن عدي: ليس بالحافظ يغلط على الثقات، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب، قلت: مات سنة ثلاث عشرة ومائتين اهـ. كلام الذهبي بحروفه.

ثم إن الهيثم بن جميل وثقه جماعة آخرون، فإن قلت: لعله أخذ ذلك من إيراد الذهبي للحديث في ترجمته، قلت: الذهبي لم يصرح بنكارة الحديث، ولو فرضنا ذلك فإنه يكون أورد له منكراً واحداً لا مناكير، وأيضاً فالحديث الذي أورده له الذهبي لم ينفرد به، بل توبع عليه وصححه الترمذي في سننه.

١٩٥٤/٤٥٩٦ ـ «الزُّهْدُ في الدُّنْيَا يُرِيحُ القَلْبَ والبَدَنَ، والرَّغْبَةُ فيها تُكْثِرُ الهَمَّ والحَزَنَ، والبَطَالَةَ تُقسّي القَلْبَ».

القضاعي عن ابن عمر

قال في الكبير: ورواه أيضاً ابن لال والحاكم والطبراني والديلمي وغيرهم، فعدول المصنف للقضاعي واقتصاره عليه غير جيد.

قلت: الحديث ما خرجه أحد من المذكورين باللفظ المذكور من حديث عبد الله بن عمرو أصلاً، وإنما أخرجه القضاعي كما قال المصنف.

قال القضاعي [رقم ٢٧٨]:

أخبرنا هبة الله بن إبراهيم الخولاني أنا يوسف بن أحمد الصيدلاني بمكة ثنا أبو التريل الأطرابلسي ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج ثنا بقية بن الوليد عن بكر بن خنيس عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو به.

* * *

حرف السين

١٩٥٥/ ٤٦١٤ ـ «سَابِقُنَا سَابِقٌ، ومُقْتَصِدُنَا نَاجٍ، وَظَالِمُنَا مَغْفُورٌ له».

ابن مردويه والبيهقي في البعث عن عمر

٤/١٤٢ / قال في الكبير: أخرجه ابن مردويه عن الفضل بن عمير الطفاوي عن ميمون الكردي عن عثمان النهدي عن ابن عمر بن الخطاب، وأعله العقيلي بالفضل، وقال: لا يتابع عليه، والبيهقي في البعث عن ابن عمر بن الخطاب، وفيه أيضاً الفضل بن عميرة القرشي، قال في الميزان عن العقيلي: لا يتابع على حديثه، ثم ساقا له هذا الخبر، رواه عنه عمرو بن الحصين وعمرو ضعفوه اهـ. وتعجب منه ابن معين فكأنه استنكره، وقال في الصغير: رواه ابن مردويه والبيهقي في البعث عن ابن عمر بن الخطاب وهذا منكر.

قلت: في هذا أوهام:

الأول: قوله: عن عثمان النهدي وإنما هو أبو عثمان وهو أشهر من نار على علم لا يخفى إلا على مثل الشارح.

الثاني: قوله في الكتابين: عن ابن عمر مع زيادة ابن الخطاب لرفع إيهام ابن عمرو بن العاص، والحديث إنما هو عن عمر وكذلك هو في المتن.

الثالث[1]:

الرابع: نقله عن العقيلي أنه قال: لا يتابع عليه، والعقيلي إنما قال: لا يتابع على حديثه، وفرق بين العبارتين لأن قوله: لا يتابع عليه نص على خصوص هذا الحديث وإعلام بأنه انفرد به إما سنداً وإما متناً أو معنى وقوله: لا يتابع على حديثه معناه: أنه يغرب وينفرد في أحاديثه، والمراد أكثرها إذ لا يمكن أن يوجد راوٍ لا يروي إلا ما هو غريب، اللهم إلا أن يكون فعلاً لم يرو إلا حديثاً أو حديثين، وإذا كان المراد ذلك فقد لا يكون هذا الحديث مما لم يتابع عليه وهو الواقع، فإنه توبع عليه سنداً ومعنى، فإن البيهقي لم يخرجه من طريقه كما سأذكره.

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هذه اللفظة ولم يأت بمضمونها، وكتب بعدها مباشرة: «الرابع».

الخامس: قوله: وفي سند البيهقي أيضاً الفضل بن عميرة القرشي، فإن البيهقي لم يروه من طريقه، بل رواه عمن تابعه عليه عن ميمون الكردي وهو حفص بن خالد إلا أنه قال: عن ميمون بن سياه الكردي عن عمر، ولم يذكر أبا عثمان النهدي، ولذلك قال البيهقي عقبه: فيه إرسال بين ميمون وعمر فالجزم بأنه رواه أيضاً/ من ١٤٣/٤
طريق الفضل من تهور الشارح.

السادس: قوله: فيه القرشي وإنما هو القيسي بالياء والسين المهملة.

السابع: قوله: قال في الميزان عن العقيلي: لا يتابع على حديثه ثم ساقا له هذا الخبر كذب صراح، فإن الذهبي لم يسق الخبر بعد نقله عن العقيلي بل ساقه أولاً فقال ما نصه: الفضل بن عميرة القيسي عن ميمون بن سياه عن أبي عثمان النهدي سمعت عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سابقنا...» الحديث، رواه عنه عمرو بن حصين، وعمرو ضعفوه، قال العقيلي: الفضل هذا لا يتابع على حديثه، قال شيخنا أبو الحجاج: هو أبو قتيبة بصري، روى عن ثابت البناني وميمون الكردي وعنه جعفر بن سليمان وحرمي بن عمارة وغيرهما ذكره ابن حبان في الثقات، قال الذهبي: بل هو منكر الحديث ثم أسند من طريقه حديثاً في فضل علي، وهو الذي أثار غضب الذهبي حتى عارض ابن حبان في توثيقه وجرحه هو على قاعدة النواصب في تجريح الراوي لفضائل علي عليه السلام، والمقصود أن الذهبي أورد من مناكيره حديثاً آخر أما هذا فذكره للتعريف به حيث اشتهر هو برواية الحديث، وبين أن الضعف فيه من الراوي عنه وهو عمرو بن الحصين على أنه لو أراد الذهبي ذلك لما سلم له، فإن الحديث غير ضعيف بل هو حسن أو صحيح بالنظر إلى شواهده، وقد اختصر الذهبي من كلام العقيلي قوله: وقد روى يعني هذا الحديث بإسناد أصلح من هذا.

الثامن: قوله: وتعجب منه ابن معين، فإن هذا النقل عن ابن معين غير موجود ولو كان ابن معين حياً ورأى كتاب الشارح لأبدى عجبه الشديد منه، ولعده في مقدمة شيوخ الوضاعين المطرحين الذي لا يلتفت إلى شيء من روايتهم ونقلهم، فإن الراوي الضعيف إما أن يكون ضعفه لكذبه أو لكثرة أوهامه وفحش خطئه، وهذا الشارح جمع بين الأمرين وضرب في كل منهما بأكبر حظ وأوفر نصيب فلا يقبل قوله ولا نقله.

١٤٤/٤ / **التاسع**: قوله في الصغير: وهذا منكر، فإن الحديث ليس بمنكر وإنما المنكر الحكم عليه بالمنكر، بل هو حسن كما رمز له المصنف، وبيان ذلك أخرجه ابن مردويه وابن لال ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس، والثعلبي في التفسير،

ومن طريقه البغوي والواحدي في الوسيط والعقيلي كلهم من رواية عمرو بن الحصين عن الفضل بن عميرة عن ميمون بن سياه، وعمرو بن الحصين وإن كان ضعيفاً فقد توبع عليه، وكذلك الفضل بن عميرة توبع عليه، مع توثيق ابن حبان له، فرواه البيهقي في البعث والنشور من وجه آخر من رواية حفص بن خالد عن ميمون بن سياه، ومن وجه ثالث من طريق سعيد بن منصور:

ثنا فرح بن فضالة ثنا أزهر بن عبد الله الحرازي عمن سمع عمر يقول، فذكره موقوفاً وهو في حكم المرفوع، لأنه لا مدخل للرأي فيه فزال ما يخشى من ضعف عمرو بن الحصين وتفرد الفضل بن عميرة فارتقى إلى الحسن، هذا بالنسبة إلى حديث عمر وحده، أما بانضمام شواهده إليه فهو يرتقي إلى الصحيح بلا شك فقد ورد هذا المعنى أيضاً من حديث أسامة بن زيد وأبي سعيد الخدري وأبي الدرداء وعوف بن مالك وحذيفة وعائشة وابن مسعود وابن عباس موقوفاً وعن جماعة من التابعين مقطوعاً.

فحديث أسامة رواه الطبراني وابن مردويه والبيهقي في البعث والثعلبي في التفسير.

وحديث أبي سعيد رواه أحمد والترمذي وابن أبي حاتم، وابن جرير.

وحديث أبي الدرداء رواه أحمد وابن أبي حاتم، والحاكم في المستدرك والبغوي في التفسير، وله عند أحمد طريقان أحدهما صحيح.

وحديث عوف بن مالك رواه ابن أبي حاتم والطبراني.

وحديث حذيفة رواه الديلمي في مسند الفردوس.

وحديث عائشة الموقوف رواه أبو داود الطيالسي والحاكم في المستدرك.

وحديث ابن عباس وابن مسعود رواهما ابن جرير، وقد ذكرت أسانيد هذه
٤/١٤٥ الأحاديث ومتونها في تخريج أحاديث عوارف/ المعارف للسهروردي.

١٩٥٦/ ٤٦١٥ ـ «سادات السودان أربعة: لقمان الحبشي، والنجاشي، وبلال، ومهجع».

ابن عساكر عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر مرسلاً

قال في الكبير: رواه ابن عساكر من طريق ابن المبارك مصرحاً، فلو عزاه المصنف إليه لكان أولى.

قلت: هذا جهل فابن المبارك له مصنفات قليلة ليس فيها من أحاديثه الربع بل ولا العشر وجل الأحاديث المروية من طريقه في كتب أصول السنة ليست هي

مذكورة في كتبه إنما هي متلقاة عنه، ولو كان هذا كذلك في حق ابن المبارك لكان أيضاً في حق مالك والثوري وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد ووكيع وعبد الرزاق والطيالسي ومسدد وجماعة كثيرة من الحفاظ الذين يكثر وجودهم في أسانيد الأحاديث، ولهم مصنفات فيقال على هذا الاختراع العجيب في كل حديث يوجد فيه مالك مثلاً يجب عزوه إلى مالك، وإن لم يكن في موطئه، وإلى الثوري وإن لم يكن في جامعه، وهكذا كما يقوله هذا الرجل في حديث [ابن] المبارك الذي هو غير موجود في مصنفاته، ولو سلمنا أنه مخرج فيها فالعزو إلى المتأخرين الذين يخرجون من طريقه كابن عساكر في هذا الحديث هو اصطلاح المحدثين ولا يعزون إلى كتب الأقدمين كابن المبارك والثوري وابن عيينة، إلا ما لم يخرجه المتأخرون، وذلك لتداول كتب المتأخرين واشتهارها دون كتب المتقدمين إلا موطأ مالك لتداوله وشهرته، على أن كثيراً من الحفاظ لا يعزو إليه ما فيه مما هو مخرج في الصحيحين والسنن الأربعة ومسند أحمد.

١٩٥٧/٤٦١٦ ـ «سَارِعُوا في طَلَبِ الْعِلْمِ، فالحَدِيث مِنْ صَادِقٍ خَير مِنَ الدُّنيا وَمَا عَلَيْهَا مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ».

الرافعي في تاريخه عن جابر

قلت: هذا حديث موضوع في نقدي وإن لم أقف على سنده.

١٩٥٨/٤٦١٧ ـ «/ سَاعَات الأذَى يُذهِبْنَ سَاعَاتِ الخَطَايَا». ١٤٦/٤

ابن أبي الدنيا في الفرج عن الحسن مرسلاً

قال في الكبير: رواه البيهقي عن الحسن أيضاً، فلو عزاه المصنف له لكان أولى.

قلت: المصنف عزاه للبيهقي بعد هذا مباشرة.

١٩٥٩/٤٦١٨ ـ «سَاعَاتُ الأذَى في الدنيا يُذْهِبْنَ سَاعَاتِ الأذَى في الآخرةِ».

(هب) عن الحسن مرسلاً، (فر) عن انس

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً ابن شاهين وابن صاعد، وعنهما أورده الديلمي، فاقتصار المصنف عليه تقصير.

قلت: لو قيل له: في أي كتاب خرجه ابن شاهين وابن صاعد لبلِّج[1] ولم يجد جواباً فكان حقه أن يسكت، ثم إن ابن صاعد لم يخرجه وإنما رواه ابن شاهين

---

(١) بلِّج: أوصد أو أغلق، وهي لغة شمال المغرب، انظر: «معجم شمال المغرب تطوان وما حولها» (ص٣١) للدكتور/ عبد المنعم سيد عبد العال، ط دار الكاتب العربي القاهرة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨م.

في الترغيب عنه، فقال:

حدثنا ابن صاعد ثنا سعد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري ثنا إسماعيل بن إسحاق الأنصاري ثنا عثمان بن عبد الله القرشي ثنا رقبة العبدي يعني: ابن مصقلة عن الحسن وثابت البناني عن أنس به.

١٩٦٠/ ٤٦٢١ ـ «سَاعَةٌ في سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِن خَمْسِينَ حجَّة».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: ورواه أبو يعلى ومن طريقه وعنه تلقاه الديلمي، فاقتصار المصنف على عزوه للفرع دون الأصل غير جيد.

قلت: هو غير جيد في نظر الجهلة ولا قائل بأنه غير جيد من أهل العلم أصلاً، ثم إن قوله: رواه أبو يعلى يفيد أنه في معجمه الكبير المشهور الذي يطلق عند العزو، وهو إنما خرجه في المعجم الصغير الذي هو من رواية أبي بكر بن المقري عنه، والحفاظ إذا عزوا إلى هذا قيدوه دون الآخر، ثم إن قوله: ومن طريقه وعنه عبارة سخيفة متناقضة، أما من طريقه فصحيح وأما عنه فباطل لأنه لم يروه عنه مباشرة إذ بينهما ماتتا سنة أو أكثر، وإنما رواه بثلاث وسائط، فقال:

١٤٧/٤ أخبرنا أحمد بن محمد بن سليم أخبرنا إبراهيم بن منصور ثنا ابن المقري ثنا/ أبو يعلى ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ثنا أبو توبة ثنا محمد بن بكر الهلالي عن طاوس ومكحول عن ابن عمر به، ثم على مقتضى تعنت الشارح نقول: إن الحديث خرجه إبراهيم بن سعيد الجوهري الحافظ صاحب المسند، فعزوه للفرع دون الأصل غير جيد.

١٩٦١/ ٤٦٢٢ ـ «سَاعَةٌ مِنْ عَالِمٍ مُتَّكِيء عَلَى فِراشِهِ يَنظُر في عِلْمِهِ خَيْرٌ مِن عبَادَةِ العَابِدِ سَبْعِينَ عاماً».

(فر) عن جابر

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو نعيم ومن طريقه، وعنه رواه الديلمي مصرحاً، فلو عزاه المصنف للأصل لكان أولى.

قلت: هذه سخافة تقدم الكلام عليها مراراً، ثم إن كل ما يخرجه الديلمي من كتب أبي نعيم يرويه عن الحداد عنه وهذا لم يروه عن الحداد، فالظاهر أن أبا نعيم لم يخرجه في مصنفاته.

قال الديلمي:

أخبرنا أبو منصور بن مندويه عن أبي نعيم عن الحسين بن أحمد الرازي عن

أبي جعفر محمد بن إسحاق الخطيب عن أبي نصر منصور بن محمد عن محمد بن سعيد الماليني عن محمد بن عبيد الله المدني عن أبي أويس عن صفوان بن سليم عن جابر به.

قلت: وهو حديث باطل موضوع ورجاله جلهم مجاهيل.

١٩٦٢/ ٤٦٢٣ ـ «سَاعَتَان تُفْتَحُ فِيهِمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وقَلَّمَا تُردُّ عَلَى داعٍ دَعْوَتهُ لِحُضُورِ الصَّلاةِ والصف فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

(طب) عن سهل بن سعد الساعدي

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره لأعلى من الطبراني وهو غفول عجيب، فقد خرجه الإمام مالك كما في الفردوس باللفظ المذكور.

قلت: إنما الغفول الأعجب من الشارح الذي لا يحقق ما يقول، فإن مالكاً خرجه بلفظ: «ثنتان»، ولم يخرجه هو وحده، بل كذلك رواه أبو داود [رقم: ٢٥٤٠]، وابن حبان [٣/ ١١٠]، والحاكم [١/ ١٩٨]، وقد ذكره المصنف سابقاً في حرف الثاء المثلثة وعزاه للمذكورين.

١٩٦٣/ ٤٦٢٥ ـ/ «سَافِرُوا تَصحُّوا وَتَغْنَمُوا». ١٤٨/٤

(هق) عن ابن عباس، الشيرازي في الألقاب

(طس) وأبو نعيم في الطب، والقضاعي عن ابن عمر

قال في الكبير: ثم قال الطبراني لم يروه عن ابن دينار إلا محمد بن رواد، قال في المهذب: ابن رواد واهٍ اهـ. وفي الميزان عن الأزدي لا يكتب حديثه، ثم أورد له هذا الخبر، وقد علمت أن رواداً تفرد به فالحديث لأجله شديد الضعف.

وقال في الصغير: إسناده واهٍ.

قلت: هذا باطل من وجوه: **الأول**: أن الحديث أورده المصنف من طريقين: من حديث ابن عباس، ومن حديث ابن عمر وهو إنما تكلم على حديث ابن عمر، فكيف يحكم عليه من أجل سند واحد!

الثاني: قوله: وقد علمت أن رواداً تفرد بهذا الحديث، فإنه أخذه من قول الطبراني السابق وهو غير فاهم له، فإن الطبراني إنما يقول: تفرد به عن ابن دينار خاصة لا تفرد بالحديث من أصله، فإنه ورد عن ابن عمر من طريق آخر من رواية نافع عنه، أخرجه ابن حبان في الضعفاء.

الثالث: أنه حكم على الحديث بأنه واهٍ من أجل قول الذهبي في ابن رواد: إنه واهٍ، ولا يلزم من أن يكون الراوي واهياً أن يكون حديثه كذلك، لاحتمال وروده من وجه آخر وارتفاعه بالمتابعات والشواهد.

الرابع: أن ما قاله الذهبي في المهذب غير مسلم بل هو إسراف منه، فإن عبارات الجرح التي ذكرها في ابن رواد في الميزان لا تدل على أنه واهٍ لا سيما وقد ذكره ابن حبان في الثقات.

الخامس: أن الحديث له طرق أخرى ذكر المصنف منها حديث أبي سعيد وحديث أبي هريرة وحديث ابن عباس ومرسل محمد بن عبد الرحمٰن، وكتبها الشارح بيده ثم مع ذلك قال: إنه واهٍ.

١٩٦٤/٤٦٢٨ ـ «سَافِرُوا مَعَ ذَوِي الجُدُودِ وَالْمَيْسَرَةِ».

(فر) عن معاذ

قال في الكبير: فيه إسماعيل بن زياد، فإن كان الشامي، فقد قال الدارقطني: يضع الحديث أو الشقري، فقال ابن معين: كذاب، أو السكوني فجزم الذهبي بأنه كذاب.

٤/١٤٩ **قلت**: الحديث موضوع وإسماعيل بن زياد المذكور/ في سند الحديث هو السكوني وأمره واضح لا يخفى على من له دراية بهذا الفن، فإن الديلمي رواه من طريقه، وقال: إسماعيل بن أبي زياد كما في نسختنا عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ به، والذهبي قال في الميزان: إسماعيل بن زياد، وقيل: ابن أبي زياد السكوني قاضي الموصل، قال ابن عدي: منكر الحديث يروي عن شعبة وثور ابن يزيد... إلخ، فإذا رآه ذكر أنه يروي عن ثور بن يزيد ورأى الحديث عند الديلمي من روايته عنه لم يبق له شك في أنه السكوني ولكنه بعيد عن دراية الفن.

١٩٦٥/٤٦٢٩ ـ «سَاقِي القَوْمِ آخِرُهُمْ».

(حم. تخ. د) عن عبد الله بن أبي أوفى

قال في الكبير: ورواه مسلم في الصلاة مطولاً، والترمذي، وابن ماجه كما هنا في الأشربة، والنسائي في الوليمة، فما أوهمه صنيع المصنف من تفرد أبي داود به عن الستة غير جيد.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: أن مسلماً خرجه [١/ ٤٧٤، رقم ٣١١] أثناء حديث كما يعترف به هو ويدلسه بقوله: مطولاً حتى يوهم أنه خرجه أول حديث وزاد فيه فطوله، والمصنف لا يورد الحديث من أوله مراعياً لفظه عند مخرجيه.

الثاني: ومع ذلك فهو عنده من حديث أبي قتادة لا من حديث عبد الله بن أبي أوفى.

الثالث: أن الترمذي [رقم ١٨٩٤]، وابن ماجه [رقم ٣٤٣٤] خرجاه بزيادة لفظة وهي: «آخرهم شرباً».

الرابع: أن المصنف عزاه لهما بتلك الزيادة عقب هذا مباشرة بدون فارق بينهما أصلاً.

الخامس: أن النسائي لم يخرجه في الصغرى التي هي أحد الكتب الستة، والمصنف التزم أن لا يورد في كتابه هذا إلا ما كان في الصغرى.

السادس: ولو فرضنا أن هؤلاء خرجوه من حديث ابن أبي أوفى وباللفظ المذكور هنا بدون مخالفة واقتصر هو على العزو إلى بعضهم فماذا يكون؟!

١٥٠/٤ وهل قال عاقل: إن الإحاطة بجميع المخرجين مطلوبة عند ذكر كل حديث/ ولو كان ذلك كما يريده هذا المتعنت لما سلم في الدنيا محدث على الإطلاق من التعقب، وإنما ذلك عندهم خاص بالصحيحين أو بعزو ما في الكتب الستة إلى غيرها، والشارح عدا ذلك إلى سائر كتب الحديث، وليته كان مصيباً في شيء من ذلك بل كل ما يذكره خطأ.

ثم نقول له الحديث له مخرجون آخرون، وورد من طريق جماعة من الصحابة لم يذكرهم لك المؤلف، فأين أنت من معرفة ذلك والتعقب به وإكمال الفائدة بذكره.

فحديث ابن أبي أوفى هذا أخرجه أيضاً الدولابي في الكنى والأسماء، وحديث أبي قتادة أخرجه أيضاً الطبراني في الصغير، وورد أيضاً من حديث أبي معبد الخزاعي أخرجه ابن سعد في الطبقات في باب خروج رسول الله ﷺ وأبي بكر إلى المدينة للهجرة [١/ ١/ ١٥٥].

ومن حديث عبد الله بن مسعود أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ١٥] في ترجمة الحسن بن علي المظالمي.

ومن حديث أنس بن مالك أخرجه أبو عمرو بن حمدان في فوائد الحاج عن الحسن بن سفيان ثنا عبد الله بن أبي بكر المقدمي ثنا حماد بن يزيد عن ثابت عن أنس به.

ومن مرسل بكر بن عبد الله المزني أخرجه الدولابي في الكنى في كنية أبي شيبة.

١٩٦٦/ ٤٦٤٠ ـ «سَبِّحُوا ثَلاثَ تَسْبِيحاتٍ رُكُوعاً، وثَلاثَ تَسْبِيحَاتٍ سُجُوداً».

(هق) عن محمد بن علي مرسلاً

قال في الكبير: هو محمد ابن الحنفية.

قلت: لا بل هو الباقر محمد بن علي بن الحسين وهو الذي يطلق عليه

محمد بن علي أما ابن الحنفية فيذكر بهذا الاسم أو بزيادة علي بن أبي طالب، قال البيهقي [٢/ ٨٦]:

حدثنا أبو محمد بن يوسف إملاء أنبأنا أبو القاسم جعفر بن محمد الموسوي بمكة أنبأنا أبو حاتم الرازي أنبأنا عبيس بن مرحوم العطار ثنا حاتم بن إسماعيل ثنا جعفر بن محمد عن أبيه قال: «جاءت الحطابة فقالت: يا رسول الله لا نزال سفراً أبداً فكيف نصنع بالصلاة؟ فقال ﷺ: «سبحوا . . . . .» الحديث.

١٩٦٧/ ٤٦٤٣ - «سَبْعٌ يَجْرِي لِلْعَبْدِ أَجْرُهُنَّ وَهُو في قَبْرِهِ بَعْدَ مَوْتِه/ مَنْ عَلَّمَ عِلْماً، أَو أَجْرَى نَهراً، أو حَفَرَ بِئراً، أو غَرَسَ نَخْلاً، أو بَنَى مَسْجِداً، أو ورَّثَ مُصْحَفاً، أو تَرَكَ وَلَداً يَسْتَغْفِرُ له بَعْدَ مَوْتِهِ». ٤/ ١٥١

البزار وسمويه عن أنس

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وهو باطل فقد أعله الهيثمي بأن فيه محمد العرزمي وهو ضعيف وكذلك قال البيهقي والذهبي.

قلت: إنما الباطل كذب الشارح وجهله، فالمصنف لم يرمز لهذا الحديث بشيء على [ما] في نسختنا، ولو رمز له بالصحة فهو صحيح كما قال، إذ لا يلزم من وجود ضعيف في السند أن يكون الحديث ضعيفاً لا سيما والعرزمي المذكور كان صدوقاً صالحاً كما قال ابن حبان والذهبي، وإنما كان يحدث من حفظه فيهم فوقعت المناكير في حديثه، وإذ هو صدوق غير كاذب فحديثه يثبت ويصح بوجود المتابعات والشواهد الدالة على صدقه وعدم وهمه.

والحديث له شواهد كثيرة بعضها في الصحيح كحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له». رواه مسلم [٤/ ٢٠٦٥، رقم ١٣].

وحديثه أيضاً مرفوعاً: «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علمه ونشره، وولداً صالحاً تركه، أو مصحفاً ورثه، أو مسجداً بناه، أو بيتاً لابن السبيل بناه، أو نهراً أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته» رواه ابن ماجه [رقم ٢٤٢]، وابن خزيمة في الصحيح [رقم: ٢٤٩٠].

وحديث أبي أمامة مرفوعاً: «أربعة تجري عليهم أجورهم بعد الموت: رجل مات مرابطاً في سبيل الله، ورجل علم علماً فأجره يجري عليه ما عمل به، ورجل أجرى صدقة فأجرها له ما جرت، ورجل ترك ولداً صالحاً يدعو له»، رواه أحمد [٥/ ٢٦١]، والبزار، والطبراني [٨/ ٢٤٣].

قال الحافظ المنذري: وهو صحيح مفرقاً من حديث غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم اهـ.

أي مع أنه ضعيف السند، وكذلك الحال في هذا الحديث ثم إن الشارح لما لم يجد ما يستدركه على المصنف من المخرجين ذكر أن أبا نعيم والديلمي خرجاه، وهو كاذب في عزوه إلى أبي نعيم، وإنما رآه في مسند الفردوس للديلمي.

والحديث خرجه أيضاً ابن أبي داود في المصاحف قال: حدثنا يعقوب بن سفيان/ ثنا إبراهيم النخعي عن عبد الرحمٰن بن هانىء ثنا العرزمي عن قتادة عن يزيد الرقاشي عن أنس به. ٤/١٥٢

كذا وقع عنده في الإسناد زيادة الرقاشي، ورواه جماعة فلم يذكروا فيه الرقاشي، قال ابن حبان في الضعفاء [٢/ ٢٤٧]:

ثنا الحسن بن سفيان ثنا أبو المنذر أحمد بن فضالة ثنا أبو نعيم عبد الرحمٰن ابن هانىء النخعي ثنا محمد بن عبيد الله العرزمي عن قتادة عن أنس به.

وقال أبو نعيم في الحلية [٢/ ٣٤٤]:

حدثنا عبد الله بن جعفر ثنا إسماعيل بن عبد الله ثنا أبو نعيم عبد الرحمٰن بن هانىء النخعي ثنا محمد بن عبيد الله العرزمي عن قتادة عن أنس به.

ثم قال: غريب من حديث قتادة تفرد به أبو نعيم عن العرزمي.

وقال ابن مردك في فوائده تخريج الدارقطني:

ثنا عمر بن الحسن بن علي بن مالك أنا الحسن بن سلام السواق ثنا أبو نعيم عبد الرحمٰن بن هانىء به، دون ذكر الرقاشي أيضاً.

١٩٦٨/ ٤٦٥١ ـ «سَبَقَ الْمُفْرِدُونَ الْمُسْتَهْتِرُونَ في ذِكْرِ اللَّهِ، يَضَعُ الذِّكْرُ عَنْهُمْ أَثْقَالَهُم فَيَأْتُونَ يَومَ القِيَامَةِ خِفَافاً».

(ت. ك) عن أبي هريرة، (طب) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: قال الحاكم: على شرطهما، وأقره الذهبي وقال الهيثمي: رواه الطبراني عن شيخه عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم وهو ضعيف.

قلت: ذكره لتصحيح الحاكم عقب حديث أبي الدرداء يوهم أنه صحح حديث أبي الدرداء والواقع أنه لم يخرجه، ونقله كلام النور الهيثمي في حديث أبي الدرداء وإقراره عليه غير جيد، فإن الهيثمي إنما يتكلم على الطريق التي أمامه، وعبد الله شيخ الطبراني لم ينفرد به، بل ورد من غير طريقه فأخرجه ابن شاهين في الترغيب قال:

حدثنا عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري ثنا محمد بن أشرس ثنا إبراهيم ابن رستم ثنا عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي الدرداء به، ثم قال ابن شاهين: هكذا قال إبراهيم بن رستم في هذا الحديث: عن أبي الدرداء، وهو عندي وهم، والصواب عن أبي هريرة.

١٥٣/٤ **قلت**: ليس ذلك وهماً من إبراهيم بن رستم وإنما هو اختلاف من/ عمر بن راشد أو من يحيى بن أبي كثير فقد تابع إبراهيم بن رستم على قوله عن أبي الدرداء محمد بن يوسف الفريابي كما ذكره شيخ الإسلام الهروي في منازل السائرين فقال: ورواه محمد بن يوسف الفريابي عن عمر بن راشد عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي الدرداء مرفوعاً، والحديث إنما هو لأبي هريرة اهـ.

وخالف إبراهيم بن رستم والفريابي أبو معاوية ومحمد بن بشر فروياه عن عمر ابن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

أما رواية أبي معاوية فرواها الترمذي [رقم ٣٥٩٩] عن أبي كريب محمد بن العلاء عنه، ثم قال: حسن غريب.

وأما رواية محمد بن بشر فقال الهروي في منازل السائرين:

أخبرني الحسين بن محمد الفرائضي أخبرنا أحمد بن محمد بن حسنويه أخبرنا الحسين بن إدريس الأنصاري أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا محمد بن بشر هو العبدي عن عمر بن راشد به، ثم قال: هذا حديث حسن لم يروه عن يحيى بن أبي كثير إلا عمر بن راشد اليماني.

قلت: وليس كذلك بل رواه عنه علي بن المبارك لكنه قال: عن عبد الرحمٰن ابن يعقوب عن أبي هريرة.

كذلك أخرجه أحمد في المسند [٢/ ٣٢٣ و٤١١] عن أبي عامر، والحاكم في المستدرك [١/ ٦٧٣، رقم ١٨٢٣] من رواية عباس الدوري عن أبي عامر العقدي أيضاً قال:

حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمٰن بن يعقوب مولى الحَرْق.

قال: سمعت أبا هريرة به، ثم قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه يعني بسياقه الذي ذكره المصنف وإلا فالحديث خرجه مسلم في صحيحه [٤/ ٢٠٦٣ رقم ٤] من طريق روح بن القاسم عن العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة بالسياق الذي ذكره الشارح.

ومن هذا الوجه خرجه أبو عمرو بن حمدان في فوائده عن الحسن بن سفيان:

ثنا أمية بن بسطام وهو شيخ مسلم في الحديث ثنا يزيد بن زريع ثنا روح به مثله، ولكنه زاد فيه بعد قوله: «والذاكرات»: «رحم الله المحلقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله...» الحديث.

وذكر الهروي أن محمد بن بشار بندار رواه عن صفوان بن عيسى عن بشر بن رافع اليماني عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة قال: وأحسنها طريقاً وأجودها سنداً طريق العلاء/ بن عبد الرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة يعني التي عند ١٥٤/٤ مسلم، قال: وروى هذا الحديث أهل الشام عن أبي أمامة مرفوعاً، وقال في كلها: «سبق المفردون».

قلت: وليته ذكر سنده.

١٩٦٩/ ٤٦٥٣ ـ «سِتُّ خِصَالٍ مِنَ الخَيْرِ: جِهَادُ أَعْدَاءِ اللَّهِ بِالسَّيْفِ، والصومُ في يومِ الصيفِ، وحُسْنُ الصبرِ عند المصيبةِ، وتركُ المراء وأنت مُحقٌّ، وتكبيرُ الصلاةِ في يومِ الغَيْمِ، وحُسْنُ الوضوءِ في أيَّام الشِّتَاءِ».

(طب) عن ابي مالك الاشعري

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أن البيهقي خرجه وسكت عليه والأمر بخلافه، بل عقبه بإعلاله، فقال: بحر بن كنيز[1] السقا ضعيف اهـ، أقول: فيه يحيى ابن أبي طالب، أورده الذهبي في ذيل الضعفاء، وقال: وثقه الدارقطني، وقال موسى بن هارون: أشهد أنه يكذب يعني في كلامه لا في حديثه، والحارث الواسطي شيخه، قال ابن عدي: في حديثه اضطراب، وبحر قال الذهبي: اتفقوا على تركه، ومن ثم قطع الحافظ العراقي بضعف سند الحديث.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: الكذب على ظاهر صنيع المصنف، فإن المصنف رمز له بالضعف.

الثاني: الفضول مع الجهل، فإذا ينقل عن الحفاظ الكبار مثل البيهقي تعليل الحديث برجل فالزيادة التي يزيدها هو من فضوله وجهله وتكبير حجم الكتاب، فإن يحيى بن أبي طالب ثقة ومع ذلك فقد ورد الحديث من غير طريقه سأذكره.

الثالث: الكذب في قوله: قال الذهبي في الذيل، فإن الذهبي ذكر ما نقله عنه بالحرف في الميزان لا في الذيل.

الرابع: الفضول أيضاً في ذكر الحارث الواسطي فإنه صدوق كما قال أبو

(١) الذي في المطبوع من الفيض: يحيى بن كثير السقا وهو تصحيف من: بحر بن كنيز.

٤/١٥٥ حاتم، وقال أبو داود: هو من خيار الناس. وقد ذكر هذا/ الذهبي في ترجمته من الميزان.

الخامس: الجهل بكيفية ذكر الرجال، فإن قوله الحارث الواسطي لا يفيد إلا بذكر والده وهو الحارث بن منصور، ولعله يفعل ذلك عمداً لغرض في نفسه.

السادس: الكذب في قوله: وبحر قال الذهبي: اتفقوا على تركه، فإن الذهبي ما قال ذلك.

السابع: مما يسخف هو به على المصنف قوله: وظاهره أنه لم يره مخرجاً لأحد غير المذكور مع أنه أخرجه فلان، وهنا نقول له: ظاهر عدم إسخافك هنا أنه لم يخرجه غير البيهقي والأمر بخلافه، فقد أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من طريق ابن السني قال:

أخبرنا عبد الله بن محمد بن سعيد الحمال ثنا يحيى بن جعفر بن الزبرقان ثنا أبو منصور الحارث بن منصور ثنا بحر بن كنيز السقا عن يحيى بن أبي كثير عن زيد ابن سلام عن أبي مالك به.

وأخرجه السمرقندي في التنبيه [ص٢٧٤، رقم ١٠٠٦] قال: حدثنا الفقيه أبو جعفر ثنا أبو عتاب البغدادي ثنا يحيى بن جعفر بن الزبرقان به.

ويحيى هذا هو ابن أبي طالب.

وقد ورد الحديث من غير هذا الوجه عن يحيى بن أبي كثير، قال أبو شعيب الحراني في جزئه:

حدثنا يحيى بن عبد الله البابلتي ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير به مرفوعاً معضلاً دون بقية الإسناد.

١٩٧٠/ ٤٦٥٤ ـ «سِتُّ خِصَالٍ مِنَ السُّحت: رِشْوَةُ الإمامِ وهي أَخْبَثُ ذلك كلِّه، وثَمَنُ الكلبِ، وعَسْبُ الفَحْلِ، ومَهرُ البَغِي، وَكَسْبُ الحَجَّامِ، وَحُلْوَانُ الكَاهِنِ».

ابن مردويه عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه عنه البزار والديلمي، ولقد أبعد المصنف النجعة حيث عزاه لابن مردويه مقتصراً عليه.

قلت: الشارح الجاهل أخذ عزوه إلى البزار من ذكر رجل آخر نسبته البزار وقع في مسند الديلمي، قال الديلمي:

ثنا عبدوس ثنا أبو القاسم علي بن إبراهيم البزار ثنا محمد بن يحيى ثنا يوسف ابن موسى المروزي ثنا أيوب بن محمد الوراق حدثنا الوليد بن الوليد الدمشقي ثنا

ثابت بن سويد عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

فالبزار صاحب المسند/ اسمه أحمد بن عمرو بن عبد الخالق وكنيته أبو بكر، ١٥٦/٤
وهذا الذي في الإسناد علي بن إبراهيم وكنيته أبو القاسم، وصاحب المسند قديم توفي سنة ٢٩٢، وهذا شيخ لعبدوس شيخ الديلمي المتوفى سنة ثمان وخمسين وخمسمائة بينهما أزيد من مائتين وستين سنة، فكيف يروي عنه بواسطة؟!

١٩٧١/٤٦٥٥ ـ «سِتٌّ منْ جَاء بواحدةٍ منهنَّ جاء وله عَهْدٌ يوم القيامةِ، تقولُ كلُّ واحدةٍ منهنَّ: قد كان يعملُ بي: الصَّلاةُ والزكاةُ، والحجُّ والصِّيامُ، وأداءُ الأَمانَةِ، وصِلَةُ الرَّحِمِ».

(طب) عن أبي امامة

قال الشارح: بإسناد فيه مجهول.

قلت: أخذ هذا من قوله في الكبير: قال الهيثمي [٤٦/١]: فيه يونس بن أبي خيثمة لم أر أحداً ذكره اهـ.

وهذا تهور عظيم من الشارح، فإن ما يقول فيه النور الهيثمي وغيره من المتأخرين لم أجده أو لم أر أحداً ذكره لا يقال فيه مجهول، لأنه قد يكون معروفاً ولم يوفق ذلك المتأخر لمعرفته والوقوف على ترجمته، وهذا من ذلك، فإن يونس المذكور معروف جداً ومشهور وهو يونس بن بكير كما ورد مصرحاً به عند الطوسي في أماليه، ولما وقع عند الطبراني ذكر والده بالكنية وهو غير معروف ولا مشهور بها خفي على الحافظ نور الدين، ولولا وقوفنا على طريق الطوسي التي سمى والده فيها لبقي أمره مبهماً أيضاً، قال الطوسي في الأول من أماليه (ص٦):

حدثنا محمد بن محمد بن النعمان حدثني أبو الحسن علي بن خالد المراغي ثنا القاسم بن محمد بن حماد ثنا عبيد بن يعيش ثنا يونس بن بكير أخبرنا يحيى بن أبي حية أبو الحباب الكلبي عن أبي العالية قال: سمعت أبا أمامة يقول: . . . فذكر مثله.

١٩٧٢/٤٦٥٦ ـ «سِتٌّ من كُنَّ فيه كَان مؤمناً حقاً: إسباغُ الوضوءِ، والمُبَادَرَةُ إلى الصَّلاةِ في يوم دَجْنٍ، وكَثْرَةُ الصَّومِ في شِدةِ الحرِّ، وقَتْلُ الأعداء بالسَّيفِ، والصبر على المصيبةِ، وترْكُ المِراءِ وإن كُنْتَ مِحِقاً».

نحو حديث أبي مالك الاشعري المار قريباً

(فر) عن أبي سعيد

قال في الكبير: وكذا أخرجه ابن نصر.

قلت: الشارح تالف عدم أحمق بل متلاعب كان الواجب والله أن يضرب على يده ويمنع من الخوض في العلم، فمحمد بن نصر/ مات سنة أربع وتسعين ومائتين، ٤/١٥٧
والمذكور في السند شيخ للديلمي المتوفى سنة ثمان وخمسين وخمسمائة، وأيضاً ابن نصر اسمه محمد وشيخ الديلمي اسمه أحمد، قال الديلمي:

أخبرنا أحمد بن نصر أخبرنا أبو طالب المزكي ثنا محمد بن عمر أخبرنا إبراهيم بن محمد ثنا الحسين بن القاسم عن إسماعيل عن إسحاق بن أبي فروة عن سعيد المقبري عن أبي سعيد الخدري به.

١٩٧٣/ ٤٦٥٧ ـ «ستٌّ من أَشراطِ السّاعة: موتِي، وَفَتْحُ بَيتِ المقْدِسِ، وأن يُعطَى الرَّجُلُ ألف دينارٍ فَيَتَسَخَّطُهَا، وفتنةٌ يدخلُ حَرُّهَا بَيتَ كلِّ مُسْلِم، ومَوْت يأخذُ الناس كقُعَاص الغَنَمِ، وأن يَغدِرَ الرومُ فَيَسِيرونَ بثمانينَ بَنْداً تحْتَ كلِّ بَنْدٍ اثنا عشر ألفاً».

(حم. طب) عن معاذ

قال الشارح: وهو في البخاري، فالعدول عنه ذهول.

قلت: لفظ البخاري: «اعدد ستاً بين يدي الساعة»، كما نقله هو نفسه في الكبير، فالتغافل عن هذا الفارق هفت وسقوط.

١٩٧٤/ ٤٦٥٨ ـ «سِتَّةُ أَشيَاء تُحبِط الأَعمَالَ: الاشتِغَالُ بعُيوبِ الخَلْقِ، وَقَسْوَةُ القَلْبِ، وقِلَّةُ الحَيَاءِ، وَطولُ الأَمَلِ، وَظَالِمٌ لا ينتهِي».

(فر) عن عدي بن حاتم

قال في الكبير: وفيه محمد بن يوسف الكديمي وضاع.

قلت: هو محمد بن يونس لا يوسف وهو مشهور لا يخفى على طالب حديث، ولو صح هذا الخبر لكان الشارح أول داخل فيه.

١٩٧٥/ ٤٦٦٢ ـ «ستر مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الجِنِّ وَعَوْرَاتِ بنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الخَلاء أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ».

(حم. ت. هـ) عن علي

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو كما قال أو أعلى فإن مغلطاي مال إلى صحته، فإنه لما نقل عن الترمذي أنه غير قوي قال: ولا أدري ما يوجب ذلك لأن جميع من في سنده غير مطعون عليهم بوجه من الوجوه، بل لو قال قائل إسناده صحيح لكان مصيباً.

قلت: إن ثبت هذا عن مغلطاي فهو غريب دال على صدق ما يقال فيه، فإن

في سند هذا الحديث محمد بن حميد الرازي وفيه اختلاف كبير، وقد كذبه جماعة، فكيف يقال لا مطعن عليهم بوجه من الوجوه؟!

والمصنف إنما حسنه لاعتبار جانب الموثقين لحميد مع وجود شواهد له وهي الحديث المذكور بعده وأحاديث/ أخرى منها حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: ١٥٨/٤
«ستر بين الجن وعورات بني آدم إذا رفع رجل ثوبه أن يقول: بسم الله»، أخرجه الثقفي قال:

حدثنا أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الحافظ إملاء ثنا أحمد بن عثمان ابن يحيى الآدمي ثنا موسى بن سهل بن كثير ثنا يزيد بن هارون ثنا محمد بن الفضل عن زيد العمي عن جعفر العبدي عن أبي سعيد به.

وحديث ابن عمر مرفوعاً: «إذا نزع أحدكم ثوبه أو تعرى فليقل: بسم الله، فإنه ستر له فيما بينه وبين الشيطان»، رواه أبو نعيم في الحلية [٧/ ٢٥٥]:

حدثنا أبو بكر محمد بن حميد ثنا أحمد بن محمد بن سعيد ثنا محمد بن عيسى بن عبد الملك الآدمي ثنا السري بن مزيد الأعرج ثنا إسماعيل بن يحيى ثنا مسعر عن عطية عن ابن عمر به.

١٩٧٦/ ٤٦٦٨ ـ «سَتُفْتَحُ مَشَارِقُ الأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا عَلَى أُمَّتِي، أَلاَ وَعُمَّالُهَا في النار إلا من اتَّقى الله وأدَّى الأَمَانَةَ».

(حل) عن الحسن مرسلاً

[قال في الكبير]: ظاهر صنيع المصنف أنه لم يره موصلاً لأحد وهو ذهول فقد وصله أحمد بلفظ: «ستفتح عليكم مشارق الأرض ومغاربها...» الحديث وهو ضعيف.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أن أحمد رواه [٥/ ٣٦٦] بلفظ: «إنه ستفتح..»، فموضعه حرف الهمزة لا حرف السين، وكذلك رآه في مجمع الزوائد ولكنه دلس وكذب ليتم مراده من التعقب.

الثاني: أنه لم يذكر صحابي الحديث الذي وصله أحمد من طريقه فلم يصنع شيئاً.

الثالث: قوله: وصله أحمد يقتضي أنه وصله من الطريق التي رواه منها أبو نعيم عن الحسن عن الصحابي وليس الأمر كذلك، بل قال أحمد:

حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن محمد بن يعقوب قال: سمعت شفيق بن حيان يحدث عن مسعود بن قبيصة أو قبيصة بن مسعود يقول: «صلى هذا الحي من

محارب الصبح فلما صلوا قال شاب منهم: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه ستفتح عليكم. . . .» وذكره.

وأما أبو نعيم فقال [٦/ ١٩٩]:

حدثنا أبو بكر بن مالك حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا علي بن مسلم ثنا سيار/ ثنا جعفر ثنا حوشب عن الحسن به. ٤/ ١٥٩

والقاعدة أن الحديث إذا ورد موصولاً من غير طريق المرسل الذي أرسله قيل فيه: ورد موصولاً من وجه آخر لا وصله فلان.

١٩٧٧/ ٤٦٨١ ـ «سَتَكُونُ مَعَادِنَ يَحْضُرُهَا شِرَارُ النَّاسِ».

(حم) عن رجل من بني سليم

قال في الكبير: ورواه الخطيب عن ابن عمر قال: أتى النبي ﷺ بقطعة من ذهب كانت أول صدقة جاءته من معدن فقال: «ما هذه؟ قالوا صدقة من معدن كذا. . .» فذكره قال الهيثمي: فيه راوٍ لم يسم وبقية رجاله رجال الصحيح.

قلت: الشارح هو الذي يبعد النجعة في العزو ويتعقب الشارح بما هو باطل في ذلك، فحديث ابن عمر خرجه الطبراني في الصغير [١/ ١٥٣]، ومن طريقه خرجه الخطيب [٨/ ٢٤٧] من رواية ابن شهريار عنه، وهو لا يروي عن ابن شهريار إلا [في] المعجم الصغير.

والحديث أخرجه أيضاً الدارقطني في الأفراد قال:

حدثنا أحمد بن عبد الله أبي محمد الوكيل ثنا محمد بن سعيد بن جدان ثنا أبو عاصم ثنا سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن رجل من بني سليم عن أبيه عن جده أنه أتى النبي ﷺ بيضة من معدن، فقال: «إنها ستكون معادن يأتيها شرار الناس».

قال الدارقطني: تفرد به الثوري عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد، وخالفه سعيد ابن الخمس فرواه عن زيد بن أسلم عن ابن عمر، وقول الثوري أصح.

قلت: رواية سعيد بن الخمس خرجها الطبراني في الصغير [١/ ١٥٣] قال:

حدثنا حاتم بن حميد أبو عدي البغدادي ثنا يوسف بن موسى القطان ثنا عاصم بن يوسف اليربوعي ثنا سعيد بن الخمس عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: «أتى النبي ﷺ بقطعة من ذهب. . .» الحديث، وفيه: «فقال: إنها ستكون معادن وسيكون فيها شر خلق الله عز وجل».

قال الطبراني: لم يروه عن سعيد إلا عاصم.

ومن طريق الطبراني رواه الخطيب، وإنما لم يسق الشارح متنه المرفوع منه

حتى لا يذكر في أوله أنها المفوتة لمقصوده.

١٩٧٨/ ٤٦٨٤ ـ / «سَجْدَتَا السَّهوِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ وفيهما تَشَهُّدٌ وَسَلامٌ». ٤/ ١٦٠

(فر) عن أبي هريرة، وابن مسعود

قال في الكبير: وفيه يحيى بن العلاء، قال أحمد: كذاب يصنع الحديث، ويحيى بن أكثم القاضي قال ابن الجنيد: لا يشكون أنه يسرق الحديث.

قلت: الحديث موضوع قصد به واضعه الرد على مذهب القائلين بأن السجود لا يكون إلا قبل السلام، وتأييد مذهب القائلين بأنه بعد السلام، وليس في سند هذا الحديث يحيى بن أكثم.

قال الديلمي:

أخبرنا طلحة بن الحسن الصالحاني أخبرنا أبو القاسم بن عتيك أخبرنا أبو طاهر بن محمش الزيادي أخبرنا محمد بن الحسين أخبرنا أبو زرعة الرازي ثنا سليمان بن النعمان الشيباني حدثنا يحيى بن العلاء ثنا عبد الملك بن مسلم اللخمي عن أبي قيس عن أبي هريرة وابن مسعود به.

١٩٧٩/ ٤٦٨٥ ـ «سِحَاقُ النِّساءِ زِنا بينهنَّ».

(طب) عن واثلة بن الأسقع

قال في الكبير: لفظ رواية الطبراني: «سحاق بين النساء زنا بينهن»، وأما هذا اللفظ فهو لأبي يعلى، وكيفما كان، قال الهيثمي: رجاله ثقات، لكن أورده الذهبي في الكبائر ولم يعزه لمخرج، بل قال: يروى، ثم قال: وهذا إسناد لين.

قلت: الحديث أعاده المصنف قريباً بلفظ: «السحاق» المعروف بالألف واللام وعزاه للطبراني أيضاً عن واثلة، والنور الهيثمي قال عن هذا الحديث [٦/ ٢٥٦]: رجاله ثقات كما نقل الشارح، وفي كل ذلك عندي وقفة لأن الحديث خرجه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة بشر بن عون فقال [١/ ١٩٠]:

حدثنا ابن قتبة العسقلاني ثنا عبد الله بن الحسين الليثي ثنا سليمان بن عبد الرحمٰن ثنا بشر بن عون ثنا بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة بن الأسقع عن رسول الله ﷺ قال: «لا تذهب الدنيا حتى يستغني الرجال بالرجال والنساء بالنساء، والسحاق زنا فيما بينهن».

وقال: بشر بن عون روى بهذا الإسناد/ نسخة شبيهة بمائة حديث كلها ٤/ ١٦١ موضوعة لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وأخرجه أيضاً في ترجمة العلاء بن كثير الشامي فقال:

حدثنا أحمد بن عيسى المقري بالأهواز ثنا محمد بن أحمد بن أبي العوام ثنا أبي ثنا سليمان بن الحكم بن عوانة الكلبي ثنا العلاء بن كثير عن مكحول عن واثلة ابن الأسقع عن أنس بن مالك مرفوعاً: «لا تذهب الدنيا حتى يستغني النساء بالنساء والرجال بالرجال، والسحاق زنا النساء فيما بينهن».

وقال في العلاء بن كثير: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل الاحتجاج بما روى وإن وافق فيها الثقات، ومن أصحابنا من زعم أن هذا هو العلاء بن الحارث وليس كذلك، لأن العلاء بن الحارث حضرمي من أهل اليمن، وهذا من موالي بني أمية، ذاك صدوق وهذا ليس بشيء في الحديث اهـ.

فإن كان الطبراني وأبو يعلى روياه من طريق ثالث فذاك وإلا فالحال كما ترى، وكذلك في متنه إلا أن الأمر فيه تسهل لأن الرواة يختصرون المتون.

١٩٨٠/ ٤٦٨٦ ـ «سخَافَةٌ بِالمرءِ أَن يستخدِم ضَيفَهُ».

(فر) عن ابن عباس

قال في الكبير: ورواه البزار أيضاً عن ابن عباس فهو بالعزو إليه كان أولى.

قلت: البزار ما خرج هذا الحديث وإنما وقع في سند الديلمي في هذا الحديث عمر بن أحمد البزار، وهذا الجاهل كلما يرى رجلاً موصوفاً بالبزار يعزو الحديث إلى البزار صاحب المسند، والعجب العجاب أنه تارة يكون علي بن أحمد البزار كما سبق قريباً في حديث: «الزائر أخاه في الله»، وتارة يكون علي بن إبراهيم البزار كما سبق أيضاً في حديث قبله، وتارة يكون عمر بن أحمد البزار كما هنا، والبزار صاحب المسند اسمه أحمد بن عمرو بن عبد الخالق فهو عند هذا الجاهل مسمى بأسامي متعددة هو وأبوه وجده، وكما أنه عنده موجود في قرون متعددة، فهو تارة من أهل القرن السادس، وتارة من أهل القرن الخامس، وأخرى من أهل القرن
٤/١٦٢ الرابع/ والواقع أنه من أهل القرن الثالث كما ذكرت وفاته قريباً، فما رؤى في الدنيا أعجب من هذا ولا سمع بمثله.

قال الديلمي:

أخبرنا ابن قمان حدثنا علي بن محمد بن نصر اللبان أخبرنا أبو بكر محمد بن أبي نصر الفقيه الأصبهاني ثنا محمد بن أحمد الأندلسي ثنا عمر بن أحمد بن نعيم البزار أخبرنا أبو علي ـ يعرف بدبيس ـ ثنا سليمان بن الفضل حدثنا يحيى بن أكثم، قال: «كنت بائتاً عند المأمون، فعطشت عطشاً شديداً، فقال لي: ما لك لا تنام، قلت: أنا والله عطشان، فقال: ارجع إلى موضعك، وقام إلى المزادة فسقاني كوز ماء، ثم قال ألا أخبرك، ألا أطربك، ألا أحدثك، قلت: نعم، فقال: حدثني أبي

عن أبيه المهدي عن أبيه المنصور عن أبيه عن جده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ. . .» فذكره.

١٩٨١/ ٤٦٨٧ ـ «سَدِّدوا، وقَارِبوا».

(طب) عن ابن عمر

قال الشارح: بإسناد ضعيف خلافاً للمؤلف.

وقال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس بصواب، فقد قال الهيثمي: فيه سلام الطويل وهو مجمع على ضعفه.

قلت: بل الحديث صحيح خلافاً للشارح فإنه بهذا اللفظ في الصحيح [٤/ ٢١٧١ رقم ٧٨] من وجوه منها الذي بعده، والمصنف يحكم على الحديث من حيث هو، والهيثمي يتكلم على كل حديث بحسبه.

١٩٨٢/ ٤٦٨٩ ـ «سُرعةُ المشي تُذْهِبُ بَهَاءَ المؤمنِ».

(حل) عن أبي هريرة

(خط) في الجامع

(فر) عن ابن عمر، ابن النجار عن ابن عباس

قال في الكبير: فيه محمد بن عبد الملك الأصمعي، قال الخطيب: لم أر له ذكراً إلا في هذ الحديث، قال الذهبي: وهو حديث منكر جداً غير صحيح، وأعله ابن حبان بأبي معشر، وقال: اختلط آخراً وكثرت المناكير في روايته فبطل الاحتجاج به، ثم تكلم الشارح على حديث ابن عمر، ووقع [في] النسخة سقط فلم أنقل كلامه.

قلت: ابن حبان ما أعله بأبي معشر ولا ذكره في ترجمته من الضعفاء أصلاً، وإنما أعله بالوليد بن سلمة وبعمر بن صهبان وفي ترجمتهما خرجه.

والحديث خرجه أبو نعيم في الحلية [١٠/ ٢٩٠] والماليني/ في مسند الصوفية ٤/ ١٦٣ كلاهما في ترجمة محمد بن يعقوب الفرجي، والخطيب في التاريخ [١/ ٤١٧] في ترجمة محمد بن إبراهيم العطار.

فقال أبو نعيم:

حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم ومحمد بن أحمد بن شبويه قالا: حدثنا أبو عمرو أحمد بن محمد بن حكيم بن إبراهيم بن حكيم (ح).

وقال الماليني في مسند الصوفية: أخبرنا أبو أحمد الحسن بن عبد الله ثنا أبو عمرو أحمد بن محمد الأبرش (ح).

وقال الخطيب: حدثنا محمد بن إبراهيم بن علي العطار ثنا أحمد بن موسى أبو بكر الحافظ قال: أنبأنا أبو عمرو بن حكيم قال: حدثنا محمد بن يعقوب الفرجي ثنا محمد بن عبد الملك بن قريب الأصمعي ثنا أبي ثنا أبو معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به.

ثم قال الخطيب: لم أسمع لمحمد بن الأصمعي ذكراً إلا في هذا الحديث اهـ.

وذكره الذهبي في الميزان [٣/ ٦٣٢ رقم ٧٨٩١] وأورد له هذا الحديث وقال: إنه منكر غير صحيح اهـ.

وأبو معشر السندي واسمه نجيح ضعيف أيضاً لكنهما لم ينفردا به، بل ورد عن المقبري من غير طريقهما فرواه ابن عدي في الكامل [٢/ ٢٤١] قال:

حدثنا محمد بن أحمد بن حمدان ثنا أبو شهاب عبد القدوس بن عبد القاهر سمعه من صدقة بن أبي الليث الحصني ـ وكان من الثقات ـ عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به، قال ابن عدي: وهذا إنما يعرف برواية عمار بن مطر عن ابن أبي ذئب وكان الناس ينكرونه على عمار، وقد ظهر أنه لا يروي عن ابن أبي ذئب إلا بواسطة اهـ.

قلت: وعبد القدوس بن عبد القاهر قال الذهبي: لا يعرف وله أكاذيب اهـ. ورواية عمار بن مطر أخرجها ابن عدي أيضاً من رواية عبد الله بن سالم عنه عن ابن أبي ذئب به.

وعمار منكر الحديث، قال ابن عدي: وهذا قد رواه أبو الحسن المدائني عن أبي معشر السندي عن المقبري عن أبي هريرة.

قلت: ورواه عن المقبري أيضاً الوليد بن سلمة وهو كذاب وضاع واختلف ٤/١٦٤ عليه فيه، فقال مرة: عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وقال مرة: عن/ ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي سعيد الخدري.

فرواه ابن حبان في الضعفاء [٣/ ٨٠] في ترجمته قال:

حدثنا أحمد بن الحسن الجرادي بالموصل ثنا يحيى بن بشير الغرقساني ثنا الوليد بن سلمة عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به.

وقال ابن حبان في الوليد: كان ممن يضع الحديث على الثقات لا يجوز الاحتجاج به بحال، ورواه ابن عدي من طريق الوليد بن سلمة أيضاً [٢/ ٢٤١] فقال: ثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي سعيد الخدري به.

ورواه ابن حبان في الضعفاء أيضاً [٢/ ٨٢] في ترجمة عمر بن صهبان من روايته عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ به.

وقال ابن حبان في عمر بن صهبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات التي لا يشك أنها معمولة، ثم أسند عن يحيى بن معين أنه قال: لا يساوي فلساً.

وحديث ابن عباس الذي ذكره المصنف لا نقف على سنده، وكذلك حديث أنس المذكور في المتن بعده.

وقد قرأت في السادس من المجالسة وجواهر العلم للدينوري:

حدثنا أبو بكر بن أبي الدنيا ثنا إسحاق بن إسماعيل ثنا جرير عن مغيرة قال: قال إبراهيم: ليس من المروءة كثرة الالتفات في الطريق، ويقال: سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن، فكأن الضعفاء أخذوا هذا الكلام وركبوا له أسانيد.

وقد عقد ابن المبارك في كتاب الزهد باب في سرعة المشي قال فيه:

أخبرنا حيوة بن شريح عن زيد بن أبي حبيب في قوله تعالى: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ [لقمان: ١٩] قال: السرعة، أخبرنا رجل أن ابن عمر كان يسرع في المشي ويقول: هو أبعد من الزهو، وأسرع في الحاجة، أخبرنا أبو إسرائيل عن سيار أبي الحكم حدثه، قال: كان رسول الله ﷺ يمشي مشية يعرف أنه لا العاجز ولا الكسلان.

أخبرنا رشدين بن سعد قال: حدثني عمرو بن الحارث عن أبي يونس مولى
١٦٥/٤ أبي هريرة أنه سمع أبا هريرة يقول: «ما رأيت شيئاً أحسن من النبي ﷺ/ كأن الشمس تجري في وجهه، وما رأيت أحداً أسرع في مشيه من النبي ﷺ كأن الأرض تطوى له كنا نجهد أنفسنا وإنه لغير مكترث» اهـ.

وقال ابن سعد في الطبقات في ترجمة عمر رضي الله عنه [١/ ٣٧٩]:

أخبرنا محمد بن عمر الأسلمي ثنا عمر بن سليمان بن أبي حثمة عن أبيه قال: قالت الشفا ابنة عبد الله ورأت فتياناً يقصدون في المشي ويتكلمون رويداً، فقالت: ما هذا؟ فقالوا: نساك، فقالت: كان والله عمر إذا تكلم أسمع، وإذا مشى أسرع، وإذا ضرب أوجع، وهو الناسك حقاً.

فهذه الآثار تدل على ضعف هذا الخبر وبطلانه، والله أعلم.

١٩٨٣/ ٤٦٩٢ ـ «سعادةٌ لابنِ آدمَ ثلاثٌ، وشقاوة لابنِ آدمَ ثلاثٌ، فَمِنْ سعادةِ ابنِ آدمَ: الزوجةُ الصالحةُ، والمركبُ الصالحُ، والمسكَنُ الواسِعُ، وشقاوة لابن آدَمَ ثلاثٌ: المسكنُ السُّوءُ، والمرأةُ السوءُ، والمركبُ السوءُ».

الطيالسي عن سعد

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته فظاهر صنيع المصنف أنه لا يوجد لأشهر من الطيالسي وإلا لما عدل عنه واقتصر عليه وليس كذلك، بل رواه الحاكم في المستدرك باللفظ المزبور عن سعد المذكور، وقال: صحيح، وأقره الذهبي وعليه اعتمد المصنف في الرمز لصحته.

قلت: كذب في قوله: إن الحاكم خرجه باللفظ المزبور، وفي قوله: إن الذهبي أقره فالحاكم [٢/ ١٦٢] رواه من طريق محمد بن بكير الحضرمي ثنا خالد بن عبد الله ثنا أبو إسحاق الشيباني عن أبي بكر بن حفص عن محمد بن سعد عن أبيه مرفوعاً: «ثلاث من السعادة وثلاث من الشقاوة: فمن السعادة المرأة تراها تعجبك وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك، والدابة[1] تكون وطيئة فتلحقك بأصحابك، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق، ومن الشقاوة المرأة تراها فتسوءك وتحمل لسانها عليك، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك، والدابة تكون قطوعاً فإن ضربتها أتعبتك وإن تركبها لم تلحقك بأصحابك، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق»،
١٦٦/٤ ثم قال:/ هذا حديث صحيح الإسناد من خالد بن عبد الله الواسطي إلى رسول الله ﷺ، تفرد به محمد بن بكير عن خالد إن كان حفظه فهو صحيح على شرط الشيخين فتعقبه الذهبي بقوله: محمد، قال أبو حاتم: صدوق يغلط، وقال يعقوب: ثقة انتهى.

١٩٨٤/ ٤٦٩٨ ـ «سَلَّم عَلَيَّ ملكٌ ثُمَّ قَالَ لي: لَمْ أَزَلْ أَسْتَأْذِنُ رَبِّي عَزَّ وجلَّ في لِقَائِكَ حَتَّى كَانَ هذا أَوَان أَذِنَ لي، وَإِني أُبَشِّرُكَ أنه ليس أحدٌ أكْرَم على اللَّهِ مِنكَ».

ابن عساكر عن عبد الرحمٰن بن غنم

قال في الكبير: ورواه عنه أبو نعيم والديلمي فاقتصار المصنف ليس على ما ينبغي.

قلت: لم يقل أحد أن الاستقصاء في المخرجين واجب، بل هذا العراقي الذي لا يكاد الشارح يصف بالحافظ غيره يعزو الحديث في كتبه لمخرج أو اثنين وهو عند غيره فأكثر، بل وفيهم من هو أشهر ممن ذكر بكثير، وكم حديث يعزوه للكتب الغريبة النادرة وهو في مثل مسند أحمد، ومعاجم الطبراني، وكتب البيهقي ثم لو قيل للشارح في أي كتاب خرجه أبو نعيم لبلج، وإنما رأى الديلمي أسنده من طريقه فعزاه إليه على تهوره المعروف.

---

(١) في الأصل: «الدارية» والصواب ما أثبتناه.

١٩٨٥/ ٤٧٠١ ـ «سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَن يُسْأَلَ، وَأَفضلُ العِبَادَةِ انتظارُ الفَرَجِ».

(ت) عن ابن مسعود

قال الشارح: بإسناد حسن لا صحيح كما زعمه المؤلف، ولا ضعيف كما جزم به غيره، وقال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس كما قال، ففيه حماد بن واقد، قال الترمذي نفسه: ليس بالحافظ، وقال الحافظ العراقي: ضعفه ابن معين وغيره اهـ. وقصارى أمره أن ابن حجر حسنه.

قلت: ليس في الدنيا أحد قوله ورأيه حجة على قول غيره ورأيه إلا النبي ﷺ فالحافظ[1] رأيه وللمصنف رأيه، وعند التدقيق تجد كل منهما مصيباً بل الحسن من قسم الصحيح، إذ الحديث إما/ مقبول وهو الصحيح، وإما مردود وهو الضعيف، ٤/١٦٧ فليس الحسن قسماً خارجاً عن هذين القسمين، وإنما المتأخرون من طبقة الترمذي فما بعده جعلوا للنوع الأدنى من المقبول اسماً خاصاً وهو الحسن، ولذلك تجد غالب ما يصححه ابن خزيمة وابن حبان من شرط الحسن، ثم عند التحقيق تجد أن الحديث لا يكون كل من الحافظ والمصنف حكم عليه باعتبار سنده المجرد أو باعتباره مع شواهده، ولا يصح أن يكون ذلك منهما باعتبار سنده المجرد، لأنه من رواية حماد بن واقد وهو كثير الخطأ منكر الحديث، فلم يبق إلا أن الحكم عليه واقع من أجل النظر في طرقه واعتبار شواهده، وبالنظر إليها لا يشك أحد في أن الحق ما حكم به المصنف، فإن للحديث طرقاً متعددة من حديث أنس بن مالك وابن عمر وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله، ثم تنبه لقول الشارح: قال الحافظ العراقي. . . إلخ، وقصارى أمره أن ابن حجر. . . إلخ.

تعرف ما يحمله في نفسه للحافظ ابن حجر أيضاً.

وأما قوله في الصغير: ولا ضعيف كما جزم به غيره، فإنه ما رأى أحداً جزم بضعفه، وإنما أخذ ذلك مما نقله في الكبير من أن ابن معين ضعف حماد بن واقد، وهكذا هو دائماً ينقل الحكم من الرجل إلى حديثه فيأتي بأعجوبة.

١٩٨٦/ ٤٧٠٢ ـ «سَلُوا اللَّهَ عِلْماً نَافِعاً، وَتَعَوَّذُوا بالله من علمٍ لا يَنْفَعُ».

(هـ هب) عن جابر

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وأخطأ ففيه أسامة بن زيد، فإن كان ابن أسلم، فقد أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: ضعفه أحمد وجمع، وإن كان الليثي،

---

(١) هكذا في المخطوط ولعل الصواب: فللحافظ.

فقد قال النسائي: ليس بقوي، وقال العلائي: الحديث حسن غريب.

قلت: عجباً لجرأة هذا الرجل على المصنف الحافظ مع أنه لم يصل بعد إلى درجة يميز فيها بين أسامة بن زيد بن أسلم وبين أسامة بن زيد الليثي، فالمذكور في السند هو الليثي، لأن الحديث من رواية وكيع عنه عن محمد بن المنكدر عن جابر، والليثي هو الذي يروي عن محمد بن المنكدر ويروي عنه وكيع، وهو من رجال
١٦٨/٤ مسلم قد احتج به في صحيحه وأكثر الرواية عنه، فالحديث/ صحيح على شرطه فالحق ما قاله المصنف، والشارح المخطىء[1]، وقد أخرجه أيضاً ابن عبد البر في العلم [١/ ١٦٢].

١٩٨٧/ ٤٧٠٣ ـ «سَلُوا الله لي الوسيلة، أَعْلَى دَرَجةٍ في الجنةِ، ولا يَنَالُهَا إِلا رجلٌ واحدٌ وأَرْجُو أَن أَكُونَ أَنَا هُو».

(ت) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رواه من حديث كعب عن أبي هريرة، وقال: غريب، إسناده ليس بالقوي، وكعب غير معروف اهـ، فرمز المصنف لصحته مدفوع.

قلت: وليس الأمر موقوفاً على ذلك فقط، بل هو من رواية ليث بن أبي سليم عن كعب المذكور، وقال الترمذي: إن كعباً هذا لم يرو عنه إلا ليث اهـ.

وليث فيه مقال معروف، ومع ذلك فالقول ما قال المصنف وهو أن الحديث صحيح، فإن هذا المجهول ليس هو في نفس الأمر ضعيفاً، بل قد يكون ثقة ولم يتفق معرفته، وحديثه هذا معروف من وجه آخر، لأنه في صحيح مسلم [١/ ٢٨٨ رقم ١٠] من حديث عبد الله بن عمرو مطولاً ولفظه: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فإنه من صلَّى عليَّ صلاةً صلَّى الله تعالى عليه بها عشراً ثم سلوا الله تعالى لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله تعالى، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل الله ليَ الوسيلة حلَّت له الشفاعةُ»، وهكذا رواه أيضاً أبو داود [رقم: ٥٢٣] والترمذي [رقم: ٣٦١٤] والنسائي [٢/ ٢٥] والبيهقي [١/ ٤٠٩] وآخرون فغاية الأمر أن الحديث صحيح لغيره.

١٩٨٨/ ٤٧٠٤ ـ «سَلُوا اللَّهَ ليَ الوَسيلَةَ، فإِنَّهُ لا يسألُها لي عبدٌ في الدنيا إِلا كُنْتُ له شهيداً أو شفيعاً يومَ القيامة».

(ش. طس) عن ابن عباس

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس كما ظن بل هو حسن، لأن في

---

(١) هكذا في الأصل المخطوط ولعل الألف واللام زائدتان في كلمة: المخطىء.

سنده من فيه خلاف، قال الهيثمي: تبعاً للمنذري فيه الوليد بن عبد الملك الحراني، قال ابن حبان: مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات.

قلت: بل الحديث صحيح وليس كما قال الشارح وبيانه من وجوه، **الأول**: أن الوليد بن عبد الملك ليس هو ضعيفاً ولم يذكره أحد في الضعفاء، وغاية ما في الأمر أنه يفهم من كلام ابن حبان أنه لا يصح من حديثه إلا ما رواه عن الثقات، ومعنى هذا أنه يروي عن الضعفاء فيكون الضعف من قبلِهِم لا من قِبَلِهِ، لأنه ثقة/ ١٦٩/٤
صدوق وهذا شرط الصحيح.

الثاني: أن ابن حبان صرح بأنه مستقيم إذا روى عن ثقة.

وهذا الحديث رواه عن موسى بن أعين وهو ثقة من رجال الصحيح، والمنذري نفسه صرح بأنه رواه عن موسى بن أعين ليبين أنه صحيح.

الثالث: أن المصنف عزاه لابن أبي شيبة مع الطبراني، وابن أبي شيبة لم يروه عن عبد الملك لأنه أكبر منه وأقدم.

الرابع: أنه ورد أيضاً من طريق ثالث، قال الثقفي في الثقفيات في آخر العاشر منها وهو آخرها:

حدثنا أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الحافظ إملاء ثنا أبو علي أحمد بن محمد بن عاصم ثنا عمرو بن سعيد بن سنان العلوي ثنا عباد بن صهيب ثنا موسى ابن عبيدة الربذي ثنا محمد بن عمرو بن عطاء عن عبد الله بن عباس به.

وهذا السند ضعيف واللذان عند المصنف أحسن منه، وإنما يفيد شهرة الحديث.

١٩٨٩/٤٧٠٦ ـ «سَلُوا اللَّهَ بِبطُونِ أَكُفِّكُمْ، وَلا تسألوه بِظُهُورِها، فَإِذا فَرَغتم فامسحوا بها وجوهكم».

(د. هق) عن ابن عباس

قال الشارح: بطرق كلها واهية، فرمز المؤلف لصحته زلل.

وقال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس كما زعم فإن أبا داود نفسه إنما خرجه مقروناً ببيان حاله فقال: روى هذا من غير طريق عن ابن عباس يرفعه وكلها واهية، وهذا الطريق أمثلها وهو ضعيف اهـ. وساقه عنه البيهقي وأقره وارتضاه الذهبي وأقره ابن حجر، فاعجب للمصنف مع اطلاعه على ذلك كيف أشار لصحته؟!

قلت: إنما الزلل والعجب من الشارح الذي لا يد له في معرفة الحديث،

يحكم بالزلل على المصنف الحافظ المجتهد الذي يصحح ويزيف بحسب ما أداه إليه اجتهاده لا بحسب ما رآه غيره، العجب من الشارح أيضاً إذ لم يميز بين صنيع أهل الحديث في الرواية وصنيعهم في الحكم والدراية، كيف يجترىء على الكلام فيما لا
٤/١٧٠ يحسنه/ فإن المحدث الراوية المخرج قد يتكلم على الحديث باعتبار كل سند من أسانيده على انفراده، ويخبر أنه لم يوجد له سند على شرط الصحيح أو الحسن على انفراده في رأيه الذي قد يكون غيره مخالفاً له فيه.

أما الحديث في نفسه فلا يتعرض للكلام عليه، لأنه ليس من نظره ولا من وظيفته، والمحدث الفقيه صاحب النظر في الدراية واستنباط الأحكام ينظر إلى الحديث في ذاته ويحكم عليه أو له بمجموع طرقه لا بالنظر إلى كل واحد منها على انفراده، فكم حديث طرقه كلها ضعيفة، ولكن المتن مع ذلك صحيح أو متواتر بالنظر إلى المجموع وهذا الذي سماه المتأخرون صحيحاً لغيره، واحتج به الأئمة فيما لا يحصى من المسائل، حتى نسخوا به القرآن المقطوع به، كحديث: «لا وصية لوارث»، فإن أسانيده كلها ضعيفة، ومع ذلك احتجوا به بمجموع طرقه، ولو جمعت الأحاديث التي حكموا بصحتها وأسانيدها كلها ضعيفة لجاءت في مجلد حافل ضخم، وهذا الحديث منها، فإنه بالنظر إلى مجموع طرقه لا ينزل عن درجة الحسن بكل حال، فإذا نظر إلى وجود شواهده ارتقى إلى درجة الصحيح كما حكم به المصنف، وقد أخطأ الشارح هنا على عادته في مواضع:

الأول في قوله في الصغير: بطرق كلها واهية، فإن هذا اللفظ صريح في أن أبا داود والبيهقي خرجاه بطرق كلها واهية، والواقع أنهما لم يخرجاه إلا من طريق واحد وإنما نص أبو داود على أن له طرقاً، ومعلوم ضرورة أنه لا يقال فيمن نص على أن للحديث طرقاً ولم يخرجها أنه أخرجه من طرق متعددة.

الثاني: أنه قال في حديث أبي بكرة المذكور في المتن قبل هذا مباشرة: إن سنده حسن، ثم عقب ذلك بقوله هنا: طرقه كلها واهية فهو من التناقض العجيب الغريب.

الثالث: أن أبا داود قال هذا بالنسبة لأصل الحديث، فإن هذه القطعة وردت أثناء حديث طويل اقتصر منه أبو داود على جمل، كما اقتصر غيره من المخرجين على جمل أخرى، وإنما خرجه بطوله بعضهم فقط كما سأذكره، قال أبو داود [رقم: ١٤٨٥]:

حدثنا عبد الله بن مسلمة ثنا عبد الملك بن محمد بن أيمن عن عبد الله بن يعقوب بن إسحاق عن محمد حدثه عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس

مرفوعاً:/ «لا تستروا الجدر، من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فإنما ينظر في النار، ٤/ ١٧١ سلوا الله ببطون أكفكم. .» الحديث.

ثم قال أبو داود: ما نقله عنه الشارح.

والحديث أخرجه ابن ماجه [رقم: ٣٨٦٦]، وابن حبان في الضعفاء [١/ ٣٦٨] كلاهما من رواية صالح بن حسان عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس به مرفوعاً مقتصراً على قوله: «إذا دعوت الله فادع ببطون كفيك ولا تدع بظهورهما، فإذا فرغت فامسح بهما وجهك».

وضعف ابن حبان صالح بن حسان، وقال: إنه كان صاحب قينات وسماع، وكان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات.

قلت: لكنه لم ينفرد بالحديث عن محمد بن كعب القرظي بل رواه عنه جماعة منهم أبو المقدام هشام بن زياد، ومصادف بن زياد، وعيسى بن ميمون، والقاسم بن عروة، وزيد العمي وغيرهم.

أما رواية أبي المقدام فرواها عنه جماعة وخرجها من طريقهم الحارث بن أبي أسامة في مسنده، والحاكم في المستدرك [١/ ٥٣٦]، وأبو نعيم في الحلية، وفي التاريخ [٢/ ٢٢٤]، والقضاعي في مسند الشهاب، وأحمد بن منيع في مسنده وآخرون إلا أن القضاعي اقتصر على جمل منه والباقون خرجوه بطوله وفي رواياتهم بعض الاختلاف بالزيادة والنقص.

وقال الحاكم: هذا حديث قد اتفق هشام بن زياد النصري ومصادف بن زياد المديني على روايته عن محمد بن كعب القرظي، ولم استجز إخلاء هذا الموضع منه، فقد جمع آداباً كثيرة وتعقبه الذهبي بأن هشاماً متروك، والراوي له عن مصادف ابن زياد وهو محمد بن معاوية كذبه الدارقطني، قال: فيبطل الحديث.

قلت: وهما متعقبان معاً بوروده من غير طريق المذكورين كما قدمت.

وأما رواية مصادف بن زياد فخرجها الحاكم في المستدرك [١/ ٥٣٦].

وأما رواية عيسى بن ميمون فذكرها أبو نعيم في الحلية فقال عقب رواية أبي المقدام هشام بن زياد عن محمد بن كعب ما نصه، قال أبو نعيم: رواه عن محمد بن كعب عيسى بن ميمون نحوه، وهذا الحديث لا يحفظ بهذا السياق عن النبي ﷺ إلا من حديث محمد بن كعب عن ابن عباس.

وأما رواية القاسم بن عروة فخرجها أبو عثمان الصابوني في العقيدة عن الحاكم أبي عبد الله: ثنا أبو العباس المعقلي ثنا أحمد بن عبد الجبار/ العطاردي ٤/ ١٧٢ حدثني أبي وعبد الرحمٰن الضبي عن القاسم بن عروة عن محمد بن كعب به.

وأما رواية زيد العمي فخرجها أبو داود في كتاب التوكل عن محمد بن عبد الرحمٰن أبي الربيع الأسدي ثنا عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن محمد بن كعب به، إلا أن جميعهم لم يذكر لفظ الحديث المذكور هنا، وإنما روى أصل الحديث بطوله، فبعضهم يذكر فيه هذه الجملة كما ذكره أبو داود وبعضهم لم يذكرها، وإنما سقنا هذه الطرق لأن كلام أبي داود إنما هو على أصل الحديث لا خصوص تلك الجملة الواردة في الدعاء، وقد تقدم شاهدها في المتن، وقال الشارح عنه إنه حسن.

١٩٩٠/٤٧٠٨ ـ «سَلُوا الله كُلَّ شَيء حتَّى الشِّسْعَ، فَإِنَّ الله إنْ لَمْ يُيَسِّره لَمْ يَتَيَسَّرْ».

(ع) عن عائشة

قال في الكبير: قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن المنادي وهو ثقة.

قلت: ينظر هل تحرف هذا الاسم أو لأبي يعلى في الحديث سندان، فقد أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة [رقم: ٣٤٩] عن أبي يعلى بسند ليس فيه ابن المنادي ولفظه:

أخبرنا أبو يعلى ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا هاشم بن القاسم عن محمد ابن مسلم بن أبي الوضاح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به، وهذا السند متصل ورجاله رجال الصحيح.

١٩٩١/٤٧٠٩ ـ «سَلُوا أَهْلَ الشَّرفِ عن العِلمِ، فإن كان عِنْدَهُمْ عِلمٌ فاكتُبُوهُ، فإِنَّهُمْ لا يكذِبُونَ».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو نعيم، ومن طريقه أورده الديلمي، فلو عزاه إليه المصنف لكان أولى.

قلت: بل لو سكت عن هذا الهراء الفارغ وتكلمت على رتبة الحديث لكان أولى، فإن الحديث باطل موضوع ليس من حديث رسول الله ﷺ ولا من حديث ابن عمر، ولا من حديث نافع، ولا من حديث حماد بن زيد، ولست أدري من افتراه بعد هؤلاء وركب له إسناد الصحيح، قال أبو نعيم فيما أسنده الديلمي من طريقه:

ثنا عبد الوهاب بن العباس بن عبد الله العباسي ثنا محمد بن القاسم بن سبياه المؤدب ثنا عبد الله بن محمد بن عبيد الله ثنا قدحة ثنا محمد بن خلف ثنا أبي

حدثنا حماد بن زيد به.

١٩٩٢/٤٧١٨ ـ / «سُمِّي رَجَبَ، لأَنَّهُ يَترجَّب فِيهِ خيرٌ كثِيرٌ لِشَعْبانَ وَرَمَضَانَ». ٤/١٧٣

أبو الحسن بن محمد الخلال في فضائل رجب عن أنس

قلت: هذا حديث موضوع كان على المصنف أن لا يذكره.

١٩٩٣/٤٧١٩ ـ «سُوءُ الخُلقِ شُؤمٌ».

ابن شاهين في الأفراد عن ابن عمر

قلت: سكت عنه الشارح ورمز له المصنف بعلامة الحسن، والحديث خرجه ابن شاهين في جزئه أيضاً قال:

حدثنا سعيد بن نفيس المصري ثنا سهل بن سوار ثنا عبد الله بن صالح كاتب الليث حدثني الليث عن نافع عن ابن عمر به، وعبد الله بن صالح حاله معروف.

١٩٩٤/ ٤٧٢٠ ـ «سُوءُ الخلقِ شُؤمٌ، وَشِرارُكُمْ أسوأُكم أَخلاقاً».

(خط) عن عائشة

قال في الكبير: وروى أبو داود الجملة الأولى منه فقط، قال الحافظ العراقي: وكلاهما لا يصح.

قلت: في هذا عدة أخطاء، **الأول:** قوله: وروى أبو داود الجملة الأولى منه، يقتضي أن أول الحديث عند أبي داود كذلك دون زيادة: «وشراركم.. إلخ»، فيكون فيه تعقب على المصنف إذ ذكره قبل هذا وعزاه لابن شاهين في الأفراد، ولم يعزه إلى أبي داود على القاعدة المقررة وليس الأمر كذلك، بل لفظ الحديث عند أبي داود كما سبق للمصنف: «حسن الملكة يمن، وسوء الخلق شؤم»، فهو عنده آخر حديث لا أول حديث كما هنا.

الثاني: أن قوله: وروى أبو داود الجملة الأولى منه، يقتضي أنه رواها من حديث عائشة كما هنا والواقع أنه عنده من حديث رافع بن مكيث.

الثالث: قوله: وروى أبو داود... إلخ، يفيد أن أبا داود خرجه وحده بذلك اللفظ مع أنه أخرجه أيضاً عبد الرزاق وأحمد في المسند [٣/ ٥٠٢] وأبو يعلى، وابن الأعرابي في المعجم، والخرائطي في مكارم الأخلاق، والطبراني في الكبير، والقضاعي في مسند الشهاب وآخرون.

الرابع: أنه قال: وروى أبو داود الجملة الأولى منه فقط، قال الحافظ العراقي: وكلاهما لا يصح، فاقتضى هذا أن العراقي تكلم على الجملتين المذكورتين هنا، وقال: كلاهما لا يصح، والعراقي ما تكلم إلا على حديث: «سوء

٤/ ١٧٤ الخلق شؤم» من طريقين/ ولفظ حديثه[1] : «ما الشؤم؟ قال: سوء الخلق»، ورواه أحمد [٦/ ٨٥] من حديث عائشة: «الشؤم سوء الخلق»، ولأبي داود [٤/ ٣٤١ رقم ٥١٦٢] من حديث رافع: «فكيف سوء الخلق شؤم؟»، وكلاهما لا يصح اهـ.

الخامس: أن الشارح دائماً يستدرك على المصنف بالمخرج الذي أخرجه المعزو وإليه من طريقه فتجده يقول في أحاديث الديلمي: وهو رواه من طريق أبي نعيم، أو من طريق الحاكم، أو من طريق البزار، فلو عزاه إليه المصنف لكان أولى، ويكون الواقع أنه واهم في أكثر ذلك، وأن البزار وأبا يعلى الواقعين في سند الديلمي غير المخرجين المشهورين، وهنا ترك ذلك لكونه حقاً وصواباً، فإن الخطيب روى هذا الحديث عن شيخه أبي نعيم، وأبو نعيم خرجه في الحلية بنفس السند الذي رواه عنه به الخطيب وذلك في ترجمة أبي سعيد الخراز في الجزء العاشر من الحلية.

١٩٩٥/ ٤٧٢٢ ـ «سُوءُ الخُلقِ يُفسِدُ العملَ كما يُفسِدُ الخلُّ العَسَلَ».

الحارث، والحاكم في الكنى عن ابن عمر

قال في الكبير: وكذا رواه أبو نعيم والديلمي عن ابن عمر، ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أبي هريرة، والبيهقي في الشعب عن ابن عباس وابن عمر وضعفها.

قلت: هذا خطأ، أبو نعيم والديلمي لم يخرجاه من حديث ابن عمر، وإنما أخرجاه من حديث أبي هريرة، والشارح لم يره عند أبي نعيم إنما رأى الديلمي أسنده من طريقه وهو عنده في تاريخ أصبهان [٢/ ١٤٤] قال:

ثنا أبي ثنا يوسف بن محمد ثنا عقيل بن يحيى ثنا أبو داود الطيالسي ثنا النضر ابن معبد أبو قحذم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به.

وقال ابن حبان في الضعفاء [٣/ ٥١]:

ثنا العباس بن الفضل بن شاذان المقري ثنا عبد الرحمٰن بن عمر رسته ثنا أبو داود ثنا النضر بن معبد به.

وقال ابن حبان في النضر المذكور: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

١٩٩٦/ ٤٧٢٤ ـ «سَوْدَاء وَلُودٌ خيرٌ مِنْ حَسْنَاء لا تَلِد، وإنِّي مُكاثِرٌ بكُمُ الأُمَم، حتَّى بالسقطِ مُحْبَنْطِئاً عَلَى بَابِ الجَنَّةِ، يُقالُ: ادخُل الجنَّة، فيقولُ: يا ربِّ وأبواي،

(١) في المخطوط: ولفظه حديث.

فيقالُ لهُ: ادخلِ الجنةَ أنت وأبواكَ».

(طب) عن معاوية بن حيدة

قال في الكبير: قال الهيثمي فيه علي بن الربيع وهو ضعيف، ورواه أيضاً ابن حبان في الضعفاء/ من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، قال الحافظ العراقي: ٤/١٧٥ ولا يصح.

قلت: كأن الشارح فهم من كلام من عزاه إلى ضعفاء ابن حبان من حديث بهز عن أبيه عن جده أنه طريق غير طريق الطبراني المذكورة في المتن لأن جد بهز بن حكيم هو معاوية بن حيدة، وكل من الطبراني وابن حبان روياه من طريق علي بن الربيع عن بهز.

قال ابن حبان في الضعفاء [٢/ ١١١]:

ثنا عبدان بعسكر بكرم ثنا يحيى بن درست ثنا عليّ بن الربيع عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده به، قال ابن حبان: وهذا حديث منكر لا أصل له من حديث بهز بن حكيم وعليٌّ هذا يروي المناكير، فلما كثرت في روايته بطل الاحتجاج به اهـ.

ومن هذ الوجه أخرجه أيضاً تمام الرازي في فوائده قال:

أخبرنا أبو القاسم علي بن يعقوب بن ساكر الهمداني ثنا أبو يعقوب يوسف ابن موسى المروزي ثنا أبو زكريا يحيى بن درست ثنا عليٌّ بن الربيع به.

وله طريق آخر من حديث أم سلمة دون ذكر السقط، قال أبو نعيم في التاريخ [١/ ١٤٤]:

ثنا علي بن محمود ثنا أبو بكر أحمد بن الحسن بن محمد بن حمزة الهيساني ثنا عبد الله بن محمد بن سنان ثنا إبراهيم بن الفضل وهو ابن أبي سويد ثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن سواء الخزاعي عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال: «سوداء ولود خير من حسناء لا تلد، إني مكاثر بكم الأمم».

١٩٩٧/ ٤٧٢٦ ـ «سورة مِنَ القُرآنِ مَا هيَ إلا ثَلاثُونَ آيَةَ خاصَمَتْ عَنْ صاحِبها حتَّى أَدْخَلَتْه الجَنَّةَ، وَهِيَ تَبَاركَ».

(طس) والضياء عن أنس

قال في الكبير: قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، وقال ابن حجر يعني الحافظ: حديث صحيح، فقد أخرج مسلم بهذا الإسناد حديثاً آخر، وأخرج به البخاري حديثين.

قلت: يريد الحافظ بالسند من فوق شيخ الطبراني، لأنه لا يتصور أن يكون

سند الطبراني من أوله روى به البخاري ومسلم كما هو معلوم، وقد خرجه الطبراني في الصغير أيضاً [١/ ١٧٦] قال:

حدثنا سليمان بن داود بن يحيى الطبيب البصري ثنا شيبان بن فروخ الأبلي ثنا سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس به.

٤/١٧٦ وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد والأربعة/ ، وابن حبان [٢/ ٨١] والحاكم [١/ ٥٦٥]، وقد سبق للمصنف في حرف: «أن سورة ثلاثون آية. . .» الحديث.

١٩٩٨/ ٤٧٢٧ ـ «سُورَةُ تَبارَكَ هِيَ المَانِعَةُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ».

ابن مردويه عن ابن مسعود

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وقال الحافظ في الأمالي: إنه حسن، فظاهر صنيع المصنف أن هذا لم يخرجه أحد من الستة وليس كذلك، فقد خرجه الترمذي بزيادة من حديث الحبر، ولفظه: «سورة تبارك هي المانعة هي المنجية من عذاب الله».

قلت: لفظ الترمذي ليس كما حكاه الشارح، بل قال [رقم: ٢٨٩٠]:

حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ثنا يحيى بن عمرو بن مالك النكري عن أبيه عن أبي الجوزاء عن ابن عباس قال: «ضرب بعض أصحاب النبي ﷺ فناءه على قبر وهو لا يحسب أنه قبر، فإذا قبر إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فقال النبي ﷺ: «هي المانعة هي المنجية تنجيه من عذاب القبر»، ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب أي ضعيف.

١٩٩٩/ ٤٧٣١ ـ «سَوُّوا القُبُورَ عَلَى وجهِ الأرْضِ إِذَا دَفَنْتُمْ».

(طب) عن فضالة بن عبيد

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أن ذا لم يخرجه أحد من الستة والأمر بخلافه، فقد عزاه الديلمي إلى مسلم والنسائي وكذا لأحمد.

قلت: هذا كذب ما خرجه أحد من المذكورين، وإنما أخرجوا هم وأبو داود [رقم: ٣٢١٨] والترمذي: [١/ ١٩٥] من حديث أبي الهياج الأسدي أن علياً عليه السلام قال له: «أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» فهذا مشرق وحديث المتن مغرب والشارح عن كل هذا غافل وبه جاهل.

٢٠٠٠/ ٤٧٣٢ ـ «سَلامَةُ الرَّجُلِ في الفِتْنَةِ أَنْ يَلزَمَ بَيْتَهُ».

(فر)

زاد في الكبير: في المسلسلات، وأبو سعيد السَّمان وأبو الحسن بن المفضل

المقدسي في الأربعين المسلسلة عن أبي موسى.

قال في الكبير: وقد أفرد الخطيب في العزلة جزءاً.

قلت: الديلمي ليس له مسلسلات، وإنما أخرجه مسلسلاً، فإن أبا موسى بعد أن ذكر الحديث قال: صدق رسول الله ﷺ في العزلة سلامة، فقد خرجنا وندمنا.

وكتاب/ العزلة هو للخطابي لا للخطيب. ١٧٧/٤

٢٠٠١/ ٤٧٣٦ ـ «سَيأتي عَلَى النَّاسِ زَمان، يُخَيَّرُ فيهِ الرَّجُلُ بينَ العَجزِ والفجُورِ، فمنْ أدركَ ذَلِكَ الزَّمَان فليخْتَرِ العجْزَ على الفُجُورِ».

(ك) [عن أبي هريرة]

قال في الكبير: من حديث محمد بن يعقوب عن أحمد العطاردي عن أبي معاوية عن ابن أبي هند عن شيخ من بني قشير عن أبي هريرة، قال الحاكم: صحيح وأقره الذهبي، وقال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى عن شيخ عن أبي هريرة، وبقية رجاله ثقات اهـ. وليس بسديد، كيف وأحمد بن عبد الجبار العطاردي أورده الذهبي في الضعفاء والمتروكين؟! وقال في الميزان: ضعفه غير واحد، وقال ابن عدي: أجمعوا على ضعفه، ولم أر له حديثاً منكراً إنما ضعفوه لكونه لم يلق من حدث عنهم..... إلخ.

قلت: ظاهر السياق أن قوله: وليس بسديد تعقب على الهيثمي القائل: وبقية رجاله ثقات، لأنه مذكور بعده، ويجوز أن يريد به التعقب على الحاكم والذهبي أو على الجميع، وكيفما كان الحال فهي جرأة تدل على أن الرجل مع جهله بالحديث لا يعرف قدره، ولو عرفه لما استجاز أن يتعقب على هؤلاء الحفاظ وهو بعد لم يدخل في حيز الوجود في هذا الميدان، هذا لو كان تعقبه بحق وعلم، فكيف وهو بجهل؟!

فأحمد بن عبد الجبار العطاردي لا وجود له في سند هذا الحديث لا عند أحمد ولا عند الحاكم، وكيف يكون في سند أحمد وهو أصغر سناً من أحمد بل هو من طبقة تلامذته وكيف يقر الذهبي الحاكم على تصحيحه وفي سنده العطاردي المجمع على ضعفه؟!

وكيف يقول الهيثمي وبقية رجاله ثقات وفيه العطاردي المذكور؟! إذا فقد سلب الله عقل الحاكم والذهبي والهيثمي، وخبأه للشارح وادخر له هذه المزية العظمى والذكاء العجيب والاطلاع الغريب والمعرفة التامة بالرجال.

وبعد فكل ما قاله الرجل كذب لا أصل له، وأحمد بن عبد الجبار لا وجود له إلا في غلط الشارح، قال الحاكم [٤/ ٤٣٨]:

أخبرنا أبو عبد الله الصفار ثنا محمد بن إبراهيم بن أرومة ثنا الحسين بن
١٧٨/٤ حفص ثنا سفيان عن داود/ بن أبي هند قال: أخبرني شيخ سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «يأتي على الناس زمان يُخَيّر فيه الرجل...» الحديث.

ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأن الشيخ الذي لم يسم سفيان الثوري عن داود بن أبي هند هو سعيد بن أبي جبيرة:

حدثنا أبو بكر الشافعي ثنا إسحاق بن الحسن بن ميمون ثنا سعيد بن سليمان أنبأنا عباد بن العوام عن داود بن أبي هند عن سعيد بن أبي جبيرة عن أبي هريرة به.

وأخرجه أيضاً البيهقي في الزهد قال:

أخبرنا أبو نصر بن قتادة أنبأنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله الرازي ثنا إبراهيم بن زهير ثنا مكي بن إبراهيم ثنا داود بن أبي هند قال: نزلت جديلة قيس فإذا إمامهم رجل أعمى، يقال له أبو عمر، فسمعته يقول: سمعت أبا هريرة.... فذكره.

وأخرجه أبو عمرو إسماعيل بن نجيد في جزئه قال:

حدثنا أحمد بن داود الشمناني ثنا محمد بن حميد الرازي ثنا أشعث بن عطاف ثنا سفيان عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

كذا قال: سعيد بن المسيب، وهو واهم فيه وإنما هو ابن أبي جبيرة كما سبق فلا أثر لأحمد بن عبد الجبار العطاردي في سند الحديث.

٢٠٠٢/٤٧٣٨ ـ «سيخرجُ أقوامٌ منْ أُمَّتي يَشربونَ القُرآنَ كشُربهمُ اللَّبنَ».

(طب) عن عقبة بن عامر

قال في الكبير: قال الهيثمي: رجاله ثقات، وظاهر صنيع المصنف أن ذا لم يخرجه أحد من الستة وهو ذهول عجيب، فقد خرجه مسلم باللفظ المزبور عن أبي هريرة، هكذا عزاه له في مسند الفردوس وغيره.

قلت: بل هذا كذب عجيب، فإن مسلماً ما خرجه لا باللفظ المزبور ولا غيره، فلينظر من أين هذا الكذب؟!

٢٠٠٣/٤٧٤١ ـ «سَيِّدُ الإدامِ في الدُّنيا والآخِرَةِ اللَّحْمُ، وسَيِّدُ الشَّرابِ في الدُّنيا والآخِرَةِ الماءُ، وسَيِّدُ الرَّيَاحِينَ في الدُّنيا والآخرةِ الفَاغِيَةُ».

(طب) وأبو نعيم في الطب

(هب) عن بريدة

قال الشارح: في إسناده مجهول وبقيته ثقات اهـ.

وقال في الكبير: قال الهيثمي: فيه سعيد بن عتبة القطان لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر، وقال ابن القيم: إسناده ضعيف.

قلت: فما قاله في الصغير في أن في إسناده راوياً مجهولاً/ إنما أخذه من ١٧٩/٤ قول الحافظ نور الدين في سعيد: أنه لم يعرفه، وقد نبهنا مراراً على أن هذا لا يقال فيه مجهول، لأن من لم يعرفه الحافظ الهيثمي قد يعرفه غيره فلا يكون مجهولاً، وإنما المجهول من نص الحفاظ الأقدمون كالحاكم وابن معين والدارقطني على أنه مجهول.

والحديث هو الذي يرويه أهل المسلسلات مسلسلاً بالنحاة، وقد رويناه كذلك من طريق مسلسلات المؤلف، وأبي القاسم بن الطيلسان وغيرهما.

وسعيد بن عتبة الذي ذكره الهيثمي في سند الطبراني لم ينفرد به، لأن الحديث من رواية أبي هلال الراسبي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه.

وقد وقع لنا مسلسلاً من رواية ابن قتيبة عن أحمد بن خليل البغدادي عن الأصمعي ثنا أبو هلال به.

وكذا هو عند تمام في فوائده وجماعة، وإنما تفرد به أبو هلال المذكور، وقد وثق وفيه بعض الضعف، لكن للحديث شواهد كثيرة يأتي قريباً بعضها.

٢٠٠٤/ ٤٧٤٥ ـ «سَيِّدُ السِّلْعَةِ أحقُّ بالسوم».

(د) في مَراسيله عن أبي حسين

قال في الكبير: هو العكلي زيد بن الحباب، وفي نسخة أبي حصين: بفتح أوله ابن أحمد بن عبد الله بن يونس اسمه عبد الله يروي عنه أبو داود.

قلت: وا عجباً ما أجهل الشارح بهذا الأمر، وما أكثر أخطاءه فيه، وأشد غفلته عند الكلام عليه، فالحديث مرسل ومعناه أنه من رواية تابعي، وزيد بن الحباب ما هو تابعي ولا تابع التابعي، هو راوٍ من أصحاب مالك وسفيان، ومن طبقة أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة وإن كانا قد رويا عنه، ثم هو غير معروف بكنيته، وإنما هو معروف بزيد بن الحباب.

وأما أبو الحصين ففيه خطأ مركب على خطأين فصاروا ثلاثة أخطاء:

أولها: أن أبا حصين الذي يقصده ويصرح بأن أبا داود روى عنه ليس هو عبد الله بن أحمد بل هو أبو حصين بن يحيى بن سليمان الرازي لا يعرف له اسم، بل قال أبو حاتم: قلت له: هل لك اسم؟ قال: اسمي وكنيتي واحد، يعني أن اسمه هو كنيته.

ثانيها: أن أبا حصين عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن يونس لم يرو عنه أبو داود ولا هو من رجاله أصلاً، وإنما روى عنه الترمذي والنسائي.

٤/ ١٨٠ / **ثالثها**: أن كلاً من أبي حصين المذكور أصغر من زيد بن الحباب ومن طبقة تلاميذه، فكيف يكون حديثه مرسلاً؟!

إن هذا والله لعجب، فأبو الحسين المذكور إما علي بن الحسين زين العابدين وإما خالد بن ذكوان سمع أم الدرداء!!

٢٠٠٥/ ٤٧٤٩ ـ «سَيِّدُ الشُّهُورِ شهرُ رمضانَ، وأعظَمُها حُرْمَةً ذُو الحِجَّةِ».

البزار (هب) عن أبي سعيد

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال، فقد قال الهيثمي: فيه يزيد بن عبد الملك النوفلي ضعفوه.

قلت: يزيد وثقه ابن سعد وخرج له ابن حبان في صحيحه مقروناً، وللحديث شواهد وأصول تدل على ما حكم به المصنف.

وأخرجه أيضاً الديلمي في مسند الفردوس من طريق إسحاق الفروي عن يزيد ابن عبد الملك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد به.

٢٠٠٦/ ٤٧٥١ ـ «سيِّدُ القَوْمِ خَادِمُهُمْ».

عن أبي قتادة، (خط) عن ابن عباس

قال في الكبير: لم يذكر المصنف من خرجه عن أبي قتادة، وعزاه في الدرر المشتهرة لابن ماجه، وفي درر البحار للترمذي، ورواه الخطيب عن يحيى بن أكثم عن أبيه عن جده عن عكرمة عن ابن عباس، وفيه قصة طويلة ليحيى، ورواه أيضاً السلمي في آداب الصحبة عن عقبة بن عامر، قال في المواهب: وفي سنده ضعف وانقطاع.

قلت: الحديث لم يخرجه لا الترمذي ولا ابن ماجه، وإنما عزاه لهما الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي قتادة فوهم على عادته، ثم إن حديث ابن عباس ليس هو عن النبي ﷺ مباشرة، بل هو من روايته عن جرير، كذلك هو في التاريخ للخطيب [١٠/ ١٨٧] فكأن المصنف لما رأى ابن عباس لم يظن أنه رواه عن صحابي غيره فانتقل إلى رواية المتن دون أن يحقق السند، هذا ما وقع للمصنف في هذا الحديث.

وأما الشارح فأخطأ في قوله: إن الخطيب رواه عن يحيى بن أكثم عن أبيه عن جده... إلخ، فإن يحيى بن أكثم رواه عن المأمون وهو الذي رواه عن أبيه عن جده قال يحيى بن أكثم: بتّ ليلة عند المأمون فعطشت في جوف الليل فقمت

لأشرب ماء فرآني المأمون، فقال: ما لك ليس/ تنام يا يحيى؟ قلت: يا أمير ٤/ ١٨١ المؤمنين أنا والله عطشان، قال: ارجع إلى موضعك فقام والله إلى البرادة فجاءني بكوز ماء وقام على رأسي فقال: اشرب، قلت: يا أمير المؤمنين فهلا وصيف أو وصيفة، قال: إنهم نيام، قلت: فأنا كنت أقوم للشرب، فقال: لا لوم بالرجل أن يستخدم ضيفه، ثم قال: يا يحيى ألا أحدثك؟ قلت: بلى، قال: حدثني الرشيد قال: حدثني المهدي قال: حدثني المنصور عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال: حدثني جرير بن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيد القوم خادمهم».

وبهذه القصة من هذا الوجه أخرجه أبو عبد الرحمٰن السلمي فقال: عن المأمون عن أبيه عن جده عن عقبة بن عامر، ولهذا قال الحافظ السخاوي: وفي سنده ضعفٌ وانقطاع لأن جده لم يدرك عقبة بن عامر وكأن بعد الرجال أسند عند أبي عبد الرحمٰن وهمٌ في قوله: عن عقبة وإنما هو عن عكرمة والله أعلم.

٢٠٠٧/ ٤٧٥٢ ـ «سيّد القومِ خادِمُهُمْ، وَسَاقِيهم آخرُهُم شُرْباً».

أبو نعيم في الاربعين الصوفية عن أنس

قال في الكبير: في صنيعه إشعار بأن الحديث لا يوجد مخرجاً لأحد من الستة وإلا لما أبعد النجعة وهو ذهول، فقد خرجه ابن ماجه باللفظ المذكور عن أبي قتادة، ورواه أيضاً الديلمي.

قلت: وفي هذا أيضاً إشعارٌ بأن الشارح رأى الحديث في ابن ماجه ولذلك جزم به ونسب الذهول إلى المصنف وهو في ذلك كاذب واهم، ولنا رأيٌ؛ [لما] الديلمي عزاه إلى ابن ماجه فلم يفهم مراده، فإن الديلمي إنما أراد بالعزو إلى ابن ماجه: «ساقي القوم آخرهم شرباً» على نوع من التجوز، فإن ابن ماجه خرج الحديث المذكور [رقم: ٣٤٣٤] من حديث أبي قتادة، وكذلك خرجه مسلم [١/ ٢٧٤ رقم: ٣١١]، والترمذي [رقم: ١٨٩٤]، ولكن دون زيادة: «سيد القوم خادمهم» فالشارح يهرف بما لا يعرف ويسود الورق بالكذب.

٢٠٠٨/ ٤٧٥٤ ـ «سَيِّدُ النَّاسِ آدَمُ، وسيد العرب مُحَمَّدٌ، وسيد الرُّوم صُهَيبٌ، وَسَيد الفرسِ سَلْمَانُ، وسيد الحَبَشَةِ بلالُ، وسيد الجِبالِ طور سيناءَ، وسيد الشجرِ السِّدْرُ، وسيد الأشهر المحرمُ، وسيد الأيام الجمعةُ، وسيد الكلام القرآنُ، وسيد القرآنِ البقرةُ، وسيد البقرة آية الكرسي، أَمَا إنَّ فيها خَمْسَ كلماتٍ فِي كلِّ كلمةٍ خمسون بركةً».

(فر) عن علي

قال في الكبير: فيه محمد بن عبد القدوس عن مجالد بن سعيد، ومحمد قال

الذهبي: مجهول، ومجالد قال أحمد: ليس بشيء.

١٨٢/٤ **قلت**: هذا حديث/ كذب، ومجالد لا يصل به الحد إلى رواية مثل هذا الكذب، فإن مسلماً روى له في الصحيح، وإنما آفته محمد بن عبد القدوس المجهول.

٢٠٠٩/٤٧٥٦ ـ «سيد ريحانِ أهلِ الجنَّةِ الحِنَّاءُ».

(طب. خط) عن ابن عمرو

قال في الكبير: بعد الكلام عليه: وحكم ابن الجوزي بوضعه ونوزع.

قلت: انظر كيف أبهم هذا المنازع وهو المؤلف، لأنه أطال في ذكر الشواهد لهذا الحديث مع توثيق من أعله به ابن الجوزي، وفي الحديث الذي لا يجد المؤلف ما يتوسع به في الكلام عليه يقول الشارح: ونازعه المؤلف فلم يأت بطائل كعادته، هكذا يقول كعادته وهو ما يجيء ولا يذهب إلا في بحار علوم المصنف.

إن في الباب حديثاً لم يذكره المصنف هناك، قال الدولابي في الكنى [١/ ١٤٩]:

أخبرني أحمد بن شعيب أنا أحمد بن يسار أبو أيوب المروزي ثنا أبو الحسن جميل بن زيد التميمي أنبأنا بقية بن الوليد ثنا ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت أبا بكر الصديق يقول: قال رسول الله ﷺ: «الحناء سيد ريحان الجنة فاختضبوا به، فهلا أختضب به؟!».

قال الدولابي: هذا حديث منكر جداً، وجميل بن زيد هذا لا يعرف في أهل العلم.

٢٠١٠/ ٤٧٦١ ـ «سَيُدرِكُ رَجُلانِ مِنْ أُمَّتِي عِيسَى ابن مَريمَ، ويَشْهَدَانِ قِتَالَ الدَّجالِ».

ابن خزيمة (ك) عن أنس

قلت: هذا حديث باطل.

٢٠١١/ ٤٧٦٢ ـ «سَيشددُ هذا الدِّين برجالٍ ليس لَهُمْ عندَ اللَّه خَلاقٌ».

المحاملي في اماليه عن أنس

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنه لا يوجد مخرجاً لأحد من المشاهير أصحاب الرموز وهو ذهول، فقد خرجه الطبراني ثم الديلمي باللفظ المزبور عن أنس المذكور.

قلت: بل هذا من الكذب الواضح المشهور، فالطبراني لم يخرجه باللفظ

المزبور عن أنس المذكور، ولكن بلفظ [١/ ٥١]: «إن الله تبارك وتعالى يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم»، هكذا هو لفظ الطبراني، وهكذا رواه البزار أيضاً، وقد قدمه المصنف بهذا اللفظ في حرف «إن» وعزاه لمن هو/ أعلى من الطبراني وهو ١٨٣/٤ النسائي وابن حبان، فذهول الشارح عن ذلك هو الذهول وإلا فلا ذهول، وأما المصنف فلم يحصل منه ذهول قط في هذا الباب.

٢٠١٢/ ٤٧٦٧ ـ «سيكون في أمتي أقوامٌ، يتعاطى فقهاؤهم عُضلَ المسائِل أولئكَ شرارُ أُمَّتِي».

(طب) عن ثوبان

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس ذا منه بحسن، فقد أعله الهيثمي وغيره بأن فيه يزيد بن ربيعة وهو متروك.

قلت: الرموز لا يعتمد عليها فإن النساخ يحرفونها كثيراً، ففي النسخة المطبوع معها الشرح الكبير وضع علامة الصحيح على هذا الحديث، وكم من حديث ساقط مثل هذا موضوع بجنبه علامة الصحيح.

والحديث خرجه أيضاً الآجري بلفظ آخر فقال:

أخبرنا أبو جعفر بن محمد الضدلي أخبرنا أحمد بن منصور الرمادي أخبرنا أبو النضر يعني الدمشقي، أخبرنا يزيد بن ربيعة قال: سمعت أبا الأشعث يحدث عن ثوبان مرفوعاً: «سيكون أقوام من أمتي يتغلطون فقهاءهم بعض المسائل أولئك شرار أمتي»، فهذا معنى غير المعنى الأول وكلاهما باطل عن النبي ﷺ، وأثر الافتعال ظاهر عليه.

٢٠١٣/ ٤٧٧٥ ـ «سَيكُون قومٌ يَعْتَدُونَ في الدُّعَاءِ».

(حم. د) عن سعد

قال في الكبير: رمز لصحته، وسببه أنه سمع ابنه يقول: اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة، قال: أي بني سل الله الجنة، وتعوذ به من النار، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . . . وذكره.

قلت: هذا غلط وخلط لحديث بحديث، فالذي قال: «اللهم إني أسألك القصر الأبيض. . . . . إلخ»، هو ابنٌ لعبد الله بن مغفل فقال له أبوه ذلك، قال أبو داود [رقم: ٩٦]:

حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد ثنا سعيد الجريري عن أبي نعامة أن عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول: «اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها، قال: سل الله الجنة، وتعوذ به من النار، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء».

وأما حديث سعد فقال أبو داود في كتاب الدعاء [رقم ١٤٨]:

٤/١٨٤ / ثنا مسدد ثنا يحيى عن شعبة عن زياد بن مخراق عن أبي نعامة عن ابن لسعد قال: سمعني أبي وأنا أقول: اللهم إني أسألك الجنة ونعيمها وبهجتها وكذا وكذا، وأعوذ بك من النار وسلاسلها وأغلالها وكذا وكذا، فقال: يا بني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون قوم يعتدون في الدعاء فإياك أن تكون منهم، إنك إن أعطيت الجنة أعطيتَها وما فيها من الخير، وإن أعذت من النار أعذت منها وما فيها من الشر».

وحديث سعد هذا أخرجه أيضاً أبو داود الطيالسي في مسنده ومن طريقه ابن مردويه في التفسير، والبيهقي في كتاب الدعوات، وأخرجه أيضاً أبو يعلى الموصلي في مسنده.

وحديث عبد الله بن مغفل أخرجه أيضاً ابن ماجه [رقم: ٣٨٦٤] وابن حبان في صحيحه، والحاكم [١/ ١٦٢] في المستدرك وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

٢٠١٤/٤٧٧٦ ـ «سَيكون قَومٌ يَأكُلُونَ بأَلسِنَتِهِم كَما تَأكُلُ البقَرُ مِنَ الأَرضِ».
(حم) عن سعد

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: فيه من لم يسم، وقال الهيثمي: رواه أحمد والبزار من عدة طرق وفيه راوٍ لم يسم، وأحسنها ما رواه أحمد عن زيد بن أسلم عن سعد إلا أن زيد لم يسمع من سعد.

قلت: هذا غريب فإن أحمد قال [١/ ١٧٦]:

حدثنا يعلى ويحيى بن سعيد قال يحيى: حدثني رجل كنت أسميه فنسيت اسمه عن عمرو بن سعد قال: كانت لي حاجة إلى أبي سعد، قال: وحدثنا أبو حيان عن مجمع قال: كان لعمر بن سعد إلى أبيه حاجة فقدم بين يديه حاجته كلاماً مما يحدث الناس لم يكن يسمعه، فلما فرغ قال: يا بني قد فرغت من كلامك، قال: نعم، قال: ما كنت من حاجتك أبعد ولا كنت فيك أزهد مني منذ سمعت كلامك هذا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «. . . .»، وذكره.

فقوله: قال: وحدثنا أبو حيان كذا وقع في أصل المسند المطبوع، وهو [عندي][1] تحريف، صوابه، قال يعلى: وحدثنا، لأنه ذكر أولاً سند يحيى بن سعيد ثم رجع إلى ذكر سند يعلى بن عبيد، والذي يعين هذا أن أبا سعيد الماليني روى

---

(١) في المخطوط: «عند».

هذا الحديث في مسند الصوفية من طريق يعلى بن عبيد وحده فقال:

حدثني أبو حيان عن مجمع به مثل رواية أحمد سواء، ذكره في ترجمة أبي بكر محمد/ بن سيد حمدويه فقال الماليني: ٤/١٨٥

أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن سعيد بن علي بن سعيد الأزدي أنبأنا عبد الله بن محمد بن عبد الله ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن سيد حمدويه أنبأنا أبو جبير محمد ابن علي أنبأنا يعلى بن عبيد حدثني أبو حيان عن مجمع به.

وعلى هذا فالراوي الذي لم يسم إنما هو في سند يحيى بن سعيد لا سند يعلى ابن عبيد، وأحمد رواه عنهما معاً، فكيف يقال في سنده راوٍ لم يسم؟! وإذا قلنا: إن الصواب ما وقع في الأصل المطبوع وأن الضمير في قوله: قال راجع إلى يحيى ابن سعيد، فيكون حينئذٍ ليحيى فيه سندان سند عن رجل لم يسم، وآخر عن أبي حيان وهو بعيد، لأنه يكون ذكر يعلى بن عبيد عبثاً إذ ذكر سندي قرينه ولم يذكر له سنداً، فالحديث على كل حال لا يقال فيه راوٍ لم يسم.

٢٠١٥/ ٤٧٧٧ ـ «سيكون بمصر رجُل مِنْ بَني أُمَيَّةَ أخْنَسُ يلي سُلطَاناً، ثُمَّ يغلبُ عَليه أو يُنْزَعُ منْهُ، فَيفِرّ إلى الرُّومِ فَيأتي بِهِم إلى الإسْكَندَرِيَّة فيُقاتِلُ أَهْلَ الإسلامِ بِها فَذلِك أَوَّلُ الملاحِمِ».

الروياني وابن عساكر عن ابي ذر

قلت: ذكر الشارح هنا في الكبير كلاماً غير مفهوم، وقال في الصغير: أعله ابن عساكر بابن لهيعة، وأنه اختلف عليه فيه، فقول المؤلف: حسن غير معول عليه.

قلت: المصنف لم يرمز له بعلامة الحسن **أولاً**، بل ترك من غير علامة على ما في بعض النسخ.

وثانياً: من رأي جماعة من الحفاظ منهم المصنف أن ابن لهيعة حديثه حسن.

وثالثاً: أن ما ذكره ليس بعلة قادحة وإنما هو تعدد شيوخ.

٢٠١٦/ ٤٧٧٨ ـ «سيكون بَعْدي قومٌ منْ أُمّتي يَقرَأون القُرآنَ ويتفقَّهونَ في الدِّين، يَأتِيهِم الشَّيطَانُ فَيقولُ: لو أَتَيتُمُ السُّلطَان فأصْلح من دُنياكُم واعتَزَلتُمُوهم بدينكمْ ولا يَكُونُ ذلِكَ، كما لا يُجتَنَى مِنَ القتَادِ إلا الشَّوكُ كَذَلِكَ لا يُجتَنَى منْ قُرْبِهِم إلا الخَطَايَا».

ابن عساكر عن ابن عباس

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو نعيم والديلمي، فاقتصار المصنف عليه غير سديد.

قلت: ما خرجه بهذا اللفظ أبو نعيم ولا الديلمي أصلاً، فكذب الشارح عليهما غير سديد.

٤/١٨٦ **٢٠١٧/ ٤٧٧٩ ـ «سيكون في آخِرِ الزَّمَانِ دِيدَانُ القُراء، فَمَنْ أَدْرَكَ ذلِكَ/ الزَّمانَ فليَتَعَوَّذْ باللّهِ مِنهُمْ».**

(حل) عن أبي أمامة

قلت: سكت عنه الشارح والحديث ضعيف في سنده من لا يعرف، وهو عند أبي نعيم في ترجمة سليمان التيمي، وقد حمله الشارح على النساك والعباد، كما فعله غيره من فجرة العلماء في غير هذا الحديث، مما ورد فيه لفظ القراء وذمهم فإنهم يتبرءُون مما هو وارد فيهم ويرمون به الصوفية والزهاد الذين لا يشملهم لفظ: القارىء والقراء، لا في لغة ولا عرف، فالقارىء اسم فاعل من القراءة وهو من يتعاطاها حتى يتصف بها، فمن أين ينقل هذا إلى الزهاد والعباد، فإن لهم وصفاً قائماً بهم أيضاً هو وصف الزاهد والعابد، ولكن لقلة حيائهم وشدة اغترارهم يرمون داءهم على غيرهم، ولئن وجلوا ذلك بالأحاديث التي فيها القراء فماذا يفعلون بالأحاديث التي فيها لفظ العلماء فإن القارىء والعالِم كل منهما كان يطلق في الزمن الأول على شيء واحد وهو من اتصف بالعلم والقراءة، وأما إطلاق القارىء على الزاهد ولو كان أمياً فإنما أحدثه فجار العلماء ليدفعون به عن أنفسهم عار تلك الأحاديث وإلى الله ترجع الأمور، وقد توسط الشارح فجعله من المشترك بين الزهاد والعلماء، وإن قدم بالزهاد، لأنهم أهم في نظره وأدخل في معنى الحديث، ثم ثنى بالعلماء، وجعل سبب ذمهم ودخولهم في هذا الحديث بحسب نظره الفاسد ورأيه الباطل هو دعواهم الاجتهاد، فكان آية في قلب الحقائق وجعل الحق باطلاً والباطل حقاً، وما ديدان القراء المذكورين في هذا الحديث إلا هو وأمثاله [من] الجهلة المتعصبين.

٢٠١٨/ ٤٧٨١ ـ «سيكون أمراء تَعْرِفُون وتَنكُرونَ، فَمَنْ نَابَذَهُمْ نَجَا، وَمَنِ اعْتَزَلَهمْ سَلِمَ، وَمَنْ خَالطَهُمْ هَلَكَ».

(ش. طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه هشام بن بسطام وهو ضعيف، وظاهر صنيع المصنف أنه لم يخرجه من الستة أحد، وإلا لما عدل عنه وهو ذهول عجيب، فقد
٤/١٨٧ خرجه/ مسلم من حديث أم سلمة.

قلت: لو كان للشرح حياء لاستحيا من الدخول في ميدان الحديث والكتابة فيه، فهو ينقل عن الحافظ الهيثمي أنه ذكر الحديث في مجمع الزوائد الخاص بزوائد

الكتب المعينة له على الكتب الستة بحيث ما ذكر فيها لا يذكره هو، ثم مع ذلك يزعم أنه من مسلم ويصرح بأن صحابيه غير صحابي حديث الباب، وهما حديثان في نظر أهل الحديث، وأعظم من ذلك وأطم هو أن لفظ الحديث عند مسلم [٣/ ٤٨٠، رقم ٦٢]: «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف بريء ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع، قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: لا ما صلوا».

وهذا الحديث ليس موضعه هنا على ترتيب المصنف الذي يتغافل عنه الشارح عمداً، بل موضعه السين مع التاء، وقد ذكره المصنف هناك كما سبق وعزاه لمسلم وأبي داود.

٢٠١٩/ ٤٧٨٥ ـ «سَيَلي أُمورَكم مِنْ بَعْدِي رِجَال، يُعَرِّفُونَكُمْ مَا تُنْكِرُونَ، ويُنْكِرُونَ عليكُمْ ما تَعرِفُونَ، فَمَنْ أدْرَكَ ذلِكَ مِنْكُم فَلا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى الله عزَّ وجَلَّ».

(طب. ك) عن عبادة بن الصامت

قال في الكبير: قال الحاكم: صحيح ورده الذهبي بأنه تفرد به عبد الله بن واقد وهو ضعيف اهـ، وبه يعلم أن رمز المصنف لحسنه غير حسن.

قلت: المصنف لم يرمز لحسنه، بل رمز لصحته وهو كما قال، فإن الحديث صحيح، والذهبي كأنه استعمل التدليس في قوله: تفرد به عبد الله بن واقد، لأن عبد الله المذكور لم ينفرد به، وفي نفس المستدرك بعد طريقه طريقان آخران صححهما الحاكم [٣/ ٣٥٧] وأقره الذهبي، ولكنه اضطر أولاً لأن يذكر ذلك ويدعي تفرد عبد الله بن واقد، لأن الحديث وارد في ذم بني أمية ومعاوية كما أقسم على ذلك عبادة ابن الصامت رضي الله عنه، والذهبي لا يمكنه أن يسمع ذماً في بني أمية ومعاوية وإنما يسمع ذلك في آل البيت وعلي عليهم السلام.

فالحديث خرجه الحاكم أولاً [٣/ ٣٥٦، ٣٥٧] من حديث عبد الله بن واقد عن ابن خيثم عن أبي الزبير عن جابر عن عبادة بن الصامت به.

١٨٨/٤ ثم قال الحاكم [٣/ ٣٥٧]: وقد رواه زهير/ بن معاوية ومسلم بن خالد الزنجي عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن عبد الله بن عثمان بن خثيم بزيادات فيه.

أخبرني عبد الله بن محمد بن موسى العدل ثنا علي بن الحسين بن الجنيد ثنا المعافى بن سليمان الحراني ثنا زهير عن إسماعيل بن عبيد بنحوه.

قال: وأما حديث مسلم بن خالد فأخبرناه أبو عون محمد بن ماهان الخزاز بمكة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا سعيد بن منصور ثنا مسلم بن خالد عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه أن عبادة بن الصامت قام قائماً في وسط دار أمير المؤمنين عثمان بن عفان فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ محمداً أبا القاسم يقول: «سيلي

أموركم من بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون فلا طاعة لمن عصى الله فلا تعتبوا أنفسكم فوالذي نفسي بيده إن معاوية من أولئك» فما راجعه عثمان حرفاً.

قلت: كذا وقع في المستدرك زهير بن معاوية عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن عبد الله بن عثمان بن خثيم وهو قلب في الإسناد، وصوابه زهير عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد، لأن إسماعيل أكبر من عبد الله بن عثمان، وعبد الله أكبر من زهير.

وقد أخرجه على الصواب الدولابي في الكنى والأسماء فقال [١/ ٣]:

حدثنا هلال بن العلاء بن عمر الرقي ثنا حسين بن عياش ثنا زهير بن معاوية ثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم قال: أخبرني إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن عبيد بن رفاعة أنه أخبره عن عبادة بن الصامت به.

ولأصله طريق آخر ذكره الحاكم وصححه على شرط الشيخين.

٢٠٢٠/ ٤٧٩٢ ـ «السِّبَاعُ حَرَامٌ».

(حم. ع. هق) عن أبي سعيد

قال في الكبير: قال الهيثمي بعد ما عزاه لأحمد وأبي يعلى: فيه دراج، وثقه ابن معين وضعفه غيره اهـ، وقال غيره: فيه أحمد بن عيسى المصري، كان ابن معين يكذبه وهو ثقة اهـ، وبالخلاف تنحط درجة السند عن الصحة، فرمز المصنف لصحته فيه ما فيه.

١٨٩/٤ **قلت**: فيه أنك لا تعرف الحديث،/ فأحمد بن عيسى لا يوجد **أولاً** في سند أحمد ولا سند أبي يعلى، وإنما يوجد في سند البيهقي.

وثانياً: أحمد بن عيسى من رجال الصحيح احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما وليس كل خلاف يؤثر في الرجل، ولو كان ذلك كذلك لانحطت ثلاثة أرباع أحاديث الصحيحين المجمع عليها عن درجة الصحة، كما يريد أن يفهمه هذا الرجل!

وأما دراج أبو السمح فإن كثيراً من الحفاظ يصححون له ومنهم ابن خزيمة وابن حبان وجماعة، واستقر نظر كثير من المتأخرين على تحسين حديثه.

والحديث خرجه أيضاً الدولابي في الكنى والأسماء قال [٢/ ١٥٧]:

حدثنا أحمد بن يحيى الأودي ثنا مخول بن إبراهيم ثنا منصور بن أبي الأسود عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «السباع حرام»

يعني المفاخرة بالجماع.

٢٠٢١/ ٤٧٩٥ ـ «السبقُ ثلاثة: فالسَّابِقُ إلى مُوسَى يُوشَعُ بنُ نُون، والسَّابِقُ إلى عِيسَى صَاحِبُ يس، والسَّابِقُ إلى مُحَمَّدٍ عَليُّ بنُ أبي طالبٍ».

(طب) وابن مردويه عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد حسن أو صحيح.

قلت: الشارح بليد، فإنه قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه الحسين بن الحسن الأشقر وثقه ابن حبان وضعفه الجمهور وبقية رجاله حديثهم حسن أو صحيح اهـ.

ورواه من هذا الوجه العقيلي في الضعفاء وقال: حسين المذكور شيعي متروك، والحديث لا يعرف إلا من جهته وهو حديث منكر اهـ.

فأخذ قول الهيثمي في باقي الرجال وجعله حكماً للحديث مع أن الهيثمي قال ذلك فيما عدا حسين الأشقر وبقي حسين الأشقر هو علة الحديث، وقد نقل الشارح نفسه عن العقيلي أنه قال: متروك وأنه تفرد بالحديث وحديثه منكر لا سيما وهو شيعي والحديث في فضل علي، فكيف يكون مع هذا حسناً أو صحيحاً؟! إن هذا لعجب!!

وقد قال الحافظ ابن كثير في البداية: إنه لا يثبت، وابن كثير شامي لا يقبل قوله في هذا الباب، فإن ورد للحديث شاهد فهو ثابت/ رغماً على أنف النواصب ٤/ ١٩٠
كلهم وإلا فالحديث ضعيف، وقد وجدت له شاهداً من حديث عبد الرحمٰن بن أبي ليلى بلفظ: «سباق الأمم ثلاثة لم يكفروا بالله طرفة عين علي بن أبي طالب وصاحب يس ومؤمن آل فرعون»، أخرجه الثعلبي في تفسيره، لكنه من رواية عمرو بن جميع عن محمد بن أبي ليلى عن أخيه عيسى بن عبد الرحمٰن عن أبيه وعمرو بن جميع كذبوه.

٢٠٢٢/ ٤٧٩٦ ـ «السَّبيلُ: الزَّادُ والرَّاحِلَةُ».

الشافعي، (ت) عن ابن عمر

قال في الكبير: وأورده في الميزان في ترجمة محمد بن عبد الله الليثي، وقال: ضعفه ابن معين، وتركه النسائي، (هق) عن عائشة.

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس بصواب، فقد قال الذهبي في المهذب: فيه إبراهيم بن يزيد وهو ضعيف، لكن له شاهد مرسل وآخر مسند عن ابن عباس.

قلت: في هذا أوهام:

الأول: قوله عقب حديث الشافعي والترمذي: أورده الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله الليثي من الميزان يقتضي أن الشافعي والترمذي خرجاه من طريقه وليس كذلك، بل هو عندهما وعند غيرهما من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي عن محمد بن عباد بن جعفر المخزومي عن ابن عمر به.

وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه اهـ.

لكن إبراهيم لم ينفرد به كما يفهم من كلام الترمذي، بل قال الدارقطني: تابعه عليه محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي فرواه عن محمد بن عباد عن ابن عمر اهـ.

وهذه المتابعة خرجها ابن عدي في الكامل [٢/ ٢٤٢] في ترجمة محمد بن عبد الله الليثي ونقل تضعيفه عن يحيى بن معين والنسائي، ثم قال: والحديث معروف بإبراهيم بن يزيد الخوزي وهو من هذا الطريق غريب اهـ.

فهذا هو الطريق الذي ذكره الذهبي في الميزان وهو عند ابن عدي لا عند الشافعي والترمذي كما نسبه إليهما الشارح.

ولإبراهيم متابع آخر ذكره البيهقي وخرجه الدارقطني في السنن وهو محمد بن الحجاج عن جرير بن حازم عن محمد بن عباد، ومحمد بن الحجاج متروك.

الثاني: قوله عقب حديث البيهقي عن عائشة: قال الذهبي في المهذب: فيه
٤/ ١٩١ إبراهيم بن يزيد وهو ضعيف، وهذا خطأ فاحش فإن إبراهيم/ بن يزيد إنما هو في سند حديث عبد الله بن عمر.

أما حديث عائشة فرواه البيهقي من طريق عتاب بن أعين عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أمه عن عائشة.

وهكذا رواه الدارقطني في السنن، والعقيلي في الضعفاء وأعله بعتاب وقال: إن في حديثه وهماً.

الثالث: حكايته عن الذهبي أنه قال في المهذب: لكن له شاهد مرسل وآخر مسند عن ابن عباس، فإن هذا قلب للحقائق وكذب على الذهبي، فإنه ما قال مسند، وإنما قال: موقوف.

ونص الباب الذي أورده الذهبي في المهذب بتمامه بيان السبيل الموجب للحج لمن أمكنه: الثوري عن إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر قال: قيل: «يا رسول الله، ما السبيل إلى الحج؟ قال: الزاد والراحلة»، قلت: رواه وكيع ومروان الفزاري عن إبراهيم وهو ضعيف، الحفري عن سفيان عن يونس عن

الحسن قال: سئل النبي ﷺ عن السبيل، قال: «الزاد والراحلة»، فهذا المرسل شاهد لما قبله وروى نحوه من قول ابن عباس اهـ.

فالذهبي يقول من قول ابن عباس والشارح ينقل عنه أنه قال مسنداً، والذهبي إنما يذكر ما في الأصل مختصراً.

وقد ذكر البيهقي في أصل السنن الأثر عن ابن عباس من طريق علي بن أبي طلحة ومن طريق عكرمة كلاهما عنه من قوله.

الرابع: أن المصنف لم يرمز لهذا الحديث بشيء لا بعلامة الصحيح ولا بعلامة غيره كما في عدة نسخ، فما ذكره الشارح نقول عنه لا أصل له.

الخامس: وعلى فرض أنه فعل ذلك فالحديث له طرق متعددة من حديث ابن عباس أيضاً مرفوعاً، ومن حديث أنس وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن مسعود والحسن مرسلاً.

وحديث أنس على انفراده صحيح صححه الحاكم في المستدرك [١/ ٤٤١] على شرط الشيخين وأقره الذهبي في التلخيص، وأسانيد مرسل الحسن كالشمس في الصحة، والمسند الضعيف إذا عضده المرسل الصحيح صار المتن صحيحاً، فكيف بوجود مسند أنس الصحيح؟!

٢٠٢٣/ ٤٧٩٧ ـ «/ السَّجدَةُ التي في «ص» سَجَدَهَا دَاودُ تَوْبَةً، ونحنُ نَسْجُدُهَا شُكْراً». ٤/ ١٩٢

(طب. خط) عن ابن عباس

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره في أحد الكتب الستة وهو عجب، فقد رواه النسائي في سننه عن ابن عباس أيضاً.

قلت: النسائي خرجه بسياق لا يدخل هنا، بل ولا يصح أن يدخل في هذا الكتاب على اصطلاحه أصلاً ولفظه عن ابن عباس أن النبي ﷺ سجد في «ص» وقال: «سجدها داود توبة ونسجدها شكراً»، فلفظ المرفوع منه سجدها وهذا لا يمكن إيراده، لأنه يحتاج إلى تفسير الضمير، ثم لو جاز ذكره لكان موضعه حرف السين الغير معرف بالألف واللام، اللهم إلا أن يخلط [المصنف][1] كتابه ويفسد نظامه ويخرق اصطلاحه لأجل خاطر الشارح، ثم عند ذلك لا يسلم من انتقاده، فانتقاد منه بالباطل كهذا خير من انتقاد منه بحق لو امتثل أمر الشارح وذكر الحديث في غير موضعه.

---

(١) في المخطوط: «الشارح» والصواب ما أثبتناه ويؤكد ذلك السياق.

٢٠٢٤/ ٤٧٩٩ - «السُّجودُ عَلَى الجَبهَةِ والكفَّينِ والرُّكْبَتَيْنِ وصُدُورِ القَدَمَينِ، مَنْ لَمْ يُمكِّن شيئاً مِنهُ مِنَ الأَرْضِ أحرقهُ الله بالنَّارِ».

(قط) في الأفراد عن ابن عمر

قلت: سكت عليه الشارح وفي بعض نسخ المتن [توجد][1] علامة الحسن عليه وهو غلط، فإن الحديث كذب موضوع، لأنه من رواية عمر بن موسى الوجيهي وهو كذاب متهم بالوضع بل وضاع، قال الدارقطني في الأفراد:

حدثنا محمد بن جعفر بن أحمد الصيدلي ثنا بكر بن محمود بن مكرم ثنا إبراهيم بن نافع ثنا عمر بن موسى بن وجيه عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر به.

قال الدارقطني: تفرد به عمر بن موسى عن أيوب.

٢٠٢٥/ ٤٨٠٠ - «السّحاقُ بَيْنَ النِّسَاءِ زِناً بَينَهُنَّ».

(طب) عن واثلة

قلت: سكت عليه الشارح وفي بعض نسخ المتن الرمز له بعلامة الحسن، وانظر ما كتبناه على حديث: «سحاق النساء زناً بينهن»، وقد مر قريباً.

٤/١٩٣ **٢٠٢٦/ ٤٨٠١ - «السُّحورُ أكلهُ بَرَكَةٌ فَلا تَدَعُوهُ، ولَو أَنْ يَجرعَ أحدكُمْ/ جَرْعَةً مِنْ مَاءٍ، فإنَّ الله ومَلائِكَتهُ يُصلونَ على المُتسَحِّرينَ».**

(حم) عن أبي سعيد

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه أبو رفاعة ولم أجد من وثقه ولا من جرحه، وبقية رجاله رجال الصحيح اهـ، وبه يعرف ما في رمز المصنف لصحته.

قلت: ومن جعل كلام الهيثمي حجة على المصنف حتى يأخذ كلامه قضية مسلمة يرد بها كلام المصنف إن هذا لعجب؟! فقد يكون أبو رفاعة الذي لم يجد الهيثمي من وثقه ولا من جرحه، قد وجد المصنف من وثقه، وقد يكون المذكور في سند هذا الحديث هو غير الذي بحث عنه الهيثمي فلم يجد من وثقه، وقد يكون أحمد أخرجه بأسانيد متعددة والمصنف ما ذكر هنا إلا المروي بالسند الصحيح السالم، وكل هذا هو الواقع، فإن أحمد روى هذا الحديث أولاً عن إسماعيل عن هشام الدستوائي [٣/ ١٢]:

ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي رفاعة عن أبي سعيد به.

(١) في المخطوط وجود.

ثم أخرجه بعد ذلك عن إسحاق بن عيسى [٣/ ٤٤]: ثنا عبد الرحمٰن بن زيد عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري.

وأخرجه أيضاً [٥/ ٣٧٠] عن المطلب بن أبي ليلى عن عطية العوفي عن أبي سعيد به مختصراً.

فالحديث بطرقه الثلاثة صحيح وأصله في الصحيحين بل هو متواتر.

٢٠٢٧/ ٤٨٠٢ ـ «السَّخاءُ خُلقُ اللَّهِ الأعْظَم».

ابن النجار عن ابن عباس

قال الشارح: وضعفه المنذري.

وزاد في الكبير: وظاهره أنه لم يخرجه أحد ممن وضع لهم الرموز، مع أن أبا نعيم والديلمي خرجاه عن عمار باللفظ المزبور، بل رواه أبو الشيخ ابن حيان في كتاب الثواب.

قلت: قوله: وضعفه المنذري عقب عزو الحديث في المتن لابن النجار يوهم أن المنذري عزاه لابن النجار أيضاً كما هنا وهو إيهام قبيح، فإن ابن النجار كان معاصراً للمنذري، بل هما قرينان وابن النجار أكبر من المنذري بثلاث سنين فقط، فإن ولادته كانت سنة ثمان وسبعين وخمسمائة، وكانت ولادة المنذري سنة إحدى وثمانين، فالمنذري عزاه لأبي الشيخ بن حيان فكان على الشارح أن يبين ذلك.

قال أبو الشيخ:

١٩٤/٤ حدثنا محمد بن حمزة ثنا عمر بن سهل النيسابوري/ حدثنا عثمان بن يحيى عن محمد بن عبد الملك عن أبي سليمان الحمصي عن السفيانين والحمادين عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

هكذا أورده الديلمي في مسند الفردوس من طريق أبي الشيخ وهو من أصل محرف، وفي هذا السند عندي وقفة لا سيما وقد قال بعده: تابعه محمد بن عبد الرحمٰن بن الفضل الجوهري عن محمد بن حمزة بن عمارة عن أبي دراج عن سهل به، فليحرر.

وأنا أخشى أن يكون أبو سليمان هو داود بن المعبر الكذاب.

أما حديث عمار الذي ذكره الشارح فأخرجه الديلمي من طريق أبي نعيم، وهو عند أبي نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ١٤٢] في ترجمة أحمد بن جعفر بن سلم الفرساني فقال:

حدثنا محمد بن عبد الرحمٰن بن مخلد بن مخلد[1] حدثني أحمد بن جعفر بن سلم الفرساني ثنا جعفر بن أحمد بن فارس ثنا عمران بن عبد الله المجاشعي ثنا إبراهيم بن سليمان العبدي ثنا يزيد بن عياض بن جعد به عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمار بن ياسر به، ولينظر سنده.

وقد رواه الطبراني في الكبير من طريق عمرو بن الحصين ثم من حديث عمار أيضاً بلفظ: «حسن الخلق خلق الله الأعظم» كما سبق للمصنف.

٢٠٢٨/ ٤٨٠٤ ـ «السَّخِيُّ قرِيبٌ مِنَ اللَّهِ، قريبٌ منَ النَّاسِ، قريبٌ من الجَنَّةِ بَعيدٌ منَ النَّارِ، والبَخِيل بعيدٌ منَ اللَّهِ، بَعيدٌ منَ النَّاسِ، بَعِيدٌ مِنَ الجنَّةِ قَريبٌ مِنَ النَّارِ، ولجَاهِلٌ سَخِيٌ أحبُّ إلى الله مِنْ عابِدٍ بَخِيلٍ».

(ت) عن أبي هريرة

(هب) عن جابر

(طس) عن عائشة

قال في الكبير: رواه (ت) في الأدب، وفيه عندهم جميعاً سعيد بن محمد الوراق، قال الذهبي: ضعيف، وقال البيهقي: تفرد به سعيد بن محمد الوراق وهو ضعيف اهـ. لكن هذا لا يوجب الحكم بوضعه كما ظنه ابن الجوزي.

قلت: قوله: رواه الترمذي في الأدب غلط، فإنه رواه في كتاب البر والصلة [رقم ١٩٦١].

وقوله: وفيه عندهم جميعاً سعيد بن محمد الوراق هو صريح في أن سعيد المذكور موجود في حديث أبي هريرة وجابر وعائشة، كأنه يعني أنه اختلف عليه فيه فرواه مرة بالسند إلى أبي هريرة، ومرة بسند آخر إلى جابر، ومرة كذلك إلى عائشة وهذا باطل، فإن سعيد بن محمد الوراق لا يوجد إلا في حديث أبي هريرة، وفي
٤/١٩٥ حديث عائشة/ عند الطبراني خاصة، ولا وجود له في سند حديث جابر، كما أن حديث عائشة مروي من غير طريقه أيضاً.

فحديث أبي هريرة رواه الترمذي عن الحسن بن عرفة:

ثنا سعيد بن محمد الوراق عن يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة به.

وهكذا رواه ابن حبان في روضة العقلاء عن أحمد بن يحيى بن زهير عن الحسن بن عرفة به.

وكذلك رواه البندهي من طريق الدارقطني عن أحمد بن عبد الله بن محمد

---

(١) هكذا في الأصل بتكرار ابن مخلد.

الوكيل عن الحسن بن عرفة.

ورواه العقيلي في الضعفاء [٢/ ١١٧ رقم ٥٩١] من طريق محمد بن حرب الواسطي ثنا سعيد بن محمد الوراق به.

ورواه الثعلبي في التفسير ومن طريقه البغوي في سورة آل عمران من طريق إبراهيم بن سعد عن سعيد بن محمد الوراق به بسنده.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة إلا من حديث سعيد بن محمد، وقد خولف سعيد بن محمد في رواية هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، إنما يروي عن يحيى بن سعيد عن عائشة شيء مرسل أي منقطع.

وقال ابن حبان: إن كان حفظ سعيد بن محمد إسناد هذا الخبر فهو غريب غريب.

وقال العقيلي: ليس لهذا الحديث أصل من حديث يحيى ولا غيره، وسعيد الوراق قال ابن معين: ليس بشيء.

قلت: وما قاله كل من الترمذي والعقيلي مردود.

أما الترمذي ففي موضعين:

الأول: في قوله: أنه لا يعرفه من حديث يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة إلا من حديث سعيد بن محمد، فإن هذا وإن كان هو مبلغ حفظه إلا أنه متعقب بوجود من تابع سعيد الوراق على روايته عن يحيى بن سعيد عن الأعرج.

فقد رواه الخطيب في كتاب البخلاء من طريق رواد بن الجراح: ثنا عبد العزيز ابن أبي حازم عن يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة، لكنه قال: عن عائشة، فالسند واحد إلا أنه زاد فيه عن عائشة.

الثاني: في قوله: إنما يروي عن يحيى بن سعيد عن عائشة مرسلاً، فإن روي من طريقه متصلاً إلا أنه اختلف عليه فيه فرواه عنبسة بن عبد الواحد القرشي عن يحيى بن سعيد، فقال: عن سعيد بن المسيب عن عائشة.

هكذا/ أخرجه ابن شاهين في الترغيب قال: ٤/ ١٩٦

حدثنا عبد الله بن سليمان ثنا محمد بن جعفر بن المرزبان ثنا خلف بن يحيى القاضي ثنا عنبسة بن عبد الواحد القرشي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة.

وهكذا أخرجه أيضاً أبو نعيم في التاريخ [١/ ٢٤٣] قال:

حدثنا محمد بن علي بن حبيش ثنا أبو بكر بن أبي داود هو عبد الله بن

سليمان شيخ ابن شاهين بسنده مثله.

ورواه سعيد بن مسلمة عن يحيى بن سعيد فقال: عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة عن عائشة.

هكذا أخرجه القشيري في الرسالة من طريق أحمد بن عبيد في مسنده قال:

حدثنا الحسن بن عباس ثنا سهل ثنا سعيد بن مسلمة عن يحيى بن سعيد به.

وكذلك رواه البيهقي في الشعب، وابن الجوزي في الموضوعات [٢/ ١٨٠ و١٨١] من هذا الوجه، وزاد البيهقي روايته أيضاً من طريق تليد بن سليمان كلاهما ـ أعني هو وسعيد بن مسلمة ـ عن يحيى بن سعيد به مثله.

ورواه محمد بن بكار عن سعيد بن محمد الوراق عن يحيى بن سعيد فقال: عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه بدل علقمة عن عائشة.

هكذا أخرجه الطبراني في الأوسط قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن بكار ثنا أبي ثنا سعيد بن محمد الوراق به.

كذا قال إبراهيم بن محمد بن بكار عن أبيه، وخالفه البغوي فقال:

عن محمد بن بكار بهذا السند عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عائشة دون ذكر أبيه ولا ذكر علقمة.

أخرجه أبو بكر بن عبد الباقي الأنصاري في جزئه قال:

أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأبنوسي أنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني الحافظ قال: قرىء على عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي وأنا أسمع حدثكم محمد بن بكار الريان ثنا سعيد بن محمد الوراق عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عائشة به.

وأما العقيلي فمتعقب بوجود هذه الطرق وغيرها.

فقد ورد أيضاً من حديث ابن عباس ومن حديث علي، وقد ذكر المصنف سندهما في اللآلىء [٢/ ٤٨ و٤٩] فلا نطيل بذكرهما، وإنما ذكرنا ما لم يذكره ليستفاد.

١٩٧/٤ وكذلك ورد من حديث أنس إلا أنه من رواية وضاع فلا يعتمد عليه، أخرجه/ ابن الجوزي في الموضوعات، وبوجود ما ذكرناه من الطرق يتضح أن له أصلاً خلافاً لما يقوله العقيلي والعلم عند الله تعالى.

٢٠٢٩/ ٤٨٠٥ ـ «السّرُّ أفضلُ مِنَ العَلانِيَةِ، والعَلانِيَةُ أفضلُ لِمَنْ أرَادَ الاقتِدَاء».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: فيه محمد بن الحسين السلمي الصوفي، قال الخطيب: قال

لي محمد بن القطان: كان يضع للصوفية، وبقية قال الذهبي: صدوق، لكنه يروي عمن دب ودرج فكثرت المناكير في حديثه، وعثمان بن زائدة قال الذهبي: له حديث منكر، وفي اللسان: حديثه غير محفوظ.

قلت: فيه أمور:

الأول: أن محمد بن الحسين هو أبو عبد الرحمٰن السلمي الحافظ الإمام الصوفي المشهور، ثقة جليل القدر، كَذِبَ من اتهمه بالكذب ووضع الحديث للصوفية، وإنما هي سنة الله في أمثاله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٣١]، وقد أثنى عليه الذهبي وبرأه مما لمزوه به من الكذب على عدائه للتصوف والصوفية كما قدمنا هذا غير مرة.

الثاني: أن الحديث خرجه العقيلي [٣/ ٢٠٣] وجماعة ممن ماتوا قبل ولادة أبي عبد الرحمٰن السلمي بسنين، فالحديث كان مثبوتاً في مصنفاتهم وأبو عبد الرحمٰن لا يزال في العدم.

الثالث: أنه لا وجود له في سند هذا الحديث، قال الديلمي:

أخبرنا فيد أخبرنا البجلي ثنا علي بن حامد القاضي ثنا محمد بن جرير الطبري ثنا سعيد بن عمرو السكوني ثنا بقية عن عبد الملك بن مهران عن عثمان بن زائدة عن نافع عن ابن عمر به.

كذا وقع في أصلنا والظاهر أنه سقط من السند ذكر السلمي فإنه شيخ للبجلي، ومن طريقه روى عنه الديلمي، فإذا ثبت وجوده في السند فقد عرفت أن الحديث ثابت في أصول الذين ماتوا قبل ولادته.

الرابع: أن بقية بن الوليد ثقة مدلس لا يعلل به الحديث إلا إذا كان السند سالماً من الضعفاء والمجهولين، وعنعن هو السند فحينئذٍ يتطرق احتمال أنه دلسه وأسقط منه راوياً ضعيفاً الذي هو شيخه، وحدث بالعنعنة عمن فوقه، وشيخه هنا ضعيف مجهول فلا يعلل الحديث ببقية لأنه ثقة.

الخامس: أن عبد الملك بن مهران وعثمان بن زائدة كلاهما مجهول ضعيف، والحديث مذكور في ترجمتهما معاً من الميزان [٢/ ٦٦٥ رقم ٥٢٥٤] واللسان [٤/ ٦٩، رقم ٢٠٨]، وإذا رأى الشارح ذلك فكل ما هذى/ به من ذكر السلمي وبقية ١٩٨/٤ فهو جهل وفضول وتكبير لحجم الكتاب بما لا طائل تحته.

٢٠٣٠/ ٤٨٠٦ - «السَّرَاوِيل لمنْ لا يجِدُ الإزارَ، والخُفُّ لِمنْ لا يجِدُ النَّعْلَين».

(د) عن ابن عباس

قال في الكبير: وكلام المصنف كالصريح في أن ذا لا يوجد مخرجاً في أحد

الصحيحين وهو ذهول، فقد عزاه في الفردوس إلى مسلم.

قلت: نعم هو في صحيح مسلم بهذا اللفظ [٢/ ٨٣٥ رقم ٤].

فائدة

قال أبو عمرو بن حمدان في فوائد الحاج:

أخبرنا أبو يعلى ثنا إبراهيم بن الحجاج ثنا حماد بن زيد قال: جلست إلى أبي حنيفة بمكة فجاء رجل فقال: لبست سراويل وأنا محرم أو قال: لبست خفين وأنا محرم ـ شك إبراهيم ـ، فقال أبو حنيفة: عليك دم، قال حماد: فقلت للرجل: وجدت نعلين أو وجدت إزاراً؟ قال: لا، فقلت: يا أبا حنيفة، إن هذا يزعم أنه لم يجد؟! قال: فقال: سواء وجد أو لم يجد، قال حماد: فقلت: حدثنا عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «السراويل لمن لم يجد الإزار، والخفان لمن لم يجد النعلين»، وحدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «السراويل لمن لم يجد الإزار، والخفان لمن لم يجد النعلين، فقال بيده هكذا»، وحرك إبراهيم بن الحجاج يده، وحرك أبو يعلى يده، وحرك أبو عمرو بن حمدان يده أي لا شيء، قال: فقلت له: فأنت عمن تقول؟ قال: حدثني حماد عن إبراهيم قال: عليه دم وجد أو لم يجد، قال: فقمت من عنده فتلقاني حجاج بن أرطأة، فقلت له: يا أبا أرطأة ما تقول في محرم لبس سراويل ولم يجد الإزار؟ ولبس الخفين ولم يجد النعلين؟ قال: فقال: حدثنا عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباسَ أن رسول الله ﷺ قال: «السراويل لمن لم يجد الإزار، والخفان لمن لم يجد النعلين»، قال: فقلت: يا أبا أرطأة أما تحفظ أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول...؟ قال: لا، قال: وحدثني نافع عن ابن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «السراويل لمن لم يجد الإزار، والخفان لمن لم يجد النعلين»، قال: وحدثني
٤/١٩٩ أبو إسحاق عن الحارث عن علي أنه قال: السراويل/ لمن لم يجد الإزار والخفان لمن لم يجد النعلين، قال: فقلت له: فما بال صاحبكم قال كذا وكذا؟ قال: فقال: من ذاك؟! وصاحب من ذاك! قبح الله ذاك.

٢٠٣١/ ٤٨٠٧ ـ «السُّرْعَةُ في المَشْيِ تُذْهِبُ بَهاءَ المؤمن».

(خط) عن أبي هريرة

قلت: راجع سرعة المشي المار قريباً غير مصروف تستفد.

٢٠٣٢/ ٤٨٠٨ ـ «السَّعَادةُ كلُّ السَّعادةِ طُولُ العمرِ في طَاعَةِ الله».

القضاعي، (فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: وكذلك رواه ابن زنجويه كلهم عن ابن عمر، قال: سئل رسول الله ﷺ عن السعادة فذكره، قال الزين العراقي: في إسناده ضعف، وقال شارح الشهاب: غريب جداً، وخرجه الخطيب في تاريخه عن ابن عمر وفيه عنده إبراهيم البزوري قال: إنه لم يكن محموداً في الرواية وفيه غفلة وتساهل.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: قوله: وكذلك رواه ابن زنجويه، هو كذب منه مبني على جهل عظيم، وذلك أنه كلما رأى في الإسناد عند الديلمي اسم رجل مثل أحد من المخرجين يعزوه إلى المخرج المعروف بذلك الاسم، فلا يأتي في سند الديلمي رجل موصوف بالبزار إلا قال: وأخرجه البزار، سواء كان اسمه أحمد أو محمد أو عبد الله أو كان في القرن الثالث أو الرابع أو الخامس، فكل هؤلاء هم أحمد بن عمرو البزار صاحب المسند، وكل رجل كنيته أبو يعلى فكذلك، وهكذا كما بينته مراراً، وهنا جاء دور ابن زنجويه فالديلمي قال:

أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن زنجويه أخبرنا الحسين بن محمد الزنجاني الفلاكي ثنا أبو الحارث علي بن القاسم الخطابي ثنا محمد بن الفضل بن العباس ثنا بقية ثنا ابن لهيعة عن ابن الهاد عن المطلب عن أبيه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

فابن زنجويه صاحب الترغيب والمصنفات اسمه حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله، ولقب أبيه ابن زنجويه، وكنيته أبو أحمد.

والمذكور عند الديلمي أبو بكر أحمد بن محمد، وأيضاً ابن زنجويه مات سنة إحدى وخمسين ومائتين، والديلمي مات سنة/ ٥٥٨ فربما جده الرابع أو الخامس لا ٤/ ٢٠٠ يدرك الرواية عن ابن زنجويه.

الثاني: قوله: عن ابن عمر قال: سئل رسول الله ﷺ... إلخ، فإن هذا لا أصل له ولا وجود [له] لا في سند القضاعي والديلمي اللذين عزاه المصنف إليهما ولا في سند الخطيب الذي استدركه الشارح، أما الديلمي فقد قدمنا نص حديثه، وأما القضاعي فقال [رقم ٣١٢]:

أخبرنا محمد بن إسماعيل الفارسي ثنا محمد بن عبد الله الحافظ ثنا بكير بن أحمد بن سهل الحداد بمكة ثنا أبو نعيم عبد الرحمٰن بن قريش ثنا إدريس بن موسى الهروي ثنا موسى بن ناصح ثنا ليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «السعادة كل السعادة طول العمر في طاعة الله عز وجل»، وسيأتي لفظ الخطيب قريباً.

الثالث: أنه قال: لفظ رواية القضاعي فيما وقفت عليه: «طول العمر في عبادة الله»، وهذا باطل، فإن لفظ القضاعي هو ما ذكر المصنف ونقلته من أصل عتيق من

مسند الشهاب للقضاعي.

الرابع: نقل هنا عن العامري شارح الشهاب أنه قال: غريب جداً، والعامري مجنون أحمق يحكم على الأحاديث بهواه وجهله، فالحديث لا غرابة فيه مطلقاً لا من جهة الإسناد ولا من جهة المعنى فضلاً عن أن يكون غريباً جداً، أما من جهة الإسناد، فإنه روى من طرق متعددة وصل بها إلى حد الشهرة وارتفعت عنه الغرابة، وأما من جهة المعنى فظاهر جداً أن السعادة هي طول العمر في طاعة الله تعالى الموصلة إلى النعيم الدائم والسعادة الأبدية.

الخامس: أنه قال: وخرجه الخطيب في تاريخه عن ابن عمر وفيه عنده إبراهيم البزوري... إلخ، فالخطيب لم يخرجه من حديث ابن عمر، بل وقع في روايته عن المطلب عن أبيه دون ذكر ابن عمر.

قال الخطيب [٦/ ١٧] في ترجمة إبراهيم بن أحمد البزوري المذكور:

أخبرنا محمد بن عمر بن بكير ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البزوري المقري ثنا القاضي جعفر بن محمد الفريابي ثنا قتيبة بن سعيد ثنا ابن لهيعة عن ابن الهاد عن المطلب عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «إن السعادة/ كل السعادة طول العمر في طاعة الله عز وجل». ٤/ ٢٠١

السادس: أن هذا الحديث سبق ذكره للمصنف في حرف «إن» وعزاه للخطيب، فلا فائدة في استدراكه هنا دون تنبيه على كونه سبق.

السابع: أن في الباب حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً: «إن من سعادة المرء أن يطول عمره ويرزقه الله الإنابة»، صححه الحاكم [٤/ ٢٤٠] وأقروه كما عبر به الشارح عنه فيما مضى، فكان الأولى ذكره هنا تقوية لهذا الخبر والإشارة إليه دون ذكر خبر الخطيب.

٤٨١٦/٢٠٣٣ ـ «السلطانُ ظلُّ الله في الأرض يأوي إليه كلُّ مظلوم من عبادِهِ، فإنْ عَدَلَ كان له الأجرُ وكان على الرعيةِ الشكرُ، وإن جارَ أو حافَ أو ظلَمَ كان عليه الوزرُ وكان على الرعيةِ الصبرُ، وإذا جارت الولاةُ قَحطت السماءُ، وإذا مُنعتِ الزكاةُ هلكت المواشي، وإذا ظَهَرَ الزِّنا ظَهَرَ الفقرُ والمسكنةُ، وإذا أُخفِرَت الذِّمة أُديلَ الكفَّارُ».

الحكيم والبزار (هب) عن ابن عمر

زاد الشارح في الكبير: وكذا أبو نعيم والديلمي عن ابن عمر.

ثم قال: وقضية صنيع المصنف أن البيهقي خرجه وسكت عليه والأمر بخلافه،

بل تعقبه بما نصه: وأبو مهدي سعيد بن سنان ضعيف عند أهل العلم بالحديث.

قلت: فيه أمران:

الأول: أن أبا نعيم والديلمي لم يخرجاه بهذه الزيادة وسيذكره المصنف بعد هذا بثلاثة أحاديث ويعزوه للديلمي.

الثاني: أن صنيع المصنف لا يفيد ما قاله الشارح، بل ذلك كذب صراح، فإنه رمز لضعفه وما ذلك إلا إشارة إلى ما قال الشارح.

٢٠٣٤/ ٤٨٢٠ ـ «السُّلطانُ ظلّ الرحمٰنِ في الأرض، يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإن عَدَلَ كانَ له الأجرُ وعلى الرعية الشكرُ، وإن جَارَ وحافَ وظَلَمَ كان عليه الإصرُ وعلى الرعيةِ الصبرُ».

(فر) عن ابن عمر

وتكلم على سنده الشارح.

قلت: الذي في أصلنا من زهر الفردوس أن الحديث من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: «قلت: يا رسول الله أخبرني عن هذا السلطان الذي ذلت له الرقاب وخضعت له الأجناد، فقال: هو ظل الرحمٰن»، وذكره، وهو حديث موضوع لا شك.

٢٠٣٥/ ٤٨٢١ ـ «السلطانُ العادلُ المتواضعُ ظلُّ الله ورُمحهُ في الأرضِ يُرفعُ له عَمَلَ سَبعِينَ صِديقاً».

أبو الشيخ عن أبي بكر

قلت:/ تصرف المصنف في متن هذا الحديث واختصر منه ليمكن أن يكون ٤/ ٢٠٢ مقبولاً معقول المعنى، وهذا أمر لا ينقضي عجبي من صدوره من المصنف وقد جربت عليه فعله مراراً، فإذا كان في الحديث ما يدل على بطلانه ونكارته يحذف ذلك القدر المذكور ويترك من الحديث ما يمكن أن يقبل، فسبحان الله العظيم وبحمده، ولفظ الحديث عند أبي الشيخ: «السلطان العادل المتواضع ظل الله ورمحه في الأرض ويرفع للوالي العادل المتواضع في كل يوم وليلة عمل ستين صديقاً كلهم عابد مجتهد»، ثم إن الحديث من رواية محمد بن عمران بن أبي ليلى عن سليمان ابن رجاء، وسليمان هذا مجهول كما قال أبو حاتم وأبو زرعة فلعل البلاء منه.

٢٠٣٦/ ٤٨٢٣ ـ «السلُّ شَهادةٌ».

أبو الشيخ عن عبادة بن الصامت

قلت: قال أبو الشيخ: حدثنا محمد بن زكريا القرشي ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا

عمران القطان عن قتادة عن راشد بن حبيش عن عبادة بن الصامت به.

٢٠٣٧/ ٤٨٢٤ ـ «السَّماحُ رباحٌ، والعُسْرُ شؤمٌ».

القضاعي عن ابن عمر، (فر) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه عند القضاعي عبد الرحمٰن بن زيد، قال الذهبي: ضعفه أحمد والدارقطني وآخرون، لكن قال العامري في شرح الشهاب: إنه حسن، ثم قال الشارح في حديث أبي هريرة: ورواه عنه أيضاً ابن نصر وابن لال ومن طريقهما وعنهما أورده الديلمي، فلو عزاه المصنف للأصل لكان أولى، وفيه حجاج بن فرافصة، قال أبو زرعة: ليس بقوي، ونسبه ابن حبان إلى الوضع، وقال الدارقطني: حديث منكر.

قلت: في هذا عجائب وأوابد منها قول: لكن قال العامري: إنه حسن، فإن العامري رجل أحمق يحسن ويصحح بعقله وهواه غير ناظر إلى السند، وكيف يعدل الشارح عن الدليل الذي ذكره وهو وجود ضعيف في سند الحديث ثم ينتقل إلى نقل كلام رجل جاهل أحمق؟ ومنها وهي الطامة الكبرى قوله: ورواه عنه أيضاً ابن نصر، فأقسم بالله العظيم أن الشارح لجاهل لو كان ابن الجوزي حياً لما تأخر عن
٤/٢٠٣ ذكر نوادره في أخبار الحمقى والمغفلين، فمن/ فرط جهله بالرجال وعظيم غفلته أن كل اسم يراه في مسند الديلمي يوافق اسم مخرج ولو في نصفه، فإنه يعزو ذلك الحديث إلى ذلك المخرج كالبزار وأبي يعلى وأبي نعيم والسلمي وأمثالهم، فكل رجل وصف بالبزار فهو صاحب المسند عند هذا [الشارح] سواء كان في عصر البزار أو بعده بألف سنة، بل أعجب من ذلك أنه كرر العزو إلى البزار بتكرار هذه النسبة مع اختلاف الاسم والزمان، فتارة كان المذكور في السند عمر البزار وتارة كان إبراهيم البزار وتارة كان محمد البزار، [وهو] في كل ذلك يقول: رواه البزار مستدركاً بذلك على المصنف، فكأن البزار صاحب المسند الذي اسمه أحمد بن عمرو كان يسمى بأسامي متعددة هو وأبوه وجده، وكان يوجد في أزمان متعددة تارة في القرن الثالث وأخرى في الرابع وأخرى في الخامس، وقد سبق قريباً أنه فعل ذلك مع رجل هو شيخ للديلمي واسمه أبو بكر أحمد بن زنجويه، فعزاه إلى ابن زنجويه المخرج المشهور الذي اسمه حميد والذي توفي قبل ولادة الديلمي الراوي عنه بنحو مائتين وخمسين سنة بل أكثر، وهنا جاء دور محمد بن نصر المروزي فإن الديلمي قال في هذا الحديث:

أخبرنا أحمد بن نصر أخبرنا أبو طالب بن الصباح المزكى أخبرنا ابن لال حدثنا الزعفراني ثنا جعفر بن محمد الصائغ ثنا قبيصة ثنا سفيان عن الحجاج بن فرافصة عن يحيى بن كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به، فقال: رواه محمد بن

نصر ـ يعني ـ الذي توفي سنة أربع وتسعين ومائتين قبل ولادة الجد السادس للديلمي الذي روى عنه، والذي توفي سنة ثمان وخمسين وخمسمائة، فاعجب لهذا الرجل ما أجهله بالرجال ومع هذا فلم يكتف أن يكون هو جاهلاً حتى طلب من الحافظ السيوطي أن يكون مثله، ويلومه على عدم عزوه الحديث إلى ابن نصر إن هذا والله لعجب عجاب.

ومنها/ قوله في الحجاج بن فرافصة: ونسبه ابن حبان إلى الوضع... إلخ، ٢٠٤/٤ فإن ذلك كذب محض، فإن ابن حبان ما ضعفه بل ذكره في الثقات [٦/ ٢٠٣]، وكذلك لم يقل فيه ابن عدي ما قاله الشارح عنه بل كله كذب لا أصل له.

٢٠٣٨/ ٤٨٢٥ ـ «السمتُ الحسنُ والتَّؤدةُ والاقتصادُ جزءٌ من أربعةٍ وعشرين جزءاً من النبوةِ».

(ت) عن عبد الله بن سرجس

قلت: ظاهر سكوت الشارح وعدم استدراكه مخرجاً آخر على المصنف كعادته أنه لا يوجد مخرجاً لغير الترمذي، وليس كذلك بل أخرجه أيضاً الطبراني في الصغير، قال:

حدثنا محمد بن أحمد أبو عبد الله البركاتي ثنا نصر بن علي ثنا نوح بن قيس عن عبد الله بن عمران الحداني عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس به.

وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، قال [١/ ١٠١]:

حدثنا محمد بن إسحاق بن أيوب ثنا أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ثنا نصر ابن علي به.

وأخرجه أبو طاهر المخلص، قال:

حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد ثنا أحمد بن المقدام أبو الأشعث ثنا نوح بن قيس به.

٢٠٣٩/ ٤٨٢٩ ـ «السُّنَّةُ سُنَّتَانِ: سُنَّةٌ من نبي مرسلٍ، وسُنَّةٌ من إمام عادلٍ».

(فر) عن ابن عباس

قلت: هذا حديث موضوع وفيه راوٍ كذاب وضاع.

٢٠٤٠/ ٤٨٤٢ ـ «السلامُ قبلَ الكلامِ».

(ت) عن جابر

قال في الكبير: وقال الترمذي: إنه منكر، وحكم ابن الجوزي بوضعه، وأقره ابن حجر، ومن العجب أنه ورد بسند حسن رواه ابن عدي في كامله من حديث ابن عمر باللفظ المذكور، وقال الحافظ ابن حجر: هذا إسناد لا بأس به، فأعرض

المصنف عن الطريق الجيد واقتصر على المضعف المنكر بل الموضوع، وذلك من سوء التصرف.

قلت: بل من العجب الكذب الصراح، فالحديث ما رواه ابن الجوزي في الموضوعات **أولاً**.

٤/٢٠٥ **وثانياً**: حديث ابن عمر ليس هو باللفظ المذكور كما يفتريه هذا الرجل،/ بل لفظه: «من بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه»، وقد ذكره المصنف فيما سيأتي في حرف الميم وعزاه للطبراني في الأوسط وأبي نعيم في الحلية، وأيضاً سند ابن عدي ليس بحسن بل هو أيضاً ضعيف ساقط جداً، قال الحافظ السخاوي في المقاصد [ص٣٩٠، رقم ٥٦٦]: حديث «السلام قبل الكلام» رواه الترمذي وأبو يعلى والقضاعي من حديث عنبسة بن عبد الرحمٰن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر به، وقال: إنه منكر، عنبسة ضعيف ومحمد بن زاذان منكر الحديث، وله شاهد عند أبي نعيم في الحلية وابن السني في اليوم والليلة من حديث بقية عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «من بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه»، ورجاله من أهل الصدق، لكن بقية مدلس وقد عنعنه، لكن تابعه حفص بن عمر الأيلي عن عبد العزيز، أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد العزيز من الكامل، وحفص تركوه ومنهم من كذبه اهـ.

فهذا سند ابن عدي الذي يحكي عن الحافظ أنه قال: حسن.

٢٠٤١/ ٤٨٤٤ ـ «السلامُ قبل السؤالِ فَمَنْ بَدأكُمْ بالسُّؤالِ قَبل السَّلامِ فلا تُجِيبُوهُ».

ابن النجار عن عمر

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنه لا يوجد مخرجاً لأحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز وهو ذهول، فقد خرجه أحمد من حديث ابن عمر.

قلت: هذا كذب في موضعين، **أحدهما**: أن أحمد لم يخرجه أصلاً لا بهذا اللفظ ولا بغيره.

وثانيهما: أن حديث ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ: «من بدأ بالسؤال قبل السلام فلا تجيبوه»، وهذا موضعه حرف الميم وسيذكره المصنف هناك، وفي سنده هارون بن محمد أبو الطيب وهو كذاب.

٢٠٤٢/ ٤٨٤٥ ـ «السلامُ تحيةٌ لملتنا، وأمانٌ لذِمَّتِنا».

القضاعي عن أنس

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره لأشهر من القضاعي وهو

عجب، فقد خرجه الطبراني والديلمي باللفظ المزبور عن أبي أمامة.

قلت:/ ما خرجه الطبراني باللفظ المزبور، ولكن الشارح بالكذب معروف. ٢٠٦/٤
قال الطبراني [٨/ ١٠٩][1]:

حدثنا بكر بن سهل ثنا عمرو بن هاشم البيروتي ثنا إدريس بن زياد عن محمد ابن زياد الألهاني عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله تعالى جعل السلام تحية لملتنا وأماناً لأهل ذمتنا»، فهذا موضعه حرف الهمزة، وقد ذكره المصنف هناك وعزاه للطبراني.

٢٠٤٣/ ٤٨٥٠ ـ «السيوفُ مفاتيحُ الجنةِ».

أبو بكر في الغيلانيات

قال في الكبير: وفيه الكديمي وابن عساكر عن يزيد بن شجرة، قال في الكبير: صحابي مشهور من أمراء معاوية، وفيه بقية وحاله مشهور، وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأشهر من هذين وهو عجيب، فقد خرجه الحاكم في المستدرك باللفظ المزبور.

قلت: نعم خرجه الحاكم باللفظ المذكور ولم يعزه المصنف إليه، فكان ماذا؟ ولكنك كذبت في قولك: إن فيه الكديمي، وفي قولك: إن فيه بقية، وفي قولك عن يزيد بن شجرة: إنه صحابي مشهور، فما هو مشهور بل هو مختلف في صحبته، والأكثرون على إنكارها وأنه تابعي كما ذكره الحافظ في الإصابة.

قال الحاكم [٣/ ٤٩٤]:

حدثنا أبو الظفر أحمد بن الفضل الكاتب ثنا إبراهيم بن الحسن ثنا أبو اليمان ثنا إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن حمزة قال: سمعت يزيد بن شجرة بأرض الروم يقول: قال رسول الله ﷺ. . . .، وذكره مثل ما هنا، فلم يروه الكديمي ولا بقية، وإنما روي في الغيلانيات عن محمد بن يونس حديثاً آخر فظنه هذا الرجل الكديمي، ولئن كان هو فالحديث حديث آخر، أما بقية فلا وجود له فيه.

٢٠٤٤/ ٤٨٥١ ـ «السيوفُ أرديةُ المجاهدين».

(فر) عن أبي أيوب المحاملي في أماليه عن زيد بن ثابت

قال في الكبير: ورواه عن أبي أيوب أيضاً أبو نعيم ومن طريقه تلقاه الديلمي مصرحاً، فعزو المصنف للفرع وإهمال الأصل غير جيد.

/ **قلت:** كذبت لا يقولها غيرك، بل العزو إلى أي مخرج جيد، بل إذا كان ٢٠٧/٤

(١) أخرجه الطبراني وفيه قصة بين أبي أمامة رضي الله عنه ويهودي انظر المعجم الكبير (٨/ ١٠٩).

الفرع أشهر من الأصل فالعزو إليه متأكد متعين، وإذ عرفت أن أبا نعيم خرجه، فَلِمَ لَمْ تبين في أي مصنف خرجه من مصنفاته الكثيرة أفي الحلية أم في تاريخ أصبهان أم في مسنده أم في جزئه أم في فوائده أم غيرها من كتبه التي جاوزت الخمسين؟

وبعد فإن أبا نعيم خرجه في تاريخ أصبهان [١/ ١١٣] في ترجمة الحافظ أحمد ابن هارون البرديجي فقال:

حدثنا أحمد بن إسحاق ثنا أحمد بن هارون ثنا عبد الله بن نسيب ثنا ذؤيب ابن عمامة السهمي ثنا الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب به.

* * *

حرف الشين

٤٨٥٣/٢٠٤٥ ـ «شاربُ الخمرِ كعابِدِ وثنٍ، وشاربُ الخمرِ كعابِدِ اللاتِ والعزى».

الحارث عن ابن عمر

قال في الكبير: رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ: «مدمن الخمر»، قال العراقي: وكلاهما ضعيف.

قلت: ظاهر هذا أنه لم ير مخرجاً آخر لحديث ابن عمر، ولو رآه لهول به في الاستدراك على عادته، كما أنه لم يعرف حديث الباب إلا من حديث أبي هريرة، والواقع في كل ذلك خلافه، فقد ورد هذا الخبر أيضاً من حديث ابن عباس وجابر وابن عمر وأنس وعلي وبعض الصحابة ومحمد بن عبد الله عن أبيه.

فحديث عبد الله بن عمرو أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن الخليل ابن زكريا: ثنا عوف بن أبي جميلة ثنا الحسن عن عبد الله به.

ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان في ترجمة الحسن البصري، والخليل بن زكريا ضعيف وقد وثق، ومع ذلك فلم ينفرد به بل [له] طريق آخر.

قال البزار في مسنده:

ثنا يوسف بن موسى ثنا ثابت بن محمد ثنا فطر بن خليفة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «شارب الحمر كعابد وثن».

قال البزار: ولم يدخل ثابت بين فطر ومجاهد أحداً اهـ.

وقد عزاه الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة للحاكم في المستدرك/ ٢٠٨/٤ فلينظر.

وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير [٣٨٦/١/١] عن فروة عن محمد بن سليمان عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: «مدمن الخمر كعابد وثن»، وقال: لا يصح حديث أبي هريرة في هذا يعني أن الصواب فيه عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن عبد الله عن أبيه كما يأتي، ومن هذا الوجه خرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن

محمد بن سليمان بن الأصبهاني عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة.

وحديث ابن عباس رواه أحمد، قال [١/ ٢٧٢]:

ثنا أسود بن عامر ثنا الحسن بن صالح عن محمد بن المنكدر، قال: حدثت عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مدمن الخمر إن مات لقي الله كعابد وثن»، وهؤلاء رجال الصحيح لولا ما فيه من الانقطاع، لكن رواه البزار والطبراني.

وكذلك رواه أبو نعيم في الحلية [٩/ ٢٥٣] من وجه آخر من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس، أخرجه في ترجمة محمد بن أسلم الطوسي من روايته عن إسرائيل عن حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً: «من مات وهو مدمن الخمر لقي الله وهو كعابد وثن»، وحكيم بن جبير ضعيف، لكن ذكر الحافظان المنذري والزيلعي أن ابن حبان خرجه في صحيحه من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس به بلفظ: «مدمن الخمر كعابد وثن»، وقال ابن حبان: يشبه أن يكون هذا فيمن استحلها، وهو عنده في النوع الرابع والخمسين من القسم الثالث.

وحديث جابر أخرجه ابن حبان في الضعفاء من طريق سعيد بن محمد بن أبي موسى المدني عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً: «من مات مدمن خمر لقي الله كعابد وثن»، وقال في سعيد بن محمد: إنه روى عن ابن المنكدر نسخة منها أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات وأشياء مقلوبة لا تشبه حديث الثقات لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأورده أيضاً في ترجمة سعيد بن خالد الخزاعي من روايته عن محمد بن المنكدر عن جابر أيضاً بلفظ: «مدمن خمر كعابد وثن»، ثم قال في سعيد هذا: كان ممن يخطىء حتى لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد.

وحديث عبد الله بن عمر أخرجه البندهي من طريق أحمد بن الحسين الصباحي:

٤/ ٢٠٩ ثنا أحمد بن مطهر/ المصيصي ثنا مؤمل ثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «مدمن خمر كعابد وثن»، فهذه ثلاثة أقوال عن محمد بن المنكدر في صحابي هذا الحديث عنه عن جابر وعنه عن ابن عمر وعنه أنه حدث به عن ابن عباس.

وحديث أنس أخرجه الطبراني في الأوسط:

ثنا عبيد الله بن عبد الله بن جحش ثنا جنادة بن مروان ثنا الحارث بن النعمان سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المقيم على الخمر كعابد وثن» وجنادة بن مروان ضعيف متهم.

وحديث علي رواه أبو نعيم في الحلية [٣/ ٢٠٣، ٢٠٤] في ترجمة جعفر بن

محمد الصادق من طريق أهل البيت مسلسلاً بقول كل راوٍ: أشهد بالله وأشهد لله لقد حدثني فلان أن النبي ﷺ قال: «أشهد بالله وأشهد لله لقد قال لي جبريل عليه السلام: يا محمد إن مدمن الخمر كعابد الأوثان»، قال أبو نعيم: هذا حديث صحيح ثابت روته العترة الطيبة، ولم نكتبه على هذا الشرط: «بالشهادة بالله ولله» إلا عن هذا الشيخ يعني شيخه فيه وهو القاضي أبو الحسن علي بن محمد القزويني، قال أبو نعيم: وقد روي هنا عن النبي ﷺ من غير طريق، ومدمن الخمر عندنا من يستحله ولو لم يشربه في طول عمره إلا بسقية واحدة.

قلت: وقد رويناه مسلسلاً عن جماعة، وأسانيده معروفة في كتب المسلسلات وكلها ترجع إلى أبي نعيم أو شيخه.

وحديث بعض الصحابة رواه إسحاق بن راهويه في مسند عمر بن عبد العزيز، قال:

أخبرنا أبو عامر العقدي ثنا محمد بن أبي حميد عن أبي حميد عن أبي توبة المصري عن عمر بن عبد العزيز عن بعض الصحابة قال: قال رسول الله ﷺ: «من شرب الخمر فمات مات كعابد وثن».

وحديث محمد بن عبد الله عن أبيه قال البخاري في التاريخ الكبير [١/١/ ٣٨٦] قال: ثنا إسماعيل حدثني أخي عن سليمان عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن عبد الله عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «مدمن خمر كعابد وثن».

٤٨٥٦/٢٠٤٦ ـ «/ شاهدُ الزورِ لا تزولُ قدمَاه حتى يوجبَ الله له النارَ». ٢١٠/٤

(حل. ك) عن ابن عمر

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً الخطيب، قال الحاكم: صحيح، وأقره الذهبي في التلخيص، وتعقبه في المهذب، بأن فيه محمد بن الفرات ضعيف وأورد له في الميزان هذا الخبر، ثم قال: قال النسائي: متروك، وساق له ابن الجوزي عدة طرق لا يثبت منها شيء.

قلت: هذا كلام فيه إيهام وتخليط، لأن أبا نعيم لم يروه من طريق محمد بن الفرات، إنما رواه من طريقه الحاكم، ثم إن قوله عن الذهبي: إنه أقره في التلخيص وتعقبه في المهذب، يوهم أنه تعقب الحاكم، والمهذب إنما هو اختصار لسنن البيهقي لا تعلق له بالحاكم، وأيضاً فإن الذهبي لم يتعقب البيهقي بذلك، بل البيهقي نفسه لما خرج الحديث قال عقبه: محمد بن الفرات ضعيف والذهبي إنما حكى قول البيهقي.

والحديث رواه البخاري في التاريخ الكبير وابن ماجه وأبو يعلى والحارث بن

أبي أسامة في مسنده والحاكم والبيهقي وابن حبان في الضعفاء والخطيب في التاريخ وابن أبي حاتم في العلل وآخرون من طريق جماعة كلهم عن محمد بن الفرات، وفيه عند الحارث وابن حبان وابن أبي حاتم وأبي يعلى قصة وهي: أن محمد بن الفرات قال: كنت عند محارب بن دثار فأتاه خصمان فقال لأحدهما: لك شهود؟ قال: نعم، فدعا شاهداً له ودعا الآخر فلم يحضر، فقال المشهود عليه للشاهد: أما والله إنه لامرؤ صدق ولئن سألت عنه ليزكين وما رأيت عليه خرفة قبلها ولقد شهد علي بباطل وما أدري ما أجبره على ذلك فجلس محارب فقال له: يا هذا اتق الله فإني سمعت ابن عمر يقول «إنه سمع رسول الله ﷺ يقول. . . .»، وذكره، وزاد: «وإن الطير يوم القيامة تحت العرش ترفع مناقيرها وتضرب بآذانها وتلقي ما في بطونها مما ترى من هول يوم القيامة وليس عندها طلبة والنبي ﷺ يعظ رجلاً. . .»، وقال البخاري وأبو حاتم: هذا حديث منكر ومحمد بن الفرات ضعيف.

قلت: لكنه لم ينفرد به بل تابعه عليه أبو حنيفة وعبد الملك بن عمير كلاهما
٢١١/٤ عن محارب بالقصة كما حكاها/ محمد بن الفرات وتابعه مسعر عن محارب بدون ذكر القصة.

وورد من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أيضاً، بمتابعة أبي حنيفة، قال الحسن بن زياد اللؤلؤي:

حدثنا أبو حنيفة قال: كنا عند محارب بن دثار فتقدم إليه رجلان فادعى أحدهما على الآخر مالاً، فجحده المدعى عليه، فسأله البينة، فذكر القصة والحديث بطوله، هكذا ذكره ابن القيم في أعلام الموقعين من غير عزو، وقد أخرجه الخطيب في التاريخ من طريق محمد بن المظفر في مسند أبي حنيفة، ثم من رواية شعيب بن أيوب عن الحسن بن زياد به دون ذكر القصة، ومتابعة عبد الملك بن عمير ذكرها أيضاً ابن القيم دون عزو، قال: «كنت في مجلس محارب بن دثار في قضائه»، فذكر القصة والحديث.

ورواه العقيلي في الضعفاء من طريق هارون بن الجهم أبي الجهم القرشي من عبد الملك بن عمير عن محارَب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً: «إن الطير لتضرب بمناقيرها وتحرك أذنابها من هول يوم القيامة وما تكلم، وشاهد لا تعاد قدماه حتى يقذف في النار».

قال العقيلي: هارون بن الجهم ليس بشيء وليس هذا الحديث من حديث عبد الملك بن عمير إنما هو من حديث محمد بن الفرات عن محارب، ومتابعة مسعر رواها أبو نعيم في الحلية بالسند الذي ذكره الشارح، ورواية مالك عن نافع أخرجها

الخطيب في رواة مالك من طريق محمد بن الحسين الأزدي عن العباس بن الفضل الأرسوفي عن إسماعيل بن عباد الأرسوفي عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يتبوأ مقعده من النار»، ثم قال: هذا حديث منكر عن مالك وفي إسناده غير واحد من المجهولين.

هكذا رواه الخطيب عن إسماعيل بن عباد عن مالك دون واسطة.

ورواه الدارقطني في غرائب مالك من رواية العباس بن حميد بن سفيان الكتاني الأرسوفي عن إسماعيل بن عباد فقال: عن يحيى بن المبارك الصنعاني عن مالك به مثله، ثم قال الدارقطني: لا يصح عن مالك، وإسماعيل ويحيى ضعيفان.

٢٠٤٧/ ٤٨٥٩ ـ «شرارُ أُمتي الّذين غُذُّوا بالنَّعيم، الذين يَأْكلُون ألوانَ الطعامِ ويَلْبَسُون ألوانَ الثّيابِ، ويَتَشَدَّقون في الكَلامِ».

ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة (هب) عن فاطمة الزهراء

قال في الكبير: ثم قال البيهقي: تفرد به علي بن ثابت عن عبد الحميد الأنصاري اهـ، وعلي بن ثابت ضعفه الأزدي، وعبد الحميد ضعفه القطان وهو ثقة كما قال الذهبي، وجزم المنذري بضعفه، وقال العراقي: إنه منقطع وروي من حديث فاطمة بنت الحسين مرسلاً،/ قال الدارقطني في العلل: وهو أشبه ٤/٢١٢ بالصواب، ورواه أبو نعيم من حديث عائشة بسند لا بأس به، إلى هنا كلامه.

وقال في الميزان: هذا من رواية أصرم بن حوشب وليس بثقة عن إسحاق بن واصل وهو هالك متروك الحديث.

قلت: انظر إلى أي حد وصلت الغفلة بالشارح فهو ينقل عن الحافظ العراقي أنه قال في حديث عائشة: لا بأس بسنده، ثم يزعم أن الذهبي قال: إن هذا من رواية أصرم بن حوشب. . . إلخ.

فكأن الحافظ العراقي ـ وهو من هو ـ لا يدري أن أصرم بن حوشب وضاع مع أن صغار طلبة الحديث يدرون ذلك، ولا يدري أن إسحاق بن واصل متروك، ثم يقول: سنده لا بأس به، ويكذب مع ذلك فيدعي أن الذهبي قال في هذا الحديث: إنه من رواية أصرم والذي من روايته هو حديث عبد الله بن جعفر المذكور في المتن بعد هذا، والشارح رتب أحاديث الميزان على حروف المعجم فكل حديث يراه فيه يعلل به أحاديث المتن أو التي يذكرها الحفاظ غير مفرق بينها وبين ما ذكره الذهبي فاعجب لهذا التهور.

وبعد، فحديث عائشة قال فيه أبو نعيم:

حدثنا أبو بكر عبد الله بن يحيى بن معاوية الطلحي وأفادنيه أبو الحسن

الدارقطني ثنا سهل بن المرزبان بن محمد أبو الفضل التيمي الفارسي سنة ٢٨٩ ثنا عبد الله بن الزبير الحميدي ثنا سفيان بن عيينة عن منصور عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «حدثني رسول الله ﷺ»، فذكرت حديثين، ثم قال: «شرار أمتي الذين غذوا بالنعيم الذين يتقلبون في ألوان الطعام والثياب الثرثارون المتشدقون بالكلام، وخيار أمتي الذين إذا أساءوا استغفروا وإذا أحسنوا استبشروا وإذا سافروا قصروا وأفطروا».

ثم قال أبو نعيم: غريب من حديث سفيان ومنصور والزهري لا أعلم له راوياً عن الحميدي إلا سهلاً وأراه واهماً فيه.

٢١٣/٤ ٢٠٤٨/ ٤٨٦٤ ـ «/ شرارُ الناسِ شرارُ العُلَماءِ في النَّاسِ».

البزار

قال في الكبير: وكذا أبو نعيم والديلمي عن معاذ، ثم قال: قال الهيثمي والمنذري: فيه الخليل بن مرة، قال البخاري: منكر الحديث، وأورده في الميزان من جملة ما أنكر على حفص الأيلي.

قلت: حفص الأيلي لا وجود له في سند من عزاه المصنف ولا من زاده الشارح.

قال البزار:

حدثنا محمد بن عثمان العقيلي ثنا محمد بن عبد الرحمٰن الطفاوي ثنا الخليل ابن مرة عن ثور عن يزيد عن خالد بن معدان عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل، قال: تصديت لرسول الله ﷺ وهو يطوف فقلت: يا رسول الله أرنا شرار الناس، فقال رسول الله ﷺ: «سلوا عن الخير ولا تسألوا عن الشر، شرار الناس شرار العلماء في الناس».

ومن هذا الطريق رواه أبو نعيم في الحلية [١/ ٢٤٢] وقال: غريب من حديث خالد تفرد به الخليل عن ثور.

قلت: وليس كذلك، بل رواه عن ثور أيضاً حفص بن عمر الأيلي كما عند ابن عدي في الكامل وهي الطريق التي ذكرها الذهبي في الميزان.

ورواه أبو نعيم [٥/ ٢٢٠] مرة أخرى، فقال:

حدثنا أحمد بن يعقوب بن المهرجان ثنا الحسن بن محمد بن نصر ثنا محمد بن عثمان العقيلي ثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ثنا الخليل بن مرة عن ثور به، ومن هذا الطريق خرجه الديلمي في مسند الفردوس.

٢٠٤٩/ ٤٨٦٨ ـ «شِرارُكم عُزَّابُكم، وأَرْذَلُ مَوْتَاكم عُزَّابُكم».

(حم) عن أبي ذر

(ع) عن عطية بن بسر

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف، قال: وهذا من الأحاديث التي لا تخلو من ضعف واضطراب، لكن لا يبلغ الحكم عليه بالوضع اهـ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: فيه خالد يضع، وله طريق ثان فيه يوسف بن السفر متروك، وأفاد المصنف: أنه ورد بهذا اللفظ من حديث أبي ذر عند أحمد ورجاله ثقات اهـ، فكان ينبغي عزوه إليه وكأنه ذهل عنه هنا.

قلت: وقع في الأصل المطبوع من حديث أبي دون ذكر ذر، فإن كان كذلك وقع في قلم المصنف[1] فقد زاغ بصره عن لفظة/ ذر في كلام المصنف فظنه أبي ٤/ ٢١٤ ابن كعب، وإن كانت سقطت من قلم الناسخ والطابع وهو الأقرب فلا يخفي ما فيه، فإن المصنف قد عزاه لأحمد عنه هنا.

٢٠٥٠/ ٤٨٦٧ ـ «شِراركم عُزّابكم، رَكعتانِ من مُتأهلٍ خيرٌ من سبعينَ ركعةً من غيرِ متأهلٍ».

(عد) عن أبي هريرة

قال في الكبير: قال ابن عدي: موضوع وفيه يوسف بن السفر، ومن ثم حكم ابن الجوزي بوضعه، وأقره عليه المصنف في مختصر الموضوعات، ورمز هنا لحسنه وليس ذا منه بحسن.

قلت: بل كذبك ليس بحسن فالمؤلف ما أقر ابن الجوزي على وضعه، بل تعقبه في اللآلىء وفي مختصر الموضوعات، وعبارته في الثاني: حديث أبي هريرة «شراركم عزابكم»، فيه خالد بن إسماعيل يضع، وله طريق ثان عنه فيه يوسف بن السفر متروك، قلت: ورد بهذا اللفظ من حديث أبي ذر، أخرجه أحمد في مسنده بسند رجال ثقات، ومن حديث عطية بن بسر المازني أخرجه أبو يعلى والطبراني والبيهقي في الشعب اهـ.

ومن العجب أن الشارح نقل عن المصنف في الحديث الذي قبله أنه عزاه لأحمد من حديث أبي ذر وهو من كلامه في مختصر الموضوعات كما ترى، ثم قال: إنه أقره.

---

(١) كذا في الأصل والمؤلف رحمه الله يقصد الشارح حسب ما يقتضيه السياق، والله أعلم.

٢٠٥١/ ٤٨٨١ ـ «شرُّ ما في الرجل شُحٌّ هَالعٌ، وجُبْنٌ خالعٌ».

(تخ) عن أبي هريرة

قلت: أخرجه أيضاً أحمد في مسنده [٢/ ٣٠٢]، وعويس في جزئه، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول في الأصل التاسع والثلاثين ومائتين[١]، وأبو نعيم في الحلية [٧/ ٥٠] وابن الأعرابي في المعجم، والقضاعي في مسند الشهاب [رقم ١٣٣٨] كلهم بهذا اللفظ فعدم استدراك الشارح هؤلاء أو بعضهم قصور.

٢٠٥٢/ ٤٨٨٢ ـ «شربُ اللبنِ مَحْضُ الإيمانِ، مَنْ شَرِبَه في منامه فهو على الإسلامِ والفطرةِ، وَمَنْ تَنَاول اللبن بيده فهو يعملُ بشرائعِ الإسلامِ».

(فر) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه إسماعيل بن أبي زياد والمسمى به ثلاثة كل منهم قدري مرمي بالكذب، ورواه عنه ابن نصر أيضاً.

٤/٢١٥ **قلت**:/ في هذا أمور:

الأول: أن المسمى بإسماعيل بن أبي زياد جماعة ليس ثلاثة فقط.

الثاني: ما قاله من رمي ثلاثة منهم بالقدر باطل وكلام لا معنى له ولا دخل [له] في الباب.

الثالث: أن إسماعيل المذكور في السند هو ابن أبي زياد السكوتي قاضي الموصل من رجال ابن ماجه.

قال ابن عدي: منكر الحديث، وقال ابن حبان: دجال لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه.

الرابع: قوله: ورواه عنه ابن نصر أيضاً هو من كذبه وجهله الفاضح، بل من العار الذي لا يمحى إلى يوم القرار، فابن نصر المذكور في السند هو شيخ الديلمي المتوفى سنة ٥٥٨ وابن نصر مات سنة ٢٩٤ أي قبل ولادة الديلمي بنحو مائتي سنة، وابن نصر الحافظ اسمه محمد وهذا اسمه أحمد، وابن نصر مصنفاته كلها في الأحكام ككتاب الصلاة وكتاب قيام الليل وكتاب اختلاف الفقهاء وهذه ليس من موضوعها حديث في تعبير الرؤيا.

قال الديلمي:

أخبرنا أحمد بن نصر أنبأنا أبو طالب بن الصباح المزكى ثنا أبو بكر محمد بن عمر ثنا إبراهيم بن محمد الطيان ثنا الحسين بن القاسم ثنا إسماعيل بن أبي زياد عن

---

(١) هو في الأصل السابع والثلاثين والمائتين من المطبوع (٢/ ٢٥٧).

عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة به.

٢٠٥٣/ ٤٨٨٣ ـ «شَرَفُ المؤمنِ صَلاتُه بالليلِ، وعِزُّه استغنَاؤه عما في أَيدي الناس».

(عق. خط) عن ابي هريرة

قال في الكبير: فيه عند العقيلي داود بن عثمان الثغري، قال العقيلي: حدث عن الأوزاعي وغيره بالبواطيل هذا منها، ومن ثم قال ابن الجوزي: موضوع والمتهم به داود، ثم كرر الشارح هذا الكلام أيضاً بعد ذكر الخطيب وختمه بقوله أيضاً: وأورده ابن الجوزي في الموضوع.

قلت: في هذا أمران:

أحدهما: أن داود بن عثمان غير موجود في سند الخطيب، وإنما هو في سند العقيلي وحده، بل الخطيب لم يخرج هذا الحديث بهذا اللفظ ولا من حديث أبي هريرة، وإنما أخرجه مطولاً من حديث سهل بن سعد بلفظ: «جاءني جبريل فقال: يا محمد عش ما شئت فإنك ميت»/ الحديث، وفيه: «واعلم أن شرف المؤمن قيامه ٢١٦/٤
بالليل وعزه استغناؤه عن الناس»، وقد سبق في حرف الألف بلفظ: «أتاني جبريل» فلا أدري ما وجه عزو المصنف هنا هذا الحديث إلى الخطيب، وهو[1]، لم يخرجه بهذا اللفظ ولا من حديث أبي هريرة.

ثانيهما: أن الشارح حكى ذكر ابن الجوزي لهذا الحديث في الموضوعات وسكت عن ذكر تعقب المصنف له، وذلك لأن المصنف أطال وأجاد والشارح لا يتعرض لتعقبه إلا إذا كان البحث ضيقاً لم يجد فيه متوسعاً ليتسنى له أن يقول: وتعقبه المصنف فلم يأت بطائل كعادته فسبحان قاسم الأخلاق.

٢٠٥٤/ ٤٨٨٤ ـ «شعارُ المؤمنين على الصراطِ يوم القيامةِ: ربِّ سلِّمْ سلِّمْ».

(ت. ك) عن المغيرة

قال الشارح: قال (ك): على شرطهما وأقروه.

قلت: هذا غريب فإنه نفسه قال في الكبير: صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال (ت): غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمٰن بن إسحاق، قال الذهبي: وإسحاق ضعفوه اهـ.

وأورده ابن الجوزي في الواهيات، وقال: لا يصح اهـ.

فمتى قال هذا في الكبير؟ كيف جاز أن يسكت عن الإشارة إليه في الصغير؟

(١) في المخطوط: وهم.

ويقول: إنهم أقروه بلفظ الجمع، فأفاد أن الحديث لا مطعن فيه، وأن الحفاظ متفقون على صحته على شرط الشيخين!

وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة عبد الرحمٰن المذكور، وهو أبو شيبة الواسطي، فقال: حدثنا أبو يعلى ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن عبد الرحمٰن بن إسحاق عن النعمان بن سعد عن المغيرة بن شعبة به، وقال في عبد الرحمٰن: كان ممن يقلب الأسانيد ويتفرد بالمناكير عن المشاهير لا يحل الاحتجاج بخبره، مرض القول فيه يحيى بن معين.

٢٠٥٥/ ٤٨٨٥ ـ «شِعارُ أُمَّتي إذَا حُمِلُوا على الصِّرَاطِ: يا من لا إلٰه إلا أنت».

(طب) عن ابن عمرو

قال في الكبير: وفيه من وثق على ضعفه، وعبدوس بن محمد لا يعرف.

قلت: هذا كلام الحافظ الهيثمي، ولكنه قال [١٠/ ٣٥٩]: وعبدوس بن محمد لم أعرفه اهـ.

٢١٧/٤ وقد قدمنا أنه لا يلزم من كون الهيثمي لم يعرفه/ أنه لا يعرف، أما من وثق على ضعفه فهو ابن لهيعة.

قال الطبراني:

حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حبان ثنا عبدوس بن محمد المصري ثنا منصور بن عمار عن ابن لهيعة عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو به.

وقد أسنده ابن السبكي في الطبقات من طريق الطبراني، ثم قال أبو قبيل: اسمه حيي بن هانىء بن ناضر بالضاد المعجمة كان رجلاً صالحاً مات سنة ثمان وعشرين ومائة، وليس [له] عن عبد الله بن عمرو رواية شيء في الكتب الستة، وهو ثقة صرح جماعة بتوثيقه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث اهـ.

فلم يتعرض لجهالة عبدوس ولا للكلام عليه فكأنه معروف عنده، والله أعلم.

٢٠٥٦/ ٤٨٨٨ ـ «شعبانُ بين رجبٍ وشهر رمضانَ تغفلُ الناسُ عنه تُرفع فيه أعمالُ العبادِ، فأُحِبُّ ألا يرفع عَمَلِي إلا وأنا صَائم».

(هب) عن أسامة

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنه لا يوجد مخرجاً لأحد من الستة وهو ذهول عجيب، فقد رواه النسائي باللفظ المزبور.

قلت: لفظ الحديث عند النسائي لا يدخل في حرف الشين بل في حرف الذال ولفظه عن أسامة: «قلت يا رسول الله لم أرك تصوم شهراً من الشهور ما تصوم من شعبان فقال: ذلك شهر يغفل عنه الناس...» الحديث، فأوله «ذلك» ولا ذكر

لشعبان إلا في لفظ السائل وهذا بخلاف لفظ البيهقي، فإنه مصدر بلفظ: «شعبان» كما ترى.

وكذلك أخرجه الثقفي في الثقفيات قال:

ثنا أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى إملاء أنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف النجاري ثنا يحيى ـ يعني ابن أبي طالب ـ أنا زيد بن الحباب أنا ثابت الغفاري ثنا أبو سعيد المقبري عن أبي هريرة عن أسامة بن زيد قال: قلت: «يا رسول الله أراك تصوم في شهر ما أراك تصوم في شهر ما تصوم فيه؟ قال: أي شهر؟ قلت: شعبان، قال: شعبان بين رجب وشهر رمضان...» الحديث، فهو مصدر بلفظ: «شعبان» من لفظ النبي ﷺ الذي هو شرط الكتاب، ٤/٢١٨ والشارح يعرف ذلك ولكن له غرض فيما يقول، وهو الذي عاد عليه بالوبال فجاء كتابه عبرة للمعتبرين، ما خطت أنامل بشر كتاباً أفحش خطأً ولا أعجب غلطاً منه على الإطلاق، فاعتبروا يا أولي الأبصار.

٢٠٥٧/ ٤٨٩٢ ـ «شَفاعتي لأَهلِ الكبائِرِ من أمتي».

(حم. د. ن. حب. ك)

عن أنس (ت. هـ. حب. ك) عن جابر

(طب) عن ابن عباس

(خط) عن ابن عمر

قال الشارح في الكبير: هو ابن عمرو بن العاص وعن كعب بن عجرة.

قال في الكبير: قال الترمذي في العلل: سألت البخاري عن هذا الحديث فلم يعرفه، وفي الميزان رواه عن صديق من يجهل حاله أحمد بن عبد الله الزيني فما أدري من وضعه وأعاده في محل آخر، وقال: هذا خبر منكر.

قلت: الشارح بلية ابتلى الله بها هذا العلم الشريف، فما ختم به الكلام على هذا الحديث مما نقله عن الترمذي والبخاري والذهبي يفيد أنهم تكلموا في الحديث من أصله وهم إنما تكلموا على طرق مخصوصة من طرقه، ثم إن قوله عقب حديث كعب بن عجرة: وفي الميزان رواه عن صديق من يجهل حاله، يفيد أن ذلك في سند كعب بن عجرة، والواقع أنه في سند عبد الله بن عمر بن الخطاب، ثم إن المصنف قال: رواه الخطيب عن ابن عمر وعن كعب، فالواو الموجودة هي واو عطف كعب على ابن عمر وهو ابن الخطاب، والشارح جعلها واو عمرو فقال: إنه ابن العاص وزاد واواً أخرى عاطفة من عنده، قال الذهبي في الميزان [٢/ ٣١٤ رقم ٣٨٨٥]: صديق بن سعيد الصوناخي التركي عن محمد بن نصر المروزي عن يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، هذا لم يروه

هؤلاء قط، لكن رواه عن صديق من يجهل حاله أحمد بن عبد الله بن محمد السرسي، فما أدري من وضعه اهـ.

يريد بهذا الإسناد عن مالك عن نافع عن ابن عمر وإلا فالحديث معروف عن ابن عمر وعن نافع عنه من طرق أخرى ذكرتها في المستخرج على مسند الشهاب
٢١٩/٤ وذكرت فيه من طرق هذا/ الحديث ما تسر به أعين الناظرين والحمد لله.

٢٠٥٨/٤٨٩٣ ـ «شفاعتي لأهل الذنوبِ من أُمَّتِي، وإن زَنَا، وإن سَرَقَ عَلى رَغم أنفِ أبي الدرداء».

(خط) عن ابي الدرداء

قال في الكبير: وفيه محمد بن إبراهيم الطرسوسي، قال الحاكم: كثير الوهم، ومحمد بن سنان الشيرازي، قال الذهبي في الذيل: صاحب مناكير.

قلت: في هذا أمران، **أحدهما**: الجهل الفاضح بالرجال، فإن الذي قال فيه الحاكم كثير الوهم هو محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي الحافظ صاحب المسند وكنيته أبو أمية، كما ذكر ذلك الذهبي في الميزان، والمذكور في سند هذا الحديث محمد بن إبراهيم بن محمد بن يزيد الطرسوسي وكنيته أبو الفتح كما هو مذكور في سند الحديث، وأيضاً الحافظ أبو أمية قديم مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين ولو لم يعرف الشارح ذلك لاهتدى إليه بذكر القدماء له كأبي داود وطبقته، والمذكور في السند هو شيخ لشيوخ الخطيب المتوفى سنة ٤٦٣، فكيف يروي عن أبي أمية بواسطة هذا مع كون المذكور في السند مصرحاً بأن كنيته أبو الفتح والذي في الميزان مصرحاً بأن كنيته أبو أمية.

ثانيهما: قوله: ومحمد بن سنان، قال الذهبي في الذيل... إلخ هو كذب لا أدري ما المراد منه، فإن الذهبي قال ذلك في الميزان نفسه وما رآه الشارح إلا فيه جزماً.

٢٠٥٩/٤٨٩٦ ـ «شَفَاعَتِي يَوم القِيَامَة حَقٌّ، فَمن لَمْ يُؤمِن بِهَا لَم يَكُنْ مِنْ أهلِهَا».

ابن منيع عن زيد بن ارقم وبضعة عشر صحابياً

قال الشارح في شرحيه معاً: ومن ثم أطلق عليه التواتر.

قلت: بل من ثم كنت جاهلاً بالحديث، فالحديث يكاد يكون باطلاً مفتعلاً لأجل الرد على المعتزلة ومنكري الشفاعة، ولو سلمنا ثبوته فإنما قال راويه الفرد: حدثني زيد بن أرقم وبضعة عشر من الصحابة، فمن أين لهذا الشهرة فضلاً عن

التواتر؟! ومن ثم كان الشارح/ كذاباً في حكايته إطلاق التواتر عليه، فإنه ما سبقه ٤/٢٢٠
أحد إلى عده في المتواتر.

٢٠٦٠/ ٤٨٩٨ ـ «شَمِّتْ أخاك ثلاثاً فما زاد فإنما هي نزلةٌ أو زُكَامٌ».

ابن السني، وأبو نعيم في الطب عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وفيه محمد بن عبد الرحمٰن بن المحبر، قال في الميزان عن ابن معين: ليس بشيء، وعن أبي زرعة: واهٍ، والنسائي: متروك، ثم ساق له أخباراً هذا منها، وقضية صنيع المصنف أنه لم يخرجه أحد من الستة وإلا لما عدل عنه وهو عجيب فقد خرجه أبو داود موقوفاً على أبي هريرة مرفوعاً لكنه لم يذكر النزلة بل قال: فما زاد فهو زكام، قال العراقي: وإسناده جيد.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: أن سند الحديث ليس فيه محمد بن عبد الرحمٰن المذكور، وإنما الشارح رأى الحديث في ترجمته من الميزان فألصقه به، بل سند الحديث عند ابن السني على شرط الحسن أو الصحيح.

ثانيهما: أن أبا داود روى الحديث بلفظ يدخل هنا موقوفاً والكتاب موضوع للمرفوع خاصة، ثم رواه بعد ذلك عن أبي هريرة فقال: مرفوعاً بنحوه ولم يسق لفظه ولا قال مثله، فكيف يجوز مع ذلك عزو الحديث إليه بلفظ لم يذكره؟!

٢٠٦١/ ٤٨٩٩ ـ «شَهادة المسلمينَ بَعْضهم عَلى بَعضٍ جَائزةٌ، ولا تَجوز شَهَادَةُ العُلَمَاءِ بَعضهم عَلَى بعضٍ، لأنهم حُسَّدٌ».

(ك) في تاريخه عن جبير بن مطعم

قلت: هذا حديث موضوع يعلم صغار الولدان بطلانه فعجباً للمصنف في إيراده في الكتاب الذي صانه عما انفرد به كذاب أو وضاع، لا سيما وقد صرح مخرجه بوضعه، وكذلك حكم بوضعه ابن الجوزي، ولكن الشره وحب الإغراب يحمل على ذلك.

٢٠٦٢/ ٤٩٠٥ ـ «شهرُ رمضانَ معلقٌ بين السَّماءِ والأرضِ، ولا يُرفَعُ/ إلى الله ٤/٢٢١ إلا بزكاةِ الفِطرِ».

ابن شاهين في ترغيبه

زاد الشارح: وترهيبه، والضياء عن جرير.

قلت: ابن شاهين ليس له الترغيب والترهيب وإنما له الترغيب وحده، واسم كتابه الترغيب في فضائل الأعمال، ثم إن هذا الحديث لم أجده في نسختي من الترغيب المذكور، فلا أدري أسقط منها أم وهم المصنف في عزوه إليه.

٤٩٠٦/٢٠٦٣ ـ «شهيدُ البَرِّ يُغفَرُ له كلُّ ذنبٍ إلا الدَّينَ والأمانةَ، وشهيدُ البحرِ يُغفَرُ له كلُّ ذنبٍ والدَّين والأمانةُ».

(حل) عن عمة النبي ﷺ

قال في الكبير: وقضية صنيع المصنف أن هذا لم يخرجه أحد من الستة وإلا لما عدل عنه والأمر بخلافه، فقد عزاه في الفردوس وغيره إلى ابن ماجه من حديث أنس مرفوعاً، قال ابن حجر: وسنده ضعيف، وقال العراقي: فيه يزيد الرقاشي ضعيف.

قلت: عجباً لهذا الرجل فابن ماجه خرج الحديث بلفظ [رقم ٢٧٧٨]: «شهيد البحر»، وقد ذكره المصنف عقب هذا مباشرة ليس بينهما حديث ثم هو عند ابن ماجه كما ترى من حديث أبي أمامة لا من حديث أنس، وذكر أنس إنما هو من زياداته، ثم قوله: قال ابن حجر: «وسنده ضعيف» يوهم أنه يريد حديث أنس الذي استدركه، والواقع أنه يريد حديث بعض عمات النبي ﷺ، وقد وقع عنده في سوق سند أبي نعيم طالوت بن أدهم، فإن كان ذلك سقط من الكاتب وإلا فهي داهية أخرى منه، فإنه ليس في الرواة طالوت بن أدهم وإنما هو طالوت عن إبراهيم بن أدهم، وقد أخرجه أبو عبد الله بن منده في مسند إبراهيم بن أدهم فقال:

أخبرنا علي بن عيسى ومحمد بن داود وإبراهيم قالوا: حدثنا مسدد بن قطن ثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ثني نجدة بن المبارك السلمي ثنا الحسين المرهبي عن طالوت عن إبراهيم بن أدهم عن هشام بن حسان عن يزيد الرقاشي عن بعض عمات النبي ﷺ به.

٢٢٢/٤ **٤٩٠٩/٢٠٦٤ ـ «/ شُوبوا شَيبكم بالحنَّاء، فإنه أسرَى لوجُوهِكم، وأطيبُ لأفوَاهِكم، وأكثرُ لجمَاعِكم، الحِنَّاء سيِّدُ رَيحانِ أهلِ الجنَّةِ، الحنَّاءُ يفصلُ ما بينَ الكفرِ والإيمانِ».**

ابن عساكر عن أنس

قلت: هذا حديث موضوع لا معنى لذكره هنا، وقد ذكره المصنف بسنده مع أحاديث أخرى في كتاب اللآلىء [٢/ ١٤٥] في باب اللباس منه وكلها ساقطة واهية.

٤٩١٣/٢٠٦٥ ـ «شَيَّبَتني هُود، والواقعةُ، والمرسلات، و﴿عم يتساءلون﴾، و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾».

(ت)

قال الشارح: في الشمائل (ك) عن ابن عباس، (ك) عن أبي بكر، ابن مردويه عن سعد.

قال في الكبير: وفيه سفيان بن وكيع، قال الذهبي: ضعيف، وقال الدارقطني: موضوع، وقال المصنف في الدرر: بل حسن.

قلت: فيه أمور:

الأول: قوله: في الشمائل بعد إطلاق المصنف العزو إليه المفيد أنه في الجامع، غلط لأنه يدل على أنه لم يخرجه في جامعه، والواقع أنه خرجه في الجامع في تفسير سورة الواقعة [رقم ٣٢٩٧] وكذلك في الشمائل [رقم ٣٤]، إلا أن العزو إلى الجامع أولى كما فعل المصنف.

الثاني: قوله: وفيه سفيان بن وكيع، لا معنى لذكره هنا، فإن سفيان بن وكيع في سند حديث أبي جحيفة الذي ذكره المصنف قبل هذا الحديث، وهو عند الترمذي في الشمائل والحكيم في نوادر الأصول كلاهما عن سفيان بن وكيع عن محمد بن بشر عن علي بن صالح عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة، على أن سفيان بن وكيع لم ينفرد به، فقد رواه أبو نعيم في الحلية من طريق محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن بشر به.

الثالث: قوله: وقال الدارقطني: موضوع، كذب على الدارقطني، فإنه نقل ذلك عن الدرر للمصنف، ولكن اسمع كلام الدرر: حديث: «شيبتني هود وأخواتها...»، البزار من حديث ابن عباس، وصححه في الاقتراح وأعله الدارقطني وأنكره موسى بن هارون، قلت: وقال فيه: إنه موضوع والصواب تحسينه وقد استوفيت طرقه في التفسير المسند اهـ.

فالذي قال: إنه موضوع هو موسى بن هارون الحمال لا الدارقطني.

٢٠٦٦/ ٤٩١٩ ـ «شَيطانٌ يتبع شَيطانَة، يَغني حَمامةٌ».

(د. هـ) عن أبي هريرة

(هـ) عن أنس، وعن عثمان، وعن عائشة

قال الشارح: أشار بتعدد مخرجيه إلى أنه متواتر.

قلت: أين هم المخرجون الذين عددهم؟! فإنه لم يذكر إلا أبا داود [رقم ٤٩٤٠]، وابن ماجه [رقم ٣٧٦٤] وكم ألف حديث في كتابه ذكر لها من المخرجين ما يقرب من العشرة فلم تقل عنها إنها متواترة، وهب أنك قلت ذلك فهل تعدد المخرجين هو الذي يفيد التواتر؟! فحديث: «إنما الأعمال» فرد مطلق من رواية عمر بالسند الصحيح، وقد أخرجه ما يزيد على المائتين من المصنفين بل قل مصنف في السنة إلا وقد خرجه ورواه.

٢٠٦٧/ ٤٩٢١ ـ «الشَّاةُ في البيتِ بركةٌ، والشَّاتَانِ بركتانِ، والثلاثُ ثلاثُ بركاتٍ».

(خد) عن علي

قال الشارح: وذا حديث منكر.

وقال في الكبير: فيه صفدي بن عبد الله، قال في الميزان: له حديث منكر، قال العقيلي: لا يعرف إلا به، ومتنه: «الشاة بركة...» ثم ساقه إلى آخر ما هنا.

قلت: قال البخاري في الأدب المفرد:

حدثنا محمد بن يوسف ثنا وكيع ثنا إسماعيل الأزرق عن أبي عمر عن ابن الحنفية عن علي عليه السلام «أن النبي ﷺ قال...» وذكره، فأين هو صفدي بن عبد الله في إسناد البخاري؟! وأيضاً فإن الذهبي قال في الميزان: صفدي بن عبد الله عن قتادة له حديث منكر، قال العقيلي: لا يعرف إلا به، قلت: رواه عنه عنبسة بن عبد الرحمٰن، متنه: «الشاة بركة....» اهـ.

فأين قول الشارح الكذاب ثم ساقه إلى آخر ما هنا؟! فهذا الذي ذكره الذهبي حديث من طريق آخر والذي خرجه البخاري حديث آخر من طريق آخر، وهو كما قال المصنف: حسن لا منكر كما يقوله هذا الجاهل.

٤/٢٢٤ **٢٠٦٨/ ٤٩٢٥ ـ «/ الشَّامُ أرضُ المحشرِ والمنشرِ».**

ابو الحسن بن شجاع الربعي
في فضائل الشام عن ابي ذر

قال الشارح: الربعي بفتح الراء والموحدة نسبة إلى بني ربع قبيلة معروفة.

قلت: هي معروفة عند الشارح وحده وأما عند غيره فلا وجود لها، ومن الغريب أنه نفسه قال في الكبير: نسبة إلى ربيعة بن نزار فلا ندري في أي القولين هو صادق أفي كونه من بني ربع المعروفة عنده وحده أم في كونه من ربيعة بن نزار فلا بد هو كاذب في أحد النسبتين على مقتضى كلامه، وأما في الواقع فهو كاذب فيهما، فإن النسبة وإن كانت إلى ربيعة صحيحة إلا أنهم لم ينسبوا إلى ربيعة بن نزار لكبرها واتساعها وكونها جامعة لقبائل شتى، وإنما نسبوا غالباً إلى ربيعة الجوع من تميم، وربيعة بن حص من كلب وربعة الأزد وغيرها مما يعرف من كتب الأنساب على أنه قد يكون منسوباً نسبة عامة إلى ربيعة بن نزار، أما إلى بني ربع كما يقوله الشارح في صغيره، فهو من قبيل خرافاته التي يهرف بها في شرحيه.

٢٠٦٩/ ٤٩٢٧ ـ «الشاهدُ يرى مَا لا يَرَى الغائِبُ».

(حم) عن علي، القضاعي عن انس

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته، وأصله قول العامري في شرح الشهاب: صحيح، وقال السخاوي: في هذا الثاني ابن لهيعة.

قلت: لو قال المصنف قولاً ووجده الشارح في مثل ألف ليلة وليلة وسيرة عنتر لقال إن ذلك هو أصل قول المؤلف، فالعامري رجل أحمق جاهل يصحح الأحاديث بهواه من غير أن يعتبر الأسانيد، فكم حديث موضوع قال عنه صحيح، وكم حديث مشهور متواتر قال عنه: غريب، ثم هو لا يضعف أصلاً وإنما يقول: صحيح أو حسن أو غريب، فهو أحمق من بابة الشارح، فكيف يمكن للمصنف الإمام الحافظ المجتهد أن يعتمده! ومن قال للشارح إن المصنف رأى شرح الشهاب حتى جزم بأن قوله هو أصله، ومما يدلك/ على جهل العامري أنه قال في حديث ٤/٢٢٥
القضاعي: هذا صحيح مع أنه من رواية ابن لهيعة، ولا يمكن لحديث ابن لهيعة أن يكون صحيحاً، ثم إن الشارح كذب أيضاً في قوله: إن الديلمي خرج هذا الحديث من حديث أنس كالقضاعي.

٢٠٧٠/٤٩٢٨ ـ «الشَّبابُ شعبةٌ مِنَ الجنونِ، والنِّساءُ حُبالة الشَّيطان».

الخرائطي في اعتلال القلوب

عن زيد بن خالد الجهني

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، ورواه أبو نعيم في الحلية، وابن لال عن ابن مسعود، والديلمي عن عقبة، وكذا القضاعي في الشهاب، قال شارحه العامري: صحيح.

قلت: لا أدري لم لم يتبع المصنف هنا العامري شارح الشهاب حيث صححه، فقال المصنف: إنه حسن، هذا مما كان حق الشارح أن ينبه عليه إذ يجعل أقوال المصنف كلها مأخوذة من الغير وحتى من العامري الذي لا يعرف عن الحديث شيئاً، ثم إن القضاعي خرج هذا الحديث من حديث زيد بن خالد كما هنا لا من حديث عقبة، وهو وإن كان وارداً في ضمن الخطبة المروية من حديث عقبة، وقد أخرج القضاعي بعضها إلا أنه لم يذكر هذا اللفظ إلا من حديث زيد بن خالد، وهو من رواية عبد الله بن نافع الصائغ عن عبد الله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني عن أبيه عن جده، وعبد الله بن مصعب قال الذهبي: رفع خطبة منكرة وفيه جهالة اهـ.

والخطبة منها هذا الحديث الذي قال عنه العامري: صحيح واعتمده الشارح، وقد ذكرنا من طرق هذه الخطبة وأسانيدها في مستخرجنا على الشهاب ما لا تجده في كتاب.

٢٠٧١/ ٤٩٢٩ ـ «الشِّتاءُ ربيعُ المؤمِنِ».

(حم. ع) عن أبي سعيد الخدري

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو كما قال: فقد قال الهيثمي: إسناده حسن اهـ، ثم ذكر المصنف بعد هذا مباشرة حديث: «الشتاء ربيع المؤمن قصر نهاره فصام، وطال ليله فقام»، (هق) عن أبي سعيد.

فقال الشارح: رمز المؤلف لحسنه ورد عليه بأن فيه دراجاً وهو ضعيف اهـ.

٤/٢٢٦ وقال في الكبير: ورواه القضاعي/ في الشهاب وزعم أنه صحيح.

قلت: انظر هذا وتعجب فالحديث كله من طريق دراج أبي السمح إلا أنه في موضع حسَّنَ فسلم حسنه، وفي موضع مردود حسنه وفي موضع صحيح!

قال أحمد [٣/ ٧٥]:

حدثنا حسن ثنا ابن لهيعة ثنا دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً: «الشتاء ربيع المؤمن»، فهذا السند الذي رضي الشارح على تحسينه.

وقال البيهقي:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا الأصم ثنا محمد بن إسحاق ثنا أبو الأسود ثنا ابن لهيعة ثنا دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً: «الشتاء ربيع المؤمن قصر نهاره فصام وطال ليله فقام»، فهذا الذي لم يرض الشارح بتحسينه.

وقال القضاعي:

أخبرنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن عمر التجيبي ثنا أبو طاهر المدني أنا يونس ابن عبد الأعلى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث، أن دراجاً حدثه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً: «الشتاء ربيع المؤمن. . .»، فهذا الذي رضي المؤلف على تصحيحه، والكل من رواية دراج.

٢٠٧٢/ ٤٩٣١ ـ «الشَّحيحُ لا يَدْخُل الجنَّة».

(خط) في كتاب البخلاء عن ابن عمر

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً الطبراني والديلمي.

قلت: هذا كذب.

٢٠٧٣/ ٤٩٣٣ ـ «الشركُ في أُمَّتي أخفَى مِنْ دَبيبِ النمْلِ على الصفَا».

الحكيم عن ابن عباس

قال في الكبير: ظاهره أنه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير الذين وضع لهم

الرموز وهو عجب، فقد خرجه أبو يعلى وابن عدي وابن حبان من حديث أبي بكر، ولأحمد والطبراني نحوه عن أبي موسى كما بينه الحافظ العراقي، وقال تلميذه الهيثمي: رواه البزار وفيه عبد الأعلى بن أعين وهو ضعيف.

قلت: في هذا من الكذب والتدليس ما لا يمكن أن يتحمله إلا هذا الشارح المسكين، قال العراقي: حديث «في الرياء شوائب أخفى من دبيب النمل» أحمد والطبراني من حديث أبي موسى الأشعري «اتقوا هذا الشرك فإنه أخفى من دبيب النمل».

ورواه ابن حبان في الضعفاء/ من حديث أبي بكر الصديق وضعفه هو ٢٢٧/٤ والدارقطني اهـ.

فالعراقي ذكر أن لفظ حديث أبي موسى: «اتقوا» وهذا موضعه عند المؤلف في حرف «الألف»، وذكر أن حديث أبي بكر خرجه ابن حبان في الضعفاء، والشارح أطلق فأوهم أنه في صحيحه، وقال بعد ذكره لحديث أبي موسى: وقال الهيثمي: رواه البزار وفيه عبد الأعلى..... إلخ، فاقتضى أن البزار روى حديث أبي موسى وإنما قال الهيثمي ذلك في حديث عائشة، ثم إن المصنف ذكر حديث أبي بكر بعد هذا وبعده حديث عائشة ثم مع هذا الكذب في الاستدراك على المصنف أخطأ الاستدراك الصحيح بصدق، وهو أن أبا نعيم خرج الحديث بهذا اللفظ من حديث ابن عباس نفسه، إلا أن فيه زيادة قد تمنع من عزوه إليه مع الحكيم الترمذي وإن كان المصنف يستعمل ذلك أحياناً ويقصد رواية الذي زاد ويكون الآخر ذكره مقوٍ له ومعضد.

قال أبو نعيم في الحلية [٣/ ٣٦]:

حدثنا أبو أحمد الحسين بن علي التيمي ثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ثنا حسان بن عباد البصري حدثني أبي عن سليمان عن أبي مجلز وعكرمة عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «الشرك أخفى في أمتي من دبيب الذر على الصفا، وليس بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة».

٤٩٤٧/٢٠٧٤ ـ «الشقي كل الشقي من أدركته الساعة حياً لم يمت».

القضاعي عن عبد الله بن جراد

قال الشارح: حسن غريب، ونسب ذلك في الكبير إلى العامري شارح الشهاب.

قلت: بل الغريب حمق العامري وجهله وكذا الشارح الذي يقلده، فالحديث

ساقط منكر يكاد يكون موضوعاً، لأنه من رواية يعلى بن الأشدق عن عمه عبد الله بن جراد، ويعلى واهٍ هالك، قال ابن عدي: روى عن عمه عبد الله بن جراد وزعم أنه له صحبة، فذكر أحاديث منكرة، وهو وعمه غير معروفين، وقال ابن حبان: وضعوا له أحاديث فحدث بها ولم يدر، وقال أبو مسهر: قلت ليعلى بن
٢٢٨/٤ الأشدق: ما سمع عمك من النبي/ ﷺ؟، فقال: جامع سفيان وموطأ مالك وشيئاً من الفوائد اهـ.

فهذا هو الذي يقول العامري بجهله وحمقه أن حديثه حسن غريب، نعم رواه الديلمي من وجه آخر من حديث عبد الله بن عمر، وهو من رواية محمد بن الحسين الحسيني:

ثنا محمد بن الحسين القطان ثنا أحمد بن الأزهر ثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «الشقي من أدركته الساعة حياً لم يمت».

٢٠٧٥/ ٤٩٤٩ ـ «الشَّمسُ والقمرُ ثَوران عَقِيرانِ في النَّارِ، إنْ شَاءَ أخرَجَهُما وإنْ شَاءَ تَرَكَهُما».

ابن مردويه عن أنس

قال في الكبير: وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال فيه يزيد الرقاشي: ليس بشيء، ودُرُسْت قال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به ونازعه المصنف بما حاصله أنه ضعيف لا موضوع.

قلت: إن المصنف أطال في ذكر الشواهد لهذا الحديث وكلام العلماء عليه والجواب عما أشكل ظاهر من معناه بما كان ينبغي جلب ملخصه تتميماً للفائدة، ولكن الحسد يأبى ذلك وإنما يسوغ نقل كلام مثل العامري الأحمق، فراجع اللآلىء [١/ ٤٣] في كتاب المبتدأ منها تستفد.

٢٠٧٦/ ٤٩٥١ ـ «الشمسُ والقمرُ وجوهُهما إلى العرشِ، وأقفاؤُهما إلى الدُّنيا».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: ورواه عنه الطبراني ومن طريقه تلقاه الديلمي فعزوه إليه أولى، ثم إن فيه العباس بن الفضل، فإن كان الموصلي فقد قال ابن معين: ليس بثقة، وإن كان الأزرق فقد قال البخاري: ذهب حديثه، وقد أوردهما الذهبي معاً في الضعفاء، وسعيد بن سليمان النشيطي قال الذهبي فيه: ضعيف، وشداد بن سعيد الراسبي قال العقيلي: له غير حديث لا يتابع على شيء منها.

قلت: فيه أمور:

الأول: العباس بن الفضل المذكور في السند هو شيخ للطبراني، فإن الديلمي قال:

أخبرنا بدر بن الحسين بن طهران أخبرنا ابن يادشاه، أخبرنا الطبراني حدثنا العباس بن الفضل ثنا سعيد بن سليمان النشيطي/ ثنا شداد بن سعيد عن غيلان بن ٢٢٩/٤ جرير عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمر به.

والعباس بن الفضل الأنصاري قد ذكر الذهبي في ترجمته من الميزان أنه مات سنة ست وثمانين ومائة أي قبل ولادة الطبراني بأربع وسبعين سنة؛ لأن الطبراني ولد سنة ستين ومائتين والعباس بن الفضل الأزرق من أقران الأنصاري أو أكبر منه، لأنه روى عن همام بن يحيى وتكلم فيه يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم من القدماء فكيف يروي عنه الطبراني؟! والواقع أن العباس بن الفضل المذكور هو الإسفاطي معروف مشهور من شيوخ الطبراني ثقة.

الثاني: أن سعيد بن سليمان النشيطي ما قال فيه الذهبي: ضعيف، وعبارته: سعيد بن سليمان النشيطي البصري ابن بنت نشيط عن حماد بن سلمة صويلح الحديث، قال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: فيه نظر، وقال أبو داود: لا أحدث عنه.

الثالث: أن شداد بن سعيد الراسبي وإن قال ذلك فيه العقيلي فهو ثقة من رجال مسلم كما نص عليه الذهبي حيث رمز له بعلامة الصحيح وبرمز مسلم والنسائي والترمذي، ثم قال: صالح الحديث، ثم نقل عن العقيلي ما نقله الشارح، ثم قال: وأما ابن عدي فقال: لم أر له حديثاً منكراً، وقال البخاري: ضعفه عبد الصمد، وقال ابن معين وأبو حاتم: ثقة روى عنه وكيع وبدل اهـ.

٢٠٧٧/٤٩٥٨ ـ «الشهداءُ الَّذين يُقاتِلونَ في سَبِيلِ اللَّهِ في الصفِ الأولِ ولا يَلتفتُونَ بوجُوههم حتَّى يقتَلوا، فأولئك يلتقونَ في الغرفِ العلا مِنَ الجنةِ، يَضْحَكُ إليهِم رَبُّكَ، إنَّ الله تَعالى إِذا ضَحِكَ إلى عَبْدِهِ المؤمنِ فلا حِسَاب عَليهِ».

(طس) عن نعيم بن همار

قال في الكبير: قال الهيثمي: رواه الطبراني وأحمد وأبو يعلى، ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات اهـ، وقضيته أن رجال الطبراني ليسوا كذلك، فعلى هذا المصنف ملام من وجهين: من حيث اقتصاره على الرواية المرجوحة، وعدوله عن أحمد.

قلت: بل أنت ملام من وجهين، من حيث ظلمك وتعديك وتقصدك للمصنف

٢٣٠/٤ بدون موجب سوى الحسد،/ ومن حيث تغافلك عن اصطلاحه وأنت تعلم أن لفظ أحمد وأبي يعلى لا يدخل هنا لأنه عندهما مصدر بلفظ: «اللذين» جواباً للسائل دون لفظ الشهداء كما هنا.

٢٠٧٨/ ٤٩٥٩ ـ «الشهرُ يَكون تسعةً وعشرينَ، ويكون ثَلاثينَ، فإذا رأيتُمُوهُ فَصُومُوا، وإذا رأيتمُوه فأفطِرُوا، فإنْ غُمَّ عليكُم فأكمِلُوا العدةَ».

(ن) عن أبي هريرة

قال الشارح: بل رواه الشيخان وسها المؤلف.

قلت: بل أنت سهوت وتعديت، فالشيخان ما خرجاه بهذا اللفظ أصلاً.

٢٠٧٩/ ٤٩٦٥ ـ «الشُّونِيز دواءٌ مِنْ كُلِّ داءٍ إلا السَّام وَهو الموتُ».

ابن السني في الطب

وعبد الغني في الإيضاح عن بريدة

قال في الكبير: ظاهره أنه لا يوجد مخرجاً لأحد من الستة وهو ذهول، فقد خرجه الترمذي في الطب عن أبي هريرة ونقله عنه في مسند الفردوس وغيره.

قلت: هو ذهول حقيقة ولكن من الشارح لا من المصنف فالترمذي خرجه [رقم ٢٠٤١] بلفظ: «عليكم بهذه الحبة السوداء» الحديث، وقد ذكره المصنف فيما سيأتي في حرف العين، وعزاه للترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة، وابن ماجه من حديث ابن عمر، وأحمد من حديث عائشة، فلو ترك الشارح سخافته لكان أرفق به.

٢٠٨٠/ ٤٩٦٨ ـ «الشيبُ نورٌ، مَنْ خَلعَ الشَّيبَ فَقدْ خَلعَ نورَ الإسلامِ، فإذا بَلَغَ الرجلُ أربعينَ سنةً وقاهُ اللَّهُ الأدواءَ الثلاثةَ: الجنونَ، والجذامَ، والبَرصَ».

ابن عساكر عن أنس

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه سكت عليه والأمر بخلافه، فإنه أورده في ترجمة الوليد بن موسى القرشي، وقال: قال العقيلي: يروي عن الأوزاعي أباطيل لا أصل لها.

قلت: بل ظاهر صنيع المصنف خلاف ما قلت، لأنه رمز له بعلامة الضعيف وذاك هو اصطلاحه لا يصرح بنقل كلام المخرجين بل يكتفي عنه بالرمز، والحديث خرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء [٣/ ٨٢] قال:

حدثنا حاجب بن أركين بدمشق ثنا يحيى بن عثمان بن صالح ثنا الوليد بن موسى الدمشقي عن الأوزاعي عن يحيى بن كثير عن الحسن عن أنس، وقال ابن

حبان في الوليد:/ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، والحديث لا أصل له من كلام ٢٣١/٤
رسول الله ﷺ.

٢٠٨١/ ٤٩٧١ ـ «الشيخُ يضعفُ جسمَهُ وقَلبهُ شَاب عَلى حُبِّ اثنتينِ: طولَ الحياةِ، وحبِّ المالِ».

عبد الغني بن سعيد في الإيضاح عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه عنه أحمد بلفظ: «الشيخ شاب على حب اثنتين طول الحياة وكثرة المال».

قلت: كذا وقع في الأصل المطبوع الشيخ، فإن كان كذلك في قلم الشارح فهو كذب منه، فإن الحديث عند أحمد [٢/ ٣١٧] بلفظ: «قلب الشيخ»، وإن كان ذلك سقط من قلم الناسخ وهو بعيد فلا معنى لتخصيص أحمد بالذكر، بل رواه كذلك مسلم والترمذي وابن ماجه والحاكم وآخرون وقد ذكر ذلك المصنف في حرف «القاف» في «قلب الشيخ».

٢٠٨٢/ ٤٩٧٢ ـ «الشيطانُ يلتقمُ قلبَ ابنِ آدمَ فإذا ذكَرَ الله خَنَسَ عندَهُ، وإذا نسي الله التقَمَ قَلبَهُ».

الحكيم بن أنس

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وظاهر صنيعه أنه لم يره مخرجاً لأشهر من الحكيم ممن وضع لهم الرموز مع أنه أخرجه أيضاً أبو نعيم.

قلت: كذب الشارح في كون أبي نعيم خرج هذا الحديث وفي كونه هو والديلمي أشهر من الحكيم وفي كون الديلمي خرجه أيضاً.

حرف الصاد

٢٠٨٣/ ٤٩٧٧ ـ «صاحبُ الدَّينِ مأسورٌ بدينِه في قبرِه يشكو إلى الله الوحدة».

(طس) وابن النجار

زاد الشارح وكذا الديلمي عن البراء بن عازب.

قلت: هذا تخليط فالديلمي ما خرج حديث البراء وإنما خرج حديث أبي سعيد المذكور بعده، وهذا أخرجه أيضاً الدينوري في المجالسة، قال:

ثنا محمد بن عبد العزيز الدينوري ثنا سعيد بن سليمان الواسطي ثنا المبارك ابن فضالة عن كثير أبي محمد عن البراء به.

٢٠٨٤/ ٤٩٧٨ ـ «صاحبُ الدَّينِ مغلولٌ في قبره لا يفكُّهُ إلا قضاءُ دينِهِ».

(فر) عن أبي سعيد

قال في الكبير: وفيه أحمد بن يزيد أبو العوام، قال الذهبي في الذيل: مجهول.

٤/ ٢٣٢ **قلت**: ما قال ذلك الذهبي وإنما قاله الحافظ/ في اللسان نقلاً عن البيهقي، قال الديلمي:

أخبرنا عبدوس أخبرنا ابن منجويه ثنا أبو حذيفة أحمد بن محمد بن علي ثنا زكريا بن يحيى بن يعقوب المقدسي حدثني أبي ثنا أحمد بن يزيد أبو العوام أو ابن العوام عن هشيم عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد به.

٢٠٨٥/ ٤٩٧٩ ـ «صَاحبُ السُّنَّةِ إن عمِلَ خيراً قُبِلَ مِنهُ، وإن خلَطَ غُفِرَ لهُ».

خط في المؤتلف عن ابن عمر

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

قلت: بل هو باطل موضوع.

٢٠٨٦/ ٤٩٨٠ ـ «صَاحبُ الشيءِ أحقُّ بشيئِه أن يحمِلَهُ إلا أنْ يكونَ ضعيفاً يَعجز عنهُ فيعينُهُ عليه أخوهُ المسلمُ».

(طس) وابن عساكر عن أبي هريرة

قال في الكبير: في متن الحديث عن أبي هريرة قال: «دخلت يوماً السوق مع

رسول الله ﷺ فجلس إلى القزازين فاشترى سراويل بأربعة دراهم، وكان لأهل السوق وزان يزن، فقال النبي ﷺ: زن وأرجح، فقال الوزان: هذه كلمة ما سمعتها من أحد، فقال أبو هريرة: كفى بك من الوهن والجفاء أن لا تعرف نبيك، فطرح الميزان ووثب إلى يده يقبلها فجذب يده، وقال: هذا إنما تفعله الأعاجم بملوكها ولست بملك، إنما أنا رجل منكم، فوزن وأرجح. قال أبو هريرة: فذهبت أحمله عنه فذكره، قال أبو هريرة: فقلت: يا رسول الله إنك لتلبس السراويل؟، قال: نعم في السفر والحضر وبالليل والنهار فإني أمرت بالستر، فلم أر شيئاً أستر منه»، هذا سياقه عند الطبراني وأبي يعلى وبذلك تبين صحة جزمه في الهدي بأنه لبسها، فقول الشمني في حاشية الشفاء كبعض المتأخرين من الحفاظ: إن ما فيه لسبق قلم زلل فاحش سببه قصور النظر، قال الحافظ العراقي وابن حجر: سنده ضعيف، وقال السخاوي: ضعيف جداً، بل بالغ ابن الجوزي فحكم بوضعه وقال: فيه يوسف بن زياد عن عبد الرحمٰن الإفريقي ولم يروه عنه غيره، ورده المؤلف بأنه لم ينفرد به يوسف فقد خرجه البيهقي في الشعب والأدب من طريق جعفر بن عبد الرحمٰن، ويرد/ بأن عبد الرحمٰن قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات فهو كاف في ٤/ ٢٣٣
الحكم بوضعه.

قلت: في هذا أمور:

الأول: أنه حكم بصحة جزم ابن القيم أن النبي ﷺ لبس السراويل وأن هذا الحديث يبين ذلك، ورد على الشمني ومن أنكره على ابن القيم وحكم عليهم بالزلل الفاحش وقصور النظر، ثم رجع في آخر الكلام فجزم بأن الحديث موضوع.

الثاني: أنه جعل مستند ابن القيم في جزمه بلبس النبي ﷺ للسراويل هو هذا الحديث الموضوع، وذلك كذب عليه بل مستنده حديث آخر صحيح تقدم في حرف «الزاي» بلفظ «زن وأرجح...»، وابن القيم أجل من أن يحتج بالموضوع والمنكر كهذا، والشارح غريب في إقدامه وجرأته وجزمه بالباطل.

الثالث: أنه نقل عن الحافظين العراقي وابن حجر أنهما قالا: ضعيف، ثم لما ذكر تعقب المؤلف لابن الجوزي لم يتمالك أن خالفه، وفي ذلك مخالفة لمن لم يستجز هو مخالفته وهو جده من قبل الأم الحافظ العراقي.

الرابع: أن المصنف لم يتعقب ابن الجوزي بما نقله الشارح فقط بل حذف منه ليبين قصوره وعجزه على عادته ولفظه: قلت: لم ينفرد به يوسف فقد أخرجه البيهقي في الأدب والشعب من طريق جعفر بن عبد الرحمٰن بن زياد، وله شاهد أخرجه البخاري في تاريخه والحاكم وصححه عن سويد بن قيس قال: «جلبت أنا ومخرمة

العبدي بزاً من هجر فأتانا النبي ﷺ يمشي فاشترى منا سراويل، وَثَمَّ وزان يزن بالأجر فقال: يا وزان زن وأرجح» اهـ.

الخامس: أن ما جعله كافياً في الحكم بوضعه وهو قول ابن حبان في الإفريقي: «يروي الموضوعات عن الثقات» باطل من وجوه:

أحدها: أن هذه العبارة لا تدل على الوضع لأنه إذا كان يروي الموضوعات لا يلزم أن يكون هذا منها.

ثانيها: أن هذا قول ابن حبان ورأيه وليس هو قرآن منزل، فلإن قال ذلك ابن حبان فقد قال غيره خلافه.

ثالثها: أن عبد الرحمٰن المذكور عابد جليل القدر جداً، وإنما ضعف في
٤/٢٣٤ الحديث لعدم إتقانه إياه، وقد روى له البخاري/ في البر، وأبو داود والترمذي وابن ماجه ووثقه يحيى بن سعيد، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال مرة: ضعيف يكتب حديثه، وإنما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي يحدثها، وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به وفي حديثه ضعف والكلام فيه طويل جداً والخلاف فيه كثير وسببه أنه كان قاضياً عابداً جليل القدر واسع العلم والدراية والأخبار إلا أنه مع ذلك كان كثير الغرائب والتفرد والمخالفة، فلعل أصله تهور كان في طبعه وتسامح في التحديث والنقل مع نسيان أو نحو ذلك فتصدر منه الغرائب، فمن نظر إليها ضعفه وربما حكم بكذبه، ومن نظر إلى حاله وجلالته في نفسه قال في خير وأثنى عليه، ونحن لا نشك أن الحديث الذي ينفرد بأصله يكون ضعيفاً فضلاً عما يخالف فيه، وإنما ننازع الشارح في احتجاجه على بطلان الحديث لمجرد كلام ابن حبان، وقد بسطت القول في هذا الحديث في مستخرجي على مسند الشهاب في حديث: «إذا وزنتم فأرجحوا».

٢٠٨٧/ ٤٩٨٣ ـ «صَاحِبُ الصورِ واضع الصور على فِيهِ مُنذُ خُلِقَ يَنْتَظِرُ مَتى يُؤمر أن يَنفخَ فِيه فينفخُ».

خط عن البراء

قال في الكبير: وفيه عبد الصمد بن النعمان أورده الذهبي في الذيل وقال: قال الدارقطني: غير قوي.

قلت: لا أدري موجب هذا الكذب فالذهبي ذكر الرجل في الميزان، وفيه نقل عن الدارقطني أنه قال: غير قوي، ولكن بعد ما نقل عن ابن معين وغيره أنه وثقه.

والحديث له شاهد صحيح من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «كيف أنعم وصاحب الصور قد التقم»، وفي لفظ: «كيف أنعم وقد التقم صاحب القرن القرن

وحنى جبهته وأصغى سمعه ينتظر أن يؤمر فينفخ. . .» الحديث، رواه الترمذي [رقم ٢٤٣١] وحسنه وصححه ابن حبان، ورواه أحمد [١/٣٢٦] من حديث ابن عباس ومن حديث زيد بن أرقم.

٢٠٨٨/ ٤٩٨٥ ـ «صالحُ المؤمنينَ أبو بَكر وعُمر».

(طب) وابن مردويه عن ابن مسعود

قال الشارح: وكذلك أخرجه الخطيب في التاريخ.

قلت:/ لا لم يخرجه الخطيب في التاريخ. ٤/ ٢٣٥

٢٠٨٩/ ٤٩٨٦ ـ «صَامَ نوحٌ الدهرَ إلا يومَ الفطرِ والأضحى، وصامَ داودُ نصفَ الدهرِ، وصامَ إبراهيمُ ثلاثةَ أيامٍ من كلِّ شهرٍ، صامَ الدَّهرَ وأفطرَ الدهرَ».

(طب) عن ابن عمرو

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: صيام نوح رواه ابن ماجه، وصيام داود في الصحيح، وهذا الخبر فيه أبو فراس ولم أعرفه وأقول: فيه أيضاً ابن لهيعة.

قلت: الحافظ الهيثمي لم يقل: فيه أبو فراس ولم أعرفه، وإنما قال [٣/ ١٩٥]: فيه أبو قتادة ولم أعرفه، والعجيب أن كلاً من الاسمين موجود في سند الحديث، ولكن لا يمكن للهيثمي أن يقول ذلك عن أبي فراس لأمرين، **أحدهما**: أنه مذكور في السند باسمه وكنيته.

وثانيهما: أنه معروف من رجال مسلم وابن ماجه وله ترجمة في تهذيب المزي وغيره، وإنما المذكور في السند بالكنية مجردة هو أبو قتادة.

قال الطبراني:

حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرج ثنا عمرو بن خالد الحراني ثنا ابن لهيعة عن أبي قتادة عن يزيد بن رباح أبي فراس أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول. . . .، فذكره.

وإن كان الأقرب عندي أن أبا قتادة هذا هو جعفر بن ربيعة لأن الحديث عند ابن ماجه من رواية ابن لهيعة عنه، وجعفر بن ربيعة وإن كانت كنيته أبا شرحبيل إلا أنه لا مانع من أن تكون له كنية أخرى أو وهم بعض الرواة في كنيته والله أعلم.

٢٠٩٠/ ٤٩٨٩ ـ «صدقةٌ تصدَّق الله بِهَا عَليكُم فاقبَلُوا صَدقتَهُ».

(ق. ٤) عن عمر

قلت: وهم المصنف في عزوه إلى البخاري وإنما رواه مسلم والأربعة وأحمد وغيرهم.

٢٠٩١/ ٤٩٩٤ ـ «صدقةُ ذي الرحِمِ عَلى ذي الرحِمِ صدقة وصلة».

(طس) عن سلمان بن عامر

٢٣٦/٤ قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وهو خطأ لذهوله عن قول الحافظ/ الهيثمي وغيره: فيه غالب بن قرَّان وهو ضعيف.

قلت: بل المصنف مصيب وأنت المخطىء الذاهل، فالحديث رواه أحمد [٤/ ٢١٤] والترمذي [رقم: ٦٥٨] والنسائي [١/ ٣٦١] وابن ماجه [رقم: ١٨٤٤] والحاكم [١/ ٤٠٧] من حديث سلمان بن عامر بنفسه، وقد ذكره المصنف فيما سيأتي بلفظ: «الصدقة على المسكين. . .» إلخ، وعزاه للمذكورين فكتبت عليه أنت حسنه الترمذي وصححه الحاكم وأقره الذهبي وهنا تخطىء المصنف لذهولك وعدم حفظك واطلاعك مع أن الحديث واحد، وكون الهيثمي قال ذلك فهو إنما يتكلم على الطريق التي أمامه لا على الحديث من أصله، فقد يكون في الصحيحين ويذكره الطبراني والبزار بسياق آخر فيه وضاع، فينص على ذلك الهيثمي بما يفيد أنه موضوع مع أنه في الصحيح، ثم إن قول الشارح قال الهيثمي وغيره، كلمة غيره كذب صراح منه وهو لا يفارقها في كل ما يستدركه من المخرجين والمجرحين، فكل نقل ينقله عن أحد يزيد معه وغيره إظهاراً للاطلاع وتقوية للنقل وتبكيتاً على المصنف وهو في كل ذلك كاذب سامحنا الله وإياه.

٢٠٩٢/ ٤٩٩٥ ـ «صدقةُ السرِّ تُطفِىء غَضَبَ الربِّ».

(طص) عن عبد الله بن جعفر

والعسكري في السرائر عن أبي سعيد

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن ذا لم يخرجه أحد من الستة وإلا لما عدل عنه وهو ذهول، فقد عزاه هو نفسه للترمذي من حديث أنس.

قلت: ما خرجه الترمذي بهذا اللفظ، والمصنف لم يعزه إليه وإنما ذكر ذلك في الدرر تبعاً للزركشي، قال الترمذي [رقم: ٦٦٤]:

حدثنا عقبة بن مكرم ثنا عبد الله بن عيسى الخزاز عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الصدقة لتطفىء غضب الرب وتدفع ميتة السوء»، هذا لفظ الترمذي وقد عزاه المصنف سابقاً في حرف «الهمزة» إليه وإلى ابن حبان، وللحديث طرق كثيرة ذكرتها في المستخرج على مسند الشهاب.

٢٠٩٣/ ٤٩٩٦ ـ «صدقةُ المرءِ المسلمِ تزيدُ في العُمُرِ وتمنعُ مِيتَةَ السوءِ، ويذهبُ الله تعالى بها الفخرَ والكبْرَ».

أبو بكر بن مقسم في جزئه عن عمرو بن عوف

٢٣٧/٤ قال/ في الكبير: قضية صنيع المصنف أن ذلك لم يخرجه أحد من المشاهير

والأمر بخلافه، بل خرجه الطبراني والديلمي عن عمرو المذكور باللفظ المزبور.

قلت: قبح الله الكذب فلفظ الطبراني [١٧/ ٢٢] والديلمي: «إن صدقة» بزيادة «إن» في أوله.

قال أبو بكر بن مقسم في جزئه:

حدثنا موسى بن سهل البصري ثنا إسحاق بن إبراهيم الغرقساني ثنا عيسى بن يونس ثنا كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده به.

٤٩٩٨/٢٠٩٤ ـ «صغِّروا الخبزَ وأكثِرُوا عددهُ يبارَكْ لكمْ فِيهِ».

الأزدي في الضعفاء، والإسماعيلي في معجمه عن عائشة

قال في الكبير: وقضية صنيع المصنف أن الأزدي خرجه ساكتاً عليه والأمر بخلافه، ففي اللسان في ترجمة جابر بن سليم قال الأزدي: منكر الحديث لا يكتب حديثه، ثم روى هذا الخبر، وقال: هذا خبر منكر لا شك فيه اهـ. قال في اللسان: ولعل الآفة فيه ممن دون جابر، قال: عبد الله بن أحمد نقل عن أبيه أنه ثقة، قال: والخبر منكر لا شك فيه، ورواه عن عائشة أيضاً الديلمي، قال ابن حجر في التخريج: والخبر واهٍ بحيث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: المتهم به جابر هذا اهـ، وتعقب المؤلف ابن الجوزي في الحكم بوضعه بأن له شاهداً وهو الخبر الآتي: «فرقوا خبزكم يبارك لكم فيه» اهـ. ومن البين عند أئمة هذا الفن أن الشاهد لا ينجع في الموضوع وممن ذكره عنهم المؤلف وغيره.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: قوله: وقضية صنيع المصنف أن الأزدي سكت عليه سخافة يكررها دائماً وهي باطلة، فإن المصنف لا ينقل كلام المخرجين أولاً، ثم لو كان ينقله فإنه لا يعتبر منه إلا ما وافق نظره واجتهاده، فإذا قال المخرج قولاً وكان رأي المؤلف يخالفه فهو لا بد أن يخالفه ولا يتبعه كائناً من كان، فكيف وهو التزم إيراد المتون وحدها دون كلام الناس عليها وعوض من ذلك الرموز!

الثاني: أن ما تعقبه على المصنف من كلام الحافظ في اللسان/ إنما نقله ٤/٢٣٨
بواسطة المصنف ومن كلامه في اللآلىء المصنوعة، فإني ما أظن أنه رأى اللسان بعينه وإن رآه فهو إنما نقل هنا بواسطة المؤلف، على كل حال فمن وقاحته التظاهر بأن المؤلف ما عرف كلام الحافظ في اللسان وهو إنما نقله بواسطته.

الثالث: أنه كرر في كلام الحافظ وأدخل فيه ما ليس منه وقدم فيه وأخر، وعبارته زيادة على ما في الميزان: قال عبد الله بن أحمد عن أبيه سمعت منه وهو شيخ ثقة مدني حسن الهيئة، وقال الأزدي: منكر الحديث ثم روى له من طريق عبد

الله بن إبراهيم عنه عن يحيى عن عمرة عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ مرفوعاً: «صغروا الخبر. .» الحديث، وأخرجه الإسماعيلي في معجمه من هذا الوجه، وهذا خبر منكر لا شك فيه فلعل الآفة من دونه اهـ.

والشارح جعل كلاً من الأزدي والحافظ قال في الحديث: إنه منكر لا شك فيه.

الرابع: قوله: وتعقب المؤلف ابن الجوزي بأن له شاهداً فيه تدليس وستر للحقيقة وغمط لحقوق المصنف، فإن ابن الجوزي أعل الحديث بجابر بن سليم، وقال: منكر الحديث، فتعقبه المؤلف **أولاً**: بأن جابر بن سليم روى عنه أحمد بن حنبل، وقال: هو شيخ ثقة مدني حسن الهيئة فانتفى كونه منكر الحديث، **وثانياً**: بأن له شاهداً، قال البزار:

حدثنا إبراهيم بن عبد الله ثنا حيوة بن شريح ثنا بقية بن الوليد عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء عن رسول الله ﷺ قال: «قوتوا طعامكم يبارك لكم فيه» قال إبراهيم: سمعت بعض أهل العلم يفسره، يقول: هو تصغير الأرغفة، قال البزار: لا نعرفه روي متصلاً إلا بهذا الإسناد، وإسناده حسن من أسانيد أهل العلم، وفي الطيوريات عن بقية بن الوليد قال: سألت الأوزاعي ما معنى قول رسول الله ﷺ: «قوتوا طعامكم يبارك لكم فيه» قال: صغر الأرغفة اهـ.

فهذا غير ما حكاه الشارح مبهماً مجملاً، فإن فيه نص البزار على أن حديث أبي الدرداء حسن الإسناد، وثبوت ذلك الحديث عند الأوزاعي أحد الأئمة الكبار من أهل الفقه والحديث، فدل على أن الحديث كان معروفاً بين أهل الصدر الأول فتداول بينهم، وبذلك لا يكون منكراً موضوعاً كما يقول ابن الجوزي.

الخامس: قوله: ومن البين عند أئمة هذا الفن أن الشاهد لا ينجع في الموضوع. . . إلخ، فكذب صراح على أهل الفن وعلى المؤلف، فإنه لا طريق لتقوية الضعيف الواهي ورفع ظن الوضع بالحديث إلا وجود المتابعات والشواهد بإجماع أهل الحديث ولكون هذا من الضروريات لا يحتاج إلى ذكر نصوصهم فيه.

٢٠٩٥/ ٥٠٠٠ ـ «صَفوةُ الله مِنْ أرْضِه الشأم وفيهَا صَفوتهُ مِنْ خلقِهِ وعبادِهِ».

(طب) عن أبي أمامة

قلت: هذا وأمثاله من الأحاديث التي كان يتقرب بها الطامعون إلى معاوية وبني أمية بل من الأخبار التي كان معاوية يأمر الناس ويلزمهم على أن يفتروها ويرووها للناس عن النبي ﷺ لينتصر بذلك على جيش العراق ويغمط حق علي عليه السلام.

٢٠٩٦/ ٥٠٠١ ـ «صِلة الرحمِ وحسنُ الخلقِ وحسنُ الجوارِ يعمرنَ الديارَ ويزدن في الأعمَار».

(حم. هب) عن عائشة

قال الشارح: بإسناد صحيح وقول المؤلف حسن تقصير اهـ.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو كما قال، فقد قال الحافظ في الفتح: رواه أحمد بسند رجاله ثقات اهـ، وإعلال العلاء له بأن فيه محمد بن عبد الله العرزمي ضعفوه يكاد يكون غير صواب، فقد وقفت على إسناد أحمد والبيهقي فلم أره فيهما فلينظر.

قلت: قابل بين كلامه في الصغير والكبير وتعجب، فهو أقر أولاً المصنف على تحسينه لأن الحافظ قال: رجاله ثقات، ثم عد ذلك في الصغير تقصيراً فكان حكمه بالتقصير على نفسه.

٢٠٩٧/ ٥٠٠٢ ـ «/ صلةُ الرحِمِ تزيدُ في العمرِ وصدقةُ السرِّ تطفيءُ غضبَ الربِّ». ٤/ ٢٤٠

القضاعي عن ابن مسعود

قال الشارح: بإسناد فيه مجهول، وقول المؤلف حسن غير مقبول.

قلت: فيه أمران:

أحدهما: أن قوله: فيه مجهول أخذه مما نقله في الكبير عن الحافظ أنه قال في سنده من لا يعرف، وقدمنا مراراً أن ما يقول فيه المتأخرون: لا يعرف ليس هو المجهول عند أهل الحديث.

ثانيهما: أن الحديث له طرق متعددة هو بها صحيح بلا شك وقد قدمنا أن الشارح نفسه نقل تصحيحه عن جماعة ولكنه نسي لا يعرف إلا ما أمامه، والحديث خرجه أيضاً ابن شاهين في الترغيب، قال:

حدثنا محمد بن مخلد بن حفص ثنا أحمد بن نصر بن حماد بن عجلان البجلي ثنا أبي المال عاصم بن محمد عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن عبد الله به.

والقضاعي رواه [رقم: ١٠٠] عن هبة الله بن إبراهيم الخولاني:

أنا عبد الله بن أحمد بن طالب ثنا محمد بن مخلد به.

٢٠٩٨/ ٥٠٠٣ ـ «صلةُ القرابةِ: مثراةٌ في المال، محبةٌ في الأهلِ، منسأةٌ في الأجلِ».

(طس) عن عمرو بن سهل

قال في الكبير: وقضية صنيع المصنف أن هذا لا يوجد مخرجاً في أحد دواوين الإسلام الستة والأمر بخلافه، فقد عزاه الحافظ في الفتح إلى الترمذي عن أبي هريرة بلفظ: «صلة الرحم محبة في الأهل مثراة في المال منسأة في الأثر» هكذا ذكره.

قلت: لفظ الحديث عند الترمذي: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم، فإن صلة الرحم محبة في الأهل...» الحديث، وقد سبق ذكره للمصنف في حرف «التاء» وعزاه لأحمد [١/ ٨٩] والترمذي [رقم: ١٩٧٩] والحاكم [٢/ ٣٧٤]، وأما الحافظ في الفتح فلم يذكره كما قال الشارح، ولكن البخاري خرج الحديث بلفظ: «من سره أن يبسط له في رزقه وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه»، فقال الحافظ: وللترمذي وحسنه من وجه آخر عن أبي هريرة: «إن صلة الرحم محبة» الحديث، فهو لم يذكر الحديث بتمامه وإنما ساق محل الشاهد منه، ولفظ «أن» في
٢٤١/٤ كلامه مفتوحة ليس هي من متن الحديث وإنما هي للحكاية/ والشارح يعلم ذلك ولكن هكذا شاء الله أن يكون.

٢٠٩٩/ ٥٠٠٥ ـ «صِلُوا قراباتِكُم ولا تُجاوروهُمْ، فإنَّ الجوارَ يورثُ بينكم الضَّغائنَ».

(عق) عن أبي موسى

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن العقيلي خرجه ساكتاً عليه وهو تلبيس فاحش، فإنه أورده في ترجمة سعيد بن أبي بكر بن أبي موسى من حديث داود بن المحبر عن عبد الله بن عبد الجبار عن سعيد هذا عن أبيه عن جده، ثم قال: حديث منكر، وسعيد حديثه غير محفوظ ولا يعرف هذا الحديث إلا به وليس له أصل، والراوي عنه مجهول.

قلت: انظر كيف ينسب هذا [الشارح] المؤلف ـ رضي الله عنه ـ إلى التلبيس الفاحش زوراً وبهتاناً، مع أنه رمز للحديث بعلامة الضعيف ونص أن كل ما عند العقيلي في الضعفاء فهو ضعيف.

٢١٠٠/ ٥٠٠٦ ـ «صلَّت الملائكةُ على آدَمَ فكبرَتْ عليهِ أربعاً، وقالتْ: هذِهِ سنَّتُكم يا بني آدمَ».

(هق) عن أُبي

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وهو هفوة، فقد تعقبه الذهبي في المهذب بأن فيه عثمان بن سعد وفيه لين.

قلت: الحديث له طرق متعددة وقد خرج بعضها الحاكم في المستدرك [١/

٣٤٥] وصححه، ومن كان فيه لين إذا تعددت المتابعات له فحديثه صحيح.

٢١٠١/٥٠٠٧ ـ «صلِّ صلاةَ مُودِّع كأنَّك تَراهُ، فَإنْ كُنتَ لاَ تَراه فَإنَّهُ يَراكَ، وَايأَسْ مما في أَيْدِي النَّاسِ تَعِشْ غنياً، وَإِيَّاكَ وَمَا يعتَذرُ مِنهُ».

أبو محمد الإبراهيمي في كتاب الصلاة

وابن النجار عن ابن عمر

قال في الكبير: الإبراهيمي نسبة إلى جده الهروي الواعظ روى عنه الديلمي وغيره، وقضية صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير مع أن الطبراني خرجه في الأوسط قال الهيثمي:/ فيه من لم أعرفه. ٤/ ٢٤٢

قلت: فيه أمور:

الأول: تعريفه بالإبراهيمي تعريف كلا تعريف.

الثاني: قوله: روى عنه الديلمي وغيره، يوهم أن الديلمي الراوي عنه هو أبو منصور شهر دار صاحب المسند لأنه المشهور، وإنما روى عنه والده شيرويه وهو أبو محمد عبد الله بن عطاء بن عبد الله بن أبي منصور بن الحسن بن إبراهيم الإبراهيمي الخباز الهروي الواعظ سمع شيخ الإسلام عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي وأبا الحسن الداودي وغيرهما روى عنه زاهر بن طاهر وشيرويه الديلمي صاحب الفردوس ووالد صاحب المسند وغيرهما مات سنة ست وسبعين وأربعمائة.

الثالث: لم يقل أحد في الدنيا إن العزو إلى كتاب واجب دون كتاب وإنما استحبّ العلماء ذلك في الكتب الستة خاصة لشهرتها وتداولها، وما عداها فالكل سواء، وما من حافظ إلا وهو يعزو أحياناً إلى كتاب، والحديث موجود فيما هو أشهر وأصح منه، وحتى الحافظ العراقي وتلميذه والحافظ السخاوي وأمثالهم من المتأخرين الذين تيسر لهم من الكتب والمصنفات ما لم يتيسر لغيرهم.

الرابع: أننا نلزم الشارح بمثل هذا فنقول: ظاهر استدراكه بالطبراني أنه لم يره مخرجاً في غيره والأمر بخلافه، فقد أخرجه العسكري في الأمثال والقضاعي في مسند الشهاب [رقم: ٩٥٢]، وقد اختصره الشارح ورتب أحاديثه على حروف المعجم، وخرج أحاديثه وشرحه كما هو مذكور في ترجمته وفي كشف الظنون، وكان عندي ترتيبه لأحاديثه وتخريجه الذي هو كالعدم فأخرجته، لأنه لا فائدة فيه، والمقصود أنه اشتغل به مدة وعمل عليه عدة كتب مما كان ينبغي معه أن يكون حافظاً لأحاديثه ذاكراً لها، فكيف غاب عنه هذا منها!

وأخرجه أيضاً أبو طاهر المخلص في السادس من فوائده، وأخرجه أيضاً البيهقي في الزهد له، وورد مع هذا من حديث علي وجابر وسعد بن أبي وقاص

وأنس وأبي أيوب ورجل من الأنصار وسعد بن عمارة وعمر بن الخطاب، وقد
٤/٢٤٣ خرجت أحاديث/ الجميع بأسانيدها في المستخرج على الشهاب والحمد لله.

٥٠١٠/٢١٠٢ ـ «صلِّ بِصَلاةِ أَضْعَفِ القومِ، ولا تتَّخذ مؤذِّناً يأخذُ عَلَى أذانِهِ أجراً».

(طب) عن المغيرة

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه سعد القطيعي ثم لم أر من ذكره، وقال ابن حجر: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير من حديث المغيرة المذكور ولابن عدي نحوه.

قلت: أصل الحديث لعثمان بن أبي العاص وهو في سنن الترمذي وابن ماجه وأبي داود وأصله في مسلم وغيره، والمغيرة بن شعبة رواه عنه فأرسله هو أو بعض الرواة، قال أبو نعيم في الحلية بعد أن رواه بنحو ما هنا من حديث عثمان بن أبي العاص، هذا حديث ثابت مشهور من حديث الحسن عن عثمان بن أبي العاص، رواه حفص بن غياث ومحمد بن فضيل عن أشعث عن الحسن، ورواه هشام بن حسان وعبيدة بن حسان عن الحسن، ورواه عن عثمان المغيرة بن شعبة وسعيد بن المسيب وموسى بن طلحة ومطرف بن عبد الله بن الشخير وعبد ربه بن الحكم الطائفي والنعمان بن سالم الثقفي وداود بن أبي عاصم الثقفي اهـ.

٥٠١٩/٢١٠٣ ـ «صلُّوا في مرابِضِ الغنمِ، ولا توضَّؤوا من ألبانها، ولا تصلُّوا في معاطِنِ الإبلِ، وتوضؤوا من ألبانِهَا».

(طب) عن أسيد بن حضير

قال الشارح: بإسناد حسن، وقول المؤلف صحيح غير حسن.

وقال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس كما قال، فقد قال الحافظ الهيثمي: فيه الحجاج بن أرطأة وفيه مقال.

قلت: قد اعترف بأنه حسن، والحسن إذا ورد من طرق متعددة ارتقى إلى الصحيح، وقد اعترف هو أيضاً بأن له طرقاً حتى عده ابن حزم معها متواتراً، وقال العراقي: إنها مشهورة فرجع الأمر إلى ما قال المصنف جزماً.

٥٠٢٠/٢١٠٤ ـ «صلُّوا في مراحِ الغَنَمِ، وامسحُوا برغَامِهَا فإنها من دوابِ الجنَّةِ».

(عد. هق) عن أبي هريرة

قال الشارح مرفوعاً وموقوفاً والموقوف أصح.

وقال في الكبير: قال البيهقي: روي مرفوعاً وموقوفاً وهو أصح.

٤/ ٢٤٤ **قلت**:/ كلامه في الصغير مصرح بأن البيهقي خرج الحديث من الوجهين مرفوعاً وموقوفاً، وكلامه في الكبير مصرح بأنه لم يخرج ذلك، وإنما نص على أنه روي كذلك مرفوعاً وموقوفاً، فاقتضى التضارب بين قوليه أن نحقق الموضوع فرجعنا إلى سنن البيهقي فإذا الواقع خلاف ما قال في الشرحين معاً، وأن البيهقي ما خرجه مرفوعاً وموقوفاً كما نقل عنه في الصغير ولا قال ذلك عن الحديث مطلقاً كما نقل عنه في الكبير، بل روى الحديث [٢/ ٤٤٩، ٤٥٠، رقم ٤٣٥٩] من طريق ابن عدي ثنا عمر بن سنان ثنا يعقوب بن كاسب ثنا ابن أبي حازم عن كثير بن زيد عن الوليد ابن رباح عن أبي هريرة به مرفوعاً، ثم قال: ورواه مسلم بن إبراهيم عن سعيد بن محمد الزهري عن الزهري عن المسيب عن أبي هريرة كذلك مرفوعاً، ورواه حميد بن مالك عن أبي هريرة موقوفاً عليه، وقيل: مرفوعاً والموقوف أصح، قال ورويناه من وجه آخر مرفوعاً ثم أسنده من طريق إبراهيم بن عيينة سمعت أبا حيَّان يذكر عن أبي زرعة بن عمر وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه.

فقوله: وقيل مرفوعاً والموقوف أصح إنما هو بالنسبة لرواية حميد بن مالك عن أبي هريرة فقط، لا بالنسبة لأصل الحديث، فإنه مرفوع بلا خلاف.

٢١٠٥/ ٥٠٢١ ـ «صلُّوا في نعالِكُمْ ولا تشبَّهُوا باليهودِ».

(طب) عن شداد بن أوس

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس كما ظن ففيه يعلى بن شداد، قال في الميزان: توقف بعضهم في الاحتجاج بخبره وهو: «صلوا....» إلى آخر ما هنا، ويعلى شيخ مشهور محله الصدق اهـ.

وقال في الصغير: إسناده ضعيف وغايته حسن، وقول المؤلف: صحيح غير حسن.

قلت: فيه أمور:

الأول: أن الحديث صحيح كما قال المصنف، وقد صححه ابن حبان والحاكم وأقره الذهبي وخرجه أبو داود وسكت عليه، إلا أن ألفاظهم مختلفة والسند واحد، فرواه الطبراني [٧/ ٣٤٨] والحكيم الترمذي في نوادر الأصول من طريق الحسن بن حريث الخزاعي:

٤/ ٢٤٥ ثنا مروان بن معاوية عن هلال بن ميمون عن يعلى بن شداد/ عن أبيه مرفوعاً باللفظ المذكور هنا.

ورواه الدولابي في الكنى [١/ ١٣٢] عن النساء عن الحسن بن الحريث بسنده

بلفظ: «خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم».

ورواه أبو داود [رقم: ٦٥٢] وابن حبان والحاكم [١/ ٢٦٠] والبيهقي [٢/ ٤٣٢] كلهم من طريق قتيبة بن سعيد عن مروان بن معاوية به بهذا اللفظ أيضاً، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأقره الذهبي كما سبق.

الثاني: أن هذا الحديث سبق في حرف «الخاء» بلفظ: «خالفوا»، وكتب عليه الشارح في الصغير: إسناده صحيح اهـ، وهو سند واحد كما ترى.

الثالث: أن يعلى بن شداد وثقه ابن سعد والحاكم وذكره ابن حبان في الثقات واحتج به في صحيحه هو والحاكم، وقال الذهبي: شيخ مشهور محله الصدق، وهذه ألفاظ يحكم لصاحبها بالصحة، فلا أدري من أين اقتصر به الشارح على الحسن! فإن كان ذلك لما نقله عن الحافظ العراقي من أنه قال: حديث حسن فرأي العراقي لا يلزم أن يكون مقدماً على غيره، لا سيما وقد اجتمع على مخالفته ابن حبان والحاكم والذهبي والمصنف، ثم إن هذا البحث من أصله ضائع، فالحسن من أقسام الصحيح لأن الكل محتج به في الأحكام وغايته أن الحديث المقبول المحتج به له درجات بحسب أوصاف الرجال فأعلاها يسمى الصحيح وكذا أوسطها وأدناها يسمى الحسن والحقيقة واحدة.

٢١٠٦/ ٥٠٢٢ ـ «صلوا خلف كل برٍّ وفاجرٍ، وصلوا على كل برٍّ وفاجرٍ، وجاهدوا مع كل برٍّ وفاجرٍ».

(هق) عن أبي هريرة

قال في الكبير: سكت عليه فأوهم سلامته من العلل وليس كذلك، فقد قال الذهبي في المهذب: فيه انقطاع، وجزم ابن حجر انقطاعه، قال: وله طريق أخرى عند ابن حبان في الضعفاء من حديث عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام عن أبي صالح عنه، وعبد الله متروك، ورواه الدارقطني وغيره من طرق كلها واهية جداً، قال العقيلي: ليس لهذا المتن إسناد يثبت، والبيهقي: كلها ضعيفة غاية الضعف، والحاكم: هذا حديث منكر.

قلت: فيه أمور:

٤/ ٢٤٦ **الأول**: قوله: «سكت عليه المصنف فأوهم.... إلخ»،/ باطل فإن المصنف ما سكت عليه بل رمز له بعلامة الضعيف فيما بأيدينا من النسخ.

الثاني: أنه أطلق النقل عن الحاكم فأوهم أنه أبو عبد الله صاحب المستدرك لأنه المقصود عند الإطلاق، والحافظ إنما قال: أبو أحمد الحاكم وهو غير أبي عبد الله وأكبر منه.

الثالث: أنه قال: والبيهقي ضعيف غاية الضعف فاقتضى أن ذلك من قول البيهقي كالحاكم المذكور بعده، والواقع أن ذلك من كلام الحافظ كما ستعرفه.

الرابع: أنه اختصر كلام الحافظ وبدل فيه وغير ونقله من شكله المقبول المفيد إلى شكل كلامه الفاسد المخلط، وعبارة الحافظ في التلخيص [٢/ ٣٥]: «صلوا خلف كل بر وفاجر» أبو داود والدارقطني، واللفظ له، والبيهقي من حديث مكحول عن أبي هريرة، وزاد: «وجاهدوا مع كل بر وفاجر» وهو منقطع، وله طريق أخرى عند ابن حبان في الضعفاء من حديث عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام عن أبي صالح عنه، وعبد الله متروك، ورواه الدارقطني من حديث الحارث عن عليٍّ، ومن حديث علقمة والأسود عن عبد الله، ومن حديث مكحول أيضاً عن واثلة، ومن حديث أبي الدرداء من طرق كلها واهية جداً، قال العقيلي: ليس في هذا المتن إسناد يثبت، ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه فقال: ما سمعنا بهذا، وقال الدارقطني: ليس فيها شيء يثبت، وللبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف وأصح ما فيه حديث مكحول عن أبي هريرة على إرساله، وقال أبو أحمد الحاكم: هذا حديث منكر اهـ.

تنبيه: وهم الحافظ في قوله: وله طريق آخر عند ابن حبان في الضعفاء. . . إلخ، فإن ابن حبان لم يخرجه في الضعفاء، وإنما أخرجه من تلك الطريق الدارقطني في سننه، أما ابن حبان فلم يذكر في ترجمة عبد الله بن محمد بن يحيى إلا حديث: «من لم تكن عنده صدقة فليلعن اليهود».

فائدة

من الطرق الغريبة التي لم يذكرها الحافظ في التلخيص ولا الزيلعي في نصب الراية ما رواه أبو يوسف في كتاب الخراج قال:

حدثني بعض أشياخنا عن مكحول عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معاذ أطع كل أمير/ وصلّ خلف كل إمام، ولا تسب أحداً من أصحابي»، وهذا ٤/ ٢٤٧ حديث ظاهر الافتعال ومكحول لم يدرك معاذاً ولا بد في إبهام أبي يوسف شيخه في هذا الحديث خاصة من علة.

٢١٠٧/ ٥٠٢٣ ـ «صلُّوا رَكعتي الضُّحَى بسورتيهِمَا: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾، ﴿وَالضُّحَىٰ﴾».

(هب. فر) عن عقبة بن عامر

قلت: هذا حديث موضوع.

٥٠٢٨/٢١٠٨ ـ «صلُّوا على كلِّ ميتٍ، وجاهِدوا مع كلِّ أميرٍ».

(هـ) عن واثلة

قلت: سكت عليه الشارح وهو حديث ضعيف ساقط بالمرة يكاد يكون موضوعاً أو هو موضوع، لأنه من رواية الحارث بن نبهان عن عتبة بن يقظان عن أبي سعيد عن مكحول عن واثلة، والثلاثة ضعفاء متروكون بل أبو سعيد كذاب، وأخرجه أبو الطيب أحمد بن علي الجعفري المعروف بعشمليق في جزئه من هذا الوجه أيضاً مطولاً ولفظه: «لا تكفروا أهل ملتكم وإن عملوا بالكبائر وصلوا مع كل إمام وجاهدوا مع كل أمير وصلوا على كل ميت»، ومن العجيب أن ابن النحاس ذكر في كتاب الجهاد أن ابن عساكر خرجه في كتاب الجهاد وقال: إسناده حسن، فإن كان وقع له من طريق غير هذا فذاك، وإلا فهو مردود.

٥٠٣٠/٢١٠٩ ـ «صَلُّوا على مَنْ قَالَ: لا إلٰه إلا الله، وصَلُّوا وراءَ مَنْ قال: لا إلٰه إلا الله».

(طب. حل) عن ابن عمر

قال في الكبير: قال الذهبي في التنقيح: فيه عثمان بن عبد الرحمٰن واه، ومحمد بن الفضل بن عطية متروك، وقال في المهذب: أحاديث «الصلاة على من قال: لا إلٰه إلا الله» واهية، وأورد له ابن الجوزي طرقاً كثيرة، وقال: كلها غير صحيحة، وقال الهيثمي: فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو كذاب، وقال ابن حجر: فيه محمد بن الفضل متروك، ورواه ابن عدي عن ابن عمر أيضاً من طريق آخر، وفيه عثمان بن عبد الله العثماني يضع، ورواه الدارقطني من طريق عثمان بن عبد الرحمٰن عن عطاء عن ابن عمر، وعثمان كذبه ابن معين وغيره ومن حديث نافع
٢٤٨/٤ عنه، وفيه خالد بن إسماعيل عن العمري وخالد متروك اهـ./ وقال الغرياني في اختصاره للدارقطني: هذا حديث له خمس طرق ضعفها ابن الجوزي في العلل، ففي **الأول**: عثمان الوقاصي قال يحيى: كان يكذب، وتركه الدارقطني، وقال البخاري: ليس بشيء، وفي **الثاني**: محمد بن العيسي بالياء كذبه يحيى، وفي **الثالث**: وهب ابن وهب يضع الحديث، وفي **الرابع**: عثمان بن عبد الله كذلك قاله ابن حبان وابن عدي، وفي **الخامس**: أبو الوَليد المخزومي خالد بن إسماعيل قال ابن عدي: وضاع.

قلت: هذا كلام طويل فيه تكرار كثير وخلط وتخليط ولم يسلم منه إلا كلام الغرياني بترتيبه ولولا ذلك لخلط فيه أيضاً، ومع هذا كله فلم يحم حول سند حديث أبي نعيم في الحلية الذي عزا إليه المصنف، فإن طريقه ليس فيه واحد من المذكورين.

قال أبو نعيم [١٠/ ٣٢٠]:

حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد ثنا أبو الحسن بن أبان ثنا إسحاق بن سنين ثنا نصر بن الحريش الصامت ثنا المشمعل بن ملحان عن سويد بن عمرو عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عمر به مرفوعاً: «صلوا على من قال: لا إله إلا الله، وصلوا خلف من قال: لا إله إلا الله»، وهذا السند وإن كان ضعيفاً إلا أنه أنقى من جميع من تقدم في نقل الشارح، فكونه أعرض عنه وذهب ينقل الكلام على الأسانيد الأخرى التي لم تذكر في الكتاب سوء تصرف وقلة دراية.

٢١١٠/ ٥٠٣١ ـ «صلُّوا عليَّ فإنَّ صَلاتَكُمْ عَليَّ زَكاةٌ لكمْ».

(ش) وابن مردويه عن أبي هريرة

قال في الكبير: ظاهره أنه لم يره مخرجاً لأعلى ولا أحق بالعزو إليه من ابن مردويه وهو عجيب فقد خرجه الإمام أحمد..... إلخ.

قلت: انظر كيف ترك ذكر ابن أبي شيبة الذي هو من شيوخ أحمد واقتصر على ذكر ابن مردويه ليتسنى له أن يقول: أعلى والعزو إلى المخرجين واحد ما عدا الصحيحين، وليس في الدنيا حافظ إلا ويعزو لمخرجين ويترك غيرهم والإحاطة متعذرة أو مستحيلة، وهذا ابن القيم من أحفظ الناس وأكثرهم اطلاعاً على أحاديث المسند قد عزا هذا الحديث لإسماعيل القاضي وهو من أندر الكتب وأغربها، ولم يعزه لأحمد أيضاً، فقال في جلاء الأفهام عند ذكر أحاديث أبي هريرة في الصلاة على النبي ﷺ/ وقال: إسماعيل القاضي في كتاب الصلاة على النبي ﷺ: ٤/ ٢٤٩

حدثنا سليمان بن حرب ثنا سعيد بن زيد عن ليث عن كعب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صلوا عليَّ فإن صلاتكم عليَّ زكاة لكم، قال: واسألوا الله لي الوسيلة، قال: فإما حدثنا وإما سألنا فقال: الوسيلة أعلى درجة في الجنة لا ينالها إلا رجل وأرجو أن أكون أنا ذلك الرجل».

حدثنا محمد بن أبي بكر ثنا معتمر عن ليث.... فذكره بإسناده ولفظه.

ورواه ابن أبي شيبة في مسنده، قال ابن القيم: وسعيد بن زيد هذا هو أخو حماد بن زيد ضعفه يحيى بن سعيد جداً، وقال: السعدي يضعفون حديثه وليس بحجة، وقال النسائي: ليس بالقوي وروى له مسلم، وأما أحمد فكان حسن القول فيه، وقال: ليس به بأس، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال البخاري: ثقة اهـ.

فلم يعزه لأحمد مع أنه عند أحمد من غير طريق سعيد بن زيد قال أحمد [٢/ ٣٦٥]: حدثنا حسين بن محمد ثنا شريك عن ليث به.

وهذا السخاوي قد استقصى في ذكر مخرجيه ومع ذلك فلم يذكر منهم

إسماعيل القضاعي مع أنه وقف على كتاب ابن القيم وهو كثير النقل منه بل قال: أخرجه أحمد وأبو الشيخ في الصلاة النبوية له، وكذا ابن أبي عاصم وفي سنده ضعف، وهو عند الحارث وأبي بكر بن أبي شيبة في مسنديهما وزادا فيه: «سلوا الله لي الوسيلة. . . .» الحديث.

ورواه أبو القاسم التيمي في الترغيب ولفظه: «أكثروا من الصلاة علي فإنها لكم زكاة، وإذا سألتم الله فسلوه الوسيلة، فإنها أرفع درجة في الجنة، وهي لرجل، وأنا أرجو أن أكون هو» اهـ.

فلم يذكر إسماعيل، وأيضاً نسب الزيادة إلى الحارث وابن أبي شيبة مع أنه عند أحمد بالزيادة المذكورة، ثم قال السخاوي: وعن علي رفعه: «صلاتكم عليَّ محرزة لدعائكم ومرضاة لربكم وزكاة لأعمالكم»، ذكره الديلمي تبعاً لأبيه بلا إسناد وكذا الأقليشي اهـ.

فذكر هذا الخبر من غير تخريج أصلاً مع أني وقفت عليه في الأمالي لأبي جعفر الطوسي بسنده إلى جعفر الصادق مرسلاً، وهو إنما يروي عن آبائه مسلسلاً، قال الطوسي في الثامن من أماليه:

٤/ ٢٥٠ أخبرنا محمد بن محمد بن النعمان/ قال: أخبرني أبو بكر محمد بن عمر الجعابي عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد عن أحمد بن يحيى عن السيد بن زيد القرشي عن محمد بن مروان عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاتكم عليَّ إجابة لدعائكم وزكاة لأعمالكم».

٢١١١/ ٥٠٣٣ ـ «صَلُّوا عليَّ، واجْتَهِدُوا في الدُّعَاء، وقُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وبَارِكْ عَلَى محمدٍ وعَلَى آلِ مُحَمدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إبْراهيمَ، وآلِ إبْراهِيمَ إنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ».

(حم. ن) وابن سعد وسمويه والبغوي والباوردي

(طب) عن زيد بن خارجة

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس كما قال، ففيه عيسى بن يونس، قال في اللسان كأصله: قال الدراقطني: مجهول، وعثمان بن حكيم قال الذهبي في الذيل: قال ابن معين: مجهول، وخالد بن سلمة قال في الضعفاء: مرجىء يبغض علياً.

قلت: هذه جهالة واضحة نعوذ بالله من الخذلان، فالحديث صحيح على شرط مسلم، ورجاله كلهم رجال مسلم ثقات أثبات، ومن ذكرهم الشارح ليس هم المذكورين في سند الحديث، فعيسى بن يونس هو ابن أبي إسحاق السبيعي من

رجال البخاري ومسلم، وذكر الحفاظ الذين وثقوه يطول.

وعثمان بن حكيم المذكور في السند هو ابن عباد بن حنيف، ثقة من رجال مسلم، متفق على ثقته، ما غمزه أحد، وخالد بن سلمة المذكور في السند أيضاً ثقة من رجال مسلم، وكونه يبغض علياً أمر لا دخل له في الرواية.

أما عيسى بن يونس الذي قال الدارقطني فيه: مجهول، فرجل آخر لا يُعرف روى عن مالك، ولو كان عند الشارح أدنى دراية لعلم أن الحافظ لا يذكر في اللسان رجلاً ممن خرج لهم أصحاب الكتب الستة اكتفاءً بما ذكره في التهذيب، وهو يرى أن الحديث موجود في سنن السنائي [٣/ ٤٨، ٤٩]، وإن كان النسائي لم يروه من طريق عيسى بن يونس، بل من رواية سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي عن أبيه عن عثمان بن حكيم[1]، وكذلك عثمان بن حكيم الذي ذكره الحافظ في اللسان، فإنه رجل آخر مجهول والحافظ لا يذكر رجال الكتب الستة، فلو سكت/ ٢٥١/٤
الشارح وأحجم عن الخوض فيما لا يعرف لكان أستر لجهله.

٢١١٢/ ٥٠٣٤ ـ «صَلُّوا عَلَى أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَهُمْ كَمَا بَعَثَنِي».

ابن ابي عمر (هب) عن ابي هريرة (خط) عن انس

قال في الكبير على حديث أبي هريرة: قال ابن حجر: سنده واهٍ، وقال: حديث أنس رواه الخطيب في ترجمة الحسين التميمي المؤدب، وفيه عنده: علي بن أحمد البصري، قال الذهبي في الضعفاء: لا يعرف حديثه، كذاب.

قلت: هذا كذب، قال الخطيب [٨/ ١٠٥] في ترجمة الحسين بن محمد التميمي المؤدب: أنبأنا التميمي حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق إملاء ثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي ثنا أبو عاصم ثنا موسى بن عبيدة عن محمد بن ثابت عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صلوا على الأنبياء كما تصلون عليّ، فإنهم بعثوا كما بعثت» اهـ.

فهذا سند الخطيب ليس فيه علي بن أحمد البصري، ثم إن المؤلف وهم في عزوه للخطيب من حديث أنس[2] فهو كما ترى عنده من حديث أبي هريرة، والشارح لا يتنبه للاستدراك الحق الذي فيه فائدة، وإنما يسود ورقه وصحيفته بما يعود عليه بالفضيحة في الدارين.

فإن قيل: لعل علي بن أحمد المذكور وقع في سند غير الخطيب ووهم هو

---

(١) انظر المجتبى (٣/ ٤٨، ٤٩)، والكبرى (١/ ٣٨٣).

(٢) بل هو عند الخطيب من حديث أنس في ترجمة الحسن بن علي الطوابيقي (٧/ ٣٨٠، ٣٨١).

فعزاه إلى سند الخطيب.

قلت: قد أخرجه جماعة غير الخطيب فلم يقع في سند واحد منهم علي بن أحمد البصري، قال إسماعيل القاضي:

ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ثنا عمر بن هارون عن موسى بن عبيدة عن محمد بن ثابت عن أبي هريرة به.

وقال الطبراني:

حدثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن الثوري عن موسى بن عبيدة به.

وعزاه السخاوي للعدني، وأحمد بن منيع[١]، والطبراني، وإسماعيل القاضي[٢]، والتيمي في الترغيب [رقم ١٧٠٢]، والعيسوي في فوائده، ثم قال: وفي سنده موسى بن عبيدة/ السلمي[٣]. ٤/٢٥٢

وهو وإن كان ضعيفاً فحديثه يستأنس به، والراوي عنه عمر بن هارون ضعيف أيضاً[٤]، لكن قد رواه عبد الرزاق عن الثوري عن موسى به.

ومن حديث الثوري رويناه في حديث علي بن حرب عن أبي داود عنه.

ورواه أبو القاسم التيمي في ترغيبه من طريق وكيع [رقم ١٧٠٢]، وأبو اليمن ابن عساكر من طريق المعافى بن عمران كلاهما عن موسى أيضاً، اهـ.

٢١١٣/٥٠٣٥ ـ «صَلُّوا عَلَى النَّبِيِّين إذَا ذَكَرْتُمُونِي، فَإِنَّهُمْ قَدْ بُعِثُوا كَمَا بُعِثْتُ».

الشاشي وابن عساكر عن وائل بن حجر

قال في الكبير: وفيه عبد الملك الرقاشي، قال في الكاشف: صدوق يخطىء وموسى بن عبيد ضعفوه، ومحمد بن ثابت يجهل، ورواه الطبراني عن ابن عباس رفعه بلفظ: «إذا صليتم علي فصلوا على أنبياء الله، فإن الله بعثهم كما بعثني»، قال ابن حجر: وسنده ضعيف.

قلت: الرقاشي ومن ذكرهما بعده هم رجال سند حديث أبي هريرة عند الخطيب، نقلهم الشارح إلى حديث وائل بن حجر، إذ لم يقف على سنده، وحديث ابن عباس قال الطبراني[٥]:

(١) انظر المطالب العالية (رقم ٣٣٢٧).
(٢) انظر فضل الصلاة على النبي ﷺ (رقم ٤٥).
(٣) انظر الميزان (٤/٢١٣، ٢١٤).
(٤) انظر تفسير ابن كثير (٦/٤٦٦).
(٥) انظر الفتح (١١/١٦٩).

حدثنا ابن أبي مريم ثنا الفريابي ثنا سفيان عن موسى بن عبيدة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس به.

٢١١٤/ ٥٠٤٠ ـ «صَنَائِعُ المَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ والآفَاتِ والهَلَكَاتِ، وأَهْلِ المعْرُوفِ فِي الدُّنيَا هُمْ أَهْلُ المَعْرُوفِ فِي الآخِرَةِ».

(ك) عن انس

قال في الكبير: ثم قال الحاكم: هذا الحديث لم أكتبه إلا عن الصفار محمد وابنه من البصريين لم نعرفهما بجرح، وآخر الحديث روي عن المنكدر عن أبيه عن جابر اهـ. قال الذهبي: وبهذا ونحوه انحطت رتبة هذا المصنف المسمى بالصحيح.

قلت: وبهذا التهور وعدم التحقيق انحطت رتبة هذا الشرح أيضاً، فإنه قلب هذا الكلام وبدَّل فيه وغير فأتلفه على عادته في كل نقل ينقله.

قال الحاكم [١/ ١٢٤]:

حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار ثنا إسماعيل بن بحر العسكري أبو علي ثنا إسحاق بن محمد بن إسحاق العمي ثنا أبي عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس به، ثم قال الحاكم: سمعت أبا علي الحافظ يقول: هذا الحديث لم أكتبه إلا عن أبي عبد الله الصفار ومحمد بن/ إسحاق، وابنه من البصريين لم نعرفهما بجرح. ٤/ ٢٥٣

وقوله: «أهل المعروف في الدنيا»، قد روي من غير وجه عن المنكدر بن محمد عن أبيه عن جابر وإن لم يخرجاه فإنه يذكر في الشواهد اهـ.

فانظر كم بين كلام الحاكم وما نقله عنه الشارح من الفروق!

٢١١٥/ ٥٠٤١ ـ «صَنَائِعُ المعْرُوف تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ، والصَّدقَةُ خفياً تُطْفِىءُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ زِيَادَةٌ في العُمْرِ، وَكُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وأَهْلُ المعْرُوفِ في الدُّنيَا هُمْ أَهْلُ المعْرُوفِ في الآخِرَةِ، وَأَهْلُ المنْكَر في الدُّنيَا هُمْ أَهْلُ المنْكَرِ في الآخِرَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ أَهْلُ المَعْرُوفِ».

(طس) عن أم سلمة

قال الشارح: ضعيف لضعف عبد الله بن الوليد.

وقال في الكبير: قال الهيثمي: فيه عبد الله بن الوليد ضعيف.

قلت: هكذا ذكره مكبراً في الشرحين، وإنما هو عبيد الله بالتصغير وهو الوصافي[١]، ومن طريقه أيضاً خرجه الطوسي في المجالس من طريق أبي الفضل الشيباني:

(١) انظر المعجم الأوسط للطبراني (رقم ٦٨٦).

ثنا محمد بن أحمد بن أبي الثلج ثنا محمد بن يحيى الخشني ثنا قندر بن جعفر العبدي عن الوصافي، واسمه عبيد الله بن الوليد عن أبي جعفر محمد بن علي عن أم سلمة به.

٢١١٦/ ٥٠٤٢ - «صِنفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيس لَهُمَا فِي الإِسْلامِ نَصِيبٌ: المُرْجِئَةُ وَالقَدَرِيَّةُ».

(تخ. ت. هـ) عن ابن عباس (هـ) عن جابر

(خط) عن ابن عمر (طس) عن أبي سعيد

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وقضية صنيعه أن الخطيب خرجه وسكت عليه وليس كذلك، فإنه عقبه بما نصه: هذا حديث منكر من هذا الوجه جداً كالموضوع، وإنما يرويه علي بن نزار شيخ ضعيف واهي الحديث عن ابن عباس، إلى هنا كلامه، وقال غيره: فيه إبراهيم بن زيد الأسلمي، قال في اللسان عن الدارقطني: متروك الحديث، وعن ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن مالك ما لا أصل له، وقال أبو نعيم: يحدث عن مالك وابن لهيعة بالموضوعات اهـ.

قال العلائي: والحق أنه ضعيف لا موضوع.

قلت: فيه من تخليطه أمور، **الأول**: أن ابن ماجه روى الحديث عن جابر وعن ابن عباس معاً، والمصنف عزاه له من حديث جابر وحده فكان على الشارح أن ينبه على ذلك لأنه مهم، ولكنه يسكت في موضع الكلام لجهله، ويتكلم في موضع السكوت.

٤/٢٥٤ / قال ابن ماجه [رقم ٧٣]:

حدثنا محمد بن إسماعيل الرازي أنبأنا يونس بن محمد ثنا عبد الله بن محمد الليثي ثنا نزار بن حيان عن عكرمة عن ابن عباس، وعن جابر قالا: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: أهل الإرجاء وأهل القدر»، وقع هذا السند في تاريخ الخطيب عن ابن نزار فليحرر.

الثاني: أنه نقل في حديث ابن عباس عن الترمذي أنه قال: غريب، وعن الذهبي أنه ضعفه بعلي بن نزار وأبيه نزار بن حيان، مع أن الترمذي قال كما في نسختنا: حسن غريب، وفي نسخة أخرى: غريب حسن صحيح، ولم يروه من طريق علي بن نزار وحده، بل قال [رقم ٢١٤٩]:

حدثنا واصل بن عبد الأعلى ثنا محمد بن فضيل عن القاسم بن حبيب وعلي ابن نزار عن نزار عن عكرمة عن ابن عباس به ثم قال:

حدثنا محمد بن رافع ثنا محمد بن بشر، ثنا سلام بن أبي عمرة عن عكرمة عن ابن عباس، قال محمد بن رافع: وثنا محمد بن بشر ثنا علي بن نزار عن نزار عن عكرمة به.

الثالث: أن المصنف لا ينقل كلام المخرجين على الأحاديث، فتكرار ذلك عند ذكر كل حديث تكلم عليه مخرجه سخافة.

الرابع: أن ما نقله عن الخطيب ليس هو من كلامه بل هو من كلام يحيى بن معين فإنه أسند عن محمد بن أحمد بن يعقوب:

ثنا جدي قال: ذكر ليحيى بن معين محمد بن الصباح الجرجرائي، فقال يحيى: حدث بحديث منكر عن علي بن ثابت عن إسرائيل عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر فذكره، وهذا حديث منكر من هذا الوجه جداً كالموضوع، وإنما يرويه علي بن نزار، شيخ ضعيف واهي الحديث عن ابن عباس، قال الخطيب [٥/ ٣٦٨]: قلت: روى هذا الحديث علي بن نزار عن عكرمة عن ابن عباس وجابر عن النبي ﷺ.

كذلك أخبرنا الحسن بن أبي بكر فأسنده بمثل ما سبق لابن ماجه.

الخامس: قوله: وقال غيره: فيه إبراهيم بن زيد الأسلمي... إلخ، كذب صراح على الغير وإنما رأى هو الحديث في ترجمة إبراهيم من المذكور فعزى ذلك إلى الغير وليس هذا الغير الموهوم مجنوناً حتى يقول: فيه إبراهيم بن زيد، مع أنه لا وجود له في سند الخطيب، لأن الخطيب رواه من طريق إسرائيل عن ابن أبي ليلى عن نافع [٥/ ٣٦٧]، وإبراهيم بن زيد رواه عن مالك عن نافع، كذلك أخرجه الدارقطني/ في غرائب مالك، عن الحسن بن محمد عن محمد بن إدريس ٤/ ٢٥٥
الأصبهاني عن أحمد بن سعيد عن جرير عن إبراهيم بن زيد الأسلمي عن مالك به.

السادس: أن هذا الحديث الذي رواه إبراهيم بن زيد الأسلمي هو في الحقيقة غير حديث الكتاب، لأن لفظه: «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: القدرية والرافضة»، فذكر فيه الرافضة بدل المرجئة فهو حديث آخر.

السابع: قوله: قال العلائي: والحق أنه ضعيف لا موضوع، كلام لا ارتباط له بالموضوع، فإنه لم يقدم النقل عن أحد أنه قال في الحديث: موضوع، بل كل ما قدمه تصريح بأنه ضعيف، فإن كان أخذ ذلك مما نقله عن أبي نعيم مما قاله في إبراهيم بن زيد الأسلمي، فذلك بالنسبة لرواية إبراهيم بن زيد خاصة بل ولروايته عن مالك وابن لهيعة فقط فمن أين انتقل ذلك إلى أصل الحديث؟!

٢١١٧/٥٠٤٣ ـ «صِنفَانِ مِنْ أُمَّتِي لا تَنَالُهُمَا شَفَاعَتِي: إمَامٌ ظَلُومٌ غَشُومٌ، وكُلُّ غَالٍ مَارِقٍ».

(طب) عن أبي أمامة

قال في الكبير ـ بعد أن كتبه عن أبي هريرة بدل أبي أمامة ـ: قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، والأوسط، ورجال الكبير ثقات، ورواه عنه الديلمي أيضاً.

قلت: ذكره لأبي هريرة غلط أو سبق قلم، والحديث أخرجه أيضاً المؤمل بن إهاب في جزئه قال:

حدثنا عبد الرزاق عن جعفر عن أبي العلاء عن أبي غالب عن أبي أمامة به مثله.

بل ربما كان عند الطبراني من هذا الطريق.

٢١١٨/٥٠٤٤ ـ «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ: المرْجِئَةُ وَالْقَدَرِيَّةُ».

(حل) عن أنس (طس) عن واثلة وعن جابر

قال في الكبير على حديث واثلة: قال الهيثمي: فيه محمد بن محصن متروك، وعلى حديث جابر: فيه يحيى بن كثير السقا وهو متروك، قال: وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.

قلت: فيه أمران: **الأول**: ابن الجوزي إنما أورده من طريق واحدة وبلفظ آخر مطولاً لم يذكره المصنف ولا أشار إلى طريقه، فأورده من عند الجوزقاني ثم من
٤/٢٥٦ طريق مأمون بن أحمد/ السلمي.

عن عبد الله بن مالك بن سليمان السعدي عن أبيه عن أبي الأحوص سلام بن سليم عن سلمة بن وردان عن أنس مرفوعاً مثل ما هنا، وزاد: «قيل: يا رسول الله ما القدرية؟ قال: قوم يقولون لا قدر، قيل: فمن المرجئة؟ قال قوم يكونون في آخر الزمان إذا سئلوا عن الإيمان يقولون: نحن مؤمنون إن شاء الله». ثم قال ابن الجوزي [١/ ١٣٤]: آفته مأمون وعبد الله بن مالك وأبوه من خبثاء المرجئة، وقال الجوزقاني: مجهولان.

قلت: كذا اتهم به المذكورين، وقد أورده ابن حبان في الضعفاء [١/ ٣٣٣] بهذا اللفظ في ترجمة سلمة بن وردان، وقال: إنه كان يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديثه، وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات كأنه كان حَطَّمَهُ السنُّ فكان يأتي بالشيء على التوهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به اهـ.

وهذا الطريق ليس هو الذي خرجه أبو نعيم وذكره المصنف، بل قال أبو نعيم: حدثنا محمد بن أحمد ثنا محمد بن أحمد بن زهير ثنا محمد بن أسلم ثنا عبد الحكم بن ميسرة ثنا سعيد بن بشير صاحب قتادة، عن قتادة عن أنس به.

الثاني: أنه قال: فيه بحر بن كثير بالثاء المثلثة وآخره راء مهملة، وإنما هو كنيز بالنون والزاي المنقوطة على وزن كثير وهو واحد.

٥٠٤٧/٢١١٩ ـ «صِنفَانِ مِنَ النَّاسِ إذَا صَلُحَا صَلُحَ النَّاسُ وإذَا فَسَدَا فَسَدَ النَّاسُ: العُلَمَاءُ وَالأُمَرَاءُ».

(حل) عن ابن عباس

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً ابن عبد البر، قال الحافظ العراقي: وسنده ضعيف.

قلت: هذا الحديث لم أجده في الحلية في النسخة المطبوعة[1]، أما ابن عبد البر فرواه في كتاب العلم [رقم ١١٠٨، ١١٠٩] من وجهين عن محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس به، ومحمد بن زياد هو اليشكري الطحان، قال أحمد: كذاب أعور يضع الحديث، وكذبه أيضاً ابن معين، وأبو زرعة والدارقطني وقد روى هذا الكلام عن الثوري من قوله: قال الدينوري في آخر الثالث من المجالسة:

ثنا محمد إسحاق المسوسي ثنا علي ثنا عبد الرزاق قال: سمعت الثوري يقول: «صنفان. . . .»، وذكره بلفظ القراء والأمراء.

٥٠٤٩/٢١٢٠ ـ «صَوْتُ الديكِ وضَرْبُه بِجَنَاحَيهِ رُكُوعُه وسُجُودُه».

/ أبو الشيخ في العظمة عن أبي هريرة، وابن مردويه عن عائشة ٢٥٧/٤

قلت: حديث عائشة أخرجه أيضاً الديلمي [رقم ٣٧٧٥] من طريق أبي نعيم:

ثنا أبو علي بن الصواف ثنا العباس بن أحمد عن أبي إبراهيم الترجماني عن عمرو بن جُميع عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عائشة به مثله، وزاد: «ثم تلا: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾» [الإسراء: ٤٤] وعمرو ابن جميع كذاب متهم بالوضع.

٥٠٥٠/٢١٢١ ـ «صَوْتَانِ ملعونانِ في الدنيا والآخرَةِ: مِزْمَار عند نعمةٍ، ورنةٌ عند مصيبةٍ».

البزار والضياء عن أنس

(١) هو في الحلية (٩٦/٤) في ترجمة ميمون بن مهران.

قال في الكبير: قال المنذري والهيثمي: رجاله ثقات.

قلت: أخرجه أيضاً أحمد بن عبيد في مسنده، ومن طريقه القشيري في الرسالة [٢/ ٦٤٠] إلا أن سنده غير صحيح فقال:

أخبرنا علي بن أحمد الأهواني أخبرنا أحمد بن عبيد ثنا محمد بن يونس الكديمي ثنا الضحاك بن مخلد أبو عاصم ثنا شبيب بن بشر البجلي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «صوتان ملعونان: صوت ويل عند مصيبة، وصوت مزمار عند نعمة»، محمد بن يونس ضعيف.

٢١٢٢/ ٥٠٥٢ ـ «صومُ ثَلاثةِ أيَّامٍ من كلِّ شهرٍ، ورمضانُ إلى رمضانَ صومُ الدَّهرِ وإفطارُه».

(حم. م) عن ابي قتادة

قلت: في الباب عن جماعة، منهم: جرير، وأبو هريرة، وعليّ وآخرون.

فحديث جرير قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان:

ثنا عبد الله بن جعفر ثنا إسماعيل بن عبد الله ثنا يحيى بن يعلى الأسلمي ثنا أبي ثنا غيلان بن جامع عن أبي إسحاق عن جرير، عن النبي ﷺ قال: «صوم ثلاثة أيام من الشهر صوم الدهر، وهي البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة». وخرجه النسائي[1] والبيهقي [٤/ ٢٩٤].

حديث أبي هريرة ذكره المصنف بعد هذا وعزاه لأحمد والبيهقي وقد أخرجه أيضاً جماعة.

قال عبد العزيز بن جابر في جزئه:

ثنا العباس بن أحمد البرتي ثنا عبد الأعلى ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي عثمان النهدي، أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صوم شهر الصبر وصوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر»، وخرجه أبو نعيم في الحلية [١/ ٣٨٢] من طريق الحسن بن سفيان ثنا عبد الأعلى بن حماد به.

٤/ ٢٥٨ / وحديث عليٍّ ذكره المصنف في المتن بعد حديث، ولكن ليس فيه «صيام الدهر».

وأخرجه أبو الليث [ص٢٧٥ رقم ١٠١٠]:

حدثنا الفقير أبو جعفر ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله ثنا محمد بن علي ثنا

(١) انظر المجتبى (٤/ ٢٢١)، والكبرى (٢/ ١٣٦).

يحيى بن محمد بن كامل بن طلحة عن حماد بن سلمة عن الحجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي: أن النبي ﷺ قال: «صوموا شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر، فهو بمنزلة صوم الدهر، ويذهب وحر الصدر» يعني: غله وغشه.

وقال البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة كهمس الهلالي [٧/ ٢٣٩]:

ثنا أبو الوليد ثنا شعبة قال معاوية بن قرة: أخبرني عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «صوم ثلاثة أيام من كل شهر يعني صوم الدهر وإفطاره».

٢١٢٣/ ٥٠٥٨ ـ «صَوْمُكُمْ يومَ تَصُومُونَ، وأَضْحَاكُمْ يوم تُضَحُّونَ».

(هق) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو مزيف، فقد قال الذهبي في المهذب: فيه الواقدي الواهي، وقال في الميزان عن أحمد: هو كذاب يقلب الأخبار، وعن ابن المديني: يضع، ثم ساق له هذا الخبر، قال ـ أعني الذهبي ـ: ورواه الدارقطني هكذا من طريقين، ثم قال: فيهما الواقدي ضعيف، ورواه الترمذي من طريق آخر غريب.

قلت: لعنَة الله على الكذابين، فكل ما ذكره هنا محض كذب لا أصل له، قال البيهقي [٤/ ٢٥٢]:

أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد الفقيه، أنبأنا أبو الشيخ الأصبهاني ثنا يحيى ابن محمد بن صاعد ثنا عبد الجبار ومحمد بن منصور قالا: حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم ثنا عبد الله بن جعفر المخرمي عن عثمان الأخنسي عن المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صومكم يوم تصومون، وأضحاكم يوم تضحون». فهذا سند الحديث عند البيهقي لا وجود للواقدي فيه، واسمع ما قاله الذهبي في المهذب: أبو سعيد مولى بني هاشم ثنا عبد الله بن جعفر المخرمي عن عثمان الأخنسي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صومكم يوم تصومون، وأضحاكم/ يوم تضحون». ٤/ ٢٥٩

قلت: صححه الترمذي من حديث إسحاق بن جعفر عن المخرمي انتهى.

هذا نص الذهبي يحكي عن الترمذي أنه صححه من هذا الطريق، والشارح الكذاب يحكي عنه أنه قال: فيه الواقدي الواهي، ورواية الترمذي سيذكرها المصنف في المعرف بالألف واللام من هذا الحرف، والذي أورده الذهبي في ترجمة الواقدي من الميزان [٣/ ٦٦٣] حديث عائشة لا حديث أبي هريرة واستغربه من رواية الواقدي عن مالك وابن أبي الرجال عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة مرفوعاً «صومكم

يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون» ولم يتكلم عليه بحرف مما نقل الشارح عنه[١]، واسمع أسانيد الدارقطني لهذا الحديث أيضاً، قال الدارقطني [٢/ ١٦٣]:

ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا العباس بن محمد بن هارون وعلي بن سهل قالا: حدثنا إسحاق بن عيسى الطباع عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «فطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون».

ثنا ابن صاعد ومحمد بن هارون أبو حامد قالا: حدثنا أزهر بن جميل ثنا محمد بن سواء ثنا روح بن القاسم عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «فطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون» لفظ ابن صاعد.

ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا أبو هشام الرفاعي ثنا يحيى بن اليمان عن معمر عن محمد بن المنكدر عن عائشة، قال أبو هشام: أظنه رفعه، قال: «الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم تضحي الناس» فهذه أسانيد الدارقطني التي زعم الشارح أن جميعها من رواية الواقدي، لا وجود له في شيء منها، وقد نسي ما قاله هنا فكتب على حديث: «فطركم....» الآتي في حرف الفاء من رواية أبي هريرة أيضاً عند أبي داود [رقم ٢٣٢٤] والبيهقي أيضاً [٤/ ٢٥٢]: إسناده صحيح، فأعجب لهذا الرجل الذي يريد شين المؤلف بالكذب.

٤/ ٢٦٠ **٢١٢٤/ ٥٠٥٩ ـ «صَوماً فإن الصيامَ جُنَّةٌ من النارِ ومِن بَوائِقِ/ الدَّهرِ».**

ابن النجار عن أبي مليكة

قال في الكبير: وقضية تصرف المصنف أنه لم يخرجه أحد من الستة وليس كذلك، بل رواه النسائي عن عائشة وابن عباس، قال عبد الحق: وفيه خطاب بن القاسم عن خصيف، قال النسائي: حديث منكر.

قلت: هذا كذب بتدليس، وتدليس بكذب، أما حديث ابن عباس فما خرجه النسائي أصلاً ولا وقع ذكر لخطاب بن القاسم في السنن الصغرى التي هي أحد الكتب الستة، وإنما وقع ذكره في الكبرى [٢/ ٢٤٩] في حديث واحد في فضل صوم التطوع، وهو الذي قال النسائي عقبه: هذا حديث منكر ضعيف، وخطاب لا علم لي به فذاك حديث آخر وإدخاله هنا محض كذب، وأما حديث عائشة فقال النسائي[٢]:

أخبرنا محمد بن يزيد الأدمي حدثنا معن عن خارجة بن سليمان عن يزيد بن

(١) تكلم الدارقطني على حديث أبي هريرة انظر (٢/ ١٦٤).
(٢) انظر الكبرى (٢/ ٢٤٠، ٢٤١)، المجتبى (٤/ ١٦٧، ١٦٨).

رومان عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «الصيام جنة من النار فمن أصبح صائماً فلا يجهل يومئذٍ، وإن امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسبه وليقل: إني صائم، والذي نفسي بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»، وهذا موضعه المعرف بالألف واللام، وقد ذكر المصنف هناك كما سيأتي، وعزاه للنسائي.

٢١٢٥/ ٥٠٦١ ـ «صُومُوا الشهرَ وَسَرَرَهُ».

(د) عن معاوية

قلت: قال الدولابي في الكنى والأسماء [١/ ١١١]:

ثنا محمد بن عوف ثنا أبو المغيرة ثنا سعيد بن عبد العزيز عن أبي الأزهر قال: قال رسول الله ﷺ: «صوموا الشهر وسره».

حدثنا يزيد بن عبد الصمد ثنا أبو مسهر قال: سألت سعيد بن عبد العزيز عن سره فقال: آخره، وقال الأوزاعي: أوله.

٢١٢٦/ ٥٠٦٢ ـ «صُومُوا أيامَ البيضِ: ثلاثَ عشرةَ، وأربعَ عشرةَ، وخمسَ عشرةَ، هُنَّ كَنزُ الدَّهرِ».

أبو ذر الهروي في جزء من حديثه عن قتادة بن ملحان

قلت: قال أبو ذر في الجزء المذكور:

أخبرنا أبو عبد الله شيبان بن محمد بن عبد الله بن شيبان بن سعد الصفي من أصل سماعه بالبصرة قراءة عليه ثنا/ أبو خليفة الفضل بن الحباب بن محمد ٤/ ٢٦١
الجمحي إملاء سنة (٣٠٤) ثنا أبو الوليد ثنا همام ثنا أنس بن سيرين ثنا عبد الملك ابن قتادة بن ملحان عن أبيه به، وفيه، وقال: «هن كنز الدهر».

تنبيه: هذا الحديث خرجه أبو داود [رقم ٢٤٤٩]، والنسائي [٤/ ٢٢٤، ٢٢٥]، وابن ماجه [رقم ١٧٠٧] لكن بلفظ لا يدخل في هذا الكتاب لقوله: «كان يأمرنا أن نصوم البيض»، ونحو ذلك، فإن له طرقاً وألفاظاً عند النسائي، أما بلفظ مرفوع من قول النبي ﷺ يدخل في هذا الموضع فلا، فلذلك عزاه المؤلف إلى أبي ذر في جزئه والشارح لو علم هذا لأسخف على عادته.

٢١٢٧/ ٥٠٦٨ ـ «صُومُوا يومَ عاشُورَاء، وخَالِفُوا فيهِ اليهودَ، صُوموا قَبْلَه يوماً وبَعْدَهُ يوماً».

(حم. هق) عن ابن عباس

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وهو غفول عن قول الحافظ الهيثمي

وغيره: فيه محمد بن أبي ليلى وفيه كلام كثير اهـ. وفيه أيضاً داود بن علي الهاشمي قال في الميزان: ليس بحجة ثم ساق له هذا الخبر.

قلت: وهذا جحود لكون المصنف مجتهداً يرى رأيه لا يقلد الهيثمي ولا غيره، على أن كلام الهيثمي لا يدل على أن الحديث غير صحيح، فإن ابن أبي ليلى المذكور فقيه عالم مجتهد، وإنما كان سيىء الحفظ فوقعت المناكير في حديثه، وليس هذا الخبر مما يهم فيه الإنسان لقلة ألفاظه وصغر متنه، وأما داود بن علي فهو ثقة أيضاً، قال عثمان الدارمي[1]، عن ابن معين: شيخ هاشمي إنما يحدث بحديث واحد، قال ابن عدي: أظن الحديث في عاشوراء، وقد روى غير هذا بضعة عشر حديثاً، وذكره ابن حبان في الثقات [٦/ ٢٨١] وقال ابن عدي: عندي أنه لا بأس بروايته عن أبيه عن جده [٣/ ٩٢] فهذا توثيق للرجلين يجعل الحديث حسناً، فإذا وجد له شاهد ارتفع إلى الصحيح.

ولهذا الحديث شواهد متعددة يطول بذكرها الكتاب.

وأما قول الذهبي: ليس بحجة فمراده أنه ليس من أهل الرواية والإتقان لها ولا من أهل هذا الشأن لأنه كان أميراً حاكماً كما ليس من شأنه الرواية، ولذلك
٤/ ٢٦٢ عقب ذلك بقوله: قال ابن معين أرجو أنه لا يكذب،/ إنما يحدث بحديث واحد ثم ذكر الذهبي الحديث لا على أنه من منكراته، وإنما ذكره تبييناً لما نص عليه ابن معين مع أنه ليس له إلا حديث واحدٌ، ثم ذكر أحاديث أخرى مما استدركه ابن عدي، وبين أن ابن أبي ليلى توبع عليه عن داود، فقال: وروى الحسن بن حي عن داود نحواً من هذا[2] اهـ.

٢١٢٨/ ٥٠٦٩ ـ «صُومُوا وأوْفِرُوا أَشْعَارَكم فإنها مجفرة».

(د) في مراسيله عن الحسن مرسلاً

قال الشارح: مجفرة: بضم الميم وسكون الجيم وفتح الفاء بضبط المؤلف أي: مقطعة للنكاح.

وقال في الكبير: مجفرة بفتح الميم بينهما جيم ساكنة بضبط المصنف.

قلت: لا شك أن المصنف ضبط هذه الكلمة مرة واحدة لا مرات حتى يحصل منه الاختلاف ولا شك في أنه كان إماماً في النحو واللغة العربية بإقرار الموافق والمخالف، ولا شك أن الشارح اختصر شرحه الصغير من الشرح الكبير، فانظر

---

(١) انظر تاريخه رقم (٣١٧).

(٢) انظر الميزان (٢/ ١٣).

كيف نطق بالصواب أولاً ثم رجع إلى الخطإ في الصغير مرغماً لينفد فيه سهم جرأته على الأئمة الكبار كالمصنف فلا يقول: إن مجفرة بضم الميم إلا من لم يشم للعلم رائحة!

٢١٢٩/ ٥٠٧١ ـ «صَلاةُ الأبْرارِ ركعتانِ إذا دخلتَ بيتَكَ، وركعتانِ إذا خرجتَ».

ابن المبارك (ص) عن عثمان بن أبي سودة مرسلاً

قال في الكبير: لفظ هذه الرواية كما حكاه المؤلف في مختصر الموضوعات، وكذا غيره: «صلاة الأوابين وصلاة الأبرار» ثم قال عند ذكر سعيد بن منصور: رواه عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عثمان بن أبي سودة.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: لفظ الحديث كما ذكره الشارح نقلاً عن المصنف وكذلك وقفت عليه في الزهد لابن المبارك [ص: ٤٥٣] بلفظ: «صلاة الأوابين»، سقط من قلم المصنف.

الثاني: قول الشارح: كما حكاه المؤلف في مختصر الموضوعات، وكذا غيره، ذكر غيره كذب صراح منه فإنه ما رأى الحديث ولا رأى من رآه غير المؤلف وإنما يزيد غيره حتى لا يتبين احتياجه إلى علمه واضطراره إلى النقل عنه.

الثالث: ذكره سند سعيد بن منصور/ يفيد أنه نقله من سنن سعيد بن منصور، ٤/٢٦٣ وهو إنما نقله من اللآليء المصنوعة للمؤلف [٢/ ٤٥].

الرابع: حكايته لكون المؤلف ذكر هذا الخبر في مختصر الموضوعات يوهم أنه موضوع أو مما قيل فيه ذلك، والواقع أن المؤلف أورده شاهداً لحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وهو حديث أبي هريرة مرفوعاً [٣/ ٧٥]: «إذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع»، فأورد له المؤلف شواهداً منها قوله [٢/ ٤٥]: ووجدت له شاهداً آخر قال سعيد بن منصور في سننه:

ثنا الوليد بن مسلم، فذكر هذا كما هنا ثم قال: وقال أبو نعيم في الحلية [٦/ ١٠٩]:

ثنا أحمد بن إسحاق ثنا أبو بكر بن أبي داود ثنا علي بن خشرم ثنا عيسى بن يونس عن رجل عن عثمان بن أبي سودة قال: كان يقال: «صلاة الأوابين...» وذكره.

٢١٣٠/ ٥٠٧٣ ـ «صَلاةُ الأوَّابِينَ حينَ ترمضُ الفِصَالُ».

(حم. م) عن زيد بن أرقم، عبد بن حميد

وسمويه عن عبد الله بن أبي أوفى

قال الشارح: بالتحريك.

قلت: هذا غلط فاحش مضحك نبهنا عليه مراراً، بل هو بسكون الواو وكأنه قاسه على السادات بني وفا رضي الله عنهم.

وحديث زيد بن أرقم خرجه البغوي في التفسير عند قوله تعالى: ﴿إِن تَكُونُوا صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٥] من طريق الحسن بن سفيان عن ابن أبي شيبة [٢/٤٠٦] عن وكيع، ولعله في مصنفات الثلاثة.

وحديث ابن أبي أوفى أخرجه أيضاً يحيى بن صاعد في مسند ابن أبي أوفى [ص: ٩٤] قال: حدثنا عبد الجبار بن العلاء ثنا سفيان بن عيينة عن أيوب فيما حفظناه عن القاسم عن عبد الله بن أبي أوفى به، وقال: حدثنا أحمد بن منصور ثنا الفضل بن دكين ثنا سفيان بن عيينة به [ص: ٩٦].

٢١٣١/٥٠٧٤ ـ «صَلاةُ الجالسِ على النِّصْفِ من صَلاةِ القَائِمِ».

(حم) عن عائشة

قال في الكبير: قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح اهـ. وقضية تصرف المصنف أن هذا مما تفرد به مسلم عن صاحبه ولا كذلك، بل هو في البخاري بلفظ: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم» ومن ثم اتجه رمز المصنف لصحته.

٤/٢٦٤ / **قلت**: هنا يعاودني الشك في الشارح، فقد أتى الشارح هنا بعجائب تضحك الثكالى، **أول** ذلك: أن المصنف لم يعز الحديث إلى مسلم وإنما عزاه لأحمد وحده فزاد الشارح من عنده مسلماً، ثم ركب على ذلك الانتقاد بأن البخاري خرجه أيضاً ولم يخرجه مسلم وحده، وحيث زاد مسلماً من عنده كان حقه أن يتفضل بزيادة البخاري أيضاً ليريح المصنف من كلفة الانتقاد.

الثاني: أنه قال عقب الحديث: قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، والهيثمي لا يورد في كتابه حديثاً مخرجاً في أحد الكتب الستة، وإنما يورد الزوائد عليها، وكذلك سمى كتابه مجمع الزوائد، فكيف لم يهتد لهذا؟!

الثالث: أن الحديث ما خرجه مسلم ولا البخاري أصلاً من حديث عائشة، وإنما خرج البخاري حديث عمران بن حصين [رقم ١١١٧] بلفظ: «صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فصل جنب»، وهو كما ترى بعيد عن حديث الباب.

وأما مسلم فلم يخرج في الباب إلا حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ «صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة، ولكني لست كأحد منكم» وقد ذكره المصنف بعد هذا وعزاه لمسلم، وأبي داود [رقم ٩٥٠] والنسائي[١]، وأما اللفظ الذي نسبه

(١) انظر المجتبى (٣/ ٢٢٣)، والكبرى (١/ ٤٢٨، ٤٢٩).

الشارح إلى البخاري: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم» فسيأتي قريباً ذكره للمصنف وعزوه لأحمد والنسائي وابن ماجه من حديث أنس، وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو، والطبراني من حديث ابن عمر وعبد الله بن السائب، والمطلب بن أبي وداعة، فأعجب لرجل يتكلم على حديث رسول الله ﷺ وهو فاقد العقل.

٢١٣٢/ ٥٠٨٣ ـ «صَلاةُ الضُّحَى صَلاةُ الأوَّابين».

(فر) عن أبي هريرة

قلت: قال الديلمي [رقم ٣٧٢٩]:

أخبرنا أبي أخبرنا طلحة بن علي الرازي أخبرنا أبو علي بن شاذان أخبرنا العباداني ثنا الدقيقي ثنا موسى بن إسماعيل ثنا عمر بن خثعم عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

٢١٣٣/ ٥٠٩٠ ـ / «صَلاةُ اللَّيلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَتَشهُّدٌ في كلِّ ركعتين، وتَبَأسُ وتمسكنُ، وتقنع بيدك، وتقولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، فَمَنْ لَمْ يفعلْ ذلك فهي خداجٌ». ٤/ ٢٦٥

(حم. د. ت. هـ) عن المطلب بن وداعة

قال الشارح على قوله: «وتقنع»: كذا هو بخط المؤلف وفي النسخ المتداولة وهي الرواية: «وتضع يديك»، أي: إذا فرغت فسلم ثم ارفع يديك، فوضع الخبر موضع الطلب.

قلت: لفظ الحديث: «وتقنع» في جميع الروايات ولا يوجد في رواية «وتضع» ألبتة فضلاً عن أن تكون هي الرواية، وكذلك لا توجد تلك اللفظة في نسخة مطلقاً فضلاً عن النسخ المتداولة، ثم انظر للشرح الذي شرح به لفظة: «وتضع» وتعجب في ذلك المعنى، والعجب أنه قال في الكبير، وفي رواية: «وتضع يديك»، ثم رجع في الصغير فجعل ذلك هو الرواية، وهو الذي في النسخ المتداولة قبح اللّه الكذب وأهله.

قال أحمد [٤/ ١٦٧]:

حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال: سمعت عبد ربه بن سعيد يحدث عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع ابن العمياء عن عبد الله بن الحارث عن المطلب عن النبي ﷺ قال: «الصلاة مثنى مثنى، وتشهد في كل ركعتين، وتبأس وتمسكن، وَتُقْنِعُ يدك، وتقول: اللهم اللهم، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج»، ثم قال:

حدثنا هارون بن معروف ثنا ابن وهب أخبرني الليث بن سعد عن عبد ربه بن

سعيد عن عمران بن عبد الله عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العباس عن رسول الله ﷺ قال: «الصلاة مثنى مثنى، وتشهد في كل ركعتين، وتضرع وتخشع، وتساكن، ثم تقنع يديك ـ يقول: ترفعهما إلى ربك عز وجل مستقبلاً ببطونهما وجهك ـ وتقول: يا رب يا رب ثلاثاً، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج».

قال عبد الله بن أحمد: هذا هو عندي الصواب، ثم قال [٤/١٦٧]:

٤/٢٦٦ حدثنا حجاج بن محمد أخبرني شعبة عن/ عبد ربه بن سعيد عن أنس بن أبي أنس من أهل مصر عن عبد الله بن نافع عن عبد الله بن الحارث عن المطلب أن النبي ﷺ قال: «الصلاة مثنى مثنى، وتشهد وسلم في كل ركعتين، وتبأس وتمسكن وتقنع يديك وتقول: اللهم اللهم، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج».

حدثنا روح ثنا شعبة عن عبد ربه بن سعيد عن ابن أبي أنس عن عبد الله بن نافع ابن العمياء عن عبد الله بن الحارث عن المطلب أن النبي ﷺ قال: «الصلاة مثنى تشهد في كل ركعتين، وتبأس وتمسكن وتقنع يديك، وتقول: اللهم اللهم، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج» قال شعبة [٤/١٦٧]: فقلت: صلاته خداج! قال: نعم، فقلت له: ما الإقناع؟ فبسط يديه كأنه يدعو.

وقال أبو داود:

حدثنا ابن المثنى ثنا معاذ بن معاذ ثنا شعبة حدثني عبد ربه بن سعيد عن أنس ابن أبي أنس عن عبد الله بن نافع عن عبد الله بن الحارث عن المطلب عن النبي ﷺ قال: «الصلاة مثنى مثنى أن تشهد في كل ركعتين وأن تبأس وتمسكن وتقنع بيديك وتقول: اللهم اللهم، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج».

وقال ابن ماجه [رقم ١٣٢٥]:

ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا شبابة بن سوار ثنا شعبة حدثني عبد ربه بن سعيد عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع ابن العمياء عن عبد الله بن الحارث عن المطلب ـ يعني ابن أبي وداعة ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى، وتشهد في كل ركعتين تبأس وتمسكن وتقنع، وتقول: اللهم اغفر لي، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج».

وقال البيهقي [٤/٤٨٨]:

أنبأنا الحاكم أنا الأصم ثنا الحسن بن مكرم ثنا عثمان بن عمرو أبو النضر وروح وفهد بن حيان ووهب بن جرير قالوا: حدثنا شعبة (ح).

وأخبرنا أبو بكر بن فورك أنا عبد الله بن جعفر ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود ثنا شعبة عن عبد ربه بن سعيد عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع ابن العمياء

عن عبد الله بن الحارث عن المطلب قال: قال رسول الله ﷺ/: «الصلاة مثنى ٤/٢٦٧ مثنى، وتشهد في كل ركعتين، وتبأس وتمسكن، واقنع يديك، وقل: اللهم اللهم، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج».

قال البيهقي [٢/٤٨٨]: وفيما قرأت في كتاب العلل للترمذي [ص: ٨١، ٨٢] قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: هذا الحديث رواية الليث بن سعد عن عبد ربه بن سعيد أصح من حديث شعبة، وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع قال: عن أنس بن أبي أنس، وإنما هو عمران بن أبي أنس، وقال: عن عبد الله بن الحارث، وإنما هو عبد الله بن نافع عن ربيعة بن الحارث هو ابن المطلب، فقال: هو عن المطلب، ولم يذكر فيه عن الفضل ابن عباس اهـ، فانظر وتعجب.

٢١٣٤/ ٥٠٩٢ ـ «صَلاةُ المرأةِ وحدهَا تَفضُلُ على صَلاتِها في الجَمَاعَةِ بخمسٍ وعشرين درجةً».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: وفيه بقية، ورواه أيضاً أبو نعيم وعنه تلقاه الديلمي مصرحاً فلو عزاه إلى الأصل لكان أولى.

قلت: فيه أمران، **الأول**: السخافة المعهودة منه، فإن المصنف إذ لم يعرف في أي كتاب خرجه أبو نعيم لا يجوز له عزوه إليه، وهو إنما رآه في الديلمي ولو قيل للشارح: في أي كتاب خرجه أبو نعيم؟ لبلح(١)، وأبو نعيم خرجه في تاريخ أصبهان في ترجمة عبد الله بن محمد بن سلام.

الثاني: أن الحديث لا يعلل ببقية، وإنما يعلل بعبد الله بن محمد المذكور، فإنه فيه لين كما قال أبو الشيخ وأبو نعيم [٢/٥٧] وضعفه غيرهما.

قال أبو نعيم [٢/٥٨]:

حدثنا أحمد بن إبراهيم بن يوسف ثنا عبد الله بن محمد بن سلام ثنا إسحاق ابن راهويه أخبرنا بقية بن الوليد حدثني أبو عبد السلام حدثني نافع عن ابن عمر به، وأيضاً أبو عبد السلام مجهول.

٢١٣٥/ ٥٠٩٣ ـ «صَلاة المسافِرِ ركعتانِ حتى يؤوبَ إلى أهلِه أو يَموتَ».

(خط) عن عمر

قال الشارح في الصغير: عن ابن عمر، وقال في الكبير: فيه بقية وقد سبق، وفيه خالد بن عثمان العثماني، قال الذهبي: قال ابن حبان: بطل الاحتجاج به،

---

(١) بَلَحَ يَبْلَحُ بَلْحاً وَبُلُوحاً: كَلَّ وَعَجَزَ، وأَبْلَحهُ الشَّيءُ: أَعْجَزَهُ. انظر المعجم الوسيط (١/ ٧٠).

٢٦٨/٤ فظاهر صنيع المصنف أن ذا لم يخرجه أحد من الستة وهو/ ذهول فقد عزاه في الفردوس وغيره للنسائي.

قلت: فيه أمور، **الأول**: الحديث لعمر لا لابنه عبد الله بن عمر كما كتب في الصغير.

الثاني: أن خالد بن عثمان المذكور في سند هذا الحديث ليس هو الذي ذكره الذهبي في الميزان، ذلك متأخر يروي عن مالك، وأيضاً ليس هو خالد بن عثمان، وإنما هو عثمان بن خالد انقلب على راويه كما بينه الحفاظ وبسطه الحافظ في اللسان [٢/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢]، والمذكور في سند هذا الحديث متقدم لأنه يروي عن أنس بن مالك.

قال الخطيب [١٢/ ٣١٢]:

أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا سعدان بن نصر ثنا عفيف بن سالم ثنا بقية بن الوليد ثنا أبان بن عبد الله عن خالد بن عثمان عن أنس بن مالك عن عمر به.

الثالث: هذا الحديث لم يخرجه النسائي، والديلمي إنما يعزو أصل الحديث ومعناه لا لفظه على أنه يتوسع في ذلك، فالنسائي إنما روى حديث عمر قال[١]: «صلاة الجمعة ركعتان، والفطر ركعتان، والنحر ركعتان، والسفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ» فأين هذا من حديث الكتاب؟!

الرابع: كذب الشارح في قوله: وغيره، وهو كلمة يكيلها جزافاً في كل مقام بحيث لو تلا آية يرد بها على المصنف لقال: قال الله تعالى وغيره كذا.

٢١٣٦/ ٥٠٩٦ ـ «صَلاةُ الهجيرِ مِنْ صَلاةِ الليلِ».

ابن نصر (طب) عن عبد الرحمٰن بن عوف

قال الشارح: الذي وقعت عليه في نسخ معاجم الطبراني، وغيرها من الأصول القديمة الصحيحة: «مثل صلاة الليل» أي: لا من صلاة الليل كما في المتن، ثم عين عند ذكر المصنف لابن نصر: أنه رواه في كتاب الصلاة.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: الكذب الصراح في قوله: إنه وقف عليه في عدة نسخ من معاجم الطبراني، فأقسم باراً غير حانث أنه [ما] رأى من معاجم الطبراني نسخة واحدة فضلاً عن نسخ، وإنما رأى الحديث في مجمع الزوائد [٢/ ٢٢١].

٢٦٩/٤ **الثاني**: الكذب الفاضح في قوله:/ وغيرها، فإن الحديث إنما هو عند

(١) انظر المجتبى رقم (١٤٢٠ ـ ١٤٤٠)، والكبرى (١/ ٥٣٥).

الطبراني، وما هي هذه الأصول الأخرى القديمة الصحيحة التي خرج فيها هذا الحديث ولم يذكرها؟! وقد قدمنا أنها كلمة يكيلها للمصنف جزافاً ليتجيش عليه بالكذب الباطل.

وبعد، فالحديث كذلك ذكره الحافظ الهيثمي في الزوائد بلفظ: «مثل» فقد تكون نسخ الطبراني مختلفة[1] وقد تكون متفقة على ذكر «مثل» ولكن المصنف غلب رواية محمد بن نصر لأنه أقدم وأعلى، ومحمد بن نصر عنده الحديث بلفظ: «من» كما ذكر المصنف، قال محمد بن نصر:

حدثنا محمد بن إدريس الرازي ثنا ذؤيب بن عمامة بن عمرو السهمي المديني ثنا سليمان بن سالم عن عبد الرحمٰن بن حميد عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كان يقول: «صلاة الهجير من صلاة الليل».

الثالث: قوله: إن أبا نصر رواه في كتاب الصلاة خطأ فاحش، بل رواه في كتاب قيام الليل، وله كتاب الصلاة وحده في أحكام الصلاة، وكتاب قيام الليل في فضله وأحكامه، وهذا الأخير مطبوع اختصاره للمقريزي، وأما كتاب الصلاة فتوجد منه نسخة عتيقة بدار الكتب المصرية.

٥٠٩٩/٢١٣٧ ـ «صَلاةُ أحدِكم في بيتِه أفضلُ من صَلاتِه في مسجدِي هذا إلا المكتوبةَ».

(د) عن زيد بن ثابت، ابن عساكر عن ابن عمر

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنه لم يخرجه من الستة غير أبي داود، وليس كذلك، فقد رواه الترمذي والنسائي.

قلت: هذا خطأ من وجوه، **أحدها**: أن الترمذي والنسائي لم يخرجاه بهذا اللفظ، أما الترمذي [رقم ٤٥٠] فلفظه: «أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة»، وهذا موضعه حرف الألف، وأما النسائي فلفظه [٣/١٩٧، ١٩٨] عن زيد بن ثابت «أن النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد من حصير وصلى فيها ليالي حتى اجتمع إليه الناس ثم فقدوا صوته ليلة فظنوا أنه نائم فجعل بعضهم يتنحنح ليخرج إليهم، فقال: ما زال بكم الذي رأيت من/ صنعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم، ولو كتب ٤/٢٧٠
عليكم ما قمتم به، فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة».

الثاني: إن أراد الحديث من أصله فهو مجنون، فإن المصنف يراعي أوائل

(١) انظر المعجم الكبير للطبراني (١/ ١٣٤) فقد ذكره بلفظ «من».

الحديث حتى إنه يفرقه في مواضع متعددة بحسب الألفاظ التي صدر بها عند مخرجين، والشارح يعلم ذلك ضرورة ولكنه معاند.

الثالث: وأيضاً هو بهذا اللفظ في الصحيحين، فكان حقه أن يستدرك بهما لا بالترمذي والنسائي فقط.

٢١٣٨/ ٥١٠٠ ـ «صَلاةٌ بسواكٍ أفضَلُ من سبعينَ صلاةً بغيرِ سواكٍ».

ابن زنجويه عن عائشة

قال في الكبير: وظاهر حاله أنه لم يره مخرجاً لأعلى ولا أشهر ولا أحق بالعزو من ابن زنجويه، وهو عجب فقد خرجه الإمام أحمد والحاكم وصححه، وابن خزيمة والبيهقي وضعفه، وكلهم عن عائشة باللفظ المذكور.

قلت: من عنادك وجرأتك وكذبك في قولك: إنهم خرجوه باللفظ المذكور، بل خرجوه بلفظ: «فضل الصلاة بسواك. . .» الحديث، وقد ذكره المصنف بعد هذا في حرف الفاء وعزاه لأحمد [٦/ ٢٧٢]، والحاكم [١/ ١٤٦] وإنما الذي أخرجه بهذا اللفظ أسلم بن سهل الواسطي بحشل في تاريخ واسط فقال [ص١٧٩، ١٨٠]: حدثنا إدريس بن حاتم ثنا محمد بن الحسن ثنا معاوية بن يحيى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: «صلاة بسواك أفضل من سبعين بلا سواك».

٢١٣٩/ ٥١٠٢ ـ «صَلاة رجلين يَؤُمُّ أحدُهما صاحِبَه أزكَى عند اللَّهِ من صلاةِ أربعة تَتْرَى، وصلاة أربعةٍ يؤمُّهم أحدُهم أزكى عندَ اللَّهِ من صلاةِ ثمانيةٍ تَتْرَى، وصلاةُ ثمانيةٍ يؤمُّهم أحدُهم أزكى عند الله من صلاةِ مائةٍ تَتْرَى».

(طب. هق) عن قباث بن أشيم

قال في الكبير: قال الهيثمي: رجال الطبراني موثقون، والمصنف رمز لصحته فإن كان بالنظر لطريق الطبراني فمسلم، أو من طريق البيهقي فممنوع، فقد قال ٤/ ٢٧١ الذهبي في/ المهذب: إسناده وسط، وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأعلى من هذين مع أن الإمام البخاري خرجه في تاريخه.

قلت: في هذا من جهالته وسخافته أمور، **الأول**: أن المصنف يحكم على الأحاديث لا على الأسانيد فإذا صح الحديث من طريق فلا عبرة بالطريق الضعيف لأنه معضد فقط، بل وهو صحيح أيضاً بالنظر إلى كون ضعف راويه قد تحقق ارتفاعه وسلامة الحديث منه بوجود السند الصحيح، فإن الضعف ليس هو وصفاً لازماً له، وإنما هو غلبة ظن كذب الراوي أو غلطه، فإذا وجد ما يحقق ارتفاع الغلط والأمن من الكذب فالخبر صحيح ولا معنى لأن يكون صحيحاً من طريق ضعيفاً من طريق إلا باعتبار آخر، وهو عدم ثبوته عند شيخ مخصص، ككونه من

حديث مالك أو من حديث شعبة مثلاً، وهذا أمر آخر يبحث عنه في كتب الرجال والعلل الذي يحكم أصحابها على الأسانيد دون المتون فيعبرون عن حديث بأنه موضوع منكر، وهو في الأصل متواتر ومخرج في الصحيحين.

الثاني: أن عبارة الهيثمي هي معنى عبارة الذهبي، فإن الهيثمي لم يقل: رجاله ثقات، وإنما قال [٢/ ٣٩]: موثقون، ومعناه أنهم وثقوا، ولم يكونوا في المرتبة العليا من ذلك، أو أنهم وثقوا على ضعف فيهم، لأنهم لو كانوا لم يضعفوا لقال: ثقات على قاعدته، وإذا قال: موثقون، ولم يقل: ثقات فهو كقول الذهبي[١]: إسناده وسط، فإن كان قوله في نظرك لا يفيد التصحيح فكذلك قول الهيثمي مثله على أن هذا تنازل على قدر فهمك وعقلك، وإلا فقول الحافظ: رجاله ثقات، لا يفيد أنه صحيح كما هو معروف لأهل الفن ودرايته فضلاً عن قوله: موثقون.

الثالث: أن سند الحديث واحد عند الطبراني [١٩/ ٣٦] والبيهقي [٣/ ٦١] والبخاري في التاريخ [٧/ ١٩٣] وكل من خرجه؛ لأنه من رواية يونس بن سيف فقيل: عنه عن قباث دون واسطة، وقيل: عنه عن عبد الرحمٰن بن زياد الليثي عن قباث، وقيل عنه عن عامر بن زياد عن قباث، وهذا الأخير إنما يقوله الزبيدي، والأكثرون إنما يقولون: عن عبد الرحمٰن بن زياد، فإذا كان سند الحديث واحداً فمن أين يكون سند الطبراني صحيحاً دون سند البيهقي؟!

الرابع: أن العزو إلى سنن البيهقي أولى/ وأجل وأعلى من العزو إلى تاريخ ٤/ ٢٧٢
البخاري باتفاق أهل الحديث، لأن السنن كتاب مصنف في الأحكام متداول بين الفقهاء والمحدثين يخرج فيه صاحبه الأحاديث النقية، التي تصلح للاحتجاج بها في الأحكام، أو الاستشهاد بها على الأقل، وقد التزم هو ألا يخرج حديثاً يعلمه موضوعاً في سائر كتبه، فكيف بالسنن المصنف في دلائل الأحكام؟!

وأما التاريخ الكبير فكتاب في تراجم الرجال لا غرض له أصلاً من المتون إلا تعريف رتبة راويها منها، فتارة تكون صحيحة، وتارة تكون موضوعة، إذ يكون راويها المترجم كذاباً أو وضاعاً أو كثير الغلط فاحش الوهم والخطإ، فهو كتاب رجال لا كتاب حديث، فلذلك يرى أهل الحديث العزو إلى المصنفات أولى ما لم ينفرد البخاري فيه بحديث، فيكون العزو إليه بحكم الضرورة، والشارح ظن أن جلالة البخاري المعروفة في صحيحه منسحبة على سائر مؤلفاته، فكل كتاب أجل وأعلى من كتاب لغيره وهذا جهل عظيم.

---

(١) انظر المهذب (٣/ ٣٣).

الخامس: ولهذا المعنى الذي قررت لك أعرض المصنف عن عزو الحديث إلى تاريخ البخاري لها لأنه لم يطلع عليه في التاريخ، لأنه قد نقل الحديث من سنن البيهقي، والبيهقي نفسه عزا الحديث إلى التاريخ الكبير للبخاري، فلو كان للمصنف غرض بعزوه إليه لفعل إذ رأى ذلك في السنن، ولولا أن البيهقي ذكر ذلك ونقله عنه الذهبي في اختصار السنن الذي رآه الشارح لكان متعذراً على الشارح، أو مستحيلاً في حقه تقريباً أن يراه هو في التاريخ الكبير لعزة وجوده، وعدم اهتداء مثله إليه.

قال البيهقي [٣/ ٦١]:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنا أبو العباس الأصم أنا العباس بن محمد الدوري قال: كتب إلى إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أنا عيسى بن يونس عن ثور (ح). وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا الأصم ثنا الدوري ثنا أبو إسحاق الطالقاني ثنا الوليد (ح).

وأخبرنا أبو سعيد يحيى بن محمد بن يحيى الأسفرايني أنبأنا أبو بحر محمد ابن الحسن البربهاري ثنا بشر بن موسى ثنا الحميدي ثنا الوليد بن مسلم عن عبد
٤/٢٧٣ الرحمٰن بن يزيد بن جابر، وثور بن يزيد عن يونس بن سيف/ الكلاعي عن قباث بن أشيم، فذكره، ثم قال: هذا حديث الوليد بن مسلم، وقال عيسى بن يونس في روايته: عن يونس عن عبد الرحمٰن بن زياد عن قباث.

وكذلك رواه البخاري في التاريخ [٧/ ١٩٢، ١٩٣] عن عبد الله بن يوسف عن الوليد عن ثور عن يونس عن عبد الرحمٰن بن زياد عن قباث، انتهى.

٢١٤٠/ ٥١٠٣ ـ «صلاةٌ في إثْرِ صلاةٍ لا لغوَ بينهما كتابٌ في علِّيين».

(د) عن ابي امامة

قال في الكبير: وفيه عبد الوهاب بن محمد الفارسي، قال في الميزان: رمي بالاعتزال وكان يصحف في الإسناد والمتن، وصحف هنا قوله: «كتاب في عليين» كنار في غلس.

قلت: هذا والله من عجائب الدنيا في الكذب والغفلة والبلادة التي ما فوقها غفلة ولا بعدها، فعبد الوهاب المذكور ذكر الذهبي آخر ترجمته من الميزان أنه مات سنة خمسمائة [٢/٦٨٣، ٦٨٤]، وذكر الحافظ في اللسان [٤/ ٩٠] أن أبا علي الصدفي قال: دخل بغداد وأنا بها، وأبو داود مات سنة خمس وسبعين ومائتين، أي قبل ولادة هذا بمائتي سنة تقريباً، فهل بعد هذا من فضيحة، نسأل الله السلامة فوالله ما أصيب هذا المسكين إلا من جهة جرأته على المؤلف وتقصده بالكذب، واسمع سند هذا الحديث عند أبي داود قال [رقم ١٢٨٨]:

حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع ثنا الهيثم بن حميد عن يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبي أمامة به.

وأخرجه أيضاً الطبراني في الصغير [رقم ٤٦٢] من طريق الوليد بن مسلم عن يحيى بن الحارث الذماري، وحفص بن غيلان عن القاسم بن عبد الرحمٰن به.

وأخرجه أبو بكر محمد بن سليمان الربعي السدار في جزئه من هذا الوجه مطولاً فقال:

حدثنا علي بن الحسين المروزي ثنا هشام بن خالد ثنا الوليد ومحمد بن شعيب قالا: حدثنا يحيى بن الحارث الذماري عن القاسم بن عبد الرحمٰن عن أبي أمامة الباهلي عن رسول الله ﷺ قال: «من تطهر ثم توجه إلى المسجد لصلاة فريضة كانت له كحجة، ومن توجه إلى المسجد بسبحة الضحى كانت له كعمرة، صلاة على إثر صلاة لا لغو بينهما كتاب في عليين».

٢١٤١/ ٥١٠٥ ـ / «صَلاةٌ في مسجدِي هذا أفضلُ من ألفِ صلاةٍ فيما سواه من المساجِدِ، إلا المسجدَ الحرامَ، فإنّي آخرُ الأنبياءِ، وإنَّ مسجدِي آخرُ المساجِدِ». ٤/ ٢٧٤

(م. ن) عن أبي هريرة

قال الشارح: وهو من قسم المشهور.

قلت: أخذ هذا من قوله في الكبير: قال ابن عبد البر: روى عن أبي هريرة من طرق ثابتة صحاح متواترة، قال العراقي: لم يرد التواتر الذي ذكره أهل الأصول بل الشهرة اهـ.

فابن عبد البر والعراقي يتكلمان بالنسبة لرواية الحديث عن أبي هريرة، والطرق إليه لا إلى النبي ﷺ، والشارح نقل ذلك إلى أصل الحديث فأخطأ في فهمه أولاً وفي حكمه ثانياً، فإن الحديث بلغ حد التواتر بل هو عن أبي هريرة وحده يكاد يصل حد التواتر كما قال ابن عبد البر[1]، فإنه روي عنه من طريق سعيد بن المسيب، وعبد الله بن إبراهيم، وأبي عبد الله الأغر، وأبي سلمة بن عبد الرحمٰن، وحفص بن عاصم بن عمر، وصالح مولى التوأمة، ومحمد بن هلال عن أبيه، ونافع مولى ابن عمر. وورد مع هذا من حديث سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، والأرقم، وأبي الدرداء، وأنس، وعائشة، وجبير بن مطعم، وعبد الله بن الزبير، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وميمونة، وعلي، وعمر موقوفاً، وغير هؤلاء كعبد الرحمٰن بن عوف، وأبي ذر.

(١) انظر التمهيد (٦/ ١٦/ ١٧).

فرواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أخرجها الدارمي [رقم ١٤٢]، وأحمد [٢/ ٢٣٩، ٣٨٦، ٤٦٦]، ومسلم [١٣٩٤/ ٥٠٥]، وابن ماجه [رقم ١٤٠٤]، والطحاوي في معاني الآثار [٣/ ١٢٦]، وفي مشكل الآثار [٥٩٦].

ورواية عبد الله بن إبراهيم خرجها أحمد، ومسلم [١٣٩٤/ ٧٠٥] والطحاوي في الكتابين.

ورواية أبي عبد الله الأغر خرجها أحمد [٢/ ٢٣٩، ٤٦٨، ٤٩٩]، والبخاري [رقم ١١٩٠]، والدارمي [رقم ١٤١٨]، والترمذي [رقم ٣٢٥]، وابن ماجه [رقم ١٤٠٤]، والطحاوي [٣/ ١٢٦]، والخطيب في التاريخ [١٤/ ١٤٥].

ورواية أبي سلمة بن عبد الرحمٰن رواها أحمد [٢/ ٢٣٤، ٢٧٨، ٥٠١]، ومسلم [١٣٩٤/ ٥٠٧]، والنسائي [٥/ ٢١٣، ٢١٤] والطحاوي في معاني الآثار [٣/ ١٢٦].

ورواية حفص بن عاصم رواها أحمد.

وكذلك رواية صالح مولى التوأمة [٢/ ٤٨٤].

ورواية محمد بن هلال عن أبيه رواها أحمد، والطحاوي [٣/ ١٢٧].

ورواية نافع مولى ابن عمر رواها الطحاوي في المعاني [٣/ ١٢٦] والمشكل.

وحديث سعد بن أبي وقاص رواه أحمد [١/ ١٨٤]، والطحاوي في الكتابين من رواية أبي/ عبد الله القرظي عنه. ٤/ ٢٧٥

وحديث عبد الله بن عمر رواه الطيالسي [ص: ٢٥١]، وأحمد [٢/ ١٦، ٢٩، ٥٣، ٥٤، ٦٨]، والدارمي [رقم ١٤١٩]، والبخاري في التاريخ الكبير [٤/ ٢٩]، ومسلم [١٣٩٥/ ٥٠٩]، والنسائي [٥/ ٢١٣]، وابن ماجه [رقم ١٤٠٥]، والطحاوي في معاني الآثار [٣/ ١٢٦]، والخطيب في التاريخ [٤/ ١٦٢]، كلهم من رواية نافع عنه.

ورواه أحمد من طريق عطاء بن أبي رباح عنه.

وحديث الأرقم رواه أحمد، والطحاوي في مشكل الآثار والطبراني في الكبير.

وحديث أبي الدرداء رواه الطحاوي في المشكل، والطبراني في الكبير.

وحديث أنس رواه البزار [رقم ٤٢٤]، والطبراني في الأوسط [رقم ٣٩٠٨].

وحديث عائشة رواه أحمد والدولابي في الكنى [٢/ ١١٠، ١١١] من رواية أبي هريرة عنها، ورواه الطحاوي في معاني الآثار [٣/ ١٢٦]، من طريق عروة عنها.

وحديث جبير بن مطعم رواه الطيالسي وأحمد والطحاوي في المشكل.

وحديث عبد الله بن الزبير رواه الطيالسي [ص: ١٩٥]، والحارث بن أبي أسامة [زوائده: ٣٩٥]، وأحمد [٤/ ٥]، والطحاوي في الكتابين[1] والطبراني، وأبو نعيم في الحلية [٣/ ٣٢٢].

وحديث أبي سعيد رواه أحمد، والطحاوي في معاني الآثار [٣/ ١٢٦]، ورواه البزار [كشف: ٤٢٨]، وأبو يعلى (٢/ ١١٦٥) بلفظ: «خير من مائة» بدل «ألف».

وحديث جابر رواه أحمد [٣/ ٣٤٣ ـ ٣٩٧]، وابن ماجه [رقم ١٤٠٦]، والطحاوي في الكتابين معاً.

وحديث ميمونة رواه أحمد [٦/ ٣٣٣]، ومسلم [١٣٩٦/ ٥١٠]، والنسائي [٥/ ٢١٣، ٢١٤]، والبخاري في التاريخ الكبير [١/ ٣٠٢]، والطحاوي في مشكل الآثار [رقم ٥٩٩]، وحديث علي رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده [زوائده: ٣٩٤].

ثنا محمد بن عمر ثنا سلمة بن وردان قال: سمعت أبا سعيد بن المعلى قال: سمعت علياً يقول: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام»، ورواه البزار [كشف رقم ٤٣٠] من طريق سلمة بن وردان أيضاً، وقال في أوله: «ما بين قبري، ومنبري روضة من رياض الجنة، وصلاة في مسجدي. .» وذكره به، وهو عند الترمذي [رقم ٣٩١٥، ٣٩١٦] دون ذكر الصلاة، وإن عده في الباب عند ذكر حديث الصلاة، وحديث عمر الموقوف رواه الطحاوي في مشكل الآثار.

٢١٤٢/ ٥١٠٨ ـ «صَلاةٌ في مسجدي هذا كألف صلاة فيما سوَاهُ، إلا المسجدَ الحرامَ، وصيامُ شهرِ رمضانَ بالمدينةِ كَصيامِ ألفِ شَهْرٍ فيما سوَاهَا، وصلاةُ الجمعةِ بالمدينةِ كألفِ جُمُعَةٍ فيما سوَاهَا».

(هب) عن ابن عمر

/ قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه سكت عليه، والأمر ٤/ ٢٧٦ بخلافه، فإنه عقبه بالقدح في سنده فقال: هذا إسناد ضعيف بمرة اهـ فحذف المصنف له من سوء الصنيع.

قلت: بل كذبك من سوء الصنيع، فالمصنف من أول الكتاب إلى آخره لا ينقل فيه عن المخرجين، وإنما أنت متعنت تركب هذا لتبني عليه ما تريد، وما جئت بالوبال إلا عليك، فقد مرت قرون على المؤلف وعليك، والمؤلف في شهرة زائدة

(١) انظر معاني الآثار (٣/ ١٢٧)، والمشكل رقم (٥٩٧).

وتعظيم وإقبال الخلق عليه وانتفاع عظيم من المسلمين بعلومه، وأنت مضحكة بين العلماء يسخرون من أخطائك الفاحشة.

٢١٤٣/ ٥١١٢ ـ «صَلاحُ أوّل هذِهِ الأمَّة بالزُّهدِ واليقين، ويَهلَكُ آخرُها بالبُخلِ والأمل».

(حم) في الزهد (طس. هب) عن ابن عمرو

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه عصمة بن المتوكل ضعفه غير واحد ووثقه ابن حبان، وقال المنذري: إسناده محتمل للتحسين.

قلت: هذا سند الطبراني[1]، أما أحمد فليس في سنده المذكور بل قال[2]:

حدثنا الهيثم بن جميل ثنا محمد ـ قيل: هو ابن مسلم ـ عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو به، وعمرو بن شعيب لم يدرك جده.

٢١٤٤/ ٥١١٧ ـ «صِيَامُ شهرِ رمضانَ بعشرةِ أشهُرٍ، وصيامُ ستةِ أيامٍ بعده بشهرين، فذلك صيامُ السَّنَةِ».

(حم. ن. حب) عن ثوبان

قلت: أخرجه أيضاً الديلمي في مسند الفردوس [رقم ٣٧٥٣]، وأبو موسى المديني في نزهة الحفاظ [رقم ٤٩]، وترجم عليه برواية ثلاثة، اسم كل واحد منهم يحيى ثم أسنده من طريق يحيى بن حيان التنيسي:

ثنا يحيى بن حمزة ثنا يحيى بن الحارث الذماري عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان به.

٢١٤٥/ ٥١١٨ ـ «صِيَامُ يوم عَرَفَة إنِّي أحتَسب علَى اللّهِ أن يُكَفِّرَ السَّنَة التي قَبْلَه والسَّنَةَ التي بَعْدَه، وصِيَامُ يومِ عَاشُوراء إنِّي أحتَسبُ عَلى اللّهِ أن يُكَفِّرَ السَّنةَ التي قبلَهُ».

(ت. هـ. حب) عن أبي قتادة

٤/ ٢٧٧ قال في/ الكبير: ظاهره أنه لم يخرجه من الأربعة إلا هذان وليس كذلك، بل خرجه الجماعة إلا البخاري، وعجب للمصنف كيف خفي عليه حديث ثابت في مسلم؟!

قلت: بل عجب لمن يكتب حديث رسول الله ﷺ وهو لا يدري ما خلفه ولا ما أمامه، فالمصنف قد ذكره قريباً بلفظ: «صوم يوم عرفة» وعزاه لأحمد [٥/ ٢٩٧،

---

(١) انظر المعجم الأوسط رقم (٧٦٥٠).
(٢) انظر الزهد ص (١٦).

٣٠٨، ٣١١]، ومسلم [١١٦٢/١٩٦]، وأبي داود [رقم ٢٤٢٥].

٥١٢١/٢١٤٦ ـ «صِيَامُ المرءِ في سبيلِ اللَّهِ يبعده من جهنَّمَ مسيرةَ سبعينَ عَاماً».

(طب) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه مسلمة بن علي وهو ضعيف، وظاهر صنيع المصنف أن ذا لا يوجد مخرجاً في أحد الستة وهو ذهول شنيع، فقد خرجه البخاري، والترمذي في الجهاد، ومسلم والنسائي وابن ماجه في الصوم.

قلت: بل كذبك هو الشنيع الفظيع فهؤلاء **أولاً** ما أخرجوه من حديث أبي الدرداء، وإنما أخرجوه من حديث أبي سعيد الخدري، ولو أخرجوه من حديث أبي الدرداء لم يذكره الهيثمي في الزوائد.

وثانياً: لفظه عندهم: «من صام يوماً في سبيل الله»، وعند بعضهم: «ما من عبد يصوم يوماً في سبيل الله تعالى إلا باعد الله بذلك اليوم وجهه عن النار سبعين خريفاً».

وثالثاً: قد ذكره المصنف فيما سيأتي بلفظ: «من صام» وعزاه لأحمد [٣/ ٤٥]، والبخاري [رقم ٢٨٤٠]، ومسلم [١١٥٣/١٦٧]، والترمذي [رقم ١٦٢٣]، والنسائي [٤/ ١٧٣]، ولكن الشارح جاهل متعنت.

٥١٢٢/٢١٤٧ ـ «الصَّائمُ المتطوعُ أمير نفسه: إنْ شَاءَ صَامَ، وإنْ شَاءَ أفْطَر».

(حم. ت. ك) عن أم هانىء

قال المتعنت في الكبير: وكلام المؤلف يوهم أنه لم يروه من الستة إلا الترمذي، ولا كذلك، بل رواه النسائي وأبو داود عن أم هانىء.

قلت: ما روى أبو داود والنسائي[1] هذا الحديث، وإن وهم الزيلعي [٢/ ٤٦٩] فعزاه لهما.

٥١٢٤/٢١٤٨ ـ «الصَّائمُ بعدَ رَمَضَانَ كالكَرِّ بعد الفَارِّ».

(هب) عن ابن عباس

/ قال الشارح: بإسناد حسن. ٤/ ٢٧٨

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وفيه بقية بن الوليد، قال الذهبي: صدوق لكنه يروي عمن دب ودرج فكثرت مناكيره، وإسماعيل بن بشير، قال

---

(١) رواه النسائي في الكبرى (٢/ ٢٤٩).

العقيلي: متهم بالوضع.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنه اعترف في الكبير بأن في سنده متهماً بالوضع كما افتراه على العقيلي، ثم رجع فقال في الصغير: إسناده حسن، ولا يتصور الحسن مع وجود متهم بالوضع.

الثاني: التحريف والكذب، قال الذهبي: إسماعيل بن بشير بن سليمان الكوفي، قال العقيلي [١/ ٨١]: يهم في غير حديث، فحرف الشارح يهم بمتهم وزاد من عنده بالوضع.

الثالث: بقية بن الوليد اعترف بأنه صدوق وأنه يروي عمن دب ودرج، فكان الواجب أن يعرف هل روى هذا الحديث عمن دب ودرج فيكون حديثه ضعيفاً أو رواه عن معروف فلا يكون ضعيفاً لأنه صدوق، وشيخه معروف.

والحديث رواه أيضاً الديلمي من طريق أبي الشيخ قال:

حدثنا القاسم بن فورك ثنا أبو زرعة الرازي ثنا الوليد بن عتبة ثنا بقية حدثني أبو مسكين الجزري ثنا إسماعيل بن بشير عن عكرمة عن ابن عباس به.

٢١٤٩/ ٥١٢٦ ـ «الصَّائِمُ في عبادةٍ ما لم يغتبْ مسلماً أو يُؤْذِهِ».

(فر) عن أبي هريرة

قال في الكبير: فيه عبد الرحيم بن هارون، قال الذهبي في الضعفاء: قال الدارقطني: يكذب، والحسن بن منصور قال ابن الجوزي في العلل: غير معروف الحال، وقال ابن عدي: حديث منكر.

قلت: الذي في السند: الحسين بن منصور، وما قال ابن عدي ولا ابن الجوزي ما نقله عنهما الشارح.

قال الديلمي [رقم ٣٨٢٥]:

أخبرنا أبي أخبرنا أحمد بن المعبر ثنا أبو طاهر بنْ سلمة إملاءً أخبرنا أبو الفتح الأزهري ثنا القاسم بن زكريا ثنا الحسين بن منصور ثنا عبد الرحيم بن هارون ثنا هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به.

٢١٥٠/ ٥١٢٧ ـ «الصَّائمُ في عبادةٍ من حينَ يُصْبِحُ إلى أنْ يُمْسِي مَا لم يَغْتَبْ، فَإذا اغْتَابَ خَرَقَ صَوْمَهُ».

(فر) عن ابن عباس

٤/ ٢٧٩ **قلت**:/ سكت عليه الشارح، وهو حديث موضوع لأنه من رواية عمر بن مدرك القاص، وهو كذاب، وقد اختصره المصنف وحذف منه ما فيه ركاكة.

قال الديلمي [رقم ٣٨٢٦]:

أخبرنا أبي حدثنا عبد الواحد بن بوعة ثنا محمد بن يوسف بن محمد بن نوح ثنا الفضل بن الفضل الكندي ثنا علي بن سعيد العسكري ثنا عمر بن مدرك ثنا محمد بن إبراهيم عن مقاتل عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الصائم في عبادة من حين يصبح إلى أن يمسي، إذا قام قام، وإذا صلى صلى، وإذا نام نام، وإذا حدث حدث (قلت: وإذا كذب كذب) ما لم يغتب، فإذا اغتاب خرق صومه».

٥١٢٩/٢١٥١ ـ «الصُّبْحَةُ تمنعُ الرزقَ».

(عم. عد. هب) عن عثمان (هب) عن أنس

قال في الكبير: هكذا هو فيما وقعت عليه من النسخ، والذي رأيته في كلام جمع، منهم الحافظ الهيثمي نسبته لأحمد لا لابنه، وأعله بإسحاق بن أبي فروة، وقال: هو ضعيف، ثم قال عقب حديث أنس: ظاهر صنيع المصنف أن البيهقي خرجه وأقره والأمر بخلافه، بل عقبه بقوله: إسحاق بن أبي فروة تفرد به وخلط في إسناده، وأما ابن عدي فقال: الحديث لا يصح وفي الميزان: هذا حديث منكر، وقال الزركشي في اللآلىء: هذا الحديث في مسند أحمد من زيادات ابنه، وهو ضعيف، وتبعه المؤلف في الدرر وقال عقب حديث عثمان: قال ابن الجوزي في الموضوعات: موضوع، ابن أبي فروة وإسحاق متروكان.

قلت: فيه أمور، **الأول**: قوله: والذي رأيته في كلام جمع، هو كذب، فإنه ما رآه إلاّ في كلام الحافظ الهيثمي وحده، والهيثمي وهم في ذلك لظنه أن عبد الله قال: حدثنا أبي؛ على عادته، وهو لم يقل ذلك في هذا الحديث بل قال [٣/ ٧٣]:

حدثنا أبو إبراهيم الترجماني ثنا إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن محمد بن يوسف عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أبيه به.

وقال أيضاً [٣/ ٧٣]:

حدثنا يحيى بن عثمان الحربي أبو زكريا ثنا إسماعيل بن عياش به.

وقد نقل الشارح نفسه عن الزركشي أنه قال: هو/ في زوائد المسند لعبد الله ابن أحمد. ٤/ ٢٨٠

الثاني: قوله: قال ابن الجوزي: ابن أبي فروة وإسحاق متروكان ـ غلط، بل قال [٣/ ٦٨]: ابن أبي فروة إسحاق متروك، فابن أبي فروة هو إسحاق.

الثالث: قوله: وظاهره أن البيهقي خرجه وأقره. . . إلخ ـ سخافة نبهنا على بطلانها نحو ألف مرة، والمصنف نقل كلام البيهقي في اللآلىء [٢/ ١٥٦] ومنه نقله الشارح.

الرابع: حكى عن ابن الجوزي أنه حكم بوضعه، وسكت عن تعقب المصنف له؛ لأن المصنف أجاد وأطال في تعقبه وهو لا يتعرض لتعقب المصنف إلا إذا كان الموضوع ضيقاً يتسنى له أن يقول: وتعقبه المؤلف فلم يأت بطائل كعادته، فاسمع تعقب المصنف لابن الجوزي: وإن كان فيه طول ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

أورد ابن الجوزي الحديث من عند ابن عدي من طريق ابن أبي فروة بسنده السابق عند عبد الله بن أحمد ثم قال: لا يصح، إسحاق بن أبي فروة متروك، فقال المؤلف [٢/ ١٥٨]: أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند [١/ ٧٣]، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان [رقم ٤٧٣٢] وقال: رواه مسلمة بن علي عن ابن عياش عن رجل وهو ابن أبي فروة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك مرفوعاً، وقال: خلط ابن أبي فروة في إسناده اهـ.

وله طريق آخر عن عثمان قال أبو نعيم في الحلية [٩/ ٢٥١]:

ثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا الحسن بن علي بن نصر الطوسي ثنا محمد ابن أسلم ثنا حسين بن الوليد ثنا سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الصبحة تمنع الرزق» وله شواهد، قال الديلمي [رقم ٣٨٦٨]:

أنبأنا أبو ثابت بنجير بن منصور بن علي أنبأنا أبو محمد جعفر بن محمد بن الحسين الأبهري المعروف بـ «بابا» أنبأنا علي بن الحسين عن إبراهيم بن ثابت عن أحمد بن يوسف بن إسحاق الطائي عن سهل بن صالح عن المحاربي عن جعفر بن برقان عن الأصبغ بن نباتة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تناموا عن طلب أرزاقكم فيما بين صلاة الفجر إلى طلوع الشمس» قال: فسئل أنس عن معنى هذا
٤/ ٢٨١ الحديث قال: يسبح ويكبر ويستغفر/ سبعين مرة فعند ذلك ينزل الرزق.

وقال البيهقي في شعب الإيمان [رقم ٤٧٣٥]:

أنبأنا عبد الخالق بن علي النيسابوري أنبأنا أبو بكر محمد بن أحمد بن حبيب ثنا محمد بن أحمد بن يزيد بن أبي العوام ثنا أبي ثنا المشمعل بن ملحان القيسي ثنا عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن فاطمة بنت النبي ﷺ قالت: «مر بي رسول الله ﷺ وأنا مضطجعة متصبحة فحركني برجله وقال: يا بنية قومي فاشهدي رزق ربك ولا تكوني من الغافلين، فإن الله تعالى يقسم أرزاق العباد ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس» قال البيهقي: إسناده ضعيف، قال [رقم ٤٧٣٦]:

وأنبأنا أبو نصر بن قتادة أنبأنا أبو العباس الضبعي يعقوب بن إسحاق بن

الحجاج ثنا[1] إبراهيم بن غالب[1] ثنا إسماعيل بن مبشر بن عبد الله الجوهري عن عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن علي قال: «دخل رسول الله ﷺ على فاطمة بعد أن صلى الصبح وهي نائمة. . . .» فذكر معناه.

[رقم ٤٧٣٧] أخبرنا أبو حامد أحمد بن أبي خلف الصوفي المهرجاني ثنا أبو بكر محمد بن يزداد بن مسعود ثنا محمد بن أيوب أنبأنا مسلم بن إبراهيم ثنا شعبة عن مسعر عن ثابت بن عبيد عن خوات بن جبير الأنصاري، وكان من الصحابة قال: «نوم أول النهار خرق وأوسطه خلق وآخره حمق».

[رقم ٤٧٣٩] أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأنا أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني ثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأنا عبد الرزاق عن معمر عن ليث عن رجل[2] عن علقمة بن قيس قال: بلغنا أن الأرض تعج إلى الله من نومة العالم بعد صلاة الصبح.

وقال الطبراني:

ثنا هارون بن مدرك المصري ثنا عبد الله بن يزيد المقري ثنا سعيد بن أيوب عن خالد بن يزيد وعبد الله بن سليمان عن عمر وابن نافع عن عبد الله بن عمر: أنه مر على رجل بعد صلاة الصبح وهو نائم فحركه برجله حتى استيقظ فقال له: أما علمت أن الله تعالى يطلع في هذه الساعة إلى خلقه، فيدخل من شاء ثلاثة منهم الجنة برحمته.

وقال أبو الشيخ:

حدثنا الحسن بن الحسين عن أبيه عن جعفر بن محمد عن محمد بن علي بن/ ٤/ ٢٨٢ الحسين عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً: «ما عجبت الأرض من شيء كعجبها من ثلاثة: من دم حرام يسفك عليها، أو غسل من زنى، أو نوم قبل طلوع الشمس».

وقال ابن أبي شيبة في المصنف [٨/ ٥٤٩٣]:

ثنا وكيع عن مسعر عن ثابت بن عبيد عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى قال: مر بي عمر بن مليك وأنا متصبح في النخل فحركني برجله، وقال: «أترقد في الساعة التي ينتشر فيها عباد الله».

---

(١) كتب المؤلف على الحاشية اليسرى: أو ابن إبراهيم، وفي المطبوع من الشعب: «نا إسحاق بن إبراهيم بن غالب».

(٢) في طبعة الكتب العلمية سقط في الإسناد من أول قوله: أنبأنا أبو عبد الله إلى قوله: عن رجل، وهو مثبت في الطبعة السلفية الهندية (٩/ ٣٤) كما هنا.

حدثنا حفص عن هشام بن عروة عن أبيه قال: كان الزبير ينهى بنيه عن التصبح.

قال: وقال عروة: إني لأسمع بالرجل يتصبح فأزهد فيه [٨/ ٥٤٩٤].

حدثنا حفص عن طلحة بن يحيى عن عبد الله بن فروخ عن طلحة بن عبيد الله: أنه مر بابن له قد تصبح فأقعده ونهاه عن ذلك.

حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان قال: التقى ابن الزبير وعبيد بن عمرو فتذاكرا شيئاً فقال له الآخر: أما علمت أن الأرض تعج إلى ربها من نومة علمائها [٨/ ٥٤٩٦].

حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إني لأزهد في الرجل يتصبح [٨/ ٥٤٩٧].

وقال الديلمي [رقم ٦٣٠٩]:

أنبأنا الحداد أنبأنا أبو نعيم ثنا عبد الرحمٰن بن العباس الأطروش ثنا أحمد بن علي الجزار ثنا ثابت بن موسى ثنا سليمان بن عمرو عن خليد بن سلمة عن أبان عن أبيه عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «الثابت في مصلاه بعد صلاة الصبح يذكر الله عز وجل حتى تطلع الشمس أبلغ في طلب الرزق من الضرب في الآفاق» انتهى ما تعقب به المؤلف ابن الجوزي [٢/ ١٥٨].

ومن أجل هذا أضرب عنه الشارح صفحاً، ولم يقل: إنه تعقبه خوفاً أن يرجع إليه فيوقف على هذا، فسبحان قاسم الأخلاق.

وقد بقي في الباب من المخرجين والشواهد ـ مما لم يذكره المؤلف ـ ما أحببت أن أضمه إليه تتميماً للفائدة، فالحديث أخرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب [١/ ٧٣]، من طريق يحيى بن عمر البزاز:

ثنا إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة بسنده السابق عن عثمان.

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار:

٤/ ٢٨٣ حدثنا علي بن معبد ثنا معلى بن منصور ثنا إسماعيل بن عياش فقال/ عن إسماعيل بن أمية عن موسى بن عمران عن أبان بن عثمان عن عثمان قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الصبحة تمنع بعض الرزق».

قلت: فهذا قول آخر لإسماعيل بن عياش في سند هذا الحديث وطريق سليمان ابن أرقم خرجه أيضاً أبو أحمد الغطريفي في جزئه قال:

حدثنا الحسن بن سفيان ثنا عبيد الله بن فضالة ثنا الحسين بن الوليد ثنا سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عثمان به مرفوعاً: «الصبحة تمنع الرزق» يعني: نوم الغداة.

وحديث أخرجه أيضاً أبو بكر الصيرفي في فوائده قال:

أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الله بن جهضم بمكة ثنا إبراهيم بن محمد بن يحيى ثنا محمد بن إسحاق ثنا بشر بن الحكم النيسابوري ثنا عبد الملك ابن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال: «مر رسول الله ﷺ بعائشة وهي نائمة قبل صلاة الفجر فحركها برجله وقال: قومي فاشهدي رزق ربك، ولا تكوني من الغافلين، إن الله تعالى يقسم أرزاق العباد ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس».

وأثر خوات بن جبير أخرجه أيضاً الدينوري في المجالسة قال:

حدثنا إبراهيم بن حبيب ثنا علي بن عبد الله قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن مسعر عن ثابت بن عبيد عن ابن أبي ليلى قال: قال خوات بن جبير: نوم أول النهار خرق وأوسطه خلق وآخره حمق.

وقال القضاعي في مسند الشهاب [٢/ ٤٩]:

أخبرنا أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي البغدادي الكاتب ثنا أبو بكر عبد الله ابن الأشعث أنا يعقوب بن إسحاق القلوسي ويزيد بن محمد بن المغيرة قالا: حدثنا الحكم بن مروان الضرير ثنا محمد بن عبد الله عن أبيه عن القاسم عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا ينجي حذر من قدر، وإن كان شيء يقطع الرزق فإن التصبح يقطعه...» الحديث.

وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ١٧٩] في حرف الألف:

حدثنا أبي ثنا محمد بن أحمد بن يزيد ثنا إبراهيم بن عبد الله الجمحي ثنا يعلى بن عبيد ثنا يحيى بن عبيد الله/ عن أبيه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ ٤/ ٢٨٤
قال: «كره لكم ثلاثة: الصبحة، وأن يبرأ الرجل من أخيه، وفخره على أخيه».

وقال الدينوري في المجالسة:

حدثنا محمد بن أحمد بن النضر قال: سمعت ابن الأعرابي يقول: مر عبد الله ابن عباس بالفضل ابنه وهو نائم نومة الضحى فركله برجله، وقال له: قم إنك لنائم الساعة التي يقسم الله فيها الرزق لعباده، أو ما سمعت ما قالت العرب فيها؟ قال: وما قالت العرب فيها يا أبه؟ قال: زعمت أنها مكسلة مهرمة منساة للحاجة، ثم

قال: يا بني نوم النهار على ثلاثة: نوم حمق وهو نوم الضحى، ونومة الخلق وهي التي روى: «قيلوا فإن الشياطين لا تقيل»، ونومة الخرق وهي نومة بعد العصر لا ينامها إلا سكران أو مجنون».

٢١٥٢/ ٥١٣٠ ـ «الصَّبْرُ نِصْفُ الإيمانِ، واليقينُ الإيمانُ كُلُّهُ».

(حل. هب) عن ابن مسعود

قال في الكبير: ثم قال البيهقي: تفرد به يعقوب بن حميد عن محمد بن خالد المخزومي، والمحفوظ عن ابن مسعود من قوله غير مرفوع.

قلت: أخرجه أيضاً ابن شاهين في الترغيب [ص: ٢٦٥]، وابن الأعرابي في المعجم [رقم ٥٩٢]، والقضاعي في مسند الشهاب [١/ ١٢٦، ١٢٧]، والخطيب في التاريخ [١٣/ ٢٢٦] كلهم من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب.

ثنا محمد بن خالد المخزومي عن سفيان الثوري عن زبيد بن الحارث عن أبي وائل عن عبد الله به مرفوعاً.

وقال أبو نعيم [٥/ ٣٤]: تفرد به المخزومي عن سفيان بهذا الإسناد.

ورواه الثوري عن أبي إسحاق عن جرير النهدي عن رجل من بني سليم عن النبي ﷺ مثله.

وكذا قال الخطيب: تفرد بروايته محمد بن خالد عن الثوري، ونقل الحافظ عن أبي علي النيسابوري أنه قال: هذا حديث منكر لا أصل له من حديث زبيد ولا من حديث الثوري، قال الحافظ: يعني مرفوعاً، وإلا فقد ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً عن عبد الله بن مسعود موقوفاً [الفتح ١/ ٤٥].

وأسنده الطبراني في المعجم الكبير [٩/ ٨٥٤٤] من رواية الأعمش عن أبي ظبيان عن علقمة عن عبد الله اهـ.

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه أيضاً عبد الله بن أحمد/ في كتاب السنة [١/ ٤/٢٨٥
٣٧٤] عن أبيه عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الأعمش به.

وأخرجه الحاكم في التفسير من المستدرك [٢/ ٤٤٦]:

عن أبي زكريا العنبري عن محمد بن عبد السلام عن إسحاق عن جرير عن الأعمش به.

٢١٥٣/ ٥١٣١ ـ «الصبرُ رِضاً».

الحكيم وابن عساكر عن أنس

قلت: سكت عليه الشارح، والحديث خرجه الحكيم في الأصل الرابع وثمانين

ومائة[1] قال [٢/ ٩٢]:

أخبرنا المفضل بن محمد ثنا محمد بن مصفى الحمصي ثنا بقية بن الوليد عن إسماعيل بن عياش عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبي عمران الأنصاري عن أبي سلام الحبشي عن عبد الرحمٰن بن غنم الأشعري عن أبي موسى الأشعري به.

وأخرجه أيضاً ابن شاهين في الترغيب [ص٢٦٥] قال:

حدثنا عبد الله بن سليمان هو ابن أبي داود ثنا محمد بن مصفى به.

وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس [رقم ٣٨٤٣] من رواية أبي بكر محمد ابن عبد الله بن صالح عن ابن أبي داود به، وإسناده لا بأس به لولا عنعنة بقية.

أما عاصم بن رجاء فهو فلسطيني من أهل بلد إسماعيل بن عياش، إن كانوا يقصدون القطر والناحية وإلا فهو ضعيف.

٢١٥٤/ ٥١٣٣ ـ «الصَّبْرُ عندَ الصَّدْمَةِ الأولَى».

البزار (ع) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس بجيد، فقد قال الهيثمي وغيره: فيه بكر بن الأسود أبو عبيد الناجي، وهو ضعيف، وقضية صنيع المؤلف أن هذا لا يوجد مخرجاً في أحد الصحيحين وإلا لما عدل عنه وهو ذهول فاحش، بل هو في صحيح البخاري بهذا اللفظ من حديث أنس، وإن هذا لشيء عجاب.

قلت: كذب الشارح في تعجبه، وكذب في نسبة الذهول الفاحش إلى المؤلف، وكذب في قوله: إن البخاري خرجه بهذا اللفظ، بل هو يعلم أن المصنف ما ذهل عنه وأنه ذكره في حرف الهمزة بلفظ: «إن الصبر» وعزاه لأحمد [٣/ ٢١٧]، والبخاري [رقم ١٣٠٢]، ومسلم [٩٢٦/ ١٤]، والأربعة[2] فإن كان يجهل هذا كله ويجهل اصطلاح المؤلف في كتابه ـ وهذا الأخير محال ـ فهو أبلد خلق الله وأجهلهم على الإطلاق/ فمثله يجب عليه أن يسكت ولا يتكلم. ٤/ ٢٨٦

ثم تعقبه على المصنف تصحيح هذا الحديث والذي بعده بكلام الهيثمي فيهما جهل منه باصطلاح الحافظين، فالهيثمي التزم أن يتكلم على كل طريق يورده بقطع النظر عن الخارج، والمصنف يتكلم على الحديث من حيث هو بقطع النظر عن بعض الأسانيد، وإنما يعدد إيراده لاختلاف ألفاظه عند مخرجيه، وإلا فالحديث

(١) في المطبوع من النوادر: في الأصل الثالث وثمانين ومائة.

(٢) أخرجه أبو داود (رقم ٣١٢٤)، والترمذي (رقم ٩٨٧، ٩٨٨)، والنسائي (٤/ ٢٢)، وفي الكبرى (١/ ٦١٣)، وابن ماجه (رقم ١٥٩٦).

صحيح مخرج في الصحيحين، فلا يمكن أن يقال: حديث «إن الصبر عند الصدمة الأولى» صحيح، وحديث: «الصبر عند الصدمة الأولى» ضعيف، بل هذا لا يقوله إلا بليد أو مجنون كالشارح.

٢١٥٥/٥١٣٦ ـ «الصبرُ من الإيمانِ بمنزلةِ الرأسِ من الجسدِ».

(فر) عن انس (هب) عن علي موقوفاً

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: فيه يزيد الرقاشي وهو ضعيف.

قلت: هذا يقتضي أن يزيد الرقاشي في حديث علي، وإنما هو الراوي له عن أنس بن مالك.

قال الديلمي [رقم: ٣٨٤٠]:

أخبرنا أبي أخبرنا محمد بن عثمان الغرقساني أخبرنا عبيد الله بن زيرك ثنا أبو زرعة الرازي الجوال ثنا أبو أمية ثنا محمد بن مصعب الغرقساني ثنا الأوزاعي ثنا العلاء بن خالد القرشي عن يزيد الرقاشي عن أنس به.

وأما الموقوف على عليٍّ فأخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [١/ ٧٥] قال: حدثنا الطبراني ثنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن عكرمة ابن خالد قال: قال علي بن أبي طالب (ح).

وحدثنا عبد الله بن محمد بن سوار ثنا عون بن سلام ثنا عيسى بن مسلم الطهوي عن ثابت بن أبي صفية عن أبي الزغل قال: قال علي بن أبي طالب: احفظوا عني خمساً فلو ركبتم الإبل في طلبهن لأنضيتموهن قبل أن تدركوهن: لا يرجو عبد إلا ربه، ولا يخاف إلا ذنبه، ولا يستحي جاهل أن يسأل عما لا يعلم، ولا يستحي عالم إذا سئل عما لا يعلم أن يقول: لا أعلم، والصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، ولا إيمان لمن لا صبر له.

٢١٥٦/٥١٣٧ ـ «الصَّبْرُ ثلاثَةٌ: فصَبْرٌ على المُصِيبَةِ، وصَبْرٌ عَلَى الطَّاعَةِ، وصَبْرٌ عَن المَعصِيَة، فَمَنْ صَبَرَ على المعْصِيَة حَتَّى يَرُدَّهَا بحُسْنِ عَزَائِها كَتَبَ اللَّهُ له ثَلاثَمائَةِ دَرَجَةٍ، ما بين الدَّرَجَتَيْنِ كما بين السَّمَاءِ والأَرْضِ، وَمَنْ صَبَرَ على الطَّاعَةِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ سِتمَائَةِ دَرَجَةٍ ما بين الدَّرَجَتَيْنِ كما بَيْنَ تُخُومِ الأَرضِين إلى مُنْتَهَى الأرضِينَ، وَمَنْ صَبَرَ عَنِ المَعْصِيَةِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ تسعمائَةِ دَرجَةٍ، ما بين الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بين تُخُومِ الأَرضِينَ إلى مُنْتَهى العَرْشِ مَرَّتَيْنِ».

٤/ ٢٨٧ / رواه ابن ابي الدنيا في الصبر وأبو الشيخ في الثواب عن علي

قلت: هو حديث موضوع يلام المصنف على ذكره ولا بد.

٢١٥٧/٥١٣٨ ـ «الصَّبيُّ الَّذِي له أبٌ يمسحُ رأسَه إلى خلفٍ، واليتيمُ يمسح رأسَه إلى قُدَّام».

(تخ) عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد حسن.

قلت: بل هو كذب موضوع يدري وضعه جهلة العوام، فضلاً عن أهل العلم، ولا يبعد أن يكون واضعه زنديقاً يريد شين الشريعة الإسلامية بمثل هذا.

٢١٥٨/ ٥١٤٢ ـ «الصَّدَقَةُ تَسُدُّ سبعين باباً من السُّوءِ».

(طب) عن رافع بن خديج

قال في الكبير عن الهيثمي: فيه حماد بن شعيب وهو ضعيف.

قلت: بل فيه من هو أضعف من حماد وهو جبارة بن مغلس[(١)] فقد أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان من طريق الطبراني وغيره فقال [١/ ٦٨]:

حدثنا محمد بن محمد بن أحمد ومحمد بن علي بن حبيش وأحمد بن السندي وسليمان بن أحمد قالوا: حدثنا الحسين بن محمد بن حاتم ثنا عبيد العجلي ثنا جبارة بن مغلس ثنا حماد بن شعيب حدثني سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج به.

٢١٥٩/ ٥١٤٣ ـ «الصَّدَقَةُ تَمْنَعُ مِيتَةَ السُّوءِ».

القضاعي عن أبي هريرة

قلت: لا أدري ما وجه اقتصار المؤلف على حديث أبي هريرة، فإن القضاعي أخرجه بهذا اللفظ من حديث رافع بن مكيث أولاً ثم من حديث أبي هريرة ثانياً فقال [رقم ٩٧]:

أخبرنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن عمر العدل أنبأنا ابن الأعرابي ثنا أحمد بن منصور الرمادي ثنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري عن عثمان بن زفر عن بعض بني رافع بن مكيث عن رافع ـ وكان ممن شهد الحديبية ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «الصدقة تمنع ميتة السوء».

وأخبرنا القاضي أبو الحسن عبد العزيز بن عبد الرحمٰن القزويني أنبأنا أحمد بن عبد الله ثنا محمد بن قارن أبو بكر ثنا المنذر بن شاذان أبو مخرمة ثنا يعلى بن عبيد ثنا يحيى بن عبد الله التميمي عن أبيه عن أبي هريرة قال مثله [رقم ٩٨]. مع أن سند رافع بن مكيث أنظف وأحسن من حديث أبي هريرة بل هو حسن مخرج في مسند

(١) انظر تهذيب الكمال (٤/ ٤٨٩ ـ ٤٩٣).

٢٨٨/٤ أحمد [٣/ ٥٠٢]، وسنن أبي داود [رقم ٥١٦٢، ٥١٦٣] بلفظ:/ «حسن الملكة نماء وسوء الخلق شؤم، والبر زيادة في العمر، والصدقة تمنع ميتة السوء» لفظ أحمد.

٢١٦٠/ ٥١٤٩ ـ «الصِّدِّيقُون ثلاثة: حبيبُ النجارُ مؤمنُ آل يس الَّذي قالَ ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾، وحِزْقِيلُ مؤمنُ آل فرْعَونَ الَّذِي قال: ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ وعليُّ بنُ أبي طالب، وهُوَ أفْضَلُهم».

أبو نعيم في المعرفة، وابن عساكر عن أبي ليلى

زاد الشارح: وابن مردويه

قلت: الديلمي روى هذا الحديث عن أبي بكر بن مردويه فظن الشارح أنه صاحب التفسير، والديلمي لم يلحقه لأن صاحب التفسير مات سنة ست عشرة وأربعمائة والذي روى عنه الديلمي حفيده المتوفى ثلاث وتسعين وأربعمائة، وهو وإن كان رواه عن جده إلا أنه لا يعلم في أي كتاب رواه فلا ينبغي العزو إليه مع عدم التحقق من ذلك.

قال الديلمي [رقم ٣٨٦٦]:

أخبرنا أبو بكر بن مردويه إجازة حدثنا جدي ثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن السري ثنا محمد بن عثمان بن سعيد ثنا الحسن بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى عن أبيه عن أبي ليلى به.

قلت: هكذا وقع في السند: حدثنا جدي، وقد قال الذهبي في التذكرة [٤/ ١٢١٢]: إنه لم يلحق جده، فالله أعلم.

٢١٦١/ ٥١٥٧ ـ «الصَّمْتُ حكمة، وقَلِيلٌ فَاعِلُهُ».

القضاعي عن أنس (فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: وأورده البيهقي في الشعب من طريق أنس وقال: غلط فيه عثمان بن سعيد، والصحيح رواية ثابت عن أنس أن لقمان قاله.

قلت: لا وجود لعثمان بن سعيد في سند الحديث.

قال القضاعي [رقم ٢٤٠]:

أخبرنا محمد بن منصور التستري أنا أبو بكر محمد بن علي بن السائب البصري ثنا أحمد بن عبد العزيز الجوهري ثنا زكريا بن يحيى المقري ثنا الأصمعي ثنا علي بن مسعدة عن قتادة عن أنس به.

أما أثر أنس عن لقمان فأخرجه ابن شاهين في الترغيب [رقم ٣٩٠]، وابن حبان في روضة العقلاء [ص: ٢٨]، والحاكم في المستدرك [٢/ ٤٢٢، ٤٢٣] في سورة سبإٍ عند قوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ﴾ [آية: ١٠]، كلهم من طريق حماد بن

سلمة عن ثابت/ عن أنس، وهو عند الحاكم مطولاً وفيه قصة. ٤/ ٢٨٩

٥١٥٨/٢١٦٢ ـ «الصَّمْتُ أَرْفَعُ العِبَادَةِ».

(فر) عن أبي هريرة

قلت: أسنده الديلمي [رقم ٣٨٤٩] من طريق أبي نعيم وهو عنده في التاريخ في ترجمة عبد الله بن محمد بن موسى البازيار من طريقه قال [٢/ ٧٣]:

حدثنا أشعث بن شداد السجستاني ثنا يحيى بن يحيى ثنا المغيرة بن عبد الرحمٰن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به.

٥١٦٧/٢١٦٣ ـ «الصَّومُ في الشِّتَاءِ الغَنِيمَةُ البَارِدَةُ».

(حم. ع. طب. هق) عن عامر بن مسعود

(طس. عد. هب) عن أنس (عد. هب) عن جابر

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه سعيد بن بشير ثقة لكنه اختلط اهـ. وفيه الوليد بن مسلم أورده الذهبي في الضعفاء وقال: ثقة مدلس سيما في شيوخ الأوزاعي، وزهير بن محمد أورده الذهبي في الضعفاء وقال: فيه ضعف ما، وقال البخاري: روى عنه أيضاً أهل الشام مناكير، وقال ابن معين: ضعيف.

قلت: فيه أمور، **الأول:** أن حديث عامر بن مسعود أخرجه أيضاً الترمذي [رقم ٧٩٧] قال:

حدثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد ثنا سفيان عن أبي إسحاق عن نمير ابن غريب عن عامر بن مسعود به، ثم قال الترمذي: هذا حديث مرسل عامر بن مسعود لم يدرك النبي ﷺ اهـ.

والشارح دائماً يستدرك على المؤلف بالباطل ويسكت في موضع الحق والصواب.

وأخرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب [رقم ٢٣١]:

الثاني: أنه ذكر سعيد بن بشير في السند عقب حديث جابر فأوهم أنه في سند حديثه، والواقع أنه في سند حديث أنس بن مالك لا في حديث جابر، ولا في حديث عامر بن مسعود.

قال الطبراني [الصغير: رقم ٧٠٣]:

حدثنا عبد العزيز بن سليمان الحرملي الأنطاكي ثنا يعقوب بن كعب الحلبي ثنا الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس به.

الثالث: أن الوليد بن مسلم ثقة من رجال الصحيحين.

الرابع: أن زهير بن محمد ثقة أيضاً من رجال الصحيحين، وإن كان مختلفاً فيه.

الخامس: أنه لا وجود له في سند الحديث كما رأيت.

٤/ ٢٩٠ **السادس:** أن حديث أنس أصله موقوف رواه عن أبي/ هريرة من قوله، كذلك رواه عبد الله بن أحمد في زوائد زهد أبيه [رقم ١٣٢]، وأبو نعيم في الحلية، والبيهقي في السنن [٤/ ٢٩٧] من طريق همام عن قتادة عن أنس عن أبي هريرة قال:

ألا أدلكم على باردة، قالوا: ماذا يا أبا هريرة؟ قال: الصوم في الشتاء.

٢١٦٤/ ٥١٧١ ـ «الصَّلَواتُ الخمسُ كفَّارةٌ لما بينهنَّ مَا اجْتُنِبَتِ الكَبَائِرُ، والجُمُعَةُ إلى الجُمعَة وزيادةُ ثلاثةِ أيامٍ».

(حل) عن أنس

قلت: سكت عليه الشارح وهو من رواية الحكم بن عبد الله عن أنس، والحكم ضعيف أخرجه أبو نعيم في ترجمة محمد بن أسلم الطوسي [٩/ ٢٥٠] من روايته عن إبراهيم بن سليمان عن عبد الحكم المذكور، لكن الحديث المذكور قبله في المتن شاهد له.

٢١٦٥/ ٥١٧٦ ـ «الصَّلاةُ في المسجدِ الحرام بمائةِ ألفِ صلاةٍ، والصلاةُ في مسجدِي عشرةُ آلافِ صلاةٍ، والصلاةُ في مسجدِ الرِّباطَاتِ ألفُ صلاةٍ».

(حل) عن أنس

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

قلت: لم يبين وجه ضعفه، وذلك أنه من رواية عبد الرحيم بن حبيب ثنا داود ابن عجلان ثنا إبراهيم بن أدهم عن مقاتل بن حيان عن أنس به.

قال أبو نعيم [٨/ ٤٦]: لم نكتبه إلا من حديث عبد الرحيم عن داود.

قلت: وداود ضعيف وعبد الرحيم متهم بالوضع، قال ابن حبان: [٢/ ١٦٣] لعله وضع أكثر من خمسمائة حديث على رسول الله ﷺ اهـ.

فالحديث موضوع لا ضعيف، ومن طريقه أيضاً أخرجه ابن منده في مسند إبراهيم بن أدهم [رقم ٣٠] قال:

أخبرنا عبد الله بن محمد بن الحارث ثنا العباس بن حمزة ثنا عبد الرحيم بن حبيب به.

٢١٦٦/ ٥١٨٠ ـ «الصَّلاةُ نُورُ المؤمنِ».

القضاعي وابن عساكر عن أنس

قال الشارح: قال العامري في شرح الشهاب: صحيح.

قلت: قدمنا غير مرة أن العامري أحمق يصحح الأحاديث بهواه وذوقه، غير

ناظر إلى الإسناد، وأنه ليس عنده حديث ضعيف ولا موضوع، بل الكل صحيح أو حسن أو غريب، وإلا كان متواتراً أو مشهوراً.

وهذا الحديث خرجه القضاعي [رقم ١٤٤] من طريق أبي خالد الأحمر عن عيسى بن ميسرة عن أبي الزناد عن أنس به.

وأخرجه ابن شاهين/ في الترغيب والترهيب [رقم ٤٦]: ٢٩١/٤

ثنا عبد الله بن سليمان أنا محمود بن آدم المصيصي أنا أبو خالد الأحمر به. وشيخه عيسى بن ميسرة ضعيف منكر الحديث متروك فكيف يكون الحديث صحيحاً؟! نعم، يشهد له حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً: «الطهور شطر الإيمان...» الحديث، وفيه: «والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء...» الحديث عند أحمد [٥/ ٣٤٤]، ومسلم [رقم ٢٢٣] والترمذي [رقم ٣٥١٧] وغيرهم، بل أفرد الحافظ المنذري طرقه بجزء مخصوص.

٢١٦٧/ ٥١٨١ ـ «الصَّلاةُ خيرُ موضوعٍ، فَمَن استطاعَ أن يستكثِرَ فليستكثرْ».

(طس) عن أبي هريرة

قال الهيثمي: فيه عبد المنعم بن بشير، يعني: وهو ضعيف، وظاهر كلام المصنف أنه لم يره مخرجاً لأعلى من الطبراني، ولا أحق بالعزو إليه، وليس كذلك، فقد رواه الإمام أحمد، وابن حبان، والحاكم وصححه عن أبي ذر.

قلت: كذب الشارح فحديث أبي ذر هو حديث طويل في نحو ورقتين من حجم هذا الكتاب جاء فيه هذا اللفظ من جملة ألفاظه في وسطه، فكيف ينتزع المصنف هذه القطعة وحدها منه ويعزوها إلى أحمد ولم يعزها حينئذٍ إلى المذكورين وحدهم.

فحديث أبي ذر المذكور أخرجه جماعة كثيرة منهم: الآجري في كتاب الشريعة، وأبو نعيم في الحلية [١/ ١٦٦ ـ ١٦٨] والقضاعي في مسند الشهاب [أرقام: ٦٥١، ٧٤٠، ٨٣٦، ٨٣٨]، وابن مردويه في التفسير[1]، والحسن بن رشيق، والبيهقي في السنن [٩/ ٤]، وابن سعد في الطبقات [٤/ ٢٢٩]، وابن شاهين في الترغيب [رقم ٢٦١]، والخرائطي في مكارم الأخلاق [١/ ٦٠] والحارث بن أبي أسامة في مسنده [رقم ٤٨]، وآخرون ذكرت أسانيدهم ومتونهم في مستخرجي على مسند الشهاب.

وهو عند بعضهم مطول وعند بعضهم مختصر كل يقتصر على قطعة منه ومحل الشاهد الذي يحتاجه، ومنهم ابن ماجه فإنه أخرج في سننه [رقم ٤٢١٨] منه

---

(١) انظر تفسير ابن كثير (٢/ ١٦٦).

قوله ﷺ: «لا عقل كالتدبير ولا ورع كالكف، ولا حسن كحسن الخلق»، ولفظه أوله عند أحمد عن أبي ذر [٥/ ١٧٨، ١٧٩] قال: أتيت النبي ﷺ وهو في المسجد فجلست فقال: «يا أبا ذر هل صليت؟ قلت: لا، قال: قم فصل، فصليت ثم
٢٩٢/٤ جلست، فقال: يا أبا ذر، تعوذ بالله من شر شياطين/ الإنس والجن، قال: قلت: يا رسول الله وللإنس شياطين؟ قال: نعم، قلت: يا رسول الله الصلاة، قال: خير موضوع من شاء أقل ومن شاء أكثر. .» الحديث.

وهكذا هو مصدر بـ «يا أبا ذر» عند ابن حبان [٢/ ٣٦١]، والحاكم [٢/ ٥٩٧]، وأبي نعيم [١/ ١٦٦ ـ ١٦٨] وجل من أخرجه بتمامه فموضعه حرف الياء لا حرف الصاد، وأيضاً هو من الأحاديث الطوال، وقد التزم المصنف ألا يوردها في هذا الكتاب وإنما أوردها في أصله جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير.

٢١٦٨/ ٥١٨٢ ـ «الصلاةُ قربانُ كلِّ تَقِيٍّ».

القضاعي عن علي

قال في الكبير: ورواه أبو يعلى عن جابر بلفظ «الصلاة قربان، والصيام جنة، والصدقة تطفىء الخطيئة كما يطفىء الماء النار».

قلت: حديث جابر أخرجه أحمد [٣/ ٣٢١]، والحاكم في المستدرك [٤/ ٤٢٢] كلاهما من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمٰن بن سابط عن جابر.

والشارح يعيب المصنف بالعزو إلى الأدنى دون الأعلى.

وكذلك أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٣/ ١٩٤، ١٩٥] من طريق زائدة بن قدامة عن عبد الله بن عثمان بن خثيم.

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب [٥/ ١] من طريق حماد بن سلمة عن ابن خثيم.

أما حديث الباب فأخرجه القضاعي [رقم ٢٦٥] من طريق علي بن حرب:

ثنا موسى بن داود الهاشمي ثنا ابن لهيعة ثنا محمد بن عبد الرحمٰن بن نوفل عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن علي عليه السلام به.

٢١٦٩/ ٥١٨٣ ـ «الصلاةُ خِدْمَةُ الله في الأرضِ، فَمَنْ صلَّى ولم يرفع يديه فهي خِداجٌ، هكذا أَخبرني جبريلُ عن الله عز وجل، إن بكلِّ إشارةٍ درجةً وحَسَنَةً».

(فر) عن ابن عباس

قلت: هذا حديث موضوع.

٢١٧٠/ ٥١٨٤ ـ «الصلاةُ خلفَ رجلٍ ورعٍ مَقبُولَةٌ، الهديَّةُ إلى رجلٍ وَرعٍ مقبولةٌ، والجلوسُ مع رجلٍ ورعٍ من العبادةِ، والمذاكرةُ معه صدقةٌ».

(فر) عن البراء

قال في الكبير: وفيه عبد الصمد بن حسان، قال الذهبي: تركه أحمد بن حنبل.

قلت: هو حديث باطل موضوع، وقبل عبد الصمد بن/ حسان مجاهيل. ٤/ ٢٩٣

٢١٧١/ ٥١٨٨ ـ «الصَّلاةُ ميزانٌ فَمَن أَوْفَى اسْتَوْفَى».

(هب) عن ابن عباس

قلت: أخرجه أيضاً الحاكم في التاريخ قال:

حدثنا أبو بكر بن أبي الحسن ثنا مكي بن عبدان ثنا عبد الله بن مخلد ثنا محمد بن الحارث مولى بني هاشم ثنا يحيى بن منبه عن موسى بن عقبة عن كريب عن ابن عباس به.

وأخرجه الدولابي في الكنى [٢/ ١٤٠، ١٤١] عن سلمان الفارسي رضي الله عنه من قوله، قال الدولابي:

حدثني روح بن الفرج ثنا يحيى بن سليمان ثنا محمد بن فضيل ثنا عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمٰن أبو نصر اليشكري عن سالم بن أبي الجعد عن سلمان قال: الصلاة مكيال فمن وفى وفى له، ومن طفف فقد علمتم ما قال الله في المطففين.

٢١٧٢/ ٥١٨٩ ـ «الصَّلاةُ تُسَوِّدُ وَجه الشيطانِ، والصدقةُ تَكْسِرُ ظَهرَهُ، والتحابُّ في الله والتودُّدُ في العملِ يقطعُ دابِرَه».

(فر) عن ابن عمر

قلت: والكذب على الله وعلى دينه يسود صحيفة صاحبه ويبوئ له مقعداً من جهنم، فإن هذا الحديث موضوع على رسول الله ﷺ، عزاه المصنف إلى الديلمي [رقم ٣٧٩٩] من حديث ابن عمر، فكتب عليه الشارح في الكبير: ورواه عنه أيضاً البزار وفيه عبد الله بن محمد بن وهب الحافظ أورده الذهبي في الضعفاء، وقال الدارقطني: متروك، وزافر بن سليمان، قال ابن عدي: لا يتابع على حديثه، وثابت الثمالي، ضعيف جداً.

قلت: قدمنا مراراً أن الشارح أجهل مخلوق خلقه الله تعالى وسيخلقه إلى يوم القيامة برجال الحديث، وأنه كلما رأى في السند رجلاً وافق في نسبته أو كنيته أحداً من الحفاظ المشاهير أصحاب المصنفات فهو عنده ذلك الحافظ المشهور، وإن تكررت النسبة مع اختلاف الاسم واختلاف الزمان فهو ذلك الحافظ أيضاً، فإذا

وجد في السند أحمد بن نصر من أهل القرن السادس، فهو عنده محمد بن نصر المروزي من أهل القرن الثالث، وإذا وجد في السند عبد الكريم بن نصر من أهل
٤/٢٩٤ القرن الرابع فهو عنده محمد بن نصر أيضاً، وإذا وجد/ في السند أبو عبد الله البزار من أهل القرن الخامس فهو أبو بكر البزار صاحب المسند، ثم إذا وجد مرة أخرى إسماعيل بن يحيى البزار من أهل القرن الرابع فهو أيضاً أبو بكر البزار صاحب المسند، وإذا وجد محمد بن عبد الله البزار فهو أيضاً البزار صاحب المسند الذي اسمه أحمد بن عمر بن عبد الخالق وكنيته أبو بكر، فهذا الحديث وقع فيه كذلك أيضاً، قال الديلمي [رقم ٣٧٩٩]:

أخبرنا حدثنا عبدوس حدثنا علي بن إبراهيم البزار ثنا محمد بن يحيى ثنا عبد الله بن محمد بن وهب حدثنا إسماعيل توبة ثنا زافر بن سليمان عن ثابت الثمالي عن أبي عبد الله الصنعاني عن عطاء عن عبد الله بن عمر به.

فلما رأى في السند علي بن إبراهيم البزار وهو من أهل القرن الخامس عزاه لأبي بكر أحمد بن عمر بن عبد الخالق البزار صاحب المسند الذي هو من أهل القرن الثالث فلا حول ولا قوة إلا بالله.

٢١٧٣/ ٥١٩١ ـ «الصلاةُ عليَّ نورٌ على الصراطِ، فَمَنْ صَلَّى عليَّ يوم الجمعةِ غفرتْ له ذنوبُ ثمانينَ عاماً».

الأزدي في الضعفاء (قط في الأفراد) عن أبي هريرة

قلت: أخرجه أيضاً ابن شاهين في الترغيب [٢٢] قال:

حدثنا الحسين بن إسماعيل الضبي، وأحمد بن عبد الله بن نصر بن بجير قالا: حدثنا سعيد بن محمد بن ثواب أنا عون بن عمارة أنا سكن البرجمي عن حجاج بن سنان عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أظنه عن أبي هريرة به مرفوعاً مثله سواء.

وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس [رقم ٣٨١٤] من طريق الدارقطني في الأفراد ومن طريق أبي نعيم، وقد تكلم الشارح على سنده.

٢١٧٤/ ٥٢٠٠ ـ «الصيامُ نصفُ الصَّبْرِ».

(هـ) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وكأنه لم ير قول ابن العربي في السراج: حديث ضعيف جداً.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أن المصنف لم يرمز له بعلامة الحسن، بل النسخ مختلفة في ذلك ففي بعضها علامة الصحيح، وهو باطل جزماً، وفي بعضها علامة

الضعيف كالذي بعده وهو الصحيح، ولم نر نسخة بجنبها علامة الحسن إلا ما حكاه الشارح وهو كذاب.

الثاني: أن الحديث من رواية موسى بن عبيدة/ الربذي وهو ضعيف، فلا يجوز أن يحكم المصنف بحسنه. ٤/٢٩٥

وأيضاً كان الواجب رده بذكره موسى لا بكلام ابن العربي.

الثالث: أن ابن العربي لم يقل ذلك في هذا الحديث بل في حديث: «الصبر نصف الإيمان»، وعبارته في الاسم الصابر من السراج وهو الاسم السادس والثلاثون، وأحاديث الصبر قليلة إلا أن الناس قد أكثروا منها في الصحيح واللفظ للموطإ [ص: ٦١٦]: «من يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله، ومن يتصبر يصبره الله...» الحديث، ثم ذكر حديث: «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» ثم قال: وحديث الصبر نصف الإيمان ضعيف جداً فلا تشغلوا به بالاً، بل الإيمان هو الصبر كله لأن الشريعة على قسمين: مأمور ومزجور، ولا يطاق الامتثال ولا الانكفاف إلا بالصبر، فإن حقيقته فعل ما تكرهه النفس من اعتقاد أو عمل بدلاً مما تؤثره وتهواه... إلخ كلامه.

الرابع: أن ابن العربي لا يعتمد عليه في تضعيف الأحاديث وتصحيحها فإنه يصحح الضعيف ويضعف الصحيح وهو الأكثر، وينفي الأحاديث الصحيحة وهو لا علم له بها لأنه لم يكن واسع الرواية، ولا علم له إلا بأحاديث الموطإ والصحيحين، وسنن أبي داود والترمذي، وبعض الأجزاء والفوائد التي سمعها في رحلته، وما أظنه رأى سنن ابن ماجه ولا النسائي، ولا مسند أحمد فضلاً عن المعاجم، والمسانيد، والسنن، والمصنفات الأخرى، وحسبك أنه صحح حديث: «الموت كفارة لكل مسلم» والحديث المسلسل بالسؤال عن الإخلاص، وقال: إنه لم يصح في الدنيا إلا ألف حديث، وما عداها فباطل في نحو هذا مما يعلم بطلانه بالضرورة.

٢١٧٥/ ٥٢٠١ ـ «الصيامُ نِصْفُ الصَّبْرِ، وعلى كلِّ شيءٍ زَكاةٌ، وزكاةُ الجسدِ الصِّيامُ».

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه محمد بن يعقوب، قال الذهبي: له مناكير، وموسى بن عبيدة ضعفوه، وقال أحمد: لا تحل الرواية عنه.

قلت: علة الحديث موسى بن عبيدة أما محمد بن يعقوب فلا دخل له في الحديث، فقد أخرجه ابن شاهين في الترغيب [رقم ٢٧٧] قال:

٤/٢٩٦ حدثنا منصور بن الفتح ثنا بشر بن موسى/ ثنا أبو بلال الأشعري ثنا إبراهيم ابن محمد عن موسى بن عبيدة عن جهمان السلمي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الصوم نصف الصبر وعلى كل شيء زكاة. . .» الحديث.

بل رواه ابن ماجه أيضاً من غير طريق محمد بن يعقوب فقال [رقم ١٧٤٥]: حدثنا أبو بكر ثنا عبد الله بن المبارك (ح).

وحدثنا محرز بن سلمة العدني ثنا عبد العزيز بن محمد جميعاً عن موسى بن عبيدة عن جمهان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل شيء زكاة وزكاة الجسد الصيام»، زاد محرز في حديثه: وقال رسول الله ﷺ: «الصيام نصف الصبر».

٢١٧٦/ ٥٢٠٣ ـ «الصِّيامُ والقرآنُ يشفعانِ للعبدِ يومَ القيامةِ، يقولُ الصيامُ: أيْ ربِّ إني منعتهُ الطعامَ والشهواتِ بالنهارِ فشفِّعني فيه، ويقولُ القُرآنُ: ربِّ منعتُه النومَ باللَّيلِ فشفِّعني فيه، فَيُشَفَّعانِ».

(حم. طب. ك. هب) عن ابن عمرو

قلت: أخرجه أيضاً محمد بن نصر في قيام الليل (ص١١٣)، وأبو نعيم في الحلية [٨/ ١٦١]، والبغوي في التفسير [١/ ٧٣] طبع حجر بالهند.

حرف الضاد

٢١٧٧/ ٥٢٠٥ ـ «ضَالَّة المسْلِم حَرْقُ النَّار».

(حم. ت. ن. حب) عن الجارود بن المعلى (حم. هـ حب) عن عبد الله بن الشخير (طب) عن عصمة بن مالك

قال الشارح: وظاهر صنيع المصنف أن هذا هو الحديث بتمامه، والأمر بخلافه، بل تتمته عند مخرجه: «فلا تقربنها».

قلت: هذه اللفظة إنما ذكرها بعض الرواة، والأكثرون لم يذكروها فالصواب ما فعل المصنف، وإنما الذي يجب عليه التنبيه أن حديث الجارود لم يخرجه الترمذي مسنداً وإنما ذكره تعليقاً في كتاب الأشربة فروى فيه من حديث سعيد عن قتادة عن أبي مسلم الجذمي عن الجارود بن العلاء أن النبي ﷺ: «نهى عن الشرب قائماً»، ثم قال [رقم: ١٨٨١]: وهكذا روى غير واحد هذا الحديث عن سعيد عن قتادة، وروى عن قتادة عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن أبي مسلم عن الجارود أن النبي ﷺ قال: «ضالة المسلم حرق النار» والجارود بن المعلى يقال:/ ابن ٤/٢٩٧ العلاء والصحيح: ابن المعلى، وأما النسائي فما رأيته فيه[1].

٢١٧٨/ ٥٢١١ ـ «ضَربَ اللَّهُ تَعالى مثلاً صراطاً مستقيماً وعلى جَنَبَتي الصِّراط سوران فيهما أبْوَاب مفتَّحة، وعَلَى الأبْوَاب ستور مُرخاةٌ، وعلى باب الصراط دَاعٍ يَقُول: يَا أيُّهَا النَّاسُ ادْخُلُوا الصِّرَاطَ جَميعاً ولا تتعَوجُوا، ودَاع يَدعُو مِنْ فَوقِ الصِّراط، فإذا أرادَ الإنسانُ أن يَفتَحَ شيئاً من تلكَ الأبوَاب قَالَ: ويحكَ لا تَفْتَحْه، فإنَّك إنْ فَتَحتَه تَلجه، فالصِّراط: الإسلامُ، والسورَان: حُدُودُ اللَّهِ تَعَالى، والأبوابُ المفتَّحَة: مَحَارِمُ الله تَعَالَى، وذَلك الدَّاعي عَلى رأس الصِّراطِ: كتَاب الله، والدَّاعي مِنْ فَوق: واعظُ الله في قَلبِ كُلِّ مُسْلمٍ».

(حم. ك) عن النواس

قال الشارح: ابن خالد.

وقال في الكبير: صححه الحاكم وأقره الذهبي فظاهر صنيع المصنف أن هذا

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٣/ ٤١٤، ٤١٥).

لا يوجد مخرجاً لأحد من الستة والأمر بخلافه، فقد عزاه في الفردوس للترمذي في الأمثال.

قلت: النواس اسم والده سمعان، وخالد قيل: إنه اسم جده، والترمذي خرج الحديث [رقم ٢٨٥٩] بلفظ: «إن الله تعالى ضرب...» وموضعه حرف الألف، ولكن المصنف ذكره في الأصل الذي هو الجامع الكبير دون هذا.

٢١٧٩/٥٢١٦ ـ «ضَع القَلَمَ عَلَى أذُنِكَ، فإِنَّهُ أذْكَر للمُمْلِي».

(ت) عن زيد بن ثابت

قال في الكبير: ثم قال الترمذي: إسناده ضعيف، وعنبسة ومحمد، أي: من رجال إسناده ضعيفان اهـ. وزعم ابن الجوزي وضعه، ورد ابن حجر بأنه ورد من طريق أخرى لابن عساكر ورواه بسندين مختلفين يخرجه عن الوضع.

قلت: الذي تعقب ابن الجوزي بذلك هو المؤلف، ولكن الشارح يحيد عن ذلك محبة لكتم فضله وغمط حقه.

وطريق حديث أنس الذي أورده المؤلف [١/٢١٦] من عند ابن عساكر والديلمي [رقم ٣٨٧٥] أضعف من حديث زيد بن ثابت لأنه من رواية عمرو بن الأزهر وهو كذاب وضاع، وقد وجدت لحديث أنس طريقاً آخر لم يذكره المؤلف.

قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/٣٣٧]:

حدثنا أحمد بن إسحاق ثنا أحمد بن يحيى بن نصر ثنا أبو عبد الرحمٰن الراعي ـ هو هارون بن سعيد ـ ثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف ثنا إبراهيم بن زكريا حدثني عثمان بن عمرو بن عثمان البصري عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ للكاتب إذا كتب: «ضع القلم على أذنك».

وحديث زيد بن ثابت أخرجه أيضاً ابن سعد في الطبقات [٢/٣٥٩] قال: أخبرنا إسماعيل بن أبان الوراق ثنا عنبسة بن عبد الرحمٰن القرشي عن محمد بن
٤/٢٩٨ زاذان عن أم سعد عن زيد بن ثابت قال: دخلت على رسول/ الله ﷺ وهو يمل في بعض حوائجه فقال: «ضع القلم على أذنك فإنه أذكر للمملي».

وأخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار قال:

حدثنا أحمد بن الخليل عن إسماعيل بن أبان به.

وأخرجه ابن حبان في الضعفاء قال [٢/ ١٨٠]:

حدثنا موسى بن محمد الأنصاري بالبصرة ثنا محمد بن أحمد بن المثنى ثنا

إسماعيل بن أبان الوراق به.

٢١٨٠/٥٢١٨ ـ «ضَع أُصبعكَ السَّبابة علَى ضِرْسِك ثُمَّ اقْرأ آخِر ﴿يسٓ﴾».

(فر) عن ابن عباس

قلت: سكت عليه الشارح وهو حديث باطل موضوع فيه الحسين بن علوان عن عمر بن صبح وكلاهما كذاب وضاع، وقد تصرف المصنف في متنه، ولفظه: «ثم اقرأ: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ..﴾ الآية [يس: ٧٧]».

قال الديلمي:

أخبرنا أبي أخبرنا أبو سعد الدوناكي أخبرنا الحسن بن محمد الخلال ثنا محمد بن العباس الوراق ثنا أحمد بن محمد بن الحسين الرقي ثنا القاسم بن علي ابن أبان العلاف ثنا إسحاق بن إسماعيل النيسابوري ثنا سهل بن صعير ثنا الحسين ابن علوان ثنا عمر بن صبح عن مقاتل بن حيان عن يحيى بن وثاب عن ابن عباس به.

٢١٨١/ ٥٢١٩ ـ «ضَعْ بصرَكَ مَوْضِع سُجُودك».

(فر) عن أنس

قلت: هذا حديث موضوع، وتمامه عند مخرجه: قلت: يا رسول الله هذا شديد لا أطيق، قال: «ففي المكتوبة إذاً يا أنس».

٢١٨٢/ ٥٢٢٠ ـ «ضَع يدكَ على الذي تألَم من جَسَدك وقُلْ: بسْم الله ثَلاثاً وقُل سَبْع مَرَّات: أعُوذُ باللَّهِ وقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أجِد وأحَاذِر».

(حم. م. هـ) عن عثمان بن أبي العاص الثقفي

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن ذينك تفرد بإخراجه من بين الستة والأمر بخلافه، بل رووه إلا البخاري كلهم في الطب، أما النسائي ففي اليوم والليلة.

قلت: وعلى هذا كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي هو باب من أبواب سننه، قبح الله الجهل،/ الحديث ما خرجه باللفظ المذكور هنا واحد من بقية الستة. ٤/٢٩٩

قال أبو داود [رقم ٣٨٩١]:

حدثنا القعنبي عن مالك عن يزيد بن خصيفة أن عمرو بن عبد الله بن كعب السلمي أخبره أن نافع بن جبير أخبره عن عثمان بن أبي العاص أنه أتى رسول الله ﷺ ـ قال عثمان: وبي وجع قد كاد يهلكني ـ قال: فقال النبي ﷺ: «امسحه بيمينك سبع مرات وقل: أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر».

وقال الترمذي [رقم ٢٠٨٠]:

حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري ثنا معن ثنا مالك به مثله، فموضعه حرف الألف كما ترى والشارح يتبالد.

٢١٨٣/ ٥٢٢٩ ـ «الضَّبعُ صَيدٌ، وفِيهِ كَبْش».

(قط. هق) عن ابن عباس

قال في الكبير: ظاهر كلام المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد من الستة، وهو عجيب، فقد أخرجه الأربعة جميعاً، أبو داود والترمذي في الأطعمة، والنسائي وابن ماجه في الحج، كلهم عن جابر قال: سألت النبي ﷺ عن الضبع، فقال: «هو صيد، ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم»، حسنه الترمذي.

قلت: بل العجيب أن تصل الغفلة بصاحبها إلى هذا الحد، فيورد حديثاً بلفظ آخر، ويتعقب به على المصنف في موضع لا يُجَوِّزُ له اصطلاحه ذكره فيه بل ولا في الكتاب من أصله، لأن أوله: «هو صيد» ولا يعرف الضمير على أي شيء يعود إلا إذا ذكر الضبع فيكون مزاداً في اللفظ النبوي، ثم هذا اللفظ الذي ذكره إنما هو لفظ أبي داود وحده.

أما لفظ الترمذي [رقم ٨٥١]، والنسائي [٢/ ٢٠٠] عن ابن أبي عمار قال: سألت جابر بن عبد الله عن الضبع، فأمرني بأكلها، قلت: أصيد هي؟ قال: نعم، قلت: سَمِعْتَهُ من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم.

وأما لفظ ابن ماجه [رقم ٣٢٣٦]: عن جابر قال: جعل رسول الله ﷺ في الضبع يصيده المحرم كبشاً، وجعله من الصيد، فهذه ألفاظ لا تدخل في كتاب المؤلف وإن جهل الشارح وعاند وتجاهل وتبالد.

٢١٨٤/ ٥٢٣١ ـ «الضَّحك في المسْجِدِ ظُلْمَةٌ في القَبْرِ».

(فر) عن أنس

قال/ في الكبير: ورواه عنه أيضاً الميداني والجرجاني. ٤/ ٣٠٠

قلت: هذا نوع جديد من الجهالة ابتدأ به الشارح، وهو غريب في بابه لم يسبقه جاهل إليه؛ بحيث يجعل الشارح كل من له نسبة في رجال السند مخرجاً للحديث، فيذكر من جملة مخرجيه، وفاته أن يذكر من جملة مخرجيه أيضاً القيرواني والسكسكي والقرشي والزهري، فإن هؤلاء كلهم موجودون في سنده مع الجرجاني والميداني.

قال الديلمي [رقم ٣٨٩١]:

أخبرنا أبي أخبرنا الميداني أخبرنا أبو بكر أحمد بن منصور القيرواني أخبرنا منصور بن خلف أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسن الجرجاني ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن إسماعيل حدثنا محمد بن إسحاق السكسكي ثنا عثمان ابن عبد الله القرشي عن مالك عن الزهري عن أنس به.

فإذا كان في ظنه أن كل من وصف بنسبة يجوز عزو الحديث إليه، فكان الواجب عزوه إلى الجميع، أو توهم ذلك في الميداني والجرجاني خاصة فلا أدري من أين توهم ذلك، فإنه لا يوجد في المخرجين الميداني ولا الجرجاني، وإن كان ابن عدي وغيره جرجاني لكن لا يعرفه أحد بذلك، ولا يذكره به قط، والحديث باطل موضوع لا أصل له عن رسول الله ﷺ، ولا أنس ولا الزهري ولا مالك، وعثمان بن عبد الله وضاع.

٢١٨٥/ ٥٢٣٣ ـ «الضَّحك ينقض الصَّلاة ولا ينقض الوضُوء».

(قط) عن جابر

قال في الكبير: هذا من أحاديث الأحكام وضعفه شديد، فسكوت المصنف عليه غير سديد.

قلت: المصنف رمز له بعلامة الضعف، فلم يسكت، ولكن الشارح أورد آلاف مؤلفة من الأحاديث الواهية، والمنكرة، والموضوعة في الأحكام والرقائق وغيرها في كتاب كنوز الحقائق وسكت على الجميع، وينظر أحدكم القذى في عين أخيه وينسى الجذع معترضاً في عينه.

٢١٨٦/ ٥٢٣٧ ـ «الضِّيَافَةُ ثَلاثَةُ أيَّامٍ فَمَا زَادَ فَهُوَ صَدَقَةٌ».

(حم. ع) عن أبي سعيد، البزار عن ابن عمر

(طس) عن ابن عباس

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن ذا لا يوجد مخرجاً في أحد الصحيحين وهو ذهول، فقد ذكره/ الحافظ العراقي باللفظ المذكور، وقال: إنه متفق ٣٠١/٤
عليه من حديث أبي شريح الخزاعي.

قلت: لا أدري والله ما أقول هنا! فالمصنف ذكر الحديث قبل هذا مباشرة وعزاه للبخاري عن أبي شريح [فتح: ٦١٣٥] فلو كان أعمى لكان كاتبه يذكر له ما في الكتاب، فكيف ولم يكن أعمى البصر إنما كان أعمى القلب فقد كذب في قوله: إن العراقي ذكره باللفظ المذكور وعزاه للشيخين، فإن مسلماً ما خرجه بهذا اللفظ، بل بلفظ [٤٨/ ١٤]: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر»، وحديث أبي شريح بهذا

اللفظ لم يختص به الشيخان فقط بل رواه أيضاً أبو داود [رقم ٣٧٤٨]، وابن ماجه [رقم ٣٦٧٥] وقد أعاده المصنف في حرف الميم، وعزاه لأحمد [٤/ ٣١]، والشيخين [فتح: رقم ٦١٣٥] [مسلم: ٤٨/ ١٤] وغيرهم، فلا الذي أمامه رأى الشارح ولا الذي بعده عرف، ولا صدق في نقله عن العراقي، ولو كنت قبل الشروع في هذه الكتابة اعلم أن الشارح إلى هذا الحد وصل أمره لما شغلت نفسي به، فإنه أسقط من ذلك والأمر للّهِ وحده.

٢١٨٧/ ٥٢٤٣ ـ «الضِّيَافة عَلى أهلِ المدَر، وليسَت علَى أَهْلِ الوَبر».

القضاعي عن ابن عمر

قلت: هذا حديث موضوع تفرد به إبراهيم بن عبد الله بن همام الصنعاني[1] عن عمه عبد الرزاق عن الثوري عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وما هذا من حديث هؤلاء فكان الواجب على المصنف ألا يذكره وفاء بشرطه الذي شرطه على نفسه ولكنه الشره.

٢١٨٨/ ٥٢٤٢ ـ «الضيفُ يَأْتِي بِرِزْقِهِ وَيَرْتَحِلُ بِذُنوبِ القَوْمِ».

أبو الشيخ عن أبي الدرداء

قلت: أخرجه أيضاً الديلمي في مسند الفردوس قال [رقم ٣٨٩٦]:

أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن زنجويه الزنجاني المعروف بالزنجوي عن القاضي أبي عبد الله الحسين بن محمد الزنجاني الفلاكي عن إبراهيم بن عبد الله البصري الحافظ عن عبد الرحمٰن بن عمران العبدي عن إسحاق بن إبراهيم بن خنيس عن محمد بن الفرات عن سعيد بن لقمان عن عبد الرحمٰن الأنصاري عن أبي الدرداء به.

٤/ ٣٠٢ ورواه/ الديلمي [رقم ٣٨٩٦] من طريق أبي عبد الرحمٰن السلمي قال:

حدثنا محمد بن نصر بن أشكاب عن الحسين بن محمد بن أسد عن منصور ابن أسد عن أحمد بن عبد الله عن إسحاق بن نجيح عن عطاء الخراساني عن أبي ذر عن النبي ﷺ به.

وفي الباب عن أبي قرصافة أخرجه أبو الشيخ في الثواب:

حدثنا محمد بن أحمد بن معدان ثنا أيوب بن علي بن الهيضم ثنا زياد بن سيار عن عزة بنت أبي قرصافة عن أبيها قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله بقوم

---

(١) أورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمة إبراهيم المذكور (١/ ٢٧٣).

خيراً أهدى إليهم هدية، قالوا: يا رسول الله وما تلك الهدية؟ قال: الضيف ينزل برزقه ويرحل وقد غفر الله لأهل المنزل».

وعن أنس مرفوعاً: «إذا دخل الضيف على القوم دخل برزقه، وإذا خرج خرج بمغفرة ذنوبهم».

رواه الديلمي [رقم ٣٨٩٦] وقد ذكره المؤلف سابقاً في حرف الألف.

* * *

حرف الطاء

٢١٨٩/ ٥٢٤٨ ـ «طَاعَةُ المرأة نَدَامة».

(عد) عن زيد بن ثابت

قال في الكبير: رواه ابن عدي من طريق عثمان بن عبد الرحمٰن الطرائفي عن عنبسة بن عبد الرحمٰن عن محمد بن زاذان عن أم سعيد بنت زيد بن ثابت عن زيد ابن ثابت، قال ابن عدي: وعثمان وعنبسة ليسا بشيء، وتعقبه المؤلف بأن له شاهداً وهو ما أخرجه العسكري في الأمثال عن عمر قال: خالفوا النساء فإن في خلافهن البركة.

قلت: كذب الشارح وكتم الحق، فالحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات [٢/ ٢٧٢، ٢٧٣] من عند ابن عدي [٣/ ٢٦٢]، و[٥/ ٢٦٢]، وأورد بعده حديث عائشة الذي ذكره المصنف قبل هذا بلفظ: «طاعة النساء ندامة» وأعله بمحمد بن سليمان بن أبي كريمة الذي رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عنها، وقال: إنه حدث عن هشام ببواطل لا أصل لها منها هذا الحديث، فتعقبه المؤلف بأنه له طريقاً آخر من رواية أبي البختري عن هشام أخرجه أبو علي الحداد في معجمه.

وطريقاً آخر أيضاً من رواية عيسى بن يونس عن هشام أخرجه أبو الحسن علي ابن أحمد بن عمر الحمامي في جزئه[1]، وابن النجار في تاريخه، وبأن له شاهداً من حديث أبي بكرة مرفوعاً: «هلكت الرجال حين أطاعت النساء» أخرجه الطبراني/ ٣٠٣/٤
[الأوسط رقم ٤٢٥] والحاكم [٤/ ٢٩١] وصححه، وشاهداً من قول عمر، وهو الذي ذكره الشارح، وشاهداً آخر من قول معاوية، فضرب الشارح عن كل هذا وكتمه، وادعى أن المصنف لم يذكر في التعقب إلا قول عمر إضماراً لعجزه وضعف تعقبه فانظر إلى هذا وتعجب.

٢١٩٠/ ٥٢٥٠ ـ «طَالب العلْم بَين الجهَّال كَالحي بينَ الأمْوَات».

العسكري في الصحابة، وأبو موسى في الذيل

عن حسان بن أبي سنان مرسلاً

(١) انظر اللآليء؛ فقد ذكره الإمام السيوطي هناك بسنده (٢/ ١٧٤).

قلت: ورد مسنداً موصولاً من حديث علي عليه السلام أخرجه الطوسي في مجالسه من طريق أبي المفضل الشيباني وهو في مصنفه قال:

حدثنا أبو القاسم جعفر بن محمد العلوي بمنزله بمكة سنة (٣١٨) ثنا عبد الله ابن أحمد بن نهيك ثنا محمد بن أبي عمير عن حمزة بن حمران عن أبي عبد الله عن أبيه عن جده عن أبيه الحسين بن علي عن علي عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «طالب العلم بين الجهال كالحي بين الأموات».

٢١٩١/ ٥٢٥٢ ـ «طَالب العلم لله كالغَادِي، الرَّائح في سَبيلِ الله عَزَّ وَجَلَّ».

(فر) عن عمار وانس

قال في الكبير: ورواه عنهما أبو نعيم أيضاً وعنه تلقاه الديلمي مصرحاً فلو عزاه إلى الأصل لكان أولى.

قلت: الذي في أصلنا من مسند الفردوس [رقم ٣٩١٢] أن هذا الحديث عن عمار موقوفاً وعن أنس مرفوعاً، فإنه أسند من طريق أبي نعيم قال:

حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا ثنا عثمان بن عبد الله ثنا رشدين عن أبي سفيان عن عبد الله بن الهذيل عن عمار بن ياسر قال: طالب العلم لله كالغادي والرائح في سبيل الله.

وقال: أخبرنا نصر بن محمد بن علي المقري أخبرنا أبي أخبرنا أبو بكر بن روزبة أخبرنا محمد بن أحمد بن محمد المديني بفسطاط مصر ثنا الهيثم بن أحمد بن عبد الله بن زيد ثنا نصر بن محمد السليطي ثنا حميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ بنحوه.

٢١٩٢/ ٥٢٥٣ ـ «طَالبُ العلْمِ طَالبُ الرَّحْمَةِ، طَالِبُ العِلْمِ رُكْنُ الإسْلامِ، وَيُعْطَى أَجرهُ مَعَ النَّبِيِّين».

(فر) عن أنس

قال في الكبير: ورواه عنه الميداني أيضاً.

قلت: قد نبهت على قوله: رواه الميداني قريباً والحديث/ موضوع، يلام ٤/٣٠٤ المصنف على ذكره.

٢١٩٣/ ٥٢٥٤ ـ «طَبَقَات أُمَّتِي خَمْسُ طبقات كُلُّ طَبَقَة منْهَا أَرْبَعُونَ سَنَةً، فَطَبَقَتي وَطَبَقَةُ أصْحابِي أَهْلُ العلْم والإيمَانِ، والَّذِينَ يَلُونَهُمْ إلى الثَّمانِينَ أَهْلُ البرِّ والتَّقْوَى، والَّذِينَ يَلُونَهُمْ إلى العِشْرِينَ ومائة أَهلُ التَّرَاحُمِ والتَّواصُلِ، والَّذِين يلونهم

إلى ستِّين ومائة أَهْلُ التَّقَاطُعِ والتَّدَابُرِ، والَّذِين يَلُونَهم إلى المائَتَينِ أَهْلُ الهَرجِ والحُرُوبِ».

ابن عساكر عن انس

قال في الكبير: كلام المصنف كالصريح في أنه لم يره مخرجاً لأحد من الستة، وإلا لما أبعد النجعة عادلاً عنه وهو عجيب، فقد خرجه ابن ماجه باللفظ المزبور، ورواه أيضاً العقيلي وغيره كلهم بأسانيد واهية، فقد أورده الحافظ ابن حجر في عشارياته من طريقين وقال: حديث ضعيف فيه عباد ويزيد الرقاشي ضعيفان وله شواهد كلها ضعاف، منها أن علي بن حجر رواه عن إبراهيم بن مظهر.... إلخ.

قلت: هذا الكلام كله نقله من اللآلىء المصنوعة للمؤلف [٢/ ٣٩٤]، وقد أورده هناك من عند ابن ماجه [رقم ٤٠٥٨] بلفظ: «أمتي خمس طبقات» فموضعه في كتابه هذا حرف الألف، والشارح ما رأى عشاريات الحافظ ولا سمع به، لولا ما رآه من نقل المؤلف، وهو يستفيد من علمه ويجحد فضله ويتعقبه بنفس علمه مع استعمال الكذب والتلبيس، ولهذا لم يشر [الشارح] إلى أن ابن الجوزي ذكر الحديث في الموضوعات حتى لا يرجع إلى اللآلىء فيرى به أن كل ما ذكره منقول من كلام المؤلف بالحرف، فابن الجوزي أورده من عند البغوي من رواية عباد بن عبد الصمد عن أنس ثم قال: لا أصل له والمتهم به عباد منكر الحديث، ثم أورده من عند العقيلي [٣/ ٤٢٧] من حديث عرفة عن أبي موسى، ونقل عن العقيلي أنه قال: عرفة مجهول، ولا يتبين سماعه من أبي موسى وروى يحيى بن عنبسة عن ابن المنكدر عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحوه.

ويحيى كذاب، فتعقبه المؤلف [٢/ ٣٩٣]: بأن حديث أنس رواه ابن ماجه من طريقين فبرىء منه عباد، ثم أورد الطريقين من عند ابن ماجه، ثم أورده من عند الحسن بن سفيان من طريق إبراهيم بن مظهر عن أبي المليح عن الأشيب بن دارم عن أبيه، وقال: ذكره ابن عبد البر [٢/ ٤٦١] في ترجمة دارم، وقال: في إسناده نظر.

٤/ ٣٠٥ وقال الذهبي في ذيل المغني [١/ ٦٣]: إبراهيم/ بن مظهر لا يدري من ذا ثم أورده من عند ابن عساكر من طريقين آخرين، ثم قال: وقد أورد الحافظ ابن حجر في عشارياته حديث أنس، وقال: هذا حديث ضعيف، إلى آخر ما نقله عنه الشارح بالحرف.

٢١٩٤/٥٢٥٨ ـ «طَعَامُ السخِيِّ دَوَاءٌ، وَطَعَامُ الشَّحيحِ دَاءٌ».

(خط) في البخلاء، وأبو القاسم الخرقي في فوائده عن ابن عمر

قال الشارح: رواته ثقات.

قلت: في هذا تعقب على المصنف والشارح، أما المصنف: فإن أبا القاسم الخرقي لم يخرج هذا الحديث في فوائده، وإنما أخرجه أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي في الأحاديث التي خرجها آخر فوائد الخرقي المذكور، فإن أبا القاسم التنوخي روى الفوائد عن أبي القاسم إبراهيم بن أحمد بن جعفر الخرقي، وسمعها عليه في ذي القعدة سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وآخرها حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً: «المجاهد من جاهد نفسه في الله عز وجل» ثم قال: آخر حديث الخرقي، وشرع في رواية أحاديث عن شيوخ آخرين في مجالس متعددة، وفي المجلس الثالث منها قال:

حدثنا صدقة بن علي المؤمل القاضي ثنا أحمد بن عبد الرحمٰن بن واقد التنوخي ببيروت ثنا بكر بن سهل الدمياطي ثنا عبد الله بن يوسف التنيسي ثنا مالك ابن أنس عن نافع عن ابن عمر به.

ثم قال: قال القاضي صدقة: لم يروه عن مالك غير عبد الله بن يوسف التنيسي فيما يقال اهـ. فالمصنف لم يتنبه لقوله: آخر حديث الخرقي، وظن أن الجميع من مروياته فعزاه إليه.

وأما الشارح: فإن قوله: رجاله ثقات مناقض لما ذكره في الكبير ونصه: قال الزين العراقي: رواه ابن عدي والدارقطني في غرائب مالك، وأبو علي الصوفي في عواليه، وقال: رجاله ثقات أئمة، قال ابن القطان: وإنهم لمشاهير ثقات إلا مقدام ابن داود، فإن أهل مصر تكلموا فيه اهـ.

لكن في الميزان ومختصر/ اللسان أنه حديث كذب. ٤/٣٠٦

وعزاه المصنف في الدرر كأصله لابن عدي عن ابن عمر، وقال: لا يثبت، فيه ضعفاء ومجاهيل، اهـ.

فقول الشارح بعد هذا في الصغير: رجاله ثقات، لا يخفى ما فيه من الكذب.

واعلم أن الحديث ذكره الذهبي في الميزان [١/ ١٤٠] في ترجمة أحمد بن محمد بن شعيب السجزي، وقال: روى عن محمد بن معمر البحراني وعنه حسن بن نفيس بحديث كذب عن البحراني عن روح عن الثوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «طعام الكريم دواء، وطعام البخيل داء».

قال الحافظ في اللسان [١/ ٢٦٩]: وهذا الحديث رواه الخطيب في المؤتلف عن أبي الفضل أحمد بن محمد بن عبيد الله الرشيدي عن محمد بن أحمد الرجائي عن حسن بن يعيش بن زهير، وذكره أبو منصور الديلمي من طريق الحاكم عن حسين [بن] داود العلوي عن إسحاق بن إبراهيم المروزي عن أبي سهيل أحمد بن محمد بن شعيب فذكره بلفظ: «طعام الجواد» والباقي سواء، وهو حديث منكر اهـ.

وذكره الذهبي [٤/ ١٧٥، ١٧٦] أيضاً في ترجمة مقدام بن داود الرعيني، فقال: ذكر ابن القطان أن الطبراني روى عن المقدام عن عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «طعام البخيل داء، وطعام السخي شفاء».

قال الحافظ: وهذا الحديث نقله ابن القطان من عوالي أبي علي الصدفي قال:

حدثنا أبو العباس العذري ثنا محمد بن نوح الأصبهاني قال: ثنا الطبراني به. قال ابن القطان: رواته ثقات مشاهير إلا المقدام اهـ.

وفي هذا الإطلاق نظر، فإن محمد بن نوح الأصبهاني لا يعرف حاله كما تقدم في ترجمته اهـ.

وقال في ترجمته [٥/ ٤٠٨]: اتهمه القاضي عياض بهذا الحديث رواه عن الطبراني عن مقدام بن داود عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «طعام البخيل داء وطعام السخي شفاء» رواه عنه أبو العباس العذري، وقال القاضي: الحمل فيه على شيخ العذري أو على المقدام، ولا
٤/ ٣٠٧ يلصق الوهم بالمقدام إلا بعد معرفة محمد بن/ نوح هذا.

قال الحافظ [٥/ ٤٠٨، ٤٠٩]: وقد تقدم في ترجمة أبي سهل أحمد بن محمد بن شعيب أنه روى هذا المتن عن حسن بن معمر بن زهير عن محمد بن معمر عن روح بن عبادة عن سفيان الثوري عن مالك، فهذه طريق أخرى لم يقف عليها عياض، ولا ابن القطان اهـ.

قلت: وله طريق ثالث لم يقف عليها الحافظ أيضاً، وهي طريق بكر بن سهل الدمياطي عن عبد الله بن يوسف عن مالك التي أخرجها أبو القاسم التنوخي كما سبق، وأخرجها أيضاً البندهي في شرح المقامات قال:

أخبرنا أبو الضيوف إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم الحريري بتبريز أنا الحافظ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد الكناني في كتابه أنا أبو العباس الفضل بن سهل بن محمد المروزي، قدم علينا أنا محمد بن عمرو البصري أنا أبو الحسن علي بن فيدان الطبري ثنا أبو يعلى عبد المؤمن السنفي ثنا بكر بن سهل الدمياطي ثنا

عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك به.

ومع هذه الطرق الثلاثة لا يَتَهَيَّأ الحكم عليه بالبطلان بل هو حديث حسن إن شاء الله تعالى ولا بد، فإن بكر بن سهل الدمياطي لا بأس به، وبمتابعة مقدام بن داود، فطريق الثوري لا يقل عن رتبة الحسن، وطريق المقدام الذي خرجه أبو علي الصدفي في عواليه، أسنده أيضاً ابن الأبار في معجم أصحاب الصدفي من طريق ابن بشكوال في ترجمته ثم قال: وهذا من غريب حديث مالك، وقد تبرأ من عهدته أبو علي رحمه الله.

٢١٩٥/ ٥٢٦٠ ـ «طَعَامُ أَوَّل يَوْم حَقٌّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ سُمْعَةٌ، وَمَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِهِ».

(ت) عن ابن مسعود

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته، وليس كما قال؛ فقد ضعفه مخرجه الترمذي صريحاً، وقال: لم يرفعه إلا زياد بن عبد الله، وهو ضعيف كثير المناكير والغرائب اهـ. وأعله ابن القطان بأن فيه عطاء بن السائب وهو مختلط.

قلت: الشارح لعدم معرفته بالحديث يظن أن اتباع ما قال الترمذي [رقم ١٠٩٧] واجب لا يتصور الخروج عنه/ ، وذلك إنما هو في حقه وحق أمثاله لا في ٣٠٨/٤
حق الحفاظ ذوي المعرفة والاطلاع كالمصنف، فإن له في ذلك رأياً كما للترمذي فيه رأي على أن الكل مصيب في هذا الحديث، فإن الترمذي تكلم على الحديث باعتبار رجاله وحال سنده، والواقع كما قال.

والمصنف رمز للحديث باعتبار متنه الثابت من مجموع طرقه الكثيرة التي منها حديث ابن عباس الذي ذكره بعد هذا مباشرة، وصححه أيضاً لأجل هذا المعنى، لأن الحديث إذا تعددت طرقه وكانت ضعيفة ضعفاً قريباً محتملاً غير ناشيء عن كذب الرواة واتهامهم بالوضع، وكان المتن خالياً من النكارة الظاهرة، والغرابة التي تدل بنفسها على بطلان الحديث، كان الحديث لمجموع طرقه صحيحاً لا شك فيه، لأن ما يخشى من الوهم والغلط الناشيء من سوء حفظ الراوي وقلة اعتنائه أو وجود اختلاطه، ونحو ذلك قد زال بتعدد مخارج الحديث وتباينها وارتفع ظن وقوع الغلط فيه، وروايته على غير وجهه فقوي الظن بثبوته وهو الحديث الصحيح.

وهذا الحديث ذكر المصنف له طريقين، وله طريق ثالث من حديث رجل من ثقيف رواه أحمد [٥/ ٣٧١]، والدارمي [٢/ ١٠٤، ١٠٥]، وأبو داود [رقم ٣٧٤٥، ٣٧٤٦]، والبزار، وطريق رابع من حديث أبي هريرة عند ابن ماجه [رقم ١٩١٥]، وطريق خامس من حديث أنس عند البيهقي [٧/ ٢٦٠]، وطريق سادس من حديث

وحشي عند الطبراني [٢٢/ ٣٦٢، ١٠/ ١٠٣٣٢]، وهي وإن كان في جميعها مقال إلا أن رواتها لم يتهموا بوضع أو كذب أو لم يثبت عنهم ذلك فيمن اتهموا، فبالضرورة يكون حديث له سبعة مخارج متباينة ثابتاً صحيحاً كما قال المصنف.

٢١٩٦/ ٥٢٦٤ ـ «طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلى كُلِّ مُسْلِمٍ».

(عد. هب) عن أنس (طص. خط) عن الحسين بن علي (طس) عن ابن عباس، تمام عن ابن عمر (طب) عن ابن مسعود (خط) عن علي (طس. هب) عن أبي سعيد

قلت: هذا الحديث اختلف فيه اختلافاً كثيراً متبايناً فقيل: إنه صحيح، وقيل: حسن، وقيل: ضعيف، وقيل: موضوع باطل لا أصل له، وقيل: متواتر، وقد أفردت لبيان الحق فيه جزء سميته: المسهم ذكرت فيه طرقه وبينت أنه صحيح بما لا يشك فيه/ من وقف عليه[1]، والحمد لله. ٤/٣٠٩

٢١٩٧/ ٥٢٦٨ ـ «طَلَبُ العِلْمِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الصَّلاةِ وَالصِّيَامِ وَالجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

(فر) عن ابن عباس

٢١٩٨/ ٥٢٦٩ ـ «طَلَبُ العلْمِ سَاعَةً خَيرٌ مِنْ قِيَامِ لَيلَةٍ، وَطَلَبُ العِلْمِ يَوماً خَيرٌ مِنْ صِيَامِ ثَلاثَةِ أَشْهُرٍ».

(فر) عن ابن عباس

قلت: هذان الحديثان موضوعان باطلان.

٢١٩٩/ ٥٢٧٠ ـ «طَلَبُ الحَقِّ غُرْبَةٌ».

ابن عساكر عن علي

قال في الكبير: ورواه أيضاً من هذا الوجه الديلمي والهروي في ذم الكلام ومنازل السائرين، وفي الميزان: علان بن زيد الصوفي لعله واضع هذا الحديث.

قلت: الهروي لم يخرجه في ذم الكلام، وإنما خرجه في منازل السائرين فقط فقال في أوله:

وأخبرنا في معنى الدخول في الغربة حمزة بن محمد بن عبد الله الحسيني قال: أخبرنا أبو القاسم عبد الواحد بن أحمد الهاشمي الصوفي قال: سمعت أبا عبد الله علان بن زيد الدينوري الصوفي بالبصرة قال: سمعت جعفر الخلدي الصوفي

(١) وهو مطبوع، وللسيوطي جزء فيه طرق حديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم» اعتنى به: علي حسن عبد الحميد.

قال: سمعت الجنيد سمعت السري عن معروف الكرخي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام عن رسول الله ﷺ قال: «طلب الحق غربة»، قال: وهذا حديث غريب ما كتبته إلا من رواية علان اهـ.

والذي أوقع الشارح في عزو الحديث إلى شيخ الإسلام الهروي في ذم الكلام الحافظ السخاوي؛ فإنه قال في المقاصد الحسنة [ص٤٣٩] عن هذا الحديث: رواه الهروي في ذم الكلام أو منازل السائرين له بسند صوفي.. إلخ. فذكره بأو التي للشك لأنه رأى من عزاه إليه ـ وغالب ظني الحافظ العراقي ـ وأطلق العزو إليه، فقال السخاوي: في ذم الكلام أو منازل السائرين، لأن هذين هما كتابا الهروي، فجمع الشارح بينهما وجعله مخرجاً فيهما مع أنه ليس هو من موضوع ذم الكلام وإنما هو من موضوع منازل السائرين.

والحديث رويناه مسلسلاً بالصوفية، ولكن من حديث أنس لا من حديث علي مع اتحاد السند/ في الجنيد والسري السقطي، ومعروف الكرخي، ولكن بلفظ: ٤/ ٣١٠ «طلب الحق فريضة» بدل: «غربة» فسمعناه بدمشق في مسلسلات عقيلة على شيخنا أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني الصوفي الشاذلي، وعلى أبي التقى توفيق بن أيوب الأنصاري الصوفي الرفاعي وسمعناه بمصر على أبي النصر محمد بن أبي المحاسن الفاوقجي شيخ الطريقة الشاذلية بمصر في مسلسلات والده عن والده بسنده المذكور في مسلسلاته التي سمعها من عابد السندي وسمعناه بالمدينة المنورة على أبي حفص عمر بن أبي عمر العطار الصوفي الشاذلي عن محمد فالح الظواهري الصوفي الشاذلي بما في ثبته المطبوع.

وقد ذكره المصنف في جياد المسلسلات فقال:

أخبرتني الشيخة الصالحة أم هانىء بنت أبي الحسن الهوريني سماعاً عليها أخبرنا أبو العباس بن ظهيرة أنا الحافظ أبو سعيد العلائي أنا عبد الله بن محمد بن أبي بكر الأسدي أنا أبو يعقوب يوسف بن محمد الساوي الصوفي أنا السلفي أنا أحمد بن علي الأسواري الصوفي أنا أبو الحسن علي بن شجاع الصقلي الصوفي أنا أبو بكر أحمد بن منصور المذكر ثنا أبو علي أحمد بن عثمان الوبدي الصوفي قال: حضرت مجلس الجنيد ببغداد فسمعته يقول: حدثنا السري بن مغلس السقطي ثنا معروف الكرخي ثنا معبد بن عبد العزيز العابد عن الحسن البصري عن أنس عن النبي ﷺ قال: «طلب الحق فريضة». قال السلفي: هذا حديث غريب المتن عزيز الإسناد حسن من رواية الصوفية الزهاد خلفاً عن سلف وهلم جرا إلى شيخنا أحمد بن علي الصوفي، وما كتبته هكذا إلا عنه اهـ.

ولما نقل عقيلة في مسلسلاته هذا عن السلفي قال بعده: هذا الحديث الشريف يروى عن عدة من الصحابة كعلي، وابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم.

ومن شواهده ما أخرجه من حديث أنس مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»، ومعنى هذا الحديث الشريف صحيح اهـ.

قلت: ولكن كلامك ليس بصحيح، فهذا الحديث ما رواه أحد ممن ذكرت
٣١١/٤ وإنما هؤلاء رواة حديث: «طلب/ العلم فريضة» وبون بعيد بينه وبين حديث الباب.

وليس العجب من عقيلة بل من مرتضى الزبيدي، إذ قال [في] الفوائد الجليلة، وهو مستخرجه على مسلسلات عقيلة بعد ذكره أسانيد هذا الحديث: وهو حديث غريب المتن عزيز الإسناد حسن من رواية الصوفية، وروى ذلك عن ابن عباس، وعلي، وابن عمر، وابن مسعود، وأبي سعيد وهو مع طرقه الكثيرة ضعفه أحمد والبيهقي وغيرهما، والمتن صحيح، وقد خرجت طرقه في جزء، أما طريق علي فقد رواه الإمام شيخ الإسلام الهروي في منازل السائرين ثم ذكر سنده، وهو غريب جداً وخلط لحديث بحديث.

٢٢٠٠/ ٥٢٧١ ـ «طَلَبُ الحَلالِ فَرِيْضة بَعْدَ الفَرِيْضَةِ».

(طب) عن ابن مسعود

قلت: أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية في ترجمة الثوري عن الطبراني، وأخرجه في تاريخ أصبهان [٢/ ٣٣٩] في ترجمة الهيثم بن محمد بن ماهويه، عن أبي الشيخ، وعن الطبراني [١٠/ ٩٩٩٣]، وأخرجه ابن الأعرابي [رقم ١١٦٧]، وابن جميع في معجمهما، ومن طريق الأول: القضاعي في مسند الشهاب [رقم ١٢١، ١٢٢]، ومن طريق الثاني: الذهبي في التذكرة، كلهم من طريق عباد بن كثير عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به.

وعباد بن كثير متروك قال ابن حبان في الضعفاء [٢/ ١٦٩، ١٧٠]: كان يحيى ابن معين يوثقه، وهو عندي لا شيء في الحديث لأنه روي عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «طلب الحلال فريضة بعد الفريضة»، ومن روى مثل هذا الحديث عن الثوري بهذا الإسناد بطل الاحتجاج بخبره فيما يروي مما يشبه حديث الأثبات.

٢٢٠١/ ٥٢٧٣ ـ «طَلَبُ الحَلالِ جِهَادٌ».

القضاعي عن ابن عباس (حل) عن ابن عمر

قلت: هذا الحديث لم يخرجه أبو نعيم في الحلية، وإنما رواه الديلمي في

مسند الفردوس [رقم ٣٩١٩] عن الحداد عنه قال:

حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الواسطي ثنا علي بن العباس البجلي ثنا هشام بن يونس ثنا محمد بن مروان عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر به.

فلعل أبا نعيم خرجه في كتاب آخر من/ كتبه فظن المصنف أنه في الحلية ٤/٣١٢ فعزاه إليه وهو ليس فيه جزماً وكنت أظن أنه سقط من الأصل المطبوع ثم راجعت ترتيب الحلية للحافظ الهيثمي فلم أجده فيه أيضاً.

وأما حديث ابن عباس فقال القضاعي [رقم ٨٢، وفتح الوهاب ١/٨٦، ٨٧]:

أخبرنا أحمد بن محمد الماليني ومحمد إسماعيل الفارسي قالا: أنبأنا أبو عبد الرحمٰن السلمي أنبأنا الحسين بن محمد بن محمد بن شيظم ثنا محمد بن حامد ثنا إسحاق بن حمدان الوراق ثنا محمد بن يزيد النيسابوري ثنا زيد بن موسى المروزي ثنا محمد بن الفضل عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس به. وإسحاق بن حمدان ضعيف، وشيخه متهم، وقد تكلم الشارح على سند حديث ابن عمر.

٢٢٠٢/ ٥٢٧٧ ـ «طُلُوعُ الفَجْرِ أَمَانٌ لأُمَّتِي مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا».

(فر) عن ابن عباس

قلت: هذا حديث باطل منكر فيه مجاهيل وسنده غريب، فإن كان له طريق آخر جيد، وإلا فهو موضوع إن شاء الله.

٢٢٠٣/ ٥٢٨٣ ـ «طُهُورُ الطَّعَامِ يَزِيدُ فِي الطَّعَامِ وَالدِّينِ وَالرِّزْقِ».

أبو الشيخ عن عبد الله بن جراد

قلت: هذا حديث موضوع لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ، وهو من رواية يعلى بن الأشدق الجاهل الذي كان لا يدري ما يخرج من رأسه، وعمه لا تعرف له صحبة إلا من روايته، ويعلى هذا هو الذي قيل له: ما سمع عمك من النبي ﷺ؟ قال: موطأ مالك، وجامع سفيان، وشيئاً من الفوائد.

٢٢٠٤/ ٥٢٩٠ ـ «طُوبَى للسَّابِقِينَ إلى ظِلِّ اللَّهِ؛ الَّذِينَ إِذَا أُعْطُوا الحَقَّ قَبِلُوهُ، وَإِذَا سُئِلوه بَذَلُوهُ، وَالَّذِينَ يَحْكُمُونَ لِلنَّاسِ بِحُكْمِهِمْ لأَنْفُسِهِمْ».

الحكيم عن عائشة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه.

قلت: هو من رواية ابن لهيعة وحديثه حسن عند كثير من الحفاظ ما لم يكن في الحديث نكارة.

والحديث خرجه الحكيم في الأصل الخامس والأربعين ومائة [١/ ٦٨٦] قال:

حدثنا محمد بن أبي حزم القطعي ثنا بشر بن عمر الزهراني عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن القاسم بن محمد عن عائشة به.

٤/٣١٣ **٥٢٩١/٢٢٠٥ ـ / «طُوبَى لِلعُلَمَاءِ، طُوبَى للعُبَّادِ، وَيلٌ لأَهْلِ الأَسْوَاقِ».**

(فر) عن أنس

قلت: وللكذابين على رسول الله ﷺ أيضاً، بل هم أحق بالويل من أهل الأسواق، فهذا الحديث في نقدنا كذب موضوع.

٥٢٩٢/٢٢٠٦ ـ «طُوبَى لعَيْشٍ بَعْدَ المَسِيحِ، يُؤذَنُ للسَّمَاءِ في القطْرِ، وَيُؤذَنُ للأَرْضِ في النَّبَاتِ، حَتَّى لَو بَذَرتَ حَبَّكَ على الصَّفَا لَنَبَتَ، وحَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ عَلى الأَسَدِ فَلا يَضُرُّهُ، وَيَطَأَ عَلى الحَيَّةِ فَلا تَضُرُّه، وَلا تَشَاحَّ، وَلا تَحَاسُدَ، وَلا تَبَاغُضَ».

أبو سعيد النقاش في فوائد العراقيين عن أبي هريرة

قال في الكبير: ظاهر عدول المصنف للنقاش أنه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير وهو غفلة، فقد خرجه أبو نعيم والديلمي.

قلت: بل المصنف قصد بعزوه إلى الفوائد المذكورة إظهار الاطلاع والتوسع والإخبار، بكتاب غريب يستفيده من لم يكن سمع به كالشارح وأمثاله، وأما الديلمي فكان متداولاً في عصره.

وكتاب الفوائد المذكور رويناه من طريق السلفي عن أبي العباس أحمد بن عبد الغفار بن أحمد بن أشته الكاتب عن أبي سعيد محمد بن علي بن عمرو النقاش قال فيه: [الكنز: ١٤/ ٣٨٨٤٤].

حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن علي الهجيمي ثنا جعفر الصائغ ثنا عفان بن مسلم ثنا سليم بن حيان وسألته فقال: حدثنا سعيد بن ميناء عن أبي هريرة به.

وأما الديلمي فرواه من طريق أبي نعيم [رقم ٣٩٤٣]:

حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن الهيثم ثنا جعفر بن محمد بن شاكر ثنا عفان به.

٥٢٩٣/٢٢٠٧ ـ «طُوبَى لِمَنْ أَدرَكَنِي وآمَنَ بِي، وَطُوبَى لِمَنْ لَمْ يُدرِكْنِي ثُمَّ آمَنَ بِي».

ابن النجار عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه الطبراني من حديث ابن عمر فاقتصار المصنف على ابن النجار غير سديد.

قلت: بل جهلك غير سديد، فحديث ابن عمر ذكره المصنف بعد هذا لأن

لفظه: «طوبى لمن رآني وآمن بي. . . .» الحديث.

٢٢٠٨/ ٥٢٩٦ ـ «طُوبَى لِمَنْ أَسْلَمَ، وَكَانَ عَيْشُهُ كَفَافاً».

الرازي في مشيخته عن أنس

قال في الكبير: ورواه القضاعي في مسند الشهاب، وقال شارحه: غريب.

/ **قلت**: فيه أمور، **الأول**: أن القضاعي [رقم ٦١٦، ٦١٧، وفتح الوهاب ١/ ٤٣٥، ٤٣٦] خرجه من حديث فضالة بن عبيد لا من حديث أنس. ٣١٤/٤

الثاني: أنه خرجه بلفظ: «طوبى لمن هدي إلى الإسلام وكان عيشه كفافاً وقنع به».

الثالث: أنه بهذا اللفظ لم يخرجه القضاعي فقط بل خرجه أيضاً أحمد [٦/ ١٩]، والترمذي [رقم ٤٩٢٣]، وابن حبان [إحسان: ٢/ ٤٨٠]، والحاكم [١/ ٣٤، ٣٥]، وغيرهم، فلا معنى لعزوه للقضاعي وحده.

الرابع: أن المصنف قد ذكره كذلك فيما سيأتي قريباً فلا معنى لاستدراكه.

الخامس: أن شارح الشهاب أحمق فلا يعتمد عليه إلا جاهل مثله، فإنه يحكم على الأحاديث بهواه لا بالنظر إلى الإسناد فيصحح الموضوع والضعيف ويحسنها ويحكم بالغرابة على المتواتر والمشهور كهذا الحديث، فإنه مشهور اصطلاحاً غير غريب لوروده من حديث أنس، ومن حديث فضالة بن عبيد، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو في صحيح مسلم [١٠٥٤/ ١٢٥]، وسنن الترمذي [رقم ٢٣٤٨]، وابن ماجه [رقم ٤١٣٨] بلفظ: «قد أفلح من رزق كفافاً وقنعه الله بما آتاه».

٢٢٠٩/ ٥٣٠٠ ـ «طوبى لمن رزقه الله الكفاف، ثم صبر عليه».

(فر) عن عبد الله بن حنطب

قال في الكبير: قال في التقريب: مختلف في صحبته له حديث مختلف في إسناده، أي: وهو هذا، وذلك لأن فيه أحمد بن محمد بن مسروق، أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: لينه الدارقطني عن خالد بن مخلد، قال أحمد: له مناكير، وقال ابن سعد: منكر الحديث.

قلت: فيه من عجائبه أمور، **الأول**: قوله: له حديث مختلف في إسناده وهو هذا ـ باطل ناشىء عن تهور وعدم تحقيق، بل الحديث المذكور هو: «أن النبي ﷺ رأى أبا بكر وعمر، فقال: هذان السمع والبصر» أخرجه الترمذي [رقم ٣٦٧١] واختلف في إسناده اختلافاً كثيراً كما بينه الحافظ في الإصابة [٤/ ٦٤].

الثاني: قوله: وذلك لأن فيه أحمد بن محمد بن مسروق... إلخ ـ جهل مضحك، لأنه جعل هذا تفسيراً للاضطراب وليس هذا من الاضطراب في شيء كما يعلمه ضرورة من عرف عن الحديث شيئاً، وإنما الذي ذكره بيان لعلة الحديث وضعفه.

الثالث: أن أحمد بن محمد بن مسروق، وخالد بن مخلد لا وجود لهما في
٣١٥/٤ سند هذا الحديث فلا أدري/ من أين جر الشارح رجلهما إليه؛ فإن الديلمي أخرجه من طريق أبي نعيم [رقم ٣٩٢٤] قال:

حدثنا أبو بكر بن المقري ثنا أبو جعفر أحمد بن يحيى بن زهر ثنا عبد الله بن محمد ثنا محمد بن الحارث ثنا محمد بن عبد الرحمٰن البيلماني عن أبيه عن عبد الله بن حنطب بن الحارث به.

الرابع: أن أحمد بن محمد بن مسروق، وإن لم يكن في الحديث فإن الذهبي [١/ ١٥٠] بعدما حكى عن الدارقطني أنه قال: ليس بالقوي، قال هو: وكان كبير الشأن يعد من الأبدال، قال: وهو أبو العباس الطوسي مؤلف جزء القناعة.

الخامس: أن خالد بن مخلد وإن لم يكن في الحديث فهو ثقة من رجال الصحيحين [الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ١٢١] فلا معنى لتضعيف الحديث به.

السادس: أن علة الحديث هو محمد بن عبد الرحمٰن البيلماني، فإنه منكر الحديث.

٥٣٠٦/٢٢١٠ ـ «طُوبَى لِمَن شَغَلَهُ عَيبُهُ عَن عُيوبِ النَّاسِ، وأَنفَقَ الفَضلَ مِنْ مَالِهِ، وأَمسَكَ الفَضلَ مِنْ قَوْلِهِ، وَوَسِعَتْهُ السُّنَّةُ، وَلَمْ يَعْدُ عَنْهَا إلى البِدْعَةِ».

(فر) عن انس

قال في الكبير: ورواه عنه العسكري أيضاً وعده من الحكم والأمثال، ورواه أيضاً أبو نعيم من حديث الحسين بن علي، والبزار من حديث أنس أوله وآخره، والطبراني والبيهقي وسط الحديث. قال الحافظ العراقي: وكلها ضعيفة.

قلت: هذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات [٣/ ١٧٨] من حديث جابر وأنس وتعقبه المؤلف [٢/ ٣٥٨] بأن له طرقاً أخرى من حديث أنس، ومن حديث أبي أمامة، ومن حديث الحسين بن علي، فأعرض الشارح عن ذكر هذا لما قدمناه مراراً.

وللحديث طرق أخرى من حديث عائشة، وأبي هريرة لم يذكرها المؤلف، وذكرتها في مستخرجي على مسند الشهاب.

٢٢١١/٥٣٠٧ ـ «طُوبَى لِمَنْ طَالَ عُمرُه وَحَسُنَ عَمَلُهُ».

(طب. حل) عن عبد الله بن بسر

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الحافظ العراقي: فيه بقية رواه بصيغة «عن» وهو مدلس.

قلت: ينظر هل قال العراقي هذا؟! فإني أخاف أن يكون تقولاً من الشارح عليه كعادته، فإن الحديث ليس فيه/ بقية عند أبي نعيم؛ فإنه قال [٦/ ١١١، ١١٢]: ٣١٦/٤

حدثنا علي بن هارون ثنا جعفر الفريابي ثنا سليمان بن عبد الرحمٰن عن إسماعيل بن عياش ثنا عمرو بن قيس السكوني عن عبد الله بن بسر المازني قال: جاء أعرابيان إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما: يا رسول الله أي الناس خير؟ قال: «طوبى لمن طال عمره وحسن عمله»، وقال الآخر: أي العمل خير؟ قال: «أن تفارق الدنيا ولسانك رطب من ذكر الله».

قال أبو نعيم: رواه معاوية بن صالح عن عمرو بن قيس مثله اهـ.

وكذلك أخرجه أبو بكر محمد بن سليمان الربعي السوار في جزئه قال:

حدثنا أبو العباس أحمد بن عامر بن المعمر الأزدي ثنا هشام بن عمار ثنا إسماعيل بن عياش به مثله.

٢٢١٢/ ٥٣١٠ ـ «طُوبَى لِمَنْ وَجَدَ فِي صَحِيفَتِهِ اسْتِغْفَاراً كَثِيراً».

(هـ) عن عبد الله بن بسر (حل) عن عائشة

(حم) في الزهد عن أبي الدرداء موقوفاً

قلت: حديث عبد الله بن بسر أخرجه أيضاً الحكيم الترمذي في النوادر في الأصل السادس والثلاثين ومائة قال [١/ ٦٥٦]:

حدثنا الفضل بن محمد ثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير الحمصي حدثني أبي ثنا محمد بن عبد الرحمٰن قال: سمعت عبد الله بن بسر به.

وحديث عائشة أخرجه أبو نعيم أيضاً في تاريخ أصبهان [١/ ٣٣٠] في ترجمة سعيد بن القاسم البرذعي قال:

ثنا محمد بن إسماعيل بن العباس الوراق ببغداد ثنا سعيد بن القاسم الحافظ أبو عمرو البرذعي ثنا محمد بن يحيى بن منده ثنا الهذيل بن معاوية ثنا إبراهيم بن أيوب ثنا النعمان عن سفيان الثوري عن منصور عن صفية عن أمه عن عائشة به، قال: وحدثناه أبي وجماعة قالوا: حدثنا محمد بن يحيى بن منده.

وأخرجه أيضاً في مسند أبي حنيفة بهذا الإسناد الأول [١/ ٩٢] عن الوراق.

ومن طريقه أخرجه أبو بكر بن عبد الباقي في مسند أبي حنيفة عن الخطيب عن أبي نعيم به [١٠/ ٣٩٥].

وله طريق آخر أخرجه الطبراني في كتاب الدعاء [رقم ١٧٨٨] من رواية إبراهيم بن أبي الوزير عن عثمان بن أبي الكنات عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما لقي عبد ربه في صحيفته بشيء خير من الاستغفار».

٣١٧/٤ قال الحافظ في اللسان:/ وهذا من حديث عائشة مرفوع منكر، وهو محفوظ عنها موقوف بمعناه اهـ. وليس ما قاله بمسلم بل هو محفوظ عنها مرفوعاً، وإنما المحفوظ عنه موقوفاً أبو الدرداء، وقد روي عنه مرفوعاً أيضاً، أخرجه الديلمي في مسند الفردوس [رقم ٣٩٣٣] من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة:

ثنا علي بن حكيم ثنا حبان بن علي عن حصين بن منصور عن أبي الخطيب عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «أفلح من كان سكوته تفكراً ونظره اعتباراً، أفلح من وجد في صحيفته استغفاراً كثيراً».

٢٢١٣/ ٥٣١١ ـ «طُوبَى لِمَنْ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَجَوْفُهُ مَحْشُوٌّ بِالقُرْآنِ وَالفَرَائِضِ وَالعِلْمِ».

(فر) عن أبي هريرة

قلت: هذا حديث موضوع، ومن الغريب أن المصنف استدركه عن ابن الجوزي في الموضوعات فأورده في ذيلها ثم ذكره هنا.

٢٢١٤/ ٥٣١٦ ـ «طُولُ مقَامِ أُمَّتِي فِي قُبُورِهِمْ تَمْحِيصٌ لِذُنُوبِهِمْ».

عن ابن عمر

قال الشارح: لم يذكر مخرجه، وفيه الإفريقي ضعيف.

وقال في الكبير: فيه عبد الله بن أبي غسان الإفريقي، قال في الميزان: سمع مالكاً أتى عنه بخبر باطل ثم ساق هذا الخبر.

قلت: فيه أمران، **الأول**: قوله في الصغير: وفيه الإفريقي ضعيف، يوهم أنه عبد الرحمٰن بن أنعم الإفريقي لأنه المعروف المشهور بالإفريقي، وبالضعف في الحديث فمن يرى أن فيه الإفريقي الضعيف لا يفهم إلا أنه ابن أنعم، فاختصار الاسم لهذا الحد الموهم قبيح وإخلال بالمقصود، بل موقع في الخطإ والزلل.

الثاني: قوله: قال في الميزان.. إلخ غلط؛ فإن الذهبي لم يذكر هذا الرجل في الميزان، وإنما هو من زوائد الحافظ في اللسان [٣/ ٣٢٥]، ونصه: عبد الله بن أبي غسان الإفريقي سمع مالكاً وأتى عنه بخبر باطل قال:

حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما رفعه: «طول مقام أمتي في

قبورهم تمحيص لذنوبهم» قال أبو العرب الصقلي: تفرد به عن مالك رحمه الله اهـ.

فكأن المؤلف رآه في اللسان/ فنقله وبيض له ريثما يقف على مخرجه، وخفي ٣١٨/٤
عليه أن مخرجه هو أبو العرب المذكور، فإنه قال في طبقات علماء إفريقية [ص٧٧]:

عبد الله بن أبي غسان سمع من مالك، وروي عنه حديثاً قل من رواه غيره حدثني به فرات حدثني عبد الله بن أبي غسان قال: حدثنا مالك، فذكره ثم قال: وكان ثقة اهـ.

وهذا غريب جداً، ولم ينقل الحافظ عنه أنه وثقه، والحافظ ما رأيته ينقل من طبقات علماء إفريقية لأبي العرب، وإنما رأيته ينقل كثيراً من كتاب الضعفاء له، فلا أدري هل وثقه هنا وأعاده في الضعفاء، أم رآه الحافظ في الطبقات ولم ينقل إسناده إليه ولا توثيقه له؟ وهو بعيد جداً والله أعلم.

٢٢١٥/ ٥٣٢٠ ـ «طَيِّبُوا أَفْوَاهَكُمْ بِالسِّوَاكِ، فَإِنَّها طُرُقُ القُرْآنِ».

(هب) عن سمرة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وظاهر صنيع المصنف أن البيهقي خرجه ساكتاً عليه، وليس كذلك، بل عقبه ببيان علته فقال: غياث هذا مجهول اهـ. وقال الذهبي: غياث ضعفه الدارقطني اهـ. وأقول: فيه أيضاً الحسن بن الفضل بن السمح، قال الذهبي: مزقوا حديثه.

قلت: فيه أمور، **الأول:** قوله: ظاهر صنيع المصنف.. إلخ كلام ساقط لا معنى لذكره كما بينته مراراً.

الثاني: أن الحديث حسنه المصنف باعتبار طرقه وشواهده، وقد ذكر المصنف له طريقاً قبل هذا مباشرة، فقال الشارح: إنه حسن، وسبق في حرف الألف من حديث علي عليه السلام بلفظ: «إن أفواهكم طرق للقرآن فطيبوها بالسواك» وعزاه للسجزي في الإبانة عن علي، وهو أيضاً عند الدينوري في المجالسة، وأبي نعيم في الحلية [٢٩٦/٤] كما ذكرته هناك.

الثالث: قوله: فيه أيضاً الحسن بن الفضل بن السمح... إلخ غلط، فإن الحسن المذكور لا وجود له في السند وهو متأخر لا يمكن أن يدرك غياثاً، وإنما المذكور في السند الحسين بن الفضل بتصغير الحسن.

٢٢١٦/ ٥٣٢٤ ـ «طَيُّ الثَّوبِ رَاحَتُهُ».

(فر) عن جابر

قلت: هذا حديث موضوع.

٣١٩/٤ ٢٢١٧/ ٥٣٢٥ ـ «/ الطَّابعُ مُعَلَّقٌ بقَائِمَة العَرْشِ، فَإذَا انْتُهِكَتِ الحُرْمَةُ وَعَمِلَ بالمَعَاصِي، واجْتُرِىءَ عَلى اللَّهِ بَعَثَ اللَّهُ الطَّابعَ فَيطْبَعُ عَلى قَلْبِهِ فَلا يَعْقِلُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيئاً».

[البزار (هب) عن ابن عمر]

قلت: هذا حديث موضوع.

٢٢١٨/ ٥٣٣٥ ـ «الطَّاهِرُ النَّائِمُ كَالصَّائِمِ القَائِمِ».

(فر) عن عمرو بن حريث

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف اهـ. وذلك لأن فيه ابن لهيعة وغيره من الضعفاء.

قلت: لا دخل لغيره فيه، فإن ابن المبارك رواه في كتاب الزهد [ص٤٤٠] عنه أيضاً فقال:

أخبرنا ابن لهيعة قال: حدثني خالد بن يزيد عن عبد الرحمٰن بن حسان أنه حدثه عن عمرو بن حريث قال: بلغني أن الطاهر كالصائم الصابر.

وهذا بعينه هو سنده عند الديلمي فإنه أخرجه [رقم ٣٩٨١] من طريق محمد بن يحيى ثنا أبو صالح عن ابن لهيعة به.

٢٢١٩/ ٥٣٤٠ ـ «الطِّفْلُ لا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلاَ يُورَثُ، وَلا يَرِثُ، حَتَّى يَسْتَهِلَّ».

(ت) عن جابر

قال الشارح: بإسناد واهٍ، ووهم المؤلف.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما زعم فقد قال الذهبي: هو واهٍ، وتقدمه ابن القطان وغيره فقالوا: الحديث معلول بإسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف جداً. . . إلخ.

قلت: المصنف لا يتكلم على الحديث باعتبار الطريق المذكورة عند عزوه وإنما يتكلم عليه باعتبار متنه من حيث ما له من الطرق، وهذا الحديث حسن كما قال المصنف، بل صححه ابن حبان والحاكم وجماعة والحق معهم، فإن الحديث رواه الترمذي [رقم ١٠٣٢] من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي الزبير عن جابر، وإسماعيل بن مسلم ضعيف لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه جماعة كبيرة، منهم: المغيرة بن مسلم ومتابعته عند النسائي [٤/ ٥٥، ٥٦] وابن حبان [١٣/ ٣٩٢]، والحاكم [١/ ٣٤٨]، ومنهم الربيع بن بدر، ومتابعته عند ابن ماجه [رقم ١٥٠٨]، ومنهم سفيان الثوري، ومتابعته عند الحاكم [١/ ٣٤٩]، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ومنهم الأوزاعي عند الحاكم، والبيهقي في السنن [رقم ٤/

٨]، ومنهم يحيى بن أبي أنيسة ذكرها الدارقطني/ في علله [جـ٤/ ق ـ ١٨٣أ]. ٤/ ٣٢٠

هذه المتابعات كلها تامة عن أبي الزبير، ثم إنه ورد مرفوعاً أيضاً من رواية عطاء عن جابر، وإن اختلف الرواة عنه في رفعه ووقفه.

وله مع ذلك شاهد من حديث علي، وابن عباس كلاهما عند ابن عدي في الكامل [٤/ ١٤]، فالمصنف نظر إلى الحديث بهذا الاعتبار فحسنه توسطاً واحتياطاً وإلا فهو صحيح كما صححه الحاكم وابن حبان.

٢٢٢٠/ ٥٣٤١ ـ «الطَّمَعُ يُذْهِبُ الحِكْمَةَ مِنْ قُلُوبِ العُلَمَاءِ».

في نسخة سمعان عن أنس

قلت: غريب جداً أن يذكر المصنف حديثاً من نسخة سمعان وهي كلها باطلة موضوعة لا يعرف واضعها، وسمعان هذا يروي عن أنس، وربما يكون معدوماً وإنما اختلقه من اختلق له تلك النسخة.

وأما الذهبي فقال [٢/ ٢٣٤]: لا يكاد يعرف، ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها قبح الله واضعها.

قال الحافظ [٣/ ١١٤]: وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان، فذكر النسخة، وهي أكثر من ثلاثمائة حديث أكثر متونها موضوعة.

٢٢٢١/ ٥٣٤٤ ـ «الطُّهُورُ ثَلاثاً ثلاثاً وَاجِبٌ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ وَاحِدَةٌ».

(فر) عن علي

قال الشارح: سنده ضعيف.

قلت: بل هو باطل لا أصل له، وقد زعم واضعه أنه من رواية الثوري عن أبي إسحاق الهمداني عن أبي حية بن قيس عن علي، وما هذا من حديث الثوري ولا سمع به قط.

٢٢٢٢/ ٥٣٤٩ ـ «الطَّلاق بيدِ من أخذَ بالسَّاقِ».

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه الفضل بن المختار، وهو ضعيف اهـ. فرمز المؤلف لحسنه ليس في محله، وقضية تصرف المصنف أنه لم يخرجه أحد من أهل الستة وهو ذهول، فإن ابن ماجه خرجه باللفظ المزبور عن ابن عباس المذكور، وعزاه هو نفسه في الدرر إليه.

قلت: بل الحديث حسن لأن له طريقاً آخر عند ابن ماجه رجاله ثقات، إلا أنَّ

٣٢١/٤ فيه ابن لهيعة وحديثه حسن لا سيما مع/ انضمام طريق الطبراني، وإنما لم يعزه المصنف لابن ماجه لأن لفظه عنده [رقم ١٠٨٢]: «يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمته ثم يريد أن يفرق بينهما، إنما الطلاق لمن أخذ بالساق».

وأما كونه عزاه إليه في الدرر بهذا اللفظ فكأنه في الدرر يتكلم على الألفاظ المشتهرة ويريد إثبات وجودها في الكتب بخلاف ما يورده هنا، فإنه يحافظ على لفظ الكتاب المعزو إليه، ولذلك يفرق الحديث الواحد في عدة حروف بحسب ما وقع عند مخرجيه.

٢٢٢٣/ ٥٣٥١ ـ «الطَّيْرُ تَرْفَعُ يَوْمَ القِيَامَةِ مَنَاقِيرَهَا، وتَضْرِبُ بَأَذْنَابِهَا، وَتَطْرَحُ مَا فِي بُطُونِهَا، وَلَيْسَ عِنْدَهَا طَلبةٌ فَاتَّقِهِ».

(طب. عد) عن ابن عمر

قال في الكبير: هو من رواية محمد بن الفرات عن محارب بن دثار عن ابن عمر، ورواه البيهقي أيضاً بهذا الإسناد، وقال: محمد بن الفرات ضعيف، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات وقال: محمد بن الفرات كذاب.

قلت: محمد بن الفرات لم ينفرد به، وراجع ما كتبناه على حديث: «شاهد الزور» المار قريباً تستفد علماً جماً عن هذا الحديث.

٢٢٢٤/ ٥٣٥٢ ـ «الطيرَةُ شِرْكٌ».

(حم. خد. ٤. ك) عن ابن مسعود

قلت: وأخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار [١/ ٣٥٨] و[٢/ ٣٠٤].

* * *

حرف الظاء

٢٢٢٥/ ٥٣٥٤ ـ «ظَهْرُ الْمُؤْمِنِ [حِمَى][1] إلا بِحَقِّهِ».

(طب) عن عصمة بن مالك

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال فقد جزم المنذري بضعفه، وأعله الهيثمي بأن فيه الفضل بن المختار وهو ضعيف.

قلت: لكنه لم ينفرد به، بل له شاهد مثله من حديث عائشة أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة من طريق محمد بن عبد العزيز الزهري:

عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «ظهور المؤمنين حمى إلا في حدود الله»، ومحمد بن عبد العزيز/ ضعفوه، وقيل: بمشورته جلد مالك، ولكن ٤/ ٣٢٢ الحديث من طريقهم يرتفع عن درجة الضعيف، ثم إن الديلمي أخرج هذا الحديث [رقم ٣٩٩٤] من طريق أبي نعيم عن الطبراني:

حدثنا أحمد بن رشدين ثنا خالد بن عبد السلام ثنا الفضل بن المختار عن عبيد الله بن موهب عن عصمة بن مالك به، لكن بلفظ: «ظهر المؤمن حمى إلا في حد من حدود الله تعالى».

٢٢٢٦/ ٥٣٥٦ ـ «الظَّلَمَةُ وَأَعوَانُهُمْ فِي النَّارِ».

(فر) عن حذيفة

قال في الكبير: وفيه عنبسة بن عبد الرحمٰن، قال الذهبي: متروك متهم.

قلت: ليس الذي في سنده عنبسة بن عبد الرحمٰن، إنما فيه عيينة بن عبد الرحمٰن بيائين مصغراً، وهو ثقة، وإنما علته مروان بن عبد الله بن صفوان بن حذيفة أو مولى صفوان بن حذيفة عن أبيه عن حذيفة، ومروان قال العقيلي: لا يعرف هو ولا أبوه وحديثه منكر، ثم أخرج هذا الحديث [٤/ ٢٠٣] بلفظ: «أهل الجور وأعوانهم في النار» وهو بهذا اللفظ عند الحاكم في المستدرك [٤/ ٨٩] وصححه، لكن تعقبه الذهبي: بأنه منكر، وقد سبق للمصنف ذكر هذا الحديث في حرف الألف، ولم يعرف الشارح ذلك.

* * *

---

(١) هذه الزيادة من المطبوعة من فيض القدير (٤/ ٢٩٥).

حرف العين

٢٢٢٧/ ٥٣٦٤ ـ «عَارِيَةٌ مُؤَدَّاةٌ».

(هـ ك) عن ابن عباس

قال في الكبير: ورواه أبو داود، والنسائي عن صفوان بلفظ: «عارية مضمونة».

قلت: صفوان هو ابن أمية، ولفظ حديثه: «أن النبي ﷺ استعار منه أدراعاً يوم حنين فقال: أغصب يا محمد؟، فقال: بل عارية مضمونة»، وسيأتي لحديث الباب طرق أخرى في المعرف بالألف واللام.

٢٢٢٨/ ٥٣٦٨ ـ «عَاقِبُوا أَرِقَّاءَكُمْ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ».

(قط) في الأفراد، وابن عساكر عن عائشة

قال في الكبير: ورواه عنها الديلمي أيضاً.

قلت: لا بل رواه من حديث ابن عباس، قال الديلمي [رقم ٤٠١٧]:

أخبرنا محمد بن الحسين إذناً/ أخبرنا أبي أخبرنا ابن شيبة ثنا أحمد بن الصقر ٤/ ٣٢٣ ابن ثوبان الكندي ثنا يحيى بن الفضل العبدي ثنا أبو خزيمة زفر بن هبيرة المري ثنا عيسى بن ميمون عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «عاتبوا أرقاءكم على قدر عقولهم».

٢٢٢٩/ ٥٣٦٩ ـ «عَالِمٌ يُنْتَفَعُ بِعِلْمِهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ».

(فر) عن علي

قلت: هذا حديث موضوع.

٢٢٣٠/ ٥٣٧٤ ـ «عَبْدُ اللَّهِ بنُ سَلامٍ عَاشِرُ عَشَرَةٍ فِي الجَنَّةِ».

(حم. طب. ك) عن معاذ

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد من الستة وهو ذهول، فقد عزاه الديلمي وغيره إلى الترمذي.

قلت: لفظ الترمذي لا يدخل هنا في اصطلاح المؤلف، لأن معاذاً قال في روايته [رقم ٣٨٠٤]: والتمسوا العلم عند أربعة رهط: عند عويمر أبي الدرداء وعند

سلمان الفارسي، وعند عبد الله بن مسعود، وعند عبد الله بن سلام الذي كان يهودياً فأسلم، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه عاشر عشرة في الجنة» ثم قال: حسن غريب.

٢٢٣١/ ٥٣٧٧ ـ «عِتقُ النسَمَةِ أَنْ تَنفَرِدَ بِعِتقِهَا، وَفَكُّ الرقَبَةِ أَنْ تُعِينَ فِي عِتقِها».

الطيالسي عن البراء

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأشهر من الطيالسي وهو عجب، فقد خرجه أحمد في المسند باللفظ المزبور، قال الهيثمي: ورجاله ثقات.

قلت: لفظ أحمد عن البراء [٤/ ٢٩٩] قال: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: علمني عملاً يدخلني الجنة، قال: لئن كنت أقصرت الخطبة لقد أعْرَضْتَ المسألة؛ أعتق النسمة، وفك الرقبة، قال: يا رسول الله أو ليستا بواحدة؟ قال: لا إن عتق النسمة أن تَفَرَّدَ بعتقها، وفك الرقبة أن تعين في عتقها، والمنحة الوَكوفُ والفيء على ذي الرحم الظالم، فإن لم تطق ذلك فأطعم الجائع، وَاسْقِ الظمآن وأْمُر/ ٤/ ٣٢٤
بالمعروف وَانْهَ عن المنكر، فإن لم تطق ذلك فكف لسانك إلا من خير» اهـ. فأين اللفظ المزبور؟! ولكنه الكذب المشهور.

٢٢٣٢/ ٥٣٨٥ ـ «عَجِبَ رَبُّنا مِنْ ذَبحِكُمُ الضَّأْنَ فِي يَوْمِ عِيدِكُمْ».

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه ابن أبي فديك، قال ابن سعد: ليس بحجة، وشبل بن العلاء قال ابن عدي: له مناكير، والعلاء بن عبد الرحمٰن أورده الذهبي أيضاً في الضعفاء.

قلت: بل أنت الذي ليس بحجة، وحقك أن تذكر في الضعفاء، فابن أبي فديك ثقة حجة من رجال الصحيحين، والعلاء بن عبد الرحمٰن ثقة، أكثر مسلم من الرواية لأحاديثه في صحيحه، وكون الرجل تكلم فيه لا يدل على ضعفه فقد تكلم في مالك، والشافعي، وأمثالهما وإنما علة الحديث شبل بن عبد الرحمٰن.

والحديث خرجه أيضاً الديلمي من طريق أبي نعيم:

ثنا أبو الشيخ وأبو أحمد قالا: حدثنا أبو مسلم محمد بن أبان بن عبد الله المديني ثنا سليمان بن داود المنقري ثنا ابن أبي فديك عن شبل بن العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه عن جده عن أبي هريرة به، وزاد: قال: وقالت عائشة: «من لم يجد يوم الأضحى إلا ديكاً فليذبحه، فإنه يستحب أن يهراق فيه دم».

٢٢٣٣/ ٥٣٩٣ ـ «عَجِبْتُ لِطَالِبِ الدُّنيَا وَالمَوْتُ يَطْلُبُهُ، وَعَجِبْتُ لغَافِلٍ وَلَيسَ بمَغْفُولٍ عَنْهُ، وعَجِبْتُ لِضَاحِكٍ مِلءَ فِيهِ وَلا يَدْرِي أَرُضِيَ عَنْهُ أَمْ سُخِطَ».

(عد. هب) عن ابن مسعود

قلت: سكت عليه الشارح، والحديث أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في مسنده، وابن بشران في الأول من فوائده، والثقفي في الأول من فوائده أيضاً من طريقه، وأبو الشيخ، ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس [رقم ٤٠٩٥] والقضاعي في مسند الشهاب [فتح الوهاب ٥٩٤] كلهم من رواية حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود عن النبي ﷺ وحميد الأعرج متروك منكر الحديث، وقد أنكروا عليه هذه الأحاديث التي/ يحدث بها عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود ٤/٣٢٥ وقالوا: إنها ليست بمستقيمة ولا يعرف لعبد الله بن الحارث شيء يثبت عن ابن مسعود وألفاظ الحديث ليست من الأحاديث المرفوعة، وهي بالموقوفات والمقطوعات أشبه.

٢٢٣٤/ ٥٣٩٦ ـ «عَجَّ حَجَرٌ إلى اللَّهِ تَعَالى فَقَالَ: إِلٰهِي وَسَيِّدِي، عَبَدْتُكَ كَذَا وَكَذَا سنةً، ثُمَّ جَعَلْتَنِي في أُسِّ كنيفٍ، فَقَالَ: أو مَا تَرْضَى أَنْ عَدَلْتُ بِكَ عَنْ مَجَالِسِ القُضَاةِ».

تمام، وابن عساكر عن أبي هريرة

قال في الكبير: كلاهما روياه من طريق أبي معاوية عبد الله بن محمد المقري المؤدب عن محمود بن خالد عن عمر عن الأوزاعي عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقضية صنيع المؤلف أن مخرجيه خرجاه وأقراه، وليس كذلك، بل قال مخرجه الأصلي تمام بعد ما خرجه من طريقين فيهما أبو معاوية: هذا حديث منكر، وأبو معاوية ضعيف.

قلت: في هذا أمور، **أحدها**: أنه أسقط من هذا السند يحيى بن كثير شيخ الأوزاعي لأنه لم يدرك أبا سلمة، وقال في الراوي عنه: عمر دون ذكر والده، وهو شبه العدم مع أنه مذكور في الإسناد باسم والده كما سأذكره.

ثانيها: أن المؤلف لا يذكر كلام المخرجين على الأحاديث من أول الكتاب إلى آخره.

ثالثها: أنه لم ير فوائد تمام، ولا رأى من رآها، وإنما نقل سنده وكلامه على الحديث بواسطة المؤلف كما سأذكره، فهو يستفيد من علمه ويجحد فضله.

رابعها: أن المؤلف حكم على هذا الحديث بالوضع، وأورده في مستدركه على موضوعات ابن الجوزي فكان من حقه ألا يذكره هنا في الكتاب الذي صانه

عما انفرد به وضاع أو كذاب، فإنه قال في ذيل اللآلىء: قال تمام:

حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان حدثنا أبو معاوية عبيد الله بن محمد القزي المؤدب ثنا محمود بن خالد ثنا عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به [رقم ٩٣٥].

قال: ورواه أبو معاوية أيضاً عن دحيم عن الوليد بن مسلم/ عن الأوزاعي ٤/٣٢٦ بهذا الإسناد مثله.

قال تمام: هذا حديث منكر من حديث الأوزاعي، وأبو معاوية القزي هذا ضعيف، وكان يحدث بهذا الحديث بالإسنادين جميعاً اهـ.

فمن هنا نقل الشارح ما ذكر، وإنما لم يتعرض لكون المؤلف ذكره في الموضوعات، واقتصر على ما قال حتى لا يتضح أنه منه نقل، وكذلك حديث ابن عمر: «شكت القوارير»، الذي ذكره الشارح في كلامه على الحديث، وقال: هو شديد الضعف بل قيل: موضوع ـ إنما أبهم القائل ولم يصرح بكونه في اللآلىء المصنوعة للمؤلف؛ لئلا يعلم أنه إنما يخوض في بحار علمه، فالحديث المذكور ذكره المؤلف في اللآلىء المصنوعة نقلاً عن ابن الجوزي وأقره على وضعه.

٢٢٣٥/ ٥٣٩٩ ـ «عَجِّلُوا الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ؛ لِيُرْفَعَا مَعَ العَمَلِ».

(هب) عن حذيفة

قال في الكبير: وكذا رواه الدارقطني والديلمي، وفيه سويد بن سعيد، قال أحمد: متروك عن عبد الرحيم بن زيد العمي، قال البخاري: تركوه.

قلت: إطلاقه العزو إلى الدارقطني يوهم أنه في سننه، وهو إنما رأى الديلمي أسنده من طريق الدارقطني فعزاه إليه، ثم إنه ليس في سنده سويد قال الديلمي [رقم ٤٠٠٩]:

أخبرنا عبدوس ثنا محمد بن عيسى بن عبد العزيز ثنا الدارقطني ثنا محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي ثنا عباد بن يعقوب ثنا محمد بن الفضل عن زيد العمي عن أبي العالية عن حذيفة به.

هكذا رواه أيضاً محمد بن نصر في قيام الليل قال:

حدثنا إسحاق أخبرنا بقية حدثني محمد ثني زيد العمي عن أبي العالية عن حذيفة به.

قال محمد بن نصر: هذا حديث ليس بثابت، وقد روي عن حذيفة من طريق آخر خلاف هذا قال: «كانوا يحبون تأخير الركعتين بعد المغرب حتى كان بعض

الناس تفجأهم الصلاة ولم يصلوها فعجلهما الناس» وهذا أيضاً ليس بثابت اهـ.

قلت: وهو يدل على أن المراد بالركعتين بعد المغرب أن بعد أوانها لا بعد صلاتها.

٢٢٣٦/ ٥٤٠٢ ـ «عُدْ مَنْ لا يَعُودكَ، وَأَهْدِ لمنْ لا يُهْدي لَكَ».

٣٢٧/٤ (تخ. هب)/ عن أيوب بن ميسرة مرسلاً

قلت: أخرجه البخاري [١/ ٤١٠] في ترجمة أيوب السختياني قال: وقال أحمد: عن وكيع عن هشام بن عروة عن أيوب بن ميسرة قال: قال النبي ﷺ: «عد من لا يعودك» هو السختياني زعمه أحمد، وقال غيره: هو أيوب بن ميسرة مولى الخطمي، ليس هذا بالسختياني، نسبه أبو أسامة عن هشام.

قلت: ورواه الديلمي [رقم ٤٠١٨] من طريق هشام بن عمار عن سعيد بن يحيى عن هشام بن عروة فقال: عن رجل من الأنصار يقال له: قيس قال: أخبرت عن النبي ﷺ قال: «عد من لا يعودك، وأهد لمن لا يهدي لك» فهذا اختلاف على هشام في راوي هذا الحديث.

٢٢٣٧/ ٥٤٠٣ ـ «عَدَّ الآيَ في الفَرِيضَة وَالتَّطَوُّعِ».

(خط) عن واثلة

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

قلت: كذا قال من غير أن يبين سبب ضعفه، والحديث في نقدي موضوع لا أصل له لأنه من رواية أبي سعيد الشامي عن مكحول، وأبو سعيد واسمه: عبد القدوس بن حبيب كذاب.

٢٢٣٨/ ٥٤٠٤ ـ «عِدَةُ المؤمِنِ دَيْنٌ، وعِدَةُ المؤمِنِ كَالآخِذِ باليَدِ».

(فر) عن علي

قال الشارح: وفيه دارم بن قبيصة، قال الذهبي: لا يعرف.

قلت: ما رأيت لدارم ذكراً في الميزان، ولا في اللسان وهو دارم بن قبيصة ابن نهشل الصنعاني ذكره النجاشي في رجال الشيعة، وزاد في نسبه بعد نهشل مجمعاً، وقال: كنيته أبو الحسن التميمي الدارمي السائح، روى عن الرضى وله عنه كتاب الوجوه والتعابير وكتاب الناسخ والمنسوخ اهـ. وذكر غيره أن ابن القضائري قال عنه: لا يؤنس بحديثه ولا يوثق بروايته، لكن جرح ابن القضائري عندهم غير معتمد.

والحديث أخرجه من طريق دارم المذكور عن علي بن موسى الرضى عن آبائه

عليهم السلام عن علي مرفوعاً بلفظ: «عدّة المؤمن نذر لا كفارة له».

وله طريق آخر مسلسلاً برواية أربعة عشر رجلاً من أهل البيت من غير رواية دارم أخرجه ابن السمعاني في الذيل، وسمعناه مسلسلاً من طريق جماعة ولفظه:

«عدة المؤمن كالأخذ بالكف»، وهو معروف في كتب المسلسلات، ولنا جزء خاص في تخريج تلك الأربعين.

أما شطر الحديث الأول وهو: «عدة المؤمن دين» فله طرق أخرى عن علي سيأتي ذكرها في المعرف بالألف واللام.

٢٢٣٩/ ٥٤٠٥/ ـ «عَدَدُ دَرَجِ الجَنَّةِ عَدَدُ آيِ القُرْآنِ، فَمَنْ دَخَلَ الجنَّة مِنْ أَهْلِ القُرْآنِ فَلَيسَ فَوْقَهُ دَرَجَةٌ». ٣٢٨/٤

(هب) عن عائشة

قلت: قال البيهقي [رقم ١٩٩٨]:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو الحسين الخياط ثنا أبو عبد الله محمد بن روح ثنا الحكم بن موسى ثنا شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به، ثم قال: قال الحاكم: إسناده صحيح، ولم يكتب المتن إلا به، وهو من الشواذ.

٢٢٤٠/ ٥٤٠٧ ـ «عُدِلَ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِسَنَتَيْنِ: سَنَةٍ مُقْبِلَةٍ وَسَنَةٍ مُتَأَخِرَةٍ».

(قط) في فوائد ابن مردك عن ابن عمر

قلت: فيه أمران، **الأول:** أن المصنف واهم في قوله عن هذا الحديث: رواه الدارقطني في فوائد ابن مردك، والصواب أن يقول: رواه ابن مردك في فوائده تخريج الدارقطني لأن الأحاديث هي من رواية ابن مردك، وهو الراوي لها، وإنما الفوائد استخرجها له الدارقطني من مسموعاته وحدث هو بها، فرواها عنه أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن النقور، فالعزو إليه لا إلى الدارقطني.

الثاني: ضرب الشارح عن ابن مردك صفحاً فلم يترجم له، ولا بين اسمه وهو أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك بن أحمد بن سندويه البرذعي البزار، حدث عن عبد الرحمٰن بن أبي حاتم، وجماعة، روى عنه الحسن بن علي الجوهري البزار، والقاضيان الصميري والتنوخي، وأبو الحسين بن النقور، وآخرون، وكان ثقة صالحاً زاهداً عابداً ترك الدنيا وأقبل على العبادة، ولزم المساجد وانقطع عن الدنيا، وأريد على الشهادة فامتنع من ذلك، مات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة قال في فوائده المذكورة آخرها:

حدثنا علي بن محمد بن عبيد ثنا إبراهيم بن سليمان بن حيان الخزار الكوفي

ثنا قطبة بن العلاء الغنوي ثنا عمر بن ذر عن مجاهد عن ابن عمر به.

٢٢٤١/٥٤٠٨ ـ «عَذَابُ القَبْر حَقٌّ».

(خط) عن عائشة

قال في الكبير: قضية صنيع المصنف أن هذا لا يوجد مخرجاً في أحد الستة
٣٢٩/٤ وإلا لما عدل/ عنه وأبعد النجعة.

وهو ذهول عجيب، فقد عزاه الديلمي وغيره إلى الشيخين جميعاً ثم رأيته في صحيح البخاري في باب: ما جاء في عذاب القبر من كتاب الجنائز بهذا اللفظ من رواية المستملي.

قلت: قال البخاري في الباب المذكور من صحيحه [رقم: ١٣٧٢]:

حدثنا عبدان أخبرني أبي عن شعبة سمعت الأشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها: «أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر فقالت لها: أعاذك الله من عذاب القبر. فسألت عائشة رسول الله ﷺ عن عذاب القبر فقال: نعم، عذاب القبر، قالت عائشة رضي الله عنها: فما رأيت رسول الله ﷺ بعد أن صلى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر» وزاد غندر: عذاب القبر حق، قال الحافظ [الفتح: ٢٣٦/٣] على قوله: «نعم عذاب القبر»: كذا للأكثر، زاد في رواية الحموي والمستملي، «حق» وليس بجيد لأن المصنف قال عقب هذه الطريق: زاد غندر: «عذاب القبر حق» فتبين أن لفظ: «حق» ليست في رواية عبدان عن أبيه عن شعبة، وأنها ثابتة في رواية غندر عن شعبة وهو كذلك، فقد أخرج طريق غندر النسائي [الكبرى ٣٨٩/١ و[٥٦/٣]، والإسماعيلي كذلك، وكذلك أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة [ص: ٢٠٠] انتهى.

فبان **أولاً**: أن رواية البخاري الصحيحة دون ذكر: «حق»، وأن المستملي غلط في ذلك، وأن الرواية التي ذكرها أخيراً عن غندر هي معلقة، وإنما رواها النسائي والإسماعيلي.

وثانياً: لو كانت لفظة: «حق»، صحيحة في رواية البخاري فلفظ الحديث عنده: «نعم عذاب القبر حق» وهذا في اصطلاح المؤلف يذكر في حرف النون لا هنا.

ثم إن الشارح استعمل هنا في كلامه على هذا الحديث تدليساً مضحكاً فقال: تنبيه في شرح الصدور قال العلماء: عذاب القبر هو عذاب البرزخ... إلخ الفائدة، فمنعه حسده من أن يقول: قال المؤلف في شرح الصدور، فذكر الكتاب وأسقط ذكر
٣٣٠/٤ مؤلفه/ رجاء ألا يعرفه القارىء فيظنه لغيره.

٥٤١٣/٢٢٤٢ ـ «عُرَامَةُ الصَّبِيِّ فِي صِغَرِهِ زِيَادَةٌ فِي عَقْلِهِ فِي كِبَرِهِ».

الحكيم عن عمرو بن معديكرب

ابو موسى المديني في أماليه عن أنس

قلت: سكت عليه الشارح، ولم أقف على سند حديث أنس، أما حديث عمرو بن معديكرب فضعيف.

قال الحكيم في الأصل الرابع والمائتين:

ثنا عمر بن أبي عمر ثنا إبراهيم بن حمزة عن محمد بن سلمة الحراني عن أبي واصل عن شهر بن حوشب عن عمرو بن معديكرب به.

٥٤١٦/٢٢٤٣ ـ «عَرْشٌ كَعَرْشِ مُوسَى».

(هق) عن سالم بن عطية مرسلاً

قال في الكبير: كذا بخط المصنف وفي رواية: «عريش كعريش» بـ «ياء» قبل الشين، ثم قال: سببه أنه سئل أن يكحل له المسجد فقال: «لا عريش كعريش موسى» وذكره، ثم قال بعد العزو: وقضيته أنه لا علة له غير الإرسال والأمر بخلافه، فقد قال الذهبي في المهذب: إنه واهٍ أيضاً.

قلت: أما الرواية التي ذكرها فلا وجود لها عند مخرج الحديث، وإنما ورد ذلك في حديث آخر سيذكره المصنف قريباً.

وأما قوله: وقضيته أنه لا علة له غير الإرسال فكذب، فإن المصنف رمز لضعفه ونص على أنه معلول بعلة غير الإرسال لأن المرسل قد يكون حسناً وقد يكون صحيحاً إلى مرسله، وأما حكمه في نفسه فذلك من بحث الفقهاء لا أهل الحديث.

وأما قوله: سببه أنه سئل أن يكحل له المسجد، فذلك غير مذكور عند مخرج الحديث، فإنَّ البيهقي [٤٣٩/٢]: رواه من طريق ليث ـ وهو سبب ضعفه ـ عن سالم بن عطية قال: قال رسول الله ﷺ: «عرش كعرش موسى» يعني: أنه كان يكره الطاق في حوالي المسجد اهـ.

٥٤١٧/٢٢٤٤ ـ «عَرَضَ عَلَيَّ رَبِّي لِيَجْعَلَ لِي بَطْحَاءَ مَكَّةَ ذَهَباً فَقُلْتُ: لاَ يَا رَبِّ، وَلَكِنِّي أَشْبَعُ يَوْماً وأَجُوعُ يَوْماً، فَإِذا جُعْتُ تَضَرَّعْتُ إِلَيْكَ وَذَكَرْتُكَ، وَإِذَا شَبِعْتُ حَمِدْتُكَ وَشَكَرْتُكَ».

(حم. ت) عن أبي أمامة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو تابع/ للترمذي، وقال في المنار: ٣٣١/٤
وينبغي أن يقال فيه: ضعيف، فإنه من رواية عبيد الله بن زحر عن علي بن زيد عن

القاسم عنه، وقال العراقي: فيه ثلاثة ضعفاء: علي بن زيد، والقاسم، وعبيد بن زحر.

قلت: الصواب أنه حسن وهؤلاء الثلاثة وإن كانوا ضعفاء إلا أنهم غير كذابين، ولا منكري الحديث، فحديثهم متماسك، فإذا كان له شاهد فهو حسن كهذا.

والحديث أخرجه أيضاً ابن المبارك في الزهد [رقم ٥٤] عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر به[(١)].

ومن طريقه أخرجه ابن سعد في الطبقات [١/ ٣٨١].

وأخرجه إسماعيل الصفار في جزئه من طريق ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب.

ورواه أبو نعيم في الحلية [٨/ ١٣٣] من طريق الفضيل بن عياض عن مطروح ابن يزيد عن عبيد الله بن زحر به، وقال: لا أعلمه روي بهذا اللفظ إلا عن علي بن يزيد عن القاسم.

ورواه عن عبيد الله يحيى بن أيوب مثله، والقاسم هو ابن عبد الرحمٰن مولى خالد بن يزيد من فقهاء دمشق.

٢٢٤٥/ ٥٤١٩ ـ «عُرِضَتْ عليَّ الجنَّةُ والنَّارُ آنفاً في عرْض هَذَا الحَائط، فَلَمْ أرَ كاليَوم في الخَيرِ والشَّرِّ، ولَوْ تَعْلَمُونَ مَا أعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً».

(م) عن أنس

قلت: أخرجه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير [٧/ ٣٧٣]:

ثنا مسدد ثنا حماد بن زيد عن مروان مولى هند بنت المهلب سمعت أنس بن مالك به.

٢٢٤٦/ ٥٤٢٠ ـ «عُرِضَتْ عَلَيَّ أُمَّتِي بأعْمَالِهَا حَسنها وسَيِّئها، فَرَأَيْتُ في مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا إمَاطَةَ الأذَى عَن الطَّرِيقِ، ورأيْتُ فِي سَيِّىء أعْمَالِهَا النُّخَاعَة فِي المَسْجِدِ لَمْ تُدْفَنْ».

(حم. م. هـ) عن أبي ذر

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً ابن حبان، وابن منيع والديلمي، ولم يخرجه البخاري.

---

(١) وهو من زيادات نعيم بن حماد المروزي.

قلت: لكنه خرجه في الأدب المفرد في باب: إماطة الأذى [رقم ٢٣٠] قال:

حدثنا موسى ثنا مهدي عن واصل عن يحيى بن عقيل عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي عن أبي ذر.

وأخرجه أيضاً الثقفي في الثقفيات، وهو ثالث حديث فيها.

٢٢٤٧/ ٥٤٢١ ـ «عُرِضَتْ علي أُجورُ أمَّتي، حَتَّى القَذَاةُ يُخرِجُهَا الرَّجُل مِنَ المَسْجِد، وعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرَ ذَنْباً أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ القُرآنِ أو آيَةٍ أوتِيهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا».

(د. ت) عن أنس

قال في الكبير: هو من رواية المطلب/ بن عبد الله بن حنطب عن أنس وتعقبه ٤/ ٣٣٢ الترمذي بأنه غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه، وذاكر به البخاري فلم يعرفه واستغربه، وقال: لا أعرف للمطلب سماعاً من أحد من الصحابة اهـ. وقال القرطبي: إنه حديث غير ثابت، وأنكر ابن المديني كون المطلب سمع من أنس، وقال ابن حجر: في إسناده ضعف لكن له شواهد، وقال العراقي: استغربه البخاري لكن سكت عليه أبو داود.

قلت: وقد اختلف فيه على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، فقيل عنه: عن ابن جريج عن المطلب عن أنس كما في الترمذي وأبي داود، وقيل عنه: عن ابن جريج عن الزهري عن أنس، وعلى هذه الرواية لا يكون منقطعاً، هكذا أخرجه الطبراني في الصغير عن علي بن إسحاق بن الوزير الأصبهاني ثنا محمد بن يزيد الآدمي ثنا عبد المجيد به.

قال الطبراني: لم يروه عن ابن جريج عن الزهري عن أنس إلا عبد المجيد تفرد به محمد بن يزيد عن عبد المجيد، ورواه غير محمد عن عبد المجيد عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أنس اهـ. وعن الطبراني رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ١٢].

٢٢٤٨/ ٥٤٢٢ ـ «عُرِضَتْ عَلَي أُمَّتي البَارِحَةَ لَدَى هَذه الحُجْرَة، حَتَّى لأنا أَعْرَفُ بِالرَّجُلِ مِنهُمْ مِنْ أَحَدِكُم بصَاحِبِهِ، صُوِّرُوا لِي في الطِّينِ».

(طب) والضياء عن حذيفة

قلت: وأخرجه أيضاً الحسن بن سفيان في مسنده قال:

حدثنا عقبة بن مكرم أخبرنا أبو بكر الحنفي ثنا داود بن الجارود عن أبي الطفيل عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «عرضت علي أمتي البارحة أدنى هذه الشجرة أولها إلى آخرها، فقال رجل: عرض عليك من خلق فكيف من لم يخلق؟

فقال: «صوروا في الطين حتى لأنا أعرف بالإنسان منهن من أحدكم بصاحبه».

٢٢٤٩/ ٥٤٢٣ ـ «عَرَفَ الحقَّ لأهلِهِ».

(حم. ك) عن الأسود بن سريع

قال في الكبير: وكذا رواه الطبراني.

قلت: وكذلك الدينوري في المجالسة قال:

٤/ ٣٣٣ حدثنا محمد بن علي بن خلف البغدادي ثنا محمد بن/ مصعب الغرقساني ثنا الأسود بن سلام ومبارك بن فضالة عن الحسن عن الأسود بن سريع أن النبي ﷺ أتى بأسير فقال: اللهم إني أتوب إليك ولا أتوب إلى محمد فقال النبي ﷺ: «عرف الحق لأهله».

٢٢٥٠/ ٥٤٢٥ ـ «عَرَفَةُ كُلُّها مَوقفٌ، وارتَفعُوا عَن بَطْن عُرَنَة، وَمُزْدَلِفَةُ كُلُّها مَوقفٌ، وَارْتَفِعُوا عن بَطْنِ مُحَسِّرِ، ومِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ».

(طب) عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد صحيح لا حسن خلافاً للمؤلف.

قلت: حديث ابن عباس بالنظر إلى سنده حسن، وإن صححه الحاكم في المستدرك إلا أن أصل الحديث ثابت مختصراً من حديث جابر، وله طرق متعددة مطولاً كما هنا من حديث جماعة من الصحابة لا يسلم واحد منها من مقال كما بينه الحافظ في الفتح، والزيلعي في نصب الراية [٣/ ٦٠، ٦١]، وقد عقد الطحاوي في مشكل الآثار باباً للكلام على هذا الحديث، وأورده فيه من طرق وذلك (ص٧٢ من الجزء الثاني).

٢٢٥١/ ٥٤٢٩ ـ «عَزِمَةٌ عَلَى أُمَّتِي ألا يَتَكَلَّمُوا فِي القَدَرِ».

(خط) عن ابن عمر

زاد الشارح في الكبير: في القدر عن ابن عمر، ثم قال: وفيه محمد بن خالد البصري قال الذهبي: قال أبو حاتم: منكر الحديث، وفيه أيضاً محمد بن الحسين الدوري، قال الذهبي: اتهم بالوضع، وأورده ابن الجوزي في الواهيات وقال: لا يصح.

قلت: الشارح من عجائب الدنيا في الأوهام، فهو فيها لا يجارى ولا يبارى ولا يدرك له غبارى، فالذهبي لم يذكر محمد بن الحسن الدوري ولا قال عنه: إنه متهم، وإنما قال: محمد بن الحسن بن أزهر الدعاء عن عباس الدوري اتهمه أبو بكر الخطيب بأنه يضع الحديث، فأخذ الشارح نسبة عباس الدوري وألصقه بمحمد ابن الحسن الدعاء، وجعل الشيخ والتلميذ رجلاً واحداً، ثم نقل ذلك إلى رجل آخر

وهو محمد بن الحسن الدوري لا صلة له بالرجلين فجاء بعجيبة من العجائب وكل أوهامه عجيب.

ثم إنه قال: إن الخطيب خرجه في القدر، والخطيب خرجه في التاريخ، ولكن أوهام الشارح من القدر، وما رأيت لمحمد بن خالد/ البصري ذكراً في الميزان ٤/ ٣٣٤ فليبحث عنه.

٢٢٥٢/ ٥٤٣٣ ـ «عَشرُ خصَال عَمَلَها قَومُ لُوط بِهَا أهلكُوا ـ وتَزيدُها أمَّتي بخُلَّة ـ: إتيَانُ الرِّجَال بَعْضُهُم بَعْضاً، ورَمْيُهُمْ بالجَلاهِق والخَذْف، ولَعبُهُمْ بالحَمَام، وضَرْبُ الدُّفُوف، وَشُرْب الخُمُور، وَقَصُّ اللِّحيَة، وَطُولُ الشَّارب، والصَّفيرُ، والتَّصفِيقُ، وَلِبَاسُ الحَرِيرِ، وتَزيدُهَا أُمَّتِي بِخُلَّةٍ: إتيَان النِّسَاء بَعْضُهُنَّ بَعْضاً».

ابن عساكر عن الحسن مرسلاً

قلت: ورد نحو هذا موصولاً من حديث ابن عباس، وفيه ذكر أخلاق أخرى.

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من طريق إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً: «عشرة من أخلاق قوم لوط: الخذف في النادي، ومضغ العلك، والسواك على ظهر الطريق ـ كذا في الأصل السواك ـ والصفر، والحمام، والجلاهق، والعمامة التي لا يلتحي بها، والسكينة، والتطريف بالحناء، وحل إزار الأقبية، والمشي بالأسواق والأفخاذ بادية» اهـ. وهذا كذب لا شك فيه.

وروى الدولابي في الكنى:

ثنا إبراهيم بن الجنيد الجيلي، ثنا هيثم بن خارجة ثنا أبو عمران سعيد بن ميسرة البكري الموصلي عن أنس بن مالك: أنه دخل عليه شاب قد سكن عليه شعره، فقال له: ما لك والسكينة؟ افرقه أو جزه، فقال له رجل: يا أبا حمزة فيمن كانت السكينة؟ قال: في قوم لوط كانوا يسكنون شعورهم ويمضغون العلك في الطرق والمنازل، ويحذفون ويفرجون أقبيتهم إلى خواصرهم.

٢٢٥٣/ ٥٤٣٩ ـ «عَفوُ المُلوكِ أبْقَى لِلْمُلْكِ».

الرافعي عن علي

قلت: سكت عليه الشارح وهو من الأحاديث الأربعين المسلسلة بالأشراف من رواية أربعة عشر أباً، وقد مر الكلام عليها قريباً في حديث: «عدة المؤمن كآخذ باليد»، وإني تكلمت عليها في جزء مستقل[1].

(١) وسماه: الإشراف بتخريج الأربعين المسلسلة بالأشراف، وهو مخطوط.

٢٢٥٤/ ٥٤٤٢ ـ «عفُّوا تَعفَّ نسَاؤُكُم، وَبَرُّوا آباءَكُم تَبَرَّكُمْ أَبناؤُكُمْ، ومن اعتَذَرَ/ إِلَيهِ أَخُوهُ المسْلِمُ مِنْ شَيءٍ بَلَغَهُ عَنْهُ فَلَمْ يَقْبَلْ عُذْرَهُ لم يَرِدْ عَلَيَّ الحَوْضَ». ٤/٣٣٥

(طس) عن عائشة

قال الهيثمي: فيه زيد بن خالد العمي، وهو كذاب، فكان ينبغي حذفه كالذي قبله.

قلت: لا، لا ينبغي حذفه، لأن المصنف صان كتابه عما انفرد به وضاع أو كذاب وهذا ورد من طرق متعددة من حديث جابر وعائشة، وابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، وعثمان بن عفان، فهي شواهد متعددة بانضمامها يقوى الحديث، بل قد سبق حديث ابن عمر في حرف الباء بلفظ: «بروا آباءكم تبركم أبناؤكم، وعفوا تعف نساؤكم» فكتب عليه الشارح: بإسناد حسن بل قيل: صحيح، وحديث جابر مثل ما هنا مطولاً، فكتب عليه الشارح: أن الحاكم قال: صحيح، وبعد هذا حديث أبي هريرة، وقد نقل الشارح عن الحاكم أنه صححه أيضاً.

٢٢٥٥/ ٥٤٤٣ ـ «عفُّوا عَنْ نِسَاء النَّاسِ تَعفَّ نسَاؤُكُمْ، وَبَرُّوا آباءَكُم تَبَرَّكُمْ أبناؤكم، ومَنْ أَتَاهُ أَخُوهُ مُتَنَصِّلاً فَلْيَقبَلْ ذَلِكَ مِنْهُ مُحِقًّا كَانَ أَوْ مُبْطِلاً، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَرِدْ عَلَيَّ الحَوْضَ».

(ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رواه من حديث سويد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة، وقال: صحيح، ورده الذهبي بأن سويداً ضعيف، والمنذري بأنه واهٍ.

قلت: لكنه ورد من غير طريقه، قال أبو نعيم في التاريخ [٢/ ٢٨٥]:

حدثنا محمد بن معمر ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن داود المؤدب ثنا هشام ابن خالد ثنا الوليد بن مسلم ثنا صدقة بن يزيد ثنا العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «عفوا تعف نساؤكم» مختصر.

٢٢٥٦/ ٥٤٤٤ ـ «عُقْرُ دَارِ الإِسْلامِ بِالشَّامِ».

(طب) عن سلمة بن نفيل

قال الشارح: بإسناد صحيح لا حسن خلافاً للمؤلف، وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: ورجاله ثقات اهـ. وظاهر صنيع المصنف أنه لا يوجد لأعلى من الطبراني، والأمر بخلافه، بل رواه الإمام أحمد فعزوه إليه أولى.

قلت: فيه أمور، الأول: أنه اعتمد في الحكم بصحة الحديث على قول الحافظ الهيثمي: رجاله ثقات، ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديث صحيحاً لأن

الراوي قد يكون ثقة/ ولكن في الدرجة الدنيا؛ فيكون حديثه حسناً، وقد يكون في ٤/٣٣٦
الدرجة العليا ويكون في الحديث علة تمنع من تصحيحه، وأحاديث فضل الشام كلها منحولة، وقد ثبت بالدليل أن بني أمية كانوا يجبرون الرواة على افتراء الأحاديث في فضل الشام للتقوي على جيش العراق.

الثاني: أن أحمد لم يخرجه بهذا اللفظ بل أوله عنده [٤/ ١٠٤]: «الآن جاء القتال، لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الناس يزيغ الله قلوب أقوام فيقاتلونهم ويرزقهم الله منهم حتى يأتي أمر الله عز وجل وهم على ذلك، ألا إن عقر دار المؤمنين بالشام، والخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»، فحديث الباب وقع قطعة من الحديث في وسطه وبلفظ: «ألا إن عقر دار المؤمنين»، فلو رواه بهذا اللفظ وحده لكان موضعه حرف الألف، فضلاً عن كونه بعض الحديث.

الثالث: وإذ تعقب بأحمد والتعقب به باطل، فهو متعقب بحق لأنه بهذا اللفظ الذي رواه به أحمد أخرجه النسائي في السنن في كتاب الخيل [٦/ ٢١٤، ٢١٥] والعزو لحديث في الستة إلى غيرها هو المذموم عند أهل الحديث.

٢٢٥٧/٥٤٤٨ ـ «عُقُوبَةُ هَذِهِ الأمَّة بالسَّيف».

(طب) عن رجل (خط) عن عقبة بن مالك

قال الشارح في الرجل الصحابي: هو عبد الله بن يزيد الخطمي.

وقال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف، أن هذا هو الحديث بتمامه، والأمر بخلافه، بل بقيته: «والساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر»، ثم قال عند ذكر الرجل من الصحابة: قال الديلمي: أظنه عبد الله بن يزيد الخطمي.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أن سند هذا الحديث واحد، وإنما اختلف فيه على حميد بن هلال أو على حماد بن سلمة فرواه هدبة بن خالد:

ثنا حماد بن سلمة ثنا يونس بن عبيد عن حميد بن هلال عن أبي بردة قال: دخلت دار زياد فخرجت كئيباً حزيناً فقعدت إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ فقال: ما لك؟ فقلت: رأيت عقوبة شديدة ومثلة، فقال: لا يحزنك/ ذلك فإن هذا كائن، ٤/٣٣٧
سمعت رسول الله ﷺ يقول. . . وذكره.

هكذا رواه ابن أبي عاصم أيضاً في الديات عن هدبة، ورواه المؤمل:

ثنا حماد بن سلمة ثنا يونس بن عبيد عن حميد بن هلال فقال: عن نصر بن عاصم عن عقبة بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «عقوبة هذه الأمة بالسيف».

هكذا رواه الخطيب من طريق محمود بن غيلان [١/ ٣١٧]: ثنا المؤمل به.

الثاني: جزم الشارح بأن صحابي الحديث هو عبد الله بن يزيد الخطمي، وهو أخذ ذلك من كلام الديلمي الذي قاله ظناً لا جزماً.

الثالث: ما ذكره من الزيادة في الحديث، وأن الأمر بخلاف ما ذكره المصنف باطل لا أصل له، بل الحديث كما ذكره المصنف دون زيادة كما نقلته من الأصول أيضاً، بل تلك الزيادة مناقضة للحديث كما هو ظاهر.

٢٢٥٨/ ٥٤٤٩ ـ «عَلامةُ أبْدَال أمّتي أنّهمْ لا يَلْعَنُونَ شَيْئاً أبداً».

ابن أبي الدنيا في كتاب الأولياء عن بكر بن خنيس مرسلاً

قال الشارح: وإسناده واهٍ.

وقال في الكبير: بكر بن خنيس كوفي تابعي عابد زاهد سكن بغداد، قال الذهبي: واهٍ اهـ. لكن في التقريب كأصله صدوق له أغلاط كثيرة، وأفرط فيه ابن حبان.

قلت: فيه من عجائبه أمور، **الأول**: أنه قال في الصغير: بسند واهٍ، وقال في الكبير عن بكر بن خنيس: إنه واهٍ، وهذا خلاف ذاك ففرق بين أن يكون السند إلى المرسل واهياً وبين أن يكون الرجل الذي أرسله واهياً.

الثاني: أنه كذب على الذهبي في قوله: إنه قال عن بكر بن خنيس: واهٍ، فإنه ما قال ذلك ولا يجوز أن يقوله بل قال [١/ ٣٤٤]: بكر بن خنيس الكوفي العابد نزيل بغداد، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف، وقال مرة: شيخ صالح لا بأس به، وقال النسائي وغيره: ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وقال أبو حاتم: صالح جداً ليس بالقوي، وقال ابن حبان: يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، هذا ما ذكره الذهبي في الرجل فحكى ما قيل فيه من جرح وتوثيق، ولم يقل هو عنه شيئاً.

٤/ ٣٣٨ **الثالث**: أن بكر بن خنيس ليس تابعياً/ بل هو من أتباع التابعين، ولذلك كان المصنف واهماً في قوله عن الحديث: مرسلاً، والصواب أن يقول: معضلاً، والعجب أن الشارح نقل عبارة الحافظ في التقريب، وزاد فيها ذكر تابعي من عنده، ونص التقريب: بكر بن خنيس بالمعجمة والنون آخره سين مهملة مصغر، كوفي عابد سكن بغداد صدوق له أغلاط أفرط فيه ابن حبان من السابعة اهـ.

وقال في خطبته عند بيان اصطلاحه: السابعة طبقة كبار أتباع التابعين كمالك، والثوري.

الرابع: قوله: لكن في التقريب كأصله غلط، فإن ما في التقريب ليس في أصله لأن أصله يذكر فيه كلام أهل الجرح والتعديل، ولا يذكر من كلامه شيئاً،

والتقريب يذكر فيه رأيه بحسب ما ظهر له من كلام أهل الجرح والتعديل، فالفرع خلاف الأصل، وإنما الشارح رأى التقريب، ولم ير أصله فحمله عدم أمانته على العزو إليهما معاً.

الخامس: سند الحديث ليس بواهٍ، فإن ابن أبي الدنيا قال [ص٦٦، رقم: ٥٩]:

حدثنا عبد الرحمٰن بن صالح حدثنا عبد الرحمٰن بن محمد المحاربي عن بكر ابن خنيس به.

فابن صالح والمحاربي ثقتان، وبكر بن خنيس قد سبق عن الحافظ أنه صدوق يهم فهو مرسل حسن إن شاء الله تعالى.

٢٢٥٩/ ٥٤٥٠ ـ «عَلامَةُ حُبِّ اللَّهِ حُبُّ ذِكْرِ اللَّهِ، وَعَلامَةُ بُغْضِ اللَّهِ بُغض ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

(هب) عن انس

قال في الكبير: ورواه عنه الحاكم والديلمي.

قلت: هذا يوهم أن الحاكم خرجه في المستدرك، وليس كذلك إنما هو في التاريخ، والحديث خرجه أيضاً الشيخ الأكبر رضي الله عنه في الكوكب الدري في ترجمة ذي النون المصري من طريق أبي عبد الرحمٰن السلمي قال: حدثنا عبد الله بن الحسين الصوفي ثنا محمد بن حمدون بن مالك البغدادي ثنا الحسن بن أحمد بن المبارك ثنا أحمد بن صليح الفيومي ثنا ذو النون المصري عن مالك عن الزهري عن أنس به.

وقد روى أبو عبد الرحمٰن السلمي في ترجمة ذي النون من طبقات الصوفية حديثاً آخر بهذا الإسناد عن مالك عن نافع عن/ ابن عمر مرفوعاً: «الدنيا سجن ٤/ ٣٣٩ المؤمن وجنة الكافر».

وقال الذهبي في ترجمة أحمد بن صليح صاحب ذي النون: إنه لا يعتمد عليه.

٢٢٦٠/ ٥٤٥١ ـ «عَلَى الخَمْسِينَ جُمُعَةٌ».

(قط) عن أبي أمامة

قال الشارح: ثم ضعفه، وقال في الكبير: ظاهر صنيعه أن هذا هو الخبر بتمامه والأمر بخلافه، بل بقيته عند مخرجه الدارقطني ليس فيما دون ذلك، ثم قال: وتعقبه مخرجه البيهقي بأن جعفر بن الزبير أحد رجاله متروك، وقال عبد الحق: فيه

جعفر بن الزبير متروك، قال ابن القطان: وتضعيف الحديث بجعفر ظلم، إذ ما فوقه وتحته أضعف، فلعل الجناية منه، وقال ابن حجر: فيه جعفر متروك، وهياج بن بسطام متروك.

قلت: فيه أوهام، **الأول**: قوله في الصغير: ثم ضعفه، فإن الدارقطني ما تكلم عليه.

الثاني: قوله: بل بقيته عند مخرجه الدارقطني باطل، فإنه عند الدارقطني كما ذكره المصنف ولا مزيد.

الثالث: قوله: وتعقبه مخرجه البيهقي بأن جعفر... إلخ لا يخفي ما فيه، فإن البيهقي لم يتقدم له ذكر ولا خرج هذا الحديث.

قال الدارقطني [٢/ ٤]:

حدثنا عبد الله بن سليمان بن عيسى أبو محمد ثنا أحمد بن منصور الرمادي ثنا إبراهيم بن الحكم بن أبان ثنا أبي عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: «على الخمسين جمعة».

تنبيه

وقع للحافظ في عزو هذا الحديث وهم، وهو منشأ أوهام الشارح، فإنه قال في التلخيص [٢/ ٥٦] على حديث أبي أمامة: «لا جمعة إلا بأربعين» ما نصه: لا أصل له بل روى البيهقي والطبراني من حديثه: «على خمسين جمعة ليس فيما دون ذلك» زاد الطبراني في الأوسط: «ولا تجب على من دون ذلك»، وفي إسناده جعفر بن الزبير، وهو متروك، وهياج بن بسطام وهو متروك أيضاً، وفي طريق البيهقي النقاش المفسر وهو واهٍ أيضاً اهـ.

فالبيهقي لم يخرج هذا الحديث في السنن أصلاً كما يوهمه إطلاقه، فإما خرجه في الخلافيات أو غيره، وإما وهم الحافظ في عزوه إليه، فإن الحديث من طريق النقاش وباللفظ المذكور عند الدارقطني/ فكأنه سبق قلم منه. ٤/ ٣٤٠

قال الدارقطني [٢/ ٤]:

حدثنا محمد بن الحسن النقاش ثنا محمد بن عبد الرحمٰن السامي والحسين بن إدريس قالا: حدثنا خالد بن الهياج حدثني أبي عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: «على الخمسين جمعة ليس فيما دون ذلك»، قال الدارقطني: جعفر بن الزبير متروك.

وهذا اللفظ هو الذي يقصده الشارح، وخلط فيه بين الدارقطني والبيهقي،

ولكن المصنف لم يرده، وإنما أراد ما ذكره الدارقطني في سننه بعد هذا وهو الذي قدمت سنده ومتنه قبله.

٢٢٦١/ ٥٤٥٢ ـ «عَلَى الرُّكْنِ اليمَانِيِّ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ به مُنذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمٰواتِ وَالأَرْضَ، فَإِذَا مَرَرْتُم به فَقُولُوا: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾، فإِنَّهُ يَقُولُ: آمِينَ آمِينَ».

[(خط) عن ابن عباس (هب) عنه موقوفاً]

قال في الكبير: [(خط)] في ترجمة أبي محمد القرشي عن ابن عباس (هب) عنه موقوفاً.

قلت: قوله: في ترجمة أبي محمد القرشي لغو لا فائدة فيه أصلاً سوى تسويد الورق، فإن أبا محمد القرشي نكرة في الأسماء ولا يهتدي إليه الباحث إلا بعد النظر في جميع تاريخ الخطيب، وهو في ترجمة عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن أحمد بن السكن أبي محمد القرشي، ثم إنه سكت عليه وهو من رواية محمد بن الفضل بن عطية، عن كرز بن وبرة عن طاوس عن ابن عباس به. كذا وقع عند الخطيب محمد بن الفضل عن كرز.

ورواه أبو نعيم في الحلية [٥/ ٨٢] في ترجمة كرز من رواية محمد بن الفضل فقال: عن محمد بن سوقة عن كرز بن وبرة به، ومحمد بن الفضل متروك.

٢٢٦٢/ ٥٤٥٤ ـ «عَلَى الوَالِي خَمْسُ خصَال: جَمْعُ الفَيْء مِنْ حَقِّه، وَوَضْعُهُ في حَقِّه، وأَنْ يَستَعِينَ على أُمورهِمْ بِخَيْرِ مَنْ يَعْلَم، وَلا يُجَمِّرهُمْ فَيُهْلِكَهُمْ، وَلا يُؤَخِّر أَمْرَ يَوْمٍ لِغَدٍ».

(عق) عن واثلة

قال في الكبير: وفيه جعفر بن مرزوق، قال في الميزان عن العقيلي: أحاديثه مناكير لا يتابع على شيء منها، ثم ساق له هذا الخبر، فما أوهمه صنيع المصنف من أن مخرجه العقيلي خرجه وأقره غير صواب.

قلت: هذا كذب على صنيع المصنف فإنه رمز له بالضعف **أولاً**، ونص على أن كل ما في العقيلي فهو ضعيف.

ثانياً: والحديث قال في سنده العقيلي [١/ ١٩٠]: ٤/ ٣٤١

حدثنا محمد بن الفضل بالري ثنا أحمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الله الدشتكي ثنا أبي أنبأنا جعفر بن مرزوق عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن واثلة بن الأسقع به.

٢٢٦٣/ ٥٤٦١ ـ «عَلَى كُلِّ سُلامى من ابنِ آدَمَ فِي كُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ، وَيُجْزِىءُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ رَكْعَتَا الضُّحَى».

(طس) عن ابن عباس

قال في الكبير: وقضية تصرف المصنف أنه لم يخرجه أحد من الستة وهو إيهام فاضح وزللٌ لائح، فإن الشيخين روياه بأبسط من هذا، وهو: «كل سلامى من الناس عليه صدقة كل يوم»، الحديث الآتي في حرف الكاف.

قلت: انظر هذا وتعجب من صفاقة وجه هذا الرجل وقلة حيائه التي انفرد بها من بين بني آدم.

٢٢٦٤/ ٥٤٦٩ ـ «عَلِّقُوا السَّوْطَ حَيْثُ يَرَاهُ أَهْلُ البَيْتِ، فَإِنَّهُ أَدَبٌ لَهُمْ».

(عب. طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: ورواه عنه البزار أيضاً لكنه قال: «حيث يراه الخادم» قال الهيثمي: وإسناد الطبراني حسن اهـ. ورواه البخاري في أواخر الأدب المفرد عن ابن عباس بلفظ: «علق سوطك حيث يراه أهلك».

قلت: كلهم رووه من حديث داود بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده.

ورواه البندهي في شرح المقامات من طريق الأوزاعي عن ابن عباس، هكذا وقع في الأصل وهو منقطع.

وفي الباب عن جابر بلفظ: «رحم الله رجلاً علق في بيته سوطاً يؤدب به أهله» أخرجه ابن عدي في الكامل [٤/ ٣٣٦] من حديث عباد بن كثير الثقفي عن أبي الزبير عن جابر به، وعابد بن كثير ضعيف، وسبق حديث ابن عباس قبل حديث ابن عمر بلفظه.

٢٢٦٥/ ٥٤٧٠ ـ «عِلْمٌ لا يُقَالُ بِهِ كَكَنْزٍ لا يُنْفَقُ مِنْهُ».

ابن عساكر عن ابن عمر

قلت: أخرجه أيضاً ابن عبد البر في العلم [رقم: ٧٧٨] من طريق محمد[١] ابن يحيى بن نافع: ثنا عيسى بن شعيب ثنا روح بن القاسم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر به.

٢٢٦٦/ ٥٤٧١ ـ «عِلْمٌ لا يَنْفعُ كَكَنْزٍ لا يُنْفَقُ مِنْهُ».

القضاعي عن ابن مسعود

٤/ ٣٤٢ / قال في الكبير: قال شارحه: غريب.

---

(١) هكذا في الأصل المخطوط، وفي المطبوع من العلم: «عمر».

قلت: بل الغريب حمق العامري وكلامه على الأحاديث بهواه ونظره وذوقه، فالحديث ليس بغريب، وإنما وهم راويه في جعله من حديث ابن مسعود وإنما هو من حديث أبي هريرة.

فالقضاعي خرجه من حديث إبراهيم بن مهدي [فتح الوهاب ١/ ٢٣٤، رقم: ٢٦٣]:

ثنا علي بن مسهر عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ به، وإبراهيم بن مهدي قال ابن معين: جاء بمناكير، وقال الأزدي: له عن علي بن مسهر أحاديث لا يتابع عليها.

قلت: وهذا منها فإن غيره قال: عن إبراهيم الهجري عن أبي عياض عن أبي هريرة هكذا، أخرجه أحمد في مسنده [٢/ ٤٩٩]:

ثنا عمار بن محمد ـ وهو ابن أخت سفيان الثوري ـ عن إبراهيم به بلفظ: «إن مثل علم لا ينفع كمثل كنز لا ينفق في سبيل الله» وكذلك قال مسعر عن إبراهيم، أخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق حفص بن عمر العدني [٧/ ٢٢٨]:

ثنا مسعر عن إبراهيم الهجري به بلفظ: «إن علماً لا ينتفع به ككنز لا ينفق في سبيل الله».

ويؤيده أيضاً كون الحديث ورد عن أبي هريرة من طرق أخرى، فرواه الطبراني من طريق محمد بن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة به بلفظ: «العلم الذي لا يعمل به كالكنز الذي لا ينفق، أتعب صاحبه نفسه في جمعه ثم لم يصل إلى نفعه» أسنده ابن خير في فهرسته [ص٥] من طريق الطبراني.

وله طريق آخر من رواية ابن لهيعة عن دراج أبي السمح عن عبد الرحمٰن بن حجيرة عن أبي هريرة به بلفظ: «مثل الذي يتعلم العلم ولا يحدث به كمثل الذي يكنز الكنز ولا ينفق منه».

أسنده ابن عبد البر [برقم: ٧٧٤] من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة، ومن طريق إسحاق بن الفرات عنه [برقم: ٧٧٧]، ولا غرابة في الحديث، إنما العامري يتكلم بهواه.

٢٢٦٧/ ٥٤٧٢ ـ «عَلَمُ الإسْلامِ الصَّلاةُ، فَمَنْ فَرَّغَ لَهَا قَلْبَهُ وَحَافَظَ عَلَيْهَا بِحَدِّهَا وَوَقْتِهَا وَسُنَنِهَا فَهُوَ مُؤْمِنٌ».

(خط) وابن النجار عن أبي سعيد

قال في الكبير: رواه الخطيب في ترجمة عباد بن مرزوق، ثم قال: هذا

الحديث غريب جداً اهـ. وفيه أبو يحيى القتات أورده الذهبي في الضعفاء
٣٤٣/٤ ومحمد بن/ جعفر المدائني أورده فيهم وقال: قال أحمد: لا أحدث عنه أبداً، وقال مرة: لا بأس به.

قلت: في هذا مصائب لا يأتي بها إلا مصاب مبتلى نسأل الله العافية، أول ذلك: أن الحديث خرجه الخطيب [١١/١٠٩] في ترجمة عباد بن علي بن مرزوق، فقوله: هو عباد بن مرزوق تدليس وتلبيس يريد به إخلال الناظر وإتعابه؛ لعدم الإخلاص.

الثاني: وهو من النوادر المضحكات التي يذيل بها على أخبار الحمقى والمغفلين: قوله: وفيه أبو يحيى القتات... إلخ، فإن الذي في السند: أبو يحيى الثقاب بـ «الثاء» المثلثة ثم القاف ثم الباء الموحدة نسبة لثقب اللؤلؤ والجوهر، والمذكور في الضعفاء، أبو يحيى القتات بالقاف ثم تائين مثناتين، ولو فرضنا أن ذلك تحرف عليه في النسخة، فأبو يحيى القتات ذكر الذهبي في ترجمته: أنه يروي عن التابعين كمجاهد، وعطاء، والذي في سند هذا الحديث رواه عن محمد بن جعفر المدائني عن حمزة الزيات عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد، فبينه وبين طبقة التابعين ثلاث وسائط، وأيضاً فإن القتات ذكر الذهبي في ترجمته أيضاً: أنه بقي إلى سنة ثلاثين ومائة، والثقاب المذكور في سند هذا الحديث ذكر الخطيب في ترجمته: أنه مات سنة تسع وثلاثمائة، وأنه ولد في سنة أربع ومائتين على ما قال هو عن نفسه فيكون قد عاش مائة وخمس سنين، ومع هذا العمر الطويل فإنه ولد بعد القتات بأربع وسبعين سنة، وكل هذا واضح لا خفاء به.

الثالث: أن محمد بن جعفر المدائني وإن ذكر في الضعفاء فقد وثقه قوم وخرج له مسلم في صحيحه كما ذكره الذهبي في نفس ترجمته من الميزان [٣/٤٩٩] فهو من رجال الصحيح.

الرابع: ومع ذلك فهو لم ينفرد به بل توبع عليه، قال ابن شاهين في الترغيب [رقم ٤٥]:

حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني أنا الحسن بن عتبة بن عبد الرحمٰن
٣٤٤/٤ الكندي أنا بكار بن سعير[1] الفزاري أنا حمزة/ الزيات به.

الخامس: أن علة الحديث هو حمزة الزيات صاحب القراءة، فإنه ضعيف بل من مشاهير الضعفاء، فالتعرض لذكر المدائني والإعراض عنه من الجهل التام بالصناعة.

(١) هكذا في الأصل، وفي المطبوع من ترغيب ابن شاهين: سفيان.

السادس: أنه استدرك على المصنف بالعزو إلى القضاعي فاقتضى أنه لم يخرجه غيره مع أن الديلمي خرجه أيضاً في مسند الفردوس وهو كتاب الشارح الذي يعتمد عليه عند كل حديث، وكذلك خرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، وابن شاهين في الترغيب كما ذكرته، وكذلك في الأفراد له أيضاً، وقد ذكرت أسانيدهم في المستخرج على مسند الشهاب [فتح الوهاب ١/ ١٥٧].

وفي الباب عن علي ولم يتعرض له الشارح أيضاً، ونحن نرى أن هذا ليس بعشمه ولكن نعامله بمثل ما يعامل به غيره.

قال الدينوري في المجالسة:

ثنا محمد بن الحسين بن موسى ثنا أبي الحسين بن موسى عن أبيه موسى بن جعفر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه الحسين عن أبيه علي عليهم السلام عن النبي ﷺ قال: «علم الإيمان الصلاة فمن فرغ لها قلبه وحاذ عليها حدودها ووقتها فهو مؤمن».

٢٢٦٨/ ٥٤٧٣ ـ «عِلْمُ البَاطِنِ سرٌ من أسْرَار اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وَحُكْمٌ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ يَقْذِفُهُ فِي قُلُوبِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ».

(فر) عن علي

قال في الكبير: ورواه أيضاً ابن شاهين وغيره.

قلت: الديلمي رواه من طريق أبي عبد الرحمٰن السلمي ثنا ابن شاهين فعزاه الشارح إليه جازماً به على قاعدته في التهور، مع أن الذي خرجه جزماً هو أبو عبد الرحمٰن السلمي فلو عزاه إليه لأصاب.

وهو من رواية دارم بن قبيصة عن يحيى بن الحسن بن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن الحسين بن علي عن علي به، ودارم بن قبيصة شيعي يروي عن الرضى، له مؤلفات، ضعفه بعض رجال الشيعة كما سبق.

وقد ورد الحديث من حديث حذيفة بهذا اللفظ رويناه مسلسلاً بالسؤال عن علم الباطن.

وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس كذلك من رواية الحسن عن حذيفة، فقال الحافظ/ في زهر الفردوس: هذا موضوع، والحسن ما لقي حذيفة أصلاً اهـ. ٤/ ٣٤٥

وأورده المؤلف في ذيل الموضوعات ـ أعني: حديث حذيفة ـ أما حديث علي فأورده ابن الجوزي في الواهيات وقال: لا يصح وعامة رواته لا يعرفون، وسكت عليه الحافظ في زهر الفردوس فالله أعلم.

٢٢٦٩/ ٥٤٧٤ ـ «عِلْمُ النَّسَبِ عِلْمٌ لا يَنْفَعُ وَجَهَالَةٌ لا تَضُرُّ».

ابن عبد البر عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه أبو نعيم في رياضة المتعلمين من حديث بقية عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة، قال الحافظ ابن رجب: وإسناده لا يصح وبقية دلسه عن غير ثقة، وقال ابن حجر: هذا الكلام روي مرفوعاً ولا يثبت وروي عن عمر أيضاً ولا يثبت.

قلت: الطريق الذي ذكره من عند أبي نعيم هو بعينه طريق ابن عبد البر، فإنه أخرجه من رواية أبي أيوب سليمان بن محمد الخزاعي [رقم: ٣١٨٥] قال: ثنا هشام بن خالد أبو مروان القرشي ثنا بقية عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة أن النبي ﷺ دخل المسجد فرأى جمعاً من الناس على رجل فقال: «وما هذا؟ قالوا: يا رسول الله رجل علامة، قال: وما العلامة؟ قالوا: أعلم الناس بأنساب العرب، وأعلم الناس بعربية، وأعلم الناس بشعر، وأعلم الناس بما اختلف فيه العرب، فقال رسول الله ﷺ: هذا علم لا ينفع وجهل لا يضر، وقال رسول الله ﷺ: العلم ثلاثة وما خلا فهو فضل علم: آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة» قال ابن عبد البر: في إسناد هذا الحديث رجلان لا يحتج بهما وهما سليمان وبقية اهـ.

قال الحافظ: وهذا الباطل لا يحتمله بقية وإن كان مدلساً فإن توبع عليه سليمان احتمل أن يكون بقية دلسه على ابن جريج اهـ.

قلت: لكن المنكر منه القصة التي هي سبب وروده على تلك الصفة، أما المرفوع منه فقد رواه ابن وهب في جامعه قال:

حدثني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال: «قيل عند رسول الله ﷺ: ما
٣٤٦/٤ أعلم فلان، فقال رسول الله ﷺ: بم؟ قيل: بأنساب الناس، قال رسول الله ﷺ/ : علم لا ينفع، وجهالة لا تضر»، وهذا مرسل صحيح ثم وجدته موصولاً من حديث ابن عمر في أمالي أبي القاسم التنوخي قال: حدثنا محمد بن المظفر من لفظه ثنا أبو القاسم عبد الله بن جعفر التغلبي حدثنا جدي ثنا أبو عامر العقدي عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: «سئل رسول الله ﷺ عن الأنساب، فقال: علم لا ينفع وجهل لا يضر»، لكن عبد الله بن جعفر ضعفه الذهبي بالعمدة على المرسل ونفى ابن حزم في الجمهرة [ص٥] ثبوت هذا الخبر، وقال: إنه باطل ببرهانين، **أحدهما**: أنه لا يصح من جهة النقل أصلاً، وما كان هكذا فحرام على كل ذي فن أن ينسبه إلى النبي ﷺ خوف أن يتبوأ مقعده من النار؛ إذ تقول عليه ما لم يقل.

والثاني: أن البرهان قد قام بما ذكرناه آنفاً على أن علم النسب علم ينفع وجهل يضر في الدنيا والآخرة، ولا يحل لمسلم أن ينسب الباطل المتيقن إلى رسول الله ﷺ، وهذا من أكبر الكبائر.. إلخ ما قال وهو لا يرى المرسل شيئاً، أما من يحتج بالمرسل فمرسل ابن وهب صحيح لا شك فيه والله أعلم.

٢٢٧٠/ ٥٤٧٥ ـ «عَلَّمَنِي جِبْرِيلُ الوُضُوءَ، وأَمَرَنِي أَنْ أَنْضَحَ تَحْتَ ثَوْبِي مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ البَوْلِ بَعْدَ الوُضُوءِ».

(هـ) عن زيد بن حارثة

قال في الكبير: قال مغلطاي في شرح ابن ماجه: حديث إسناده ضعيف، ولما سئل عنه أبو حاتم قال: حديث كذب باطل اهـ. فتحسين المصنف له غفلة عن هذا.

قلت: لا بل نقلك لهذا غفلة عن كون الحديث حسناً كما قال المصنف فإن رجاله ثقات، وليس فيه إلا ابن لهيعة وحديثه عند المتأخرين حسن لا سيما مع وجود شواهده وهذا له شواهد كثيرة.

قال ابن ماجه [رقم ٤٦٢]:

ثنا إبراهيم بن محمد الفريابي ثنا حسان بن عبد الله ثنا ابن لهيعة عن عقيل عن الزهري عن عروة قال: حدثنا أسامة بن زيد عن أبيه به.

ورواه أبو الحسن بن القطان من طريق عبد الله بن يوسف التنيسي عن ابن لهيعة، وشواهده كثيرة منها حديث أبي هريرة: «إذا توضأت فانتضح» رواه ابن ماجه.

٣٤٧/٤ وحديث/ الحكم بن سفيان الثقفي: «أن النبي ﷺ أخذ كفّاً من ماء فنضح به فرجه بعد الوضوء»، وحديث جابر مثله وهما في ابن ماجه [رقم: ٤١١] وغيره، وشواهد أخرى.

٢٢٧١/ ٥٤٧٨ ـ «عَلِّمُوا أَبْنَاءَكُم السِّبَاحَةَ والرَّمْيَ، والمرْأَةَ المغْزَلَ».

(هب) عن ابن عمر

قال في الكبير: وقضية صنيع المصنف أن مخرجه البيهقي خرجه وسكت عليه والأمر بخلافه، بل تعقبه بما نصه: عبيد العطار منكر الحديث.

قلت: هذا كذب على صنيع المصنف فإنه رمز لضعفه.

٢٢٧٢/ ٥٤٧٩ ـ «عَلِّمُوا بَنِيكُمُ الرَّمْيَ، فَإِنَّهُ نِكَايَةُ العَدُوِّ».

(فر) عن جابر

قال في الكبير: وفيه عبد الله بن عبيدة قال الذهبي: ضعيف ووثقه غير واحد،

ومنذر بن زياد قال الدارقطني: متروك، ورواه عنه البزار أيضاً، وعنه تلقاه الديلمي فلو عزاه له لكان أولى.

قلت: ولو سكت الشارح عما لا يعلم لكان أولى وأستر لجهله، فهذه مرة أخرى يُذْكَرُ في السند رجل موصوف بالبزار فيجعله ـ هذا الجاهل ـ البزار صاحب المسند.

قال الديلمي [رقم ٤٠٠٨]:

أخبرنا عمر بن أحمد بن عمر البيع ثنا ابن البصري ثنا أبو منصور محمد بن عيسى ثنا صالح بن أحمد الحافظ ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يعقوب البزار ثنا عبد الله بن عبيد ثنا محمد بن صالح ثنا منذر بن زياد عن محمد بن المنكدر عن جابر به.

فالبزار صاحب المسند اسمه: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق وكنيته: أبو بكر، وهذا إبراهيم بن محمد وكنيته: أبو إسحاق.

٢٢٧٣/ ٥٤٨٠ ـ «عَلِّمُوا وَيَسِّروا ولا تُعَسِّروا، وَبَشِّرُوا وَلا تُنَفِّروا، وَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكم فَلْيَسْكُتْ».

(حم. خد) عن ابن عباس

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس بسديد، فقد قال الهيثمي: فيه ليث بن سليم وهو مدلس ولم يخرج له مسلم إلا مقروناً بغيره.

قلت: الحديث في الصحيحين من حديث أنس دون آخره وله شواهد متعددة تقضي بأنه فوق الصحيح.

٢٢٧٤/ ٥٤٨١ ـ «عَلِّمُوا وَلا تُعَنِّفُوا، فَإِنَّ المعَلِّم خَيرٌ مِنَ المعَنِّفِ».

الحارث (عد. هب) عن أبي هريرة

٣٤٨/٤ قال في الكبير: وهو من رواية إسماعيل بن عياش عن حميد بن/ أبي سويد عن عطاء عن أبي هريرة.

ورواه عنه الآجري أيضاً، وظاهر صنيع المصنف أن مخرجيه سكتوا عليه والأمر بخلافه، بل قال ابن عدي عقب إيراده: حميد منكر الحديث، والبيهقي: تفرد به حميد وهو منكر الحديث، قال الزركشي.. إلخ.

قلت: ما حكاه عن ظاهر صنيع المصنف باطل من أصله وكذب في الواقع، فإن المصنف رمز لضعفه، والآجري ما خرجه في حملة العلم، وإنما خرجه في أخلاق حملة القرآن مع أنه من موضوع حملة العلم، فكأن الشارح تبين ذلك، وقد أخرجه أيضاً الطيالسي في مسنده [ص٣٣٠]، وابن عبد البر في كتاب العلم [رقم

٨٣٣]، وابن عدي [٢/ ٢٧٤] ما عقب الحديث بالكلام الذي نقله عنه ولكنه ذكر ذلك في ترجمة الرجل، وذكر الحديث في ضمنها، وليس هو يورد الأحاديث ثم يتعقبها كما نبهنا عليه مراراً.

٢٢٧٥/ ٥٤٨٢ ـ «عَلِّمُوا رِجَالَكُمْ سُورَةَ المائِدَةِ، وَعَلِّمُوا نِسَاءَكُمْ سُورَةَ النُّورِ».

(ص. هب) عن مجاهد مرسلاً

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنه لا علة فيه غير الإرسال، والأمر بخلافه، ففيه عتاب بن بشير قال الذهبي: مختلف في توثيقه، وخصيف ضعفه أحمد وغيره.

قلت: هذا كذب على صنيع المصنف فإنه رمز له بالضعف.

٢٢٧٦/ ٥٤٨٥ ـ «عَلَيْكَ بالإيَاس ممَّا في أيْدِي النَّاس، وإيَّاك وَالطَّمَعَ، فَإِنَّهُ الفَقْرُ الحَاضِرُ، وَصَلِّ صَلاتَكَ وَأَنْتَ مُوَدِّعٌ، وَإِيَّاكَ وَمَا يُعْتَذَرُ مِنْهُ».

(ك) عن سعد

قال الشارح: ظاهر صنيع المؤلف أنه ابن أبي وقاص لأنه المراد حيث أطلق، ولا كذلك، بل ذكر ابن منده أنه سعد بن عمارة.

قلت: هذا كذب صراح مقصود متعمد، فالحديث حديث سعد بن أبي وقاص، وابن منده ما قال شيئاً مما نقل عنه الشارح وسعد بن عمارة ورد عنه هذا الحديث موقوفاً من قوله بسند آخر، ومما يدلك على كذبه قوله في الكبير: قال الحاكم: صحيح، وتعقبه الذهبي بأن فيه محمد بن سعد المذكور وهو ضعيف، ونص على أن الحاكم رواه في كتاب الرقاق من المستدرك [٤/ ٣٢٦، ٣٢٧] فدل على أنه رآه في نفس المستدرك، والحديث مصرح فيه بأنه عن/ سعد بن أبي وقاص، إلا أنه كذب ٣٤٩/٤
أيضاً في قوله: إن الذهبي تعقب الحاكم بأن فيه محمد بن سعد؛ فالذهبي لم يتعقب الحاكم بل سكت عليه، قال الحاكم [٤/ ٣٢٦، ٣٢٧]:

حدثنا أبو بكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد ثنا الحسن بن أحمد بن الليث ثنا عمرو بن عثمان السواق ثنا أبو عامر العقدي ثنا محمد بن أبي حميد عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن جده به.

وهكذا قال الحافظ العراقي في المغني: رواه الحاكم من حديث سعد بن أبي وقاص كما قدمت نقله في حديث: «إذا صلى أحدكم».

وأما حديث سعد بن عمارة: فرواه البخاري في التاريخ [٤/ ٤٤، ٤٥]، وأحمد في كتاب الإيمان، والطبراني في الكبير من رواية ابن إسحاق [٦/ ٥٤٥٩] عن عبد الله بن أبي بكر، ويحيى بن سعيد الأنصاري كلاهما عن سعد بن عمارة

أحد بني سعد بن بكر وكانت له صحبة أن رجلاً قال له: عظني رحمك الله، قال: إذا أنت قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، فإنه لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا إيمان لمن لا صلاة له، واترك طلب كثير من الحاجات فإنه فقر حاضر، واجمع الإياس مما في أيدي الناس فإنه هو الغنى، وانظر ما يعتذر منه من القول والفعل فاجتنبه فهذا حديث سعد بن عمارة، وهو مع كونه موقوفاً فلفظه مخالف للفظ حديث الباب، وقد وقع في سند حديث سعد بن أبي وقاص اضطراب بينته في المستخرج على مسند الشهاب.

٢٢٧٧/ ٥٤٨٦ ـ «عَلَيْكَ بِالبَزِّ، فَإِنَّ صَاحِبَ البَزِّ يُعْجِبُهُ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ بِخَيْرٍ وَفِي خِصْبٍ».

(خط) عن أبي هريرة

قلت: سكت عليه الشارح، وهو حديث كذب وهو من رواية محمد بن ذكوان حدثني ابن لأبي هريرة أنه سمع جده أبا هريرة يقول: «سأل رجل النبي ﷺ: بم تأمر أن أتجر؟ قال: عليك بالبز»، ومحمد بن ذكوان متروك منكر الحديث، وشيخه مجهول.

٢٢٧٨/ ٥٤٩٥ ـ «عَلَيْكَ بتَقْوَى اللَّه، فَإِنَّها جماعُ كُلِّ خَيرٍ، وَعَلَيْكَ بالجهَاد، فإِنَّهُ رَهبَانِيَّة المسلمينَ، وعَلَيْكَ بذكْر اللَّهِ وتِلاوَة كِتَابِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ نُورٌ لَكَ فِي الأَرْضِ، وَذِكْرٌ لَكَ فِي السَّمَاءِ، واخْزُنْ لِسَانَكَ إلا مِنْ خَيرٍ، فَإِنَّكَ بِذَلكَ تَغْلبُ الشَّيطَانَ».

ابن الضريس (ع) عن أبي سعيد

٤/ ٣٥٠ **قلت**: أخرجه أيضاً أبو الليث/ السمرقندي في التنبيه، وعبد العزيز بن صابر وابن المنير في فوائدهما كلهم من رواية يعقوب بن عبد الله العمي عن ليث عن مجاهد عن أبي سعيد به.

٢٢٧٩/ ٥٤٩٦ ـ «عَلَيْكَ بتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا اسْتَطَعْتَ، وَاذْكُر اللَّهَ عند كُلِّ حَجَر وشَجَر، وَإِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً فَأَحدِثْ عِنْدَهَا تَوْبَةً: السِّرُّ بِالسِّرِّ، وَالعَلانِيَةُ بِالْعَلانِيَةِ».

(حم) في الزهد (طب) عن معاذ

قلت: وهم المصنف في عزو هذا الحديث إلى زهد أحمد من حديث معاذ وإنما هو عنده عن عطاء بن يسار مرسلاً كما ذكرت سنده ونبهت عليه سابقاً عند حديث: «إذا عملت سيئة».

٢٢٨٠/ ٥٤٩٧ ـ «عَلَيْكَ بِحُسْنِ الخُلُقِ، فَإِنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقاً أَحْسَنُهُم دِيناً».

(طب) عن معاذ

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه عبد الغفار بن القاسم وهو وضاع اهـ. فكان

ينبغي للمصنف حذفه.

قلت: ذلك لو انفرد به عبد الغفار، أما وأصل الحديث متواتر بلفظ: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً» ـ فلا.

٢٢٨١/٥٤٩٨ ـ «عَلَيْكَ بِحُسْنِ الخُلُقِ وَطُولِ الصَّمْتِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا تَجَمَّلَ الخَلائِقُ بِمِثْلِهِمَا».

(ع) عن انس

قال الشارح: بإسناد صحيح.

وقال في الكبير: قال الهيثمي: رجاله ثقات وأعاده بمحل آخر عازياً للبزار وقال: فيه بشار بن الحكم ضعيف، وقال المنذري: رواه الطبراني والبزار وأبو يعلى عن أنس بإسناد جيد رواته ثقات.... إلخ.

قلت: في هذا أمران، **أحدهما**: أن ما ذكره في الكبير لا يقتضي الصحة التي حكم بها في الصغير كما بيناه مراراً.

ثانيهما: أن الحافظ المنذري وهم في قوله: رجاله ثقات، وكأن الهيثمي قلده أولاً ثم حقق السند ثانياً، فإن الحديث تفرد بروايته بشار بن الحكم كما قال البزار وغيره، وبشار قال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال ابن حبان [المجروحين: ١/ ١٩١]: منكر الحديث جداً ينفرد عن ثابت بأشياء ليس من حديثه كأنه ثابت آخر لا يكتب حديثه/ إلا على جهة التعجب، ثم قال: أخبرنا الحسن بن سفيان ثنا إبراهيم ٤/٣٥١
ابن الحجاج ثنا بشار بن الحكم عن ثابت عن أنس به.

٢٢٨٢/ ٥٥٠٠ ـ «عَلَيْكِ بِرَكْعَتَي الفَجْرِ، فَإِنَّ فيهِمَا فَضِيلَةً».

(طب) عن ابن عمر

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه فقد قال الهيثمي: فيه محمد بن البيلماني ضعيف.

قلت: له شواهد يرتقي بها إلى ما قال المصنف، منها: حديث أنس الآتي قريباً بلفظ: «عليكم بركعتي الفجر فإن بينهما الرغائب».

٢٢٨٣/ ٥٥٠٥ ـ «عَلَيْكِ بالصَّلاة، فَإِنَّهَا أَفْضَلُ الْجِهَادِ، وَاهْجُرِي المَعَاصِي، فَإِنَّهَا أَفْضَلُ الْهِجْرَةِ».

المحاملي في اماليه عن أم أنس

قال في الكبير: وقضية تصرف المؤلف أن هذا الحديث لم يخرجه أحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز وإلا لما أبعد النجعة، والأمر بخلافه، فقد خرجه

الطبراني وقال: ليس هي أم أنس بن مالك.

قلت: يأبى الشارح إلا أن يفضح نفسه، فلفظ الحديث عند الطبراني [٤/ ٣٥٩] عنها قالت: «أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: جعلك الله في الرفيق الأعلى من الجنة وأنا معك، قال: أقيمي الصلاة فإنها أفضل الجهاد، واهجري المعاصي فإنها أفضل الهجرة، واذكري الله كثيراً فإنه أحب الأعمال إلى الله» هكذا رواه الطبراني من طريق محمد بن إسماعيل الأنصاري عن موسى بن عمران بن أبي أنس عن جدته أم أنس.

ورواه أيضاً من طريق إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس [٢٥/ ٣١٣]:

حدثني مربع عن أم أنس أنها قالت: «يا رسول الله أوصني، قال: اهجري المعاصي فإنها أفضل الهجرة. .» الحديث، فذكره الطبراني بلفظين ليس واحد منهما يدخل في هذا الحرف عن اصطلاح المؤلف.

٢٢٨٤/ ٥٥٠٧ ـ «عَلَيْكُمْ بِالأَبْكَارِ، فَإِنَّهُنَّ أَعْذَبُ أَفْواهاً وأَنْتَقُ أَرْحاماً وَأَرْضَى بِاليَسِيرِ».

(هـ هق) عن عويمر بن ساعدة

قال في الكبير: ثم إن ما جرى عليه المصنف من كون صحابي الحديث هو عويمر بن ساعدة تبع فيه الحافظ ابن حجر التابع للتهذيب، حيث جعل الحديث فيه
٤/ ٣٥٢ من مسند عويمر بن/ ساعدة، قال الكمال بن أبي شريف: وهو ممنوع إنما هو عن عتبة بن عويمر بن ساعدة وليست له صحبة صرح به البغوي في شرح السنة، فالحديث مرسل، إلى هنا كلامه.

قلت: في اعتقاد الشارح ومذهبه أن كل من خالف المؤلف فالحق في جانبه كائناً من كان، وليت شعري من جعل قول البغوي، وابن أبي شريف مقدماً على قول من قال: إن صحابي الحديث هو والده عويمر بن ساعدة، وأن الحديث من مسنده؟! وَهُمْ جماعة أكبر وأعظم من البغوي، وابن أبي شريف، كالطبراني وجماعة كما حكاه الحافظ، وعليهم اعتمد، على أن سند الحديث فيه اضطراب بينه الحافظ في الإصابة وغيره.

٢٢٨٥/ ٥٥١١ ـ «عَلَيْكُمْ بِالإِثْمِدِ، فَإِنَّهُ يَجْلُو البَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ».

(حل) عن ابن عباس

قال في الكبير: وفيه عبد الله بن عثمان بن خثيم، قال في الميزان عن ابن معين: أحاديثه غير قوية، وأورد له هذا الخبر، ورواه عنه ابن خزيمة، وصححه ابن عبد البر والخطابي.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أن عبد الله بن عثمان لا وجود له في سند الحديث عند أبي نعيم في الحلية فإنه قال [٣/ ٣٤٣]:

حدثنا عبد الله بن جعفر ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود الطيالسي ثنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس به.

الثاني: أن عبد الله بن عثمان المذكور روى هذا الحديث ولكن بلفظ: «إن خير أكحالكم الإثمد».

الثالث: أنه عزا تخريجه الحديث من طريقه لابن خزيمة وحكى تصحيحه عن ابن عبد البر والخطابي، وهو دائماً يتعقب المصنف بالباطل على عزوه حديثاً في الكتب الستة إلى غيرها، مع كونه واهماً في ذلك.

وهذا الحديث خرجه أبو داود [رقم: ٣٨٨٧]، والترمذي [رقم: ١٧٥٧]، والنسائي [٨/ ١٥٠]، وابن ماجه [رقم: ٣٤٩٦]، كلهم من طريق عبد الله المذكور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وأخرجه من هذا الطريق أيضاً أحمد [١/ ٣٥٤]، وابن سعد [١: ٢/ ١٧١]، والترمذي أيضاً في الشمائل [رقم: ٤٨]، وأبو يعلى [٤/ ٤٨]، والحاكم في المستدرك [٤/ ٢٠٨] وصححه الترمذي في سننه والحاكم، فالعدول عن كل هذا غاية في القصور.

٢٢٨٦/ ٥٥١٢ ـ «/ عَلَيْكُمْ بِالإِثْمِدِ عِنْدَ النَّوْمِ، فَإِنَّهُ يَجْلُو البَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعرَ». ٤/ ٣٥٣

(هـ) عن جابر (هـ ك) عن ابن عمر

قال في الكبير على حديث جابر: وفيه سعيد بن سلام العطار، قال في الميزان عن ابن المديني: يضع الحديث، ثم ساق له هذا الخبر، وقال على حديث ابن عمر: قال (ك): صحيح، وأقره الذهبي، لكنه قال: فيه عثمان بن عبد الملك صويلح.

قلت: كل هذا كذب فهي جمل صغيرة اشتملت على ثلاث كذبات:

الأولى: قوله: وفيه سعيد بن سلام العطار، فإنه لا وجود له في سند الحديث، قال ابن ماجه [رقم: ٣٤٩٦]:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن محمد بن المنكدر به.

ورواه الترمذي في الشمائل [رقم: ٥٠] بسند حسن فقال:

حدثنا أحمد بن منيع ثنا محمد بن يزيد عن محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر به.

الثانية: قوله: قال في الميزان عن ابن المديني: يضع الحديث ثم ساق له هذا

الخبر، فإنه لا ذكر لابن المديني في ترجمته من الميزان، ولا أورد الذهبي فيها هذا الحديث، ونص الذهبي [٢/ ١٤١]:

سعيد بن سلام العطار من جيل عبد الرزاق روى عن: ثور بن يزيد وغيره وعنه: أبو مسلم الكجي، والكديمي والطبقة، كذبه ابن نمير، وقال البخاري: يذكر بوضع الحديث، وقال النسائي: بصري ضعيف، وقال أحمد بن حنبل: كذاب، ومن منكراته عن ثور عن خالد بن معدان عن معاذ حديث: «استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان، فإن كل ذي نعمة محسود» انتهى.

الثالثة: قوله: وأقره الذهبي لكنه قال. . . إلخ.

فإن الذهبي أقره ولم يزد شيئاً وهذا من التعبير المتناقض؛ إذ «أقره» يقتضي أنه لم يقل شيئاً، وكونه قال: فيه عثمان معناه: أنه لم يقره.

٢٢٨٧/ ٥٥١٦ ـ «عَلَيْكُمْ بالبَغِيضِ النَّافِعِ: التَّلْبِينَةُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إنَّهُ ليَغْسِلُ بَطْنَ أَحَدِكُم كَمَا يُغْسَلُ الوَسَخُ عَنْ وَجْهه بالمَاء».

(هـ ك) عن عائشة

قال في الكبير: قال الحاكم: صحيح، وأقره الذهبي.

قلت: لكنه معلول، فقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة أيمن بن نابل
٤/ ٣٥٤ [١/ ١٨٣] وقال:/ إنه كان يخطىء وينفرد بما لا يتابع عليه، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، والذي عندي: تنكب حديثه عند الاحتجاج إلا ما وافق الثقات، ثم أسند من طريق سويد بن سعيد: ثنا المعتمر بن سليمان ثنا أيمن عن فاطمة عن أم كلثوم عن عائشة رضي الله عنها فذكرت الحديث قالت: «وكان النبي ﷺ إذا اشتكى أحد من أهله لم تزل البُرْمَةُ[١] على النار حتى يأتي عليه أحد طرفيه، إما حياة وإما موت»، قال ابن حبان: ولست أدري فاطمة هذه من هي، والخبر منكر بالمرة، وقد قال وكيع: عن أيمن بن نابل عن امرأة من قريش يقال لها: كلثوم عن عائشة، ولم يذكر فاطمة ولا قال: أم كلثوم، وقال يحيى بن سليم: عن أيمن بن نابل عمن ذكره عن عائشة، وهذا التخليط كله من سوء حفظ أيمن، كان يخطىء ويحدث على الوهم[٢] والحسبان اهـ.

قلت: وقد وثقه جماعة وروى له البخاري متابعة، ولكنه لا ينفرد بما لا يتابع عليه، وقد تفرد بزيادة بسم الله وبالله في التشهد، ولم يقل ذلك أحد غيره.

(١) البُرْمَةُ: القِدْرُ من الحجر والجمع: برم. المصباح (ص١٨).
(٢) في الضعفاء لابن حبان على التوهم.

٢٢٨٨/ ٥٥٢٣ ـ «عَلَيْكُمْ بِالدُّلجةِ، فَإِنَّ الأرضَ تُطْوَى بِاللَّيْلِ».

(د. ك. هق) عن أنس

قال في الكبير: قال الحاكم: على شرطهما، وأقره الذهبي في موضع، وقال في آخر: إن سلم عن مسلم بن خالد بن يزيد العمري فجيد.

قلت: في هذا أمور: **الأول**: قوله: أقره في موضع وقال في آخر... إلخ - يفيد أنه خرجه في الموضعين بسند واحد، فسكت عليه الذهبي في موضع وتعقبه في آخر، والواقع أنه أخرجه بسندين: **فالأول**: [١/ ٤٤٥] من طريق الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس، وهذا الذي أقره الذهبي.

والثاني: من رواية خالد بن يزيد العمري [٢/ ١١٤]:

ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس، وهذا الذي نقل الشارح أن الذهبي تعقبه.

الثاني: أن الذهبي لم يقل شيئاً، وإنما الذي قال ذلك هو الحاكم بنفسه والذهبي إنما حكى كلامه ملخصاً قال الحاكم: قد كنت أمليت في كتاب المناسك من هذا الكتاب حديث/ رويم بن يزيد المقري عن الليث عن عقيل عن الزهري عن ٤/ ٣٥٥
أنس، وجهدت إذ ذاك أن أجد له شاهداً فلم أجد، وهذا شاهده إن سلم من خالد بن يزيد العمري.

الثالث: أنه قال: عن مسلم بن خالد، وإنما هو خالد.

والحديث أخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار، وأبو نعيم في الحلية [٩/ ٢٥٠]، كلاهما من طريق الليث.

ورواه الطحاوي من حديث مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا سافرتم في الخصب فأعطوا الإبل حقها، وعليكم بالدلجة، فإن الأرض تطوى بالليل» وأصل الحديث في صحيح مسلم، وسنن أبي داود [رقم: ٢٥٧١]، والترمذي، وهو عند الطحاوي أيضاً وسبق في المتن، ورواه ابن السني في اليوم والليلة [رقم: ٩٥٥] من حديث جابر مطولاً وذلك في باب: ما يقول إذا تغولت الغيلان.

٢٢٨٩/ ٥٥٢٧ ـ «عَلَيْكُمْ بِالسَّرَارِي، فَإِنَّهُنَّ مُبَارَكَاتُ الأرْحَام».

(طس. ك) عن أبي الدرداء (د) في مراسيله
عن رجل من بني هاشم مرسلاً

قلت: تكلم الشارح في الكبير على هذا الحديث، وحكى أن ابن الجوزي أورده في الموضوعات، وسكت عن تعقب المصنف له، وكل ما نقله الشارح في

كلامه على هذا الحديث فهو من عند المصنف في اللآلىء إلا أنه وقع للمصنف هنا ما يجب النظر فيه فإنه قال هنا: إن العدني وأبا داود رويا الحديث عن رجل من بني هاشم مرسلاً، والذي نقله في اللآلىء يفيد أن العدني خرجه عن رجل من بني هاشم وهو موصول، وأبو داود خرجه في مراسيله [رقم: ٢٠٥] عن الزبير بن سعيد الهاشمي مرسلاً؛ لأن أبا داود رواه عن كثير بن عبيد عن بقية بن المبارك عن الزبير ابن سعيد الهاشمي.

وأما العدني فقال:

حدثنا بشر هو ابن السري ثنا الزبير بن سعيد الهاشمي حدثني ابن عم لي من بني هاشم، فاقتضى هذا أنه موصول، وأيضاً المسند لا يخرج فيه المرسل، وإنما يخرج فيه الأحاديث المسندة والله أعلم.

٢٢٩٠/ ٥٥٤٠ ـ «عَلَيكُمْ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ مَحسَمَة لِلعُرُوقِ وَمَذْهَبَةٌ لِلأشر».

٣٥٦/٤ أبو نعيم/ في الطب عن شداد بن أوس

قال الشارح: بفتح فضم. **قلت**: هذا من أعجب تحريف يسمع، ومعرفته بديهي للعوام فضلاً عن أهل العلم، وإنه بفتح فسكون.

٢٢٩١/ ٥٥٥٥ ـ «عَلَيكُمْ بِألْبَانِ البَقَر، فَإنَّهَا تَرمُّ مِنْ كُلِّ الشَّجَر، وَهُوَ دَوَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ».

ابن عساكر عن طارق بن شهاب

قلت: حرف ابن العربي المعافري هذا الحديث فقال في كتاب السراج: «فإنها تبرىء من السحر» ونسبه لابن مسعود موقوفاً، وقال: إنه لا يصح، وهذا تحريف لا شك فيه والحديث عن ابن مسعود مرفوعاً وسنده صحيح.

٢٢٩٢/ ٥٥٦٩ ـ «عَلَيْكُمْ بِشَوابِّ النِّسَاءِ، فَإِنَّهُنَّ أطيَبُ أفواهاً، وَأنْتَقُ بُطُوناً وَأَسخَنُ أقْبَالاً».

الشيرازي في الألقاب عن بشر بن عاصم عن أبيه عن جده

قال في الكبير: هو يسير بمثناة تحتية مضمومة مصغراً على ما في نسخ، وفي بعضها: بشر بموحدة تحتية فمعجمة غير مصغر ابن عاصم بن سفيان الثقفي عن أبيه سفيان بن عبد الله الثقفي عن جده عبد الله الطائفي، هكذا ساقه بعضهم، قال الكمال بن أبي شريف في كتاب من روى عن أبيه عن جده: لم أعرف يسيراً ولا أباه ولا جده، ولم أجده أيضاً في ثقات التابعين لابن حبان اهـ. وهذا بناء على أنه يسير بمثناة تحتية، أما على أنه بشر بموحدة فمعجمة، وهو ما في التقريب كأصله فهو معروف من ثقات الطبقة الثالثة.

قلت: في هذا أمران، **أحدهما**: أن صحابي الحديث هو سفيان بن عبد الله الثقفي لا والده عبد الله.

ثانيهما: أن نسخ المتن متفقة على بشر بالباء الموحدة، والشين المعجمة، والوهم إنما وقع من ابن أبي شريف، فأحب الشارح أن يلصقه ببعض نسخ المتن على عادته في إلصاق كل عيب بالمؤلف، وسلب كل فضل عنه، أما النسخة المطبوعة مع الشرح فإنما تبع مصححها ما في الشرح.

٢٢٩٣/ ٥٥٧٠ ـ «/ عَلَيْكُمْ بِصَلاةِ اللَّيلِ وَلَوْ رَكْعَةً وَاحِدَةً». ٤/٣٥٧

(حم) في الزهد، وابن نصر، زاد الشارح: في الصلاة

(طب) عن ابن عباس

قلت: وهم المصنف في عزوه هذا الحديث إلى أحمد، فإن الذي رواه هو ابنه في زوائد الزهد قال [ص/ ٢٢]:

حدثنا محمد بن عباد المكي أخبرنا حاتم يعني: ابن إسماعيل عن ابن عجلان عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس به.

والشارح لا يعلم أن لابن نصر كتاب الصلاة منفرداً عن كتاب قيام الليل فتراه دائماً يعزو أحاديث قيام الليل لكتاب الصلاة فيهم في ذلك.

٢٢٩٤/ ٥٥٧١ ـ «عَلَيْكُمْ بِغُسْلِ الدُّبُر، فَإِنَّهُ مَذْهَبَةٌ لِلْبَاسُورِ».

ابن السني، وأبو نعيم عن ابن عمر

قال في الكبير: وأورده في الميزان في ترجمة عثمان بن مطر من حديثه، ونقل عن جمع تضعيفه، وأن حديثه منكر، ولا يثبت، وساقه في اللسان في ترجمة عمر ابن عبد العزيز الهاشمي، وقال: شيخ مجهول له أحاديث مناكير لا يتابع عليها.

قلت: هذا خلط حديث بحديث، فالذي في ترجمة عثمان بن مطر هو حديث الباب من رواية ابن عمر، والذي في ترجمة عمر بن عبد العزيز هو حديث آخر من رواية علي رواه الخطيب في المتفق من طريق محمد بن سلمة البزار الفرغاني عن عمر بن عبد العزيز الهاشمي عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن الحارث عن علي به مثله.

وأما حديث ابن عمر: فأخرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء في ترجمة عثمان ابن مطر فقال [٢/ ١٠٠]:

حدثنا الحسن بن سفيان ثنا محمد بن أبان الواسطي ثنا عثمان بن مطر الشيباني عن الحسن بن أبي جعفر عن علي أبي الحكم عن نافع عن ابن عمر به،

وقال في عثمان بن مطر: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج به.

قلت: وقد ورد شاهد له أخرجه أحمد في مسنده [٦/ ٩٣]:

حدثنا علي بن إسحاق قال: أنا عبد الله قال: أنا الأوزاعي حدثني شداد أبو عمار عن عائشة: «أن نسوة من أهل البصرة دخلن عليها فأمرتهن أن يستنجين
٤/٣٥٨ بالماء، وقالت: مرن أزواجكن بذلك، فإن النبي ﷺ كان يفعله، وهو شفاء/ من الباسور».

عائشة تقوله أو أبو عمار، ورواه الترمذي [رقم ١٩]، والنسائي [كبرى ١/ ٧٣، مجتبى ١/ ٤٢، ٤٣] من حديث معاذ عنها دون ذكر الشفاء من الباسور.

٢٢٩٥/ ٥٥٧٤ ـ «عَلَيْكُمْ بِلِبَاسِ الصُّوفِ، تَجِدُونَ حَلاوَةَ الإِيمَانِ فِي قُلُوبِكُمْ».

(ك. هب) عن أبي أمامة

قلت: هكذا أخرجه الحاكم [١/ ٢٨]، والبيهقي مختصراً [رقم ٦١٥١]، وأخرجه ابن النقور في فوائده، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات [٣/ ٤٨] من طريق الخطيب مطولاً بزيادة تنادي ببطلانه ووضعه، فكان الواجب على المصنف ألا يذكره هنا فإنه مما تفرد به محمد بن يونس الكديمي وهو متهم.

٢٢٩٦/ ٥٥٧٩ ـ «عَلَيْكُمْ بِهَذَا العِلْمِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَقَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ، العَالِمِ والمتَعَلِّمُ شَرِيكَانِ فِي الأَجْرِ، وَلا خَيْرَ فِي سَائِرِ النَّاسِ».

(هـ) عن أبي أمامة

قلت: أخرجه أيضاً الآجري في العلم، والحاكم في علوم الحديث [رقم: ٩٠]، وابن عبد البر في العلم [٣٦، ٣٧]، كلهم من طريق هشام بن عمار:

أخبرنا صدقة بن خالد أخبرنا عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة به.

٢٢٩٧/ ٥٥٨١ ـ «عَلَيْكُمْ بِهَذِه الخَمْسِ: سُبْحَانَ الله، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَلا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ».

(طب) عن أبي موسى

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته، وهو زلل فاحش فقد أعله الهيثمي وغيره بأن فيه جرير بن أيوب، وهو ضعيف جداً.

قلت: لا يلزم من وجود الضعيف في السند ضعف الحديث، فهذا المعنى ـ وهو الأمر بالذكر المذكور ـ ورد من طرق متعددة صحيحة تقدم بعضها.

٢٢٩٨/ ٥٥٨٢ ـ «/ عَلَيْكُمْ بهَذه الشَّجَرَةِ المُبَارَكَة زَيْتِ الزَّيْتُونِ، فَتَدَاوَوا بِهِ، فَإِنَّهُ مَصَحَّةٌ مِنَ البَاسُور».

(طب) وابو نعيم عن عقبة بن عامر

قلت: أخرجه أيضاً ابن أبي حاتم في العلل [٢/ ٢٧٩]، والثعلبي في التفسير كلهم من طريق يحيى بن عثمان بن صالح:

ثنا أبي ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر به، ونقل أبو حاتم عن أبيه أنه قال: هذا كذب.

٢٢٩٩/ ٥٥٨٧ ـ «/ عَلَيْكُنَّ بالتَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّقْدِيس، وَاعْقدْنَ بالأَنَامِلِ، فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولاتٌ مُسْتَنطقَاتٌ، وَلا تَغْفَلْنَ فَتَنْسَيْنَ الرَّحْمَةَ». ٤/ ٣٥٩

(ت. ك) عن يسيرة

قال في الكبير: وظاهر اقتصار المصنف على الترمذي أنه انفرد به من بين الستة وليس كذلك، فقد رواه أبو داود في الصلاة، ولم يضعفه.

قلت: هذا تلبيس من الشارح، فإن أبا داود خرجه بلفظ لا يدخل في هذا الكتاب ولفظه [رقم ١٥٠١] عن حُمَيْضَةَ بنت ياسر عن يسيرة أخبرتها: «أن النبي ﷺ أمرهن أن يراعين بالتكبير والتقديس والتهليل وأن يعقدن بالأنامل فإنهن مسؤولات مستنطقات».

٢٣٠٠/ ٥٥٩٢ ـ «عَليٌّ بَابُ حِطَّةٍ، مَنْ دَخَلَ مِنْهُ كَانَ مُؤْمِناً، وَمَنْ خَرَجَ مِنْهُ كَانَ كَافِراً».

(قط) في الأفراد عن ابن عباس

قال في الكبير: قضية صنيع المصنف أن الدارقطني خرجه وسكت عليه، والأمر بخلافه، بل قال: تفرد به حسين الأشقر عن شريك وليس بالقوي.

قلت: هذا كذب على صنيع المؤلف، فإنه رمز له بالضعف، ولو لم يفعل لما كان شيء وارداً عليه، فإنه غير ملزم بنقل كلام المخرجين، ولا يفعله أحد من الناس إلا نادراً، وأما من جهة التفرد، فإن ذكره جهل من الشارح وغفلة؛ إذ موضوع كتاب الأفراد هو: بيان ما تفرد به الرواة.

والحديث أخرجه أيضاً الديلمي في مسند الفردوس من طريق الدارقطني:

حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بكر ثنا محمد بن علي بن خلف ثنا حسين الأشقر ثنا شريك عن الأعمش عن عطاء عن ابن عباس به.

٢٣٠١/٥٥٩٧ - «عَلِيٌّ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إلاَّ أَنَّهُ لا نَبِيَّ بَعْدِي».

أبو بكر المطيري في جزئه عن أبي سعيد

قال في الكبير: قضية صنيع المصنف أنه لم يره لأشهر ولا أعلى منه وإلا لما أبعد النجعة إليه، وهو ذهول، فقد أخرجه أحمد، والبزار، قال الهيثمي: رجال أحمد رجال الصحيح.

قلت: كذب الشارح على الحديث، وعلى الهيثمي، فلفظه عند أحمد [٣/ ٣٢ ٣٦٠/٤]، والبزار [كشف الأستار برقم: ٢٥٢٦]: عن أبي سعيد قال: «قال رسول الله/ ﷺ لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي».

وأما الهيثمي فقال: وفيه عطية العوفي، وثقه ابن معين وضعفه أحمد وجماعة، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح، فلا لفظ الحديث كما زعم، ولا لفظ الهيثمي أيضاً.

٢٣٠٢/٥٥٩٩ - «عَلِيٌّ يَزْهَرُ فِي الْجَنَّةِ كَكَواكِبِ الصُّبحِ لأَهْلِ الدُّنْيا».

البيهقي في فضائل الصحابة، (فر) عن أنس

قال في الكبير: ورواه عنه الحاكم، ومن طريقه وعنه أورده الديلمي مصرحاً فلو عزاه إليه لكان أولى، قال ابن الجوزي في العلل: حديث لا يصح، فيه يحيى الفاطمي متهم، وإبراهيم بن يحيى متروك.

قلت: ظاهر إطلاقه العزو إلى الحاكم يوهم أنه في المستدرك، والواقع أنه في التاريخ: ثم إن قوله: ومن طريقه وعنه، ألفاظ متناقضة بحسب اصطلاح أهل الحديث كما بينته مراراً، وأما قوله: مصرحاً فلغو لا فائدة فيه. قال الديلمي [رقم ٤١٧٨]:

أخبرنا ابن خلف إذناً أنا الحاكم حدثنا محمد بن سليمان بن منصور ثنا إبراهيم بن علي الترمذي ثنا يحيى بن الفاطمي ثنا إبراهيم بن محمد عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس به.

٢٣٠٣/٥٦٠٧ - «عَمَّارُ تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيَةُ».

(حل) عن أبي قتادة

قال في الكبير: وكذا الخطيب عن أبي قتادة، قال: وفي الباب أبو أيوب رفعه: «تقتل عمار الفئة الباغية».

قلت: هذا خطأ من وجهين، **أحدهما**: أن الحديث بهذا اللفظ الذي استدركه مخرج في صحيح مسلم [رقم: ٢٢٣٦] من حديث أم سلمة، كما أن حديث أبي قتادة مخرج فيه أيضاً، ولكنه بلفظ: «أن النبي ﷺ قال لعمار: تقتلك الفئة الباغية».

ثانيهما: أن قوله: وفي الباب أبو أيوب، يوهم أنه ليس في الباب غيره مع أن الحديث متواتر من رواية أبي سعيد، وأم سلمة، وحذيفة، وابن مسعود، وعمار، وعمرو بن العاص، وابنه عبد الله، وعمرو بن حزم، وخزيمة بن ثابت، وعثمان بن عفان، وأنس، وأبي هريرة، وأبي رافع، وجابر بن عبد الله، ومعاوية بن صخر، وعبد الله بن عباس/، وزيد بن أبي أوفى الأسلمي، وجابر بن سمرة وأبي اليسر ٣٦١/٤
كعب بن عمرو، وزياد بن العزة، وكعب بن مالك، وأبي أمامة الباهلي، وعائشة.

٢٣٠٤/ ٥٦٠٩ ـ «عُمَرُ بنُ الخَطَّاب سِرَاجُ أهل الجَنَّة».

البزار عن ابن عمر، حل عن أبي هريرة

ابن عساكر عن الصعب بن جثامة

ذكر في الكبير: أن في حديث ابن عمر عبد الله بن إبراهيم الغفاري، وهو ضعيف وأن حديث أبي هريرة تفرد به الواقدي عن مالك.

قلت: الحديث كأنه موضوع وضعه عبد الله بن إبراهيم الغفاري، وكان مولعاً بوضع فضائل الشيخين رضي الله عنهما، بل فيهما أحاديث أخرى، وكأن الواقدي سرقه منه وركب له إسناداً آخر أو أدخل عليه أو ألصق به، فهو على كل حال باطل، وقد أخرج حديث ابن عمر أيضاً الثقفي في الثاني من الثقفيات قال:

حدثنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان ببغداد ثنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا الحسن بن عرفة العبدي حدثني عبد الله بن إبراهيم الغفاري عن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر به.

وأخرجه أيضاً الخطيب في التاريخ [١٢/ ٤٩] من طريق أبي القاسم علي بن الفتح بن محمد القطان، ومن طريق إسماعيل بن محمد الصفار [١٢/ ٤٩] كلاهما عن الحسن بن عرفة به، والحديث في جزئه.

أما حديث أبي هريرة: فخرجه أبو نعيم في الحلية [٦/ ٣٣٣] عن الطبراني:

ثنا عبيد الله بن محمد العمري ثنا بكر بن عبد الوهاب حدثني محمد بن عمر الواقدي عن مالك عن ابن شهاب حدثني سعيد بن المسيب حدثني أبو هريرة به مرفوعاً، وما هذا من حديث مالك ولا ابن شهاب، فالله أعلم.

٢٣٠٥/ ٥٦١٠ ـ «عُمَرُ مَعِي، وَأَنَا مَعَ عُمَرَ، والحَقُّ بَعْدِي مَع عُمَرَ حَيثُ كَانَ».

(طب. عد) عن الفضل بن عباس

قال الشارح: وفي إسناده مجهول، وقال في الكبير: قال الهيثمي: وفيه من لم أعرفه.

قلت: في هذا أمور، أحدها: أن قوله: في إسناده مجهول ـ أخذه من قول

٤/٣٦٢ الحافظ نور الدين/: فيه من لم أعرفه، وقد مرَّ بنا أن هذا غلط، وبيَّنا وجهه مراراً.

ثانيها: أن الحديث خرجه الترمذي في الشمائل بهذا اللفظ [رقم ١٢٨] إلا أنه وقع عنده أثناء حديث طويل، وكذلك هو عند جماعة(١) بل هو عند مخرجيه(٢) المذكورين هنا كذلك، ولعل المؤلف اختصره، فكان الواجب على الشارح أن ينبه على ذلك لا سيما وهو لا يغفل عن مثل هذا التعقب لكن بالباطل والغلط، فإذا جاء موضع الكلام بالحق سكت.

ثالثها: أن الحديث باطل موضوع، وسياقه الطويل المنكر يدل عليه، ومن أقبح ما في المؤلف ـ رحمه الله وغفر له ـ أنه إذا رأى في الحديث الطويل ما يدل على وضعه اقتصر منه على الجملة الصغيرة التي ليس فيها ما يدل على ذلك، وهو ما لا ينقضي عجبي منه مع أنه من قبيل الكذب على رسول الله ﷺ فلا أدري ما معتمده في ذلك، فهذا الحديث من وقف عليه بتمامه جزم بأنه موضوع على رسول الله ﷺ، وقد ذكرته بتمامه وأطلت في إيراد طرقه وأسانيده في مستخرجي على مسند الشهاب [١/ ٢٢١ ـ ٢٢٣]، وفي مستخرجي على شمائل الترمذي في باب: اتكاء رسول الله ﷺ وسيأتي الكلام عليه قريباً [ص٢٣٢] أيضاً في حرف الفاء في حديث: فضوح الدنيا أهون من فضوح الآخرة» وبهذه الترجمة ذكره القضاعي في مسند الشهاب [رقم: ٢٤٦].

٢٣٠٦/ ٥٦١٣ ـ «عُمْرَةٌ في رَمَضَانَ تَعْدِلُ حجَّةً».

(حم. خ) عن جابر، (حم. ق. د. هـ) عن ابن عباس

(د. ت. هـ) عن أم معقل (هـ) عن وهب بن خنبش (طب) عن الزبير

قال في الكبير: وهب بن خنبس بمعجمة ونون وموحدة تحتية ومهملة وزن جعفر، ثم قال: وخرجه البزار عن علي وأنس.

قلت: في هذا أوهام، **الأول**: وهب بن خنبش آخره معجمة لا مهملة اتفاقاً.

الثاني: لم يخرج البزار حديث أنس إنما خرج حديث علي [البحر الزخار برقم: ٦٣٦]، أما حديث أنس فخرجه البخاري في التاريخ الكبير [١/ ٢٩١] والطبراني فيه أيضاً [١/ ٧٢٢].

الثالث: استدراكه حديث علي وأنس يفيد أنه ليس في الباب غيرهما مع أن

٤/٣٦٣ في الباب عن جماعة آخرين منهم: يوسف بن عبد الله/ بن سلام، وأبو معقل،

---

(١) أخرجه العقيلي (٣/ ٤٨٢، ٤٨٣)، والبيهقي في الدلائل (٧/ ١٨٠).

(٢) أخرجه ابن عدي (٤/ ١٥٠) من حديث ابن عباس، والطبراني في الكبير (١٨/ ٧١٨).

وعبد الله بن الزبير وعروة البارقي، والفضل بن عباس، وأبو طليق والأحمري ومرسلاً عن: عكرمة، ومجاهد، وبكر بن عبد الله المزني، وقد عده المؤلف لأجل هذه الطرق من المتواتر، وذكره في الأزهار المتناثرة [رقم: ٥١] فخفي ذلك على الشارح.

٢٣٠٧/ ٥٦١٤ ـ «عُمْرَةٌ في رَمَضَانَ كَحجَّةٍ مَعِي».

سمويه عن أنس

قال في الكبير: وفيه داود بن يزيد الأودي ضعفه أحمد، وابن معين، والنسائي وغيرهم، وهلال بن زيد قال في الميزان عن ابن حبان: في حديثه مناكير، وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره لأحد من المشاهير، وهو عجيب فقد خرجه الطبراني والحاكم والبزار باللفظ المذكور، بل هو عند مسلم على الشك بلفظ: «عمرة في رمضان تقضي حجة أو حجة معي»، وعزاه ابن العربي في شرح الترمذي إلى أبي داود بغير شك كما هنا، وقال: إنه صحيح.

قلت: في هذا أخطاء فاحشة، **الأول**: قوله: وداود بن يزيد الأودي، فإن داود لم يرو حديث أنس هذا، وإنما وقع في سند حديث وهب بن خنبش السابق، فإنه رواه عن الشعبي عن وهب لكنه قال: عن هرم بن حنبش بدل وهب كما نص على ذلك الترمذي في جامعه [رقم: ٩٣٩]، وقد أسنده الذهبي [٢/ ٢٢] من طريقه بهذا الإسناد بلفظ: «عمرة في رمضان كحجة معي»، فلما رأى ذلك الشارح زعم أنه في سند حديث أنس المذكور في الباب، وإنما فيه هلال بن زيد فإنه الذي رواه عن أنس عن النبي ﷺ.

الثاني: قوله: فقد خرجه الطبراني والحاكم والبزار باللفظ المذكور، فإن الحاكم والبزار ما رويا حديث أنس، ولا روياه بهذا اللفظ أيضاً، بل رواه الحاكم من حديث أم معقل [١/ ٤٨٢] بلفظ: «إن الحج والعمرة في سبيل الله، وإن عمرة في رمضان تعدل حجة أو تجزىء بحجة».

الثالث: قوله: بل هو عند مسلم على الشك بلفظ: «عمرة في رمضان تقضي حجة أو حجة معي» فإن هذا من التدليس أو الكذب، فمسلم ما رواه من حديث أنس/ أولاً، ولا ذكره بلفظ الباب ثانياً، ولا باللفظ الذي ذكره الشارح ثالثاً، بل ٤/ ٣٦٤ قال [١٢٥٦/ ٢٢٢]:

حدثنا أحمد بن عبدة الضبي ثنا يزيد بن زريع ثنا حبيب المعلم عن عطاء عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ قال لامرأة من الأنصار يقال لها: أم سنان: ما منعك أن تكوني حججت معنا؟ قالت: ناضحان كانا لأبي فلان ـ زوجها ـ حج هو وابنه على

أحدهما، وكان الآخر يسقي عليه غلامنا، قال: فعمرة في رمضان تقضي حجة أو حجة معي» اهـ. فهو حديث آخر بسياق آخر لا يدخل في الكتاب.

الرابع: قوله: وعزاه ابن العربي في شرح الترمذي إلى أبي داود من غير شك كما هنا فإنه تدليس أيضاً؛ إذ ابن العربي تكلم على أصل الحديث، ولم يورد لفظه وعبارته في شرح الترمذي [٤/ ١٦٤]، ورواه عبد الرزاق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن معقل عن أمه قالت: «قلت: يا رسول الله، إني أريد الحج فعجز جملي، قال: اعتمري في رمضان» قال ابن العربي: وقد روى فيه: «تعدل حجة معي» رواه أبو داود وهو صحيح اهـ.

ولفظ أبي داود [رقم ١٩٩٠] من حديث ابن عباس في قصة: «أن النبي ﷺ قال لزوج المرأة التي بعثت تسأله ما يعدل حجة معه: أقرئها السلام ورحمة الله وبركاته وأخبرها أنها تعدل حجة معي» يعني: عمرة في رمضان.

٢٣٠٨/ ٥٦١٥ ـ «عَمَلُ الأَبْرَارِ مِن الرِّجَالِ الخيَاطَةُ، وَعَمَلُ الأَبرَارِ مِنَ النِّسَاء المغْزَلُ».

تمام (خط)، وابن عساكر عن سهل بن سعد

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه الخطيب خرجه وأقره، والأمر بخلافه، بل قدح في سنده فعقبه بأن أبا داود النخعي أحد رواته كذاب وضاع، وحكم ابن الجوزي بوضعه، ولم يتعقبه المؤلف إلا بإيراد حديث تمام أن موسى أي أحد رواته متروك ولم يزد على ذلك.

قلت: كذب الشارح على الخطيب كذباً صراحاً، فإنه ما قدح في سند الحديث، ولا تعرض له بشطر كلمة، وإنما رواه [٥/ ١٥] من حديث ابن عباس
٤/ ٣٦٥ موقوفاً ومن حديث سهل مرفوعاً ثم شرح يورد/ ما قيل في أبي داود النخعي من عبارات الجرح والتضعيف كما هو شأنه في كل ترجمة، فإن التاريخ مؤلف في تراجم الرجال وبيان حالهم لا في الأحاديث، والكلام عليها، فالتعرض لكونه طعن في الحديث أو سكت عليه من جهل الشارح أو تعنته الممقوت، ثم إن المصنف رمز للحديث بعلامة الضعيف، فكان الشارح كاذباً عليه وعلى صنيعه.

نعم، المصنف يلام على ذكر الحديث في هذا الكتاب فإنه موضوع لا شك فيه وأما كون ابن الجوزي حكم بوضعه ولم يتعقبه المؤلف إلا بطريق تمام، فهو كلام فاسد يدل على جهل الشارح وتعنته أيضاً، فابن الجوزي أورد الحديث [٢/ ٢٥١] من طريق أبي داود النخعي عن أبي حازم عن سهل بن سعد، وقال: لا يصح لأن أبا داود كذاب، فاقتضى ذلك حصر التهمة فيه، وأنه هو الواضع له، فتعقبه المؤلف

بأنه ورد من غير طريقه، وذلك أن تماماً خرجه [٦٦٩ ـ ترتيبه] من طريق موسى بن إبراهيم المروزي عن مالك بن أنس عن أبي حازم به، ولكن موسى متروك اهـ.

وليس معنى هذا أن المؤلف يميل إلى إثبات الحديث، فإن أمره مكشوف وليس هو من أحاديث مالك جزماً، وإنما غرض المؤلف مجرد التعقب بأن أبا داود النخعي لم ينفرد وأن غيره من الوضاعين رواه أيضاً، فكأن أحدهما وضعه والآخر سرقه.

٥٦١٨/٢٣٠٩ ـ «عَمَلٌ قَلِيلٌ فِي سُنَّةٍ خَيرٌ مِن عَمَلٍ كَثِيرٍ فِي بِدْعَةٍ».

الرافعي عن أبي هريرة (فر)

زاد الشارح في الكبير، وكذا القضاعي، والدارمي عن ابن مسعود.

قال في الكبير: وفيه أبان بن يزيد العطار لينه القطان.

قلت: في هذا أوهام، **الأول**: أن القضاعي لم يروه من حديث ابن مسعود بل رواه من مرسل الحسن فقال [رقم: ١٢٧٠]:

أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن إبراهيم الخولاني أنا علي بن الحسين بن بندار ثنا الحسين بن محمد بن مودود، ثنا أبو الأشعث ثنا حزم بن أبي حزم، قال: سمعت الحسن يقول: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «عمل قليل. . .» وذكره، وهكذا رواه السمرقندي في التنبيه من رواية عوف عن/ الحسن، والطوسي في أماليه من ٣٦٦/٤
رواية يونس بن عبيد عنه أيضاً.

الثاني: أن الدارمي خرجه عن ابن مسعود موقوفاً عليه غير مرفوع فقال [١/ ٧٢]:

أخبرنا موسى بن خالد ثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن عمارة ومالك بن الحارث عن عبد الرحمٰن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال: «القصد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة»، وهكذا رواه الحاكم [١٠٣/١]، والبيهقي [١٩/٣] عنه من رواية عبد الله بن نمير عن الأعمش به.

الثالث: قوله عقب الاستدراك: وفيه أبان بن يزيد العطار، فإنه صريح بأنه موجود في سند الجميع، وقد عرفت ما في ذلك، وأبان المذكور إنما هو في سند حديث ابن مسعود المرفوع الذي خرجه الديلمي بقوله:

أخبرنا أبي ثنا محمد بن عثمان الغرقساني ثنا أبو طاهر بن سلمة ثنا أحمد بن الحسن الحافظ ثنا أبو نصر محمد بن محمد السختياني ثنا عبد الصمد بن الفضل ثنا علي بن محمد المنجوري عن أبان بن يزيد عن قتادة عن ابن مسعود به.

٢٣١٠/٥٦٢٦ ـ «عِنْدَ الله خَزَائِنُ الْخَيرِ والشَّرِّ مَفَاتِيحُهَا الرِّجَالُ، فَطُوبَى لمنْ جَعَلَهُ اللَّهُ مفتَاحاً للخَيرِ مِغلاقاً للشَّرِّ، وَوَيلٌ لمن جَعَلَهُ اللَّهُ مِفتَاحاً للشَّرِّ مِغلاقاً للخَيرِ».

(طب) والضياء عن سهل بن سعد

قلت: سكت عليه الشارح، وفي بعض نسخ المتن الرمز له بعلامة الصحيح وكأنه اعتمد في ذلك إخراج الضياء له في المختارة وهو غريب، فإن الطبراني خرجه من رواية معتمر بن سليمان عن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبي حازم عن سهل به، وعبد الرحمٰن بن زيد ضعيف، وفي هذا السند انقطاع، فإن معتمراً رواه عن محمد بن عقبة عن عبد الرحمٰن بن زيد [٦/ ٥٨١٢] ومحمد بن عقبة كما بينه البخاري في التاريخ الكبير [١/ ٢٠٠].

قال ابن حبان [المجروحين ٢/ ٢٧٩]: منكر الحديث جداً، والحديث خرجه البخاري في التاريخ الكبير [١/ ٢٠٠] عن علي بن المديني عن معتمر بن سليمان سمع محمد بن عقبة به، لكنه قال: عن أبي حازم دون ذكر عبد الرحمٰن بن زيد، ثم رواه البخاري من طريق عبد الأعلى بن حماد عن معتمر فقال: عن عقبة بن محمد، بدل: محمد بن عقبة عن عبد الرحمٰن بن زيد عن أبي حازم(١)، قال البخاري: وعبد الرحمٰن لا يصح حديثه اهـ.

٤/ ٣٦٧ **٢٣١١/٥٦٢٧ ـ «/ عِنْدَ اللَّهِ عِلْمُ أُمَيَّة بن أَبِي الصَّلْتِ».**

(طب) عن الشريد بن سويد

قال في الكبير: ظاهره أن هذا لا يوجد مخرجاً لأحد من الستة، وهو ذهول عجيب، فقد خرجه الإمام مسلم باللفظ المزبور عن شريد المذكور كما في الفردوس وغيره.

قلت: كذب الشارح، بل الذي عند مسلم [رقم ٢٢٥٥] عن الشريد قال: «ردفت رسول الله ﷺ يوماً فقال: هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء؟ قلت: نعم، قال: هيه، فأنشدته بيتاً، فقال: هيه، ثم أنشدته بيتاً، فقال: هيه، حتى أنشدته مائة بيت»، فهذا حديث ومتن الباب حديث آخر.

٢٣١٢/٥٦٢٨ ـ «عِنْدَ اتِّخَاذِ الأَغْنِيَاءِ الدَّجَاجَ يَأْذَنُ اللهُ تَعَالَى بِهَلاكِ الْقُرَى».

(هـ) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وما ذكر من أن لفظ الحديث هكذا هو ما في نسخ الكتاب،

(١) وأخرجه الطبراني أيضاً (٦/ ٥٩٥٦) عن محمد بن بكير الحضرمي عن معتمر به مثله.

ولكن في الفردوس وغيره ما نصه: «عند اتخاذ الأغنياء الدجاج هلاك الفقراء ويأذن الله عز وجل بهلاك القرى» اهـ. فسقط من قلم المصنف لفظ: «هلاك الفقراء» ثم نقل عن السخاوي أنه ضعيف، وعن المؤلف أنه قال في الديوان[١] تبعاً للدميري: إنه واهٍ.

قلت: من عجيب تهور الشارح وتجاهله أن يجعل رواية مخرج غير المعزو إليه في الكتاب حجة على رواية الكتاب، فلفظ الحديث عند ابن ماجه كما ذكره المؤلف ولم يسقط من قلمه شيء، وإنما حصل السقط في مروءة الشارح وعقله، قال ابن ماجه [رقم: ٢٣٠٧]:

ثنا محمد بن إسماعيل ثنا عثمان بن عبد الرحمٰن ثنا علي بن عروة عن المقبري عن أبي هريرة قال: «أمر رسول الله ﷺ الأغنياء باتخاذ الغنم، وأمر الفقراء باتخاذ الدجاج، وقال: عند اتخاذ الأغنياء الدجاج يأذن الله بهلاك القرى» اهـ. ثم إن الحديث باطل موضوع كما قال ابن حبان، وابن الجوزي في الموضوعات [٢/ ٣٠٤]، والذهبي وأمره واضح مكشوف، فاعجب لمن يقول: إنه ضعيف أو واهٍ، فإن قوله بالغ الضعف واهٍ.

٢٣١٣/ ٥٦٣٢ ـ «/ عُنْوَانُ كِتَابِ المؤْمِنِ يَوْمَ القِيَامَةِ حُسْنُ ثَنَاءِ النَّاسِ». ٤/٣٦٨

(فر) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه محمد بن الحسن الأزدي، قال الذهبي: قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، ومحمد بن كثير المصيصي ضعفه أحمد.

قلت: المذكور في السند: محمد بن الحسن الأَسَدي بفتح السين المهملة لا الأَزْدي بسكون الزاي المعجمة وهو الذي تكلم فيه ابن حبان، بل هذا هو المعروف بالتل، وهو ثقة من رجال الصحيح وإن تكلم فيه، قال الديلمي [رقم: ٤١٢٨]:

أخبرنا أبي عن الحسين بن صالح بن عمر بن عبد العزيز الدينوري عن أبي الفتح منصور بن ربيعة عن أبي القاسم عيسى بن أحمد بن زيد عن عمر بن سهل عن سعيد بن عمرو عن أحمد بن يحيى الأودي عن محمد بن الحسن الأسدي عن محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

وله طريق آخر من حديث جعفر الصادق معضلاً أخرجه الطوسي في الثاني من

---

(١) في المطبوع من الفيض: الميزان، وفي المخطوط كتب المؤلف رحمه اللّٰه «الميزان» ثم طمس عليها وكتب فوقها «الديوان».

أماليه من طريق محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن أبيه عن أحمد بن أبي بكر عبد الله البرقي عن شريف بن سابق عن أبي العباس الفضل بن عبد الملك عن جعفر ابن محمد قال: «قال رسول الله ﷺ: أول عنوان صحيفة المؤمن بعد موته ما يقول الناس فيه إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، وأول تحفة المؤمن أن يغفر له ولمن تبع جنازته».

٢٣١٤/ ٥٦٣٣ ـ «عُنْوَانُ صَحِيفَةِ المُؤْمِنِ حُبُّ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ».

(خط) عن أنس

قال الشارح: قال الذهبي: موضوع.

وقال في الكبير: وفيه أبو الفرج أحمد بن محمد بن جوري العكبري، قال الخطيب: في حديثه مناكير، قال الذهبي: قلت: له حديث موضوع اهـ. كأنه يشير إلى هذا.

قلت: جزم في الصغير بأن الذهبي قال: موضوع، وأبان في الكبير أنه لم يتعرض لهذا الحديث، وإنما قال: له حديث موضوع، فظن الشارح أنه يريد هذا الحديث ثم جعل ظنه محققاً، فنسب في الصغير إلى الذهبي أنه قال: موضوع، وفي
٤/٣٦٩ هذا من التهور وقلة الأمانة ما يتعجب منه/ المتعجب، لا سيما وكلام الذهبي كالصريح في أنه لم يقصد هذا الحديث.

فإنه قال في الميزان [١/ ١٣٣]: أحمد بن محمد بن جوري العكبري عن خيثمة بحديث موضوع اهـ، وهذا الحديث لم يروه عن خيثمة بل رواه عن إبراهيم ابن عبد الله بن مهران الرملي:

ثنا ميمون بن مهران بن مخلد بن أبان الكاتب ثنا أبو النعمان عارم بن الفضل ثنا قدامة بن النعمان عن الزهري عن أنس به، فدل على أن الذهبي يريد بكلامه هذا حديثاً آخر، وإن نص على أن هذا باطل في ترجمة قدامة بن النعمان [٣/ ٣٨٦]، لكن الشارح لم ينقل إلا كلامه في ترجمة أحمد بن محمد بن جوري، ولو وقف على كلامه في ترجمة قدامة لطول الكتاب بذكره، ثم إنه يستغرب من المؤلف ذكر هذا الحديث هنا مع أنه جزم ببطلانه ووضعه فأورده في ذيل اللآلىء، ونقل عن ابن الجوزي أنه قال في الواهيات: لا أصل له وابن جوري يحدث عن مجاهيل اهـ. فكان الواجب ألا يذكره في هذا الكتاب، وكان على الشارح أن ينبه على ذلك، ولكنه يسكت في محل الحاجة ويتكلم فيما لا يعنيه فيأتي بالطامات.

والحديث أسنده الخطيب [٤/ ٤١٠] عن أحمد بن محمد بن جوري من طريقين، أحدهما: عن أبي نعيم عنه، وقد خرجه الديلمي في مسند الفردوس عن

الحداد عن أبي نعيم فهو المخرج الأول للحديث.

٢٣١٥/ ٥٦٣٦ ـ «عُودُوا المرْضَى وَاتَّبِعُوا الجَنَائزَ تُذَكِّرْكُمُ الآخرةَ».

(حم. حب. هق) عن أبي سعيد

قلت: أخرجه أيضاً ابن المبارك في الزهد [ص٨٣، ٨٤] قال: أخبرنا همام عن قتادة عن أبي عيسى الأسواري عن أبي سعيد/ به. ٤/ ٣٧٠

ورواه البخاري في الأدب المفرد [رقم ٥١٨]:

حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا أبان بن يزيد ثنا قتادة به.

وفي الباب عن عوف بن مالك رواه الطبراني في الكبير مختصراً [١٨/ ٦٦]، وهو في نسخة أبي صالح: كاتب الليث مطولاً من روايته عن ابن وهب عن يزيد بن عياض عن الأعرج عن أبي هريرة.

٢٣١٦/ ٥٦٣٧ ـ «عُودُوا المرْضَى وَمُرُوهُم فَلْيَدْعُوا لَكُمْ، فَإِنَّ دَعْوَةَ المرِيضِ مُسْتَجَابَةٌ وَذَنْبَهُ مَغْفُورٌ».

(طس) عن أنس

قال في الكبير: وضعفه المنذري.

قلت: أي: لأنه من رواية عبد الرحمٰن بن قيس الضبي، وهو ضعيف.

ومن طريقه أيضاً أخرجه الثقفي في الخامس من الثقفيات قال:

حدثنا محمد بن إبراهيم بن جعفر الجرجاني إملاء أنا محمد بن الحسين بن الحسين النيسابوري ثنا سهل بن عمار العتكي ثنا عبد الرحمٰن بن قيس ثنا هلال بن عبد الرحمٰن ثنا عطاء بن أبي ميمون أبو معاذ عن أنس به مثله، وله شاهد من حديث عمر تقدم في حرف الهمزة بلفظ: «إذا دخلت على مريض فمره يدعو لك. . . .» الحديث.

٢٣١٧/ ٥٦٣٩ ـ «عَوِّدُوا قُلوبكُم التَّرقُّبَ، وَأَكْثِرُوا التَّفكُّرَ وَالاعْتِبَار».

(فر) عن الحكم بن عمير

قال في الكبير: وفيه يحيى بن سعيد العطار، قال ابن عدي: بَيِّنُ الضعف، وعيسى بن إبراهيم القرشي، قال ابن معين: ليس بشيء، وتركه أبو حاتم، وموسى ابن أبي حبيب ضعفه أبو حاتم.

قلت: لا دخل ليحيى بن سعيد العطار فيه، وإنما علته موسى بن أبي حبيب أو الراوي عنه فقد قال الذهبي [٤/ ٢٠٢] في موسى: له عن الحكم بن عمير رجل قيل: له صحبة، والذي أرى أنه لم يلقه، وموسى مع ضعفه متأخر عن لقي صحابي

كبير، وإنما عرف له رواية عن علي بن الحسين اهـ.

وقال أبو حاتم [٣/ ١٢٥] في ترجمة الحكم بن عمير: روى عن النبي ﷺ - لا يذكر السماع ولا اللقاء - أحاديث منكرة من رواية ابن أخيه موسى بن أبي حبيب، وهو ذاهب الحديث، ويروي عن موسى عيسى بن إبراهيم وهو ذاهب الحديث اهـ.

وعلى كل فالحديث باطل موضوع كان على المصنف ألا يذكره، ثم إن الذي
٣٧١/٤ رأيته في زهر الفردوس: «وأكثروا/ التفكر والبكاء» بدل: «والاعتبار»، وهو عند الديلمي من طريق ابن السني [رقم: ٤٠١١]:

ثنا أبو عروبة ثنا محمد بن المصفى ثنا يحيى بن سعيد العطار أخبرنا عيسى بن إبراهيم القرشي عن موسى بن أبي حبيب عن عمه الحكم بن عمير به.

٢٣١٨/٥٦٤٥ - «عُوَيْمِرُ حَكِيمُ أُمَّتِي، وَجُنْدَبُ طَرِيدُ أُمَّتِي يَعِيشُ وَحْدَهُ وَيمُوتُ وَحْدَهُ».

الحارث عن أبي المثنى المليكي مرسلاً

قال في الكبير: لعل صوابه: الأملوكي بفتح الهمزة وسكون الميم وضم اللام وآخره كاف نسبة... إلخ.

قلت: هذا وهم من وجهين، أحدهما: الأملوكي بضم الهمزة لا بفتحها[1].

ثانيهما: قوله: لعل صوابه الأملوكي - عبارة توهم أن الخطأ فيه وقع من المؤلف، وليس كذلك، بل هو في مسند الحارث بن أبي أسامة: المليكي كما نقله المؤلف.

قال الحارث:

حدثنا داود بن رشيد ثنا محمد بن حرب عن صفوان عن أبي المثنى المليكي به، هكذا هو بخط الحافظ نور الدين في زوائد مسند الحارث المسمى بغية الباحث [رقم: ١٠٢٢]، وهكذا يقوله كثير من الرواة، وإن خَطَّأ أبو حاتم [٤/ ٤٦٨] من يقول ذلك وجزم بأنه الأملوكي.

٢٣١٩/٥٦٤٦ - «عِيَادَةُ المرِيضِ أَعْظَمُ أجراً مِنَ اتِّباعِ الجنَائِزِ».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: ورواه عنه عبد الرزاق وأبو الشيخ وغيرهما.

قلت: الشارح كذاب جاهل بل أجهل خلق الله بالرجال على الإطلاق فهذه

---

(١) وقد نص على ذلك السمعاني في الأنساب (١/ ٢٠٨).

طامة لا يأتي بها من شم للعلم، بل وللعقل رائحة، نسأل الله السلامة والعافية من الوقوع في مثل هذه الفضيحة، فاسمع من أين أخذ كون عبد الرزاق خرج الحديث، وتعجب من جهله ومن كذبه في قوله: وغيرهما، قال الديلمي [٤١١١ ـ مكرر]:

أخبرنا الحداد أخبرنا عبد الرزاق الخطيب أخبرنا أبو الشيخ حدثنا أحمد بن جعفر الحمال ثنا يعقوب بن إسحاق، ثنا عبد الرحمٰن بن علقمة ثنا محمد بن الفضل عن أبي عبد الله/ القرشي عن أبي مجلز عن ابن عمر به. ٤/٣٧٢

فلما وقع في السند ذكر عبد الرزاق جعله هذا الجاهل عبد الرزاق الصنعاني الإمام الكبير المتقدم الوفاة الذي توفي سنة إحدى عشرة ومائتين مع أن المذكور في السند يروي عن أبي الشيخ الذي كانت وفاته سنة تسع وستين وثلاثمائة، والراوي عنه هو أبو علي الحداد الذي كانت وفاته سنة خمس عشرة وخمسمائة، فاعجب لغفلة هذا الرجل مع أن عبد الرزاق المذكور في السند موصوف بالخطيب، وعبد الرزاق الصنعاني لا يوصف بذلك، هذا والحديث في نقدي باطل موضوع.

٢٣٢٠/ ٥٦٤٧ ـ «عَيْنَان لا تَمَسُّهُمَا النَّارُ أَبداً: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

(ع) والضياء عن أنس

قلت: وهم الشارح فكتب في نسخته رمز الترمذي بدل رمز أبي يعلى، ثم قال في الكبير: وعزاه الذهبي لأبي داود، قال المناوي: ـ يعني: الشرف ـ وهو وهم، وعزاه الهيثمي لأبي يعلى، وقال المنذري: رجاله ثقات اهـ.

والحديث لم يخرجه الترمذي إلا من حديث ابن عباس، وما عزاه المصنف له إنما عزاه لأبي يعلى كما في نسخ المتن.

٢٣٢١/ ٥٦٤٨ ـ «عَيْنَانِ لا تَرَيانِ النَّار: عينٌ بَكَتْ وَجَلاً مِن خَشْيَةِ اللَّهِ، وعَينٌ بَاتَتْ تكلأ في سِبيل اللَّه».

(طس) عن أنس

قال في الكبير: وفيه زافر بن سليمان قال ابن عدي: لا يتابع على حديثه، وشبيب بن بشر أورد الذهبي في الضعفاء، وقال: قال أبو حاتم: لين الحديث.

قلت: ليس كل من يورده الذهبي في الميزان ضعيفاً، فإنه التزم أن يورد كل من تكلم فيه بحق أو بباطل، وشبيب صدوق يقع منه بعض الخطإ، وقد وثقه ابن معين وغيره، فلا ينبغي أن يعلل به الحديث أصلاً لا سيما وهو ثابت من طرق أخرى حققت عدم وقوع الخطإ منه فيه.

والحديث أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٧/ ١١٩] عن أبي الشيخ:

٤/٣٧٣ ثنا محمد بن شعيب ثنا الحسن بن علي الخلال ثنا زافر/ بن سليمان الكوفي عن سفيان عن إسرائيل عن شبيب عن أنس به.

٢٣٢٢/ ٥٦٤٩ ـ «عَينَان لا تُصيبهُمَا النَّارُ: عَينٌ بَكَتْ فِي جَوْفِ اللَّيلِ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَينٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ الله».

(ت) عن ابن عباس

قال الشارح: وإسناده ضعيف، وقال في الكبير: رواه (ت) من حديث عطاء الخراساني عن ابن عباس، وذكر أن الترمذي قال في العلل: سألت البخاري... إلخ.

قلت: ما نقله من قول البخاري في عطاء الخراساني هو معتمده في الحكم بضعف سنده، وهو خطأ منه، فإن الحديث حسنه الترمذي [رقم: ١٦٣٩] وهو كذلك لو انفرد به عطاء، فإنه ثقة من رجال مسلم فكيف مع تعدد طرقه؟! ثم إن قوله في الكبير: إن الترمذي رواه من حديث عطاء الخراساني عن ابن عباس ـ غلط أيضاً، بل الترمذي رواه من حديث عطاء الخراساني عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، ولو رواه من حديث الخراساني عن ابن عباس لنص على انقطاعه وإرساله، فإن الخراساني لم يلق ابن عباس، ولا أحداً من الصحابة إلا أنس بن مالك فيما قيل[1]، وقد رواه عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه، فقال: عن ابن عباس، دون ذكر عطاء بن أبي رباح كما حكاه أبو نعيم في الحلية بعد أن أخرج هذا الحديث من روايته عن عطاء بن أبي رباح[2] كالجادة ولكن عثمان ضعيف فلا عبرة بقوله فضلاً عن مخالفته.

٢٣٢٣/ ٥٦٥٠ ـ «العَائِدُ في هِبَته كَالعَائد في قَيْئه».

(حم. ق. د. ن. هـ) عن ابن عباس

قلت: هذا الحديث يروى عن ابن عباس من طرق، كما أنه يروى عن النبي ﷺ من حديث جماعة من الصحابة منهم: عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وعبد الله ابن عمرو بن العاص، وأبو هريرة، وجابر، وأنس بن مالك، وأبو بكر الصديق، وبعض الصحابة، ومرسلاً عن طاوس والحسن، وقد ذكرت أسانيد الجميع مع طرق حديث ابن عباس في مستخرجي على مسند الشهاب [١/ ٢٦٠].

٤/٣٧٤ **٢٣٢٤/ ٥٦٥٢ ـ «/ العَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ، والمنِيحَةُ مَرْدُودَةٌ والدَّيْنُ مَقْضِيٌّ، والزَّعِيمُ**

---

(١) انظر جامع التحصيل (ص٢٣٨).

(٢) انظر مسند الشهاب (رقم ٣٢٠)، وفتح الوهاب (١/ ٢٩٨)، عن عثمان به مثل رواية الترمذي.

غَارِمٌ».

(حم. د. ت. هـ) والضياء عن أبي أمامة

قال في الكبير: قال الهيثمي: رجال أحمد ثقات.

وقال ابن حجر: فيه إسماعيل بن عياش رواه عن شامي، وهو شرحبيل بن مسلم، وضعفه به ابن حزم ولم يصب، وهو عند الترمذي في الوصايا أتم سياقاً، كذا ذكره في تخريج الرافعي، لكنه جزم في تخريج الهداية بضعفه.

قلت: هذا غلط فاحش من وجهين، **أحدهما**: أن الحافظ نور الدين لم يذكر حديث أبي أمامة هذا ولا تكلم عليه، ولا يمكن أن يورده لأنه ليس من الزوائد، بل هو من الأحاديث المخرجة في السنن الأربعة، وإنما أورد [٤/ ١٤٥] حديث سعيد عمن سمع النبي ﷺ يقول: «ألا إن العارية مؤداة...» الحديث، وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات اهـ.

وسعيد هو المقبري كما هو مصرح به في المسند، فإن أحمد قال [٥/ ٢٩٣]:

حدثنا علي بن إسحاق أنا ابن المبارك ثنا عبد الرحمٰن بن جابر[1] قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد عمن سمع النبي ﷺ به، وهذا الذي سمع النبي ﷺ هو أنس بن مالك كما بينه الطبراني في مسند الشاميين فقال:

حدثنا أحمد بن أنس بن مالك ثنا هشام بن عمار ثنا محمد بن شعيب ثنا عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر عن سعيد المقبري عن أنس بن مالك قال: إني تحت ناقة رسول الله ﷺ يسيل على لعابها فسمعته يقول، وذكره.

فهذا حديث آخر خلاف حديث الباب الذي تكلم عليه الحافظ، فإنه من رواية إسماعيل بن عياش: ثنا شرحبيل بن مسلم قال: سمعت أبا أمامة فذكره، رواه الطيالسي في مسنده [ص١٥٤] عن إسماعيل بن عياش ورواه أهل السنن وغيرهم من طريق جماعة عنه.

٤/ ٣٧٥ **ثانيهما**: أن الحافظ لم يختلف/ قوله في هذا الحديث ولا جزم في تخريج أحاديث الهداية بضعفه كما افتراه عليه الشارح، وإنما ذلك من قلة درايته وسوء فهمه، قال الحافظ في إتمام الدراية لتخريج أحاديث الهداية ما نصه:

أخرجه أبو داود [رقم: ٣٥٦٥]، والترمذي [رقم: ١٢٦٥]، وأحمد [٥/ ٢٦٧]، والطيالسي [ص١٥٤]، وابن أبي شيبة [٦/ ١٤٥]، وعبد الرزاق [٨/ ١٨١]، وأبو يعلى، والدارقطني [٣/ ٤٠، ٤١] من حديث أبي أمامة، وأخرجه الطبراني في

---

(١) هكذا في المخطوط وفي مسند أحمد (٥/ ٢٩٣): عبد الرحمٰن بن يزيد عن جابر.

مسند الشاميين من حديث أنس بن مالك، وابن عدي من حديث ابن عباس [١/ ٣١٤] في ترجمة إسماعيل بن زياد، وهو ضعيف اهـ. فقوله: وهو ضعيف راجع إلى إسماعيل بن زياد الذي خرج ابن عدي حديث ابن عباس في ترجمته، فيكون الضعيف حديث ابن عباس لا حديث أبي أمامة، والعجب أن الحافظ ذكر هذا أيضاً بِأَبْيَنَ منه في تخريج أحاديث الرافعي الذي نقل منه الشارح أوله وترك آخره، فإنه قال بعدما نقله عنه الشارح بسطرين أو ثلاثة [٣/ ٤٧] ما نصه: وقد رواه ابن ماجه [رقم: ٢٣٩٩] والطبراني في مسند الشاميين من طريق سعيد بن أبي سعيد عن أنس، وأخرجه ابن عدي من حديث ابن عباس في ترجمة إسماعيل بن زياد السكوني وضعفه... إلخ كلامه، أي: وضعف ابن عدي إسماعيل بن زياد الذي خرج في ترجمته حديث ابن عباس، فيكون أيضاً ضعيفاً من أجل ضعف راويه، أما حديث أبي أمامة فما ضعفه الحافظ أصلاً.

٢٣٢٥/ ٥٦٥٣ ـ «العَافِيَةُ عَشرَةُ أَجزَاءٍ: تِسعَةٌ فِي الصَّمتِ وَالعَاشِرُ فِي العُزلَةِ عَنِ النَّاسِ».

(فر) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: هذا حديث منكر.

قلت: بل هو موضوع، والحافظ العراقي تارة يحجم عن التصريح بالوضع فيعبر بالمنكر، وتارة يعبر بالمنكر عن الموضوع كسائر الحفاظ، والحديث موضوع بلا شك، قال الديلمي [رقم: ٤٢٣١]:

أخبرنا أبي أخبرنا أبو الحسن الإمام ثنا عثمان بن أحمد ثنا محمد بن عمر بن
٤/ ٣٧٦ حفص ثنا إسحاق بن الفيض ثنا أحمد بن جميل عن السلمي/ عن الخطاب عن داود ابن سريج عن ابن عباس به، فحال السند كما ترى، والمتن ظاهر البطلان.

٢٣٢٦/ ٥٦٥٤ ـ «العَافِيَةُ عَشرَةُ أَجزَاء: تِسعَة فِي طَلَبِ المعِيشَة، وَجُزء فِي سَائِرِ الأَشيَاءِ».

(فر) عن أنس

قلت: هذا كذب، والعجب من المصنف في إيراد مثل هذه الأكاذيب المكشوفة الركيكة المتناقضة الظاهرة الوضع والبطلان، قال الديلمي [رقم: ٤٠٥٣]:

أخبرنا أبي أخبرنا محمد بن الحسين السعيدي ثنا أبو سعد خلف بن عبد الرحمٰن الرازي ـ قدم همدان ـ ثنا محمد بن جعفر ثنا محمد بن أحمد الصفار ثنا محمد بن معاذ بن فروة ثنا سحبان بن جنهان ثنا علي بن إبراهيم ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس به.

٢٣٢٧/ ٥٦٥٥ ـ «العَالِمُ أَمِينُ اللّهِ فِي الأَرْضِ».

ابن عبد البر في العلم عن معاذ

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف اهـ. وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد ممن وضع لهم الرموز، وإلا لما أبعد النجعة، مع أن أبا يعلى والديلمي خرجاه باللفظ المزبور.

قلت: أما كون أبي يعلى خرجه فكذب من الشارح، وأما الديلمي فنعم، قد أخرجه من طريق الحاكم في التاريخ [رقم: ٤٢٠٤] قال:

حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى ثنا زكرياء بن داود البزاز ثنا أحمد بن سفيان ثنا عيسى بن إبراهيم عن الحكم الأيلي عن عبارة بن نسي عن عبد الرحمٰن بن غنم عن معاذ به.

ولكن تقديم الديلمي في العزو على ابن عبد البر من جهل الشارح أو تعنته، بل الصواب والأفضل ما فعل المؤلف، فإن مصنفات ابن عبد البر معتبرة وأحاديثها نقية بخلاف مسند الفردوس، فإنه مجموعة أكاذيب وأباطيل وموضوعات، والأحاديث الثابتة فيه مما انفرد به أعز من الكبريت الأحمر وأندر من الغراب الأبقع، فما يقول: إن العزو إليه أولى إلا مثل الشارح.

٢٣٢٨/ ٥٦٥٦ ـ «العَالِمُ وَالمتَعَلِّمُ شَرِيكَانِ فِي الخَيرِ، وَسَائِرُ/ النَّاسِ لا خَيرَ فِيهِ». ٤/ ٣٧٧

(طب) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وليس ذا منه بحسن، فقد أعله الهيثمي بأن فيه معاوية بن يحيى الصدفي، قال ابن معين: هالك ليس بشيء.

قلت: قدمنا مراراً أن الحافظ الهيثمي يحكم على الحديث بالنسبة للطريق التي أمامه فقط، غير ناظر إلى ما فيه من العلل، ولا إلى ما له من الشواهد والمتابعات لذلك قد يقول عن حديث: إنه صحيح أو حسن ويكون في الواقع ضعيفاً، بل باطلاً، لكونه معلولاً بعلة لا تظهر من ذلك السند بل من أسانيد أخرى ليس من شرط الهيثمي أن يبحث عنها أو يتعرض لها لأنها ليست من موضوع كتابه، وقد يقول عن الحديث: إنه ضعيف ويكون حسناً أو صحيحاً لوجوده من طرق أخرى ليست هي أيضاً من شرط الهيثمي ولا من موضوع كتابه.

أما المؤلف فإنه يحكم على المتن من حيث هو لا باعتبار سند مخرج واحد وطريق واحد، وإنما لا يذكر المخرجين والطرق أحياناً، لاختلاف ألفاظ المتن الذي يحكم عليه اصطلاح كتابه أن يكرره مراراً ويفرقه في مواضع بحسب أول لفظه كما هو معلوم.

وهذا الحديث هو صحيح عن أبي الدرداء موقوفاً عليه من طرق، وكذلك أخرجه أحمد في الزهد [ص١٦٩] من رواية جبير بن نفير، وابنه عبد الله بن أحمد في زوائده [ص١٦٩]، وأبو نعيم في الحلية [١/ ٢١٢، ٢١٣]، وابن عبد البر في العلم [رقم: ١٣٨، ١٤٠]، من رواية سالم بن أبي الجعد، وابن المبارك في الزهد [ص١٩١]، والآجري في العلم، وعبد الله بن أحمد في زوائد الزهد [ص١٧٠] من رواية خالد بن معدان، وأبو نعيم في الحلية [١/ ٢١٢] من رواية نعمان بن عامر كلهم عن أبي الدرداء به من قوله، وخالفهم معاوية بن يحيى فرواه عن يونس بن ميسرة عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء مرفوعاً[1]، فوجب أن تكون روايته ضعيفة منكرة لهذه المخالفة، إلا أن إثبات الأجر أو الخير للعالم والمتعلم ونفيه عن سائر الناس حكم شرعي لا يعرف من غير توقيف، فأبو الدرداء إذا حدث بهذا
٤/٣٧٨ مراراً/ من قوله لا يدل على أنه ليس هو عنده مرفوعاً، ولا على أنه لم يحدث به كذلك، بل قد عرف من عادتهم أنهم يحدثون أحياناً بالحديث المرفوع ولا يرفعونه وربما تكرر ذلك منهم ولا يبينون رفعه إلا عند السؤال، ويؤيد كونه مرفوعاً وروده كذلك من طرق أخرى فقد أخرجه ابن ماجه [رقم: ٢٢٨]، والآجري، والبزار، والخطيب [٢/ ٢١٢]، وابن عبد البر [رقم: ١٣٦، ١٣٧] كلهم من رواية علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي ﷺ مثله.

وأخرجه الطبراني في الكبير [١٠/ ١٠٤٦١]، وأبو نعيم في الحلية [١/ ٣٧٦] من طريق الربيع بن بدر عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ نحوه.

وأخرجه أبو بكر بن خير الإشبيلي في فهرسته [ص٦] من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ، وهو من رواية زيد بن عبد الله بن مسعود الهاشمي عن الحسن بن محمد المعروف بأبي المعمر عن الحسن بن الصباح عن عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري عن قبيصة عن أبي هريرة.

وأخرجه ابن عبد البر في العلم [رقم: ١٣٣] من حديث أبي سعيد الخدري، لكنه وهم من بعض رواته لأنه بسند حديث أبي الدرداء، ويشهد له مع هذا حديث: «الدنيا ملعونة»، وهو حديث حسن أو صحيح كما سبق.

٢٣٢٩/ ٥٦٥٧ ـ «العَالِمُ إِذَا أَرَادَ بعلْمِهِ وَجهَ اللَّهِ هَابَهُ كُلُّ شَيءٍ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُكثِرَ بِهِ الكُنُوزَ هَابَ مِن كُلِّ شَيءٍ».

(فر) عن أنس

---

(١) انظر مسند الشهاب للقضاعي (رقم ٢٧٩)، وانظر فتح الوهاب للمؤلف (١/ ٢٤٦).

قال في الكبير: وفيه الحسن بن عمرو القيسي، قال الذهبي: مجهول.

قلت: هو حديث موضوع باطل يتعجب من المصنف في ذكره، رواه الديلمي [رقم: ٤٢٠١]:

عن بنجير عن جعفر الأبهري عن أبي القاسم علي بن أحمد بن إبراهيم الحافظ عن أحمد بن محمد بن مهدي الأهوازي عن الحسن بن عمرو القيسي المروزي عن مقاتل بن صالح الخراساني عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس به.

٢٣٣٠/٥٦٥٨ ـ «العَالِمُ سُلْطَانُ اللَّهِ فِي الأرْضِ، فَمَنْ وَقَعَ فِيهِ فَقَدْ هَلَكَ».

(فر) عن ابي ذر

قلت: هذا كذب مكشوف وليس له عند الديلمي إسناد كما ذكر الشارح.

٢٣٣١/٥٦٥٩ ـ «/ العَالِمُ والعِلْمُ وَالعَمَلُ في الجَنَّةِ، فَإذَا لَمْ يَعْمَل العَالِمُ بمَا يَعْلَم كَانَ العِلْمُ وَالعَمَلُ فِي الجنَّةِ، وَكَانَ العَالِمُ فِي النَّارِ». ٤/٣٧٩

(فر) عن ابي هريرة

قلت: والكذاب والكذب، ولا سيما على رسول الله ﷺ في النار، فإذا ثبت الكذب في الحديث كان الحديث الصحيح في الجنة والكذاب على رسول الله ﷺ في النار كمفتري هذا الحديث قبحه الله.

قال الشارح في الكبير: فيه الحسن بن زياد أي اللؤلؤي، قال الذهبي: كذبه ابن معين وأبو داود.

قلت: هذا غلط من وجوه، **أحدها**: أن الحسن بن زياد اللؤلؤي وإن كذبوه فإنه لا يحتمل مثل هذا الباطل.

ثانيها: أن المذكور في السند ليس هو اللؤلؤي، فإن اللؤلؤي من أصحاب أبي حنيفة، وهذا الخبر رواه أبو نعيم عن أبي بكر الطلحي عن الحضرمي عن الحسن بن زياد فهو أصغر من صاحب أبي حنيفة.

ثالثها: أن علة الحديث ظاهرة كالشمس لمن له خبرة بالحديث، فإن الحسن ابن زياد رواه عن سليمان بن عمرو عن نعيم المجمر عن أبي هريرة، وسليمان بن عمرو هو أبو داود النخعي، وهو من مشاهير الوضاعين.

٢٣٣٢/٥٦٦٧ ـ «العَبْدُ مِنَ اللَّهِ، وَهُوَ مِنْهُ مَا لَمْ يَخْدِمْ، فَإذَا خَدَمَ وَقَعَ عَلَيْهِ الحِسَابُ».

(ص. هب) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وفيه إسماعيل بن عياش وفيه خلاف.

قلت: ومع كونه وثق فقد ورد من غير طريقه، كما سأذكره، وقد أخرج الحديث من طريقه أيضاً الدينوري في المجالسة فقال:

حدثنا أبو قلابة ثنا داود بن عمرو ثنا إسماعيل بن عياش عن مطعم بن المقدام الصنعاني عن محمد بن واسع الأزدي قال: كتب أبو الدرداء إلى سلمان:

من أبي الدرداء إلى سلمان، أما بعد: يا أخي إني أنبئتُ أنك اشتريت خادماً، وإني سمعت النبي ﷺ يقول: «العبد من الله...» وذكر مثله. وأما متابعة إسماعيل ابن عياش فأخرجها الديلمي من طريق أبي بكر بن شاذان [رقم: ٤٢٦٠] قال:

٤/ ٣٨٠ / حدثنا أحمد بن سليمان بن ريان ثنا هشام بن عمار ثنا صدقة بن خالد ثنا ابن جابر عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء أنه كتب إلى سلمان: يا أخي أنبئت... فذكر مثله.

٢٣٣٣/ ٥٦٧١ ـ «العَبْدُ الْمُطِيعُ لِوَالِدَيْهِ وَلِرَبِّهِ فِي أَعْلَى علِّيِّينَ».

(فر) عن أنس

قال الشارح: وإسناده ضعيف.

وقال في الكبير: ورواه عنه أبو نعيم وعنه تلقاه الديلمي مصرحاً فلو عزاه للأصل لكان أولى.

قلت: هذا غلط من وجهين، **الأول**: أن الديلمي لم يخرجه من طريق أبي نعيم بل قال الديلمي [رقم: ٤٠٧١]:

أخبرنا أبي حدثنا أبو طالب الحسيني ثنا إسماعيل بن الحسن بن محمد الحسيني النقيب ثنا محمد بن علي بن الفضل الخزاعي أخبرنا علي بن محمد بن محمد بن عقبة الكوفي ثنا الخضر بن أبان ثنا أبو هدبة عن أنس به بلفظ: «العبد المطيع لوالديه، والمطيع لرب العالمين في أعلى عليين» اهـ.

فذكر «أبي نعيم» من أكاذيب الشارح.

الثاني: أن الحديث ليس بضعيف كما قال الشارح، بل هو موضوع لا يشك فيه من له خبرة بالحديث، وحال أبي هدبة أشهر من أن يخفى.

٢٣٣٤/ ٥٦٧٣ ـ «العُتُلُّ الزَّنِيمُ الفَاحِشُ اللَّئِيمُ».

ابن أبي حاتم عن موسى بن عقبة مرسلاً

قال في الكبير: فظاهر صنيع المصنف أنه لم يره لأعلى ولا أحق بالعزو من ابن أبي حاتم ولا مسنداً وهو ذهول عجيب، فقد خرجه الإمام أحمد عن عبد الله بن غنم الأشعري، قال ابن منده: وله صحبة.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: الكذب، فإن الحديث الذي خرجه أحمد غير هذا، قال أحمد [٤/ ٢٢٧]:

حدثنا وكيع ثنا عبد الحميد[1] عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمٰن بن غنم قال: «سئل رسول الله ﷺ عن العتل الزنيم، فقال: هو الشديد الخلق المصحَّح الأكول الشروب الواجد للطعام والشراب، الظلوم للناس رحيب الجوف» اهـ. فأين هذا من حديث الباب؟!

الثاني: أن هذا الحديث مرسل أيضاً، فإن عبد الرحمٰن/ بن غنم ليس بصحابي على الصحيح. ٤/ ٣٨١

الثالث: أن هذا المتن الذي خرجه أحمد مرسلاً قد ذكره المصنف قبل هذا مسنداً من حديث أبي الدرداء، وعزاه لابن مردويه.

الرابع: أن ابن غنم اسمه: عبد الرحمٰن لا عبد الله.

٢٣٣٥/ ٥٦٧٧ ـ «العَجَمُ يَبْدَأُونَ بِكِبارِهِمْ إِذَا كَتَبُوا، فَإِذَا كَتَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ».

(فر) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه محمد بن عبد الرحمٰن المقدسي، قال الذهبي في الضعفاء: متهم، وفي الباب: ابن عباس، وجابر، وأبو ذر، وأنس، وأبو رمثة، وعائشة، والجهدمة، وأبو الطفيل، وجابر بن سمرة، وغيرهم.

قلت: في هذا أمران، **أحدهما**: ليس في الباب هؤلاء بل ولا واحد منهم، والشارح يهرف بما لا يعرف، وكأنه رأى الديلمي أو غيره ذكر ذلك فظن أن المراد أن كل هؤلاء رووا هذا الحديث، وليس الأمر كذلك، بل إن كان أحد من الحفاظ ذكر هؤلاء فغرضه أنهم كانوا يكتبون فيبدأون بأنفسهم.

ثانيهما: أغفل الشارح كون ابن الجوزي ذكر هذا الحديث في الموضوعات [٣/ ٨١]، فأورده من عند العقيلي ثم من رواية محمد بن عبد الرحمٰن ـ القشيري ـ وهو المقدسي عن مسعر بن كدام عن المقبري عن أبي هريرة به، ثم نقل عن العقيلي أنه قال: محمد بن عبد الرحمٰن القشيري مجهول بالنقل، وحديثه منكر ليس له أصل ولا يتابع عليه اهـ. وتعقبه المؤلف بوروده من وجه آخر من حديث أبي الدرداء عند الطبراني في الأوسط [رقم: ٢٣٤٧]، ومن حديث النعمان بن بشير عنده في الكبير وهو مختصر، وبفعل بعض الصحابة، كالعلاء بن الحضرمي مع النبي ﷺ، وابن

(١) في المطبوع من المسند: عبد الرحمٰن.

عمر مع أبيه، وأبي عبيدة بن الجراح، وخالد بن الوليد مع عمر بن الخطاب أيضاً، ويقول سلمان الفارسي رضي الله عنه: لم يكن أحد أعظم حرمة من رسول الله ﷺ، وكان أصحابه إذا كتبوا إليه يكتبون: من فلان إلى محمد رسول الله.

أخرجه البيهقي [١٠/ ١٣٠]، وذكر أسانيد هذه الآثار كلها في اللآلىء [٢/ ٢٩١، ٢٩٢]، وقال في التعقبات بعد حكاية نقد ابن الجوزي:

٤/ ٣٨٢ **قلت**: له شاهد/ أخرجه أبو داود [٥١٣٤، ٥١٣٥] والحاكم وصححه [٣/ ٦٣٦، ٤/ ٢٧٣] عن العلاء الحضرمي أنه كان عامل النبي ﷺ على البحرين، فكان إذا كتب إليه بدأ بنفسه اهـ.

قلت: وفي صحة هذا الخبر نظر، والمقصود أن قول الشارح: وفي الباب.. إلخ من ذكرهم ـ لا أصل له.

٢٣٣٦/ ٥٦٨٢ ـ «العِدَةُ دَيْنٌ».

(طس) عن علي، وعن ابن مسعود

قال في الكبير: ورواه القضاعي في الشهاب بهذا اللفظ، وقال: إنه حديث حسن.

قلت: القضاعي لا يخرج في الشهاب، ولا ينص على حسن ولا ضعف وإنما خرجه في مسند الشهاب، وما قال: حسن ولا يقول ذلك، لأنه ليس بحسن، ثم إن ظاهر صنيع المصنف في قوله: عن علي وعن ابن مسعود بتكرار حرف «عن» دون الاكتفاء بواو العطف ـ أن له عند الطبراني عن كل واحد منهما سنداً، والواقع أن السند إليهما واحد فقد قال الطبراني في الصغير [رقم: ٤١١]:

ثنا حمزة بن داود بن سليمان بن الحكم بن الحجاج الثقفي المؤدب، حدثنا سعيد بن مالك ثنا عبد الله بن محمد بن أبي الأشعث ثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن علي وعبد الله بن مسعود معاً عن النبي ﷺ.

ورواه القضاعي [رقم: ٧] من طريق أبي الحسن علي بن عبد الله قال:

حدثنا أبو يعلى حمزة بن داود به فقال: عن علي وحده.

نعم له سند آخر عن علي من رواية أهل البيت.

٢٣٣٧/ ٥٦٨٣ ـ «العِدَةُ دَيْنٌ، وَيْلٌ لمنْ وَعَدَ ثمَّ أخْلفَ، وَيْلٌ لمنْ وَعَدَ ثُمَّ أخْلَفَ، وَيْلٌ لمنْ وَعَدَ ثُمَّ أَخْلَفَ».

ابن عساكر عن علي

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن هذا لم يخرجه أحد من المشاهير، وهو عجيب: فقد خرجه أبو نعيم وغيره.

قلت: هذا كذب على أبي نعيم، بل أبو نعيم خرجه بلفظ: «العدة عطية»، وقد ذكره المؤلف بعد هذا وعزاه إليه، والشارح رأى الديلمي أسنده من طريق أبي نعيم فعزاه إليه، وأطلق فأفاد أنه عنده في الحلية، وليس هو فيه، فكان عليه أن يقول: رواه الديلمي من طريق أبي نعيم، وسند هذا الحديث/ هو سند الذي قبله. ٤/ ٣٨٣

٢٣٣٨/ ٥٦٨٥ ـ «العَدْلُ حَسَنٌ، ولكنْ في الأَمَرَاء أحْسَنُ، السَّخَاءُ حَسَنٌ، وَلَكنْ في الأَغْنِيَاء أحْسَنُ، الوَرَعُ حَسَنٌ، وَلَكنْ في العُلَمَاء أحْسَنُ، الصَّبْرُ حَسَنٌ، وَلَكنْ في الفُقَرَاء أحْسَنُ، التَّوْبَةُ حَسَنٌ، وَلَكِنْ فِي الشَّبَابِ أحْسَنُ، الْحَيَاءُ حَسَنٌ، وَلَكِنْ فِي النِّسَاءِ أَحْسَنُ».

(فر) عن علي

قلت: والصدق حسن، ولكن في حديث رسول الله ﷺ أحسن، والتحقيق حسن، ولكن في نقل الحديث أحسن، والكذب قبيح ولكن على رسول الله ﷺ أقبح، والتهور قبيح، ولكن في نقل الحديث أقبح، فالعجب العجاب من المؤلف الذي يدعي أنه صان كتابه عن كل ما انفرد به وضاع أو كذاب ثم لا يستحي من إيراد مثل هذا الباطل البين.

قال الديلمي [رقم: ٤٢٥٨] ـ المخرج لكل خرافة وبلية لا بارك الله فيه ولا في أبيه الذي سبقه لجمع هذه الأكاذيب ـ:

أخبرنا أحمد بن نصر أخبرنا أبو الفرج بن أبي سعيد الوراق حدثنا عبد الرحمٰن بن حمادي ثنا علي بن محمد الأديب ثنا عبدان بن يزيد الدقيقي ثنا إبراهيم ابن الحسين ثنا موسى بن إسماعيل المنقري ثنا وهيب بن الورد ثنا أبو الزبير المكي عن جابر بن عبد الله قال: «دخلت على عليٍّ بن أبي طالب فقلت: ما علامة المؤمن؟ قال: دخلت على النبي ﷺ فقلت: ما علامة المؤمن؟ قال: ستة أشياء حسن ولكن في ستة من الناس أحسن: العدل حسن. . .» وذكره. وكأن واضعه قبحه الله كان أعجمياً يخبر عن المبتدإ المؤنث بالمذكر، فقال: «ستة أشياء حسن، والتوبة حسن»، وهذا لسان أعجمي غير عربي، ومن سياق المتن يعلم أن المؤلف كما أخطأ في إيراد مثل هذا الباطل أخطأ في موضعه، فإن موضعه على اصطلاحه حرف السين.

٢٣٣٩/ ٥٦٨٧ ـ «العَرَبُ للعَرَبِ أكْفَاءٌ، وَالمَوالِي أكْفَاءٌ للْمَوالِي/ إلا حَائِكٌ أو حَجَّامٌ». ٤/ ٣٨٤

(هق) عن عائشة

قلت: ما نطق بهذا رسول الله ﷺ، وعجباً للفقهاء من الحفاظ الذين يفرحون

بمثل هذا ويوردونه محتجين به لمذهبهم، وقد ورد من وجوه أخرى كلها من أكاذيب المغرضين.

٢٣٤٠/ ٥٦٩٠ ـ «العُرْفُ يَنْقَطِعُ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ وَلا يَنْقَطِعُ فِيمَا بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ مَنْ فَعَلَهُ».

(فر) عن أبي اليسر

قال في الكبير: وفيه يونس، أورده الذهبي في الضعفاء وقال: مجهول.

قلت: ليت الشارح لم يفضح نفسه بالتعرض للكلام في الرجال، فيونس بن عبيد المذكور في السند هو الإمام المشهور الثقة، صاحب الحسن البصري، وهو من رجال الصحيح، الذي ذكره الذهبي رجل آخر هو أكبر من هذا، لأن الذهبي قال: يونس بن عبيد كوفي، حدث عن البراء بن عازب لا يدرى من هو، وقد ذكره ابن حبان في الثقات... إلخ، والذي في سند الحديث رواه عن الحسن، قال الديلمي [٤٢٦٧]:

أخبرنا الكاقجي إجازة ثنا أبو سعيد بن شاذان ثنا محمد بن عبد الله الأصبهاني الصفار ثنا إسماعيل بن بحر العسكري ـ ولقبه سمعان ـ ثنا إسحاق بن محمد بن إسحاق العمي ثنا أبي عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس به، كذا وقع في أصلنا عن أنس خلاف ما في الجامع الصغير عن أبي اليسر، والحديث منكر.

٢٣٤١/ ٥٦٩٣ ـ «العُطَاسُ منَ الله وَالتَّثَاؤُبُ منَ الشَّيطَان، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فيه، وَإِذَا قَالَ: آه آه، فَإِنَّ الشَّيطَانَ يَضْحَكُ مِنْ جَوْفِه، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ العُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ».

(ت) وابن السني في عمل اليوم والليلة عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز المؤلف لحسنه، وليس كما قال، فقد جزم الحافظ ابن حجر في الفتح بضعف سنده.

قلت: هذا كذب على الحافظ، ما أشار إلى ضعفه فضلاً عن جزمه بذلك، وإنما ضعف الحافظ الحديث الآتي بعد هذا، وكيف يضعف هذا وهو في
٣٨٥/٤ الصحيحين وغيرهما من طرق متعددة عن ابن أبي ذئب وغيره عن سعيد المقبري/ عن أبيه عن أبي هريرة كما ذكره الحافظ نفسه؟!

غاية ما في الأمر أن الترمذي حسن هذه الرواية لأنها وقعت له من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة دون أبيه، ثم رواه الترمذي [رقم: ٢٧٤٧] من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ثم قال (ت): هذا حديث صحيح، وهو أصح من حديث ابن عجلان، وابن أبي

ذئب أحفظ لحديث سعيد المقبري وأثبت من ابن عجلان، ثم أسند عن يحيى بن سعيد قال: قال محمد بن عجلان: أحاديث سعيد المقبري روى بعضها سعيد عن أبي هريرة وبعضها سعيد عن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت علي فجعلتها عن سعيد عن أبي هريرة اهـ.

والمقصود: أن الحديث صحيح المتن حسن الإسناد لأجل ما ذكره، وما قاله الشارح جهل بأن الحديث في الصحيحين من جهة، وكذب على الحافظ من أخرى.

٢٣٤٢/ ٥٦٩٤ ـ «العُطَاسُ، وَالنُّعَاسُ، وَالتَّثَاؤُبُ فِي الصَّلاةِ، وَالحَيْضُ، وَالقَيْءُ، وَالرُّعَافُ مِنَ الشَّيْطَانِ».

(ت) عن دينار

قال في الكبير: قيل: هو دينار القراظ بظاء معجمة، الخزاعي المدني، تابعي كثير الإرسال: قال المناوي: ومدار الحديث على شريك، وفيه مقال معروف، فظاهر صنيع المصنف أن الترمذي تفرد به عن الستة، وليس كذلك، بل رواه ابن ماجه أيضاً في الصلاة عن دينار المذكور.

قلت: هذا خطأ من وجوه، **الأول**: أن ديناراً هذا لم يقل أحد أنه القراظ، بل هذا غير هذا كما يعلم من كتب الرجال، وحكاية ذلك إنما هو كذب الشارح.

الثاني: أن علة الحديث ليس هو شريكاً، بل هو أبو اليقظان عثمان بن عمير، فإنه مجمع على ضعفه، وشريك ثقة من رجال الصحيح، وما أظن الشرف المناوي قال ذلك، وإنما هو من وهم الشارح عليه.

الثالث: أن ابن ماجه لم يخرجه بهذا اللفظ، ولا وقع في روايته ذكر العطاس أصلاً بل لفظه: «البزاق، والمخاط، والحيض، والنعاس في الصلاة من الشيطان»/ ٣٨٦/٤
وقد ذكره المصنف في حرف الباء سابقاً وعزاه لابن ماجه.

٢٣٤٣/ ٥٧٠٤ ـ «العُلَمَاءُ قَادَةٌ، وَالمُتَّقُونَ سَادَةٌ، وَمُجَالَسَتُهُمْ زِيَادَةٌ».

ابن النجار عن أنس

قال الشارح: ورواه الطبراني عن ابن عباس بسند صحيح.

وقال في الكبير: ورواه الطبراني في حديث طويل، قال الهيثمي: رجاله موثقون.

قلت: هذا خطأ فاحش من وجوه، **الأول**: قوله في الصغير: ورواه الطبراني عن ابن عباس، فإنه كذب ما رواه عن ابن عباس، وإنما رواه عن ابن مسعود [٩/ ١٠٥].

الثاني: قوله ذلك أيضاً يفيد: أنه رواه مرفوعاً كما هو في المتن، وإنما رواه عن ابن مسعود موقوفاً عليه من قوله.

الثالث: قوله في الصغير: بسند صحيح مع نقله في الكبير عن الهيثمي أنه قال: رجاله موثقون، ومعنى أنهم ضعفاء لكنهم وثقوا أي اختلف فيهم، وما كان سنده كذلك لا يكون صحيحاً.

الرابع: قوله في الكبير: ورواه الطبراني في حديث طويل، فإنه يفيد أنه رواه مرفوعاً ومن حديث أنس، والأمر بخلاف ذلك، ونص الحافظ نور الدين في الزوائد الذي منه نقل الشارح هكذا، وعن عبد الله بن مسعود أنه كان يقول: «المتقون سادة، والفقهاء قادة ومجالستهم زيادة»، قلت: ذكر هذا في حديث طويل رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون انتهى. فاعجب لأمانة الشارح ومقدار تهوره، نسأل الله السلامة.

ثم إن أثر ابن مسعود الطويل الذي أشار إليه الحافظ الهيثمي أخرجه أحمد في الزهد [ص٢٠١] قال:

حدثنا عبد الله بن يزيد ثنا سعيد ـ يعني: ابن أبي أيوب ـ ثني عبد الله بن الوليد قال: سمعت عبد الرحمٰن بن حجيرة يحدث عن أبيه عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقول: «إنكم في ممر الليل والنهار في آجال منقوصة وأعمال محفوظة، والموت يأتي بغتة فمن يزرع خيراً يوشك أن يحصد رغبة، ومن يزرع شراً يوشك أن يحصد ندامة، ولكل زارع مثل ما زرع لا يسبق بطيء بحظه، ولا يدرك مريض ما لم
٤/٣٨٧ يقدر له، فمن أعطى خيراً فالله تعالى أعطاه/ ومن وقى شراً فالله تعالى وقاه، والمتقون سادة. . .» وذكر مثله.

ورواه أبو نعيم في الحلية [١/ ١٣٣، ١٣٤]:

ثنا محمد بن أحمد بن الحسين ثنا بشر بن موسى ثنا أبو عبد الرحمٰن المقرىء، هو عبد الله بن يزيد به.

وقد ورد موقوفاً أيضاً على عبد الله بن بشر المازني قال البيهقي في الزهد [رقم ٤٥٨]:

أخبرنا أبو أسامة محمد بن أحمد بن محمد بن القاسم المقري الهروي بمكة أنبأنا الحسن بن رشيق المصري ثنا محمد بن زريق بن جامع ثنا الحسين بن الفضل ابن أبي حديرة ثنا المؤمل بن سعيد بن يوسف اليمامي قال: سمعت عبد الله بن بسر المازني صاحب النبي ﷺ يقول: «المتقون سادة والعلماء قادة، ومجالستهم عبادة، بل ذلك زيادة، وأنتم في ممر الليل والنهار في الآجال منقوصة، وأعمال محفوظة

فأعدوا الزاد فكأنكم بالمعاد».

ثم إن حديث أنس خرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء فقال [٣/ ١٨]:

حدثنا أحمد بن محمد بن الأزهر ثنا عيسى بن إسماعيل البغدادي ثنا مجاشع ابن عمرو ثنا الليث بن سعد عن الزهري عن أنس به، ولفظه: «الأنبياء سادة أهل الجنة والشهداء قواد أهل الجنة وحملة القرآن عرفاء أهل الجنة» ومجاشع وضاع، لكن للحديث طريق آخر من حديث علي عليه السلام أخرجه الدارقطني في سننه آخر البيوع [٣/ ٨٠]، والقضاعي في مسند الشهاب [رقم: ٣٠٧]، والديلمي في مسند الفردوس [رقم: ٤٠٢] والطوسي في أماليه أو السابع عشر كلهم من طريق إسحاق ابن أحمد بن بهلول:

ثنا أبي ثنا الهيثم بن موسى عن عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي عن النبي ﷺ قال: «الأنبياء قادة، والفقهاء سادة ومجالستهم زيادة» زاد الديلمي: «وأنتم في ممر الليل والنهار في آجال منقوصة، وأعمال محفوظة، والموت يأتيكم بغتة...» إلخ ما سبق عن ابن مسعود، وذلك مما يدل على أن الأصل في الحديث الوقف إما عن علي وإما عن ابن مسعود ثم رفعه الضعفاء، وقد ورد عن علي مرفوعاً أيضاً من وجه آخر أخرجه الطوسي في الثامن من أماليه بلفظ: «المتقون سادة، والفقهاء قادة، والجلوس إليهم عبادة» وقد ذكرت سنده في المستخرج.

٢٣٤٤/ ٥٧١٠ ـ «/العِلْمُ ثَلاثَةٌ، كِتَابٌ نَاطِقٌ، وَسُنَّةٌ مَاضِيَةٌ، وَلا أَدْرِي». ٤/ ٣٨٨

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: ظاهره أن الديلمي رفعه، وهو ذهول، بل صرح في الفردوس بعدم رفعه.

قلت: هو كذلك في مسند الفردوس موقوفاً والمؤلف واهم في عزوه إليه مرفوعاً، وهو عند الديلمي من طريق أبي نعيم [٣/ ٤٠]:

ثنا أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسين بن سفيان ثنا إبراهيم بن المنذر ثنا عمر بن عصام، وكان من كبار أصحاب مالك عن مالك عن نافع عن ابن عمر به من قوله، وهو مشهور من رواية أبي حذافة السهمي أحمد بن إسماعيل عن مالك بهذا السند أيضاً موقوفاً رواه عند ابن صاعد وغيره، لكن أورده الذهبي في ترجمة محمد بن حمدون النيسابوري من تذكرة الحفاظ [٣/ ٨٠٨] من روايته عن أبي حذافة السهمي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ به، ثم قال: هذا لم يصح مسنداً،

ولا هو مما عد في مناكير أبي حذافة السهمي، فما أدري كيف هذا وكأنه موقوف اهـ.

قلت: وقد أورده هو أيضاً في الميزان في ترجمة أبي حذافة [١/ ٨٤] موقوفاً على ابن عمر، فكأن الرفع وقع وهماً ممن دونه، ولمالك فيه سند آخر عن ابن عمر موقوفاً أيضاً أخرجه ابن عبد البر [رقم: ١٣٨٧] من رواية سعيد بن داود عن مالك عن داود بن الحصين عن طاوس عن ابن عمر به.

٢٣٤٥/ ٥٧١١ ـ «العلْمُ حَيَاةُ الإسْلام وعمَادُ الإيمَان، وَمَنْ عَلَّمَ عِلْماً أَتَمَّ الله لَهُ أَجْرَهُ وَمَنْ تَعَلَّمَ فَعَمِلَ، عَلَّمَهُ اللَّهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ».

أبو الشيخ عن ابن عباس

قلت: تصرف المؤلف في متن هذا الحديث ولفظه عند مخرجه أبي الشيخ على ما في مسند الفردوس للديلمي من طريقه [رقم: ٤٠١٠]: «العلم حياة الإسلام وعماد الإيمان ومن علم علماً أنمى ـ بدل قول المؤلف: أتم الله له ـ أجره إلى يوم القيامة، ومن تعلم علماً فعمل به كان حقاً على الله أن يعلمه ما لم يكن يعلم».

قال أبو الشيخ:

ثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن ثنا سعيد بن عمرو السكوني ثنا بقية عن أبي مكرم بن حميد عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس به.

٤/ ٣٨٩ / وجويبر متروك، والضحاك لم يلق ابن عباس، وشيخ بقية ما عرفته.

فائدة: هذا الحديث هو بمعنى الحديث المتداول: «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم» ذكره الغزالي في الإحياء فقال عنه الحافظ العراقي [١/ ٤٠٣ ـ إتحاف]: خرجه أبو نعيم في الحلية وضعفه اهـ. وهذا منه غريب، فإن أبا نعيم خرجه عن عثمان بن محمد العثماني [١٠/ ١٤، ١٥]:

حدثني أحمد بن عبد الله بن سليمان القرشي قال: سمعت أبا الحسن علي بن صالح بن هلال القرشي يقول: حدثنا أحمد بن أصرم المزني العقيلي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: التقى أحمد بن حنبل وأحمد بن أبي الحواري بمكة فقال أحمد بن حنبل لأحمد بن أبي الحواري: يا أحمد، حدثنا بحكاية سمعتها من أستاذك أبي سليمان الداراني، فقال: يا أحمد قل: سبحان الله بلا عجب، فقال أحمد: سبحان الله وطولها بلا عجب، فقال أحمد بن أبي الحواري: سمعت أبا سليمان يقول: إذا اعتقدت النفوس على ترك الآثام جالت في الملكوت وعادت إلى ذلك العبد بطرائف الحكمة من غير أن يؤدي إليها عالم علماً، قال: فقام أحمد بن

حنبل ثلاثاً وجلس ثلاثاً، وقال: ما سمعت في الإسلام حكاية أعجب من هذه إليّ ثم ذكر أحمد بن حنبل: عن يزيد بن هارون عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم» ثم قال لأحمد بن أبي الحواري: صدقت يا أحمد، وصدق شيخك، ثم قال أبو نعيم: ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى ابن مريم عليه السلام [فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ][1] فوضع هذا الإسناد عليه؛ لسهولته وقربه، وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل اهـ.

فهذا من أبي نعيم إبطال للحديث لا تضعيف له، وقد حكم بوضعه أيضاً الحافظ السخاوي تبعاً لأبي نعيم حسبما فهمه من كلامه السابق فقال في شرح الألفية عند الكلام على حديث: «من كثرت صلاته بالليل»: ما نصه: والظاهر أنهم توهموه حديثاً، وحملهم الشره ومحبة الظهور على ادعاء سماعه، وهم صنف/ من ٣٩٠/٤
الوضاعين، كما وقع لبعضهم حين سمع الإمام أحمد يذكر عن بعض التابعين ما نسبه لعيسى عليه السلام: «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم»، فتوهمه كما ذكره أبو نعيم عن النبي ﷺ، فوضع له عن الإمام أحمد سنداً، وجلالة الإمام تنبو عن هذا اهـ.

٥٧١٣/٢٣٤٦ ـ «العِلْمُ خَلِيلُ المؤمن، وَالعَقْلُ دَلِيلُهُ، وَالعَمَلُ قَيِّمُهُ، والعِلْمُ وَزِيرُهُ، وَالصَّبْرُ أَمِيرُ جُنُودِهِ، وَالرِّفْقُ وَالِدُهُ، وَاللِّينُ أَخُوهُ».

(هب) عن الحسن مرسلاً

قال في الكبير: قضية صنيع المصنف أنه لا علة فيه سوى الإرسال، وليس كذلك؛ بل هو مع إرساله ضعيف، إذ فيه سوار بن عبد الله العنبري، قال الثوري: ليس بشيء، وعبد الرحمٰن بن عثمان أبو بحر البكراوي، قال أحمد: طرح الناس حديثه.

قال الحافظ العراقي: ورواه أبو الشيخ في الثواب عن أنس، وكذا الديلمي في الفردوس وأبو نعيم في الحلية عن أنس بسند ضعيف، والقضاعي في مسند الشهاب عن أبي الدرداء وأبي هريرة، وكلاهما ضعيف اهـ. وبه يعرف أن اقتصار المصنف على رواية إرساله تقصير أو قصور.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: قوله: ظاهر صنيع المصنف أنه لا علة فيه.. إلخ ـ كذب، فإن صنيع المصنف صريح في أن له علة غير الإرسال لأنه رمز له

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من الحلية.

بالضعف، والمرسل قد يكون صحيحاً أو حسناً إلى مرسله ثم فوق المرسل له حكم آخر على ما هو معروف.

الثاني: أن قوله: وكذا الديلمي، وأبو نعيم في الحلية، هو من زيادته في كلام العراقي، فإن العراقي لم يقل ذلك وحاشاه من الكذب كما يتضح من الوجه بعده.

الثالث: أن أبا نعيم لم يخرج هذا الحديث في الحلية، وإنما أسنده الديلمي من طريقه فظن الشارح أنه في الحلية وجزم بذلك وأدخله في كلام الحافظ العراقي، فكان كذباً مركباً على كذب.

الرابع: أن إعراض المصنف عن العزو إلى هؤلاء واقتصاره على عزو المرسل الذي خرجه البيهقي ليس من تقصيره، ولا من قصوره، وإنما ذلك منه ذهاب إلى
٤/٣٩١ تقوية الحديث لأن سند/ المرسل وإن كان فيه من ذكر الشارح فهو أنظف من الأسانيد التي أشار إليها الحافظ العراقي، فإن جميعها من رواية الكذابين الوضاعين.

أما حديث أنس فهو من رواية محمد بن زكريا الغلابي وهو وضاع، وأما حديث أبي هريرة فهو من رواية محمد بن فوز عن معاذ بن أنس، وكلاهما متهم، وقد اتهمهما الذهبي بوضع هذا الحديث، وأما حديث أبي الدرداء ففيه من لا يعرف، وقد زعم البيهقي أنه لا يخرج في كتابه حديثاً يعلم أنه موضوع، فلذلك مع كون سند المرسل كما قلنا آثره المؤلف، والحديث على كل حال باطل موضوع سواء من طريق البيهقي أو طريق غيره وإنما هو من كلام وهب بن منبه، كذلك أخرجه ابن شاهين في الترغيب [رقم: ٢٤٨] عنه، فأخذ ذلك الضعفاء وركبوا له الأسانيد ورفعوه.

٥٧١٤/٢٣٤٧ ـ «الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ العِبَادَةِ، وَمَلاكُ الدِّينِ الوَرَعُ».

ابن عبد البر عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه الديلمي عن عبادة.

قلت: لا فائدة في هذا الاستدراك، فإن حديث عبادة ذكره المؤلف بعد هذا مباشرة، وعزاه لأبي الشيخ الذي من طريقه خرجه الديلمي، وإنما فصله المؤلف عن هذا لأن فيه زيادة: «والعالم من يعمل».

٥٧١٦/٢٣٤٨ ـ «العلْمُ دينٌ، وَالصَّلاةُ دينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ هَذَا العِلْمَ وَكَيْفَ تُصَلُّونَ هَذِهِ الصَّلاةَ، فَإِنَّكُم تُسْأَلُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ».

(فر) عن ابن عمر

قلت: هذا حديث باطل وأصله: «إن هذا العلم دين» كما سبق في حرف

الألف، وهو أيضاً باطل مرفوعاً، وإنما هو من كلام ابن سيرين أخذه الضعفاء، فنوعوا له الأسانيد والألفاظ.

٢٣٤٩/ ٥٧٢٠ ـ «العِلْمُ والمالُ يَسْتُرَانِ كُلَّ عَيبٍ، وَالْجَهْلُ وَالْفَقْر يَكْشِفَانِ كُلَّ عَيبٍ».

(فر) عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد حسن.

قلت: بل هو ضعيف، وأخشى أن يكون باطلاً، قال الديلمي [رقم: ٤٢٠٠]:

أخبرنا عبدوس أخبرنا أبو/ بكر أحمد بن عبد الرحمٰن الحافظ إجازة أخبرنا عبد الله بن موسى ثنا علي بن جعفر العباداني ثنا محمد بن يوسف ثنا الأصمعي سمعت الرشيد يقول: حدثني أبي عن جدي عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن ابن عباس به. ٣٩٢/٤

٢٣٥٠/ ٥٧٢١ ـ «العِلْمُ لا يَحِلُّ مَنْعُهُ».

(فر) عن أبي هريرة

قلت: كذا هو في المتن وفي الشرح الكبير، ووقع للشارح في الصغير أنه عن أنس وذلك خطأ، والصواب عن أبي هريرة كما في المتن وإن كان الحديث وارداً عن أنس أخرجه من حديثه القضاعي في مسند الشهاب [رقم: ٨٤] من رواية عمر بن شاكر عنه أن النبي ﷺ قال: «أي شيء لا يحل منعه؟ فقال بعضهم: الملح، وقال آخر: النار، فما أعياهم قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ذلك العلم لا يحل منعه»، وعمر بن شاكر ضعيف، أما حديث أبي هريرة فقد ذكر الشارح علته.

٢٣٥١/ ٥٧٢٢ ـ «العَمُّ وَالِدٌ».

(ص) عن عبد الله الوراق مرسلاً

قلت: وأخرجه ابن وهب في جامعه عن ابن شهاب مرسلاً أيضاً فقال:

وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: بلغنا ـ والله أعلم ـ أن رسول الله ﷺ قال: «العم أب إذا لم يكن دونه أب، والخالة أم إذا لم تكن أم دونها» وهذا سند صحيح إلى ابن شهاب، وكأن سعيد بن منصور خرجه من وجه ضعيف فلذلك رمز المؤلف لضعفه.

٢٣٥٢/ ٥٧٢٣ ـ «العَمَائِمُ تِيجَانُ العَرَبِ، وَالاحْتِبَاءُ حِيطَانُهَا، وَجُلُوسُ المؤْمِنِ فِي المَسْجِدِ رِبَاطُهُ».

القضاعي فر عن علي

قال في الكبير: قال العامري: غريب، وقال السخاوي: سنده ضعيف، أي:

وذلك لأن فيه حنظلة السدوسي، قال الذهبي: تركه القطان وضعفه النسائي، ورواه أيضاً أبو نعيم، وعنه تلقاه الديلمي فلو عزاه المصنف للأصل كان أولى اهـ.

واقتصر الشارح في الصغير على إيراد صدر الحديث وهو قوله: «العمائم تيجان العرب»، ثم قال: وتمامه عند مخرجه القضاعي: «والاحتباء حيطانها...»
٤/٣٩٣ إلخ ما في/ المتن.

قلت: وهم في هذا الحديث المصنف والشارح، أما المصنف: ففي عزوه إلى مسند الفردوس من حديث علي، وما خرجه الديلمي من حديث علي وإنما خرجه من حديث ابن عباس.

وأما الشارح فمن وجوه، **الأول**: قوله: وذلك لأن فيه حنظلة السدوسي، فإن حديث علي لا وجود لحنظلة فيه، قال القضاعي [رقم ٦٨]:

أخبرنا أبو الفتح محمد بن الحسين العطار البغدادي قدم علينا أنبأنا عبد الله بن محمد المخلدي ثنا عمر بن الحسن الشيباني ثنا محمد بن خلف بن عبد السلام ثنا موسى بن إبراهيم المروزي ثنا موسى بن جعفر عن أبيه عن جده عن أبيه عن علي به، وإنما علته موسى بن إبراهيم المروزي فإنه متروك، أما حنظلة السدوسي فهو في سند حديث ابن عباس، فإن الديلمي أخرجه من طريقه [رقم ٤٢٤٦] عن طاوس عن ابن عباس به مثله.

الثاني: قوله: ورواه أيضاً أبو نعيم... إلخ، فإنه ما رآه عند أبي نعيم ولا عرف في أي كتاب خرجه، وكون الديلمي أسند من طريقه لا يجوز العزو إليه كما نبهنا عليه مراراً.

الثالث: كونه نقل عن العامري أنه قال: غريب، وأقره فإن العمري ساقط عن درجة الاعتبار والحديث ليس بغريب بل له طرق عن النبي ﷺ.

الرابع: قوله في الصغير: وتمامه عند مخرجه... إلخ، فإن المصنف ذكره بتمامه وإنما الوهم منه.

٢٣٥٣/ ٥٧٢٤ ـ «العَمَائِمُ تِيجانُ العَرَبِ، فَإِذَا وَضَعُوا العَمَائِمَ وَضَعُوا عِزَّهُمْ».

(فر) عن ابن عباس

قال في الكبير: لفظ رواية الديلمي فيما وقفت عليه من نسخ قديمة مصححة بخط ابن حجر وغيره: «فإذا وضعوا العمائم وضع الله عزهم»، ثم خرج من طريق آخر: «العمائم وقار للمؤمنين وعز للعرب، فإذا وضعت العرب عمائمها فقد خلعت عزتها» ثم قال: وفيه عتاب بن حرب، قال الذهبي: قال الفلاس ضعيف جداً، ومن ثم جزم السخاوي بضعف سنده ورواه عنه أيضاً ابن السني، قال الزين العراقي:

وفيه عبد الله بن حميد/ ضعيف. ٤/ ٣٩٤

قلت: فيه أمور، **الأول**: الكذب في قوله: لفظ رواية الديلمي: «وضع الله عزهم»، فإن لفظ رواية الديلمي هو ما نقله المؤلف، كذا في أصلنا، وكذا هو في نقل الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة [ص٤٦٦]، فنحن ثلاثة أولى من واحد لو كان غير الشارح أما هو فواحد منا بملء الأرض من مثله والحمد لله.

الثاني: الكذب في قوله: فيما وقفت عليه من نسخ قديمة مصححة بخط ابن حجر، فإنه ما وقف إلا على نسخة واحدة ولا صحح الحافظ من الكتاب المذكور نسخاً متعددة، وإنما الرجل لا يستحي من الكذب ولا يبالي بما يقول.

الثالث: أنه قال: وفيه عتاب بن حرب ضعفه الفلاس جداً، ثم قال: ورواه عنه أيضاً ابن السني، قال العراقي: وفيه عبد الله بن حميد ضعيف، فأفاد هذا أن طريق الديلمي غير طريق ابن السني وأن للحديث طريقين: في **أحدهما** عتاب بن حرب وفي **الآخر** عبد الله بن حميد مع أن الرجلين كلاهما في سند واحد، وكلاهما في سند ابن السني الذي أخرجه الديلمي من طريقه [رقم: ٤٢٤٧] فقال: أخبرنا الدوني أخبرنا الكسار أخبرنا ابن السني ثنا أحمد بن يحيى بن زهر عن محمد بن سفيان بن أبي الزرد عن عتاب بن حرب عن عبد الله بن أبي حميد عن أبي المليح عن ابن عباس به.

الرابع: أن هذا النقل عن العراقي باطل أو محرف.

الخامس: قوله: ثم خرج من طريق آخر: «العمائم وقار للمؤمنين»، فإن قوله: من طريق آخر في الكلام على حديث ابن عباس يوهم أنه من طريق آخر عنه، والواقع أن هذا حديث آخر من حديث عمران بن حصين، قال الديلمي [٤٢٤٧ ـ هامش]:

أخبرنا أبي وأحمد بن نصر قالا: أخبرنا أبو الفرج البجلي أخبرنا ابن لال ثنا محمد بن عبد الواحد ثنا إبراهيم بن الحسين ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا عمر بن نبهان ثنا حميد بن هلال عن عمران بن حصين به.

٢٣٥٤/ ٥٧٢٥ ـ «العِمَامَةُ عَلَى القَلَنْسُوَة فَصْلُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ المشرِكِينَ، يُعْطَى يَوْمَ القِيَامَةِ بِكُلِّ كُورَةٍ يُدَوِّرُهَا عَلَى رَأْسِهِ نُوراً».

الباوردي/ عن ركانة ٤/ ٣٩٥

قال في الكبير: ليس له ـ يعني: ركانة ـ غير هذا الحديث كما في التقريب كأصله.

قلت: تعود قلم الشارح ولسانه الكذب والخطأ فلم يبق يستحي من ذلك ولا

يتحرج منه، بل استوى عنده الصدق والكذب والخطأ والصواب، فما ذكره هنا خطأ وكذب، فإن الحافظ لم يتعرض في التقريب مما نقله عنه الشارح ونصه: ركانة بضم أوله وتخفيف الكاف ابن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي من مسلمة الفتح، نزل المدينة ومات في أول خلافة معاوية اهـ. هذا نصه بالحرف، وأما أصله: فنص فيه على خلاف ما نقل عنه الشارح فقال: له أحاديث، وكذا قال ابن الأثير: وله عن النبي ﷺ أحاديث منها: حديث في مصارعة النبي ﷺ فذكره مطولاً ثم قال: ومن حديثه عن النبي ﷺ: «إن لكل دين خلقاً وخلق هذا الدين الحياء».

قلت: وله في السنن حديثه المعروف في الطلاق وهو أنه طلق امرأته سهيمة ألبتة فأخبر النبي ﷺ بذلك الحديث، وله غير هذا، بل حديثه المذكور هنا مخرج من وجه آخر عند أبي داود [رقم: ٤٠٧٨]، والترمذي [رقم: ١٧٨٤] بلفظ: «فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلانس»، كما سيأتي قريباً وهو أصل الحديث، والزيادة المذكورة في هذه الرواية باطلة.

٢٣٥٥/ ٥٧٣٥ ـ «العُمْرَتَانِ تكَفِّران مَا بَيْنَهُمَا، وَالحجُّ المبْرُورُ لَيس لَهُ جَزَاءٌ إلاَّ الجَنَّةَ، وَمَا سَبَّحَ الحَاجُ مِنْ تَسْبِيحَةٍ وَلا هَلَّلَ مِنْ تَهْلِيلَةٍ وَلا كَبَّرَ مِنْ تَكْبِيرةٍ إلاَّ يُبَشَّرُ بِهَا تَبْشِيرَةً».

(هب) عن أبي هريرة

قال الشارح: بإسناد فيه مجهول.

وقال في الكبير: فيه من لم أعرفهم ولم أرهم في كتب الرجال.

قلت: قارن بين خبره في الصغير وخبره في الكبير، وتعجب من صدقه وأمانته فلا يدرى أهو كاذب في قوله: فيه مجهول واحد كما ذكر في الصغير أو فيه جماعة كما ذكر في الكبير، ثم إنه لا يلزم من عدم معرفته إياهم، وكونه لم يجدهم في كتاب الرجال أن يكونوا مجاهيل أو يكونوا مجهولاً واحداً كما يقول في الصغير.

٢٣٥٦/ ٥٧٣٩ ـ «العَنْكَبُوتُ شَيطَانٌ مَسَخَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَاقْتُلُوهُ».

(عد) عن ابن عمر

قال في الكبير: قضية تصرف المصنف أن ابن عدي خرجه وأقره، والأمر بخلافه، فإنه أورده في ترجمة مسلمة بن علي الخشني، وقال: عامة حديثه غير محفوظ.

٤/٣٩٦ **قلت**: هذا كذب على صنيع المؤلف، فإنه رمز لضعف/ الحديث، ثم هو كلام يدل على جهل عميق وتعنت سخيف، فإن ابن عدي ليس موضوع كتابه الكلام

على الحديث وإنما موضوعه: الكلام على ضعفاء الرجال، ومن العجيب أن الشارح نقل هذا في اللآلىء المصنوعة للمؤلف [١/ ١٦١] كما نقل منه أيضاً سند الحديث المذكور في المتن قبل هذا وهو مرسل يزيد بن مرثد الذي خرجه أبو داود في المراسيل [رقم: ٥٠٠، ٥٠٤] ولكن هكذا الحسد وصفاقة الوجه يوقعان صاحبهما في المخازي.

٢٣٥٧/ ٥٧٤٠ ـ «العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلاةُ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ».

(حم. ت. ن. هـ. حب. ك) عن بريدة

قال في الكبير: فظاهر كلام المصنف أنه لم يروه من الأربعة إلا ذانك وليس كذلك بل رووه جميعاً.

قلت: انظر إلى هذا العجب العجاب فالمؤلف عزاه للثلاثة فأسقط هو منهم ذكر ابن ماجه، فكان الغلط منه لا من المؤلف، أما أبو داود فلم يخرجه أصلاً فهو غلط آخر فخفف الله بشارحنا ما نزل به.

٢٣٥٨/ ٥٧٤١ ـ «الْعِيَافَةُ وَالطِّيَرَةُ وَالطَّرْقُ مِنَ الْجِبْتِ».

(د) عن قبيصة

قال الشارح: مصغراً.

وقال في الكبير: بفتح القاف وكسر الموحدة ابن برمة الأسدي: قال في التقريب كأصله: مختلف في صحبته.

قلت: كتب الله على هذا الرجل أن يخطىء كيفما دار وأينما تكلم، فقوله في الصغير: مصغراً ـ خطأ، والصواب: ما ذكره في الكبير وأنه بفتح القاف، ثم قوله في الكبير: ابن برمة. . . إلخ خطأ أيضاً، بل هو: قبيصة بن مخارق صحابي متفق عليه، وهو المقصود عند الإطلاق.

والحديث خرجه أيضاً أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ١٥٨]:

ثنا أحمد بن جعفر بن مالك ثنا بشر بن موسى ثنا هوذة بن خليفة ثنا عوف عن حيان عن قطن بن قبيصة عن أبيه به.

٣٩٧/٤ وأخرجه البغوي/ [١٢/ ١٧٧] من طريق أبي الحسين بن بشران: أنا إسماعيل بن محمد الصفار أنا أحمد بن منصور الرمادي أنا عبد الرزاق أنا معمر عن عوف العبدي عن حيان عن قطن به.

٢٣٥٩/ ٥٧٤٢ ـ «العِيَادَةُ فُواقُ نَاقَةٍ».

(هب) عن أنس

قال في الكبير: ورواه عنه الديلمي بلا سند.

قلت: هذا خطأ في التعبير؛ إذ لا يقال فيما ذكره المحدث بلا سند: رواه وإنما يقال: ذكره؛ إذ الرواية هي نقل الحديث بالإسناد.

٢٣٦٠/ ٥٧٤٣ ـ «الْعِيدَانِ وَاجِبَانِ عَلَى كُلِّ حَالِمٍ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى».

(فر) عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

قلت: بل هو حديث موضوع أخرجه الديلمي [رقم ٤٢٤٨] من طريق ابن شاهين ثم من رواية عمرو بن شمر عن محمد بن سوقة عن عبد الرحمن بن سابط عن ابن عباس، وعمرو بن شمر رافضي كذاب.

٢٣٦١/ ٥٧٤٧ ـ «العَيْنُ حَقٌّ يَحْضُرُهَا الشَّيطانُ وَحَسَدُ ابْنِ آدَمَ».

الكجي في سننه عن أبي هريرة

قال في الكبير: وكذا خرجه القضاعي، ثم قال: وقضية تصرف المصنف. . . إلخ سخافته المعروفة.

قلت: أما القضاعي فكذب عليه الشارح، فإنه ما خرج هذا الحديث، وأما أحمد فخرجه [٢/ ٤٣٩] كما هنا فكان ماذا إذا لم يعزه المؤلف إليه؟!

٢٣٦٢/ ٥٧٤٨ ـ «العَيْنُ تُدْخِلُ الرَّجُلَ القَبْرَ، وتُدْخِلُ الجَمَلَ الْقِدْرَ».

(عد. حل) عن جابر (عد) عن أبي ذر

قال الشارح: وما ذكر من أن لفظ الحديث: «العين تدخل» هو ما وقع في نسخ الكتاب، والذي في أصوله الصحيحة: «العين حق تدخل. . .» إلخ، فسقط لفظ: «حق» من قلم المصنف سهواً، ثم رمز للحديث بأنه رواه ابن عدي وأبو نعيم في الحلية عن أبي ذر، وقال في الكبير: رواه ابن عدي وأبو نعيم في الحلية عن جابر عن أبي ذر.

قلت: في هذا من عجائب تخليطه وأوهامه أمور، **الأول**: أن ما زعمه من أن لفظ الحديث: «العين حق تدخل. .» إلخ، وهم منه بل لفظه هو ما ذكره المصنف دون لفظة «حق».

٤/٣٩٨ **الثاني**: أن ما زعمه من أنه كذلك في أصوله الصحيحة كذب منه وافتراء،/ فإنه ما رأى أصوله الصحيحة ولا السقيمة، وإنما رآه في المقاصد الحسنة للسخاوي كذلك، فقدَّر أن السخاوي أرجح نقلاً من المؤلف وأضبط للعداوة والبغضاء الذي في نفسه للمؤلف، فادعى أنه في الأصول الصحيحة كذلك، والأصول الصحيحة إنما فيها ما نقله المؤلف، كذلك هو في الحلية (ص٩٠ من الجزء السابع)، وفي تاريخ الخطيب (ص٢٤٤ من التاسع)، وفي مسند الشهاب للقضاعي [رقم: ١٠٥٧] من

طريق أبي نعيم، وابن عدي وليس عند واحد منهم لفظة «حق».

الثالث: أن المصنف عزا الحديث لابن عدي، وأبي نعيم عن جابر ولابن عدي أيضاً عن أبي ذر، فأسقط الشارح في صغيره ذكر جابر، وذكر ابن عدي الثاني وجعل الحديث من تخريج ابن عدي وأبي نعيم عن أبي ذر ولا يوجد في الحلية لأبي نعيم إلا عن جابر وكأن غلطه هذا ملصقاً بالمؤلف، فإن من يرى الرموز في شرحه يظن أنها رموز المؤلف، والواقع أنه دخلها الحذف والإيصال من تخليط الشارح.

الرابع: أنه ذهب في الكبير مذهباً آخر في التخليط فجعله من تخريج ابن عدي وأبي نعيم عن جابر عن أبي ذر فكأنه من رواية صحابي عن مثله، ثم عقب ذلك بأن حديث أبي ذر من رواية شعيب بن أيوب أيضاً فصار ذلك مؤكداً لكونه يقصد أن الحديث من رواية جابر عن أبي ذر، وهذا نهاية ما يدركه المرءُ إذا اجتهد في إرادة التخليط.

٢٣٦٣/ ٥٧٤٩ ـ «العَيْنُ وِكَاءُ السَّه، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ».

(حم. هـ) عن علي

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس كما قال، فقد قال عبد الحق: حديث علي هذا ليس بمتصل، قال ابن القطان: هو كما قال لكن بقي عليه أن يبين أنه من رواية بقية وهو ضعيف عن الوضين وهو واهٍ، فهاتان علتان مانعتان من تصحيحه اهـ. وقال الباجي: حديث منكر، وقال ابن حجر: أعله أبو زرعة وأبو حاتم بالانقطاع بين علي والتابعي.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أن المصنف لم يرمز له بعلامة الصحيح.

الثاني: وعلى فرض أنه صححه فليس كلام غيره/ حجة عليه ولا مقدماً على ٣٩٩/٤ قوله حتى يكون مؤيداً بالدليل المسلم، وما هنا ليس كذلك لوجوه، **أحدها**: أن ابن القطان رجل يتعنت في الحكم على الأحاديث ويتشدد تشديداً لا يوافقه عليه أحد ممن قبله، ولا ممن بعده.

ثانيها: ـ وهو مما يؤيد قولنا فيه ـ أنه قال في بقية: إنه ضعيف، وبقية ليس بضعيف على التحقيق فيه بل هو ثقة من رجال مسلم، وإنما هو مدلس يدلس [تدليس] التسوية فيرد من حديثه ما عنعن فيه خاصة ويقبل منه ما صرح فيه بالتحديث كهذا، فإنه قال فيه: حدثني الوضين كما عند أحمد وغيره.

ثالثها: وهو كالذي قبله أنه زعم في الوضين بن عطاء أنه واه، وذلك باطل، بل الوضين وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل، ودحيم، وقال أبو داود: صالح

الحديث وذكره ابن حبان في الثقات، فكيف يقال لمن وثقه هؤلاء: إنه واه، ولكن من تشديد ابن القطان أنه اختار عبارة الجوزجاني ورجحها على قول هؤلاء الأئمة مع أن الجوزجاني لو انفرد وما خولف لما قبل جرحه لأنه نفسه ضعيف لبدعته، وكونه قد عرف عنه أنه يضعف بالتشهي والعقيدة، ويرمي من هو على خلاف بدعته بالضعف وإن كان ثقة، فهذا يطرح لا يقبل قوله، فكيف يقدم على قول الأئمة العدول الثقات؟! وقد قال الساجي: رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب السنن، ولا أراه ذكره فيه إلا وهو عنده صحيح.

رابعها: أن ما زعمه عبد الحق من الانقطاع مردود، فإن الصحيح أن عبد الرحمٰن بن عائذ سمع من علي عليه السلام، وإن نفى ذلك أبو زرعة ورفيقه فقد تعقبه الحافظ بأنه يروي عن عمر كما جزم به البخاري، فكيف لا يروي عن علي وقد تأخر بعده؛ بحيث لو ولد في آخر خلافة عمر لصح سماعه من علي فكيف وقد سمع من عمر؟!

خامسها: وإذا عرف بطلان قول عبد الحق وابن القطان، فقول المصنف صحيح لا غبار عليه وقد صحح الحديث الساجي، ونسب ذلك إلى أبي داود وحسنه جماعة من الأئمة والحفاظ منهم: ابن المنذري، وابن الصلاح، والنووي.

الثالث: أن الشارح دلس على عادته، فإنه نقل عن الحافظ: أن أبا زرعة وأبا
٤٠٠/٤ حاتم أعلاّه بالانقطاع وسكت مع [أن] الحافظ تعقب ذلك بقوله:/ وفيه نظر... إلخ ما سبق.

الرابع: أنه قال في الصغير: إسناده ضعيف، ووهم المؤلف حيث صححه، فإن غايته أنه حسن لشواهده اهـ. وهذا الكلام مع كون آخره يناقض أوله فهو تراجع وتناقض بالنسبة لما في الكبير أيضاً، فإن الحسن من نوع الصحيح، والفرق بينهما إنما هو تدقيق اصطلاحي.

والحديث خرجه أيضاً الحاكم في علوم الحديث [ص١٣٣] من طريق إبراهيم ابن موسى الفراء:

ثنا بقية عن الوضين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمٰن بن عائذ عن علي به، ثم قال الحاكم: هذا حديث مروي من غير وجه، ولم يذكر فيه: «فمن نام فليتوضأ» غير إبراهيم بن موسى الرازي، وهو ثقة مأمون.

قلت: وليس الأمر كما قال، بل رواه جماعة عن بقية بالزيادة المذكورة منهم: علي بن بحر عند أحمد بن حنبل [١/ ١١١]، وحكيم بن سيف، ويزيد بن عبد ربه عند الطحاوي في مشكل الآثار.

* * *

حرف الغين

٥٧٦٦/٢٣٦٤ ـ «غُسْلُ الإنَاءِ، وَطَهَارَةُ الفِنَاء يُورِثَانِ الغِنَى».

(خط) عن أنس

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو يعلى الموصلي وعنه تلقاه الخطيب عازياً مصرحاً، فعزوه للفرع دون الأصل غير جيد، ثم فيه شيبان بن فروخ، أورده الذهبي في ذيل الضعفاء والمتروكين، وقال أبو حاتم: يرى القدر اضطر إليه الناس بآخره، وسعيد بن سليم، قال الذهبي: ضعفوه، وفي الميزان: علي بن محمد الزهري عن أبي يعلى كذبه الخطيب وغيره وضع على أبي يعلى خبراً متنه: «غسل الإناء..» إلى آخر ما هنا.

قلت: هذا الخبر أورده ابن الجوزي في الموضوعات [٢/٧٧] وأقره عليه المؤلف [٢/ ٤] بل أيده بنقل مثل ذلك عن الذهبي، فإيراده هنا خروج عن شرطه في هذا الكتاب.

أما الشارح: ففي كلامه هذا من مصائبه ودواهيه أمور، **الأول**: قوله: ورواه عنه أيضاً أبو يعلى، فإنه كذب صريح وغفلة متناهية،/ وبلادة جاوزت الحد، فإنه ٤٠١/٤ نفسه نقل آخر كلامه عن الذهبي: أن علي بن محمد الزهري وضع هذا الحديث على أبي يعلى، يعني: أنه لم يكن موجوداً في زمن أبي يعلى، ولا رواه ولا سمع به، فكيف يقول عنه إنه خرجه؟! فهذا من العجائب.

الثاني: قوله: وعنه تلقاه الخطيب، فإن هذا في اصطلاح أهل الحديث يفيد أن الخطيب سمعه من أبي يعلى، والواقع أن بين الرجلين زماناً طويلاً، وقد روى هذا الحديث عنه بواسطتين.

الثالث: قوله: عازياً، فإنه كلام فاسد اصطلاحاً وعربية.

الرابع: قوله: مصرحاً، فإنه لغو لا فائدة فيه إلا الجهل والركاكة.

الخامس: قوله: وفيه شيبان بن فروخ... إلخ، فإن شيبان ثقة من رجال الصحيح وكونه رمى بالقدر لا دخل له في هذا الباب، وهو أجل من أن يذكر في مثل هذا الحديث.

السادس: قوله: إن الذهبي ذكره في ذيل الضعفاء والمتروكين، فإن هذا كذب

أيضاً، فإنه إنما نقل من الميزان وفيه ذكر ذلك الذهبي [٣/ ١٥٥]، والشارح ينوع العبارات عن هذا الكتاب فيسميه تارة: الميزان، وتارة: الضعفاء، وتارة يزيد: المتروكين، وكل هذا لا حرج عليه فيه، وإن كان تدليساً، أما قوله: ذيل الضعفاء فكذب صراح لا مفر منه.

السابع: أن التعرض لمن في السند من الضعفاء فضلاً عن الثقات مثل شيبان ابن فروخ، وشيخه باطل وجهل بالصناعة لأن من قبلهما كذاب وضاع فهما ما حدثا به ولا سمعا به أصلاً، والسند يقتصر فيه على الكذاب والوضاع وعلى الأشد ضعفاً.

٢٣٦٥/ ٥٧٦٧ ـ «غَشيَتْكُمْ سَكْرَتَان: سَكْرَةُ حبِّ الْعَيْش، وَحُبِّ الْجَهْل، فَعنْدَ ذَلكَ لا تَأْمُرُونَ بالْمَعْرُوفِ، وَلا تَنْهَوْنَ عَن الْمُنْكَر، وَالْقَائِمُونَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَالسَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ».

(حل) عن عائشة

قال في الكبير: رواه من حديث موسى بن أيوب عن إبراهيم بن شعيب الخولاني وابن أدهم عن هشام عن أبيه، وقال أيضاً: هذا الحديث خرجه الحكيم الترمذي على غير هذا السياق... إلخ.

قلت: في هذا أمور، **أحدها**: الوهم في قوله: إبراهيم بن شعيب وابن أدهم،
٤/ ٤٠٢ والصواب/: عن إبراهيم بن أدهم.

الثاني: الحديث الذي أشار إليه خرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٨/ ٤٨] بعد هذا الحديث مباشرة، فالعزو إلى الحكيم الترمذي يوهم أن أبا نعيم لم يخرجه.

الثالث: سياق إيراده يفيد أنهما حديث واحد، وأن الكل من رواية عائشة، والواقع أنهما حديثان وأن الذي أورده من حديث أنس.

فائدة

في هذا الحديث بشارة عظيمة لأهل الحديث العاملين بالكتاب والسنة، فهو كقول النبي ﷺ: «من أحيا سنتي عند فساد أمتي فله أجر مائة شهيد» والمراد بسكرة حب الجهل سكرة التعصب للتقليد، فالحديث وارد في ذم المقلدة، ومدح أهل السنَّة.

٢٣٦٦/ ٥٧٧٠ ـ «غَطِّ فَخذَكَ، فَإِنَّ الْفَخذَ عَوْرَةٌ».

(ك) عن محمد بن عبد الله بن جحش

قلت: هذا الحديث رويناه مسلسلاً بالمحمدين.

قال الحافظ في أماليه: وهو عجيب التسلسل بالمحمدين وليس في إسناده من ينظر في حاله سوى محمد بن عمرو، واسم جده سهل، ضعفه يحيى القطان ووثقه ابن حبان، وله متابع رواه أحمد [٥/ ٢٩٠]، وابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبي كثير أتم منه.

والحديث علقه البخاري في الصحيح [١/ ٤٧٨ ـ فتح] اهـ.

قلت: ومن الطريق الثاني رواه البخاري في التاريخ الكبير (ص١٣ من الجزء الأول).

٢٣٦٧/ ٥٧٧٦ ـ «غَفَرَ اللَّهُ لرَجُل ممَّنْ كَانَ قَبْلَكُم: كَانَ سَهلاً إِذَا بَاعَ، سَهلاً إِذَا اشْتَرَى، سَهلاً إِذَا اقْتَضَى».

(حم. ت. هق) عن جابر

قال في الكبير: ذكر الترمذي في العلل: أنه سأل عنه البخاري فقال: حديث حسن وبه يعرف أن نسبة المصنف تحسينه للترمذي دون إمام الفن قصور، والمحسن إنما هو قاضي الفن وحاكمه والترمذي ناقل.

قلت: تأمل هذا واحمد الله تعالى الذي عافاك مما ابتلى به هذا الرجل، فالمصنف ما حسن الحديث، ولا نقل ذلك عن الترمذي، بل رمز لصحته، وهب أنه قال ذلك، والواقع أن الترمذي نقله عن البخاري فكان ماذا؟!

٢٣٦٨/ ٥٧٧٧ ـ «/ غَفَرَ اللَّهُ لِرَجُلٍ أَمَاطَ غُصْنَ شَوْكٍ عَن الطَّرِيقِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ». ٤/ ٤٠٣

ابن زنجويه عن أبي سعيد وأبي هريرة

قلت: أخرجه أيضاً أبو الشيخ في الثواب قال:

حدثنا عبد الله بن أحمد بن السيد ثنا بحر بن نصر ثنا ابن وهب حدثني عمرو ابن الحارث عن دراج عن ابن هبيرة عن أبي هريرة به مثله، كذا وقع فيه عن ابن هبيرة وأظنه تحريف من أبي الهيثم.

٢٣٦٩/ ٥٧٨٤ ـ «غَيِّرُوا الشَّيبَ وَلا تَشَبَّهُوا بالْيَهُود».

(حم. ن) عن الزبير، (ت) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته، وهو فيه تابع للترمذي، لكن فيه عمر ابن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف، قال في الميزان: ضعفه ابن معين وشعبة، ووثقه ابن حبان، وقال النسائي: غير قوي، وأبو حاتم: لا يحتج به، ثم ساق هذا الخبر وأعاده في ترجمة يحيى بن أبي أنيسة الرهاوي، وقال: أجمعوا على ترك حديثه.

قلت: فيه من الدواهي أمور، **الأول**: قوله: وهو فيه تابع للترمذي، فإنه رجم بالغيب، ولو كان من أهل الفضل والتحقيق لقال: وقد سبقه إلى ذلك الترمذي.

الثاني: أنه اعتمد في نقد هذا الحديث على ابن القطان الفاسي، ولكنه لم يذكر ذلك وأظهر أنه من عنده، وابن القطان متشدد متعنت في الحكم على الرجال والأحاديث.

الثالث: أنه حكى عن الذهبي أنه ذكر هذا الحديث في ترجمة عمر بن أبي سلمة كأنه من أحاديثه الضعيفة، والواقع أنه أسنده للاتصال من طريقه للاتصال به فقط كما يدل عليه.

الرابع: وهو أن الذهبي لما ذكر هذا الحديث [٣/ ٢٠١، ٢٠٢] حكى تصحيحه عن الترمذي وأقره فأعرض عن ذلك الشارح لتدليسه وتلبيسه، وأيضاً فالذهبي قال قبل إيراد هذا الحديث: قد صحح له الترمذي حديث: «لعن زوارات القبور» فناقشه عبد الحق وقال: عمر ضعيف، فأسرف عبد الحق اهـ. فرد الذهبي عمَّن ضعف الحديث بعمر، والشارح أغمض العين عن كل ذلك للقضاء على شرف المؤلف وسمعته فهو كناطح صخرة[١].. البيت.

٤/ ٤٠٤ **الخامس**: أن المصنف أورد الحديث من طريقين: طريق الزبير، وطريق أبي/ هريرة ثم حكم على المتن بالصحة من الطريقين، فاقتصر هو في الاعتراض على نقد حديث أبي هريرة دون حديث الزبير.

السادس[٢]: أن سند حديث الزبير سند صحيح، فلو سلمنا ضعف سند حديث أبي هريرة، فالمصنف رمز له باعتبار سند حديث الزبير أو اعتبار المجموع.

السابع: أن حديث أبي هريرة له طريق آخر على شرط الصحيح عند أحمد [٢/ ٢٦١] وصححه ابن حبان كما ذكره المصنف بعد هذا وهو من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

الثامن: أنه قال: ثم أعاده ـ يعني: الذهبي ـ في ترجمة يحيى بن أبي أنيسة، وقال: أجمعوا على ترك حديثه، وهذا كذب منه، فإن الذهبي ما قال ذلك وإنما نقله عن الفلاس وعبارته [٤/ ٣٦٤]: قال الفلاس: صدوق يهم، ثم قال: قد أجمعوا على ترك حديثه اهـ.

---

(١) جزءٌ من صدر بيت من «البسيط» للأعشى وتمامه:
كَناطِحٍ صَخْرَةً يَوماً لِيُوْهِنَهَا ... فَلَمْ يُضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ
انظر ديوانه ص (١١١).

(٢) في الأصل المخطوط: الخامس والصواب ما أثبتناه.

التاسع: لا معنى لذكر هذا إلا التلبيس بأن الذهبي أراد بالحديث المجمع عليه هذا الحديث وليس كذلك، بل الذهبي ما قال شيئاً، والفلاس ما أراد هذا الحديث، فإن الرجل له أحاديث كثيرة.

العاشر: أنه لا ارتباط لحديث يحيى بن أبي أنيسة بحديث عمر بن أبي سلمة، فيحيى رواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، وابن أبي سلمة رواه عن أبيه عن أبي هريرة، فهما سندان متغايران، فإيراد حديث يحيى مع حديث عمر من الجهل التام بالحديث.

الحادي عشر: أنه تكلم على حديث أبي هريرة وسكت على حديث الزبير، وهو وإن كان سنده جيد إلا أنه معل بالاضطراب، فقد اختلف فيه على هشام بن عروة على أقوال متعددة ذكرها الخطيب في المهروانيات [١٣٠، ١٣١] فأخرجه من طريق حفص بن عمر الكبر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ثم قال: غريب من هذا الوجه تفرد بروايته عن هشام حفص بن عمر الكبير قال: وروى عن الثوري عن هشام كذلك أيضاً أخبرناه أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس ثنا القاضي أبو بكر محمد بن عمر بن سلم بن البراء ومحمد بن جعفر الخياط قالا: حدثنا عبد الله ثنا زيد بن الحريش ثنا عبد الله بن رجاء ثنا سفيان الثوري عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به.

قلت: ومن هذا الوجه/ أيضاً أخرجه شيخه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ٤٠٥/٤ ٨٨]:

ثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمر بن عبد الله بن الحسن إملاءً وقراءة ثنا عبدان بن أحمد به مثله.

قال الخطيب: وهو غريب جداً من حديث الثوري تفرد به عبد الله بن رجاء المكي عنه ولم يروه عن ابن رجاء إلا زيد بن الحريش، ولا عن زيد إلا عبد الله بن أحمد بن موسى المعروف بعبدان الأهوازي، قال: وروى هذا الحديث أيضاً أبو يحيى محمد بن عبد الله بن كناسة الأسدي عن هشام بن عروة عن عثمان بن عروة بن الزبير عن أبيه عن الزبير عن النبي ﷺ، ولم يتابع ابن كناسة على هذا القول أحد، ورواه عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وتفرد عيسى أيضاً بهذا القول، ورواه محمد بن بشر العبدي عن هشام عن أخيه عثمان بن عروة عن النبي ﷺ مرسلاً، ورواه عبد الله بن نمير عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ، والإرسال هو الصواب، انتهى كلام الخطيب.

قلت: وبقي عليه أن محمد بن الفرج الأزرق رواه عن ابن كناسة، فقال: عن

هشام عن أبيه عن الزبير، لم يذكر فيه عثمان.

أما رواية ابن كناسة عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان، فرواه عنه أحمد بن حنبل في مسنده [١/ ١٦٥]، وابن سعد في الطبقات [١/ ٤٣٩]، وحميد بن مخلد وعنه رواه النسائي ومحمد بن إسماعيل الصائغ، وعنه رواه الدينوري في المجالسة.

وأما روايته عنه دون واسطة أخيه كما زدناه فأخرجها أبو نعيم في الحلية [٢/ ١٨٠]:

ثنا أبو بكر بن خلاد ثنا محمد بن الفرج الأزرق ثنا محمد بن عبد الله بن كناسة ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير به، ثم قال أبو نعيم: غريب من حديث عروة تفرد به عن ابن كناسة الأئمة: أبو بكر بن أبي شيبة، وابن نمير، وأحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، اهـ.

وهؤلاء رووه بواسطة عثمان.

وأما رواية عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر، فأخرجها النسائي [٨/ ١٣٧]، وأبو يعلى [١٠/ ٤٦] كلاهما من رواية أحمد بن جناب عنه.

٤/ ٤٠٦ وأما رواية عبد الله بن نمير/ عن هشام عن أبيه مرسلاً، فرواها عنه ابن سعد في الطبقات [١/ ٤٣٩].

٢٣٧٠/ ٥٧٨٦ ـ «غَيِّرُوا الشَّيبَ، وَلا تُقَرِّبُوهُ السَّوَادَ».

(حم) عن أنس

قال في الكبير: قضية صنيع المؤلف أنه لا يوجد مخرجاً في أحد الصحيحين، وهو ذهول، فقد عزاه في الفردوس وغيره إلى مسلم بلفظ: «وجنبوه» بدل: «ولا تقربوه».

قلت: فيه أمور: **الأول**: أن لفظ الحديث عند مسلم [٢١٠٢/ ٧٩]:

«غيروا هذا بشيء واجتنبوا السواد» فلو عزاه المصنف إلى مسلم بلفظ أحمد لكان عازياً إليه لفظاً لم يذكره، وإن أتى به مفرداً لكان في الحديث إبهام، إذ لا يعرف اسم الإشارة على ماذا يعود إلا من سبب الحديث، والمتن لا يذكر فيه ذلك.

الثاني: أن الشارح يعرف هذا ولذلك دلس فلم يذكر لفظ الحديث بتمامه واقتصر على قوله: «وجنبوه» حتى لا يفتضح.

الثالث: أن لفظ الحديث عند مسلم: «واجتنبوا» خلاف قوله: «وجنبوه».

الرابع: أن الحديث عند مسلم من رواية جابر بن عبد الله، وكلام الشارح

يوهم أنه من حديث أنس فهما حديثان.

٢٣٧١/ ٥٧٩٠ ـ «الغُدُوُّ والرَّوَاحُ فِي تَعْلِيم العِلْمِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

أبو مسعود الاصبهاني في معجمه، وابن النجار (فر) عن ابن عباس

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً الحاكم وعنه أورده الديلمي مصرحاً. . . إلخ.

قلت: هذه سخافة وجهالة نبهنا على ما فيها مراراً، والحديث باطل موضوع فلو اشتغل الشارح بالبحث عن رتبته والنظر في إسناده لكان أولى من السخافة، فإنه من رواية نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس وحال هذا السند معروف.

٢٣٧٢/ ٥٧٩١ ـ «الغُرَبَاءُ فِي الدُّنْيَا أَرْبَعَةٌ: قُرَآنٌ فِي جَوْفِ ظَالم، وَمَسْجِدٌ فِي نَادِي قَوْم لا يُصَلَّى فِيه، وَمُصْحَفٌ فِي بَيْتٍ لا يُقْرَأُ فِيهِ، وَرَجُلٌ صَالِحٌ مَعَ قَوْمِ سُوءٍ».

/ (فر) عن ابي هريرة٤/ ٤٠٧

قال في الكبير: وفيه عبد الله بن هارون الصوري قال الذهبي في الذيل: لا يعرف.

قلت: ذكر الذيل كذب، فإن الذهبي ذكر ذلك في الميزان فقال [٢/ ٥١٦]: عبد الله بن هارون الصوري عن الأوزاعي لا يعرف، والخبر كذب في أخلاق الأبدال، اهـ. ولكن الذي في سند هذا الحديث على ما في نسختي من زهر الفردوس: محمد بن هارون الصوري [رقم: ٤٣٠١]:

ثنا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

ومحمد بن هارون لم أجده، وقد أورد الحديث ابن الجوزي في الموضوعات من طريق ابن حبان [٣/ ١٩٤]:

ثنا أبو القاسم هارون بن محمد البغدادي ثنا محمد بن علي الصوري ثنا يحيى ابن عبد الله البابلتي ثنا الأوزاعي بسنده، لكن زاد في أوله: «إذا كانت سنة ثلاثين ومائة كان الغرباء في الدنيا أربعة. . .» فذكر مثله سواء، قال ابن حبان: هذا بلا شك معمول والبابلتي يأتي عن الثقات بأشياء معضلات، قال ابن الجوزي وقال الدارقطني: البلية في هذا الحديث من الراوي عن البابلتي لا منه، اهـ. وهو محمد بن علي الصوري، وحينئذٍ فهذا الرجل في اسمه ثلاثة أقوال: عبد الله بن هارون، أو محمد بن هارون، أو محمد بن علي.

والحديث باطل على كل حال لا سيما بالزيادة المذكورة، وقد ورد للمتن المذكور هنا شاهد من حديث شداد بن أوس في آخر المجالسة للدينوري وأورده المؤلف في اللآلىء المصنوعة [٢/ ٣٩١]، فإعراض الشارح عن ذكر ابن الجوزي

للحديث في الموضوعات، وتعقب المؤلف عليه من قصوره.

٢٣٧٣/ ٥٧٩٣ ـ «الغَرِيبُ إِذَا مَرِضَ فَنَظَرَ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ شمَاله، ومنْ أَمَامِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، فَلَمْ يَرَ أَحَداً يَعْرِفُهُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

ابن النجار عن ابن عباس

قلت: أخرجه أيضاً الديلمي [رقم: ٤٣١٠] من طريق أبي الشيخ:

حدثنا إبراهيم بن السندي ثنا عبد الله بن حمزة الزبيري ثني يعقوب الزهري عن أيوب الثقفي عن محمد بن داود عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس به.

٤/٤٠٨ **٢٣٧٤/ ٥٨٠٤ ـ «/ الغُسْلُ فِي هَذِهِ الأَيَّامِ وَاجِبٌ: يَوْمَ الجُمعَةِ، وَيَوْمَ الفِطْرِ، وَيَوْمَ النَّحْرِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ».**

(فر) عن أبي هريرة

قال: الشارح: وفيه كذاب، وبينه في الكبير فقال: وفيه يحيى بن عبد الحميد، قال الذهبي: قال أحمد: كان يكذب جهاراً.

قلت: هذا خطأ من وجهين، **أحدهما**: أن الحماني المذكور مختلف فيه، فهو وإن قال فيه أحمد ذلك، فقد وثقه ابن معين وجماعة، واحتج به مسلم في صحيحه، ومن كان كذلك لا يقال عنه: كذاب بإطلاق، بل لا يضعف به الحديث إلا عند التعارض، وأقل الأحوال أن يقال: روى له مسلم، واختلف فيه، فضعفه فلان، ووثقه فلان.

ثانيهما: أن المذكور في السند عند الديلمي إما أن يكون تحرف على بعض الرواة، وهو الأقرب عندي وإما أن يكون يحيى بن عبد الحميد لم ينفرد به، بل توبع عليه، فقد أخرجه الدولابي في الكنى [٢/ ١٤٧] قال:

حدثنا أبو عبد الله محمد بن معمر البحراني ثنا أبو المغيرة عمير بن عبد المجيد الحنفي قال: حدثنا صبيح أبو الوسيم ثنا عقبة بن صهبان عن أبي هريرة به.

والديلمي أخرجه من طريق إبراهيم بن بسطام [رقم: ٤٢٩٧]:

ثنا يحيى بن عبد الحميد ثنا أبو الوسيم به، فالغالب أن عمير بن عبد المجيد تحرف بيحيى بن عبد الحميد.

٢٣٧٥/ ٥٨٠٥ ـ «الغَضَبُ منَ الشَّيطَان، وَالشَّيطَانُ خُلِقَ مِنَ النَّارِ، وَالمَاءُ يُطْفِىءُ النَّارَ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْتَسِلْ».

ابن عساكر عن معاوية

قلت: الحديث خرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية في ترجمة أبي مسلم الخولاني

من روايته [٢/ ١٣٠] عن معاوية: أنه خطب الناس، وقد حبس العطاء شهرين أو ثلاثة، فقال له أبو مسلم: يا معاوية، إن هذا المال ليس بمالك ولا مال أبيك ولا مال أمك، فأشار معاوية للناس أن امكثوا، ونزل فاغتسل ثم رجع فقال: أيها الناس، إن أبا مسلم ذكر أن هذا المال ليس بمالي ولا مال أبي ولا مال أمي، وصدق أبو مسلم، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول... وذكر مثل ما هنا حرفاً
٤٠٩/٤ حرفاً، ثم قال: اغدوا على عطاياكم على بركة الله عز وجل، وفي هذا/ السند من لم أعرفه، وقد رمز له المصنف بعلامة الضعيف، وأخشى أن يكون مفتعلاً مركباً لغرض إظهار حلم معاوية ووقوفه مع النص.

والأصل فيه ما رواه أبو وائل القاص قال: كنا جلوساً عند عروة بن محمد إذ دخل عليه رجل فكلمه بكلام أغضبه قال: فلما أن غضب قام ثم عاد إلينا وقد توضأ فقال: حدثني أبي عن جدي عطية ـ وقد كانت له صحبة ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الغضب من الشيطان، وإن الشيطان خلق من النار، وإنما تطفأ النار بالماء، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ» رواه أحمد [٤/ ٢٢٦]، وأبو داود [رقم: ٤٧٨٤] كما سبق للمؤلف في حرف الهمزة، ورواه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير [٧/ ٨] عن إبراهيم بن موسى:

ثنا إبراهيم بن خالد مؤذن صنعاء قال: حدثنا أبو وائل القاص به دون ذكر النسب، ودون «إن» في أوله بحيث يصح أن يذكر هنا.

وكذلك رواه ابن حبان في الضعفاء [٢/ ٢٥] في ترجمة أبي وائل القاص دون ذكر «إن» في أوله، مع أنه رواه من طريق أحمد في مسنده، وهو عنده بذكرها، وقال ابن حبان في أبي وائل المذكور، واسمه: عبد الله بن بجير: إنه روى عن عروة بن محمد بن عطية، وعبد الرحمٰن بن يزيد الصنعاني العجائب التي كأنها معمولة لا يجوز الاحتجاج به.

٢٣٧٦/ ٥٨٠٦ ـ «الغَفْلَةُ في ثَلاث: عَنْ ذكر الله، وَحينَ يُصَلَّى الصُّبْحُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَغَفْلَةُ الرَّجُلِ عَنْ نَفْسِهِ في الدَّينِ حَتَّى يَرْكَبَهُ».

(طب. هب) عن ابن عمرو

وقال في الكبير: قال الهيثمي: فيه خديج بن صوفي وهو مستور وبقية رجاله ثقات اهـ. وفيه عند البيهقي عبد الرحمٰن بن محمد المحاربي أورده الذهبي في الضعفاء وقال: ثقة، قال ابن معين: يروي عن المجهولين مناكير، وعبد الرحمٰن الإفريقي ضعفه النسائي وغيره، وقال أحمد: نحن لا نروي عنه شيئاً.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أن هذا التعقب والاستدراك من التكلف الباطل

وتسويد الورق بدون فائدة زائدة على التعريف، فإن القائل جاهل بالفن، وهذا نعلمه
٤/٤١٠ ضرورة مما سبق فإن السند لا يعلل بمن فيه من/ الضعفاء إلاَّ عند التفرد، أما مع التعدد فلا يتعرض لذكر الضعيف منهم إلا جاهل بالحديث.

الثاني: أن عبد الرحمٰن بن محمد المحاربي ثقة من رجال الصحيحين، فذكره أيضاً من الجهل بالصناعة.

الثالث: لا يخلو أن يكون الغرض من ذكر المحاربي والإفريقي اعتقاد أنهما في سند الطبراني أيضاً وجهل أمرهما الهيثمي، أو اعتقاد أنهما عند البيهقي وحده دون الطبراني، فإن كان **الأول**: فهو سفه من الشارح وسخافة، إذ يعتقد في مثل الحافظ الهيثمي مثل هذا الجهل العظيم بالرجال حتى يتعرض لتعليل الحديث بخديج الذي هو مستور، ويسكت عن الإفريقي الضعيف المشهور بالضعف، ثم بعد هذا فإنه قال في الشرح الصغير عن هذا الحديث: إسناده حسن، فكيف يكون حسناً من اجتمع فيه ثلاثة من الضعفاء في نظره؟! بل كيف يحسن من فيه الإفريقي وحده؟! وإن كان **الثاني**: فهو تسويد للورق بما لا طائل تحته، فإن أسانيد المخرجين وطرقهم إلى صاحب الحديث المتفرد به تختلف باختلاف البلدان والأزمان، فكم حديث صحيح متفق عليه وقع في أسانيده عند بعض مخرجيه من هو من الضعفاء والكذابين كما هو معلوم، وهذا الحديث قد رواه الطبراني ولم يقع فيه إلا خديج الذي تعرض له النور الهيثمي، ورواه البيهقي [رقم: ٤٧٣٣] من طريق المحاربي والإفريقي، ورواه ابن مردك في فوائده تخريج الدارقطني، فلم يقع فيه إلا الإفريقي عن خديج، قال ابن مردك:

حدثنا الحسين بن صالح بن عبد الله بردعة ثنا زيد بن إسماعيل الصانع ثنا أبو بدر شجاع بن الوليد ثنا الإفريقي ـ يعني: عبد الرحمٰن بن زياد ـ ثنا خديج بن صوفي عن عبد الله بن عمرو به، بلفظ: «الغفلة ثلاثة والباقي سواء».

٢٣٧٧/٥٨٠٧ ـ «الغِلُّ وَالحَسَدُ يَأكُلانِ الحَسَنَاتِ كَمَا تَأكُلُ النَّارُ الحَطَبَ».

ابن صرى في أماليه عن الحسن بن علي

قلت: أخشى أن يكون ذكر الحسن بن علي وهماً من المؤلف أو من بعض
٤/٤١١ الرواة، فإن الحديث/ معروف من رواية الحسن البصري مرسلاً.

قال أبو الشيخ في التوبيخ [رقم: ٦٥، ٧٣]:

ثنا محمد بن يحيى ثنا عبد الوهاب بن زكريا ثنا الحسن ثنا أبو مسلم عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن الحسن مرسلاً به.

وكذلك رواه أبو الليث عن محمد بن الفضل عن محمد بن جعفر ثنا إبراهيم

ابن يوسف ثنا أبو معاوية عن الأعمش به مثله.

على أن الرقاشي رواه مرة أخرى عن أنس ولم يذكر الحسن البصري، كذلك أخرجه أبو الشيخ أيضاً [رقم: ٦٦]، والخطيب في الكفاية، وقد بسطت طرق هذا الحديث في المستخرج على مسند الشهاب [٢/ ١٩٢].

٢٣٧٨/ ٥٨٠٩ ـ «الغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ المَاءُ الْبَقْلَ».

ابن أبي الدنيا في ذم الملاهي عن ابن مسعود

قال في الكبير: قال العراقي: رفعه غير صحيح لأن في إسناده من لم يسم.

قال الشارح: ورواه ابن عدي عن أبي هريرة، والديلمي عنه وعن أنس.

قلت: الذي قال: رفعه غير صحيح، هو الغزالي والعراقي، وإنما علل ذلك بأن فيه راوياً لم يسم، وحديث أبي هريرة لفظه عند الديلمي: «حب الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء العشب»، أخرجه عن الحداد عن أبي نعيم:

ثنا الصواف ثنا الحسن بن علي بن الوليد الفسوي عن أحمد بن حاتم الطويل عن عبد الرحمٰن بن عبد الله العمري عن أبيه عن سعيد بن أبي سعيد المضري عن أبي هريرة به، والعمري هالك.

أما حديث أنس، فقال الديلمي [رقم: ٤٣١٩]:

أخبرنا أبو ثابت الصوفي ثنا جعفر الأبهري ثنا علي بن أحمد الجزري ثنا أحمد بن عبد الرحمٰن بن الجارود ثنا هشام بن عمار ثنا مسلمة بن علي ثنا عمر مولى غفرة عن أنس مرفوعاً: «الغناء واللهو ينبتان النفاق في القلب كما ينبت الماء العشب، والذي نفسي بيده إن القرآن والذكر ينبتان الإيمان في القلب كما ينبت الماء العشب».

٢٣٧٩/ ٥٨١٢ ـ «الغِنَى: الإِيَاسُ ممَّا في أيْدي النَّاسِ، وَمَنْ مَشَى مِنْكُمْ إِلَى طَمَعٍ مِنْ طَمَعِ الدُّنْيَا فَلْيَمْشِ رُوَيْداً».

العسكري في المواعظ عن ابن مسعود

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو نعيم والديلمي باللفظ/ المذكور من هذا ٤١٢/٤
الوجه، فاقتصار المصنف على العسكري تقصير أو قصور.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: الكذب في نسبة القصور أو التقصير، فإنه لا واحد منهما أصلاً.

الثاني: الكذب في قوله: رواه أبو نعيم والديلمي باللفظ المذكور، فإن أبا نعيم رواه في موضعين من الحلية في ترجمة زر بن حبيش [٤/ ١٨٨]، وفي ترجمة

أبي بكر بن عياش [٨/ ٣٠٤] ليس في واحد منهما باللفظ المذكور، وإنما هو باللفظ المذكور قبله.

الثالث: أن المصنف عزاه لأبي نعيم قبل هذا باللفظ الذي خرجه به أبو نعيم.

الرابع: إذا كان هذا قصوراً أو تقصيراً، فالحديث خرجه أيضاً الطبراني في الكبير [١٠/ ١٠٢٣٩]، والقضاعي في مسند الشهاب [رقم: ١٩٩]، والخطابي في كتاب العزلة [ص١٠٦]، وابن الأعرابي في المعجم، فالاستدراك بالديلمي وأبي نعيم وحدهما قصور وتقصير حقاً وصدقاً.

٢٣٨٠/ ٥٨١٥ ـ «الغَنَمُ بَرَكَةٌ، وَالإبِلُ عِزٌّ لأَهْلِهَا، وَالخَيْلُ مَعْقُودٌ بنَوَاصِيهَا الخَيْرُ إلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وعَبْدُكَ أخُوكَ فَأَحْسِنْ عَلَيْهِ، وَإنْ وَجَدْتَهُ مَغْلُوباً فَأَعِنْهُ».

البزار عن حذيفة

قال الشارح: بإسناد حسن.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: فيه الحسن بن عمارة، وهو ضعيف اهـ. وأورده في الميزان من حديث أبي هريرة في ترجمة أرطأة بن الأشعث، وقال: إنه هالك.

قلت: فيه أمور، **الأول**: قوله في الصغير: بإسناد حسن ـ يناقض ما ذكره في الكبير تمام المناقضة.

الثاني: أنه في الصغير اعتمد على رمز المصنف، وإن لم يرضه في الكبير، والمصنف لم يقل: بإسناد حسن، وإنما رمز للحديث بأنه حسن ولا يلزم من كون المتن حسناً أن يكون سند البزار حسناً لأن المتن يحسن للشواهد والمتابعات.

الثالث: أن الحديث له عن حذيفة طريق آخر ليس فيه الحسن بن عمارة، قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ١٠٨]:

حدثنا سليمان بن أحمد ـ هو الطبراني ـ ثنا أحمد بن علي بن الجارود ثنا
٤/ ٤١٣ موسى بن عبد الرحمٰن بن خالد عن أبيه عن النعمان بن عبد السلام عن/ سفيان عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن أبي عمار عن حذيفة عن النبي ﷺ به مثله حرفاً حرفاً.

وأخرجه أيضاً في موضع آخر من التاريخ في حرف الهمزة [١/ ٩٣] فقال:

حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا محمد بن أحمد بن راشد حدثني أبي عن جدي عن النعمان به.

الرابع: لا ارتباط لحديث أبي هريرة بحديث حذيفة، وإن ساقه الشارح هنا

لغرض تضعيف الحديث والرد على المصنف، كأنه ظن أنهما حديث واحد، مع أنه لم ينقل عبارة الذهبي في الحديث، وإنما نقل عبارته في الرجل أنه هالك، والذهبي لما ذكر الحديث عبر بما يفيد أنه موضوع، فقال [١/ ١٧٠]: فهو المتهم بهذا، فإن أراد الذهبي أنه متهم بوضع السند فقد يكون ذلك حقاً، فإنه رواه عن الأعمش عن شقيق عن أبي هريرة، والحديث إنما رواه الأعمش عن طلحة بن مصرف عن أبي عمار عن حذيفة كما سبق، وإن أراد الذهبي المتن فهو إسراف منه وعدم وقوف على سند الحديث من وجه آخر من حديث حذيفة، وحديث أبي هريرة المذكور خرجه ابن حبان في الضعفاء [١/ ١٨٠] قال:

حدثنا محمد بن المسيب ثنا عبد الله بن يوسف الخيري ثنا أرطأة بن أشعث العدوي ثنا سليمان الأعمش به مثل ما هنا وقال في أرطأة: إنه يروي عن الأعمش المناكير التي لا يتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

٢٣٨١/ ٥٨١٨ ـ «الغَنِيمَةُ البَارِدَةُ: الصَّوْمُ في الشِّتَاء».

(ت) عن عامر بن مسعود

قال الشارح: التابعي، فكان حقه أن يقول: مرسلاً.

وقال في الكبير: هذا مرسل، إذ عامر المذكور تابعي لا صحابي وهو والد إبراهيم القرشي كما بينه الترمذي نفسه فقال: مرسل، وعامر لا صحبة له اهـ. فعدم بيان المصنف لكونه مرسلاً غير صواب.

قلت: بل التهجم على أهل العلم بالجهل والباطل غير صواب، فإن الرجل مختلف في صحبته فأثبتها قوم، منهم: ابن معين، وحكاها أحمد عن مصعب واعتمدها، ولذلك خرج/ هذا الحديث في مسنده [٤/ ٣٣٥]، والمسند لا يخرج فيه ٤/ ٤١٤ المرسل.

وكذلك رواه الطبراني في المعجم الكبير الذي هو مسند في الحقيقة كما تقدم عزوه إليهما، وغيرهما في حرف الضاد، فالمؤلف لَمَّا لَمْ يترجح عنده قَولٌ فيه ذَكَرَهُ، وأطلق كما هو وارد في الأسانيد، وعلى الناظر أن يحقق ويبحث، والشارح إما غافل عن هذا، أو متعنت معاند، وهو الأقرب.

تنبيه

روى هذا الحديث القضاعي في مسند الشهاب من طريق سفيان [رقم: ٢٣١]:

عن أبي إسحاق عن نمير بن عريب فقال: عن عامر عن ابن مسعود، فجعله من مسند عبد الله بن مسعود، وكأنه ظن أن عامراً هو الشعبي فقال: عن ابن مسعود، والواقع أنه عامر بن مسعود.

كما رواه أحمد [٤/ ٣٣٥]، والترمذي [رقم: ٧٩٤]، والطبراني، والبيهقي [٢٩٦/٤، ٢٩٧] كلهم من طريق سفيان الثوري بهذا الإسناد.

٥٨١٩/٢٣٨٢ ـ «الغُلامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ: تُذْبَحُ عَنْهُ يَومَ السَّابِعِ، وَيُسَمَّى وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ».

(ت. ك) عن سمرة

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن الترمذي تفرد به عن الستة، وليس كذلك، فقد قال ابن حجر: رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي عن سمرة. . . إلخ.

قلت: من تلبيس الشارح أنه ينقل كلام من يصنف في الأحكام والأخلاق وبعبارة من يصنف على الأبواب ويتعقب بها صنيع المصنف المرتب على الحروف، فأبو داود [رقم: ٢٨٣٧]، والنسائي [٧/ ١٦٦]، وابن ماجه [رقم: ٣١٦٥] كلهم رووه بلفظ: «كل غلام مرتهن بعقيقته تذبح. . .» الحديث، وهذا موضعه في اصطلاح المؤلف حرف الكاف إلا أنه ذكره في الأصل ولم يذكره في الجامع الصغير، وصغار طلبة الحديث يعلمون أن هذا الحديث في السنن الأربعة، والمصنف يكاد يحفظ مؤلفات الحافظ ابن حجر لو كان للشارح عقل ومروءة.

٥٨٢٠/٢٣٨٣ ـ «الغُلامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ، فَأهْرِيقُوا عَنْهُ الدَّمَ، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الأَذَى».

(هب) عن سلمان بن عامر

٤/٤١٥ قال في الكبير: ظاهر صنيع/ المصنف أن هذا لم يخرج في أحد الصحيحين وإلا لما عدل عنه، ولعله ذهول، فقد عزاه في مسند الفردوس إلى عظيم الفن البخاري.

قلت: ما هو ذهول، ولكن البخاري خرجه [رقم: ٥٤٧١] بلفظ: «مع الغلام عقيقة. . .» الحديث. وكذلك هو عند أصحاب السنن الأربعة[1]، وما هذا موضع هذا اللفظ، ثم إن التعبير بعظيم الفن تعبير غريب، بل مضحك سخيف.

٥٨٢٢/٢٣٨٤ ـ «الغِيبَةُ: ذِكْرُكَ أخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ».

(د) عن أبي هريرة

قال الشارح: وسكت عليه فهو صالح.

---

(١) أخرجه أبو داود (رقم ٢٨٣٩)، والنسائي (٧/ ١٦٤)، والترمذي (رقم ١٥١٥)، وابن ماجه (رقم ٣١٦٤).

وقال في الكبير: قضية تصرف المصنف أن هذا لم يخرج في أحد الصحيحين وهو ذهول، بل رواه مسلم ولفظه: «أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ذكرك أخاك بما يكره»، ورواه الترمذي في البر، والنسائي في التفسير، فاقتصاره على أبي داود تقصير.

قلت: انظر هذا وتعجب من صفاقة وجه الشارح، فهو يورد لفظ الحديث عن مسلم مصدراً بحرف الألف، ويتجاهل عن اصطلاح المصنف ثم يتعقب به عليه في حرف الغين، ثم مع تحققه بأن الحديث صحيح مخرج في الصحيح يقول في الصغير: وسكت عليه أبو داود، فهو صالح، أي: والصالح دون الحسن فضلاً عن الصحيح، فما أعجب شأن هذا الرجل!

٢٣٨٥/ ٥٨٢٣ ـ «الغِيبَةُ تَنْقُضُ الوضُوءَ وَالصَّلاةَ».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: ورواه عنه أبو نعيم وعنه تلقاه الديلمي، فإهمال المصنف للأصل واقتصاره على الفرع غير مرضي.

قلت: كذب الشارح، بل ما صنعه المصنف هو المرضي الواجب لأنه أمانة، وما يريده منه الشارح هو الذي لا يرضاه الله ورسوله، ولا الأمانة لأنه كذب وخيانة، فالشارح قلب الحقائق وعكس الأمور لانعكاس طبعه نسأل الله العافية، فأبو نعيم له مؤلفات كثيرة، والديلمي يسند من جميعها، فتارة من الحلية، وتارة من/ ٤/٤١٦ تاريخ أصبهان، وتارة من معرفة الصحابة، وتارة من الطب النبوي، وتارة من الأربعين، وتارة من رياضة المتعلمين، وتارة من فضل العالم العفيف وتارة من غيرها، فالمصنف إذ لم يقف على الحديث في كتب أبي نعيم ورآه في مسند الفردوس من طريق أبي نعيم ولم يعرف في أي كتاب هو عند أبي نعيم ـ لم يسعه إلا أن يعزوه إلى الديلمي الذي رآه فيه؛ إذ لو قال: رواه أبو نعيم، وعين كتاباً من هذه الكتب لكان كاذباً، ولو قال: رواه أبو نعيم، وأطلق لكان قوله بعيداً عن التحقيق والإفادة؛ لكثرة مؤلفات أبي نعيم، فانظر ماذا يعيب هذا المجرم على المؤلف، وتعجب من إجرامه، ثم إن أبا نعيم خرج هذا الحديث في تاريخ أصبهان في ترجمة محمد بن يعقوب بن سفيان بن معاوية من طريقه قال [٢/ ٢٧٩]:

حدثنا عبد الرحمٰن بن سعيد البَرْزَنْدي ثنا أبو الحسن سهل بن صقير الخلاطي ثنا إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله بن أبي مليكة ثنا مالك بن أنس عن صفوان بن سليم عن ابن عمر به، وهو حديث باطل موضوع لا أصل له عن رسول الله ﷺ، ولا عن مالك، وفيه وضاعان ومن لا يعرف.

* * *

حرف الفاء

٥٨٢٧/٢٣٨٦ ـ «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِن كُلِّ دَاءٍ».

(هب) عن عبد الملك بن عمير مرسلاً

قال في الكبير: فيه محمد بن منده الأصبهاني قال الذهبي: قال أبو حاتم: لم يكن صدوقاً.

قلت: ينظر في سند هذا الحديث، فأخشى أن يكون ابن منده المذكور في سنده غير من ذكره الذهبي في الميزان ونقله الشارح، لأن بني منده فيهم كثرة، والحديث ضعيف لما رمز له المؤلف، ويؤيد ضعفه كون الدينوري خرجه في المجالسة عن عبد الملك بن عمير من قوله غير مرفوع فقال الدينوري في الحادي عشر من المجالسة:

حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد الواسطي ثنا ابن خبيق ثنا يوسف بن أسباط عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير قال... وذكر مثله.

٤/٤١٧ **٥٨٢٨/٢٣٨٧ ـ «/ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ تَعْدِلُ بِثُلُثَي الْقُرْآنِ».**

عبد بن حميد عن ابن عباس

قلت: لكن أخرجه الدينوري في المجالسة موقوفاً عليه فقال في الحادي عشر منها:

حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد الواسطي ثنا ابن خبيق قال: سمعت يوسف بن أسباط يقول: سمعت سفيان الثوري يحدث عن أبان عن شهر بن حوشب عن ابن عباس قال: «فاتحة الكتاب ثلثا القرآن».

٥٨٢٩/٢٣٨٨ ـ «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ أُنزِلَتْ مِنْ كَنْزٍ تحتَ الْعَرْش».

ابن راهويه عن علي

قلت: لكن رواه الواحدي في أسباب النزول عنه موقوفاً عليه، وذلك (ص١٢) منه:

٥٨٣١/٢٣٨٩ ـ «فَاتِحَةُ الْكِتَاب تُجْزِىءُ مَا لا يُجْزِىءُ شَيءٌ منَ الْقُرآن، وَلَوْ أَنَّ فَاتِحَةَ الكتَاب جُعِلَتْ في كفَّة الميزَان وَجُعلَ القُرآنُ فِي الكفَّةِ الأُخرَى لَفُضِّلَت فَاتِحَةُ

الكِتَابِ عَلَى القُرْآنِ سَبْع مَرَّاتٍ».

(فر) عن أبي الدرداء

قلت: أحسبه موضوعاً، فإنه من رواية متروكين متهمين بالكذب إسماعيل بن عمرو البجلي، ويوسف بن عطية الكوفي لا البصري.

٢٣٩٠/ ٥٨٣٢ ـ «فَارِسُ نَطْحَةٌ [أَوْ نَطْحَتَان]، ثُمَّ لا فَارِسَ بَعْدَ هَذَا أَبَداً، وَالرُّومُ ذَاتُ القُرُون كُلَّمَا هَلَكَ قَرْنٌ خَلَفَهُ قَرْنٌ، أَهلُ صَبْرٍ، وأَهْلُهُ لآخِرِ الدَّهْرِ، هُمْ أَصْحَابُكُمْ مَا دَامَ فِي العَيْشِ خَيْرٌ».

الحارث عن ابن محيريز

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

قلت: في هذا تعقب على المصنف والشارح، أما المصنف: ففي إيراد المتن هكذا على ما رأيته في كثير من النسخ، وكأن النسخة التي نقل منها المؤلف من مسند الحارث كان فيها تحريف، وأما الشارح: ففي قوله: بإسناد ضعيف، فإن رجاله إلى ابن محيريز ثقات ليس فيهم ضعيف، وإنما ضعفه من الإرسال فقط.

قال الحارث بن أبي أسامة:

حدثنا معاوية بن عمرو ثنا أبو إسحاق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي عمرو عن ابن محيريز قال: قال رسول الله ﷺ: «فارس نطحة أو نطحتان ثم لا فارس بعدها/ أبداً، والروم ذات القرون كلما هلك قرن خلف مكانه قرن أهل صخر، ٤١٨/٤
وأهل بحر، هيهات لآخر الدهر، هم أصحابكم ما كان في العيش آخر» هكذا نقلته من خط الحافظ نور الدين الهيثمي في كتابه: بغية الباحث عن زوائد الحارث [رقم: ٧٠٠].

٢٣٩١/ ٥٨٣٨ ـ «فَتَحَ اللَّهُ بَاباً للتَّوْبَة منَ المَغرِب عَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَاماً، لا يُغلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ نَحْوِهِ».

(تخ) عن صفوان بن عسال

قلت: قال البخاري في التاريخ [٤/ ٣٠٤، ٣٠٥]:

حدثنا عبد الله بن يزيد ثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني عبد الرحمٰن بن مرزوق عن زر بن حبيش عن صفوان بن عسال به، وقال البخاري: لا يعرف سماع عبد الرحمٰن من زر اهـ.

قلت: ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في الحلية [٤/ ١٩١]:

ثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشر بن موسى ثنا أبو عبد الرحمٰن المقرىء هو عبد الله بن يزيد شيخ البخاري فيه، ثم قال: عبد الرحمٰن بن مرزوق

دمشقي تفرد بالرواية عنه سعيد بن أبي أيوب قال: وهذا الحديث رواه الأئمة: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن أبي شيبة عن أبي عبد الرحمٰن المقرىء عن سعيد عنه.

قلت: ورواه أحمد في مسنده [٤/ ٢٣٩، ٢٤١]، والترمذي [رقم: ٣٥٣٥]، والنسائي [١/ ٨٣، ٩٨] وابن ماجه [رقم: ٤٠٧٠] من رواية عاصم عن زر بن حبيش به مطولاً بألفاظ لا يدخل واحد منها في هذا الباب، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، ولعدم علم الشارح بذلك سكت عن هرائه المعلوم.

٢٣٩٢/ ٥٨٤٣ ـ «فَخِذُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ مِنْ عَوْرَتِهِ».

(طب) عن جرهد

قال (ش): بضم الجيم.

قلت: الصواب بفتحها، وسيأتي هذا قريباً في حديث: «الفخذ عورة» مع وهم آخر للشارح.

٢٣٩٣/ ٥٨٤٦ ـ «فَرْخُ الزِّنَا لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ».

(عد) عن أبي هريرة

قال في الكبير: لا يدخل الجنة مطلقاً إن استحل أو مع السالفين الأولين إن لم يستحل، وذلك لأنه يتعسر عليه اكتساب الفضائل الحسنة ويتيسر له رذائل الأخلاق، ذكره الطيبي، وهذا وعيد شديد وتحذير عظيم على الإصرار عليه، لئلا
٤/ ٤١٩ يكون قد باع أبكاراً عرباً أتراباً كأنهن الياقوت والمرجان بقذرات مسافحات/ أو متخذات أخدان، وحوراً مقصورات في الخيام بعاهرات مسبيات بين الأنام، ثم قال: قال الرافعي في تاريخ قزوين قرأت بخط الإمام الطالقاني، سألني بعض الفقهاء في المدرسة النظامية إلخ، ثم ذكر سند ابن عدي في الحديث، ونقل عن ابن الجوزي أنه قال: موضوع، ثم زاد هو تعليله، فقال: وسهيل بن أبي صالح السمان، قال يحيى: حديثه ليس بحجة، وقال أبو حاتم: يكتب ولا يحتج به.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: قوله: وهذا وعيد شديد وتحذير عظيم على الإصرار عليه لئلا يكون قد باع... إلخ، فإنه كلام عجيب غريب لا يصدر من عاقل أصلاً، فما أدري كيف جرى فيه، فإنه يفيد التحذير لولد الزنا ألا يكون ولد زنا حتى لا يفوت هذه المصالح، وذلك محال، ولكن من خابر الشارح يعلم أن نطقه بمثل هذه المحال من أقل هفواته وألطف سقطاته.

الثاني: قوله: قال الرافعي في تاريخ قزوين... إلخ تلك الفائدة الحسنة ـ يوهم أنه نقل ذلك من تاريخ الرافعي، وهو إنما نقل ذلك من اللآلىء المصنوعة

للمؤلف [٢/ ١٩٤] فلم يعزه إليه غمطاً لحقه وكبراً عليه وستراً لفضله.

الثالث: أنه علل الحديث بسهيل بن أبي صالح جهلاً منه بالحديث ورجاله، فإن سهيلاً ثقة من رجال الصحيحين قد أكثر البخاري ومسلم من إخراج حديثه، ولئن قال فيه يحيى ذلك فليس هو ممن يحكم لحديثه بالضعف فضلاً عن الوضع، وإنما ذلك بعد تسليمه لقائله عند الترجيح والمعارضة.

الرابع: أن ابن الجوزي قد أعل الحديث بقوله [٣/ ١١١]: فيه من لا يعرف، فلو قلده لأصاب، ولكنه أراد أن يجتهد فوقع، شأن كل فضولي يتدخل فيما لا يعرف.

٥٨٤٨/٢٣٩٤ ـ «فُرِغَ إِلَى ابْنِ آدَمَ مِنْ أَرْبَعٍ: الخَلْقِ، والخُلُقِ، وَالرِّزْقِ وَالأَجَلِ».

(طس) عن ابن مسعود

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه عيسى بن المسيب البجلي وهو ضعيف عند الجمهور، ووثقه الدارقطني في سننه وضعفه في غيرها.

٤٢٠/٤ / **قلت**: له طرق أخرى عن ابن مسعود منها: ما رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان قال [١/ ١٤٢]:

حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا أحمد بن إبراهيم ثنا محمد بن سليمان الواسطي ثنا حفص بن عمر الأيلي ثنا مسعر بن كدام عن المنبعث الأثرم، قال: سمعت كردوساً يقول: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «جف القلم بالشقي والسعيد، وفرغ من أربع: الخلق، والخلق، والأجل، والرزق».

٥٨٤٩/٢٣٩٥ ـ «فَرْقُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ العَمَائِمُ عَلَى القَلانِسِ».

(د. ت) عن ركانة

قلت: أخرجه أيضاً ابن سعد في الطبقات (ص١٩٧ من الجزء الأول من القسم الثاني منه)[١].

وكذلك البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة ركانة [٣/ ٣٣٨]، وقال قبل ذلك في ترجمة محمد بن ركانة [١/ ٨٢]: إسناده مجهول لا يعرف سماع بعضه من بعض، ثم أسنده عن محمد بن سلام: أخبرني محمد بن ربيعة ثنا أبو الحسن العسقلاني بسنده المذكور في الشرح الكبير.

---

(١) انظر الطبقات (١/ ٣٧٤).

٢٣٩٦/ ٥٨٥٠ ـ «فُسْطَاطُ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ الْكُبْرَى بِأَرض يُقَالُ لَهَا: الْغُوطَةُ، فِيهَا مَدِينَةٌ يُقَالُ لَهَا: دِمَشْق، خَيْرُ مَنَازِلِ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ».

(حم) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنه لم يخرجه أحد من الستة، والأمر بخلافه، فقد خرجه أبو داود باللفظ المذكور.

قلت: بل ظاهر صنيع الشارح أنه عاقل فاضل، والأمر بخلافه، فأبو داود خرجه [رقم: ٤٢٩٨] بلفظ: «إن فسطاط...» وقد ذكره المصنف سابقاً في حرف إن وعزاه لأبي داود، وكتب عليه الشارح: ثم قال هنا: إن أبا داود خرجه باللفظ المذكور، وهو من الكذب الفاضح الصراح المشهور.

٢٣٩٧/ ٥٨٥١ ـ «فَصْلُ مَا بَيْنَ الْحَلالِ وَالْحَرَامِ ضَرْبُ الدُّفِّ، وَالصَّوْتُ فِي النِّكَاحِ».

(حم. ت. ن. هـ ك) عن محمد بن حاطب

قال في الكبير: حسنه الترمذي وصححه الحاكم وأقره الذهبي.

قلت: لكنه في الميزان ضعف راويه أبا بَلْج، وإن كان الحامل له على ذلك

٤٢١/٤ رواية/ أبي بلج لحديث: «سدوا كل باب في المسجد إلا باب علي».

لكن الرجل مختلف فيه، وقد قال ابن حبان في الضعفاء [٣/ ١١٣]: كان ممن يخطىء لكنه لم يفحش خطؤه حتى يستحق الترك، فأرى ألا يحتج بما انفرد به من الرواية فقط، وهو ممن أستخير الله فيه، وهو الذي يروي عن محمد بن حاطب عن النبي ﷺ: «فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح» حدثناه ابن خزيمة:

ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي ثنا هشيم ثنا أبو بلج ثنا محمد بن حاطب اهـ. والحديث أخرجه أيضاً بحشل في تاريخ واسط قال [ص٤٧]:

حدثنا زكريا بن يحيى بن صبيح ثنا هشيم به.

٢٣٩٨/ ٥٨٥٤ ـ «فَضْلُ الْجُمُعَةِ فِي رَمَضَانَ كَفَضْلِ رَمَضَانَ عَلَى الشُّهُورِ».

(فر) عن جابر

قال الشارح: بإسناد فيه متهم.

وقال في الكبير: فيه هارون بن زياد، قال الذهبي: قال أبو حاتم: له حديث باطل، وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث، وعمر بن موسى الوجيهي قال الذهبي: قال ابن عدي: يضع الحديث.

قلت: فيه أمور، **الأول**: قوله في الصغير: فيه متهم، ينافي الواقع وما ذكره

هو في الكبير، فكان حقه أن يقول: فيه متهمان.

الثاني: بل كان حقه أن يقول: فيه وضاعان، لأن المتهم بالوضع غير الوضاع، ومن ذكرهما وضاعان لا متهمان به.

الثالث: ما نقله عن الذهبي أن أبا حاتم قال في هارون: له حديث باطل باطل، فإن أبا حاتم لم يقل ذلك ولا نقله عنه الذهبي، وعبارته [٤/ ٢٨٣]: هارون ابن زياد عن الأعمش قال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات، فذكر حديثاً في الحيض ثم قال: وقال الأزدي: ضعيف، وقال أبو حاتم: متروك الحديث انتهى.

الرابع: للحديث طريق آخر من حديث البراء بن عازب، قال الدولابي في الكنى [١/ ٩٦]:

حدثنا أبو عمرو الحوضي قال: حدثنا بشير أبو إسماعيل الضبعي عن أبي داود الدارمي قال: أخبرني البراء بن عازب عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الجمعة في رمضان فضلها على سائر الجمع كفضل/ رمضان على سائر الشهور». ٤/ ٤٢٢

٢٣٩٩/ ٥٨٥٦ - «فَضْلُ الشَّابِّ العَابد الَّذي تَعَبَّدَ في صِبَاهُ عَلَى الشَّيخِ الَّذِي تَعَبَّدَ بَعْدَ مَا كَبُرَتْ سِنُّهُ كَفَضْلِ الْمُرْسَلِينَ عَلَى سَائِرِ النَّاسِ».

أبو محمد التكريتي في معرفة النفس (فر) عن أنس

قال في الكبير: وفيه عمر بن شبيب، قال الذهبي: ضعفه الدارقطني، وقال أبو زرعة: واهٍ.

قلت: في هذا أمران، **أحدهما**: أن الذهبي لم يذكر ما نقله عنه الشارح في عمر بن شبيب.

ثانيهما: أن المذكور في السند عمر بن شبة الحافظ الثقة لا عمر بن شبيب، قال الديلمي [رقم: ٤٣٥٥]:

أخبرنا أبو منصور العجلي أخبرنا العشاري حدثنا ابن شاهين حدثنا أحمد بن عبد الله الرقي حدثنا عمر بن شبة ثنا مغيرة بن الفضل الراسبي ثنا جميل بن حميد عن موسى بن جابان عن أنس به.

ورجال هذا السند جلهم لا يعرف، والحديث موضوع.

٢٤٠٠/ ٥٨٥٧ - «فَضْلُ الصَّلاةِ بسِوَاكٍ عَلَى الصَّلاةِ بغَيْرِ سوَاكٍ سَبْعِينَ ضِعْفاً».

(حم. ك) عن عائشة

قال الشارح: بإسناد صحيح اهـ.

وقال في الكبير: مداره علي بن إسحاق ومعاوية بن يحيى الصدفي، ومعاوية

ابن يحيى قال الدارقطني: ضعيف، ورواه أبو نعيم وابن حبان في الضعفاء من طرق أخرى، قال ابن معين: حديث باطل لا يصح له إسناد، قال ابن حجر: وأسانيده كلها معلولة اهـ.

قلت: قابل بين هذا وبين قوله في الصغير: بإسناد صحيح وتعجب، ثم إنه اختصر كلام الحافظ اختصاراً مجحفاً، ولفظه في التلخيص [٦٧/١]: رواه أحمد، وابن خزيمة والحاكم، والدارقطني، وابن عدي، والبيهقي في الشعب، ومداره عندهم علي بن إسحاق ومعاوية بن يحيى الصدفي كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة، لكن رواه أبو نعيم من طريق ابن عيينة عن منصور عن الزهري، ولكن إسناده إلى ابن عيينة فيه نظر، فإنه قال:

ثنا أبو بكر الطلحي ثنا سهل بن المرزبان عن محمد التميمي الفارسي عن
٤/٤٢٣ الحميدي/ عن ابن عيينة، فينظر في إسناده.

ورواه الخطيب في المتفق والمفترق من حديث سعيد بن عفير عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة.

ورواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده من وجه آخر عن أبي الأسود، إلا أن فيه الواقدي، وله طريق أخرى رواها أبو نعيم من طريق فرج بن فضالة عن عروة بن رويم عن عائشة، وفرج ضعيف.

ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق مسلمة بن علي عن الأوزاعي عن عبد الرحمٰن القاسم عن أبيه عن عائشة، ومسلمة ضعيف، قال: وإنما يروي هذا عن الأوزاعي عن حسان بن عطية مرسلاً، قلت: بل معضلاً، وقال يحيى بن معين: هذا الحديث لا يصح له إسناد، وهو باطل، قلت: رواه أبو نعيم من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس، ومن حديث جابر وأسانيده معلولة، انتهى.

٥٨٥٨/٢٤٠١ ـ «فَضْلُ العَالِمِ عَلَى العَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أُمَّتِي».

الحارث عن أبي سعيد

قال في الكبير: أورده ابن الجوزي في الواهيات، وقال: لا يصح، فيه سلام الطويل، قال الدارقطني وغيره: متروك.

قلت: لا وجود لسلام الطويل في سند الحديث عند الحارث بن أبي أسامة، فإنه قال في مسنده [٣٤ ـ بغية]:

حدثنا عبد الله بن عون ثنا محمد بن الفضل عن زيد العمي عن جعفر العبدي عن أبي سعيد الخدري به.

وهكذا رواه ابن عبد البر في العلم [رقم: ٩٢] من طريق عبد الله بن محمد

ابن عبد العزيز البغوي، ثنا عبد الله بن عون به.

والذي رواه من طريق سلام الطويل هو ابن حبان في الضعفاء [١/ ٣٣٦] فقال:

أخبرنا محمد بن المسيب ثنا زكريا بن يحيى الضرير ثنا سليمان بن سفيان ثنا سلام الطويل عن زيد العمي به.

فائدة

قال ابن العربي المعافري في سراج المريدين، في الاسم التاسع والعشرين منه: لا يصح في فضل العالم على العابد حديث أصلاً اهـ.

كذا قال، وجل إطلاقاته في الحكم على الأحاديث باطل لعدم تضلعه من الحديث.

٢٤٠٢/ ٥٨٦٠ ـ «/ فَضْلُ العَالِمِ عَلَى العَابِدِ كَفَضْلِ القَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الكَوَاكِبِ». ٤/ ٤٢٤

(حل) عن معاذ

قال في الكبير: قضية تصرف المصنف أنه لم يخرجه أحد من الستة، وليس كذلك، بل رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

قلت: في هذا أمور، **أحدها**: أن هؤلاء لم يخرجوا هذا الحديث أصلاً من حديث معاذ بن جبل فعزوه إليهم كذب عليه وجهل بالحديث.

ثانيها: أنهم أخرجوا حديثاً طويلاً في فضل العلم من حديث أبي الدرداء وقع في أثنائه هذا اللفظ فهو عندهم قطعة من حديث آخر من رواية صحابي آخر لفظه عند أكثرهم: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع، وإن العالم يستغفر له من في السمٰوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم. . .» الحديث.

ثالثها: الحديث لم يخرجه النسائي، بل خرجه الترمذي [رقم: ٢٦٨٢]، وأبو داود [رقم: ٣٦٤١]، وابن ماجه [رقم: ٢٢٣].

٢٤٠٣/ ٥٨٦٢ ـ «فَضْلُ الْمُؤْمِنِ العَالِمِ عَلَى الْمُؤْمِنِ العَابِدِ سَبْعُونَ دَرَجَةً».

ابن عبد البر عن ابن عباس

قال الشارح: زاد في رواية: «ما بين كل درجتين حضر الفرس المضمر مائة عام».

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف، وظاهر صنيع المصنف

أنه لم يره لأشهر من ابن عبد البر وهو غفلة، فقد خرجه ابن عدي عن أبي هريرة.

قلت: هذا خطأ من وجوه، **الأول**: قوله: زاد في رواية، فإن ذلك في حديث أبي هريرة لا في حديث ابن عباس، وهما حديثان، فكان الواجب أن يقول: زاد في حديث آخر.

الثاني: قوله: إنه لم يره لأشهر من ابن عبد البر، ثم عزاه لابن عدي من حديث أبي هريرة، وهذا نهاية في الغفلة والتهور، فحديث أبي هريرة غير حديث ابن عباس.

الثالث: ليس ابن عدي أشهر من ابن عبد البر كما زعم.

٤/٤٢٥ **الرابع**: لو كان الحديث واحد لكان العزو/ إلى كتاب ابن عبد البر أولى، لأنه مصنف خاص بالعلم، وكتاب ابن عدي وإنما هو في الضعفاء ولو كان ذلك كذلك لكان العزو إلى ابن حبان أولى لأنه أشهر، وقد أخرجه في الضعفاء له أيضاً في ترجمة عبد الله بن محرر [٢/ ٢٣].

٢٤٠٤/ ٥٨٦٤ ـ «فَضْلُ الْعِلْمِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ فَضْلِ العِبَادَةِ، وخَيْرُ دِينِكُمُ الْوَرَعُ».

البزار (طس. ك) عن حذيفة (ك) عن سعد بن أبي وقاص

قال (ش): بإسناد ضعيف.

وقال في الكبير على حديث حذيفة: قال المنذري: وإسناده لا بأس به، وقال في موضع آخر: حسن، ثم قال: ورواه الترمذي في العلل، ثم ذكر أنه سأل عنه البخاري فلم يعده محفوظاً وأورده ابن الجوزي في الواهيات، وقال: لا يصح، والمتهم بوضعه عبد الله بن عبد القدوس.

قلت: فيه تناقض بين كلامه في الكبير والصغير، فإنه جزم فيه بأن سنده ضعيف ونقل في الكبير عن الحافظ المنذري أنه قال: إسناده حسن، فإن كان في الصغير ذهب إلى ترجيح ما قاله ابن الجوزي ففيه أمران، **أحدهما**: أنه ترجيح بدون مرجح.

وثانيهما: أنه نقل عن ابن الجوزي: أنه موضوع لا ضعيف، ثم ما نقله عن ابن الجوزي فيه تناقض أيضاً، فإنه ذكر أنه أورده في الواهيات ثم نقل عنه أنه قال: والمتهم بوضعه عبد الله، ولو صرح ابن الجوزي بهذا لأورده في الموضوعات لا في الواهيات، فالعبارة فيها تحريف من الشارح على عادته في التهور في النقل والكذب فيه، وإلا فهو تناقض ظاهر من ابن الجوزي، ثم إن النقل عند الشارح متضارب متباين فهو يحكي عن الحافظ المنذري، أنه حسن، وعن البخاري: أنه غير محفوظ، وعن ابن الجوزي: أنه واهٍ أو موضوع، فكان الواجب أن يبين الصواب من هذه الأقوال المتضاربة ولكن ليس هذا بعشمه، وليته لم يجنح في الصغير إلى

ذلك الترجيح فإنه أخطأ فيه، فالحديث لا ينحط عن رتبة الحسن كما قال الحافظ المنذري، بل قد صححه الحاكم في المستدرك [١/ ٩٢] وأقره عليه الذهبي، وهو الواقع إن شاء الله، لأن/ حديث سعد بن أبي وقاص على شرط الصحيح إلا أنه ٤/ ٤٢٦
اختلف على الأعمش في سنده وفي إرساله ووصله، فرواه بكر بن بكار عن حمزة الزيات عن الأعمش عن رجل عن مصعب بن سعد عن أبيه.

أخرجه الحاكم [١/ ٩٢] ورواه الحسن بن علي بن عفان عن خالد بن مخلد عن حمزة بن حبيب عن الأعمش فسمى الرجل فقال: عن الحكم عن مصعب أخرجه الحاكم أيضاً، ورواه محمد بن عبد الله بن نمير عن خالد بن مخلد عن حمزة الزيات عن الأعمش عن مصعب بدون واسطة، أخرجه الحاكم في المستدرك [١/ ٩٢] وأبو نعيم في رياضة المتعلمين، وهكذا قال عبد الله بن أبي زياد عند الحكيم في الحادي والعشرين ومائتين من النوادر، وابن بهز أو فهد عند أبي الشيخ في الثواب، ومحمد بن عبد الوهاب الفراء عند البيهقي في الزهد [رقم: ٨٢١] كلهم عن خالد بن مخلد به بدون واسطة بين الأعمش ومصعب.

ورواه عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش فقال: عن مطرف بن عبد الله عن حذيفة بن اليمان، كما عزاه المصنف في المتن إليه.

ورواه جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن مطرف عن النبي ﷺ مرسلاً دون حذيفة، كما ذكره أبو نعيم في الحلية [٢/ ٢١٢].

ورواه أبو مسهر في نسخته عن أبي نوفل عن الأعمش عن أبي قلابة عن النبي ﷺ مرسلاً.

ولا مانع من أن يكون الحديث عند الأعمش بهذه الأسانيد، وعلى هذه الوجوه كلها فإن الحديث مشهور، وله طرق متعددة أخرى من حديث ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وأنس وغيرهم موصولاً ومرسلاً.

ومن مراسيله الصحاح: ما رواه ابن عبد البر [رقم: ٩٦] من طريق وكيع عن سفيان عن عمرو بن قيس الملائي عن النبي ﷺ به.

فالحديث صحيح لا شك فيه كما رمز له المصنف، والشارح مخطىء فيما نقل.

٢٤٠٥/ ٥٨٦٥ ـ «فَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلامِ كَفَضْلِ الرَّحْمٰنِ عَلَى سَائِرِ خَلْقِهِ».

(ع) في معجمه (هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه أشعث/ الحداني، قال الذهبي: ثقة، وشهر بن حوشب ٤/ ٤٢٧

أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: قال ابن عدي: لا يحتج به، فظاهر صنيع المصنف أنه لم يخرجه أحد من الستة، وهو ذهول، فقد أخرجه الترمذي بلفظ: «فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه» لكن عذر المصنف أنه وقع في ذيل حديث فلم يتنبه له، ولفظه بتمامه: يقول الرب عز وجل: «من شغله القرآن عن ذكري وعن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه» قال ابن حجر في الفتح: ورجاله ثقات إلا عطية العوفي ففيه ضعف، وخرجه ابن عدي من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة... إلخ.

قلت: يجب حمد الله تعالى على السلامة من الوقوع في مثل هذا الهذيان، فبينما هو يحكم على المصنف بالذهول لأنه أغفل عزو الحديث إلى الترمذي، ويكذب أولاً فيقول: إنه في سنن الترمذي بلفظ: «فضل كلام الله...» الحديث، إذ يتراجع فيبدي عذر المصنف في كون الحديث وقع عند الترمذي ذيلاً لحديث، ولا يخفى ما في التعبير بكونه ذيلاً من الهذيان والكلام الغث الساقط ثم يعود فيكذب نفسه ثانياً، إذ يورد هذا الذيل بزعمه بلفظ: «وفضل كلام الله» بحرف «واو» العطف في أوله، ويسكت مع ذلك عن كون حديث الترمذي الطويل هو من حديث أبي سعيد الخدري لا من حديث أبي هريرة المختصر المذكور هنا.

ويقول في الكبير: إن الحديث من رواية أشعث الحداني، وشهر بن حوشب، ويقتصر في الصغير على ذكر شهر بن حوشب وحده، فالرجل أعجوبة من العجائب.

وبعد، فالحديث أخرجه أيضاً عبد الله بن أحمد في كتاب السنة [رقم: ١٢٩]: من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة به، بزيادة «إن» في أوله.

٤٢٨/٤ وأخرجه أيضاً من طريق أبي بكر بن عياش [١٢٤] عن الأعمش/ عن الحسن مرسلاً: «فضل القرآن على الكلام كفضل الله على عباده».

٢٤٠٦/٥٨٧٣ ـ «فَضْلُ غَازِي الْبَحْرِ عَلَى غَازِي الْبَرِّ كَفَضْلِ غَازِي الْبَرِّ عَلَى القَاعِدِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ».

(طب) عن أبي الدرداء

قلت: فيه نظر، فإن الطبراني رواه من طريق محمد بن عيسى بن سميع وفيه خلاف عن عباد بن كثير عن ليث بن أبي سليم، وفيهما مقال عن يحيى بن عباد المخزومي عن أم الدرداء عن أبي الدرداء به.

ورواه ابن أبي شيبة [٥/ ٣٤٠] عن إسحاق بن منصور: ثنا هريم عن ليث عن

يحيى بن عباد من قوله.

تنبيه: هذا الحديث والذي بعده في المتن حديث واحد فرقه المصنف وسنده واحد.

٢٤٠٧/ ٥٨٧٥ ـ «فَضلُ حَمَلَةِ الْقُرآنِ عَلَى الَّذِي لَمْ يَحْمِلْهُ كَفَضْلِ الخَالِقِ عَلَى المَخْلُوقِ».

(فر) عن ابن عباس

قلت: هذا حديث موضوع كان على المؤلف ألا يذكره هنا.

٢٤٠٨/ ٥٨٧٧ ـ «فَضلُ قِرَاءَةِ الْقُرآنِ نَظَراً عَلَى مَنْ يَقْرَؤُهُ ظَاهِراً كَفَضْلِ الْفَرِيضَة عَلَى النَّافِلَةِ».

أبو عبيد القاسم بن سلام

زاد الشارح: الهروي في فضائله عن بعض الصحابة.

وكتب في الكبير مخرجه: أبا عبيدة بـ «التاء»، وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير، وليس كذلك، بل رواه أبو نعيم والطبراني والديلمي، وفيه بقية.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أبو عبيد الذي خرج الحديث ليس هو بأبي عبيد الهروي كما يقول الشارح، ولا بأبي عبيدة كما يقول هو أيضاً في الكبير، بل هو أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي الإمام الحافظ الكبير صاحب فضائل القرآن، والظهور والأمداد، وغيرها من المصنفات الكثيرة، وهو غير أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب كتاب الغريب، وغير أبي عبيدة معمر بن المثنى اللغوي الشهير.

٤٢٩/٤ **الثاني**: قوله: ظاهر صنيع.. إلخ سخافة اعتاد ألا يعزو الحديث بدونها/ مع كذب وتدليس، فإنه لم ير الحديث عند أبي نعيم، ولا عند الطبراني، وإنما أسنده الديلمي من طريقهما فقال [٤٣٤٢ ـ مكرر]:

أخبرنا أبي أخبرنا سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان الحافظ والمطهر ابن محمد بن جعفر قالا: أخبرنا أبو نعيم حدثنا الطبراني ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا نعيم بن حماد عن بقية عن معاوية بن يحيى عن سليمان بن مسلم عن عبد الله بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ به.

الثالث: أن هؤلاء المذكورين ليسوا أشهر من أبي عبيد.

الرابع: أنه كثيراً ما يتعقب المؤلف بقوله: فلان أخرجه من طريق فلان، فلو

عزاه إلى الأصل لكان أولى، وهنا عدل عن ذلك كما ترى مع أن هؤلاء كلهم رووا الحديث من طريق أبي عبيد، ولكن لما كان الغرض هو التعقب وإظهار نقص المؤلف فهو يدور معه حيثما وجد.

الخامس: أنه أعله ببقية مع أن فيه من هو أضعف منه، وهو معاوية بن يحيى الصدفي.

والحديث خرجه أيضاً ابن شاهين في الترغيب [رقم: ١٩٤]:

ثنا عبيد الله بن بكير أنبأنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد به.

٢٤٠٩/٥٨٧٨ ـ «فَضَّلَ اللَّهُ قُرَيْشاً بِسَبْعِ خصَالٍ لَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ قَبْلَهُمْ وَلا يُعْطَاهَا أَحَدٌ بَعْدَهُمْ: فَضَّلَ اللَّهُ قُرَيْشاً أَنِّي مِنهُمْ، وَأَنَّ النُّبُوَّةَ فيهِمْ، وَأَنَّ الحجَابَةَ فِيهِم، وَأَنَّ السقَايَةَ فيهِمْ، ونَصَرَهُمْ عَلَى الفِيلِ، وَعَبَدوا اللَّهَ عَشْرَ سنينَ لا يَعْبُدُهُ غَيرُهُم، وأَنْزَلَ اللَّهُ فيهِمْ سُورَةً منَ القُرْآنِ لَمْ يُذْكَرْ فيهَا أَحَدٌ غَيْرُهُم، ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾».

(تخ. طب. ك) والبيهقي في الخلافيات عن أم هانىء

قال في الكبير: قال الحاكم: صحيح، فرده الذهبي بأن يعقوب ضعيف ـ يعني: ابن محمد الزهري ـ وإبراهيم بن محمد بن ثابت صاحب مناكير هذا أنكرها، وقال الهيثمي: فيه من لم أعرفهم.

قلت: الهيثمي لم يقل: فيه من لم أعرفهم بميم الجمع، بل بدونها، والذهبي قد قال ذلك، ولكنه واهم فيما أرى في إبراهيم بن محمد بن ثابت، فإنه لم يذكره نفسه في الميزان، وإنما ذكر إبراهيم بن محمد بن ثابت الأنصاري، وقال: شيخ لعمرو بن أبي سلمة التنيسي ذو مناكير اهـ. وليس هذا هو المذكور في سند
٤/٤٣٠ الحديث/ فإن هذا أنصاري، وذاك قرشي، وقد ذكره البخاري في التاريخ ولم يجرحه بشيء فقال [١/ ٣٢٠]: إبراهيم بن محمد بن ثابت بن شرحبيل من بني عبد الدار بن قصي القرشي المدني عن أبيه عن عقبة بن عامر الجهني، ثم ذكر الرواة عنه، ثم قال: قال لي أبو مصعب:

ثنا إبراهيم عن عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق عن سعيد بن عمرو بن جعدة عن أبيه عن جدته أم هانىء قال النبي ﷺ: «فضل الله قريشاً. . .» الحديث، قال: وقال لي الأويسي: حدثني سليمان عن عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق عن ابن جعدة المخزومي عن ابن شهاب عن النبي ﷺ نحوه، قال: وهذا بإرساله أشبه.

قلت: قد ورد موصولاً أيضاً من حديث الزبير بن العوام كما ذكره المصنف في المتن بعد هذا، وأما يعقوب الزهري فليس بضعيف على الإطلاق، فقد وثقه جماعة ووصفوه بالصدق إلا أنه كان يحدث عن الضعفاء والمجاهيل فوجد في حديثه

المناكير فضعفه لأجلها جماعة، ولهذا قال الحاكم الذي عرفه وخابر أمره: ثقة مأمون، وصحح له كما ترى، والله أعلم.

٢٤١٠/ ٥٨٨٤ ـ «فُضِّلْتُ عَلَى النَّاسِ بِأَرْبَعٍ: بِالسَّخَاءِ، وَالشَّجَاعَةِ، وَكَثْرَةِ الجِمَاعِ، وَشِدَّةِ البَطْشِ».

(طس) والإسماعيلي في معجمه عن أنس

قال الشارح: ورجال الطبراني موثقون.

وقال في الكبير: قال الهيثمي: إسناد الطبراني رجاله موثقون اهـ. وغره قول شيخه العراقي: رجاله ثقات، لكن في الميزان: أنه خبر منكر، رواه الطبراني عن محمد بن هارون عن العباس بن الوليد عن مروان بن محمد عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس ومروان بن محمد هو الدمشقي الطاطري كان مرجئاً وفيه خلاف، قال في اللسان: لا ذنب فيه لهذا الرجل، والظاهر أن الضعف من قبل سعيد بن بشير، اهـ. ومن ثم قال ابن الجوزي: حديث لا يصح.

قلت: خلط الشارح في هذا الكلام خلطاً وأتى فيه بعجائب، **أول ذلك**: أنه نقل في الكبير عن ابن الجوزي، والذهبي: أن الحديث لا يصح، ثم اقتصر في الصغير على/ قوله: رجال الطبراني موثقون، فكان فيه إيهام وتغرير. ٤/٤٣١

الثاني: أنه قال: رجال الطبراني موثقون، فأوهم أن رجاله غير رجال الإسماعيلي مع أن سند الحديث واحد عندهما كما نص هو على ذلك في الكبير.

الثالث: أنه قال عن الحافظ الهيثمي: وغره قول شيخه العراقي: رجاله ثقات، وهذا حكم باطل على الهيثمي من وجوه، **أحدها**: أنه جزم بتقليده للعراقي في ذلك بدون دليل ولا برهان.

ثانيها: أن الهيثمي يفعل ذلك في جميع الأحاديث التي يوردها مما لم يورد العراقي عشرها ولا ربع عشرها، فمن قلد فيها إذ لم يذكرها العراقي؟

ثالثها: أنه قال: رجاله موثقون، والعراقي قال فيما نقله هو: رجاله ثقات، فدل على أن الهيثمي لم يقلد العراقي في العبارة، بل استعمل عبارة أخرى تدل على تيقظه واحتياطه، فإن الصواب أن يقال عن رجال هذا السند: موثقون لا ثقات كما قررناه مراراً؛ لأنهم مختلف فيهم غير متفق على توثيقهم.

الرابع: أنه خلط بين كلام الذهبي والحافظ وجمعه من ترجمتين، وأوقع اسم الإشارة في كلام الحافظ على مروان بن محمد حيث نقل عنه أنه قال: لا ذنب فيه لهذا الرجل، والواقع أنه لم يذكره في ترجمته، ولا قال ذلك عنه وإنما قاله في ترجمة الحسين بن علي النخعي، وإليك نص كلام الذهبي وكلام الحافظ، قال

الذهبي في حرف الحاء من الميزان [١/ ٥٤٣]: الحسين بن علي النخعي كتب عنه الإسماعيلي: عمر وتغير لا يعتمد عليه، وأتى بخبر باطل فقال: حدثنا العباس بن الوليد الخلال ثنا مروان بن محمد ثنا سعيد عن قتادة عن أنس مرفوعاً: «فضلت بأربع. . .» الحديث، رواه عنه الإسماعيلي اهـ.

فقال الحافظ في اللسان [٢/ ٣٠٣]: هذا لا ذنب فيه لهذا الرجل، والظاهر أن الضعف من قبل سعيد، وهو ابن بشير، والله أعلم. اهـ.

ثم أعاد الذهبي في ترجمة مروان بن محمد الدمشقي هذا الحديث فقال [٤/ ٩٣]: قال الطبراني في معجمه الأوسط [رقم: ٦٨١٦]:

٤/ ٤٣٢ ثنا محمد بن هارون بن محمد بن بكار ثنا العباس بن الوليد الخلال/ ثنا مروان بن محمد، فذكر الحديث بسنده، ثم قال: هذا خبر منكر اهـ.

ولم يذكر الحافظ في اللسان هذه الترجمة أصلاً لأنها ليست من شرطه، فاعجب لهذا التخليط.

والحديث خرجه أيضاً الدينوري في كتاب المجالسة قال:

حدثنا أحمد بن عباد التميمي ثنا أبي عن مروان بن محمد الأسدي به مثله.

٢٤١١/ ٥٨٨٥ ـ «فُضِّلْتُ عَلَى آدَمَ بخصْلَتَين: كَانَ شَيطَاني كَافِراً فَأَعَانَنِي اللَّهُ عَلَيه حَتَّى أَسْلَمَ، وَكُنَّ أَزْوَاجي عَوناً لِي، وَكَانَ شَيطَانُ آدَمَ كَافِراً وَكَانَتْ زَوْجَتُهُ عَوناً عَلَى خَطِيئَتِهِ».

البيهقي في الدلائل عن ابن عمر

قلت: نقل الشارح أن في سنده محمد بن الوليد بن أبان، وهو وضاع كذاب، فكان حقه أن يصرح بوضعه ولا يقر الحافظ العراقي على قوله: إنه ضعيف، ثم عدم استدراكه العزو على المؤلف يدل على أنه لم يخرجه غير البيهقي مع أنه مخرج في أشهر الكتب وأكثرها تداولاً كتاريخ الخطيب [٣/ ٣٣١]، ومسند الفردوس للديلمي، بل هذا الأخير لا يكاد الشارح يغفل النقل عنه والعزو إليه.

٢٤١٢/ ٥٨٨٨ ـ «فُضِّلَت الْمَرْأَةُ عَلَى الرَّجُلِ بِتِسْعَة وَتِسْعِينَ جُزْءاً مِنَ اللَّذَّةِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْقَى عَلَيهِنَّ الْحَيَاءَ».

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه داود مولى أبي مكمل، قال في الميزان: قال البخاري: منكر الحديث، ثم ساق له هذا الخبر، وأقول: فيه أيضاً ابن لهيعة، وأسامة بن زيد الليثي، قال الذهبي: فيه لين، ورواه الطبراني والديلمي عن ابن عمرو.

قلت: هذا خطأ من وجوه، **الأول**: الموجود في سند الحديث أبو داود بأداة الكنية لا داود.

الثاني: ليس في سند الحديث ابن لهيعة، فإن الحديث رواه ابن المبارك: ثنا أسامة بن زيد عن أبي داود عن أبي هريرة به.

ومن طريق ابن المبارك أورده الذهبي ورواه جماعة منهم: البندهي في شرح المقامات وآخرون.

الثالث: ولو فرضنا وجود ابن لهيعة في سنده فمثل هذا لا يعلل به مع وجود من هو قبله ممن هو أضعف منه.

الرابع: وكذلك أسامة بن زيد الليثي، فإنه وإن كان متكلماً فيه فهو ثقة قد احتج به مسلم في صحيحه. ٤/٤٣٣

الخامس: أسامة بن زيد المذكور في السند ليس هو الليثي، بل هو ابن أسلم لأنه المعروف عند الإطلاق، وإن كان [ابن] المبارك روى عنهما معاً، وهو أضعف من الليثي.

٢٤١٣/ ٥٨٩٠ ـ «فُضُوحُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ فُضُوحِ الآخِرَةِ».

(طب) عن الفضل

قال في الكبير: وفيه القاسم بن يزيد، قال في الميزان عند العقيلي: حديث منكر، وقال العراقي: هذا الحديث منكر، وقال الهيثمي: فيه مجهولون، ورواه أبو يعلى بإسناد أصح من هذا؛ إذ غايته أن فيه عطاء بن مسلم، مختلف فيه، وبقية رجاله كما قال الهيثمي: ثقات، فلو عزاه المصنف إليه لكان أولى.

قلت: بل لو سكت الشارح لكان أولى، فإن هذا اللفظ قطعة من حديث طويل أخرجه جماعة منهم: الترمذي في الشمائل [رقم: ١٢٨]، والبيهقي في السنن، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات، وابن سعد في الطبقات، والقضاعي في مسند الشهاب [رقم: ٢٤٦]، وجماعة، منهم من وقع في روايته هذا اللفظ، ومنهم من لم يقع فيه، فكيف يعزوه المؤلف لمن لم يقع عنده؟! وهب أنه كذلك ولم يعزه إليه فكان ماذا؟!

وقياساً على فعاله نقول: إن الترمذي خرجه في الشمائل من طريق عطاء بن مسلم المذكور، فكان أولى للشارح أن يعزوه إليه لا إلى أبي يعلى، بل خرجه ابن سعد في الطبقات من غير طريق عطاء أيضاً، ومن غير طريق القاسم المذكور، فكان عزوه إليه أولى وأولى، وقد ذكرت أسانيد هذا الحديث ومتونه بطولها في مستخرجي على مسند الشهاب [١/ ٢٢١ ـ ٢٢٣].

٢٤١٤/ ٥٩١٩ ـ «في الجَنَّةِ مائَةُ دَرَجَة مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَين كَمَا بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْض، وَالفِرْدَوْسُ أعْلاهَا دَرَجَةً، وَمنهَا تَفَجَّرُ أنهَارُ الجَنَّة الأَرْبَعَة، وَمِنْ فَوْقِهَا يَكُونُ العَرْشُ، فَإذَا سَأَلْتُم اللَّهَ فَاسأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ».

٤/ ٤٣٤ / (ش. حم. ت. ك) عن عبادة بن الصامت

قال في الكبير: قال المناوي: لم أقف عليه في الصحيحين، ولا أحدهما.

قلت: هذا النقل لا فائدة فيه، ولا معنى له سوى إيهام القراء أن الحديث غير مخرج في أحد الصحيحين، مع أنه في صحيح البخاري في مواضع منه بهذا اللفظ، بل لا بد أن يكون هذا النقل عن المناوي محرفاً، فإما أن يكون أراد من حديث عبادة بن الصامت، أو أراد معنى آخر لم يفهمه الشارح، وإلا فيبعد أن يقول ذلك المناوي.

والحديث في صحيح البخاري في كتاب الجهاد [رقم: ٢٧٩٠]، وفي كتاب التوحيد [رقم: ٧٤٢٣]، ولكن من حديث أبي هريرة ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة، وصام رمضان ـ كان حقاً على الله أن يدخله الجنة، هاجر في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها، قالوا: يا رسول الله أفلا نُنبىء الناس بذلك؟ قال: إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيله، كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمٰن، ومنه تفجر أنهار الجنة».

٢٤١٥/ ٥٩٢٣ ـ «فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ فِي كُلِّ فَرَس دينَارٌ».

(قط. هق) عن جابر

قال في الكبير: قضية تصرف المصنف أن مخرجه خرجه وسلمه والأمر بخلافه، بل قال الدارقطني عقبه: تفرد به فورك بن الحضرمي، وهو ضعيف جداً ومن دونه ضعفاء.

قلت: هذا كذب على تصرف المصنف، فإنه رمز له بعلامة الضعف وما زاد على ذلك فهو لا يفعله؛ لأنه لا ينقل كلام الحفاظ بنصه من أول الكتاب إلى آخره.

٢٤١٦/ ٥٩٢٧ ـ «فِي الرِّكَازِ العُشْرُ».

أبو بكر بن أبي داود في جزء من حديثه عن ابن عمر

قلت: ما تكلم (ش) على هذا الحديث بشيء ولا أجاب عن معارضته للحديث

٤/ ٤٣٥ الصحيح المذكور قبله، وهو حديث باطل كما قال ابن حبان/ في الضعفاء في ترجمة عبد الله بن نافع فإنه قال [٢/ ٢٠]: وهو الذي روى عن أبيه عن نافع عن ابن

عمر أن النبي ﷺ قال: «في الركاز العشر»:

أخبرناه الحسن بن سفيان ثنا عبد الله بن هارون الحمال ثنا ابن أبي فديك ثنا عبد الله بن نافع، وهذا خبر باطل لا أصل له لا ينكر نفي صحته إلا من جهل صناعة العلم.

٥٩٣٦/٢٤١٧ ـ «فِي اللَّبَنِ صَدَقَةٌ».

الروياني عن أبي ذر

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً الخلال والديلمي.

قلت: في هذا أمران، **أحدهما**: أن الديلمي رواه من طريق الروياني فلم يبق فائدة لعزوه إليه، إلا إذا قيل: رواه من طريقه وبدون ذلك فيه إيهام قبيح.

ثانيهما: أن عزوه للخلال فضيحة عظيمة وداهية كبيرة في تحقق جهل الشارح بهذا الفن وعظم تهوره وتخليطه، كما سبق له نظير ذلك مراراً في رجال متعددين، كالبزار وأبي يعلى والطبري والشيرازي، فكل نسبة أو كنية تشابه كنية حافظ [أو] نسبته فصاحبها هو ذلك الحافظ المشهور المخرج وإن اختلف الاسم، وتباعد التاريخ كما بَيَّنَّاهُ مراراً، وكما وقع هنا، فإن الديلمي قال في مسند الفردوس [رقم: ٤٣٧٣]:

أخبرنا الحسين بن عبد الملك الخلال أخبرنا الفضل الرازي أخبرنا ابن فناكي أخبرنا محمد بن هارون الروياني ثنا بشر بن آدم ابن بنت أزهر السمان ثنا أبو عاصم ثنا موسى بن عبيدة ثنا عمران بن أبي أنس عن مالك بن أوس بن الحدثان عن أبي ذر به.

فالخلال المخرج صاحب المصنفات اسمه: أحمد بن محمد بن هارون، وهذا اسمه: الحسين بن عبد الملك، وأبو بكر الخلال المخرج مات سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، والمذكور في هذا السند المسمى حسين بن عبد الملك هو شيخ للديلمي المولود بعد السبعين وأربعمائة، وحيث وافقت نسبته نسبة الخلال المتقدم فهو هو في نظر هذا الشارح المتهور، وإن اختلف الاسم وتباين التاريخ.

٥٩٤٩/٢٤١٨ ـ «/ فِي ثَقِيفٍ كَذَّابٌ وَمُبِيرٌ». ٤/٤٣٦

(ت) عن ابن عمر (طب) عن سلامة بن الحر

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته، وليس كما قال، ففيه من طريق الترمذي عبد الله بن عصم، قال ابن حبان: منكر الحديث، وخبر الطبراني أعله الهيثمي بأن فيه نسوة مساتير.

قلت: لو سكت الشارح لكان أستر لجهله، فإنه لا يعود من التعقب على

المصنف إلا بالفضيحة، فعبد الله بن عصم الذي في حديث ابن عمر، وإن قال ابن حبان فيه: إنه منكر الحديث، فقد ناقض هو نفسه فيه فذكره في الثقات ووثقه أيضاً ابن معين والعجلي، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ، ولهذا حسن له الترمذي هذا الحديث، وهو كما قال بالنسبة لهذا الطريق وحده، فإذا انضم إليه حديث سلامة بن الحر الذي هو على شرط الحسن أيضاً، فالمتن صحيح بلا خلاف فكيف وهو في صحيح مسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر [رقم: ٢٥٤٥] بلفظ: «إن في ثقيف كذاباً ومبيراً» كما سبق للمصنف في حرف الألف؟! فهو إذاً فوق الصحيح المتفق عليه، بيد أن الشارح لا يفهم من هذا الفن شيئاً ولا يريح الناس من التعب ولا نفسه من الفضول.

٢٤١٩/٥٩٥٦ - «فِي كِتَابِ اللَّهِ ثَمَانُ آيَاتٍ لِلْعَيْنِ: الفَاتِحَةُ، وَآيَةُ الْكُرْسِيِّ».

(فر) عن عمران بن حصين

قال في الكبير: ورواه عنه الميداني أيضاً.

قلت: هذا مخرج جديد اختلقه الشارح كأنه لما رأى هذه النسبة في رجال الإسناد عند الديلمي تعشقها للعزو، فأضاف إليها التخريج أو ذهب وهمه من الأمثال للميداني إلى مصنف آخر في الحديث للميداني البعيد عن هذا الميدان، والمقصود أنه لا يوجد في الدنيا ميداني حافظ مسند مصنف يعزى إليه إلا في وهم هذا الشارح المسكين.

قال الديلمي في مسند الفردوس [رقم: ٤٣٧٢]:

٤/٤٣٧ أخبرنا أبي أخبرنا أبو الحسن الميداني أخبرنا ابن إبراهيم/ بن علي الآملي بالري حدثنا أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد بن ماينا الحافظ ببخارى أخبرنا محمد بن إدريس البغدادي أخبرنا إبراهيم بن أحمد المستملي ثنا علي بن طاهر ثنا أحمد بن محمد بن مخلد ثنا أحمد بن محمد الهاشمي عن محمد بن صالح الكتبي عن جعفر بن محمد البصري عن زياد الأعلم عن الحسن عن عمران رفعه: «في كتاب الله عز وجل ثمان آيات للعين لا يقرؤها عبد في دار فيصيبهم ذلك اليوم عين إنس أو جن: فاتحة الكتاب سبع آيات، وآية الكرسي».

٢٤٢٠/٥٩٥٧ - «فِي كُلِّ إِشَارَةٍ في التَّشهُّدِ[1] عَشْرُ حَسَنَاتٍ».

المؤمل بن إهاب في جزئه عن عقبة بن عامر

قلت: قال المؤمل في جزئه:

---

(١) في المطبوع من الفيض: «فِي الصَّلاةِ».

حدثنا زيد بن الحبان ثنا ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن أبي عشانة عن عقبة بن عامر به.

٢٤٢١/٥٩٥٨ ـ «فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ حَرَّى أَجْرٌ».

(حم. هـ) عن سراقة بن مالك (حم) عن ابن عمرو

قال في الكبير وسببه كما في مسند أبي يعلى، «قيل: يا رسول الله، الضوال ترد علينا هل لنا أجر أن نسقيها؟ قال: نعم. . . .» ثم ذكره، وقضية اقتصار المصنف على ابن ماجه أنه تفرد به، وهو ذهول، فقد خرجه الشيخان معاً البخاري في بدء الخلق، وفي باب: الآبار عن أبي هريرة بلفظ: «في كل ذات كبد رطبة أجر»، ومسلم في الحيوان عنه كمثل معناه، وعذر المصنف أنه في ذيل حديث المومسة التي سقت الكلب فلم يتفطن له.

قلت: وتفطنت أنت له فعجباً لك ما أحفظك، بل عذر المصنف أنه عاقل غير مجنون وعالم غير جاهل، ثم ما عزاه لأبي يعلى من سبب ورود الحديث إبعاد في النجعة فإنه كذلك عند الأصلين المعزو إليهما وهما: مسند أحمد وسنن ابن ماجه، فلئن كان للمؤلف عذر كما زعمه الشارح في عدم عزوه إلى الصحيحين، فهو لا عذر له أصلاً في عزو سببه إلى أبي يعلى مع وجوده في الأصلين المذكورين،/ مع ٤/٤٣٨
أن المؤلف ليس له حق أن يذكر عزواً في غير موضعه، وإنما الشارح يلصق به عيوباً ثم يتفضل عليه بالاعتذار عنه فجزاه الله على ذلك.

٢٤٢٢/٥٩٦٢ ـ «فِي كُلِّ قَرْنٍ مِنْ أُمَّتِي سَابِقُونَ».

الحكيم عن أنس

قال في الكبير: ورواه أبو نعيم والديلمي عن ابن عباس، فما أوهمه عدول المصنف للحكيم من أنه لا يوجد لأحد من المشاهير غير جيد.

قلت: في هذا أخطاء، **الأول:** أن هذا الحديث ليس هو من حديث أنس عند الحكيم، بل هو عنده من مرسل محمد بن عجلان، قال في الأصل الخامس والأربعين ومائة:

حدثنا أبي رحمه الله قال: حدثنا محمد بن الحسن ثنا عبد الله بن المبارك قال: حدثنا ليث بن سعد عن محمد بن عجلان قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره.

وهكذا نقله المصنف في الخبر الدال أيضاً فما وقع هنا فهو سبق قلم أو سهو من الكاتب، فكان على الشارح أنِ ينبه على ذلك لا سيما وهو ينقل من النوادر كما نقل منها في الكلام على نفس هذا الحديث.

الثاني: أن أبا نعيم والديلمي لم يروياه من حديث ابن عباس، بل من حديث عبد الله بن عمرو كما سأذكره.

الثالث: أنه أطلق العزو إلى أبي نعيم لأنه رآه في مسند الفردوس مخرجاً من طريقه فلم يعرف في أي كتاب هو من كتب أبي نعيم مع أنه في الحلية في خطبتها وهو كثير النقل من الحلية فكان العزو إلى الأصل مع التبيين أولى، بل أوجب.

قال أبو نعيم [١/٨]:

حدثنا عبد الله بن جعفر ثنا إسماعيل بن عبد الله ثنا سعيد بن أبي مريم ثنا يحيى بن أيوب عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «لكل قرن من أمتي سابقون».

أما الديلمي فقال [٤٣٧٥ ـ مكرر]:

أخبرنا الحداد أخبرنا أبو نعيم حدثنا ابن فارس ثنا إسماعيل بن سمويه ثنا سعيد بن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن ابن عجلان بسنده، إلا أنه ذكره بلفظ: «في كل» بـ «الفاء».

الرابع: أن أبا نعيم خرجه بلفظ: «لكل» بـ «اللام» كما ذكرناه، وقد ذكره
٤/٤٣٩ المصنف/ في حرف اللام، وعزاه لأبي نعيم كما سيأتي إن شاء الله، فلم يبق الإيهام إلا في قلم الشارح مع الجرأة والجهل والخطإ.

٢٤٢٣/ ٥٩٦٤ ـ «فِي لَيلَة النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ يُوحي اللَّهُ إِلَى مَلَكِ الْمَوْتِ بِقَبْضِ كُلِّ نَفسٍ يُرِيدُ قَبْضَهَا في تِلْكَ السَّنَة».

الدينوري في المجالسة عن راشد بن سعد مرسلاً

قال في الكبير: كتاب المجالسة في عدة أسفار.

قلت: لا بل هو في سفر واحد، وإنما هو في أربعة وعشرين جزءاً حديثياً كانت عندي منه نسخة في مجلد متوسط غير مجزأة وضاعت مني، ثم وقعت إلي منه نسخة أخرى في مجلد كبير مجزأة على أربعة وعشرين جزءاً، ثم إن هذا الحديث لم يسلك فيه المصنف طريقه في الترتيب، فإن هذا بعض حديث عند مخرجه.

قال الدينوري:

حدثنا أحمد بن خليد بن يزيد بن عبد الله الكندي ثنا أبو اليمان الحكم بن نافع ثنا أبو بكر بن أبي مريم عن راشد بن سعد أن النبي ﷺ قال: «إن الله تبارك وتعالى يطلع إلى عباده ليلة النصف من شعبان فيغفر لخلقه كلهم إلا المشرك والمشاحن، وفيها يوحي الله عز وجل إلى ملك الموت بقبض كل نفس يريد قبضها

في تلك السنة» اهـ.

فالظاهر أن المصنف لم ينقل الحديث من الأصل، وإنما قلد فيه من نقله فتصرف فيه واختصره.

٢٤٢٤/ ٥٩٦٦ ـ «فِي هَذَا مَرَّةً، وَفِي هَذَا مَرَّةً، يَعْنِي: القُرْآنَ وَالشِّعْرَ».

ابن الانباري في الوقف عن أبي بكرة

قلت: هذا حديث باطل لأنه من رواية الكديمي وهو متهم.

قال ابن الأنباري في الوقف والابتداء:

حدثنا الكديمي ثنا محمد بن عبيد الله العتبي قال: حدثنا أبي عن المسيب بن شريك عن عبد الوهاب بن عبيد الله بن أبي بكرة عن أبيه عن أبي بكرة قال: «كنت عند النبي ﷺ وعنده أعرابي ينشده، فقلت: يا رسول الله أشعراً أم قرآناً؟ قال: في هذا. . .» وذكره.

٢٤٢٥/ ٥٩٧٢ ـ / «الفَارُّ مِنَ الطَّاعُونِ كَالْفَارِّ مِنَ الزَّحْفِ، وَمَنْ صَبَرَ فِيهِ كَانَ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ». ٤/ ٤٤٠

(حم) عن جابر

قال في الكبير: قال الحافظ: جاء من حديث جابر بإسناد ضعيف، ومن حديث جابر بإسناد جيد اهـ. وقد أورده المصنف من حديث جابر واقتصر عليه ثم لم يكتف بذلك حتى رمز لصحته فانعكس عليه الحال.

قلت: الحال انعكس عليك لا عليه، فإنه رمز لهذا الحديث بعلامة الضعف لأنه من رواية عمرو بن جابر الحضرمي عن جابر، هذا من جهة، ومن جهة فإن حديث عائشة ليس هو مثل حديث جابر لأنه ليس فيه: «ومن صبر عليه كان له أجر شهيد».

قال أحمد [٦/ ٨٢]:

حدثنا يحيى بن إسحاق ثنا جعفر بن كيسان حدثتني عمرة بنت قيس العدوية قالت: سمعت عائشة تقول: قال رسول الله ﷺ: «الفار من الطاعون كالفار من الزحف».

٢٤٢٦/ ٥٩٧٨ ـ «الفَخِذُ عَوْرَةٌ».

(ت) عن جرهد، وعن ابن عباس

قال الشارح: جرهد بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهاء، وزاد في الكبير: أن حديثه خرجه أيضاً البخاري في التاريخ وأبو داود وأحمد والطبراني، وأن حديث

ابن عباس خرجه أيضاً أحمد وعبد بن حميد، وضعفه البخاري في التاريخ، وقال ابن حجر في المقدمة: فيه اضطراب، وقال في الإصابة: اختلفوا في إسناده اختلافاً كثيراً وصححه ابن حبان مع ذلك، رواه البخاري في تاريخه وأحمد والطبراني وغيرهم عن محمد بن جحش مرفوعاً، وعلقه البخاري في الصحيح، ومما تقرر عرف أن اقتصار المؤلف على عزوه للترمذي وحده غير جيد.

قلت: فيه أمور، **الأول**: جرهد بفتح الجيم والهاء كجعفر، وهذا هو المشهور وضبطه بعضهم أيضاً بضم الجيم والهاء معاً كسنبل، أمَّا ضم الجيم وفتح الهاء كما قال الشارح، فهو من أخطائه اللازمة لقلمه.

الثاني: لفظ حديث محمد بن جحش: «غط فخذك، فإن الفخذ عورة» وكذلك ٤/٤٤١ لفظ/ حديث ابن عباس عند الآخرين: «غط فخذك، فإن فخذ الرجل من عورته».

وقد ذكرهما المصنف في حرف الغين سابقاً.

الثالث: لم يقل أحد أن الاستقصاء في العزو واجب على العالم أو شرط في العزو والتخريج ولا هو داخل في إمكان مخلوق، بل كل واحد يعزو إلى من تيسر له الاطلاع عليه، غاية ما في الباب أنه من الأفضل عندهم إذا كان الحديث في الصحيحين خاصة ألا يعزى إلى غيرهما، فما يقوله هذا الرجل إنما هو من جهله.

الرابع: قد أخرج هذا الحديث جماعة يطول تتبعهم، منهم: الطيالسي [ص١٦٢، ١٦٣]، والدارمي [٢/ ٢٨١]، والحاكم [٤/ ١٨٠]، والبيهقي [٢/ ٢٢٨]، وأبو نعيم، والطحاوي في مشكل الآثار، والديلمي في مسند الفردوس [رقم: ٤٤٣١]، وآخرون، بل عزاه الحافظ لأشهر الكتب وهو موطأ مالك، كما أنه ورد أيضاً من حديث قبيصة، وعلي بن أبي طالب، فعدم عزو الشارح لهؤلاء غير جيد أيضاً.

٢٤٢٧/ ٥٩٧٩ ـ «الفَخْرُ وَالخُيَلاءُ فِي أهْلِ الإبِلِ، والسَّكِينَةُ وَالوَقَارُ فِي أهْلِ الغَنَمِ».

(حم) عن أبي سعيد

قال في الكبير: ظاهره أن ذا لا يوجد مخرجاً في أحد الصحيحين وهو ذهول، فقد عزاه في الفردوس لهما معاً بلفظ: «الفخر والخيلاء في الفدادين من أهل الوبر، والسكينة في أهل الغنم» اهـ. بنصه، ثم رأيته فيه في كتاب الأنبياء كما ذكره.

قلت: كذبت والله، ما رأيته كذلك ولا خرجه البخاري لا في الأنبياء ولا في غيره كذلك، بل خرجه في بدء الخلق أولاً لا في الأنبياء، ومن حديث أبي هريرة

ثانياً لا من حديث أبي سعيد، وأول الحديث عنده لفظ آخر ثالثاً لا هذا اللفظ.

قال البخاري [رقم: ٣٣٠١]:

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «رأس الكفر نحو المشرق، والفخر والخيلاء في أهل الخيل والإبل والفدادين أهل الوبر، والسكينة في أهل الغنم».

وهكذا أخرجه مسلم [٥٢/ ٩١]، فهذا حديث آخر من حديث أبي هريرة، وأوله حرف الراء، وقد ذكره المصنف سابقاً في «الراء» وعزاه لمالك والشيخين، ولكن الشارح عديم الحياء قليل الدين.

٢٤٢٨/ ٥٩٨٠ ـ «/ الفِرَارُ مِنَ الطَّاعُونِ كَالفِرَارِ مِنَ الزَّحْفِ». ٤/ ٤٤٢

ابن سعد عن عائشة

قال في الكبير: وقضية كلام المؤلف أنه لم يره مخرجاً لأشهر ولا أحق بالعزو من ابن سعد، وإلا لما أبعد النجعة والأمر بخلافه، فقد رواه أحمد بما يتضمن المعنى المذكور وزيادة، ولفظه: «الفار من الطاعون كالفار من الزحف والصابر فيه له أجر شهيد» اهـ. فالعدول عنه غير سديد.

قلت: بل كذبك غير سديد، فأحمد رواه [٦/ ٨٢] بلفظ اسم الفاعل وهو: «الفار من الطاعون»، وبدون زيادة ذكر «الصابر»، وقد قدمه المؤلف في موضعه قريباً من الفاء بعدها ألف، وابن سعد [٨/ ٤٩٠] خرجه بلفظ المصدر كما ترى، ولذلك أعاده المؤلف هنا؛ وإذ أعمى الشارح جهله عن رؤية هذا التدقيق، فكان الأولى له أن يسكت.

* * *

حرف القاف

٢٤٢٩/٥٩٩٣ ـ «قَابِلُوا النِّعَالَ».

ابن سعد والبغوي والباوردي زاد في الكبير في جزئه

(طب) وابو نعيم عن إبراهيم الطائفي

قلت: قوله عن الباوردي أنه خرج هذا الحديث في جزئه يدل على أنه ما شم رائحة لمعرفة هذ الفن، فكتاب الباوردي في الصحابة أشهر بين أهل الحديث من صحيح البخاري، ولكن هكذا الرجل، ومع ذلك ابتلاه الله بالوقيعة في المؤلف الإمام الحافظ المجتهد المحقق.

٢٤٣٠/٥٩٩٧ ـ «قَاتِلْ دُونَ مَالِكَ حَتَّى تَحُوزَ مَالَكَ، أَوْ تُقْتَلَ فَتَكُونَ مِن شُهَدَاءِ الآخِرَةِ».

(حم. طب) عن مخارق

قال في الكبير: مخارق في الصحابة بجلي وشيباني وهلالي، فلو ميزه لكان أولى.

قلت: ولم لم تميزه أنت وأنت الشارح المنتقد وهذا من شأنك لا من شأن الماعن[1] وبعد، فمخارق هذا هو الشيباني، والحديث من رواية ابنه قابوس عنه.

٢٤٣١/٥٩٩٨ ـ «قَاتِلُ عَمَّار وَسَالِبُه في النَّار».

(طب) عن عمرو بن العاص، وعن ابنه

٤/٤٤٣ قال في الكبير: ورواه عنه أحمد أيضاً، قال الهيثمي بعد ما عزاه إليهما:/ ورجال أحمد ثقات، فاقتضى أن رجال الطبراني ليسوا كذلك، فعكس المصنف ولم يكتف بذلك حتى رمز لصحته.

قلت: وأنت لم تكتف بعدم التمييز والفرق بين لفظ رواية أحمد ورواية الطبراني حتى كذبت على المصنف ونسبت إليه أنه رمز لصحته، والواقع أنه لم يرمز له بشيء أصلاً مع أنه لو رمز له بالصحة لكان مصيباً، فإن رجاله عند الطبراني رجال

---

(١) الماعن: هو المتباعد في عدوه، ومنه أمعن الفرس إمعاناً تباعد في عدوه. انظر المصباح المنير (ص٢٢٠).

الصحيح غير أنه من رواية ليث بن أبي سليم، لكنه صرح فيه بالتحديث فكان على شرط الصحيح.

وبعد، فاسمع لفظ رواية أحمد والطبراني التي نقل كلام الهيثمي عليها، ونصه: وعن أبي الغادية قال: قتل عمار، فأخبر عمرو بن العاص، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن قاتله وسالبه في النار» قيل لعمرو: فإنك هو ذا تقاتله؟ قال: إنما قال: «قاتله وسالبه». رواه أحمد، والطبراني بنحوه، ورجال أحمد ثقات اهـ.

فهذا اللفظ لا يتأتى للمصنف أن يذكره مطلقاً، لأن المرفوع فيه لا يتم بغير ذكر الموقوف؛ إذ يكون متنه: «إن قاتله وسالبه في النار» فيبقى مبهماً لا يعود الضمير فيه على معروف، ثم لو جاز له ذلك لكان موضعه حرف الألف لأنه مصدر بإن.

أما حديث الباب: فذكره الحافظ نور الدين في موضع آخر من مجمع الزوائد، فقال: وعن عبد الله بن عمرو: أن رجلين أتيا عمرو بن العاص يختصمان في دم عمار وسلبه فقال عمرو: خليا عنه، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قاتل عمار وسالبه في النار» رواه الطبراني، وقد صرح ليث بالتحديث ورجاله رجال الصحيح اهـ. فليت هذا الرجل رفق بنفسه وسكت عن فضيحتها عند كل مناسبة يظن عندها أنه سيفضح المصنف ويشفي صدره منه.

٢٤٣٢/ ٥٩٩٩ ـ «قَارِىءُ سُورة الكَهفِ، تُدعَى فِي التَّوْرَاةِ: الحَائِلَةُ، تَحُولُ بَيْنَ قَارِئِهَا وَبَيْنَ النَّارِ».

(هب. فر) عن ابن عباس

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه البيهقي سكت عليه، والأمر بخلافه، وهو تلبيس فاحش/، بل عقبه بقوله: تفرد به محمد بن عبد الرحمٰن الجذعاني هكذا وهو منكر. ٤/ ٤٤٤

قلت: بل كلامك هذا كذب فاحش وصفاقة وجه متناهية، فالمصنف رمز له بعلامة الضعيف، وهو يكتفي بذلك عن التصريح سواء في المخرجين في مراتب الحديث، ولكنك قليل الحياء.

٢٤٣٣/ ٦٠٣٣ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: الكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِداً مِنْهُمَا قَذَفْتُهُ فِي النَّارِ».

(حم. د. هـ) عن أبي هريرة (هـ) عن ابن عباس

قال في الكبير: تبع في عزوه لأبي داود الإشبيلي، قال في المنار: ولا أعرفه

عند أبي داود. . . إلخ.

قلت: ذكر المصنف بعد هذا حديث: «قال الله تعالى: الكبرياء ردائي والعز إزاري فمن نازعني في شيء منهما عذبته» وعزاه لسمويه عن أبي سعيد وأبي هريرة، فكتب عليه الشارح في الكبير أيضاً: ورواه بنحوه أبو داود، وابن ماجه اهـ.

فبينما هو ينكر على المصنف عزوه لأبي داود ويقول: إنه قلد فيه الإشبيلي الذي يريد به عبد الحق صاحب الأحكام، وهو من التعبير الغريب في اسمه، إذ يعود فيستدرك على المؤلف في حديث آخر أن أبا داود خرجه وليس بينهما إلا بضعة أسطر، مع أن حديث أبي سعيد وأبي هريرة ما خرجه لا أبو داود ولا ابن ماجه، وإنما أخرجه البخاري في الأدب المفرد [رقم: ٥٥٢] ولكن بسياق آخر ولفظه: «العز إزاره والكبرياء رداؤه فمن نازعني شيء منهما عذبته»، أما حديث أبي هريرة هذا فليس الأمر فيه كما قال صاحب المنار ولا كما ظنه الشارح بل هو موجودٌ في سنن أبي داود كما قال المصنف، قال أبو داود: ثنا موسى بن إسماعيل (ح).

وثنا هناد بن السري عن أبي الأحوص المغني عن عطاء بن السائب، قال موسى: عن سلمان الأغر، وقال هناد: عن الأغر أبي مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وقد ذكره أيضاً الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة، فكأنه لم يكن في نسخته من سنن أبي داود أو لم يقف عليه فيه، والله أعلم.

٢٤٣٤/٦٠٣٦ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْراً».

(حم. ت. حب) عن أبي هريرة

٤/٤٤٥ قال في الكبير: قال (ت): حسن غريب اهـ. وفيه/ مسلمة بن علي الخشني، قال في الميزان: شامي واهٍ، وقال البخاري: منكر الحديث، والنسائي: متروك، وابن عدي: حديثه غير محفوظ ثم ساق له هذا الخبر.

قلت: هذا الشارح رجل ابتلى الله تعالى به الحديث وأهله، فهو جاهل لا يوافق الحق ولا يسكت عما لا يعلم فيوقع من يغتر به في الدواهي العظام والأخطاء الجسام فمن يراه ينقل عن الترمذي أنه قال: حسن غريب يظنه راجع الحديث في سنن الترمذي، فإذا رآه نص بعد ذلك على أن فيه مسلمة بن علي يعتقد أن الأمر كذلك وأن الترمذي واهم في تحسينه، وكذلك ابن حبان في تصحيحه، والواقع خلاف ذلك، والحديث لا وجود لمسلمة بن علي الخشني في سنده أصلاً، وإنما الشارح سبق له قبل أن يبتلي الله به كتاب الجامع الصغير أن رتب أحاديث الميزان على حروف المعجم، فإذا وجد حديثاً في ترجمة رجل منه جزم بأن كل من خرج

ذلك الحديث فقد أخرجه من طريقه، وذلك لقلة أمانته وعدم تحقيقه وفرط جهله بهذا الفن، فهؤلاء المذكورون ما خرج واحد منهم الحديث من طريق مسلمة بن علي، قال أحمد [٢/ ٢٣٧]:

حدثنا الوليد ثنا الأوزاعي حدثني قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ به.

وقال الترمذي [رقم: ٧٠٠]:

حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري ثنا الوليد بن مسلم هو شيخ أحمد به.

ثم قال [رقم: ٧٠١]: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمٰن ثنا أبو عاصم وأبو المغيرة عن الأوزاعي نحوه، ثم قال: حديث حسن غريب.

وهكذا أخرجه جماعة أيضاً، قال أبو عمرو بن نجيد في جزئه: ثنا أبو مسلم الكشي ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل عن الأوزاعي به.

وقال البيهقي في السنن [٤/ ٢٣٧]:

أخبرنا أبو عبد الله إسحاق بن محمد السوسي ثنا أبو العباس الأصم ثنا محمد ابن عوف ثنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي به.

أما مسلمة بن علي الخشني فرواه عن هشام بن عمار عنه عن الأوزاعي به.

فهو أحد الرواة له عن الأوزاعي، وقد تابعه جماعة كما رأيت، ولم يخرجه أحد المذكورين من طريقه.

٢٤٣٥/ ٦٠٣٩ ـ «/ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَحَبُّ مَا تَعَبَّدَنِي بِهِ عَبْدِي إِلَيَّ النُّصْحُ لِي». ٤/ ٤٤٦

(حم) عن أبي أمامة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وليس كما قال، فقد قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي: إسناده ضعيف اهـ. وأعله الهيثمي بأن فيه عبيد الله بن زخر عن علي بن يزيد، وكلاهما ضعيف.

قلت: ليس كل ما يرويه الضعيف ضعيفاً، وعبيد الله بن زحر صدوق يخطىء وشيخه حافظ مكثر، وكل مكثر لا بد أن تقع في حديثه المناكير إذا لم يكن ضابطاً واعياً منتقياً، والحديث تعرف صحته ونكارته من متنه أيضاً، وليس نظر الحافظين العراقي والهيثمي كنظر المؤلف، فهما ينظران للحديث باعتبار سنده فقط، والمؤلف يجمع بين ذلك وبين النظر في المعنى واللفظ الذي ينادي في هذا الحديث بالصحة مع وجود الشواهد لأصله، فإن هذا حديث طويل اختصره أحمد وطوله غيره.

قال البيهقي في الزهد [رقم: ٧٠٢]:

أنبأنا أبو طاهر الفقيه وأبو عبد الرحمٰن السلمي قالا: حدثنا أبو الحسن الطرائفي ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ثنا سعيد بن أبي مريم ثنا يحيى بن أيوب أخبرني ابن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله عز وجل يقول: ما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فأكون سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ولسانه الذي ينطق به، وقلبه الذي يعقل به، وإذا دعاني أجبته، وإذا سألني أعطيته، وإذا استنصرني نصرته، وأحب ما تعبد به عبدي النصح لي» وفي رواية السلمي: «وَأَعْبَدُ ما يَعْبُدُ به» اهـ.

فهذا حديث أصله في الصحيح وله طرق متعددة صحيحة شاهدة له، وعلى متنه حلاوة النبوة وطلاوة الرسالة، فلا يضير كون راويه ضعيفاً في نظر الحافظ المحقق الجامع بين الرواية والنظر، خلاف ما عليه الحفاظ الجامدون ولا سيما الأقدمون منهم الذين لم يضربوا بسهم في النظر والمعقول أصلاً، كابن معين، وأبي حاتم،
٤/٤٤٧ وأبي زرعة وأمثالهم الذين/ يحكمون بالوضع والنكارة على أحاديث مخرجة في الصحيحين لا من جهة الإسناد فقط، بل ومن جهة أخرى أيضاً، وهي كونهم لم يدركوا معناها، ولا اتسعت مداركهم للجمع بينها وبين ما قد يبدو منه التعارض من نصوص أخرى، وهذا الحديث أيضاً من ذلك القبيل، فقد ذكره ابن أبي حاتم في العلل [رقم: ١٨٧٢] من طريق هشام بن عمار عن صدقة بن خالد قال:

حدثنا عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة به مطولاً كالذي قدمته إلا أنه قال في آخره: «وأحب عبادة عبدي إليّ النصيحة» وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عنه فأجابه: بأنه حديث منكر جداً، مع أنه في الصحيح بتمامه ما عدا الجملة الأخيرة التي هي حديث الباب، وقد أفادتنا رواية ابن أبي حاتم للحديث وجود متابع لعبيد الله بن زحر، وهو عثمان بن أبي العاتكة كما أشار لروايته أيضاً أبو نعيم في الحلية [٨/ ١٧٥] فإنه روى الحديث من طريق ابن المبارك عن يحيى بن أيوب عن عبد الله عن علي بن يزيد به، مختصراً مثل ما هو في المتن هنا، ثم قال: رواه يحيى بن أيوب عن عبيد الله مثله، ورواه صدقة بن خالد عن عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد مثله اهـ.

كذا وقع في الأصل المطبوع عبد الله مكبر، وذهب من الأصل اسم والده، وأن أبا نعيم قال بعده: رواه يحيى بن أيوب عن عبيد الله مثله، وكل هذا تحريف، فإن يحيى بن أيوب قد تقدم في أول السند عنده، وشيخه هو عبيد الله بن زحر بالتصغير، وكذلك وجدته عند ابن المبارك في الزهد قال [رقم: ٢٠٤]: أخبرنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر فذكره بسنده مختصراً كما هنا. والمقصود أن

الحديث حسن أو صحيح، وعلي بن يزيد لم يتفرد به، ومتنه شاهد لصحته، والله أعلم.

٢٤٣٦/٦٠٤٣ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إذَا وَجَّهْتُ إلَى عَبْد من عَبِيدي مُصيبَةً في بَدَنه أوْ في وَلَده أوْ فِي مَاله فَاسْتَقْبَلَهُ بِصَبْر جَميل ـ اسْتَحْيَيْتُ يَوْمَ القِيَامَةِ/ أنْ أنْصِبَ لَهُ ميزَاناً، أو أنْشُرَ لَهُ دِيواناً». ٤/٤٤٨

الحكيم عن أنس

قال في الكبير: ورواه عنه ابن عدي باللفظ المذكور، قال الحافظ العراقي: وسنده ضعيف.

قلت: قد أبعد النجعة في الاستدراك بابن عدي مع أن الحديث فيما هو أشهر منه وهو مسند الشهاب للقضاعي ومسند الفردوس للديلمي كما سأذكره، وكذلك أخرجه الدينوري في المجالسة فقال:

حدثنا أبو إسماعيل الترمذي ثنا عبد الله بن عبد الجبار ثنا يعقوب بن الجهم قال: حدثني عمرو بن جرير عن عبد العزيز ـ هو ابن زياد ـ عن أنس عن النبي ﷺ عن جبريل عن الله تبارك وتعالى قال: «إذا وجهت. . .» وذكره، ومن طريقه أخرجه القضاعي في مسند الشهاب [رقم: ١٤٦٢] الذي رتبه الشارح.

وقال الديلمي في مسند الفردوس:

أنبأنا نصر بن محمد بن علي الخياط أنبأنا أبي أنا أبو بكر محمد بن عبد الله ابن دوزبه ثنا محمد بن عبد الله بن بكر ثنا عثمان بن خرزاد ثنا عبد الله بن عبد الجبار به.

٢٤٣٧/٦٠٤٦ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إذَا سَلَبْتُ من عَبْدِي كَرِيمَتَيه وَهُوَ بهمَا ضَنِينٌ لَم أرْضَ لَهُ بِهِمَا ثَوَاباً دُونَ الجَنَّةِ إذَا حَمِدَنِي عَلَيهِمَا».

(طب. حل) عن العرباض

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف.

قلت: ورد من غير طريقه، قال البخاري في التاريخ الكبير [٨/ ٤١٢]: قال لي زكريا:

ثنا الحكم بن المبارك ثنا يحيى بن سعيد الحمصي ثنا يونس ـ يعني: ابن عثمان ـ عن لقمان بن عامر عن سويد بن جبلة عن العرباض بن سارية عن النبي ﷺ [قال]: قال الله عز وجل: «إذا أخذت كريمتي عبدي هو بهما ضنين لم أرض له بهما ثواباً دون الجنة».

٦٠٤٧/٢٤٣٨ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنِّي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا، مَنْ أَقَرَّ لِي بِالتَّوْحِيدِ دَخَلَ حِصْنِي وَمَنْ دَخَلَ حِصْنِي أَمِنَ مِنْ عَذَابِي».

الشيرازي عن علي

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: في إسناده ضعيف، وقول الديلمي: حديث ثابت ـ مردود.

٤٤٩/٤ **قلت**: العراقي يتكلم على سند الحديث عند الشيرازي ومن وقف/ عليه.

والديلمي يريد أن المتن ثابت في حد ذاته لأنه وارد عن علي بن موسى الرضى من طرق متعددة بلغت حد الشهرة والاستفاضة بما يفيد ثبوته عن الرضى عليه السلام، ولا بد وقد ذكرت كثيراً من طرقه في مستخرجي على مسند الشهاب [٢/ ٣٧٢] بما لم أره مجموعاً في غيره ولله الحمد فارجع إليه.

٦٠٤٨/٢٤٣٩ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، مَهْمَا عَبَدتَنِي وَرَجَوْتَنِي وَلَمْ تُشْرِكْ بِي شَيْئاً غَفَرْتُ لَكَ مَا كَانَ مِنكَ، وَإِن اسْتَقْبَلْتَنِي بِملء السَّمَاء وَالأَرْضِ خَطَايَا وَذُنُوباً اسْتَقْبَلْتُكَ بِمِثْلِهِنَّ مِنَ الْمَغْفِرَة، وَأَغْفِرُ لَكَ وَلا أُبَالِي».

(طب) عن أبي الدرداء

قال الشارح: وإسناده حسن.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: رواه الطبراني في الثلاثة وفيه إبراهيم بن إسحاق الصيني، وقيس بن الربيع وفيهما خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح.

قلت: ما أصاب في الأول، ولا في الثاني، وذلك أن ما نقله في الكبير عن الحافظ الهيثمي غلط عليه، فإنه قال ذلك في حديث ابن عباس لا في حديث أبي الدرداء، فإن حديث ابن عباس هو الذي رواه (طب) في الثلاثة وفيه إبراهيم الصيني، وقيس بن الربيع.

قال الطبراني في الصغير [رقم: ٨٠٧]:

ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا إبراهيم بن إسحاق الصيني ثنا قيس بن الربيع عن حبيب بن أبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله عز وجل: «يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان فيك، ولو أتيتني بملء الأرض خطايا لقيتك بملء الأرض مغفرة ما لم تشرك بي شيئاً، ولو بلغت خطاياك عنان السماء ثم استغفرتني لغفرت لك» اهـ.

أما حديث أبي الدرداء فقال الهيثمي: فيه العلاء بن زيد، وهو متروك اهـ.

وعليه: فحديث أبي الدرداء ضعيف السند جداً، بل يكاد يكون موضوعاً لأن

العلاء المذكور متهم بالوضع، فإن قلت: الشارح تابع للمصنف فالخطأ منه.

قلت: لا فإن المصنف/ حكم للمتن بأنه حسن، وهو كذلك باعتبار شواهده ٤/ ٤٥٠
الكثيرة من حديث ابن عباس المذكور، وحديث أبي ذر وغيرهما.

وأما الشارح فقال: إسناده حسن، وهو ليس كذلك كما ترى، فظهر الفرق بينهما.

٢٤٤٠/ ٦٠٤٩ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلْيَظنَّ بِي مَا شَاءَ».

(طب. ك) عن واثلة

قلت: أخرجه أيضاً ابن المبارك في الزهد [رقم: ٩٠٩] قال:

أخبرنا هشام بن الغاز عن حبان أبي النضر حدثه قال: سمعت واثلة بن الأسقع به.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في حسن الظن [ص١٦، رقم ٢]:

حدثنا زهير بن حرب ثنا شبابة بن سوار ثنا هشام بن الغاز به.

وأخرجه الدولابي في الكنى [٢/ ١٣٧، ١٣٨]:

أخبرني أحمد بن شعيب أنبأنا سويد بن نصر ثنا عبد الله عن هشام بن الغاز به.

وأخرجه ابن شاهين في الترغيب قال:

حدثنا نصر بن القاسم الفرائضي ثنا سريج بن يونس ثنا الوليد بن مسلم ثنا الوليد بن سليمان أخبرنا حيان به.

٢٤٤١/ ٦٠٥١ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، إنْ ظَنَّ خَيراً فَلَهُ، وَإِنْ ظَنَّ شَرّاً فَلَهُ».

(حم) عن أبي هريرة

قال الشارح: وفيه ابن لهيعة.

قلت: وحديثه حسن، بل صحيح إذا وجد له متابع أو شاهد، وقد ورد له شاهد من حديث واثلة تقدم للمصنف بلفظ: «إن الله يقول...»، ومن حديث جابر أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ١١١] قال:

حدثنا عبد الله بن محمد بن مندويه ثنا إبراهيم بن محمد بن يحيى ثنا أحمد ابن عبيد ومحمد بن إبراهيم العسال ثنا إسماعيل بن عمرو ثنا الجراح بن مليح أبو وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ قال: «إن الله مكافىء كل عبد على ظنه به، خير فخير وشر فشر».

٦٠٥٤/٢٤٤٢ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ عَلِمَ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى مَغْفِرة الذُّنُوبِ غَفَرْتُ لَهُ وَلا أُبالِي، مَا لَمْ يُشرِكْ بِي شَيْئاً».

(طب. ك) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال (ك): صحيح، فرده الذهبي بأن حفص بن عمر العدني أحد رجاله واهٍ.

٤٥١/٤ **قلت**:/ حفص العدني لم ينفرد به، بل تابعه إبراهيم بن الحكم عن أبيه، قال البغوي في التفسير:

أخبرنا عبد الواحد المليحي أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين الحسيني أنا عبد الله بن محمود بن الحسن الشرقي أنا أبو إسحاق الأزهري أحمد بن الأزهر أخبرنا إبراهيم بن الحكم بن أبان حدثني أبي عن عكرمة عن ابن عباس به مثله.

٦٠٥٨/٢٤٤٣ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَقَّتْ مَحَبَّتِي عَلَى المُتَحَابِّينَ، أُظِلُّهُمْ فِي ظِلِّ العَرْشِ يَوْمَ القِيَامَةِ يَوْمَ لا ظلَّ إلا ظلِّي».

ابن أبي الدنيا في كتاب الإخوان عن عبادة بن الصامت

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير، وهو ذهول، فقد خرجه أحمد والطبراني باللفظ المزبور، قال الهيثمي: ورجاله وثقوا اهـ. فعدول المصنف لابن أبي الدنيا واقتصاره عليه غير جيد.

قلت: بل التهور والكذب وتقصد الأفاضل ممقوت غير جيد، فلفظ حديث عبادة الذي ذكره الهيثمي غير هذا، وفيه ما ليس في هذا، وفي هذا ما ليس فيه، ولفظه: «حقت محبتي على المتحابين في، وحقت محبتي للمتناصحين في، وحقت محبتي للمتزاورين في، وحقت محبتي على المتباذلين في، على منابر من نور يغبطهم بمكانهم النبيون والصديقون».

فهل يقول عاقل: إن هذا هو اللفظ المزبور المختصر الذي فيه: «أظلهم في ظل عرشي»؟

ثم إن الهيثمي لم يعزه لأحمد كما افتراه الشارح أيضاً بل قال: رواه عبد الله ابن أحمد والطبراني باختصار، والبزار ببعضه، ورجال عبد الله والطبراني وثقوا اهـ.

٦٠٦١/٢٤٤٤ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي المؤمِنَ فَلَمْ يَشْكُنِي إِلَى عُوَّاده أَطْلَقْتُهُ مِنْ إِسَارِي، ثُمَّ أَبْدَلْتُهُ لَحْماً خَيْراً مِنْ لَحْمِهِ، ودَمَاً خَيْراً مِنْ دَمِهِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ العَمَلَ».

(ك. هق) عن أبي هريرة

قال في الكبير: قال الحاكم: على شرطهما، وأقره الذهبي في التلخيص لكنه

قال في المهذب: لم يخرجه الستة لعلته، اهـ. / وقال العراقي: سنده جيد. ٤/٤٥٢

قلت: أعرض الشارح عن ذكر ابن الجوزي لهذا الحديث في الموضوعات لا لعدم إطلاقه عليه، فإنه رتب ذلك الكتاب وأعده مرجعاً للكلام على أحاديث هذا الكتاب، ولكنه أغفل ذلك عمداً؛ لئلا يضطر إلى الإشارة أو ذكر تعقب المصنف الذي أجاد في تعقبه غاية وأبان عن اطلاع واسع، وإنما يتعرض الشارح لذكر حديث عده ابن الجوزي في الموضوعات ولم يكن فيه من الكلام ما يستدعي طولاً وإجادة يتسنى له أن يقول: وتعقبه المصنف فلم يأت بطائل كعادته، ولولا خوف الإطالة لنقلت لك كلام المصنف في اللآليء، ولكنه كتاب متداول فارجع إليه [٢/ ٣٩٦].

٢٤٤٥/ ٦٠٦٧ ـ «قَالَ الله تَعَالَى لِلنَّفسِ: اخرُجِي، قَالَتْ: لا أَخرُجُ إلا كَارِهَةً».

(خد) عن ابي هريرة

قلت: ترجم عليه البخاري في الأدب المفرد بترجمة غريبة وهي: باب من لم يشكر للناس، وأورد قبله حديث أبي هريرة: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»، والظاهر أنه أورده في هذا الباب لكونه مما تفرد به الربيع بن مسلم لأنه أورد الحديثين بسند واحد وهو [رقم: ٢١٨، ٢١٩]:

حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا الربيع بن سليمان ثنا محمد بن زياد عن أبي هريرة به.

وبهذا السند أخرجه أيضاً في التاريخ الكبير في ترجمة الربيع المذكور [٣/ ٢٧٥]، وأخرجه البيهقي في الزهد من طريق أبي حامد بن الشرقي [رقم: ٤٦٠]، ولعله في صحيحه:

أنبأنا أحمد بن يوسف السلمي ثنا موسى بن إسماعيل به.

٢٤٤٦/ ٦٠٦٨ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، ثَلاثَةٌ: وَاحِدَةٌ لي وَوَاحِدَةٌ لَكَ، وَوَاحِدَةٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَأَمَّا الَّتِي لي: فَتَعْبُدُنِي لا تُشرك بي شَيْئاً، وَأَمَّا الَّتِي لَكَ: فَمَا عَمِلْتَ مِنْ عَمَلٍ جَزَيْتُكَ به، فَإِنْ أغفرْ فَأَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ، وَأَمَّا الَّتِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ: فَعَلَيْكَ الدُّعَاء وَالمسْأَلَةُ وَعَلَي الاسْتِجَابَةُ وَالْعَطَاءُ».

(طب) عن سليمان

قال (ش): وفيه ضعف، وقول المؤلف: حسن ـ غير حسن.

وقال في الكبير/ : رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: وفيه حميد بن الربيع مدلس وفيه ضعف. ٤/٤٥٣

قلت: حميد بن الربيع وثقه جماعة، وقال الدارقطني: تكلموا فيه بدون حجة،

فهذا شرط الحسن لا سيما إذا وجد لحديثه شاهد كهذا فقد ورد من حديث أنس.

قال البزار في مسنده [١٩ ـ كشف]:

حدثنا الحسن بن يحيى الأزدي، ومحمد بن يحيى القطعي قالا: حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا صالح المري ثنا الحسن عن أنس عن النبي ﷺ قال: يقول الله تبارك وتعالى: «يا ابن آدم واحدة لك وواحدة لي وواحدة فيما بيني وبينك: فأما التي لي: فتعبدني لا تشرك بي شيئاً، وأما التي لك: فما عملت من شيء أو من عمل وفيتكه، وأما التي فيما بيني وبينك: فمنك الدعاء وعليَّ الإجابة».

ورواه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة صالح المري [١/ ٣٦٨] بزيادة فقال: أخبرنا أبو يعلى ثنا أبو إبراهيم الترجماني ثنا صالح المري به، لكنه قال: «أربع خصال: واحدة منهن لي، وواحدة لك، وواحدة فيما بيني وبينك، وواحدة فيما بينك وبين عبادي» فذكر مثل ما سبق، وقال: «وأما التي بينك وبين عبادي: فارض لهم ما ترضى لنفسك».

وصالح المري زاهد واعظ، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته فوقعت في حديثه المناكير فتكلم فيه من أجلها، لكن إذا توبع ارتفع عنه الضعف، وزال ما يخشى منه.

٢٤٤٧/ ٦٠٦٩ ـ «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ لا يَدْعُونِي أَغْضَبُ عَلَيْهِ».

العسكري في المواعظ عن أبي هريرة

قلت: تقدم هذا الحديث مرفوعاً إلى النبي ﷺ بلفظ: «إنه من لم يسأل الله يغضب عليه»، وهو عند البخاري في الأدب المفرد [رقم: ٦٥٨] والترمذي [رقم: ٣٣٧٣]، والحاكم في المستدرك [١/ ٤٩١] وغيرهم.

وفي الباب عن أنس مرفوعاً: «إن الله تعالى...» كما هنا آخر حديث طويل أخرجه البغوي في التفسير من طريق أبي عبد الملك الدمشقي:

أخبرنا سليمان بن عبد الرحمٰن أنا منذر بن زياد عن صخر بن جويرية عن
٤/ ٤٥٤ الحسن عن أنس مرفوعاً: «إن الله/ تعالى يقول: يا ابن آدم إن ذكرتني في نفسك ذكرتك في نفسي، وإن ذكرتني في ملإٍ ذكرتك في ملإٍ خير منهم، وإن دنوت مني شبراً دنوت منك ذراعاً، وإن دنوت مني ذراعاً دنوت منك باعاً، وإن مشيت إلي هرولت إليك، وإن هرولت إلي سعيت إليك، وإن سألتني أعطيتك، وإن لم تسألني غضبت عليك».

٢٤٤٨/ ٦٠٧١ ـ «قَالَ رَبُّكُمْ: لَوْ أَنَّ عِبَادِي أَطَاعُونِي لأَسْقَيْتُهُم المَطَرَ بِاللَّيلِ، وَلأَطْلَعْتُ عَلَيهِم الشَّمْسَ بِالنَّهَارِ، وَلَمَا أَسْمَعْتُهُمْ صَوْتَ الرَّعْدِ».

(حم. ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير: قال (ك): صحيح، ورده الذهبي بأن صدقة واهٍ.

قلت: ومن طريقه خرجه البزار [٦٦٤ ـ كشف] وقال: لا يروى إلا بهذا الإسناد، كذا قال، وهو متعقب؛ فإنه روي بإسناد آخر لكنه وهم.

قال البيهقي في الزهد [رقم: ٧١٨]:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ حدثني أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي ثنا جعفر ابن محمد الرازي (ح).

وأخبرنا أبو الحسين بن بشران أنبأنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله ثنا جعفر بن محمد الرازي ثنا عبد المؤمن ثنا عبد السلام ـ يعني: ابن حرب ـ عن محمد بن واسع عن نهار العبدي عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله تبارك وتعالى. . .» فذكره، قال البيهقي: كذا قالا، ثم أسنده [رقم: ٧١٩] من طريق موسى بن إسماعيل:

ثنا صدقة بن موسى عن محمد بن واسع عن سمير عن أبي هريرة به، ثم قال البيهقي: تابعه أبو داود عن صدقة وهذا هو الصحيح.

٢٤٤٩/ ٦٠٧٢ ـ «قَال لي جِبْرِيلُ: لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا آخُذُ مِنْ حَالِ البَحْرِ فَأَدُسُّهُ فِي فِي فِرْعَونَ مَخَافَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ».

(حم. ك) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال (ك): صحيح على شرطهما، وأقره الذهبي في التلخيص لكنه قال في الميزان عن أحمد: إن يوسف بن مهران أحد رجاله لا يعرف، ثم ساقه بلفظه.

قلت: خرج الحاكم هذا الحديث في موضعين من المستدرك: في الإيمان وفي التفسير، ليس في واحد منهما ذكر ليوسف بن مهران، فقال في/ الإيمان [١/ ٥٧]: ٤/ ٤٥٥

أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عدي بن ثابت وعطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رفعه أحدهما إلى النبي ﷺ: «إن جبريل كان يدس في فم فرعون الطين مخافة أن يقول: لا إله إلا الله».

حدثنا أبو علي الحافظ أنبأنا عبدان الأهوازي ثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا خالد بن الحارث ثنا شعبة أخبرني عدي بن ثابت وعطاء بن السائب عن سعيد بن

جبير به نحوه وزاد: «فيرحمه الله»، ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وقال في التفسير [٢/ ٣٤٠]:

أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي ثنا سعيد بن مسعود ثنا النضر بن شميل أنبأنا شعبة به، ثم قال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، إلا أن أكثر أصحاب شعبة أوقفوه على ابن عباس اهـ.

فالشارح من عادته إذا رأى حديثاً مذكوراً في ترجمة ضعيف يجزم بأنه موجود في سند كل من خرج الحديث دون تحقق من ذلك، والعجب أنه يرى الحديث في الأصول وينقل منها، ثم مع ذلك يجزم بوجود ذلك الضعيف فيها تهوراً منه وخيانة.

٢٤٥٠/ ٦٠٧٧ ـ «قَالَ لي جبْرِيلُ: يَا مُحَمَّدُ، عِشْ مَا شِئْتَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ، وَأَحْبِبْ مَنْ أَحْبَبْتَ فَإِنَّكَ مُفَارِقُهُ، وَاعْمَلْ مَا شِئتَ، فَإِنَّكَ مُلاقِيهِ».

الطيالسي (هب) عن جابر

قال في الكبير: وأورده ابن الجوزي من عدة طرق ثم حكم عليه بالوضع.

قلت: سكوت الشارح على ذلك يوهم أن حكم ابن الجوزي مسلم، وأن المصنف لم يتعقبه، مع أنه تعقبه فأجاد، وقد نقل كلامه سابقاً في حرف: «أتاني جبريل» فارجع إليه من كتابه وكتابنا هذا.

٢٤٥١/ ٦٠٨٤ ـ «قَالَ دَاودُ: إدْخَالُكَ يَدَكَ فِي فَمِ التِّنِّين إلَى أنْ تَبْلُغَ المرْفَقَ فَيَقْضِمُهَا ـ خَيرٌ لَكَ مِن أنْ تَسْأَلَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيءٌ ثُمَّ كَانَ».

ابن عساكر عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو نعيم والديلمي، فاقتصار المصنف على ابن عساكر غير سديد.

قلت: ما قال أحد ذلك، وإنما هو شيء تخترعه للنيل من المؤلف، نعم أنت
٤/ ٤٥٦ رأيت الديلمي أسنده من طريق أبي/ نعيم، فعزوته إليه من غير أن تعرف في أي كتاب هو من كتب أبي نعيم، فهذا هو الذي ليس بسديد، وأقبح منه كون الحديث في الحلية [٤/ ٨١] في ترجمة وهب بن منبه، ولم تصرح بذلك ولا عرفته فيه، فلم تعيب غيرك بما هو فيك؟

٢٤٥٢/ ٦٠٨٧ ـ «قَالَ رَجُلٌ: لا يَغْفرُ اللَّهُ لفُلان، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إلَى نَبِيٍّ مِنَ الأنْبِيَاءِ، إنَّها خَطِيئَتُهُ فَلِيَسْتَقْبِلِ العَمَلَ».

(طب) عن جندب

قلت: أخرجه أيضاً الطوسي في الثاني من أماليه بسياق آخر من طريق المفيد

وهو محمد بن محمد بن النعمان قال:

أنا أبو الطيب الحسين بن علي بن محمد حدثنا أحمد بن محمد المقرىء ثنا يعقوب بن إسحاق ثنا عمر بن عاصم ثنا معمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان النهدي عن جندب الغفاري: أن رسول الله ﷺ قال: «إن رجلاً قال يوماً: والله لا يغفر الله لفلان، قال الله عز وجل: من ذا الذي تآلى على ألا أغفر لفلان، فإني قد غفرت لفلان وأحبطت عمل المتآلي بقوله: لا يغفر الله لفلان».

٢٤٥٣/ ٦٠٨٨ ـ «قَالَتْ أمُّ سُلَيمَانَ بن دَاود لسُلَيمَانَ: يَا بُنَيَّ، لا تُكْثِرِ النَّوْمَ بِاللَّيلِ، فَإِنَّ كَثْرَةَ النَّوْمِ بِاللَّيلِ تَتْرُك الإِنْسَانَ فَقِيراً يَوْمَ القِيَامَةِ».

(ن. هـ هب) عن جابر

قال في الكبير: قضية صنيع المصنف أن النسائي خرجه وسكت عليه، والأمر بخلافه، بل عقبه بقوله: فيه يوسف بن محمد بن المنكدر متروك، وسنيد بن داود لم يكن بذاك، وفيه أيضاً موسى بن عيسى الطرسوسي، قال الذهبي: قال ابن عدي: ممن يسرق الحديث، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات فلم يصب.

قلت: في هذا عجائب، **الأولى:** الكذب على النسائي، فإنه ما قال شيئاً من هذا، ولا من عبارة أصحاب الأصول المسندة أن يقولوا: فيه فلان، وفيه فلان، وإنما ذلك من عبارة المتأخرين الذين يوردون الأحاديث بدون إسناد.

الثانية: أن النسائي لم يخرج الحديث أصلاً لا بكلام ولا بغير كلام، لا في سننه الصغرى ولا في سننه الكبرى، ووجود رمزه في المتن خطأ من الناسخ جزماً، فإن المؤلف ذكر هذا الحديث في حاشية بعض كتبه/ كحاشية ابن ماجه، واللآلىء ٤/ ٤٥٧
المصنوعة، ولم يعزه إلى النسائي فتعين أنه من الناسخ فكانت هذه أعجب مما تقدم، وقد نص على أن الحديث مما تفرد به ابن ماجه عن بقية الستة.

الثالثة: موسى بن عيسى لا وجود له في سند الحديث، وإنما الموجود محمد ابن عيسى وبون كبير بين موسى ومحمد.

الرابعة: محمد بن عيسى الطرسوسي حافظ كبير رحال، ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ [٢/ ٦٠١]، ونقل ثناء الحاكم عليه، وما قاله ابن عدي لم يلتفت أحد إليه.

الخامسة: ولئن كان ضعيفاً فلا أثر له في الحديث، فإن جماعة كثيرة تابعوه عليه من المصنفين الذين كانوا أقرانه، كابن ماجه وغيره، وما وجد هو إلاَّ في سند البيهقي في الشعب فإنه قال [رقم: ٤٧٤٦]:

أنا أبو عبد الله الحافظ أنا أبو العباس المحبوبي أنا محمد بن عيسى

الطرسوسي أنا سنيد بن داود أنا يوسف بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر به.

أما ابن ماجه فقال [رقم ١٣٣٢]:

حدثنا زهير بن محمد والحسن بن محمد بن الصباح والعباس بن جعفر ومحمد بن عمرو الحدثاني قالوا: حدثنا سنيد بن داود به.

وأخرجه جماعة من غير طريقه أيضاً، قال الطبراني في الصغير [رقم: ٣٢٩] حدثنا جعفر بن سنيد بن داود المصيصي ثنا أبي به، ثم قال: لم يروه عن محمد بن المنكدر إلا ابنه يوسف تفرد به سنيد.

وقال ابن حبان في الضعفاء [٣/١٣٦]:

حدثنا ابن قتيبة ثنا جعفر بن سيد به.

وقال أبو سعيد النقاش في فوائد العراقيين:

ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا محمد بن عبد الله مربع[(١)] ثنا سنيد بن داود به.

وقال البندهي:

أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن محمد الموساباذي أنا أبو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى ثنا الفضل بن محمد بن المسيب ثنا سنيد بن داود به.

وقال العقيلي [٤/٤٥٦]: حدثنا محمد بن عتاب بن المربع ثنا سنيد بن داود به.

فلم يبق لذكر الطرسوسي معنى.

٢٤٥٤/٦٠٩٣ ـ «قَتْلُ الرَّجُلِ صَبْراً كَفَّارَةٌ لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الذُّنُوب».

البزار عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته، وهو وهم، فقد أعله الهيثمي بأن فيه صالح بن موسى بن طلحة، وهو متروك.

٤/٤٥٨ **قلت**:/ المصنف دائماً يحكم على الأحاديث لا على الأسانيد، والهيثمي يتكلم على الأسانيد وفرق بين المقامين، فحديث أبي هريرة وإن كان ضعيف السند إلا أن شواهده ترفعه إلى درجة الصحيح، وهي كثيرة منها: حديث عائشة المذكور بعده الذي عزاه المصنف للبزار أيضاً، ونقل الشارح نفسه عن الهيثمي أنه قال: رجاله ثقات، وقد أخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في الديات قال:

حدثنا عمرو بن علي أبو حفص ثنا عامر بن إبراهيم عن يعقوب القمي عن

(١) كتب المؤلف فوقها «كذا».

عنبسة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ١٩١]:

أخبرنا عبد الله بن جعفر بن أحمد ثنا محمد بن عامر حدثني أبي ثنا يعقوب به.

٢٤٥٥/ ٦٠٩٦ ـ «قَدْ تَرَكْتُكُم عَلَى البَيْضَاءِ، لَيلهَا كَنَهَارِهَا، لا يَزِيغُ عنها بعدي إلاَّ هَالكٌ، وَمَنْ يعشْ منكُمْ فَسَيَرَى اختِلافاً كثيراً، فَعَلَيْكُمْ بمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشدينَ الْمَهْدِيِّينَ، عضُّوا عَلَيْهَا بالنَّواجِذِ، وَعَلَيْكُمْ بالطَّاعَة وَإِنْ عَبْداً حَبَشِيّاً، فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالجَمَلِ الأَنِف حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ».

(حم. هـ ك) عن عرباض

قال في الكبير: وقضية تصرف المصنف أن ابن ماجه تفرد بإخراجه من بين الستة وهو ذهول، فقد رواه أبو داود.

قلت: وقضية كلامك أن أبا داود انفرد به هو أو ابن ماجه من بين الستة وهو جهل، فإن الترمذي خرجه أيضاً لكن للمصنف عذر في عدم عزوه إليهما لأنه مرتبط بشرطه، وهو مراعاة ألفاظ المخرجين، وهذا الحديث لم يقع عندهما بهذا اللفظ، وأنت لا عذر لك لأنك لا تراعي شرطاً ولا تعرف نظاماً، فأبو داود خرجه في كتاب السنة من سننه [رقم: ٤٦٠٧]، والترمذي في كتاب العلم من جامعه [رقم: ٢٦٧٦].

٢٤٥٦/ ٦٠٩٩ ـ «قَدْ أَفْلَحَ مَن أَسْلَمَ وَرُزِقَ كَفَافاً وَقَنَّعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ».

(حم. م. ت. هـ) عن ابن عمرو بن العاص

قال في الكبير: تبع في العزو لما ذكر عبد الحق، قال في المنار: وهذا لم يذكره مسلم، وإنما هو من عند الترمذي... إلخ.

قلت: كل مخطىء يعارض قوله قول المصنف فهو في نظر الشارح مصيب والمصنف مخطىء، فهذا المنكر لوجود الحديث في صحيح مسلم مخطىء خطأ بيّناً، فإن الحديث في كتاب الزكاة من صحيح مسلم قال [رقم: ١٠٥٤]:

حدثنا أبو/ بكر بن أبي شيبة ثنا أبو عبد الرحمٰن المقرىء عن سعيد بن أبي أيوب حدثني شرحبيل وهو ابن شريك عن أبي عبد الرحمٰن الحبلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «قد أفلح من أسلم ورزق كفافاً، وقنعه الله بما آتاه»، ومن الغريب أن الحاكم خرجه في المستدرك في كتاب الأطعمة [٤/ ١٢٣]، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ٤٥٩/٤

وأخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٦/ ١٢٩]، والبغوي في التفسير عند قوله

تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ۝٨﴾ [الضحى: ٨]، وابن شاهين في الترغيب قال [رقم: ٢٧٥]:

حدثنا عبد الله بن سليمان هو ابن أبي داود ثنا محمد بن صدقة الحبلاني ثنا محمد بن حرب عن الزبيدي عن خالد بن مخلد عن عبد الرحمٰن بن سلمة عن عبد الله بن عمرو به.

٢٤٥٧/ ٦١٠٢ ـ «قَدْ رَحِمَهَا اللَّهُ بِرَحْمَتِهَا ابْنَيْهَا».

(طب) عن الحسن بن علي

وكتب الشارح: عن الحسن البصري مرسلاً.

ثم قال في الكبير: وهذا وهم أوقعه فيه أنه ظن أن الحسن البصري وليس كذلك، بل هو الحسن بن علي وليس بمرسل كما هو مبين في المعجم الكبير والصغير وجرى عليه الهيثمي وغيره، ثم قال الهيثمي: وفيه خديج بن معاوية الجعفي وهو ضعيف اهـ. وقد رمز المصنف لحسنه فوقع في وهم على وهم.

قلت: هذا الرجل أقل خلق الله حياء وأصفقهم وجهاً وأعظمهم غفلة، وأكثرهم بلادة، فالمتن وقع فيه: عن الحسن بن علي مرسلاً، أي: الجمع بين ذكر علي والد الحسن وبين لفظة: مرسلاً؛ مما يدل على أن لفظة: مرسلاً وهم من الناسخ أو سبق قلم من المصنف؛ إذ من المستحيل أن يكتب المصنف: مرسلاً ويريد معناها مع كتابته: الحسن بن علي، اللهم إلا إن أراد أنه مرسل صحابي، وهو بعيد، فجاء الشارح إلى اسم عليٍّ فحذفه ثم زاد لفظة: البصري كذباً وافتراء من عنده، ليتسنى له التشنيع، فهل يرضى بمثل هذا إلا ساقط؟!

ثم إنه قال: في الحديث خديج بن معاوية بـ «الخاء» المعجمة، والواقع أنه
٤/٤٦٠ حُدَيج بـ «الحاء»/ المهملة مصغراً وهو من رجال النسائي، قال فيه أحمد: لا أعلم إلا خيراً، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال الدارقطني: غلب عليه الوهم، وقال البزار: سيىء الحفظ ـ أي مع صدقه في نفسه ـ وهذا هو شرط راوي الحسن إذا وردت لحديثه الشواهد والمتابعات وعرف أصل مخرج حديثه، وهذا المعنى الذي فيه هذا الحديث بلغ حد التواتر، فالحديث حسن كما قال المصنف رغماً على أنف الجاهل الكذاب.

٢٤٥٨/ ٦١٠٦ ـ «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَلأَهْلِ الْمَدِينَةِ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْراً مِنْهُمَا: يَوْمَ الفِطْرِ، وَيَوْمَ النَّحْرِ».

(هق) عن أنس

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وفيه محمد بن عبد الله الأنصاري أورده

الذهبي في الضعفاء، وقال: قال أبو داود: تغير شديداً.

قلت: بل جهلك بالرجال شديد وبالحديث أشد وبقدرك أشد وأشد، فمحمد ابن عبد الله الأنصاري ثقة متفق على إخراج حديثه احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأغرب من هذا أنه لم ينفرد به، بل تابعه فيه متابعة تامة حافظان جليلان مثله وهما: يزيد بن هارون ومروان بن معاوية الفزاري، وأغرب من هذا أن متابعتهما عند البيهقي في نفس الإسناد، فوالله لو كان لأهل الحديث محتسب لضرب على يد هذا الجاهل ومنعه من الكلام على الحديث.

قال البيهقي [٣/ ٢٧٧]:

أخبرنا أبو طاهر الفقيه أنبأنا أبو طاهر محمد بن الحسن المحمداباذي أنبأنا إبراهيم بن عبد الله السعدي أنبأنا يزيد بن هارون أنبأنا حميد الطويل (ح).

وأخبرنا محمد بن محمد بن محمش الفقيه أنبأنا أبو الفضل عبدوس بن الحسين بن منصور ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثني حميد الطويل (ح).

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن هشام بن ملاس النميري ثنا مروان بن معاوية/ ٤/ ٤٦١ الفزاري ثنا حميد الطويل عن أنس به.

فهل يستجيز تعليل الحديث بمحمد بن عبد الله الأنصاري إلا جاهل مجنون قد خلع ربقة الحياء من وجهه؟! نسأل الله العافية.

٢٤٥٩/ ٦١٠٧ ـ «قَدِمْتُم خَيْرَ مَقْدَم، وَقَدِمْتُمْ مِنَ الجهاد الأصغر إلى الْجِهَادِ الأَكْبَرِ: مُجَاهدَة الْعَبْد هَوَاهُ».

(خط) عن جابر

قال في الكبير: ورواه عنه البيهقي أيضاً في كتاب الزهد، وهو مجلد لطيف، وقال: إسناده ضعيف، وتبعه العراقي.

قلت: كتاب الزهد للبيهقي في مجلد لطيف كما قال، فيه خمسة أجزاء حديثية، وهذا الحديث في الجزء الثاني منها.

قال البيهقي [رقم: ٣٧٣]:

أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنبأنا أحمد بن عبيد ثنا تمتام ثنا عيسى بن إبراهيم ثنا يحيى بن يعلى عن ليث عن عطاء عن جابر قال: قدم على رسول الله ﷺ قوم غزاة، فقال رسول الله ﷺ: «قدمتم. . .» وذكره.

قال البيهقي: هذا إسناد فيه ضعف اهـ.

وأما الخطيب فقال [١٣/ ٥٢٣، ٥٢٤]:

أخبرنا واصل بن حمزة أخبرنا أبو سهل عبد الكريم بن عبد الرحمٰن بن محمد ابن أحمد بن سليمان ثنا خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام ثنا أبو عبد الله محمد بن أبي حاتم بن نعيم حدثنا أبي أخبرنا عيسى بن موسى عن الحسن ـ هو ابن هاشم ـ عن يحيى بن أبي العلاء ثنا ليث عن عطاء بن أبي رباح به، كذا وقع عنده يحيى بن أبي العلاء ويقال: ابن العلاء، ووقع عند البيهقي: يحيى بن يعلى، وكلاهما موجود، وفي كل منهما مقال إلا أن ابن العلاء أضعف من ابن يعلى، وهو من رجال الترمذي، والأول من رجال أبي داود، والحديث له شواهد كثيرة يمكن جمعها في جزء مفرد، ولنا عزم على ذلك إن شاء الله تعالى، وأعان عليه.

٢٤٦٠/ ٦١٠٨ ـ «قَدِّمُوا قُرَيْشاً، وَلا تَقَدَّمُوهَا، وَتَعَلَّمُوا مِنْهَا، وَلا تُعَالِمُوهَا».

الشافعي والبيهقي في المعرفة عن ابن شهاب بلاغاً

(عد) عن أبي هريرة

٤/ ٤٦٢ قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أن الشافعي لم يخرجه/ إلا بلاغاً فقط وليس كذلك، فقد أفاد الشريف السمهودي في الجواهر وغيره: أن الشافعي في مسنده وأحمد في المناقب خرجاه من حديث عبد الله بن حنطب قال: خطبنا رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال: أيها الناس، قدموا قريشاً ولا تقدموها وتعلموا منها ولا تعلموها».

قلت: قدمنا مراراً أن كل من خالف المصنف في شيء فهو حجة على المصنف في نظر هذا المعاند، ولو كان المصنف أعلم من ملء الأرض من ذلك المعارض فليت شعري ما الذي ترك قول السمهودي حجة مقدماً على قول المصنف ولم يكن قول المصنف حجة عليه، بحيث يتعقب به على السمهودي مع أن الواقع كذلك، فإن الشافعي ما خرج إلا بلاغ ابن شهاب فقال [٢/ ١٩٤ ـ ترتيبه]:

حدثني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «قدموا...» وذكره ثم ذكر أحاديث أخرى ليس منها واحد كهذا ولا من رواية عبد الله بن حنطب، فبان أن الواهم هو السيد السمهودي هذا إن كان الشارح صادقاً في نقله غير كاذب ولا واهم عليه كعادته فلا بد من مراجعة جواهر العقدين، وليس عندنا وقت لذلك، ثم لو سلمنا أن الأمر كما يقول السيد السمهودي، فالشارح يعلم جيداً أن هذا اللفظ الذي أورده محله في ترتيب المصنف حرف الألف لأنه مصدر بأيها الناس، فاعجب لحال هذا الرجل ما أوقحه!

٢٤٦١/ ٦١١٥ ـ «قَرِّبِ اللَّحْمَ مِنْ فِيكَ، فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ».

(حم. ك. هب) عن صفوان بن أمية

قال: وإسناده صحيح لكن فيه انقطاع.

قلت: لا يمكن أن يكون سنداً صحيحاً وفيه انقطاع؛ إذ الانقطاع علة لمنع الصحة، والرجل أراد أن يلخص ما ذكره في كبيره نقلاً عن المنذري فلم يعرف ما يقول.

٢٤٦٢/ ٦١٤٧ ـ «قَلْبُ الْمُؤْمِنِ حُلْوٌ يُحِبُّ الْحَلاوَةَ».

(هب) عن أبي أمامة (خط) عن أبي موسى

قال في الكبير: وقال الخطيب رجاله ثقات غير محمد بن العباس/ بن سهل ٤/٤٦٣ البزار، وهو الذي وضعه وركبه على هذا الإسناد ونقله عنه الذهبي وأقره، ومن ثم أورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق الخطيب وحكم بوضعه وتعقبه المؤلف بإيراده من طريق البيهقي ولم يزد على ذلك، وقد عرفت أن نفس البيهقي طعن فيه.

قلت: الخطيب وابن الجوزي حكما بوضعه واتهما به محمد بن العباس بن سهل، وأنه هو الذي وضعه وركب له هذا الإسناد، فتعقب المؤلف ذلك بأن له طريقاً آخر من غير رواية ابن سهل المذكور، وذلك يبرىء ساحته واتهامه بوضعه ثم أورده من عند البيهقي الذي رواه من تاريخ شيخه الحاكم بسند آخر، وهذا نهاية ما يطلب في التعقب وهو تبرئة ساحة المتهم بوضع الحديث، وكون البيهقي قال: حديث منكر لا يمنع من التعقب، والشارح إنما نقل قوله بواسطة المؤلف، فهو الذي نقل ذلك عنه في اللآلىء المصنوعة، فلو كان يعلم أنه مؤيد لقول ابن الجوزي بوضعه لما احتاج إلى نقله لكنه يعلم أن قول الحافظ في حديث أنه منكر، غير قوله: إنه موضوع، والبيهقي نفسه صرح بأنه لا يخرج في كتبه حديثاً يعلم أنه موضوع، ثم يكثر من إخراج الأحاديث التي ينص على أنها منكرة لأنه يريد بالمنكر معناه الاصطلاحي وهو ما تفرد به راوٍ ضعيف لا يحتمل ضعفه التفرد، وهذا على حسب علمه وما بلغه، وإلا فهو غير متفرد به كما رأيت، فلو سكت الشارح لستر نفسه وأراح غيره.

٢٤٦٣/ ٦١٤٩ ـ «قُلُوبُ ابنِ آدم تَلِينُ في الشِّتَاءِ، وذَلِكَ لأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ مِن طِينٍ، وَالطِّينُ يَلِينُ فِي الشِّتَاءِ».

(حل) عن معاذ

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أن أبا نعيم خرجه وأقره، والأمر بخلافه بل بين أن عمر بن يحيى متروك الحديث. قال في الميزان: أتى بخبر باطل شبه

موضوع، ومن ثم حكم ابن الجوزي بوضعه وتعقبه المؤلف، فلم يأت بشيء.

٤/٤٦٤ **قلت/**: في هذا تعقب على المصنف والشارح، أما المصنف ففي إيراده هذا الحديث الموضوع الذي اعترف هو بوضعه.

وأما الشارح فلأنه كذب على المؤلف في موضعين، **أحدهما**: في قوله: فظاهر صنيعه أن أبا نعيم... إلخ، فإن صنيع المؤلف مصرح بأن الحديث ضعيف؛ إذ رمز له بعلامته، وهذا الكلام من أصله ساقط، فإن المصنف لا ظاهر لكلامه ولا باطن في هذا الباب ولا عرج هو على نقل كلام المخرجين وإنما هي سخافة يسخف بها الشارح ليتوصل بها إلى التعقب فهذا كذب ممزوج بسخافة وسقوط مروءة.

والموضع الثاني: وهو كذب ممزوج بجهل، قوله عن المؤلف: أنه تعقب ابن الجوزي فلم يأت بشيء، فإن المؤلف ما تعقب ابن الجوزي على هذا الحديث، بل أقره وأتى بما يؤيده من النقول، ونصه [١/٩٨]: قلت: قال في الميزان: عمر بن يحيى متروك أتى بحديث شبه الموضوع وهو هذا، قال: ولا نعلم لشعبة عن ثور رواية.

قال الحافظ ابن حجر في اللسان: وأظنه عمر بن يحيى بن عمر بن أبي سلمة ابن عبد الرحمٰن اهـ.

فهل يقول عاقل: إن هذا من المؤلف تعقب؟! والشارح يعلم جيداً أن المؤلف تارة يقول عقب كلام ابن الجوزي: قلت، فيأتي بالتعقيب وأحياناً يقول: قلت، فيأتي بما هو مؤيد لكلام الأصل كهذا الحديث ولكن الشارح يريد أن يفهم الجهلة أن كل ما يقول فيه المؤلف: قلت، فهو تعقب يمكنه أن يركب عليه قوله: فلم يأت بشيء، فاعجب لهذا الرجل!

٢٤٦٤/ ٦١٥٠ ـ «قَلِيلُ الفقه خَيرٌ مِنْ كَثِيرِ العبادَة، وكَفَى بالمَرْءِ فقْهاً إذَا عَبَدَ اللَّهَ، وَكَفَى بالمَرْءِ جَهْلاً إذَا أعْجبَ برَأْيه، وَإِنَّمَا النَّاسُ رَجُلانِ: مُؤْمِنٌ، وَجَاهِلٌ، فَلا تُؤْذِ المُؤْمِنَ، وَلا تحَاور الجَاهِلَ».

(طب) عن ابن عمرو

قال الشارح: وفيه ابن إسحاق.

قلت: بل فيه أنت، بلية ابتلى الله بك هذا الكتاب، بل ابتلى بك الحديث ٤/٤٦٥ وأهله، فأنت جاهل اشتهر بين الناس بالعلم/، وكان والله يحب حرق كتبك حتى لا توقع أهل العلم في هذه الأخطاء التي ما أتى بها بشر نعلمه، فابن إسحاق إذا أطلق عند أهل الحديث ينصرف إلى محمد بن إسحاق المشهور صاحب السيرة، وهو لا

وجود له في سند الحديث، ولا لراوٍ يسمى ابن إسحاق، وإنما الموجود فيه على ما نقله هذا الرجل نفسه في الكبير: إسحاق ابن أسيد، ونصه قال المنذري: فيه إسحاق بن أسيد: لين، قال: ورفع الحديث غريب، وقال الهيثمي: فيه إسحاق بن أسيد، قال أبو حاتم: لا يشتغل به اهـ.

ورواه عنه البيهقي أيضاً، وقال: قال أبو حاتم: إسحاق لا يشتغل به اهـ.

هكذا يكتب في الكبير، ثم يقول في الصغير: فيه ابن إسحاق، فهل في الدنيا تلاعب بالعلم وأهله كهذا؟!

وبمراجعة كلام الحافظ المنذري يعلم أنه تلاعب به وحذف سنه وبدل فيه وغير.

والحديث رواه أيضاً الدولابي في الكنى [٢/ ٦٥]، وابن عبد البر في العلم [رقم: ٩٠] كلاهما من طريق يحيى بن بكير قال:

حدثني الليث عن إسحاق بن أسيد عن ابن رجاء بن حيوة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو به.

ورواه البخاري في التاريخ الكبير [١/ ٣٨١]، وأبو نعيم في الحلية [٥/ ١٧٣، ١٧٤] كلاهما من طريق عبد الله بن صالح حدثنا الليث به.

ثم قال أبو نعيم: غريب من حديث رجاء تفرد به إسحاق بن أسيد، ولم يروه عن رجاء إلا ابنه.

قلت: وليس هو عاصماً بل هو يزيد كما قال الدولابي عقبه، ورواه المقري عن الليث فقال عن يزيد عن رجاء اهـ.

قلت: وكذلك رواه البخاري في التاريخ الكبير [٨/ ٣٣١] في ترجمة يزيد بن رجاء المذكور من رواية يحيى بن أيوب عن إسحاق بن أسيد عن يزيد بن رجاء به، لكنه ذكره معضلاً فلم يذكر أباه ولا عبد الله بن عمرو.

وكذلك رواه أيضاً [١/ ٣٨١] في ترجمة إسحاق بن أسيد عن معاذ بن فضالة عن يحيى بن أيوب، وعن ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب به.

٢٤٦٥/ ٦١٥٢ ـ «قَلِيلُ العَمَلِ يَنْفَعُ مَعَ العِلْمِ، وَكَثِيرُ الْعَمَلِ لا يَنْفَعُ مَعَ الْجَهْلِ».

(فر) عن أنس

قلت: الحديث أخرجه أيضاً ابن عبد البر في العلم [رقم: ٢١٤] وذكره المؤلف في ذيل/ الموضوعات من عند الديلمي من طريق مؤمل بن عبد الرحمٰن ٤/٤٦٦
النقطي عن عباد بن عبد الصمد عن أنس، ثم نقل عن ابن حبان أنه قال [٢/ ١٧١]:

حدثنا ابن قتيبة ثنا غالب بن وزير ثنا مؤمل بن عبد الرحمٰن الثقفي حدثنا عباد ابن عبد الصمد عن أنس، بنسخة أكثرها موضوع.

وقال البخاري: عباد بن عبد الصمد منكر الحديث، وقال الذهبي في المغني: مؤمل بن عبد الرحمٰن ضعفه أبو حاتم اهـ. فكان الواجب على المصنف أن لا يذكره في هذا الكتاب.

وأما ابن عبد البر فأخرجه من هذا الطريق، ثم قال [رقم: ٢١٥]: وروى هذا عن ابن مسعود بسند صالح.

٢٤٦٦/ ٦١٥٤ ـ «قُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّ فِي الصَّلاةِ شِفَاءً».

(حم. هـ) عن أبي هريرة

قلت: سكت الشارح على هذا الحديث فلم يتعرض لسنده ولا لسبب وروده الذي تكلم في الحديث من أجله، وذلك أنه عندهما من طريق ليث عن مجاهد عن أبي هريرة، قال: «هجر النبي ﷺ فهجرت، فصليت ثم جلست فالتفت إلي النبي ﷺ فقال: أشكمت درد، قلت: نعم يا رسول الله، قال: قم فصل فإن في الصلاة شفاء».

قال أبو الحسن بن القطان صاحب ابن ماجه:

ثنا إبراهيم بن نصر ثنا أبو سلمة ثنا ذوَّاد بن علبة، فذكره نحوه، وقال فيه: «أشكمت درد؟» يعني تشتكي بطنك بـ «الفارسية». قال أبو عبد الله: حدث به رجل لأهله فاستعدوا عليه اهـ.

وفي الآداب الكبرى لابن مفلح، وقد روى أحمد، وابن ماجه من حديث ليث ابن أبي سليم، وفيه كلام عن مجاهد عن أبي هريرة فذكره، ثم قال: وروي موقوفاً على أبي هريرة أنه قاله لمجاهد.

قال البخاري: قال ابن الأصبهاني ليس له أصل، أبو هريرة لم يكن فارسياً، إنما مجاهد فارسي وقد روى من حديث أبي الدرداء مرفوعاً ولا يصح، قاله ابن الجوزي في جامع المسانيد اهـ.

٢٤٦٧/ ٦١٥٧ ـ «قَوَائِمُ منْبَرِي رَوَاتِبُ في الجَنَّةِ».

(حم. ن. حب) عن أم سلمة (طب. ك) عن أبي واقد

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

قلت: هذا يوهم أن الحديث ضعيف، أو أن سند الحديث ضعيف سواء من
٤/٤٦٧ رواية أم سلمة أو من رواية/ أبي واقد مع أنه نص في الكبير نقلاً عن الحافظ

الهيثمي أن في سند الطبراني خاصة يحيى بن عبد الحميد الحماني، وهو ضعيف، وسكت عن سند الحاكم، وعن سند حديث أم سلمة، مع أن يحيى بن عبد الحميد نفسه روى له مسلم في الصحيح، فكيف ولم ينفرد به؟! بل تابعه على روايته عن أبيه الحسن بن علي بن عفان العامري كما عند الحاكم [٣/ ٥٣٢]، فكيف بحديث أم سلمة الصحيح أيضاً؟!

٢٤٦٨/ ٦١٥٨ ـ «قِوَامُ أُمَّتِي بِشِرَارِهَا».

(حم. طب) عن ميمون بن سنباذ

قلت: أخرجه أيضاً البخاري في التاريخ عن أحمد بن عبيد الله الغداني:

ثنا هارون بن دينار العجلي البصري ـ وأثنى عليه خيراً ـ قال: أخبرني أبي قال: كنت على باب الحسن فخرج رجل من أصحاب النبي ﷺ يقال له: ميمون بن سنباذ، فقال: يا أبا المغيرة، سمعت رسول الله ﷺ يقول، وذكره.

وأخرجه الدينوري في المجالسة قال: حدثنا إبراهيم بن فهد ثنا أحمد بن عبيد الله الغداني به.

قال الطبراني في الصغير [رقم: ٨٠]:

حدثنا أحمد بن شبر بن(١) أيوب الطيالسي ثنا سليمان صاحب البصري ثنا هارون بن دينار به، وقال: لا يروى عن ميمون إلا بهذا الإسناد، تفرد به هارون.

٢٤٦٩/ ٦١٥٩ ـ «قِوَامُ الْمَرْءِ عَقْلُهُ، وَلا دِينَ لِمَنْ لا عَقْلَ لَهُ».

(هب) عن جابر

قال في الكبير: قضية صنيع المصنف أن البيهقي خرجه وسكت عليه، والأمر بخلافه، فإنه قال عقبه: تفرد به حامد بن آدم، وكان متهماً بالكذب، فكان على المصنف حذفه، وليته إذ ذكره لم يحذف من كلام مخرجه علته.

قلت: وإذا الأمر كما عرفت فلم قلدته وأوردته في كتابك كنوز الحقائق الذي سمنته بالمناكير والموضوعات السمجة الباردة من غير بيان ولا تنصيص ومن أجل هذا لم ينفع الله بكتابك؟!

أما المصنف فلم يكن من شرطه أن يقول كلام المخرجين، ولو فعل لجاء كتابه عدة مجلدات.

---

(١) في المطبوع من الطبراني الصغير: «بشير أبو».

٤/٤٦٨ **٢٤٧٠/ ٦١٦٠ ـ «قُوا بِأَمْوَالِكُمْ عَنْ أَعْرَاضِكُمْ، وَلْيُصَانِعْ أَحدكُمْ/ بِلِسَانِهِ عَنْ دِينِهِ».**

(عد) وابن عساكر عن عائشة

قال في الكبير: وفيه الحسين بن المبارك قال ابن عدي: متهم بالوضع، ثم ساق له هذا الحديث، فحذف المصنف ذلك من كلام ابن عدي غير جيد.

قلت: بل عنادك غير جيد، فالعزو إلى ابن عدي بمجرده دليل على ضعف الحديث عند أهل الحديث، لا سيما والمصنف نص على ذلك في خطبة الأصل.

٢٤٧١/ ٦١٦٣ ـ «قُولُوا خَيْراً تَغْنَمُوا، وَاسْكُتُوا عَنْ شَرٍّ تَسْلَمُوا».

القضاعي عن عبادة بن الصامت

قال في الكبير: ظاهر كلام المصنف أنه لم يره لأحد من المشاهير مع أن الطبراني خرجه باللفظ المذكور، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير عمر بن مالك الجنبي، وهو ثقة.

قلت: كذب الشارح في قوله: باللفظ المذكور، بل هو قطعة من آخر حديث طويل اختصره القضاعي، ثم على هذا يقال له أيضاً: إن اقتصارك على عزوه للطبراني الذي تجد أحاديثه مجموعة مرتبة في مجمع الزوائد قصور عظيم، مع أن الحديث مخرج فيما هو أعلى منه وهو مستدرك الحاكم فإنه قال [٤/ ٢٨٦، ٢٨٧]:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا عبد الله بن وهب حدثني أبو هانىء الخولاني عن عمرو بن مالك عن فضالة بن عبيد عن عبادة بن الصامت: «أن رسول الله ﷺ خرج ذات يوم على راحلته وأصحابه معه. . .» فذكر الحديث بطوله في وصيته لمعاذ، وفي آخره هذا، ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

٢٤٧٢/ ٦١٦٨ ـ «قِيلُوا، فَإِنَّ الشَّيَاطِين لا تَقِيلُ».

(طس) وابو نعيم في الطب عن أنس

قال الشارح: وفي إسناده كذاب، فقول المؤلف حسن غير صواب، وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما ذكر، فقد قال الهيثمي: فيه كثير بن مروان وهو كذاب.

قلت: لو سكت من لا يعلم لسقط الخلاف، فالحافظ الهيثمي تكلم على سند الطبراني، والمصنف عزاه لأبي نعيم، ومن عرف الشارح أن سند الحديث عند أبي نعيم هو سنده عند الطبراني؟

٤/٤٦٩ / فإن الطبراني خرجه من طريق كثير بن مروان [رقم: ٢٨]:

عن أبي خالد الدالاني عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس.

وقال: لم يروه عن أبي خالد إلا كثير بن مروان، وهو متعقب كما سأذكره. وأما أبو نعيم فأخرجه من وجه آخر فقال [في تاريخ أصبهان ٢/ ٣٥٣]:

حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الوهاب ثنا عبد الله بن عمر بن يزيد الزهري حدثنا أبي ثنا أبو داود الطيالسي ثنا عمران القطان عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ. . . .» فذكره.

وقال أيضاً [٢/ ١٩٤، ١٩٥]:

ثنا محمد بن إبراهيم بن علي قال: قرأت بخط والدي إبراهيم بن علي ثنا محمد بن عمر أخو رسته ثنا أبو داود هو الطيالسي به. فأين كثير بن مروان فيه؟!

ثم إن له طريقاً ثالثاً وإن كان ضعيفاً، قال ابن حبان في الضعفاء [٢/ ١٦٨]:

حدثنا أحمد بن يحيى بن زهير بِتُسْتَر حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني ثنا علي بن عياش عن معاوية بن يحيى عن عباد بن كثير عن يزيد أبي خالد الدالاني بسنده السابق عند الطبراني، وبه يتعقب عليه بقوله: إنه لم يروه عن أبي خالد إلا كثير بن مروان، ومع هذا فله شواهد كثيرة مرفوعة وموقوفة ذكرها الحافظ السخاوي في المقاصد، فلا نطيل بذكرها، ولا نذكر إلا ما هو من كيسنا، ومما لم يذكره السخاوي هناك: ما ذكره البخاري في الأدب المفرد (ص١٨١ من الطبعة الثانية) فارجع إليه.

وقال الدينوري في الرابع عشر من المجالسة:

حدثنا محمد بن أحمد بن النضر قال: سمعت ابن الأعرابي يقول: مر عبد الله بن عباس بالفضل ابنه وهو نائم نومة الضحى، فركله برجله وقال له: قم إنك لنائم الساعة التي يقسم الله فيها الرزق لعباده، أو ما سمعت ما قالت العرب فيها؟ قال: وما قالت العرب فيها يا أبي؟ قال: زعمت أنها مكسلة مهرمة منساة للحاجة ثم قال: يا بني نوم النهار على ثلاثة نومة حمق وهي نومة الضحى، ونومة الخلق، وهي التي روى: «قيلوا، فإن الشياطين لا تقيل»، ونومة الخرق، وهي نومة بعد العصر لا ينامها إلا سكران أو مجنون.

وبالجملة فحديث الباب حسن كما قال المؤلف.

٢٤٧٣/ ٦١٧٢ ـ «/ القَاصُّ يَنْتَظِرُ المَقْتَ، وَالْمُسْتَمِعُ يَنْتَظِرُ الرَّحْمَة، والتَّاجِرُ يَنْتَظِرُ الرِّزْقَ، وَالْمُحْتَكِرُ يَنْتَظِرُ اللَّعْنَةَ، وَالنَّائِحَةُ وَمَنْ حَوْلَهَا مِن امْرَأَةٍ مُسْتَمِعة عَلَيْهِنَّ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». ٤/ ٤٧٠

(طب) عن ابن عمر، وابن عمرو، وابن عباس، وابن الزبير

قال في الكبير: رواه الطبراني عن عبد الله بن أيوب بن زاذان عن شيبان بن

فروخ الأيلي عن بشر بن عبد الرحمٰن الأنصاري عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن العبادلة الأربعة، وبشر الأنصاري، قال العقيلي وابن حبان: وضاع، وفي الميزان عن ابن عدي: من مصائبه أحاديث هذا منها، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات عن الطبراني من هذا الطريق، وقال: لا يصح عبد الوهاب ليس بشيء، وابن زاذان متروك، وتبعه عليه المؤلف في مختصر الموضوعات وأقره عليه.

قلت: الشارح من عجائب الدنيا بل من مصائبها، فلو رآه العقيلي وابن عدي وابن حبان لعدوه في طائفة الوضاعين والكذابين والمتهمين، وأصحاب الأخطاء الفاحشة والأوهام الكثيرة، ولأدخله ابن الجوزي في كتاب الحمقى والمغفلين فكل مصيبة يذكر بها الرجل في الضعفاء فهي مجموعة فيه، بل هو آية فيها.

فبشر بن عبد الرحمٰن الأنصاري لم يذكره الذهبي في الميزان، ولا هو الذي قال فيه العقيلي وابن حبان: وضاع، ولو كان كذلك لما تأخر ابن الجوزي عن إعلال الحديث به، وإنما جرته نسبة الأنصاري فأدخلته في زمرة الوضاعين عند هذا الرجل المغفل: وذلك أن الذهبي ترجم لبشر بن إبراهيم الأنصاري وأورد في ترجمته هذا الحديث لأنه رواه أيضاً عن سفيان عن منصور عن مجاهد، فخلطهما الشارح وجعلهما واحد غير مكترث بكون الذي عند الطبراني اسم والده: عبد الرحمٰن، والذي في الميزان اسم والده: إبراهيم، ولا كون الذي عند الطبراني رواه عن عبد الوهاب بن مجاهد، والذي في الميزان: رواه عن سفيان عن منصور عن مجاهد، هكذا جعلهما رجلاً واحداً، وجمع بينهما مع كون أحدهما مشرقاً والآخر مغرباً.

٤/٤٧١ / ومن الغريب أن المصنف لم يتعقب ابن الجوزي مع أنه ورد لكل من اللذين أعل بهما الحديث متابع.

قال القضاعي في مسند الشهاب [رقم: ٣١١]:

أخبرنا أبو محمد بن عبد الرحمٰن بن عمر التجيبي أنا أحمد بن بهزاد بن مهران الفارسي ثنا طاهر بن عيسى ثنا زهير بن عباد الرواسي ثنا أبو بكر الهاشمي عن عباد بن كثير عن سفيان الثوري عن مجاهد به. عباد بن كثير ضعيف.

وقال ابن عدي [٢/ ١٤]:

حدثنا موسى بن عيسى الجزري ثنا صهيب بن محمد ثنا بشر بن إبراهيم ثنا سفيان عن منصور عن مجاهد به.

وأخرجه الخطيب في التاريخ [٩/ ٤٢٤، ٤٢٥] من طريق عبد الله بن أيوب بن زاذان شيخ الطبراني بسنده.

٢٤٧٤/ ٦١٧٣ ـ «القُبْلَةُ بِحَسَنَةٍ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرَةٍ».

(حل) عن ابن عمر

قلت: سكت عليه الشارح في الشرحين، فلم يتكلم لا على معناه ولا على سنده، وهو حديث باطل موضوع، لأنه من رواية إسماعيل بن يحيى التيمي وهو كذاب وضاع.

قال أبو نعيم في ترجمة مسعر [٧/ ٢٥٥]:

حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المعدل ثنا أبو برزة الفضل بن محمد الحاسب ثنا روح بن الفرج ثنا إسماعيل بن يحيى ثنا مسعر عن عطية عن ابن عمر قال: جاء أبو سعيد الخدري إلى رسول الله ﷺ ومعه ابنه فقبله، فقال النبي ﷺ. . . وذكره.

قال أبو نعيم: غريب من حديث مسعر تفرد به إسماعيل.

قلت: وهذا كذب ظاهر.

٢٤٧٥/ ٦١٧٥ ـ «القَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّه يُكَفِّرُ الذُّنُوبَ كُلَّهَا إلا الأمَانَةَ، وَالأَمَانَةُ في الصَّلاة، وَالأَمَانَةُ فِي الصَّوْمِ، وَالأَمَانَةُ فِي الحَدِيثِ، وأَشَدُّ ذَلِكَ الْوَدَائِعُ».

(طب. حل) عن ابن مسعود

قال الشارح: بإسناد صحيح، وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وقال الهيثمي: رجاله ثقات.

قلت: نعم، رجاله ثقات وذلك لا يستلزم أن يكون الحديث حسناً كما قال المصنف، فضلاً أن يكون صحيحاً لأنه من ثقة الرجال قد يكون معلولاً علة/ تمنع ٤/ ٤٧٢ من الصحة كما هنا، فإن الحفاظ الذين رووا هذا الحديث أوقفوه على ابن مسعود، ولم يرفعه إلا إسحاق بن يوسف الأزرق، وهو وإن كان ثقة إلا أنه كان يغلط كما قال ابن سعد وغيره، فقد رواه منجاب بن الحارث عن شريك عن الأعمش عن عبد الله بن السائب عن زاذان عن ابن مسعود به موقوفاً، أخرجه أبو نعيم [٤/ ٢٠١].

وكذلك رواه عبد الرحمٰن بن مهدي عن أبي الأحوص سلام بن سليم عن الأعمش به موقوفاً.

أيضاً أخرجه أبو نعيم، ورواه الطبراني [١٠/ ١٠٥٢٧] عن جعفر بن أحمد بن سنان:

ثنا تميم بن المنتصر ثنا إسحاق الأزرق عن شريك به مرفوعاً.

وكذلك رواه أبو الشيخ في العوالي عن جعفر المذكور شيخ الطبراني، وعن

الطبراني رواه أبو نعيم في الحلية.

ولفظ الحديث بالوقف أشبه، وهو في الأصل مطول لا يشك من خابر الحديث أنه موقوف.

٢٤٧٦/ ٦١٧٩ ـ «القَدَرُ سِرُّ اللَّهِ، فَلا تَفْشُوا سِرَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

(حل) عن ابن عمر

قلت: أورد الشارح قوله: «القدر سر الله» فقط وبدون عزو، ثم وظاهره أن هذا هو الحديث بتمامه، والأمر بخلافه، بل بقيته: «فلا تفشوا سر الله عز وجل» ثم قال: لم يذكر المصنف له مخرجاً لعدم استحضاره لمن خرجه حال التصنيف.

وقد خرجه أئمة مشاهير منهم: أبو نعيم في الحلية عن ابن عمر، وابن عدي في الكامل عن عائشة.

قال العراقي: وكلاهما ضعيف ولا يقدح عدم الاطلاع على مخرجه في جلالة المؤلف لأنه ليس من شرط الحافظ إحاطته بمخرج كل حديث في الدنيا.

قلت: مشكور فضلك على هذا الاعتراف والاعتذار، وإن كان اعتذار حق أريد به باطل إلا أنه مع الأسف الشديد لم يصادف محلاً، وكان مبنياً على غلط، فالمصنف ذكر الحديث بتمامه وعزاه لأبي نعيم في الحلية كما في سائر نسخ المتن،
٤/ ٤٧٣ وإنما الخلل من بصر الشارح، وعدم تحقيقه، ثم إنه كما غلط على المصنف/ في هذا كذلك غلط على ابن عدي في عزوه هذا الحديث إليه من حديث عائشة، وعلى الحافظ العراقي في نقل ذلك عنه، فابن عدي لم يخرج الحديث عن عائشة بل خرجه عن ابن عمر(١) أيضاً.

أما أبو نعيم فأخرجه في ترجمة عمران القصير [٦/ ١٨٢]، وأما ابن عدي ففي ترجمة الهيثم بن جماز [٧/ ١٠٢] كلاهما من طريق آدم بن أبي إياس:

ثنا الهيثم بن جماز عن أبي بكر عمران القصير عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكلموا في القدر، فإنه سر الله، فلا تفشوا الله سره».

وأما الحافظ العراقي فقال: أخرجه ابن عدي وأبو نعيم في الحلية من حديث ابن عمر: «القدر سر الله فلا تفشوا الله عز وجل سره» لفظ أبي نعيم.

وقال ابن عدي «لا تكلموا في القدر فإنه سر الله...» الحديث، وهو ضعيف، اهـ.

---

(١) خرج ابن عدي حديث عائشة رضي الله عنها في ترجمة يحيى بن أبي أنيسة بلفظ: «القدر سر الله، من تكلم به يسأله عنه يوم القيامة...»، انظر (٧/ ١٩١).

كذا فرق بين لفظ ابن عدي وأبي نعيم، والذي نقلته من الحلية كما سبق مثل لفظ ابن عدي، فلعل الحافظ العراقي قلد في نقله، ولم ينقله من نفس الحلية، وكذلك المصنف، أما سبب ضعفه فهو الهيثم بن جماز، فإنه متروك وبعضهم كذبه.

٢٤٧٧/ ٦١٨٠ ـ «القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ: إِنْ مَرِضُوا فَلا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلا تَشْهَدُوهُمْ».

(د. ك) عن ابن عمر

قال في الكبير: قال ابن المنذر: حديث منقطع وأشار إلى ذلك الحاكم حيث قال: على شرطهما إن صح لأبي حازم سماع من ابن عمر، كذا في التلخيص، وقال في المهذب: هو منقطع بين أبي حازم وابن عمر، وقال في الكبائر: رواته ثقات لكنه منقطع اهـ. ورده ابن الجوزي وقال: لا يصح.

قلت: ابن الجوزي لم يورد حديث ابن عمر، ولا تعرض له، وإنما أورد حديث أبي هريرة [١/ ٢٧٥]: «لكل أمة مجوس...» الحديث، ثم إن الشارح ينقل تارة من العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، وتارة من الموضوعات، وفي كل منهما يقول ابن الجوزي: لا يصح لكنه أبهم النقل هنا، ولم يفصح بكون ابن الجوزي أورده في الموضوعات؛ لئلا يضطر/ أن يقول: وتعقبه المصنف فأجاد، أو ٤/ ٤٧٤ على الأقل يكون قد نبه القارىء للرجوع إلى اللآلىء المصنوعة [١/ ٢٥٧]، فيكون كالباحث على حتفه بظلفه، فإن القارىء سيرى من تعقب المؤلف ما يسر الناظر ويبهج الخاطر فإنه رضي الله عنه أفاد فأجاد، وأتى بما يطرب أهل الرواية والإسناد، وذكر من طرق الحديث ومتونه ما يصح أن يكون جزءاً حديثياً مفرداً، والشارح لا يرضى برؤية ذلك ولا يحب لغيره أن يراه فسبحان قاسم الأخلاق.

٢٤٧٨/ ٦١٨٢ ـ «القُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَمَا حَلٌّ مُصَدَّقٌ، مَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الجَنَّةِ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ».

(حب. هب) عن جابر (طب. هب) عن ابن مسعود

قال في الكبير: فيه الربيع بن بدر متروك.

قلت: الحديث سنده واحد من رواية الأعمش إلا أنه اختلف عليه فيه، فبعضهم قال: عنه عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً، وبعضهم قال: عنه عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً، وبعضهم قال: عنه عن المعلى الكندي عن عبد الله بن مسعود موقوفاً.

أما روايته عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً فأخرجها أيضاً البزار في مسنده [١٢٢ ـ كشف] قال:

حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا عبد الله بن الأجلح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ.

وأما روايته عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً فأخرجها أيضاً أبو نعيم في الحلية [٤/١٠٨]:

ثنا أبو إسحاق بن حمزة ثنا محمد بن سليمان (ح).

وحدثنا محمد بن حميد ثنا عبدان بن أحمد قالا: حدثنا هشام بن عمار ثنا الربيع بن بدر عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله به مرفوعاً.

٤/٤٧٥ / وقال أبو نعيم: غريب من حديث الأعمش تفرد به عنه الربيع اهـ.

يريد مرفوعاً من حديث ابن مسعود.

وأما روايته عن المعلى موقوفاً فقال أحمد في الزهد [ص١٩٤]:

ثنا عبد الرحمٰن ثنا سفيان عن الأعمش عن المعلى ـ رجل من كندة ـ عن فلان ابن عبد الرحمٰن بن يزيد قال: قال عبد الله «إن هذا القرآن..» وذكره، هكذا قال سفيان عن الأعمش، وخالفه غيره فلم يذكر فيه: فلان ابن عبد الرحمٰن.

قال البزار [١٢١ ـ كشف]:

حدثنا أبو كريب ثنا عبد الله بن الأجلح عن الأعمش عن المعلى الكندي عن عبد الله بن مسعود قال... وذكره.

وقال أبو الليث السمرقندي:

حدثنا محمد بن الفضل حدثنا محمد بن جعفر ثنا إبراهيم بن يوسف ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن المعلى عن عبد الله بن مسعود قال.... وذكره.

فالظاهر أن الحديث عند الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً، وعن المعلى عن ابن مسعود موقوفاً، ووهم الربيع بن بدر عليه في سنده، ورفعه عن ابن مسعود، والله أعلم.

٢٤٧٩/٦١٨٣ ـ «القُرآنُ غِنًى لا فَقْرَ بَعْدَهُ وَلا غِنًى دُونَهُ».

(ع) ومحمد بن نصر عن أنس

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف، وبينه تلميذه الهيثمي فقال: فيه عند أبي يعلى يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف.

قلت: هذا التعبير من الشارح يوهم أن يزيد بن أبان الرقاشي، إنما هو في سند أبي يعلى وحده، والرافع ليس كذلك.

فإن الطبراني قال [١/٧٣٨]:

حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا محمد بن عباد المكي ثنا حاتم بن إسماعيل عن شريك عن الأعمش عن يزيد بن أبان الرقاشي عن الحسن عن أنس به.

وقال محمد بن نصر: ثنا محمد بن عباد المكي به.

وهكذا ذكره القضاعي في المسند [رقم: ٢٧٦] من طريق الدارقطني، قال الدارقطني: ورواه أبو معاوية عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن الحسن مرسلاً اهـ.

قلت: وقد ورد من غير طريق الرقاشي، من رواية أبي عمرو بن العلاء عن الحسن عن أنس به.

أخرجه الخطيب في التاريخ [١٣/ ١٦] وينظر سنده.

٢٤٨٠/ ٦١٨٧ ـ «/ الْقُرْآنُ هُوَ الدَّوَاءُ». ٤/ ٤٧٦

السجزي في الإبانة والقضاعي عن علي

قال الشارح: وإسناده حسن.

وقال في الكبير: قال العامري في شرح الشهاب: حسن صحيح اهـ. وفيه الحسن بن رشيق أورده الذهبي في الضعفاء وقال: ثقة تكلم فيه عبد الغني، وسعاد أورده الذهبي في ذيل الضعفاء، وقال: قال أبو حاتم: شيعي وليس بالقوي.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: أن المؤلف رمز لهذا الحديث بعلامة الضعف، والشارح نقل في الكبير عن العامري أنه قال: حسن صحيح، ثم رأى في سنده من هو متكلم فيه ذهب إلى طريق الإصلاح والتوسط، فقال في الصغير: إنه حسن، وهذا طريق جديد مخترع في الحكم على الأحاديث.

الثاني: قدمنا مراراً أن العامري جاهل ساقط عن درجة الاعتبار، وأنه يصحح الأحاديث ويحسنها بهواه وذوقه ولو كانت موضوعة، ولا ينظر إلى الإسناد أصلاً فهو جاهل ساقه الله إلى الشارح، والأرواح جنود مجندة.

الثالث: الحسن بن رشيق العسكري، ثقة حافظ مصنف كثير الحديث لا يذكره في مثل هذا الموقف إلا جاهل لم يدر عن الحديث ورجاله شيئاً، وكون عبد الغني تكلم فيه، إنما ذلك لأجل المعاصرة، بل ولأنه امتنع من إعارته كتبه، والذهبي نفسه قال عنه: مصري مشهور عالي السند لينه الحافظ عبد الغني بن سعيد قليلاً وثقه جماعة، وأنكر عليه الدارقطني أنه كان يصلح في أصله ويغير، اهـ.

زاد الحافظ في اللسان [٢/ ٢٠٧، رقم ٩٢٢] وقد وثقه الدارقطني في مواضع، وروى عنه في غرائب مالك حديثاً فرداً، وقال عنه شيخنا: ثقة لا بأس به.

والتليين الذي أشار إليه قاله عبد الغني بن سعيد في كتابه، فذكر أبو نصر الوائلي أنه سمع منصور بن علي الأنماطي يقول: الحسن بن رشيق ثقة، قال: فقلت له: فعبد الغني قد أطلق عليه؟ قال: أنا أخبرك أمره، كان يعطي أبا الحسن بن المنذر أصوله أعطاه مائة جزء وكان يقصر عن عبد الغني فهناك وقع فيه.

٤/٤٧٧ قال الوائلي: وسمعت أبا العباس النحال يقول: الحسن بن رشيق ثقة،/ فقلت له: فعبد الغني قال فيه؟ قال: ما أعرف ما قال، هو ثقة، وإنما أنكر الدارقطني عليه الإصلاح، فإنه كان يقبل من كل فيغير كتابه، مات في جمادى الآخرة، سنة سبعين يعني: وثلاثمائة، وله سبع وثمانون سنة.

الرابع: الحديث أخرجه ابن ماجه قبل أن يولد الحسن بن رشيق فهو عنده من الطريق التي خرجها منه القضاعي لكن بلفظ: «خير الدواء القرآن» كما تقدم للمصنف في حرف الخاء فقال ابن ماجه [رقم ٣٥٠١، ٣٥٣٣]:

حدثنا محمد بن عبيد بن عتبة بن عبد الرحمٰن الكندي ثنا علي بن ثابت ثنا سعاد عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي به.

وقال القضاعي [رقم: ٢٨]:

حدثنا أبو الحسن محمد بن المغلس ثنا الحسن بن رشيق ثنا أبو عبد الله الحسن بن علي الحسيني ثنا أحمد بن يحيى الأودي ثنا محمد بن عتبة وهو ابن عبيد ابن عتبة شيخ ابن ماجه.

الخامس: سعاد ذكره ابن حبان في الثقات ومع ذلك فلم ينفرد به، بل توبع عليه.

قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ٢٦٥]:

ثنا عبد الرحمٰن بن محمد بن إبراهيم ثنا أحمد بن محمد بن سعيد ـ هو ابن عقدة ـ ثنا الحسن بن علي النقاش ثنا عقيل بن يحيى ثنا صالح بن مهران ثنا النعمان ابن عبد السلام عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق به.

السادس: أنه أعل الحديث بمن لا ليس هو علة له وسكت عن علته في نظر أهل الحديث، وهو الحارث الأعور فإنه مشهور عندهم بالضعف، ويشهد لهذا الحديث حديث: «من لم يستشف بالقرآن فلا شفاه الله» وقد ذكرته بسنده في مستخرجي على مسند الشهاب، وحديث: «استشفوا بما حمد الله به نفسه...» الحديث، وفي آخره: «فمن لم يشفه القرآن فلا شفاه الله» وقد سبق في حرف الألف.

٢٤٨١/ ٦١٨٨ ـ «القُصَّاصُ ثَلاثَةٌ: أَمِيرٌ، أَوْ مَأْمُورٌ، أو مُخْتَالٌ».

(طب) عن عوف بن مالك وعن كعب بن عياض

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: فيه عبد الله بن يحيى الإسكندراني، ولم أجد من ترجمه ورواه عنه أيضاً أحمد والديلمي.

قلت: له طرق متعددة عند ابن وهب في الجامع، وأحمد [٦/ ٢٣، ٢٨]، والبخاري في التاريخ [٣/٢٦٦]، وأبي داود [رقم: ٣٦٦٥] وجماعة، وسيأتي في حرف «لا» إن شاء الله.

٢٤٨٢/ ٦١٩١ ـ «/ القَلْبُ مَلِكٌ، وَلَهُ جُنُودٌ، فَإِذَا صَلَح الْمَلَكُ صَلَحَتْ جُنُودُهُ، وَإِذَا فَسَدَ الْمَلكُ فَسَدَتْ جُنُودُهُ، وَالأُذُنان قمعٌ، وَالْعَيْنَان مَسْلَحَةٌ، وَاللِّسَان تُرْجُمَانٌ، وَالْيَدَان جَنَاحَان، والرِّجْلان بَرِيدٌ، وَالْكَبِدُ رَحْمَةٌ، وَالطِّحَالُ ضَحِكٌ، وَالْكلْيَتانِ مَكرٌ، وَالرِّئَةُ نَفَسٌ». ٤٧٨/٤

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ثم قال البيهقي: قال الإمام أحمد: هكذا جاء موقوفاً ومعناه جاء في حديث النعمان بن بشير مرفوعاً اهـ، وعده في الميزان من المناكير.

قلت: هذه غفلة من الشارح في موضعين، **أحدهما**: قوله عن البيهقي أنه قال: قال الإمام أحمد؛ لظنه أن المراد بالإمام أحمد هو ابن حنبل، وإن قائل قال: هو البيهقي وليس كذلك، بل المراد بالإمام أحمد هو البيهقي نفسه، وقائل قال: هو راوي الكتاب عنه على طريقة الأقدمين.

الثاني: قوله قال الإمام أحمد: هكذا جاء موقوفاً. . . إلخ، مع أنه يعلم أن المصنف لا يورد في هذا الكتاب الموقوفات، بل هو خاص للمرفوعات، والواقع أن البيهقي أخرج هذا الحديث من طريق عبد الرزاق [رقم: ١٠٩]:

أنبأنا معمر عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً، ثم قال: هكذا جاء موقوفاً ومعناه في القلب جاء في حديث النعمان بن بشير مرفوعاً.

وقد رواه عبد الله بن المبارك عن معمر بإسناده، وقال: رفعه ثم أسند كذلك مرفوعاً، وهذا الطريق الثاني المرفوع هو الذي قصده المؤلف، أما الشارح فلما رأى الطريق الأول لم ينظر فيما بعده، ولم يتنبه لكون الجامع الصغير مخصوصاً بالمرفوع.

٢٤٨٣/ ٦١٩٣ ـ «القَنَاعَةُ مَالٌ لا يَنْفَد».

القضاعي عن أنس

قال الشارح: إسناده واهٍ.

وقال في الكبير: فيه خلاد بن عيسى الصفار، ورواه الطبراني في الأوسط عن جابر باللفظ المذكور، وزاد: «وكنز لا يفنى» قال الذهبي: وإسناده واهٍ.

قلت: هذا خلط فالذهبي إن كان قال ذلك فقد قاله في حديث جابر، أما
٤/٤٧٩ حديث أنس فقد ذكره في/ الميزان [١/٦٥٦]، ولم يقل فيه: واهٍ.

والشارح نقل ذلك من حديث جابر إلى حديث أنس وبينهما بون، فحديث جابر من رواية عبد الله بن إبراهيم الغفاري عن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر.

أخرجه أبو الشيخ في العاشر من النوادر والنتف، والبيهقي في الزهد [رقم: ١٠٤]، والقشيري في الرسالة، وابن شاهين في الترغيب [رقم: ٣٠٥]، وذكر ابن أبي حاتم في العلل [رقم: ١٨١٣]: أنه سأل عنه أباه فقال: إنه باطل، وذلك لأن عبد الله بن إبراهيم الغفاري متهم بالوضع، أما حديث أنس فليس فيه إلا خالد بن عيسى الصفار، وقد وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: حديثه مقارب، والله أعلم.

* * *

كمل الجزء الرابع من المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي
وذلك عشية يوم السبت ثالث وعشرة جمادى الثانية
من سنة ثمان وستين وثلاثمائة وألف
على يد جامعه الفقير إلى الله تعالى
أحمد بن محمد بن الصديق
غفر الله له.

ويليه الجزء الخامس أوله حرف الكاف

فهرس المحتويات

AL-MUDĀWI LI-ᶜILAL AL-JĀMIᶜ AL-ṢAǦĪR WA-ŠARḤAY AL-MUNĀWI

by

Aḥmad Ben Muḥammad Ben Al-Ṣiddiq
Al-Ǧumāri Al-Ḥasani

Volume IV